

ورشة تقييم الفترة الانتقالية

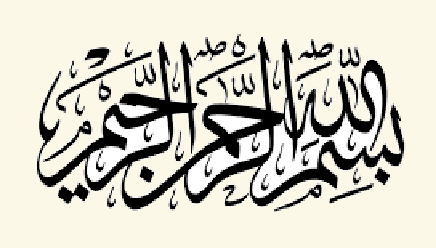
في الفترة 20-24 يوليو 2022م

أوراق ومداولات

إعداد وتحرير
رباح الصادق

الديمقراطي

2022م



ورشة تقييم الفترة الانتقالية

أوراق ومداولا ت الورشة

في الفترة 20-24 يوليو 2022م

إعداد وتحرير

ربـاح الصادق

الكتاب: ورشة تقييم الفترة الانتقالية: أوراق ومداولات

إعداد وتحرير: رباح الصادقالطبعة الأولى: 2022م

رقم الإيداع: 2022/1002م

الناشر



تصميم الغلاف:

د. عمر عبد العاطي عمر

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان

320.9624 ج.و

ورشة تقييم الفترة الانتقالية: أوراق ومداولات الورشة في الفترة 24-24 يوليو 2022م/ تنظيم جريدة الديمقراطي/ إعداد وتحرير رباح الصادق الصديق

ط1-ـ17*24 سم،602 ص- الخرطوم: ر.ص. الصديق- 2022م

ردمك ISBN 978-99988-0-722-8

1.السودان- الأحوال السياسية. 2. السودان- تاريخ- العصر الحديث- ثورة ديسمبر 2018م. أ. العنوان

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر ©

صحيفة الديمقراطي غير مسؤولة عن الآراء الواردة في الأوراق والمداولات المنشورة في هذا الكتاب، وهي تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

فهرس

مقدمة صحيفة الديمقراطي

انعقدت ورشة تقييم الفترة الانتقالية، بالتنسيق بين قوي الحرية والتغيير وصحيفة الديمقراطي، في الفترة بين 20 إلى 24 يوليو 2022م، بدار نقابة المحامين بالخرطوم. وكان هدف الورشة إجراء تقييم نقدي نزيه لأداء الحرية والتغيير كتحالف حاكم، بما يؤدي لاستخلاص العبر والدروس، والاستفادة منها لإنجاح الانتقال الديمقراطي القادم بعد إسقاط انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

وقد انطلقنا من القناعة بأن النقد يشكل أهم رافعة بناء ابتدعتها البشرية. وكما قال المهندس عمر الدقير في خطابه في ختام الورشة: "في التاريخ الإنساني كان أول شرط لأي شعب من الشعوب التي نهضت من كبواتها مراجعة تجاربها ووضع النفوس في موازين النقد الشجاع الأمين لتصحح الأخطاء وتستلهم العبر للمستقبل. وإن غياب النقد يسمح للأخطاء أن تتحول لخطايا. والنقد الشجاع الأمين تعبير عن قوة وليس ضعفاً، وهو دليل عافية لكن الذين تأخذهم العزة بالإثم ويتوهمون أنهم معصومون دفعوا أثماناً باهظة لهذا الوهم"، "ولا يمارس النقد الذاتي إلا الذين يسعون بكل طاقاتهم لمضاعفة خلايا المناعة في الجسد الوطني".

وقد توصلت الورشة إلى عديد من الأخطاء التي تتحمل الحرية والتغيير جزءاً من المسؤولية عنها، من بينها عدم وضع الإصلاح الأمني العسكري كأولوية قصوى، وقبولها أن يتولى المكون العسكري وزارتي الدفاع والداخلية، وعدم الضغط الكافي لتفكيك التمكين في الجيش والشرطة والأمن، وعدم اتخاذ إجراءات لمحاصرة الاقتصاد الموازي للشركات العسكرية والأمنية التي تحوز على غالبية موارد البلاد. إضافة إلى عدم انفتاح الحرية والتغيير على الخبرات والعقول السودانية غير الحزبية، مما أضعف الانتقال وأعاق إصلاح الخدمة العامة، فترك القضاء والنيابات والمصارف ومفاصل الخدمة المدنية تحت سيطرة عناصر النظام السابق، وذلك

قوض تحقيق العدالة ومكافحة الفساد، وسهل مخططات الثورة المضادة للانقلاب على الانتقال.

وكذلك من الأخطاء التركيز على العاصمة وإهمال إجراء التغييرات الديمقراطية في الولايات، وعدم إيلاء الاهتمام الواجب بتنظيم وتوحيد قوى الثورة في الولايات، وعدم وضع سياسة مبدئية ومرنة لتوسيع القاعدة الاجتماعية للانتقال بجذب أو تحييد القوي التقليدية. وعدم الاهتمام بالإعلام والتواصل مع الجماهير مما هيأ لحملات التضليل التي نظمتها القوى المعادية للثورة، بالتواطؤ مع جهات أجنبية محترفة كمرتزقة فاغنر، تحقيق نجاحات ملحوظة في تشويه ثورة ديسمبر ورموزها والقيادات الديمقراطية المدنية، ومحاولات اغتيال شخصياتهم، فضلاً عن تمزيق وحدة قوي الثورة وإلهاب الفتن الإثنية والقبلية.

ومن الدروس المؤسية أن المدنيين الديمقراطيين غلبوا في الفترة الانتقالية صراعاتهم الجانبية على معركتهم الرئيسية ضد قوى الارتداد، فسمحوا لهذه القوى باستغلال تناقضاتهم لإضعافهم جميعاً، ومن ثم تعديل توازن القوى لصالحها، والانقلاب على الانتقال الديمقراطي، الأمر الذي يؤكد أن تمزيق وحدة قوى الثورة أياً كانت الدعاوى والشعارات إنما يخدم في النهاية الانقلابيين، ولا نقصد هنا مصادرة الاختلاف، فهو مصدر خصب ونماء، وإنما نعني أهمية إدارة الاختلاف تحت سقوف المشتركات والاحترام والتعاون لأجل خوض المعركة الرئيسية لإنجاح الانتقال واستدامة الديمقراطية.

ومما يثلج صدورنا كمنظمين للورشة أن الحرية والتغيير، وبصورة مؤسسية، أعلنت في ختام الورشة اعترافها بالأخطاء، واعتذارها عنها، والتزامها بوضع المعالجات اللازمة لعدم تكرارها مستقبلاً. وإني لأرجو شخصياً أن تبدأ هذه المعالجات بانفتاح الحرية والتغيير على الفاعلين الجدد من لجان المقاومة، والمهنيين، والمنظمات النسوية والمطلبية، وتنظيمات المثقفين والخبراء، وتجمعات المهاجر، وغيرها من

منظمات المجتمع المدني المستقل، وذلك لتؤسس معها بإخلاص ونزاهة جبهة مدنية ديمقراطية عريضة، تقوم على المؤسسية والشفافية والمساءلة، وعلى تجاوز الأدواء المعنوية والأخلاقية التي طبعت الممارسة السياسية في البلاد ما بعد الاستقلال.

ولأن تقييم التجارب السياسية ليس عملية محض فنية، فيتطلب تقييم الفاعلين أنفسهم في نقد ذاتي شجاع أي ما يعرف في أدبيات الإدارة بالتقييم الداخلي ، وكذلك يتطلب تقييم الرأي العام الواسع، بما في ذلك الفاعلين المختلفين والخبراء المستقلين، وقد سعينا كلجنة منظمة لإشراك فعال للأصوات الناقدة في مداولات الورشة، وإشراك الجمهور ببث الفعاليات في وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك رأينا أن نرفق في هذا الكتاب ملخصا لتقرير مؤشر برتسلمان للتحول في السودان لعام 2022م، وبرغم أنه يغطي فترة السلطة الانتقالية الأولى وحدها إلا أنه يعطي مؤشرات عامة مهمة لتقييم التجربة ككل من مؤسسة دولية معتبرة ومختصة.

ومع السلبيات العديدة التي رافقت تنظيم الورشة إلا أنها في تقديرنا حققت غرضها الرئيسي بإثارة نقاش واسع حول كيفية الاستفادة من دروس تجربة الانتقال التي أسقطها الانقلاب لأجل انتقال قادم ناجح يرسي دعائم ديمقراطية مستدامة في البلاد.

وإنني باسم اللجنة المنظمة للورشة أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في هذا الجهد، سواء مقدمي الأوراق أو الميسرين أو المناقشين أو الداعمين، كما أخص بالشكر المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير، ونقابة المحامين، ولجان المقاومة، ومنظمة الحارسات، والمتطوعين الشباب، وكذلك ممثلي السلك الدبلوماسي الذين تجشموا حضور الفعاليات لإظهار دعمهم المعنوي للورشة.

وختاماً فإن هذا الكتاب الذي سيكتشف القراء الأعزاء مقدار الجهد المبذول فيه، لم يكن ليرى النور في هذا الزمن القياسي، مع دقة إيراد المداولات والتوصيات

وتحريرها، لولا الصديقة العزيزة الأستاذة رباح الصادق، والتي كالعهد بها لا تقبل إلا بتكريس النفس تماماً للمهمة، فنذرت قدراتها المميزة ومواهبها المتعددة، كي يخرج هذا الكتاب في الامتياز من التجويد والإتقان.

الحاج وراق سيد أحمد

رئيس مجلس إدارة صحيفة الديمقراطي

5 سبتمبر 2022م

مقدمة المحررة

لقد شكلت ثورة ديسمبر 2018م المجيدة دفقة أمل، بل مولداً جديداً لأمة محتضرة، إذ تسلطت عليها ثلة لم تراع فيها إلاً ولا ذمة، ارتكبت فظائع غير منظورة وأفعالاً محظورة، وبذرت بذور الفتنة الإثنية والدينية فانتهى بها الأمر لنصب آلة تمزيق الوطن التي قسمت الجنوب في 2011م ولا تزال شرهة تنتظر المزيد. وحينما هتف الثوار المعتصمون بأرض القيادة العامة الفردوسية: يا عنصري ومغرور، كل البلد دارفور، فإنهم بلوروا أحد أهم مطلوبات الحلم الوطني: الوحدة. واستمرت الهتافات: حرية، سلام وعدالة.. ومدنيااااو. وما راجع أنا لِيّ مطالب! وهم يرددون المطالبة بالحكم المدني، ومحاسبة قتلة الشهداء.

لقد كان الثالث من يونيو 2019م يوماً لا يُمحى من ذاكرتنا، أقرب إلى "كسرة" جديدة، ولكن ببنادق تحملها أيدٍ سودانية يأمرها قادة سودانيون. وهكذا ولجنا الحكم الانتقالي وقد انغرس في قلوبنا خنجر، وأيدي شركائنا ملطخة بدماء أبنائنا وبناتنا. لم تكن بداية موفقة، ولا تشبه إلا نهايتها بانقلاب 25 أكتوبر 2021م. ومع ذلك فإن تجربة الحكومة الانتقالية المكبلة بتلك الشراكة، وبنية الانقضاض المبيتة منذ اليوم الأول، كدحت من أجل تحقيق تقدم. صحيح أن قدميها تعثرتا في شراك منصوبة كثيرة، فالجماعة الثورية والديمقراطية في السودان تعاني جداً وهي تعمل في بيئة غير مواتية داخل أجهزة دولة يقعدها تمكين النظام المباد، وساحتها مضللة بإعلام قوى الردة الذي يملأ الآفاق بالأكاذيب، أو يستثمر في عثراتها ومشاكلها.

ولا غرو والحال كما وصفنا أن كان الناتج أقل من طموحات شعب طال به ليل "الإنقاذ" البهيم وظل ينتظر الخلاص. فقد كانت إدارة التوقعات من أهم الملفات التي أهملت، والحكومة المدنية ليس لم تتحسب لها فحسب، بل زهدت حتى في مخاطبة الشعب وإشاعة الشفافية حول خطاها، وتركت جرح الثالث من يونيو وما تلاه ينزف ويستنزف روح الأمل الوليدة. إن انعدام الشفافية وعدم الاهتمام

بمخاطبة الشعب والتواصل مع قطاعاته بصورة مستمرة ينبغي أن يوضع في مقدمة عيوب أداء الحكم الانتقالي. وحسناً فعلت الحرية والتغيير أن اعترفت في الورشة بذلك وبغيره من أوجه القصور، واعتذرت عنه، وأزمعت معالجته في المستقبل.

لقد كان حادينا في تنظيم هذه الورشة مع قوى الحرية والتغيير إعادة لروح الأمل، وتأكيد أن قوى الثورة قادرة على النهوض من جديد، وأنها جادة في مخاطبة الماضي لتعبيد الطريق للأمام، طريق تتوحد فيه الخطى وتتشابك الأيدي من أجل الوطن.

وستجد أيها القارئ/ة الكريم/ة أن مداولات الورشة وإعلانها الختامي متخمين بفكرة حتمية وجوهرية هي ضرورة وحدة قوى الثورة.

لقد جمعنا في هذا الكتاب كلمات جلستي الافتتاح والختام بما فيها الإعلان الختامي للورشة، والأوراق التي قدمت وعددها أحد عشرة ورقة، وكانت الثاني عشرة منها قدمت شفاهة ففرغتها، وكذا المداولات التي ساعدني في رصد النقاش بجلستي السلام والإصلاح الأمني والعسكري فيها الأستاذ محمد الأمين عبد النبي فله الشكر.

ثم أضفت لمداولات جلسة الأداء الحكومي تلخيصاً لتقرير مؤشر برتسلمان للتحول للعام 2022م، وأضفت لجلسة تفكيك التمكين توصيات ورشة عقدت بشأنها عشية الانقلاب. وألحقت بالكتاب ثبتاً بالمشاركين في الورشة التي جمعت رموزاً في حكومتي الفترة الانتقالية الأولى والثانية، وفي قوى الحرية والتغيير، وفي لجنة تفكيك التمكين، وفي المجتمع المدني، علاوة على شباب لجان المقاومة.

إننا في صحيفة (الديمقراطي) نقدم هذا الجهد خالصاً لوجه الوطن، وأسأل الله أن يجعل فيه نوراً يضيء طريق الثورة، ويفيد مسيرة هذا الشعب النبيل تجاه المدنية، والديمقراطية، محققاً شعاراته: الحرية، والسلام، والعدالة. والله ولي التوفيق.

رباح الصادق

نائبة رئيس التحرير،

صحيفة (الديمقراطي)

الجلسة الافتتاحية

انعقدت الجلسة الافتتاحية لورشة تقييم الفترة الانتقالية في التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء 20 يوليو 2022م بدار المحامين، وألقيت فيها كلمات من صحيفة الديمقراطي، وقوى الحرية والتغيير، ونقابة المحامين، كالتالي:

كلمة صحيفة (الديمقراطي)

ألقاها الدكتور هشام عمر النور

السيدات والسادة ممثلي السلك الدبلوماسي من السفارات الأمريكية، والبريطانية، والنرويجية، والسعودية، وممثلي الاتحاد الأوروبي، ويونيتامس، وهيئة المعونة الأمريكية؛

السيدات والسادة قيادات الحرية والتغيير، السيدات والسادة قيادات المجتمع المدني، وشباب لجان المقاومة؛

التحية لكم والترحاب بكم في ورشتنا لتقييم الفترة الانتقالية.

والتحية من قبل ومن بعد للشعب السوداني العظيم وقواه الحية والثورية، الشعب السوداني الذي تجاوز بوعيه ومقاومته الاستسلام للانقلابات العسكرية، وقدم ولا زال يقدم الشهداء والمعاقين والجرحى قناديل في درب ثورته المجيدة لأجل الحرية والسلام والعدالة.

كما تعلمون صحيفة (الديمقراطي) صحيفة ديمقراطية مستقلة لا تتبع لحزب أو تحالف حزبي، ولكنها وبنص ميثاقها تدعم القوى الديمقراطية بشتى توجهاتها الفكرية، وينص ميثاق الصحيفة على: (وإذ تلتقي (الديمقراطي) مع القوى الحزبية الديمقراطية في التوجه العام والمواقف الرئيسية إلا أنها تلتقى معها فيما يشدها إلى الامام ونحو مثالها الأعلى، وبالتالي فإنها ليست منبراً حزبياً وإنما مؤسسة ديمقراطية

مستقلة، تنوه بالإيجابيات ولكنها تنتقد التقاعس والأخطاء والتجاوزات، ثم إنها لا تتسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان ولا مع الفساد أو اللامبالاة تجاه معاناة المواطنين، أياً كان مرتكبها أو المسؤول عنها.)

إننا في الديمقراطي انخرطنا في العمل المشترك مع الحرية والتغيير لتنظيم هذه الورشة من واقع مسؤوليتنا كديمقراطيين في الدراسة النقدية لتجاربنا الثورية للتمسك بإيجابياتها وتلافي أوجه قصورها، مقتنعين بأن النقد أهم سقالة بناء ابتدعتها البشرية، ومتفائلين بأنه كلما راجعنا تجاربنا نقدياً واستنتجنا الدروس الصحيحة كلما تقدمنا إلى الأمام، إلى اللحظة التي يقول فيها التاريخ للشعب السوداني، (ها هنا تبلدية الحرية والسلام والعدالة).

ومن هذا المنطلق فقد اجتهدنا في أن يكون المعقبون لكل الأوراق التي أعدتها الحرية والتغيير من الأصوات الناقدة والمستقلة، إضافة إلى أصوات الشباب والنساء، والخبراء. وبذلك فإننا نرجو أن تتمخض الورشة عن تقييم نزيه وموضوعي.

وإننا إذ ندعو قوى الحرية والتغيير إلى تقييم تجربتها بصورة ناقدة ونزيهة، بل وندعوها للاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت والاعتذار العلني عنها، في ذات الوقت فإننا كذلك ندعو الآخرين من قوى الثورة إلى الإقرار بالحقائق كما هي، فلو كانت النواة الرئيسية للحرية والتغيير باعت الثورة أو تواطأت مع أعداء الانتقال الديمقراطي لما حدث انقلاب 25 أكتوبر، فهو في المبتدأ انقلاب على نواة الحرية والتغيير، وفي المنتهى انقلاب على الشعب السوداني ومطامحه في الحرية، والسلم، والازدهار، والعدالة.

كما نرجو في (الديمقراطي) أن تكون هذه الورشة قنطرة أساسية في جهد إنجاح الانتقال المدني الديمقراطي، لذا ندعو أن نركز في نقاش كل الورشة وفي التوصيات على الدروس المستفادة في المستقبل.

ومن استنتاجاتنا الخاصة بنا في (الديمقراطي)، والتي نرجو أن يشاركنا فيها المتداخلون في الورشة، بأن هنالك حاجة إلى جبهة عريضة للقوى المدنية الديمقراطية وتشمل الحرية والتغيير، لكن لا تقتصر عليها، جبهة مدنية جديدة تكون حاضنة لقيم الثورة والتقدم، فتكون جبهة قائمة على الحوكمة، على المؤسسية، والشفافية، والمساءلة. جبهة تركز على الانفتاح على القوى الديمقراطية والقوى الحية في كل أركان ومسام المجتمع السوداني، وتعلي الانفتاح على الرغبة في السيطرة، كما تعلي الهموم الكبيرة على الانشغالات الصغيرة والمعارك الجانبية.

ونرى بأن تأسيس هذه الجبهة المدنية الديمقراطية العريضة يمكن أن يبدأ بصياغة إعلان سياسي يستند على مواثيق لجان المقاومة، ومن ثم يتم التوحد العريض على إعلان دستوري يصوغ المبادئ العامة صياغة دستورية محكمة ودقيقة تجنبنا المماحكات والنزاعات اللاحقة.

وختاماً، أود أن أعتذر للراغبين في حضور الورشة جسدياً ولم نتمكن من تلبية رغبتهم بسبب المحددات اللوجستية. كما نعتذر عن أي قصور أو سلبيات في التنظيم، ونقول للعاتبين إننا نظمنا الورشة في وقت ضيق، وفي ظروف ملاحقة وانشغالات لا تخفى عليكم.

الشكر الجزيل لحضوركم، ونتمنى لكم مناقشات هادفة ومثمرة.

كلمة قوى الحرية والتغيير

ألقاها الأستاذ الواثق البرير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله واله وصحبه ومن والاه ..

(فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ) صدق الله العظيم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. ونرحب بكم ضيوفنا الكرام قادة السلك الدبلوماسي وقادة العمل السياسي والمدني، والثقافي، والثوري، والإعلامي.

يسعدنا في قوى الحرية والتغيير مشاركتكم لنا في هذه الورشة المهمة. ونترحم على شهدائنا الأبرار، ونتمنى عاجل الشفاء للجرحى، ونؤكد بأن دمائهم الطاهرة لن تروح هدرا، ونسأل الله صادقين أن يجنب بلادنا الفتن ما ظهر منها وما بطن .

أقول :هذه الورشة التقييمية لتجربة الفترة الانتقالية، تكتسب أهمية قصوى من حيث الأهداف والمنهجية والشكل والمضمون والتوقيت، وستكون هذه هي محاور هذه الكلمة.

أولاً: الأهداف: تهدف هذه الورشة إلى :

١ .تعزيز فريضة النقد، والشفافية، والمصداقية مع شعبنا، وتمليك الرأي العام حقيقة ما جرى، باعتبارها تجربة بشرية فيها إيجابيات وسلبيات، وفيها دروس وعبر، من المهم طرحها على شعبنا للاستفادة منها في معركته في إنهاء الانقلاب وتأسيس الحكم المدني الديمقراطي .

٢ .لقد تعثرت الفترة الانتقالية، ثم أجهضت بانقلاب ٢٥ أكتوبر، وروج الانقلابيون إلى أن السبب هو الحرية والتغيير، هذه الورشة تخاطب الملفات والمسئوليات بكل تجرد وصدق، ليس دفاعاً عن الحرية والتغيير، وإنما تقديمها للتاريخ، من منطلق "هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ" حتى يحكم الناس لها أو عليها .

٣ .وحدة قوى الثورة والتغيير في جبهة مدنية موحدة للتحول الديمقراطي تحتاج الصدق والأمانة في تقييم تجاربنا السياسية لا سيما خلال الانتقال كمدخل لبناء المركز الموحد لقوى الثورة والتغيير، وعليه رأينا أن نبتدر نحن في الحرية والتغيير هذا التقييم، وتقديم استدراكات حقيقية تفتح الطريق أمام توحيد الإرادة الشعبية .

ثانياً: المنهجية: المنهجية التي اعتمدتها الورشة هي:

[1] الشراكة ما بين قوى الحرية والتغيير وصحيفة الديمقراطي كمؤسسة مستقلة ومشهود لها بدعم التحول الديمقراطي والمشاركة الفعلية للجان المقاومة في الإعداد والتنظيم والتنفيذ، وهذا الإخراج الرائع ثمرة هذه الشراكة والتعاون المشترك.

[2] استكتاب من عايشوا التجربة، وكانوا جزء منها، وضمان الاستماع من لهم رؤى نقدية في ملفات الحرية والتغيير والانتقال، وإشراك لجان المقاومة في التعقيب ومناقشة الأوراق.

[3 [البث المباشر لكل أعمال وجلسات الورشة عبر القنوات الفضائية ووسائط التواصل الاجتماعي، وإتاحة الفرصة إسفيرياً لتوصيل الآراء والتعامل معها بكل شفافية.

ثالثاً: من حيث الشكل: ترسل هذه الورشة ثلاث رسائل، هي:

الأولى: أن الحرية والتغيير لها الإرادة السياسية الكافية في نقد التجربة، والتوجه المبصر نحو المستقبل، ومد يديها بيضاء لكل قوى الثورة والتغيير، بأننا جميعاً ضحايا النظام المباد والانقلاب ومشروع "فرق تسد"، وانه متى ما توحدت إرادتنا حدث التغيير المنشود.

الثانية: أن تجربة الفترة الانتقالية ثرة، ومحل فخر وإعزاز، بُذل فيها مجهود ضخم في بناء دولة الوطن بديلاً لدولة الحزب. صحيح صاحبتها إخفاقات في التقديرات السياسية والسياسات، ولكنها وضعت أساساً للتحول الديمقراطي والسلام العادل والحوكمة، يمكن البناء عليه.

الثالثة: لقد ثبت عملياً سذاجة مبررات الانقلاب، ومحاولات الدولة الموازية والانقلابيين في تقويض الانتقال الديمقراطي، وما يحدث الآن من قتل للشعب ونهب الموارد والتحشيد الجهوي ونشر خطاب الكراهية والعنصرية والصراعات

القبلية وضرب النسيج الاجتماعي وزرع بذور الفتنة والفشل الاقتصادي ومعاناة المواطنين، ما هو إلا جشع للسلطة وغياب الرؤية والمشروع الوطني.

رابعاً: من حيث المضمون: هذه الورشة تتناول في مضمونها تقييم الفترة الانتقالية في ثلاثة محاور هي:

1) الأداء التنظيمي للحرية والتغيير وجهودها في إسقاط النظام وإدارة الانتقال وبناء حاضنة سياسية.

2) الأداء الحكومي السيادي والتنفيذي المؤسساتي.

3) الأداء السياسي في ملفات وقضايا الانتقال ومقاصد الثورة.

بالإضافة إلى ورقة التوازن النوعي والجهوي والعمري التي أعدتها بروفيسور بلقيس بدري بصفتها خبيرة ومتخصصة في مجالات التنمية والتنوع والحقوق والنوع الاجتماعي.

خامساً: من حيث التوقيت: تأتي هذه الورشة في توقيت مفصلي، والوطن تتجاذبه الأجندات وهي:

1) التغييرات الإقليمية والدولية وتأثيرها المباشر على السودان.

2) الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد الذي ينذر بضياع الدولة، وتداعيات الانقلاب التي أغلقت الأفق وضيعت كرامة الإنسان السوداني.

3) الأجندة الراديكالية التي أعاقت التوافق السياسي حول الأجندة الوطنية ووحدة قوى الثورة والتغيير .

أخيراً: هذه الورشة هي "قيدومة" لعمل نضالي كبير للحرية والتغيير في مقبل الأيام يتمثل في:

1- دعم جهود بناء الجبهة المدنية العريضة لإسقاط الانقلاب، وفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي.

2- تقوية وتوسعة قوى الحرية والتغيير كتحالف سياسي وتنظيم قاعدي، ينشد الحرية والعدالة والسلام والديمقراطية، ويستفيد من تجارب الماضي.

3- تقديم مسودة للإعلان الدستوري لكافة قوى الثورة والتغيير لوضع ملامح السلطة المدنية الديمقراطية.

وختاماً: نجدد ترحيبنا بكم، وشكرنا لشركائنا وأصدقائنا، وكلنا أمل أن تفتح هذه الورشة الأفق لخلاص بلادنا من الانقلابات للأبد وإرساء دعائم الدولة الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته..

كلمة نقابة المحامين

ألقاها النقيب الأستاذ علي قيلوب المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم الحضور الكريم على اختلاف مقاماتكم من الهيئات الدبلوماسية وممثلي الأحزاب والقوى السياسية والصحافة وكل الحضور الكريم،

نقابة المحامين كالعهد بها دائماً ترحب بكل ما يحقق الحريات والحقوق الأساسية، وكل ما يلي الشأن القانوني في البلاد على كل المستويات وفي كل المواقع ذات العلاقة بالشأن القانوني والدستوري، نرحب بكم في داركم التي ظلت ملاذاً لكل من ينشد هذه الدار، وكل من يطلب الخدمات المتوقعة والمتوخاة من المحامين بكل مواقعهم.

تكتسب هذه الورشة أهمية من حيث التوقيت ومن حيث المواضيع المطروحة والأجسام المشاركة فيها: صحيفة الديمقراطي وقوى الحرية والتغيير. وتعتبر سنة حميدة وفضيلة كما ذكر مقدمو كلمتي صحيفة الديمقراطي وقوى الحرية والتغيير. حيث تطرح الورشة مراجعة الأداء في قضايا مفصلية مهمة متصلة بكل الشأن السوداني، فهي سنة حميدة لا بد أن نقتدي بها إن شاء الله، وبالنسبة لنا في نقابة

المحامين نعد بأن نعقد ورشة لتقييم الأداء خلال الفترة الوجيزة التي تولينا فيها الشأن النقابي والمهني.

القضايا المشتركة بين نقابة المحامين والمحامين عموماً والصحافة تتمثل في الرصد والمتابعة والتقصي ونشر الوعي القانوني، ونشر الثقافة القانونية للمواطنين بحقوقهم وحرياتهم. والتبشير والإنذار المبكر بما يستجد من أحداث في السودان فيما يلي الحقوق والحريات، وهذا أمر يجمعنا بالإعلام عموما وبالصحافة بصفة خاصة، فالصحافة لها دور مفصلي ومهم جداً لأنها لو التزمت بمهامها تستطيع أن تغير الأنظمة، فهي المرآة التي تعكس التجاوزات، والانتهاكات المهنية، والأخلاقية، وغيرها. وآخر تجربة مشهودة ما حصل في سريلانكا وما قامت به الصحافة من نشر للفساد والتجاوزات أسقط الحكومة هناك.

الصحافة خاصة الصحافة الاستقصائية والنشطاء عليهم دور مهم جداً في توعية الناس بحقوقهم وبالانتهاكات والتجاوزات التي تتم والتصدي لها كما نفعل نحن في نقابة المحامين وفي مهنتنا عموماً.

أؤمن على ما جاء من نقاط في كلمتي صحيفة الديمقراطي وقوى الحرية والتغيير فيما يلي الالتزام بالجدية والمسؤولية والموضوعية في تناول الشأن العام، وفي التصدي لمهام المرحلة، ونستشعر المسؤوليات والمهددات الماثلة، في الإصابات وارتقاء الشهداء، ونستشعر المهددات الآنية الحالة في البلاد من حيث التفلت الأمني وغيره.

أكرر أنها سنة حميدة نرجو أن نلتزم بها من مواقعنا المختلفة. وشكراً جزيلاً.

الباب الأول

تجربة قوى إعلان الحرية والتغيير

النشأة والتطور والمستقبل

الأستاذ/ محمد الفكي سليمان

الباب الأول

تجربة قوى الحرية والتغيير

النشأة والتطور والمستقبل

أستاذ/ محمد الفكي سليمان

مقدمة

تأتي هذه الورقة الملخصة ضمن أعمال ورشة تقييم الفترة الانتقالية التي بدأت في 17 أغسطس 2019 وانتهت بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وهي الفترة التي لعبت فيها قوى الحرية والتغيير دوراً محورياً بصفتها التحالف الذي قاد ثورة ديسمبر المجيدة، ونجح في توحيد ملايين السودانيين/ات حوله، ومثل الثورة في التفاوض لتسليم السلطة للمدنيين مع المؤسسة العسكرية التي أسهمت في الإطاحة بالبشير، وحاولت وراثة سلطته عقب 11 أبريل، من ثم ساهم في تشكيل هياكل الحكم الانتقالي التي لم يشارك بصورة مباشرة في مرحلتها الأولى، ودفع بكادره القيادي في مرحلتها الثانية، إضافة لكل ذلك فقد شكل التحالف الغطاء السياسي للانتقال، ولا يستقيم أن تقيم تجربة الفترة الانتقالية بدون فحص دقيق لدور الحرية والتغيير، ونقاط قصورها وقوتها، وتقديم نقد موضوعي وبناء يساهم في استخلاص التجارب والدروس من واحد من أهم تجارب تاريخنا السياسي المعاصر.

قوى إعلان الحرية والتغيير.. النشأة وقيادة معركة إسقاط نظام البشير

شهدت سنوات مقاومة نظام الجبهة الإسلامية تحالفات سياسية عديدة مثل التجمع الوطني الديمقراطي، وقوى الإجماع الوطني، ونداء السودان، وغيرها من

التحالفات المدنية والمهنية. ساهمت كل هذه التحالفات في تواصل العمل النضالي المقاوم لشمولية النظام واستبداده، كما راكمت خبرة ثرة اكتسبتها عبر لحظات الصعود والهبوط في النضال الشعبي ضد النظام.

الفترة التي سبقت سقوط نظام الجبهة الإسلامية شهدت انقساماً في أوساط المعارضة السياسية بين تحالفين هما نداء السودان وقوى الإجماع الوطني، وتعذرت محاولات عديدة لتوحيدهما في جبهة واحدة رغم نضوج الظرف الموضوعي لإسقاط نظام الإنقاذ واستمرار عزلته وضعفه وتفككه الداخلي.

في أواسط شهر ديسمبر 2018م انطلقت شرارة ثورة ديسمبر المجيدة وافتقرت، بادئ الأمر للغطاء السياسي الذي يتولى مهام القيادة والتنظيم، حتى تصدى تجمع المهنيين السودانيين لهذه المهمة بدعوته لموكب 25 ديسمبر المتوجه نحو القصر الجمهوري والذي وجد استجابة واسعة نقلت الثورة إلى مرحلة جديدة ومختلفة كلياً.

أتبع تجمع المهنيين السودانيين دعوته الأولى بمبادرة مثلت العلامة الفارقة في الصراع مع النظام الاستبدادي وهي صياغته لإعلان الحرية والتغيير وطرحه على الكتل السياسية المختلفة لنقاشه والاتفاق على بنوده ومن ثم توقيعه، ليطور النقاشات التي بدأت حينها باجتماعات عديدة ضمت جميع قوى الثورة.

تم توقيع إعلان الحرية والتغيير في يوم 1 يناير 2019م بواسطة ممثلي كتل تجمع المهنيين السودانيين ونداء السودان وقوى الإجماع الوطني والتجمع الاتحادي أولاً وانضم لهم لاحقاً تجمع القوى المدنية، كما وقعه أيضاً تيار الوسط للتغيير، والحزب الجمهوري؛ وتم فتح الإعلان للتوقيع حيث وقعت عليه عشرات الكيانات السياسية والمدنية. عقب ذلك تكونت مباشرة تنسيقية قوى الحرية والتغيير بتمثيل (3) أشخاص لكل من تجمع المهنيين، وقوى الإجماع الوطني، ونداء السودان، واثنين

لكل من التجمع الاتحادي وتجمع القوى المدنية، وكونت التنسيقية لجنة للعمل الميداني بتمثيل واسع لقوى الثورة.

تعرضت التنسيقية لحملات شرسة من النظام لاعتقال كوادرها الموجودين بالسودان، وظلت تصمد أمام هذه الحملات بتجهيز البدائل داخلياً، وبوجود بعض عناصرها بالخارج، وبنجاحها في تأمين عملها السري عبر وسائل مختلفة.

انحصر دور تنسيقية قوى الحرية والتغيير طوال أشهر الحراك في ضمان وحدة قوى الثورة، عبر توحيد موقفها السياسي، وخطابها الإعلامي، وحراكها الميداني، وظلت تتولى مهمة إجازة جداول التصعيد الثوري الأسبوعية التي تقترحها لجنة العمل الميداني، والتي ظلت تتتبع منهج تنويع أدوات العمل المقاوم وتوسيع قاعدته، وصولاً للحظة الحسم التي ستأتي كنتيجة لتراكم الفعل الثوري.

لم تغفل تنسيقية قوى الحرية والتغيير التحضير لليوم التالي لسقوط النظام، حيث شكلت في شهر فبراير من العام 2019م لجنة لصياغة الإعلان الدستوري الذي سيحكم الفترة الانتقالية، ولجنة أخرى للبرنامج الذي ستنفذه الحكومة الانتقالية، وقد شرعت اللجنتان في أعمالهما بصورة جادة وبمتابعة مباشرة من التنسيقية.

شهد التحالف شداً وجذباً في علاقة مكوناته في الفترة التي سبقت إسقاط نظام البشير حيث لم تكن العلاقة بين مكونات تحالفي الإجماع الوطني ونداء السودان في أفضل حالاتها، وكان موقف عدد من مكونات الإجماع الوطني هو التشكيك في التزام قوى نداء السودان بإسقاط النظام، والظن بأنها تسعى لتسوية ما، وهو الأمر الذي حسم بشكل نهائي في اجتماع باريس في مارس 2019م لقيادة نداء السودان، والذي أعلنت فيه حركات الكفاح المسلح بأنها وبشكل قاطع لن تتفاوض مع نظام البشير وانسحبت من خارطة الطريق رغم الضغوط الدولية العالية عليها حينها.

في أواسط شهر مارس، ومع بداية تراجع الحراك، قررت قوى الحرية والتغيير التحضير لمعركة حاسمة مع النظام بالتعبئة ليوم 6 أبريل، وتحديد القيادة العامة

لقوات الشعب المسلحة كمكان لتوجه المواكب، مصحوباً بمذكرة للجيش تشجعه على سحب دعمه لنظام البشير والانحياز للشعب السوداني وثورته. أثارت بعض الأوساط شائعات مفادها أن هذا الأمر تم بتنسيق مع جهات ما في النظام البائد، وهو أمر غير صحيح كلياً، إذ أن قرار التحالف بالتوجه للقيادة استند على تحليل ومعلومات بتشققات في جسد النظام، وقرر أن يعمقها بهذا القرار الاستراتيجي الذي ثبتت صحته عقب ذلك، حين اجتاحت الجموع محيط القيادة وحضت قيادتها على الإطاحة بالبشير وهو ما قد حدث، ومن ثم أحبطت محاولة ابنعوف/ عبد المعروف/ قوش باستخدام هذه الجموع لتجديد المنقار فقط؛ أي الإطاحة برأس النظام فقط والسيطرة كلياً على مسار الانتقال، وهذا ما لم يكن ممكناً بسبب قوة الحركة الجماهيرية أولاً، وارتباك معسكر المؤسسة العسكرية والأمنية التي قرر بعض قادتها عدم المضي في الخطة الأصلية للأجهزة الأمنية.

في 13 أبريل أعلن الفريق عبد الفتاح البرهان بيانه بالانحياز للثورة وتشكيل مجلس عسكري، وبدأت الحركة الجماهيرية صفحة جديدة هي صفحة الضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة للمدنيين وعدم قبول سيطرته على مسار الانتقال.

ما بعد 13 أبريل.. التحول وفترة التفاوض لتسليم السلطة للمدنيين:

دخلت قوى الحرية والتغيير مرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد إعلان بيان الفريق عبد الفتاح البرهان، مرحلة تقلدت فيها مهمة قيادة العمل الميداني الضخم لاستمرار الضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة للمدنيين، وذلك عبر استمرار اعتصام القيادة العامة واعتصامات الولايات، والإضراب الناجح في أواخر مايو الذي هز السلطة الممسكة بمقاليد الأمور حينها. بجانب العمل الميداني والإعلامي كانت المهمة الأخرى هي قيادة العمل السياسي على جبهات عديدة هي جبهة التفاوض مع المكون العسكري، وجبهة التواصل مع القوة الثورية الهائلة التي

فجرتها ثورة ديسمبر، والاتصال السياسي مع القوى السياسية المختلفة، وجبهة التعاطي مع المجتمع الإقليمي والدولي الذي هزه زلزال الثورة العاتي الذي أطاح بنظام لم يكن العديد من المراقبين والفاعلين الخارجيين يظنون أن سقوطه ممكن.

هذه المرحلة المعقدة بمهامها الثقيلة شكلت تحدياً حقيقياً أمام تحالف قوى الحرية والتغيير وإمكانيته في الاستجابة الفعالة لمتطلبات المرحلة الجديدة، حيث لم تعد التنسيقية لوحدها مناسبة لقيادة المرحلة التي ولدت مهاماً جديدة أوسع نطاقاً، وبرزت تناقضات عديدة بين قوى التحالف بعضها مرتبط بالموقف السياسي من قضايا التفاوض ومنهجه، والبعض الآخر مرتبط بين من يدعون للانفتاح لاستيعاب الطاقات الهائلة التي فجرتها الثورة، وبين من يدعون للتوازن في هذا التعاطي مع القوى المختلفة.

تكونت في هذه المرحلة لجنة الاتصال السياسي التي تولت مهمة التفاوض بواقع ممثلين اثنين لكل كتلة من الكتل الخمس، إضافة لممثل عن كل من الحزب الجمهوري وتيار الوسط، وأضيف لها لاحقاً بعد مناقشات مع الجبهة الثورية 3 ممثلين مقيمين بالداخل عن تنظيمات الجبهة الثورية، ولم يستمروا حتى النهاية نسبة لتباعد المواقف لاحقاً.

هنا أصبح التحالف يدار عبر مستويين هما: السياسي ويتم عن طريق الاجتماع المشترك بين لجنة الاتصال والتنسيقية، والثاني التنظيمي والميداني ويدار عبر التنسيقية التي وسعت هياكلها وتمثيلها وأقامت عدداً من اللجان المتخصصة للاضطلاع بالمهام المتزايدة التي كلفت بها.

في ذات التوقيت بدأت اجتماعات عديدة بين مكونات التحالف تطرح تطوير جسم قيادي للتحالف وهي النقاشات التي استمرت حتى الوصول لتكوين المجلس المركزي القيادي في أكتوبر وإجازة اللائحة الجديدة التي حددت الهياكل والصلاحيات والمهام وطريقة عمل التحالف الداخلية.

واجهت الثورة خلال هذه الفترة أحد أصعب المراحل وهي فض الاعتصام الوحشي وما تلاه من فترة صعبة للغاية، فقد شكلت المجزرة صدمة مروعة للشعب المتمسك بثورته ومارست السلطة العسكرية بعده أقصى درجات الإرهاب حيث حولت العاصمة والولايات لثكنات عسكرية بانتشار القوات في الطرقات وقطع الإنترنت، والعنف الواسع لإجهاض الحراك المقاوم.

رجعت التنسيقية مرة أخرى للعمل السري وأعلنت العصيان المدني الذي استمر لثلاثة أيام، وبدأت مقاومة انقلاب فض الاعتصام بالتنسيق المحكم مع لجان المقاومة في العاصمة والولايات، وكسرت حاجز فقدان التواصل بإقامة ندوات الأحياء التي صارت تتكاثر وتتناسل حتى استهدفتها السلطة الانقلابية، ومن ثم بدأ الإعداد لمليونية 30 يونيو التي شكلت العلامة الفارقة حينها والتي خرجت فيها الملايين لتقول كلمتها وبوضوح إن الشعب لن يستكين لأي استبداد جديد.

في الفترة التي سبقت 30 يونيو تحركت الرمال السياسية عبر المبادرة التي قادها رئيس الوزراء الاثيوبي ابي أحمد الذي حضر للخرطوم يوم 7 يونيو 2019م والتقى بقيادة الحرية والتغيير وأوصل لها نيته في التوسط لإنهاء الأزمة طالباً من التحالف الجنوح للوصول لحل سياسي ينقل السلطة للمدنيين وينهي المواجهة. درست قوى الحرية والتغيير مبادرة رئيس الوزراء الأثيوبي، وطرحت عدداً من الاشتراطات للعودة للتفاوض المباشر منها التحقيق في جريمة فض الاعتصام، وإنهاء الوجود العسكري في المدن، وإطلاق سراح المعتقلين، وإنهاء كل التدابير القمعية مثل تكميم أفواه الإعلام وقطع الإنترنت، وإلى ذلك الحين ستتواصل فقط مع المبعوث الأثيوبي محمود ضرير والمبعوث الأفريقي ود لبات.

عقب الـ 30 من يونيو واجهت قوى الحرية والتغيير تحدياً داخلياً في قضية العودة للتفاوض، حيث وضعت قوى الإجماع بعض الاشتراطات للعودة للتفاوض المباشر،

في حين وافقت بقية الكتل على العودة للتفاوض، وهو ما قد تم في الثالث من يوليو، وأثمر الاتفاق السياسي في 8 يوليو والذي جاء بتوافق كل كتل التحالف.

كونت الحرية والتغيير لجنة قانونية لصياغة الوثيقة الدستورية، وبرزت آراء عديدة حينها حول عدد من قضايا الوثيقة، ولكن بنهاية التفاوض اتخذ قرار الموافقة على الصيغة الأخيرة للوثيقة بإجماع التحالف في اجتماع ضم لجنة الاتصال السياسي والتنسيقية، وبتوقيع ممثلي كتل التحالف المختلفة على الصيغة النهائية للوثيقة.

ما بعد تشكيل مؤسسات السلطة الانتقالية.. صناعة الحاضنة السياسية للانتقال

انتقل تحالف قوى الحرية والتغيير عند هذه المرحلة لصيغة هيكلية جديدة هي المجلس المركزي القيادي كسلطة سياسية أعلى في التحالف ويتكون من 5 ممثلين/ات لكل من تجمع المهنيين السودانيين وقوى الإجماع الوطني ونداء السودان و3 ممثلين لكل من التجمع الاتحادي وتجمع القوى المدنية وممثل لكل من تيار الوسط والحزب الجمهوري و3 مراقبين من التنسيقية.

تحولت التنسيقية هنا لجهاز تنفيذي يتولى الجانب التنظيمي والتنفيذي في التحالف، أقر الهيكل أيضاً تمثيلاً مستقلاً للجبهة الثورية السودانية التي كانت قد جمدت عضويتها حينها، على أن تحدد عدد المقاعد بالتوافق مع الجبهة الثورية.

شهدت هذه الفترة بداية التصدعات في جسد الحرية والتغيير، مثلت هذه الفترة بداية تحول غير مألوف للتحالف حيث تشكلت الحكومة ولم يكن لها رابط مؤسسي بالحرية والتغيير، وحدثت توترات عديدة بسبب تحمل التحالف للكلفة السياسية لأداء الحكومة دون أن يكون جزءاً من عمليات اتخاذ القرار داخلها، وقد حدثت مواجهات عديدة في قضية الميزانية في ديسمبر مع مجلس الوزراء، وفي قضية التطبيع مع إسرائيل مع رئيس مجلس السيادة في فبراير، كما قدم التحالف مذكرة ضافية لرئيس الوزراء في يناير تضمنت عدداً من القضايا الواجب الإسراع فيها أو

تعديل منهج العمل فيها مثل السلام والإصلاح الأمني والعسكري والاقتصاد والعلاقات الخارجية وتعيين الولاة.

قدم حزب الأمة القومي مبادرة العقد الاجتماعي الشيء الذي حرك الساكن داخل أروقة التحالف، الذي صارت هنالك تباينات واضحة داخله في قضايا مثل علاقته بالحكومة وسياساتها، وهيكله التنظيمي الداخلي، وطرق اتخاذ القرار فيه.

قرر المجلس المركزي حينها عقد مؤتمر للحرية والتغيير وشكل له لجنة في فبراير 2020م ليعقد في مارس من نفس العام، ولكن انتشار وباء الكورونا وما صحبه حينها من إغلاق تام أوقف تلك المحاولات، وحين تم استئناف المحاولات لاحقاً كان هنالك تباين من شقين: الأول من موقف الحزب الشيوعي الذي وضع عراقيل كثيرة أمام قيام المؤتمر، والثاني موقف الجبهة الثورية التي كانت حينها في مفاوضات السلام وكان الهدف أن يؤدي المؤتمر لفك تجميدها في التحالف ومعاودتها العمل فيه.

في أبريل من ذات العام جمد حزب الأمة القومي عمله في التحالف وفقاً لمذكرة تفصيلية تقدم بها حول عدد من القضايا، وتشكلت لجنة للتحاور معه عقب ذلك ومعالجة القضايا التي طرحها، واعتمد منهج التنسيق لإدارة العمل حينها حتى حل القضايا العالقة.

حدث عقب ذلك في يونيو من نفس العام زلزال انقسام تجمع المهنيين والذي شكل انعكاساً لصراعات مستمرة ظلت تمور في جسد تجمع المهنيين أغلبها ذو طابع سياسي كانعكاس لصراع الحزب الشيوعي مع بقية مكونات التحالف. وتبع ذلك خروج الحزب الشيوعي في نوفمبر من ذات العام وتبنيه خط مناهضة السلطة الانتقالية والسعي لإسقاطها مبرراً ذلك بمفارقتها لخط الثورة وغاياتها.

كل هذه التصدعات ألقت بتأثيرها على أداء الحرية والتغيير، وعلى مسار المرحلة الانتقالية، كما أنها نبهت للخلل المصاحب لمنظومة التحالف وضرورة تلافيه

ومعالجته، وهي عملية طويلة دخل فيها التحالف حتى توجت بتوقيع إعلان 8 سبتمبر الذي أعاد توحيد قطاعات واسعة من التحالف وتنظيمها وفق رؤية سياسية وتنظيمية جديدة، ولم يخل من النواقص بكل تأكيد، ولكنه كان خطوة مهمة إلى الأمام.

علاقة قوى الحرية والتغيير بالحكومة الانتقالية:

بعد توقيع الوثيقة الدستورية انخرطت قوى الحرية والتغيير مباشرة في عملية تشكيل هياكل السلطة الانتقالية، والتي كانت قد شكلت لها منذ وقت سابق لجنة للترشيحات من ممثلين للكتل المختلفة أعدت منذ وقت باكر معايير الاختيار وطرقه مع الوضع في الاعتبار قرار التحالف بعدم تسمية حزبيين للحكومة التنفيذية، وهو القرار الذي تحفظ عليه حينها فقط حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل الذي رأى أن مهمة الحكومة سياسية وأنه من الواجب تسمية سياسيين لها وهو موقف أعلنه في حينها.

تم أولاً تسمية أعضاء السيادي بواقع شخص لكل كتلة مع مراعاة تمثيل الأقاليم المختلفة ومعايير محددة في كل مرشح/ة.

عقب تسمية أعضاء السيادي تم اختيار رئيس الوزراء والذي وضعته لجنة الترشيحات ضمن قائمة قصيرة من ثلاثة مرشحين بعد استقبالها لترشيحات الكتل المختلفة، ونال د. عبدالله حمدوك وهو مرشح عن تجمع المهنيين السودانيين حينها موافقة بقية الكتل المكونة للتحالف وتم أخذ موافقته رسمياً على الموقع ومن ثم قدم إلى السودان في أغسطس لأداء القسم والشروع في اختيار حكومته من قائمة مرشحي الحرية والتغيير من الكفاءات غير الحزبية، وهي العملية التي استغرقت أسابيع من النقاش والتمحيص ومحاولات التشكيل المتوازن للحكومة، وأدار هذه العملية حينها التنسيقية وجسم قيادي مكون من قادة كتل التحالف نشأ مؤقتاً للترتيب لإعادة هيكلة التحالف استعداداً لمرحلة جديدة من مراحل عمله.

بدأ العمل على برنامج الحكومة الانتقالية مبكراً انطلاقاً من إعلان الحرية والتغيير قبل سقوط نظام البشير، وعقب السقوط دمجت عدة مبادرات وعقدت أربع ورش عمل كبيرة لمناقشة أوراق العمل التي رفعت من كل القطاعات التي بدورها عقدت ورش عمل صغيرة، وفي أكتوبر 2019م تم إعداد كتاب متكامل بعنوان (البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة) فيه التدخلات والسياسات في كل المجالات وسلم في نفس الشهر إلى السيد رئيس الوزراء، وتواصلت مجهودات تطوير برنامج الفترة الانتقالية حيث نظمت تنسيقية قوى الحرية والتغيير سبع ورش عمل، وأصدرت توصياتها في كتاب (البرنامج المقترح للفترة الانتقالية.. الاحتياجات العاجلة والأولويات) في مايو 2020م.

كما شكلت قوى الحرية والتغيير لجنة اتصال بالحكومة في شقيها السيادي والتنفيذي ونشطت لجان الحرية والتغيير لا سيما اللجنة القانونية والاقتصادية والخدمات والحكم الاتحادي في تقديم تقارير وسياسات موجهة بصورة راتبة للحكومة الانتقالية، مع المشاركة الفاعلة في ورش العمل التي نظمتها الحكومة وفي المؤتمر الاقتصادي القومي وفي التحضير لمؤتمر الحكم والإدارة، وبلورت الحرية والتغيير رؤية متكاملة حول السلام في أربع ورش عمل.

على الرغم من هذه المحاولات إلا أن العلاقة المؤسسية بين التحالف والحكومة كانت ضعيفة وغير متصلة بشكل فعال، وهو الشيء الذي جعل التحالف، ضمن أسباب أخرى، يراجع موقفه من المشاركة في الحكومة التي رأى أنه يتحمل الكلفة السياسية لقراراتها دون المشاركة في عملية صناعتها.

كانت المراجعة الأولى في تعيين ولاة الولايات في شهر يوليو 2020م، والذين رشحتهم قوى الحرية والتغيير عبر عملية بدأت من تنسيقيات الولايات التي رفعت مرشحيها في قائمة قصيرة وفقاً لمعايير محددة وضعها المجلس المركزي للتحالف، واختار من بينهم قائمة مختصرة رفعها لرئيس الوزراء ودخل في مناقشات مستمرة

معه حتى تعيينهم الذي استند على قائمة التحالف في جميع الولايات عدا ولايات جنوب كردفان وشرق دارفور والشمالية، كما اعترضت عدد من مكونات التحالف في حينها على الترشيحات مثل حزب الأمة الذي كانت عضويته مجمدة حينها والحزب الشيوعي وتجمع القوى المدنية.

عقب ذلك جاءت المراجعة الرئيسية في الحكومة الثانية التي تشكلت عقب اتفاق السلام في فبراير 2021م والتي ضمت كوادر حزبية لأسباب عديدة منها تقييم تجربة الحكومة الأولى والواقع الجديد عقب اتفاق السلام الذي قررت فيه أطراف العملية السلمية المشاركة عبر حزبيين في الحصة التي خصصت لها وفقاً لاتفاق السلام، واتسمت المرحلة الثانية هذه بعلاقة أوثق بين تحالف قوى الحرية والتغيير والحكومة عبر صيغ مؤسسية مختلفة.

المجلس التشريعي: بدأت الحرية والتغيير عملية الإعداد لكيفية تشكيل المجلس التشريعي منذ أكتوبر 2019. فوجئ التحالف أولاً بتوقيع إعلان جوبا الذي وقعه نائب رئيس مجلس السيادة بالتشاور مع رئيس الوزراء، والذي قضى بتأجيل تشكيل المجلس حتى توقيع اتفاق السلام في مدة لا تتجاوز الشهرين، وهو الإعلان الذي تم تجديده عدة مرات وسط مقاومة من قوى الحرية والتغيير وتمسك من أطراف العملية السلمية بالإيفاء به. في مايو 2020 توصلت لجنة التواصل بين الحرية والتغيير مع المكون العسكري لتصور حول تشكيل المجلس من 200 عضواً توزع منها 155 مقعداً للحرية والتغيير و45 للتشاور، على أن يفتى في أمر الـ 100 مقعد المتبقية عقب اتفاق السلام، وهو الأمر الذي تم رفضه من بعض مكونات الحرية والتغيير التي تمسكت بتشكيله كاملاً وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً بسبب الأثر الذي سيلقيه على سير مفاوضات السلام.

على الرغم من إعلان جوبا إلا أن المجلس المركزي بدأ تجهيز تصورات حول توزيع مقاعد المجلس، أفضت المشاورات في نهاية الأمر عند توقيع اتفاق السلام إلى

تحديد نسبة أطراف العملية السلمية في يوليو 2020م حيث تم اعتماد عدد 75 مقعداً في المجلس التشريعي مأخوذة (عدد 40 مقعد من نسبة 33% الخاصة بالتشاور وعدد 35 مقعد من نسبة 67% الخاصة بالحرية والتغيير). وقد توصل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير إلى صيغة نهائية في أكتوبر 2020م لتوزيع عدد 165 مقعداً الخاصة بالحرية والتغيير حيث تم توزيعها إلى: عدد 107 مقعداً للولايات حسب التعداد السكاني، على أن تسمي أي ولاية ممثلاً/ة على الأقل من لجان المقاومة وعدد 58 مقعداً للكتل المكونة للحرية والتغيير. ووضعت تصوراً لتوزيع مقاعد ولاية الخرطوم باعتبارها العاصمة وعددها 18 مقعداً، حيث أعطيت لجان المقاومة عدد 14 مقعداً بموجب مقعدين في كل محلية، وعدد 4 مقاعد لتمثيل القوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير غير الممثلة. وخاطبت لجنة المجلس التشريعي بالمجلس المركزي للحرية والتغيير تنسيقيات الولايات لتسمية مرشحي الولايات بتاريخ 6 ديسمبر 2020م، وأعطت سقفاً زمنياً عشرة أيام، وبعد انتهاء المدة استمع المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير في 21 ديسمبر 2020م إلى تقرير من لجنة المجلس التشريعي خلاصته:

- ظهور إشكالات في عشر ولايات أعاقت تسمية أعضاء المجلس التشريعي وهي (غرب دارفور، شمال دارفور، النيل الأزرق، شمال كردفان، غرب كردفان، كسلا، القضارف، البحر الأحمر، الجزيرة، النيل الأبيض، نهر النيل) وأرجع التقرير الإشكالات لأسباب قلة المقاعد الممنوحة للولايات المعنية.

- تنسيقيات لجان المقاومة لم توافق على التمثيل في المجلس التشريعي بعدد (مقعدين) في كل محلية في الخرطوم، وطلبوا أن تخصص نسبة لا تقل عن 33% للجان من إجمالي مقاعد المجلس.

- لم يتم التوافق مع المكون العسكري حول توزيع الـ 60 مقعداً بالتشاور.

موقف الحرية والتغيير

تمسكت الحرية والتغيير بمنهج التمثيل الجغرافي وفق التعداد السكاني، ومعالجة الإشكاليات في التنسيقيات، وحثها على التوافق حول توزيع الحصة الممنوحة، وإدخال توزيع عضوية المجالس التشريعية الولائية ضمن العملية لإزالة الاحتقان والاستقطاب، وتمديد الفترة الممنوحة للترشيحات أسبوعاً لاستلام الترشيحات، وتوجيه الكتل بتسمية مرشحيها للمجلس التشريعي خلال أسبوع.

هناك عدد 60 مقعد متبقية من نسبة 33% للتشاور بين المكون العسكري وقوى الحرية والتغيير وفق الوثيقة الدستورية بدأت نقاشات حولها، ولكن لم يتم الاتفاق حولها.

هناك جهات طالبت بمشاركتها في تشكيل المجلس التشريعي رافضة الصيغة التي أعتمدها الحرية والتغيير أهمها (لا لقهر النساء، تجمع الأجسام المطلبية، المجتمع المدني، منسم، مبادرة المجلس التشريعي الثوري، لجان المقاومة... إلخ).

المجلس التشريعي الانتقالي يمثل الضمان الأكبر للمحافظة على مكتسبات الثورة ويحقق مقاصد الانتقال الديمقراطي، ويمثل حلبة صراع سياسي حقيقي لإفراز برلمان قادر على أداء مهامه الدستورية. يعتمد الترشيح لعضوية المجلس التشريعي على قدر كبير من التوافق السياسي وفق المعايير والتوازنات الجغرافية، والنوعية، والعمرية، والثورية.

في خاتمة المطاف تعذر تشكيل المجلس بسبب تأجيله أولاً بسبب مفاوضات السلام وتعذر الاتفاق بين الحرية والتغيير وبقية مكونات الثورة على طريقة ونسب التشكيل، وتعذر الاتفاق بين التحالف والمكون العسكري على نسبة التشاور، ويمثل هذا العجز أحد أكبر إخفاقات المرحلة الانتقالية.

علاقة قوى الحرية والتغيير بقوى الثورة الأخرى:

العلاقة مع الجبهة الثورية: الجبهة الثورية من مؤسسي تحالف قوى الحرية والتغيير عبر وجودها في قوى نداء السودان كإحدى كتله، وقد ساهمت في كل مراحل

تأسيس الحرية والتغيير منذ توقيع الإعلان وتشكيل التنسيقية ومثلت فيها ضمن كتلة نداء السودان في فبراير 2019م، وظلت جزءاً من كافة قرارات التحالف مع وجود بعض التحفظات من بعض قادتها حول بعض قضايا تكوين التحالف وهيكلته.

انفجرت الخلافات بصورة واضحة عقب الإطاحة بالبشير بسبب بداية التفاوض حول تسليم السلطة للمدنيين حيث تباينت الرؤى داخل الجبهة الثورية وبينها وبين بقية مكونات الحرية والتغيير حول ترتيب القضايا ووضعية الحركات ومشاركتها في التفاوض وعلاقته بقضايا السلام.

تمت معالجات جزئية بادئ الأمر بتمثيل الثورية ضمن وفد تفاوض قوى الحرية والتغيير، وهو الأمر الذي لم يستمر طويلاً، لتنعقد عقب ذلك اجتماعات أديس أبابا والقاهرة التي لم تنجح في تقريب وجهات النظر، ومن ثم جاء توقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية ليؤسس لمفاصلة بين الطرفين أدت لتجميد الجبهة الثورية لعضويتها في الحرية والتغيير ومن ثم بدايتها لمسار عملية سلمية مع الحكومة الانتقالية في أكتوبر 2019، لم تكن قوى الحرية والتغيير جزءاً منها في بدايتها، بل ورفض بعض ممثلي الثورية تمثيلها وهو ما زاد من حدة التوتر بين الطرفين.

عقب هذه الفترة عقدت اجتماعات عديدة في جوبا بغرض معالجة القضايا العالقة، وحدث تقدم طفيف خفف التوتر بين الطرفين، وفي شهر يونيو أرسلت أطراف العملية السلمية وفداً للخرطوم لمعالجة القضايا العالقة في اتفاق السلام وعقد اجتماعات مع المجلس المركزي، وضعت اللبنة النهائية للوصول لاتفاق سلام ولبداية تعاون مشترك، تمثل لاحقاً في مذكرة تفاهم وقعت في جوبا مع الجبهة الثورية في أغسطس 2019م، وفي العمل المشترك لاحقاً لإدماج اتفاق السلام في الوثيقة الدستورية وتشكيل مؤسسات السلطة الانتقالية في الفترة من نوفمبر 2020 حتى فبراير 2021م.

عقب تشكيل مؤسسات السلطة الانتقالية بدأ عمل دؤوب لمعالجة القضايا التي دفعت الجبهة الثورية لتجميد عضويتها في الحرية والتغيير، وإعادة لحمة التحالف وتماسكه، وقد جرت حوارات معمقة فرزت موقفين داخل أطراف العملية السلمية أحداهما تيار إيجابي عمل بقوة من أجل تطوير وإصلاح الحرية والتغيير وعودة الجبهة الثورية لتكون فاعلة ضمن هياكلها وهو التيار الذي قاده كل من حركة تحرير السودان – المجلس الانتقالي والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وتجمع قوى التحرير وأثمر عن توقيع إعلان 8 سبتمبر الذي سعت أطراف عديدة لتعطيله، وتيار آخر بقيادة حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان قيادة مناوي، واللذان مضيا في طريق آخر أدى لتيسيرهما وسندهما اللاحق لانقلاب 25 أكتوبر، وهو الأمر الذي باعد بينهما والحرية والتغيير بصورة كبيرة، في حين لا زالت المكونات الموقعة على اتفاق جوبا وإعلان 8 سبتمبر عضوة فاعلة في الحرية والتغيير على الرغم من التناقضات التي خلفها الانقلاب وعلاقتها باتفاق سلام جوبا.

العلاقة مع لجان المقاومة: بدأ تشكيل لجان المقاومة في الفترة التي شهدت النهوض الجماهيري ضد نظام البشير عقب انفصال جنوب السودان، وقد طرحت الفكرة ودعمتها وبدأت تنفيذها قوى الإجماع الوطني آنذاك والتي كانت تضم جميع القوى المناهضة لنظام البشير عدا حركات الكفاح المسلح التي تنظمت حينها تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية. نشأت بعض اللجان في بعض المناطق وساهمت بفعالية في ثورة سبتمبر 2013م، ونضجت عقبها وإن لازم انتشار الفكرة بطء واضح لم ييسر أن تنتشر بالصورة المأمولة.

مع تصاعد حراك ديسمبر 2018م رأت تنسيقية قوى الحرية والتغيير ولجنة العمل الميداني ضرورة انتشار الفكرة ودعمها من أجل تجذير الحراك الجماهيري وربطه بالمناطق وتوسيع قاعدته وإنهاك السلطات وشل قدرتها على محاصرة وقمع الثورة الشعبية، وبالفعل شجعت لجنة العمل الميداني وساهمت في تشكيل اللجان في

مناطق عديدة في العاصمة والولايات مما ساهم بصورة واضحة في مواصلة الحراك والوصول لقمته في 6 أبريل 2019م.

عقب سقوط نظام البشير بدأت العلاقة بين الحرية والتغيير ولجان المقاومة تشهد توترات لعدة أسباب من بينها الصراع الحزبي داخل اللجان للسيطرة عليها وهو ما يفقدها وحدتها واستقلاليتها وصلتها السليمة الموحدة مع التحالف ككل، وأيضاً تعريف طبيعة دور اللجان في المرحلة الانتقالية وبروز تصورات مختلفة داخلها وداخل الحرية والتغيير، والرؤية التي بدأت تتسرب رويداً للجان حول عدم ملامسة المرحلة الانتقالية لسقف الطموحات الثورية وسطها وتأجيج جهات عديدة لهذا الأمر لاستخدامه ضد الحرية والتغيير والفترة الانتقالية، لم تكن أيضاً مؤسسات التحالف والسلطة الانتقالية تبذل الجهد الكافي لسد ثغرات التواصل وعدم السماح بتوسيع الشقة بينها وبين اللجان.

على الرغم من أن العلاقة بدأت تقترب في الفترة التي سبقت الانقلاب، ولعبت لجنة التفكيك دوراً مهماً في ذلك وتم عمل مشترك كبير في مواكب 30 سبتمبر و21 أكتوبر وعقب الانقلاب مباشرة في التصدي له إلا أنه وفي وقت لاحق بعد أسابيع من الانقلاب بدأت الشقة تظهر من جديد وتتسع وتعذر التنسيق المباشر بين الطرفين رغم استعداد الحرية والتغيير لكل أشكال التنسيق، إلا أن رؤية اللجان حول العمل المشترك لا زالت غير واضحة وفيها تباينات في الرؤى عقدت الوصول لصيغة عمل مشتركة حتى الآن.

علاقة قوى الحرية والتغيير بالمكون العسكري: على عكس تجربتي ثورتي أبريل وأكتوبر اللتين كانت فيهما القوى المدنية الديمقراطية على اتصالات مع تنظيمات ضباط ذوي ميول سياسية متوافقة مع مطالب الحركة الجماهيرية، لم يكن هذا هو ذات الحال في ثورة ديسمبر المجيدة حيث لم يكن لقيادة قوى الحرية والتغيير أي اتصالات مع المؤسسة العسكرية حتى سقوط البشير، لذا فقد كان الضباط اللذين

أعلنوا انحيازهم للثورة بكاملهم جزءاً من النظام القديم ولم يكن التزامهم بالتغيير الحقيقي معلوماً لدى قوى الحرية والتغيير.

أولى اللقاءات المباشرة كانت مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو نهار يوم 11 أبريل، حيث طلب مقابلة قيادة الحرية والتغيير وأبلغهم رسمياً بأنه لن يكون جزءاً من المجلس العسكري الذي سيشكله الفريق عوض ابن عوف، وأنه سينحاز كلياً لرغبة الشارع في التغيير الشامل. أما اللقاء الرسمي الأول مع المجلس الجديد الذي شكله الفريق عبد الفتاح البرهان فقد كان يوم 14 أبريل عبر لجنة الاتصال، حيث أبلغت الوفد المجلس رسمياً بعدم موافقة الحرية والتغيير على استحواذ المؤسسة العسكرية على السلطة، وطلبها تسليم السلطة للمدنيين وفق تصور معد في شكل إعلان دستوري أعده التحالف، وبالفعل أعلن التحالف تصوره لتسليم السلطة لقوى الثورة يوم 16 أبريل وسلمه رسمياً للمجلس العسكري الذي أظهر تماطلاً واضحاً قاد لازدياد حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين، لتضع الحرية والتغيير بعدها جملة اشتراطات للتعامل مع المجلس منها تغيير تركيبته وازاحة العناصر المرتبطة بالمؤتمر الوطني ليستجيب المجلس باستقالة 3 من أعضائه في 24 أبريل ولتقبل قوى الحرية والتغيير بعدها الجلوس مع المجلس العسكري لبحث ترتيبات نقل السلطة للمدنيين، وهو الأمر الذي سار بادئ الأمر بصورة جيدة ولكنه شهد انتكاسة بتراجع المجلس عن التزاماته الأولى وتطاول أمد جلسات التفاوض التي شهدت مداً وجزراً، لتستمر العلاقة في التدهور وتبلغ مداها في مجزرة فض اعتصام القيادة العامة، وما تلاه من مواجهات ووساطة أثيوبية وأفريقية لتجيء 30 يونيو وتحسم الأمر لصالح مطالب الحركة الجماهيرية في نقل السلطة للمدنيين وفقاً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية الموقعة في 17 أغسطس 2019م.

عقب توقيع الوثيقة الدستورية وتشكيل مؤسسات السلطة الانتقالية، كانت المرحلة التالية هي مرحلة لبناء الثقة بين الطرفين اللذين يشتركان في عدم ثقتهما في

بعضهما البعض. كانت قوى الحرية والتغيير تؤمن بأن تنفيذ الاتفاق رهين بالحفاظ على توازن القوى الذي أنتجه ولا تملك أي ثقة في التزام الطرف الآخر في تنفيذه.

تطلب الحفاظ على توازن القوى أمرين أولاهما الحفاظ على قوى الثورة موحدة ومنظمة وتوسيع قاعدتها وثانيهما استخدام السلطة الانتقالية لكامل صلاحياتها المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية في شقيها السيادي المدني والتنفيذي واستكماله بالتشريعي. لم يسر الأمر كما هو مخطط له، فلم تحافظ قوى الثورة على وحدتها ولم تمارس أجهزة السلطة الانتقالية كامل صلاحياتها مما أدى لتغول المكون العسكري وتمدده تدريجياً مما رفع من حدة التوتر مرة أخرى بين قوى الثورة المدنية من جهة، وبينها وبين المكون العسكري من جهة أخرى.

جرت محاولات كثيرة لمعالجة القضايا العالقة عن طريق التفاوض مع المكون العسكري منها وضع مصفوفة للقضايا العالقة في شهر مارس 2020 ووضع إطار زمني لمدة شهرين لمعالجتها، ومحاولة أخرى عقبها شهدت نقاشات عميقة حول طبيعة المصالح والمخاوف التي يحملها كل طرف وكيفية مخاطبتها بطريقة تيسر الطريق نحو إنجاح المرحلة الانتقالية، والتفاوض حول إدماج اتفاقية السلام في الوثيقة الدستورية وإنشاء مجلس الشركاء الذي أثار جدلاً وانقسامات وسط قوى الثورة، وأخيراً مبادرة رئيس الوزراء التي لم تكن أفضل حظاً من سابقاتها، ليتصاعد التوتر وحدة المواجهة أخيراً حين ثبت لقوى الحرية والتغيير نية المكون العسكري للانقلاب وتقرر مواجهته بصورة شاملة لمقاومة الانقلاب قبل وقوعه، وجعل طريقه صعباً أمام الانقلابيين، وظهر ذلك في التصعيد العالي الذي حدث في الشهرين اللذين سبقا وقوع الانقلاب وما تلاه.

إعلان 8 سبتمبر وخوض معركة مواجهة الانقلاب الزاحف

في 8 سبتمبر 2021م جاء التأسيس الجديد لتحالف الحرية والتغيير وتم التوقيع على الإعلان السياسي بوحدة تحالف الحرية والتغيير وقضايا الانتقال وبناء دولة

المواطنة المدنية الديمقراطية حيث وقع عليه 43 مكوناً سياسياً، وشرف حفل التوقيع رئيس الوزراء، هذا الإعلان السياسي ضم القوى المُتمثّلة في المجلس المركزي للحرية والتغيير والجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة القومي، هي القوى التي تمثِّل العمود الفقري للقوى المشكلة لحكومة الحرية والتغيير الانتقالية. هذا الإعلان السياسي يُعدُّ امتداداً وتطويراً والتزاماً بما أنجزته قوى الحرية والتغيير من مواثيق وعلى رأسها، إعلان الحرية والتغيير والوثيقة الدستورية واتفاقية جوبا لسلام السودان، وجدد التزامها الكامل بكل ما توافقت عليه قوى الحرية والتغيير من قبل.

حيث أجلى الإعلان السياسي الموقف من القضايا الآتية:

1. وحدة قوى الحرية والتغيير.
2. لجان المقاومة.
3. مشاركة النساء.
4. الشباب.
5. الشهداء والجرحى والمفقودين.
6. النازحين واللاجئين.
7. إنجاح الانتقال الديمقراطي.
8. دعم الحكومة الانتقالية.
9. القوات النظامية.
10. تنفيذ اتفاقية السلام.
11. تحسين الظروف المعيشية.
12. إصلاح القطاع الأمني والعسكري.
13. قضايا العدالة.
14. المجلس التشريعي.
15. المصالحة والسلم الاجتماعي والتعايش.
16. إزالة التمكين ومحاربة الفساد.
17. العلاقات الخارجية.

وقد تم تشكيل مؤسسات الحرية والتغيير بموجب الرؤية التنظيمية الجديدة المتمثلة في: (1) الهيئة العامة. (2) المجلس المركزي. (3) المكتب التنفيذي. و(4) اللجان المتخصصة الـ 15 لجنة. وتم كذلك العمل مع الولايات في سبيل تطوير تنسيقيات الولايات وفق الرؤية التنظيمية الجديدة.

كيف تعاملت الحرية والتغيير مع انقلاب 25 أكتوبر؟

1. قبل الانقلاب دعمت الحرية والتغيير مواكب 30 سبتمبر 2021م لدعم الانتقال المدني، واستكمال مهام الثورة، والتي دعت لها لجنة تفكيك التمكين. كما دعت إلى رفض فاعلية الميثاق الوطني بقاعة الصداقة 2 أكتوبر 2021م والتي كانت أولى محطات الانقلاب. وأعلنت في 5 أكتوبر 2021م المطالبة بتسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين، ووحدة قوى الثورة، والالتزام بإصلاح القطاع الأمني والعسكري، ورفض حل الحكومة باعتباره قراراً يخص قوى الثورة بالتشاور مع رئيس الوزراء، ومناهضة محاولة خلق أزمة دستورية بحجة وجود جسم آخر للحرية والتغيير، والدعوة لتجديد الثورة في 21 اكتوبر المجيدة. أقامت الحرية والتغيير ندوة بولاية الجزيرة في 19 أكتوبر 2021م. وأقامت مؤتمراً صحفياً في سونا يوم 23 أكتوبر 2021م.
2. لحظة انقلاب 25 أكتوبر، واعتقال قيادات الحرية والتغيير والوزراء، رفضت الحرية والتغيير الانقلاب جملة وتفصيلاً ودعت للخروج للشارع والعصيان المدني الشامل، وتمت مناهضة قطع الإنترنت، وإعلان المواجهة المفتوحة مع العسكر، والتنديد بالقتل والاعتقالات وعمليات النهب. ورفضت الحرية والتغيير الاتفاق الإطاري بين قائد الجيش ود. عبد الله حمدوك واعتبرته امتداد للإجراءات الانقلابية. وشاركت الحرية والتغيير في كل المواكب في كل المدن والأرياف خلال فترة الثمانية أشهر وفق تنسيق ميداني وسياسي وإعلامي مع قوى الثورة. كما قادت حملات مناصرة واسعة ضد قتل المدنيين في ولايات السودان سيما في دارفور وكردفان والشرق.
3. واجهت قوى الحرية والتغيير في إطار المواجهة الشاملة التي يقودها شعبنا من أجل هزيمة انقلاب 25 أكتوبر 2021، وقد تمكنت قوى الحرية والتغيير من هزيمة المخطط الكبير الذي كان يرمي لتقسيم صفوفها وعزلها جماهيرياً وإحلال واجهات

مصنوعة مكانها كحاضنة للانقلاب، وفي هذا الإطار تمكنت قوى الحرية والتغيير من المشاركة بفاعلية في المعارك الجماهيرية وتعميق وتعزيز الحوار بينها وبين قوى المقاومة الفاعلة، وذلك على الرغم من المحاولات المستميتة من الانقلابيين في تمزيق صف الحرية والتغيير واستهداف بعض مكوناتها وقياداتها.

4. خاضت قوى الحرية والتغيير نضالاً شرساً في توضيح وجهة نظرها حول الحل السياسي المفضي لإنهاء الانقلاب وتسليم السلطة للمدنيين وتحقيق أهداف الثورة واستكمالها وهو جوهر العملية السياسية التي تنادي بها قوى الحرية والتغيير، وقد حاولت جهات عديدة من الانقلابيين وأتباعهم التشويش على قوى الحرية والتغيير وجعلها تهتز في رؤيتها للحل السياسي، ولكن قوى الحرية والتغيير عّرفت الحل السياسي الذي يخدم مصالح الثورة وأبانت رفضها لأي حل سياسي زائف لا يخاطب مطالب الجماهير في استكمال ثورتها.
5. عملت الحرية والتغيير على تعزيز علاقتها بالشارع وقوى المقاومة الحية وتعزيز التضامن الإقليمي والدولي، وتمكنت من تطوير علاقاتها، وعملت بصبر ومثابرة في كلا الجبهتين وإحكام الصلة بينهما فالأساس والشرط الرئيسي لانتصار شعبنا يكمن في نضاله اليومي لمقاومة وهزيمة الانقلاب كأداة رئيسية، وفي ذات الوقت فإن ذلك يتطلب الدعم والمؤازرة الإقليمية والدولية من كل القوى التي تهتم بحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية، والكرامة، والسلام، والعدالة.
6. بفضل نضال شعبنا وكافة قوى المقاومة وفي مقدمتها قوى الحرية والتغيير تم تعميق عزلة الانقلابيين داخلياً وخارجياً، وبعد ثمانية أشهر لم يتمكن قادة الانقلاب من تعيين رئيس وزراء أو جهاز تنفيذي لأول مرة منذ استقلال السودان، وهذا فشل ذريع لم يواجهه أي انقلابي سابق، وتشكل هذه العزلة المميتة الأساس الموضوعي لإمكانية هزيمة الانقلاب وإحلال سلطة مدنية ديمقراطية بديلاً له.

7. الفريضة الغائبة هي وحدة قوى المقاومة في جبهة مدنية متحدة، وفي ذلك بذلت الحرية والتغيير جهوداً مقدرة ونحن أقرب من أي وقت مضي من الوصول لهذه الجبهة المدنية الموحدة، ودعمت الحرية والتغيير العمل الذي قامت به بعض الولايات والمدن التي تمكنت من تكوين جبهتها وشكلت مركزاً موحداً للمقاومة.
8. اتفاقية السلام أضحت بلا إطار دستوري، وفشل قادة الانقلاب في تنفيذها، لأن تنفيذها يتطلب مناخاً ديمقراطياً، وقد دار حوار عميق داخل الحرية والتغيير حول الموقف الاستراتيجي من قضايا السلام ووجود تنظيمات الكفاح المسلح من الجبهة الثورية التي رفضت الانقلاب قبل حدوثه وبعد حدوثه إلا أنها لا تزال موجودة في هياكل السلطة الانقلابية، وقد جرت حوارات مباشرة معها، واعتمدت قيادة الحرية والتغيير ضرورة تطوير موقف هذه التنظيمات وضرورة توسيع قاعدة المقاومة ضد الانقلاب، وعدم أخذ تنظيمات الكفاح المسلح ككتل صماء وإن المصالح الحقيقية للجماهير التي عانت من ويلات الحرب تكمن في مقاومة الانقلاب وفتح الطريق نحو تطبيق حقيقي لاتفاق السلام واستكماله مع الأطراف التي لم توقع، وإن تكوين الجبهة المدنية المتحدة ينبغي أن يضم التنوع السوداني في إطار مقاومة وهزيمة الانقلاب مع أخذ الوضع الخاص لهذه التنظيمات ومطالبتها بتطوير مواقفها لمساندة للحركة الجماهيرية وهزيمة الانقلاب، آخذين في الاعتبار أن مصالح هذه التنظيمات في السلام الحقيقي لا تتطابق مع الانقلابيين وطال الزمن أم قصر لابد لها من أخذ مواقف واضحة للتفريق بين مواقفها ومواقف الانقلابيين والانحياز إلى جانب الجماهير، وهذه قضية تحظى باهتمام قيادة الحرية والتغيير في إطار العمل المستمر لعزل الانقلابيين وإضعاف قاعدتهم وهزيمة الانقلاب.
9. من القضايا التي واجهها المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير هي عودة الاسلاميين إلى واجهة الانقلاب، وهم من القوى المضادة للثورة التي مهدت لهذا الانقلاب، وظهورهم علناً يشكل تحدياً نوعياً وجديداً للحركة الجماهيرية، يتطلب

كشفه ومقاومته، وفي تقديرنا إن ما تم حتى الآن من عمل ضد عودة الاسلاميين وقيادة النظام البائد للواجهة ليس بالقدر الكافي، ونحتاج لأشكال وأساليب متنوعة لمقاومة عودتهم، وفضحهم وفضح مخططاتهم داخلياً وخارجياً، فهم يشكلون تحدياً لبلادنا والعديد من بلدان الجوار والإقليم والعالم والكل يعرف الضرر الذي ألحقوه بالسودان داخلياً وخارجياً من قبل.

ما هي أهم أوجه القصور التي شابت عمل التحالف؟

بناءً على السرد التاريخي الذي تقدم وما تحقق فيه يمكننا أن نلخص أهم أوجه القصور على النحو التالي:

1- عدم التوافق التفصيلي على كيفية التعامل مع احتمالية انحياز الجيش والقوات النظامية الأخرى وطريقة التعامل معه وبروز تيارات مختلفة حول هذا الأمر.
2- بطء تحول هياكل التحالف من مرحلة العمل المقاوم لمرحلة إدارة الانتقال.
3- عدم قدرة هياكل ومناهج عمل التحالف في الانفتاح بصورة فعالة على قوى الثورة المختلفة واستيعاب الطاقات الهائلة التي فجرتها ثورة ديسمبر المجيدة.
4- عدم إدارة التباينات داخل التحالف في الرؤى المختلفة بصورة بناءة تحافظ على وحدته وتمثل الآراء المختلفة دون هيمنة أو إقصاء.
5- غياب المعايير المتفق عليها حول طبيعة الأجسام المكونة للتحالف وأوزانها وتمثيل كل منها بصورة متوازنة.
6- عدم وجود صلة مؤسسية بين التحالف والحكومة الانتقالية الأولى أضعف علاقتهما ببعضهما البعض.
7- عدم القدرة على التوافق مع بقية مكونات الثورة الأخرى على الصيغة الأمثل لتكوين المجلس التشريعي.
8- ضعف وسائل وطرق التواصل الجماهيري للتحالف.

ما هي الدروس المستفادة من تجربة التحالف؟

1- إن وحدة قوى الثورة هي مفتاح هزيمة الاستبداد، هذه الوحدة يجب أن تقوم على رؤية مشتركة تراعي التباينات ضمن هذه القوى وتقدم التنازلات لبعضها البعض.

2- الفترة الانتقالية هي مرحلة بين ضفتين، عبورها يتطلب أن يعلم الكل أن المركب ستعبر بهم سوياً أو ستغرق بهم جميعاً، وهو الأمر الذي يتطلب البعد عن التنافس الضار والسعي لأي شكل من أشكال الهيمنة أو الإقصاء.

3- العلاقة بين المدنيين والمؤسسة العسكرية مهمة للغاية ويجب أن تكون متوازنة لا تسمح لطرف أن يتغول على مهام الطرف الآخر وفقاً للقواعد المتبعة في مجتمع ديمقراطي.

4- ضرورة السعي الدؤوب نحو تشكيل المؤسسات وتمتينها، سواءاً كانت مؤسسات التحالف ومكوناته والقوى الأخرى أو مؤسسات السلطة الانتقالية.

5- ضرورة تحديد أولويات معقولة يمكن تحقيقها خلال المرحلة الانتقالية وتحديد معايير محددة للتحقق من أنجازها وقياس الانحراف عنها وتقييمه أولاً بأول.

6- الاهتمام بالإعلام والتواصل الفعال مع الفاعلين الداخليين والخارجيين.

النقاش

د بكري الجاك:

الورشة بادرة طيبة وإن أتت متأخرة، وفيها إرساء لنهج جديد في الأدب السياسي السوداني المعتاد على تقديم التبريرات على الأخطاء. وللتقييم دوران: الأول تحسين الممارسة، والثاني تقديم سوابق للدراسات العلمية الأكاديمية حيث تتم دراسة مواد لتقييم البرامج والسياسات. وأتمنى استمرار التقييم وأن تقوم الحرية والتغيير بفتح نقاشات في ميادين عامة في كل الولايات في وقت متزامن، يعرض فيها التحالف

موقفه ويستمع لآراء الشعب السوداني بكل تشكيلاته من لجان مقاومة ومستقلين، مما يساعدنا على أن نخرج من انعدام الثقة والتشكيك في النوايا.

الورقة وصفية احتوت سرداً تاريخياً جيداً، بينما خلت من عمق يشرح ويفسر الأحداث التي ترصدها، مما يضعف قيمتها، ولا يجيب على الأسئلة العامة في أذهان الناس الذين يعرفون أعمال الحرية والتغيير، ولكن لا يعرفون أسبابها. لذلك اقترح أن تخضع الورقة لورشة مصغرة يكون فيها تحليل بنيوي، يبين أسباب القرارات المتخذة بدءاً من تشكيل التحالف السياسي والتنسيقية، وكلها أمور متعلقة باتخاذ قرارات عامة. وأي منظومة أو جهة كالشركات والحكومات تبين نهجها في اتخاذ القرارات: إما أنها تستشير بعض الناس، أو تشرك الجميع في القرار، أو أن تشاورهم في تفويض أو انتخاب من يتخذون القرار.

الحرية والتغيير تشكل منظومة ينبغي تحديد آلية اتخاذ القرارات فيها، ولذلك تبعات بحيث أن طبيعة وشكل القرار ربما يعكس التوازن الداخلي للتحالف وقد لا تكون له علاقة بصحة القرار من ناحية المبدأ ولا من ناحية فنية. وهي إشكالية ينبغي التعامل معها من جانبين فني وسياسي. من ناحية فنية محضة فشلت الورقة في ذكر كيفية اتخاذ القرارات وبأي صفة ونيابة عن من وبأي صيغة؟

على الحرية والتغيير التدبر حول ما عملته لتطوير آلية اتخاذ القرارات بشكل منهجي وموضوعي، فلو كانت القرارات تتم بحجم الأوزان السياسية، أو التصورات بحجمها، ففي النهاية ستعكس القرارات جزءاً من إشكالات البنية السياسية الموجودة.

ومن أكبر الإشكالات التي تواجه الحرية والتغيير تصورات الشعب السوداني، فهناك خلط بين ما هو مثالي normative، أي أفضل ما يمكن، وما يمكن أن يكون، وفقاً للشروط الموضوعية البنيوية. إذ من إشكالات الحرية والتغيير قدرة البنية السياسية السودانية، وذلك لا يعني أن ترتكب خطأ ثم تقول هذه قدرتي، لكن هناك شروط موضوعية للأمر. مثلاً أي سيارة تصنع بسرعة قصوى لا تستطيع أن تتجاوزها وفقاً

لتصميم ماكينتها، وكذلك البنية الاجتماعية السياسية الثقافية لها قدرة ووسع معين. لقد جلست إلى مجموعات من شباب اللجان ولمست لديهم تصورات عن المثالي وكأنه ممكن. إن محاولة الفصل بين المثالي والممكن يمكن أن تساعد التقييم في أن يتطور ويراعي بعض العوامل الموضوعية.

الحرية والتغيير تحالف لأحزاب حصل لها تجريف وملاحقات واستهداف وسعي لتدميرها على مدى ثلاثين سنة، فمجرد أن يكون لدينا أحزاب بعدها في حد ذاته نعمة. إن معظم الناس الذين تصدوا للعمل العام خلال هذه السنوات دفعوا أثمان باهظة في حياتهم وفي خياراتهم، وكانت المقاومة إشكالية ففي التسعينات كانت المظاهرة التي تضم 20 شخصاً مدعاة للغبطة. وهذا مما لا يدركه الذين دخلوا الفضاء العام مؤخراً، ولم يعشه الشباب الذين هم وقود العمل السياسي المقاوم الآن، وعلينا أن نملكهم هذه التجربة ليفهموا كيف نفكر والتجارب التي شكلت وعينا ووجداننا.. وفي النهاية أتمنى أخذ كلامي بسعة صدر باعتباره يهدف لتجويد الأداء لا مناطحة كجزء من "كرة الشراب" التي صارت طابعاً للعمل السياسي في البلاد.

البراق النذير الوراق[1]

وإن متنا وما ماتت ضمائرنا فتلك حياة الكائن العابر..

ولو فرغ الفؤاد من الطَوَى فذاك الفضل في طي المآثر.

ما يجب أن تقوله وتقر به الحرية والتغيير: (علينا التواثق ومجمل الحركة السياسية، على الاعتراف بالأخطاء والاعتذار عنها والعمل على محاربة أهواء النفوس والرغبات الذاتية في العمل العام في أي زمان ومكان).

(1) هذه محاولة نقد لتجربة الحرية والتغيير في الانتقال تشمل الفترة من 11 أبريل 2019 وحتى تاريخ انقلاب البرهان وزُمرته (25 أكتوبر 2021). وقد اعتمد هذا العمل

---

[1] مقالة أرسلها كاتبها للورشة، وهو السكرتير الصحفي لرئيس الوزراء الانتقالي د. عبد الله حمدوك وعرضت كتعقيب رئيسي على ورقة تجربة الحرية والتغيير.

الوقوف على محطات ربما عدَّها البعض عمومية في شكلها، وربما عدَّها آخرون ذات دلالات وإشارات مخصوصة في محتواها، بحيث تخدم الخط المطلوب في هذا الظرف الحرج الذي تعيشه بلادنا، فهي بذلك ليست نهائية، بل يجب أن تُتبع بالتفصيل والاسهاب؛ وهي كذلك ليست دعوة لجلد الذات أو معولاً إضافياً لتكسير التيارات الديمقراطية لمصلحة التيارات الظلامية، بل هي محاولة لاستبصار بعض الأسباب والمناسبات التي جعلت الانتقال متعثراً، وبعض الأفعال التي ساهمت في إهالة التراب على مشروع الديمقراطية الناشئ، وهي من ناحية أخرى للتأكيد على أن التيارات الظلامية يهزمها الوضوح مهما حاولت ثلم منافذ النور وأوغلت في تدبير الحيل لإفشاء الظلام.

يُشار في هذه النقاط لإعلان الحرية والتغيير وهو الإعلان السياسي الذي وقَّعت عليه وتبنته وأعلنته في 2019/1/1 عشرات المكونات المهنية والسياسية والمدنية والمطلبية وقوى ثورية أخرى من أجل إسقاط نظام البشير والمؤتمر الوطني والقوى السياسية المتحالفة معه. ويُشار إلى (قوى الحرية والتغيير) وهي عبارة قد تعني المجلس المركزي، أو قد تعنى كتلة من الكتل المكونة للحرية والتغيير، أو قد تعنى مجموعة من الأحزاب أو المكونات داخل هذه الكتل خرجت أو لاتزال موجودة داخل التحالف، ابتعدت أو أُبعدت أو اقتربت بسبب اتفاق/ اختلاف رؤى ومواقف، أو تفاوت التأهيل التنظيمي، أو هشاشة/متانة التكوين، أو خفة الوزن/ثقله في خضم العملية السياسية، وذلك وفق موضع هذه الجملة وفهمها في سياق المراجعة المطلوبة.

وُضعت هذه النقاط في شكل معلومات متبوعة بشيء من التحليل والآراء الخاصة بالكاتب استناداً على: وقائع محددة حدثت، واتهامات صدرت من أطراف تجاه أطراف أخرى، أو من إعلاميين وصحف وناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام أخرى، ولم يتم نفيها أو مناقشتها أو تفنيدها بوضوح. كما تستند

النقاط بشكل أساسي على فرضية وجود أخطاء تستوجب الاعتراف والاعتذار والوعد بالمراجعة الجادة في المستقبل، لتحسين شروط التحالفات وترفيع العمل من جميع الفاعلين لإنجاز مهمات الانتقال وصولاً للديمقراطية التامة، خاصة مع بروز الحاجة المُلحّة لاستعادة زخم الثورة على المستوى السياسي، والتنظيمي، والجماهيري، والإعلامي.

الحقيقة إن ما حدث ولايزال يحدث بين القوى السياسية والذي لابد من الوقوف عنده في مثل هذه السانحة، لا يمكن اعتباره انحداراً مفاجئاً في تاريخ بلادنا السياسي أو غيره؛ للأسف، يبدو أن الصراعات والنزاعات أمراً متوارثاً في مجالات شتى، فخلاف أن التاريخ السياسي يحدثنا عن نزاعات حادة وانقسامات رأسية وأفقية في نطاق العمل السياسي، إلا أن مجالنا الاجتماعي والثقافي وحتى الفني حين النظر لهذا التاريخ والحاضر كذلك، لم يسلم من هذه الآفات والانقسامات، علاوة على أن الخلاف بين الأفراد من الرموز المُبدعة الذين أثَّروا في الناس، وأثْروا هذه المجالات بفضل تعاونهم الصميم وتكاملهم البديع، انحدر لحدود سحيقة في بعض الحالات، كانت أقل آثاره، حرمان المُحبين والمُتحمسين من صُنع الحُسن الأخَّاذ وصياغة الذكرى الوسيمة! على أن مما يجدر قوله إن الخلافات السياسية خاصة في أوضاع هشة كهذه، آثارها أسوأ عاقبة وتبعاتها أكثر كارثية، فهي تتحول لانفراط اجتماعي ونزاعات وحروب، وهذا مشهود ومنظور في الوضع الماثل ولا يحتاج لكثير تفصيل.

إن المطلوب من الجميع مؤسسات ومجموعات وأفراد، ليس التأثر بالضغط ووصول مرحلة اللا مناص من أجل الاعتراف بهذه الاخطاء، بل يجب أن يكون الاعتراف والاعتذار بعده، نتيجة لإيمان عميق بضرورة الانزجار، والالتزام بالمراقبة والتصحيح في المستقبل، بداية من الأفراد وصولاً إلى أي مؤسسة، وبهذا فكل ذي صلة بهذه الوقائع وغيرها، لديه مسؤولية أخلاقية وتاريخية، ليقدم إفادته من أجل

نفسه أولاً ومن أجل الشهداء والجرحى وكل من آمن بالتغيير وعمل له بصدق وتجرُّد، ومن أجل الثورة ومستقبل الوطن.

يفترض كاتب هذه النقاط أنها ليست شاملة وليست محيطة بكل مجريات الأحداث في الفترة المُشار إليها، ولكنه يرجو أن يُستفاد منها من أي جهة حادبة على البلاد ومستقبلها، في إطار التقييم والنقد الشامل ووضع أسس للعمل السياسي والتنظيمي والتنفيذي، تهتدى بقيم الديمقراطية والشفافية والعدالة والحقوق، كما يتوقع استكمالها وتصويبها من المجموعات والأفراد المعنيين والمهتمين، خاصة الذين تحصلوا على معلومات تجعل ذلك ممكناً.

هذه النقاط تقع في مقام المسؤولية الشخصية من منطلق أن كاتبها كان جزءاً منها بشخصه وأفعاله ولا يمثل حالياً جهة أو تكويناً أو مجموعة، فهو ليس مراقباً صِرفاً بالمعنى البريء، ولكن مبعثها كذلك الشعور بضرورة تعظيم المسؤولية الجماعية، وبهذا يمكن قراءتها وفق (نظرية موت المؤلف)، بحيث تُؤخذ بغض النظر عمن كتبها وموقعه السابق أو الحالي من هذه الوقائع.

وعلى الرغم من أن الكاتب كان بعيداً عن بعض الأحداث بجسده، وبعيداً عن بعضها بحكم موقعه خارج دائرة الفعل والتأثير، أو وجوده داخل دوائر أخرى تمنعه أخلاقياً أو رسمياً أو مهنياً من التدخل والتصحيح، وعلى الرغم من علمه ببعض الأحداث والوقائع بعد وقوعها أو في لحظة تعذَّر معها الاستدراك، يتقدم الكاتب بالنقد الذاتي والاعتذار العلني لمشاركته، صمته، أو حتى تقصيره، أو إمساكه، عن بذل الجهد لتعديل وتصويب ما علم أو رأى أو سمع أو اعتقد أن به ميلاً أو مفارقة لطريق الثورة ووعد التغيير.

لا ينتظر الكاتب جزاءً ولا شكوراً من هذا العمل، كما لا يدفعه الخوف من اللوم أو الطمع في الرضا من إيراد كل كلمة في هذه الورقة، بل دافعه الأصيل هو استرداد المسار الديمقراطي وهو أكثر عافية، والعمل على تحقيق تطلعات الشهداء والجرحى

والثوار وقطاعات الشعب السوداني كافة، ولوجه هذا البلد وتطلُّع أهله للحرية والسلام والعدالة والاستقرار والنماء، كما يترصد المكتوب أن يتحسس العسكريون موضعهم فيما ذُكر، فيستدركون شجاعة تجعلهم يفتدون البلاد بمشروع حقيقي للاستقرار وتماسك البلاد، أو بالمقابل يتَّخذون خيار الاستمرار في المواجهة التي لابد أنها ستكون في صالح الشعب في نهاية المطاف وإن طال المسير والسُّرى.

(2) عندما قامت اللجنة الأمنية لنظام البشير باستلام السلطة وسمَّت نفسها المجلس العسكري الانتقالي، كانت جموع من السودانيين في ميدان الاعتصام وفي غيره من المواقع داخلياً وخارجياً تنظر إلى الحرية والتغيير كقيادة تثق فيها نسبياً، واعتمدت عليها في تيسير نقل السلطة بشكل سلس يضمن مدنية الدولة كما وعدت بذلك في إعلان الحرية والتغيير الموقَّع والمُعلن في الأول من يناير 2019، وهو الإعلان الذي وحَّد الشعب السوداني خلف مطلب إسقاط نظام المؤتمر الوطني الذي جثم على صدر الوطن لثلاثين سنة. وحقيقة الأمر أن مجاميعاً من الشعب السوداني لم تكن تضع الثقة الكاملة في قوى الحرية والتغيير، بل كانت حالتها أقرب للرجاء بأن تستكمل هذه القوى مهمة تسلم السلطة من اللجنة الأمنية بالشكل الذي تواثقت عليه مع بعضها ومعهم، ولكن قوى الحرية والتغيير عملت على تزيين قدرتها وسط جموع الشعب السوداني بوصفها المُخلِّص والمُنجد، والعامل الناقل الوحيد المؤهل لنزع واستعادة البلاد من سلطة الإنقاذ، وحملها نحو سلطة مرحلية ترفعها إلى مصاف الدول التي تحترم مواطنها وتطلعاته ورغباته في الديمقراطية والحرية والعدالة والسلام المستدام؛ كما طرحت مشاريعاً وأفكاراً وخططاً وتعهدت بوعودٍ، هي في الواقع فوق طاقتها وإمكانياتها. الحقيقة أن الشعب كان يبحث عن الصورة الزاهية التي يحلم بها، لمجتمع محترم ودولة ناهضة عبر قيادة رشيدة، وكانت قوى الحرية والتغيير هي الأقرب لقلبه وأذنه لتحدثه بأن حلمه يتحقق باستماعه لها وإتباعها.

وبدلاً عن مطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة للقيادة الشعبية الثورية، قبلت قوى الحرية والتغيير الجلوس على طاولة التفاوض مع اللجنة الأمنية لنظام البشير وفق مُسماها الجديد (المجلس العسكري الانتقالي) أو المكون العسكري لاحقاً؛ ومهما رُصدت التبريرات لذلك، يظل هذا خطأ ابتدائياً جرَّ ما تلا ذلك من أخطاء ساهمت في وصول البلاد لما هي فيه اليوم، فقد صار العسكريون من يومها شركاء في المنشط وغرماء في المكره وعلى طول الخط.

(3) كانت جلسات التفاوض وما أعقب ذلك من تطورات وأقوال وأفعال على جميع الأصعدة، مسرحاً مفتوحاً عُرضت عليه مقدرات الشعب السوداني ولم يتم المطلوب من تقدير لدماء الشهداء الذين ارتقوا في درب الثورة، ولم تُعط الأهداف التي تم الاتفاق على إنجازها حق قدرها وذلك للآتي:

1- لم تكن قوى الحرية والتغيير منظمة كفاية ومتماسكة وفق رؤية واضحة وهذا ما جعل المكون العسكري يلعب على اختلافاتها وخلافاتها التي كانت في حقيقتها لأسباب ذاتية، ولحزازات تاريخية وسياسية بينها كتنظيمات سياسية أو مدنية أو مهنية. ما أهملته الحرية والتغيير هو التشديد على أن يصبح التنوع عاملاً مساعداً يسنده الفهم العميق للتحالف الذي يتقيَّد بشروط تشمل: تسبيق ما اتفقت عليه الجماعة المتحالفة على ما التزمه طرف منها، وإعلاء الالتزام بوجهة الجماعة على الوجهة الخاصة بالكيانات المنضوية تحتها (إرجاء لزوم ما لا يلزم وتقديم لزوم ما يلزم في علاقاتها)، وقبول المتحالف الآخر بحسناته وعيوبه، وتقديم الميل للتحالف على الميل منه لأجل تحقيق الهدف من التحالف وليس ضعضعته بالتمترس خلف الأهداف الخاصة، وصولاً إلى آخر المشتركات مقابل المنفردات.

2- لم تلتزم بعض هذه القوى بإعلان الحرية والتغيير بالشكل الكامل ولم تضعه كمرجعية أساسية للتفاوض، بل وضعت طموحات وتطلعات وقراءات شخصية

محضة لما احتواه من التزامات، بتضخم عالٍ للذوات، وبإحساس عظيم أن لها وصاية على هذا الشعب العظيم وهي بالتالي تعلم ما لا يعلم.

3- مضت قوى الحرية والتغيير في التفاوض بدون تحضير كافٍ له، وشاركت في عملية التفاوض شخصيات كانت هذه أول تجربة لها في عملية مماثلة، ومع تباين قدرات المتفاوضين، كان من السهل على الطرف الآخر أن يستشعر أن بإمكانه الخروج بمكاسب أكبر، علاوة على اعتماد المشاركة في فريق التفاوض بشكل تمثيلي عوضاً عن أن يكون عبر مشاركة وفق (مهام)، وبهذا لم يتم تكوينه بخبرات متنوعة متخصصة وفق الحاجة، فظهر ضعف الجوانب الفنية للفريق التفاوضي، خرج بموجبه اتفاقاً فيه جملة من النواقص، وهذا ساهم في حصول العسكريين على مكاسب وفيرة تمدد بها المكون العسكري في الفعل السياسي، وتوسع في إدارة الدولة لاحقاً بدون أي مسوغ عدا اعتماده على هذه النواقص، ورغبته هو في التمدد وعمله المتواصل لتحقيق مآربه.

4- كانت قوى الحرية والتغيير تتحدث من أعلى المنابر- في الإعلام وعلى منصة الاعتصام وغيرها- عن وعود وعهود، ولكنها كانت تتراجع عنها على طاولات التفاوض وكان التنازل هو الموقف المسيطر في كثير من القضايا ومنها:

أ. عقدت بعض قيادات قوى الحرية والتغيير اجتماعات ثنائية خلال تلك الفترة مع عسكريين وكان يتم الاتفاق معهم على قضايا جوهرية حتى ولو كانت ضد رغبات حلفاء آخرين، أو ضد رغبات الشعب السوداني الثائر والمعتصم في محيط القيادة العامة للجيش في الخرطوم ومواقعه في المدن والولايات الأخرى (اجتماع منزل حجار الذي لا علم لي إن كان بموافقة الحرية والتغيير مجتمعة أم أنه قراراً منفرداً لبعض القيادات، ولكن المؤكد أن الحضور كان يمثل طيفاً من الكتل ولم يكن لكتلة واحدة) وقد وصل الحد أن طالب العسكريون بالتراجع عن مواكب 30 يونيو

2019 الأمر الذي رفضته أطراف من الحرية والتغيير لأسباب أولها أن هذا الأمر ليس بيدهم.

ب. كانت الأخطار تواجه الاعتصامات في العاصمة والأقاليم على رأس كل دقيقة، ولم تكن هناك خطة واضحة للحماية أو، لتفريق المعتصمين عند مواجهة الخطر الداهم إلا بتصور مفاده أن الحماية تكون بمزيد من الحشد، وكانت رؤية بعض الأطراف تسيطر عليها البراغماتية بحيث غدا سيل الدماء وثبات المعتصمين يبدو وكأنه دعماً للموقف التفاوضي، وهذا ما جعل كل معاناة للناس ومقاومتهم خلال فترة التفاوض، وكأنها تصب في خانة تدعيم موقف قوى الحرية والتغيير في حال صعوده وهبوطه وتبايناته، ولم تكن بوصلة القرار السياسي الالتزام بما طمح إليه المعتصمون والذي دفعهم للثبات ولبذل أرواحهم وترك مشاغلهم ليجودوا بوقتهم وعرقهم ومالهم من أجل تحقيقه.

ت. رغم حدوث المجزرة (3 يونيو 2019) حدثت كثير من التدخلات والمبادرات، وكان المحتوى المطروح معقوداً بمنطق المجتمع الإقليمي والدولي الذي تم فرضه على قوى الحرية والتغيير، عوضاً عما هو خليق بالمجازر والجراحات التي حدثت في فض الاعتصام ومطلوبات الانتقال المعقودة عليها آمال وتطلعات الشعب السوداني، ورغماً عن ذلك كانت قوى الحرية والتغيير ترى في المكون العسكري شريكاً محتملاً بذات شخوصه التي وعدت بحماية الشعب وفشلت... لم تواجه الحرية والتغيير الشعب السوداني بوضوح بما يجري خلف الأبواب، وكانت بعض الأطراف تتحدث بلسانين من أجل الوصول لصيغة اتفاق، وذلك مردَّه وقوعها تحت الضغط ما بين محاولات الإيفاء بمطلوبات الشارع من جانب، وضغط المجتمع الإقليمي والدولي من جانب آخر، وشح النفوس من جانب ثالث.

ث. ساهمت قوى الحرية والتغيير في تفكيك بنية الاعتصام وتماسكه استجابة لرغبات العسكريين، ونشرت خريطة (15 مايو 2019) تضع حدوداً للاعتصام وفق اتفاق

مع العسكريين، كما نشرت بيانات وتقدمت بأفعال وأقوال ساعدت العسكريين على التبرير لفض الاعتصام بوصف أن بعض أطرافه خارج "الحدود المعلنة"، وقد أشار بعض الثوار في وقتها إلى أن الخريطة غير واضحة، ما يبين أن مسألة وضع حدود للاعتصام لم يكن توجيهاً مقنعاً لثوار دخلوا محيط القيادة في السادس من أبريل وحسبوا أن هذه الأرض كلها لهم وبلا حدود، وأنهم تحت حماية مشتركة بينهم والجيش والقيادة السياسية.

ج. ورغم ذلك كانت قيادات الحرية والتغيير تخرج في المنابر الإعلامية وتجرِّم العسكريين، ولم تعترف بخطأ الانسياق لمآربهم، ونتيجة ذلك كانت العودة مجدداً للتفاوض بشروط ظُن أنها ترجح موازين القوى لصالح الحرية والتغيير.

ح. جاءت مواكب الثلاثين من يونيو 2019 مؤيدة للحكم المدني الكامل ورافضة لسيطرة العسكريين على السلطة ومطالبة بالعدالة لشهداء فض الاعتصام وحدث خلاف في لجنة الميدان حول الوجهة المطلوبة هل هي القصر أم وجهات أخرى من بينها البقاء في شارع أفريقيا(المطار) وانتقل ذلك الخلاف لإعلام التجمع الذي كان يمثل المنصة الإعلامية الرئيسية للحرية والتغيير (ساهم انقطاع الانترنت وصعوبة الاتصال في الإرباك ويبدو أن التنسيق بين قيادات الميدان على الأرض والقيادة السياسية لم يكن بالشكل المطلوب).

خ. رغم النقطة السابقة(ح) ذهبت قوى الحرية والتغيير مجدداً للتفاوض وأعادت نفس الممارسات التي تمت ما قبل الثالث من يونيو وسارت على ذات النهج في التنازلات الضارة.

5- دخلت قوى الحرية والتغيير التفاوض - بعد مواكب 30 يونيو 2019- وبدأت في تقديم التنازلات للمكون العسكري، وشهدت المفاوضات هذه المرة على تصاعد خلافاتها، وحتى توقيع الاتفاق السياسي- الذي شهد لاحقاً نكوصاً مريعاً عن بعض بنوده المتفق عليها ذاتها- (17 يوليو 2019) حوصر باتهامات متبادلة حول تفويض

ممثل الحرية والتغيير للتوقيع، وهو اتهام لم يتم تفنيده/توضيحه/إثباته من أي جهة. هذه الخلافات هي ما استثمره العسكريون في كل لحظة وسانحة لتفتيت وحدة الحرية والتغيير ولدفعها للتراجع عن المطالب الرئيسية للشارع وهي:

(أ) تمثيل عسكري محدود ليس بالنسب، ولكن بالأرقام الواضحة المحددة في مجلس سيادي شرفي.

(ب) نادت أصوات وقيادات في الحرية والتغيير بألا تكون القيادات العسكرية التي تفاوض من ضمن مجلس السيادة، وعلى أن يكون شرفياً ليس اسماً، ولكن في مهامه الموضحة والمحددة بدقة، ولم يتم الاستماع لها أو إقناعها.

(ج) سلطة مدنية كاملة في الجهاز التنفيذي على أن تكون من كفاءات مستقلة ولرئيس الوزراء كامل الحرية في اختيار الشخصيات المؤهلة لذلك، الأمر الذي تم الالتفاف عليه بتوازنات سياسية وضحت في دخول حزبيين لمجلس الوزراء وفي مشاركة العسكر في الاختيار.

(د) لجنة تحقيق دولية في مجزرة فض الاعتصام والتي استعيض عنها بلجنة وطنية واجهت العجز المادي والفني.

6- دخلت قوى الحرية والتغيير في جدال واسع حول ماهية التمثيل العسكري المحدود كما سادت حالة من الهرج حول نسبة العسكريين في المجلس السيادي وانشغل الشارع لفترة ليست قليلة بهذه المعركة، ولكن وفي نهاية الأمر قبلت الحرية والتغيير بتمثيل متساوٍ للعسكريين والمدنيين مع إضافة شخصية مدنية "ضعيفة" كاختيار مشترك بينهم والعسكريين، ثم وبعد ذلك دخلنا في صراعات محمومة لاختيار العضوية المدنية، وفي نهاية الأمر خضعت الحرية والتغيير لبعضها بمحاصصات واضحة للعيان، وتم تبرير ذلك بأنه اختياراً وفق تقسيم الأقاليم، ولكنه في الحقيقة كان اختياراً وفق هوى الكتل السياسية والضغط من بعضهم على بعض من أجل منع/تثبيت أشخاص بعينهم، وكمثال: كان أن شهد جزءاً من هذا

الصراع كل الشعب السوداني والعالم(موثق بالصورة والصوت)، بأن أعلن مكون أنه ينوي الدخول للمجلس السيادي بصفة حزبية مُدعياً أنه لم يلتزم لأحد قبلاً بعدم المشاركة كما اتهم أحزاباً أخرى بالتحايل بترشيح أعضاء في مجلس السيادة مناصرة لهم عبر مكونات أخرى، وقد تهاونت الحرية والتغيير مع ذلك الادعاء ولم تقف عنده، بل جاءت عضوية السيادي لتمثل طيفاً محدداً من الأحزاب.

7- تدخلت قوى الحرية والتغيير في اختيارات رئيس الوزراء لمجلسه وذلك بالاتفاق فيما بينهم تواطئاً أو فعلاً، للضغط عليه ليقبل بالقوائم التي وضعتها اللجان المختصة بعد الجرح والتعديل، وتم الدفع بكوادر حزبية معروفة بوصفها كفاءات مستقلة وبعضها لم يكن كذلك وبعضها لا تتناسب قدراته والوزارة المرشح لها، وهنا يجب الاعتراف أنه وبالرغم من ذلك، كانت الحرب الباردة مستعرة فيما بين قوى الحرية والتغيير وبضرب تحت الأحزمة وباستخدام الإعلام والأخبار المصممة لذلك، وكان ضحايا هذه الحرب الوزراء الذين تم تعيينهم في الحكومة الأولى بجميع انتماءاتهم أو حتى المستقلين منهم، وقد شاركت أطراف من قوى الحرية والتغيير في هذه الحملات بصورة منفردة مرات، وثنائية أو ثلاثية في مرات أخرى حسب الأهواء والمصالح، ما أسهم في التشويش على عمل الوزراء وساعد في وضع العراقيل على طريق عملهم، وكان يستخدم في ذلك الإعلام وتدبيج الاتهامات والمحاصرة بالإشاعات، ما عزَّز تشويه صورتهم وأثَّر في أدائهم؛ وقد عجزت الحرية والتغيير بصفتها الحاضنة السياسية عن تقديم أي دعم لهم، حدث ذلك رغم أن هذا العمل كانت تساعد فيه وتوري ناره جهات أخرى منها النظام البائد والعسكريين أنفسهم.

8- تنازلت قوى الحرية والتغيير عن لجنة التحقيق الدولية في مجزرة فض الاعتصام وتنازلت كذلك عن لجنة إقليمية أو مختلطة، وتم الاتفاق مع العسكريين على لجنة تحقيق وطنية دون أن يسبق ذلك أو يلحقه التفكير الجاد والعملي في توفير الأرضية

الفنية والتأمينية والمساعدات اللوجستية والمادية اللازمة لها، ليبدو وكأن هذا الأمر لم يكن سوى تعهد طارئ يمكن أن يتم نسيانه مع الوقت.

9- لم تلتزم قوى الحرية والتغيير بقيام المجلس التشريعي المحدد في الوثيقة الدستورية (90 يوماً بعد التوقيع على الوثيقة الدستورية) ورغم الضغط الشديد من الشعب الثائر ولجان المقاومة وحتى قواعد حزبية تنتمي للحرية والتغيير ذاتها، لم يتم إنجاز هذا التكليف مطلقاً حتى انقلاب البرهان. ولم توضح القوى المسؤولة أسباب تأخير قيام المجلس التشريعي بشفافية وبشرح وافٍ، ولكن بعض القيادات عزت ذلك التأخير لمجريات اتفاق جوبا للسلام ومطالبة المفاوضين بإرجاء تشكيل المجلس حتى تضمن حصتها فيه؛ أما الاتهام الرئيسي الذي راج كسبب منطقي هو الرغبة في استمرار الحال على ما هو عليه، وعزز ذلك الاتهام أن نفراً من قيادات الحرية والتغيير كانوا يقومون بهذه المهمة(دور المجلس التشريعي) ويتواصلون ويجتمعون مع السلطة التنفيذية والمجلس السيادي ويشاركون في صنع القرارات، وبالتالي ربما ما عاد من مصلحة بعض الأطراف قيام ذلك المجلس، كما أن هناك اتهامات أخرى من ضمنها الهرولة نحو نيل نصيب الأسد في المجلس التشريعي وعرقلة آخرين عن نيل هذا النصيب أو النصيب العادل، فكانت الصراعات سبباً آخراً في تعطيل قيام المجلس، مع التخوُّف المستمر من أن يكون هذا المجلس رقيباً حقيقياً يصعب تفادي رقابته، خاصة مع المطالبة المستمرة بدخول أطراف أخرى فيه كحق مستحق(مثال لذلك ممثلون للجان المقاومة وأحزاب ومكونات ثورية خارج الحرية والتغيير وأفراد غير منتمين حزبياً).

10- تكرر الصراع مرة أخرى في قضية تعيين الولاة، وشهدت بعض الولايات تنازعاً بين مكونات الحرية والتغيير حول مدى الالتزام بالشروط المعلنة لتعيين الولاة، كما شهدت بعض الولايات اتهامات بالتراجع عن الاعتماد على ترشيحات التنسيقيات ولجان قوى الحرية والتغيير الولائية وتم التعيين في بعض الولايات بما يشبه أو هو

في الحقيقة محاصصات حزبية بتدخل من المجلس المركزي، وهنا أعلت الحرية والتغيير قرارات المجلس المركزي على قرارات اللجان الولائية حتى يتسنى توزيع الولاة كحصص حزبية.

11- شهدت لجنة إزالة التمكين واسترداد الأموال العامة مجموعة من التحديات والمشكلات ومنها:

(أ) عدم توفر التمويل الكافي ما ألقى بظلاله على مجمل العمل وكان هناك أعضاء لديهم مقدرة مالية يبذلونها للجنة، فربط البعض بين تصرفاتهم في بعض أعمال اللجنة كمثل تصرفهم في شركة خاصة أو إقطاعية، وبين بذلهم المالي.

(ب) تأثرت بعض المشاريع المستردة بالشح في تكاليف التشغيل والإدارة.

(ج) كان بعض الفاعلين في عمل اللجنة يعانون حتى من أجل إيجاد ثمن تذكرة المواصلات أو ثمن الوجبة اليومية.

(د) شكلت وزارة المالية عقبة حقيقية في وجه اللجنة، ورغم أنها الوزارة الرئيسية التي يرتبط بها عمل اللجنة، فقد كانت العلاقة سيئة في أغلب الأحيان بين رأس الوزارة واللجنة وذلك لأسباب تعددت بين الارتياب في جدية عمل اللجنة وقدرتها على إنجاز مهامها، والموقف السياسي من عمل اللجنة.

(هـ) تضارب مناهج الإدارة في لجنة الأموال المستردة التي كانت تمثل شراكة بين الوزارة واللجنة.

(و) تم توريد أموال وموارد وأُعيدت مستردات مربحة لمصلحة وزارة المالية وأنكرتها الوزارة ما زاد من أزمة الثقة بين الوزارة واللجنة.

(ز) لم يتم تكوين لجنة الاستئنافات التي كان من الواجب تكوينها قبل بدء عمل اللجنة أو بالتزامن مع تكوينها.

(ح) تأثرت اللجنة بالخلافات السياسية والرغبات والطموحات الذاتية، وقد انسحبت باكراً كوادر كان لها أدواراً مهمة في عملية التفكيك لتُعلي بانسحابها الالتزام الحزبي على الالتزام الثوري والوطني.

(ط) رغم تحذيرات وتنبيهات لأعضاء من القانونيين بضرورة الالتزام بالانضباط بالشكل والمحتوى القانوني في إخراج القرارات، إلا أن هناك أخطاء شابت عمل اللجنة وصدرت قرارات خاطئة ومتعجلة وغير مدروسة قانونياً بالشكل الكافي.

(ي) كانت بعض الأخطاء في قرارات الفصل والإحالة للعاملين سببها الوزارات والمؤسسات التي تتبع لها فقد تأثرت بدوافع شخصية وربما انتماءات مريبة لعضوية اللجان الوزارية.

(ك) نشبت خلافات من وقت لآخر بين اللجنة والنيابة العامة وبودلت الاتهامات من الطرفين وطالت الاتهامات حتى مكتب النيابة التابع للجنة، وراج أن السبب الرئيسي وراء ذلك أن النيابة العامة تضج بمنتمين للمؤتمر الوطني وانتماءات أخرى وهم يحاولون معاكسة عمل اللجنة باستخدام سلطاتهم وباستعمال ثغرات قانونية.

(ل) تكونت بعض اللجان الفرعية والولائية وفق حسابات سياسية، وتم تعيين أفراد ومجموعات لإدارة مشاريع مستردة وهم لم يكن لديهم التأهيل والإمكانيات الكافية لذلك وساهم في ذلك تقصير وزارة المالية عن القيام بدورها في الاستلام والإدارة، وقد حدث هذا لعوامل تتباين بين توفر الثقة، أو القربى التنظيمية، أو الحزبية، أو العلاقات الشخصية مع قيادات اللجنة. كما صحبت عمل اللجنة مجموعة من الأخطاء في العمل التنظيمي والإعلامي والإداري.

(م) اكتفى طيف كبير من الثوار بالقيام بالنقد الكسول وإبداء الملاحظات من على البعد وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ولم يحاولوا المساهمة في تطوير عمل اللجنة بشكل فعال وعملي.

12- كانت مجموعات وأحزاب تتصارع على لجان المقاومة وتقوم بمحاولة السيطرة عليها برغبة في إدخالها في حظائرها الحزبية كل على حدة وتقريب عضويتها من مؤسسات عامة وفق الهوى الحزبي، وذلك لكي يسهل تنفيذ رغباتها في الشارع بالضغط وقت الحاجة والتراخي وقت اللا حاجة أو على وجه الدقة، لا حاجتهم هم، وهذه المعضلة لم تبرز مؤخراً، بل برزت منذ ما قبل السقوط وبدأت تلوح منذ أن كانت لجنة الميدان هي عصب التنظيم للمواكب والعمل الميداني.

13- كذلك ساهمت بعض القوى في تأجيج الصراع داخل تجمع المهنيين، الكتلة الأساسية التي ساهمت في قيادة الثورة، وكان هناك موقف موحد بشكل غير مرتب له وليس معلناً حول ضرورة شق وحدة تجمع المهنيين ولكن بوسائل متباينة كل من موقعه وحسب رغبته، وكل ذلك كان من أجل السيطرة عليه وعلى قراره، أو نسفه تماماً إن استعصى تطويعه، وهذه أيضاً معضلة بدأت منذ ما قبل السقوط بالدفع بعناصر حزبية في قيادة التجمع، أو تعطيل صعود آخرين لمواقع قيادية بسبب الخوف من تعارض مواقفهم مع مواقف آخرين، حدث ذلك دون الالتفات للتبعات التي سيجلبها التنازع من أجل تجيير مواقف التجمع لجهة دون الأخرى.

14- بعد مساهمة القوى الحزبية في حدوث انقسام المهنيين ودفعها لزيادة الشقة بين أجسامه، لم تسع هذه القوى أو غيرها بجدية لرأب الصدع داخله، بل ذهبت لاستغلال الانقسام، ورغم إعلان المجلس المركزي للحرية والتغيير لاحقاً أنه لن يعيد التجمع للمجلس المركزي إن لم يتوحد، قبل المجلس المركزي طرفاً وأزاح الطرف الآخر تماماً. لقد بدأت مساهمة قوى سياسية في تفكيك تجمع المهنيين منذ ما قبل السقوط، تحت ذريعة التفكير حول كيف هو دور التجمع بعيداً عن السلطة بعد إسقاط النظام البائد، فعوضاً عن تركه ليقرر ويصيغ رؤية لدوره باستقلالية، فتح هذا النوع من التفكير الباب أمام تدخلات مؤذية تلميحاً وتصريحاً وساعد في ذلك وجود انتماء تنظيمي حزبي صارخ لقيادات من تجمع المهنيين.

15- لم تسع قوى الحرية والتغيير بجدية للمناقشة والاستماع للمكونات التي ابتعدت بعد الاتفاق السياسي (شباب مقاومة وأحزاب ومهنيين) والتي كانت شريكاً أصيلاً في الثورة، بل وبعضهم متقدم عليها في شوارع ديسمبر، وكانوا معاً في المعتقلات والميدان وفي الكر والفر وفي تنسيق وتنظيم الحراك. كان تقدير بعض قوى الحرية والتغيير أن في خروج هؤلاء وابتعادهم مصدر راحة لهم ولحلفائهم من العسكريين وربما حسبوا أن ذلك يعين على استمرار الفترة الانتقالية لنهاياتها دون "منغصات".

16- ساهمت قوى الحرية والتغيير بشدة في تجاوز المجلس السيادي لصلاحياته وكانت تغض الطرف عن ذلك إما: لأن لدى بعض المكونات أعضاء أو أصدقاء أو حلفاء داخله بينهم مدنيين و/أو عسكريين، أو: للتقرب من العسكريين وزيادة درجة التحالف معهم بفرضية أن ذلك سيساعد في دحر الآخرين وإبعادهم وبالتالي نيل أنصبة أكبر في كيكة السلطة.

17- كانت مفاوضات السلام أيضاً فرصة سانحة لإصلاحات جدية ولكنها أُهدرت إما لتمرير أجندة خاصة لبعض القوى، أو بأثر الوقوع تحت الابتزاز من بعض الحركات المسلحة، أو لبلوغ نجاحات تصلح للاستعراض السياسي، وقد ساد في فترة نهج الجودية والاتفاقات الثنائية والتي أشارت لها بعض القيادات من الأطراف المختلفة قبل وأثناء وبعد التفاوض، ورغم الوعد بأن ينجز سلاماً خالصاً لأصحاب المصلحة، وبخطة وجداول زمنية دقيقة، تراجعت واستسلمت جميع الأطراف لتوقيع وتنفيذ اتفاق سلام يشبه في طريقته وشكله اتفاقيات المؤتمر الوطني بكل مساوئها.

18- وعلى الرغم من أن عدداً من الحركات المسلحة كانت تمثل في الحرية والتغيير وفي تنسيقيتها القيادية عبر كتلة نداء السودان حتى ما قبل السقوط، وعلى الرغم من أن قيادات الحركات كانت مساهمة حتى في مجريات التفاوض مع العسكريين، أصرت هذه الحركات على صياغة اتفاق منفرد بدعوى أن قضية السلام تحتاج للدخول في تفاصيل لا يمكن إجمالها في الاتفاق السياسي بين الحرية والتغيير والمجلس

العسكري، وقد وافقت قيادات من الحرية والتغيير على فصل قضية السلام عن مسار التفاوض مع العسكريين، وعلى أن يعلو الاتفاق مع هذه الحركات- أياً كان شكله ومحتواه- على الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية حتى قبل توقيعهما.

19- تمت الموافقة قبلاً على الوثيقة الدستورية على الرغم ما بها من نواقص وأخطاء والتي غضت بعض قوى الحرية والتغيير الطرف عنها وحاول البعض التبرير لها، ورغم ذلك ذهبت إلى الموافقة على تعديلها مع الحركات الموقعة على اتفاق سلام جوبا (3 أكتوبر 2020) وذلك لأنه يحقق بعض الطموحات والمصالح لأطراف مختلفة مؤثرة، دون النظر للمصلحة النهائية من عملية السلام أو مشروع الثورة والتغيير، ونقضاً للمواثيق التي لم تعد ملك القوى السياسية والعسكريين والحركات وحدهم، ولكنها أصبحت العهد بينهم وبين سائر أفراد الشعب السوداني، كما أصبحت مصدر القوانين التي تتأثر بها حياة المواطن وتحدد علاقته بدولته وبالآخرين.

20- كانت أهم التعديلات على الوثيقة الدستورية هي مزيد من التنازل عن الالتزام المسبق في إعلان الحرية والتغيير، ورغم عوار الوثيقة الدستورية الذي أقرت به ولاحظته قيادات سياسية وحزبية وقانونية، لم تتخذ مباحثات السلام كفرصة لتعديل المشكلات داخل الوثيقة ومن ضمنها كيفية اختيار مجلس القضاء والنيابة العامة، بل ذهبت قوى الحرية والتغيير إلى الموافقة على تعديل بعض البنود ومن ضمنها البند الذي يتحدث عن كفاءات مستقلة في السلطة التنفيذية، فتم التعديل لكفاءات وطنية ما سمح بمشاركة قيادات حزبية تنضوي تحت الحرية والتغيير، وما ساهم في مزيد من التنصل عن العهد بعدم المشاركة في السلطة التنفيذية والسيادية في الفترة الانتقالية، وباعد بين الحرية والتغيير وقطاعات واسعة من الشعب السوداني، وسمح كذلك لأعداء التغيير باتهامها بالتنصل عن وعودها. وأيضاً تم الموافقة على أن يُسمح نصاً لبعض ممن سيتسنمون مناصباً في الفترة الانتقالية بالمشاركة في الانتخابات مرة أخرى بعد انقضائها. كل ذلك ساعد على مزيد من التأخير في تكوين المجلس التشريعي

والمفوضيات المستقلة المقترحة، بل فتح الباب واسعاً أمام إطالة أمد الفترة الانتقالية لمرة وربما مرات دون مسوغ، وربما يجوز القول إن حكومة بهذا الشكل أصبحت حكومة ائتلاف حزبية غير منتخبة، تتشارك في الجهاز التنفيذي والتشريعي والسيادي.

21- عند الشروع في تشكيل الحكومة الثانية باعتبارها استحقاقات لاتفاقية سلام جوبا، دفعت قوى الحرية والتغيير بقائمة للوزارة تضم القيادات الحزبية وقادة الحركات وقبلها رئيس الوزراء، كذلك تم الضغط من عسكريين وسياسيين وقادة حركات للقبول بهذه القائمة، بل وكي يُقبل بأسماء محددة منها ويستبعد اسماء أخرى، وقد بررت قيادات لذلك بأن وجود قيادات الحركات مع غياب قيادات حزبية من الحرية والتغيير سيشكل عدم توازن، وغفل ذلك الصوت عن أن التمثيل بهذا المعنى عزَّز سيطرة مكونات حزبية بعينها وعزل مكونات أخرى وهذا هو انعدام التوازن الحقيقي والصارخ، كما أن بعض من حصلوا على المناصب الوزارية وفي السيادي أيضاً أغلبهم قيادات الصف الأول في الأحزاب والحركات ما أوغر الصدور حتى داخل الأحزاب والحركات ذاتها بوصف أن هناك عضوية/كفاءات حزبية أكثر قدرة وتأهيلاً ولم تتقدم. تضمنت الترشيحات التي رفعت لرئيس الوزراء أعضاء من القيادات الوسيطة ذات الكفاءة في الأحزاب والحركات، ولكن كان المرشح الأول دائماً من الصف الأول في القيادة بغض النظر عن تأهيله المهني والإداري مقارنة بالمرشحين الآخرين.

22- دخل أغلب الوزراء (خاصة في وزارة ما بعد اتفاقية جوبا) في تسابق محموم لتوظيف كوادر تتبع لحزب الوزير أو حركته أو المجموعة المقربة منه في مناصب رفيعة في الخدمة المدنية، وكان نتيجة ذلك ظهور حالات ترقى لوصفها بالفساد مع ضعف في الأداء والمتابعة وبطء في إنجاز مهام الوزارات والهيئات والمؤسسات التي تتبع لها.

23- أذعنت قوى الحرية والتغيير لتدخل العسكريين في اختيارات الوزراء بالقبول والرفض بذرائع عديدة منها ما هو مفصح عنه وما هو غير ذلك، وقد ظهر هذا التدخل بوضوح مثلاً بادعاء أن تغيير بعض الوزراء هو استجابة لرغبات شعبية، أو عبر فرية الفحص

الأمني لعدد من الوزراء الذين تبعاً "لفشلهم" في هذا الفحص، مُنعوا تماماً من الترشح (من هؤلاء وزير شغل المنصب لأكثر من عام دون أن تبرز ورقة الفحص الأمني)! وافقت قوى الحرية والتغيير على مثل هذه الادعاءات على بعض الوزراء وساندت قوى داخلها زعم العسكريين عن عمد، وشايعته قوى أخرى عن غفلة لتنحية هؤلاء الوزراء، وساهمت قوى في منع استمرارهم بالجهر بقبول الادعاءات أو بالصمت التام.

24- ابتكرت قوى الحرية والتغيير مجالس ولجاناً تشارك في صناعة القرار وتتدخل في عمل الجهاز التنفيذي وأشاحت وجهها عن أنها بذلك فتحت المجال للعسكريين للتدخل في الجهاز التنفيذي، وذلك لأن هذه المجالس (مجلس شركاء الانتقال مثالاً والمجلس الأعلى للسلام...الخ) أتاحت الفرصة لمشاركة بعض الأحزاب والأفراد وفقاً لموازين القوى والعلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات الكبيرة لتسيير الدولة.

25- لم تكن قوى الحرية والتغيير متوافقة كفاية حول قضايا مهمة مثل الاقتصاد والسياسات العامة وتعديل القوانين والمفوضيات، وتنازعت لخلق تأثير في هذه الملفات وتجييرها لمواقف حزبية أو أيدولوجيات محددة وفق تصور بصحتها وصلاحها، وذلك ما جعل التخبط هو سيد الموقف في هذه القضايا وغيرها على طول فترة وجود قوى الحرية والتغيير في الأجهزة الانتقالية، بل وساهم عدم التوافق هذا في جموح وانفلات عقال رغبة التخلص من بعض القوى من جانب قوى أخرى في كل فرصة تتاح لذلك.

26- اسناد رئاسة اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية لشخصية من السيادي جاء كاقتراح من أطراف في الحرية والتغيير، بذريعة أن هذا سيسهل عملية إدماج المؤسسات الاقتصادية التي تدار خارج نطاق وزارة المالية، وبفرضية أن هذه الشخصية ستضطر بحكم رئاستها للجنة، للمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية من موارد خارج الميزانية العامة، الأمر الذي عاد كمثل صفقة خاسرة، فاللجنة كانت فرصة أخرى

للتمدد من السيادي على حساب الجهاز التنفيذي كما أنها لم تنجح في تحقيق أبسط المهمات المنتظرة منها.

27- تصارعت بعض الأحزاب المنضوية تحت قوى الحرية والتغيير على لجان تسيير النقابات وحاولت السيطرة عليها فنجحت مرات ونجح آخرون كذلك في تحقيق ذات الهدف، وكان ذلك يتم بالتوازي مع التباطؤ في سن قانون النقابات ما أفسح المجال لاضطرابات ونزاعات بين بعض المكونات المهنية، حسبتها بعض القوى تصب في مصلحتها وخططها في تلك الفترة.

28- في موضوع العدالة لم تسع قوى الحرية والتغيير بجدية لتحقيقها وساد اتهام مفاده أن في تحقيقها مساءلة للحلفاء العسكريين، وأن داعي ذلك الخوف من مآلات اتهام العسكريين أو الطمع في التمدد في هياكل السلطة بالتقرب منهم، ورغم وجود طرح العدالة الانتقالية وسعي البعض لإحيائها، إلا أن عدم اتفاق قوى الحرية والتغيير على الإسراع بتوفير مطلوباتها وتمرير قانونها لم يرجح كفتها على طاولة الاجتماعات التي تمت طوال الفترة التي سبقت انقلاب البرهان، وكان تعطيلها دافعاً لتطاول أمد لجان التحقيق بمساهمة مقدرة من العسكريين ووسائلهم وأساليبهم، وساعد في ذلك تأخر مجلس الوزراء وضعف متابعته لهذه اللجان بما فيها لجنة فض اعتصام القيادة العامة وغيرها من لجان التحقيق في الأحداث التي شهدتها بعض الولايات وحتى لجنة التحقيق في محاولة اغتيال رئيس الوزراء، وكانت وجهة نظر البعض أن الإصرار على ملاحقة هذه القضايا سيؤثر على استقرار الانتقال.

29- جاءت مبادرة رئيس الوزراء كمحطة أخيرة شهدت تنازعاً كبيراً، فبعض القوى تعاملت معها كمبادرة احتواء لا مبادرة توفيق، والبعض تعامل معها كمبادرة هيمنة لا إنهاء سيطرة، ورفض أفراد الدخول فيها لأن بها شخصيات لا يرغبون هم في وجودهم، وعاد من وافق عليها باتصال رسمي ليرفضها فيما بعد عبر الإعلام ولأسباب واهية، وأحجمت أطراف بل وعارضتها وحاولت تعطيلها لأن المبادرة بدأت في مخاطبة

أزمات لهم مصلحة في السكوت عنها، وتشجعت أطراف أخرى عليها وأصرت على استمرار شخصيات متهمة بالانتماء للمؤتمر الوطني في آليتها التنفيذية، بالرغم من أن وجودهم كان السبب الرئيس في رفضها من قطاعات واسعة خاصة لجان المقاومة. واعترضت أطراف في الآلية على بعض العبارات التي وردت في المسودة الأولى لخطاب الآلية وطالبت بحذفها، لأنها حملت إشارات واضحة لبعض المشكلات خاصة المرتبطة بالمكون العسكري، ولكن ورغم ذلك تواجدت بالآلية شخصيات حاولت إزالة عيوبها وتذليل العقبات لإنجاحها واجتهد كثيرون ببذل أفكارهم ووقتهم لتصل لهدفها.

30- في خضم أعمال مبادرة رئيس الوزراء نشطت الحرية والتغيير لإعادة هيكلتها وعقدت عدة اجتماعات قبل أن تجتمع مع رئيس الوزراء لتدعوه لحضور إعلان الهيكلة ولتخطره باكتمال تصورها لهذه الهيكلة إيذاناً بإعلان ذلك، وكان حضوراً في هذا الاجتماع مع رئيس الوزراء ممثلاً لمكون امتنع لاحقاً عن حضور الإعلان وأعلن رفضه للهيكلة ذاتها، ومن الغريب أن هذا الممثل أكد في حضور رئيس الوزراء مشاركتهم وموافقتهم، الأمر الذي نكص عنه هو ومكونه دون أن يواجه هذا التصرف بالنقد المعلن والمساءلة.

31- لم تخرج قوى الحرية والتغيير للناس ببيان واضح وفي توقيت باكر حول تعطيل العسكريين لاجتماعات المجلس السيادي والاجتماعات المشتركة خلال الفترة التي سبقت الانقلاب الأمر الذي استمر لفترة (غير معروف مداها حتى الآن) ولم يعلن عن ذلك إلا عند تصاعد الأزمة بين أطراف السلطة الانتقالية.

32- لم تفسح الحرية والتغيير في الوظائف والنشاطات المتعلقة بأجهزة الانتقال وقيادة الخدمة المدنية لقطاعات الشعب السوداني، بحيث لم تصبح ملكية مشروع التغيير حقاً للسودانيين كافة، بل كانت أغلب المواقع خاصة العليا والوسيطة يتم الترشيح

لها وتسنمها عبر التعيين المباشر بذريعة الثقة وبذريعة أن الأكثر ثورية هو الأقدر على الإنجاز والعمل.

هذا بيان موجز ومقتضب عما حدث خلال الفترة المشار إليها في بداية هذا التقرير، وهو عمل قابل للإضافة والتصحيح والتفصيل والتحقيق، كما نتوقع أن يكون صدر الفاعلين والقيادات في الحرية والتغيير رحباً لتقبله وتقبل الأسئلة والاستجواب من جميع أفراد الشعب السوداني حول هذه القضايا والقضايا التي لم تتم الإشارة إليها، وأن تعتبر ما ذكر وتعترف بما وقع وتعتذر عنه بشكل معلن متبعة ذلك بنقد ذاتي جاد وتوبة نصوح عما وقع بقصد أو بغيره ليفيد حاضر ومستقبل بلادنا، فقوى الحرية والتغيير كانت في قلب ركب الثورة التي أطاحت بأسوأ وأعتى نظام شمولي مر على بلادنا، وهي في نهاية الأمر تشكيل من قوى مدنية سلمية لديها تاريخها في مجابهة الدكتاتوريات ولدينا ما نرجوه منها في ترسيخ الديمقراطية، فضلاً عن أن أدوات صراعها حتى في حالة الخلاف فيما بينها والآخرين، ليس من بينها البندقية، بل الجدل والحجة والعمل السياسي بشتى وسائله المعلومة اتفقنا أو اختلفنا مع هذه الوسائل، أما الانقلاب والانقلابيون فهم من حولوا حالة التدافع الصحية التي تتصحح فيها الأوضاع بالفعل الديمقراطي وبتجويد الممارسة، إلى حالة تسلط غير صحي وعبر القوة العسكرية وإنشاء وتعزيز الفتن والانقلاب الكامل على التجربة ما أدى للانتكاسة التي نعيشها اليوم.

إن الهدف الأسمى مما ورد ليس تجريم أشخاص أو أفراد أو مكونات بعينها فالبشر يخطئون ويصيبون بطبعهم، ولذلك فضَّل الكاتب اعتماد نهج أكثر موضوعية ما أمكن ذلك، بعيداً عن الشخصنة ورمى اللوم على طرف وشخص واسم وجهة دون الأخرى، فهذا النهج يمنع بقدر الإمكان تقييد العمل وحصره فيمن فعل وفيمن لم يفعل، كما وأنه يفتح الباب أمام تقييم جاد وكما يسمح بأن توضع المسؤولية على عاتق الجميع. وقد حاولت جعله كمرآة في غرفة واسعة، كل من وقف أمامها، بمن فيهم شخصي،

سيرى نفسه أولاً، ومن ثم سيرى الأشخاص والمتعلقات التي خلفه، فمن أراد رؤية عيوبه والاعتراف بها من أجل إصلاحها فله ذلك ومن أشاح عنها فهذا خياره. والوطن ومستقبله من وراء القصد.

زهرة حيدر إدريس

إن أهم ما جاء في الورقة أن القوة الحقيقية للحرية والتغيير كانت التأييد الشعبي. إن بوصلة الحرية والتغيير ينبغي أن تكون متجهة نحو الوحدة كوحدة قوى، وكوحدة حول القضايا، وشعار "تسقط بس" الذي أجمع عليه السودانيون، أي توحيد قوى الثورة تحت شعارات وبرامج موضوعية، فالعدو إنما يلعب على الصراعات والمنافسة في الحرية والتغيير. وتمنيت أن لو احتوت الورقة على نقد يذكر أننا فشلنا، فحينما جمد حزب الأمة عضويته تحدثنا عن أنه لزام علينا عمل مراجعة لكننا لم نشهد هذه المراجعة. وهناك جوانب فيها إخفاق في تجربة الحرية والتغيير:

أولاً: لجنة التفاوض وكيفية تكوينها. علينا أن نذكر طبيعة التكليف الذي ذهبت به لجنة الاتصال وكيف تحولت للجنة تفاوض، وكيف تعاملنا مع المبادرات الاستشارية ونحن نفاوض منظومة لها خبرة 30 عاماً في التفاوض مع المعارضة وأجسام أخرى، بينما لم تكن لدينا مقدرات موازية في التفاوض.

وثانياً: الإخفاق في مشاركة المرأة، وللأسف الشديد هو إخفاق شاركت فيه نساء، ونسبة الـ 40% لتمثيل النساء ليست معياراً، بل الكفاءة والسودان فيه كفاءات نسوية حقيقية، وبرغم ذلك حصل تنصل حقيقي عن تقديم مرشحات من القوى السياسية، وحتى حينما تم ترشيحهن، كما في ترشيح والي الخرطوم حيث كانت هناك مرشحة أقوى من أيمن نمر، لكن الأجندة الحزبية كانت أمضى من الكفاءة وهذا إخفاق ينبغي الاعتراف به.

ثالثاً: الإخفاق الثالث معيار الشفافية، إذ لم تكن قوى الحرية والتغيير شفافة في مسألة الوثيقة الدستورية ونشرت نسخ عديدة منها وسط تساؤل الناس عن النسخة الحقيقية! وهذا سبب شرخاً في الثقة، وهو أمر يجب معالجته لاحقاً.

رابعاً: آلية اتخاذ القرار ومنهجية اتخاذ القرار، فقد كنت على صلة ببعض من كانوا يعملون على تكوين المجلس التشريعي، وكنت أسألهم حول رؤيتهم للمجلس ومهامه وشهدت قصوراً شديداً في رؤيتهم له وفي إدراكهم لأهميته.

خامساً: التعيين بالتوازنات السياسية أدى لأن ترشح الحرية والتغيير مرشحاً فاشلاً للوالي لولاية شمال كردفان أطلق عليه الشارع في الولاية اسم "خالد تبش". وقد سألت أحد منسوبي الحرية والتغيير في الولاية كيف يرشّح لولاية كشمال كردفان بتاريخها وثقافتها فرد بأن هذه "توازنات سياسية"، وهو ما لا نريده مستقبلاً.

رشا عوض

افتقدت في هذا التقييم إجابات على أسئلة أساسية تدور في أذهان المواطنين الحادبين على نجاح ثورة ديسمبر ونجاح الفترة الانتقالية. تطرقت الورقة لضعف علاقة الحرية والتغيير بالحكومة، لكننا معنيون بضعف علاقتها وانقطاعها عن الشارع، برغم أهمية هذه العلاقة. إذا كان هدف الشراكة مع المكون العسكري التحول الديمقراطي فهذا يتطلب سلسلة من المعارك السياسية النوعية الضارية التي لا تخاض بدون صلة قوية مع الشارع. كما أننا افتقدنا دور الحرية والتغيير في إنتاج الخطاب السياسي المرتبط بالانتقال في قضايا كثيرة حرجة ومعقدة تحتاج لخطاب سياسي حولها.. مثلاً قضية العدالة التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم، والحل المطروح هو العدالة الانتقالية، لكنها تتطلب خطاباً سياسياً، يبين أسس التعامل مع المكون العسكري الشريك في السلطة والمتهم بمجزرة فض الاعتصام وجزء من مكوناته شريكة في معظم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت في عهد النظام البائد. ولو كنا سنقدم عفواً عنهم باعتبار أنهم شركاء في السلطة فما هي اشتراطات هذا العفو؟

وما هي الفاتورة التي سيدفعونها مقابل الموازنة بين العدالة والاستقرار وهي الفكرة الأساسية في العدالة الانتقالية؟ ينبغي أن تكون الفاتورة لأي صيغة عفو هي الإصلاحات الهيكلية في جهاز الدولة التي تضمن مستقبلاً خالياً من انتهاكات شبيهة، وهذا خطاب كان ينبغي أن تتولاه الحاضنة السياسية.

كذلك هناك ضعف إعلامي كبير، أقول ذلك وفي بالي كلام بكري عن الإمكانات المتاحة ومقدرات القوى السياسية السودانية، ومن إشكالاتها الافتقار لاستثمارات طويلة الأجل في مصادر القوة، من مال وإعلام واستثمار في الكادر البشري وهذا سينعكس على أي تحالف.

هناك اتهامات وجهت للحرية والتغيير لا تستطيع العبور للمستقبل بدون رد موضوعي عليها، وبعضها حقائق، كمشكلة الشللية في اختيار مسؤولي الحكومة وفي مختلف مناصب الخدمة المدنية. وقد وردتنا أخبار في الصحافة أنه حينما استنفدت إحدى الولايات عضوية حزب معين ولم يجدوا من كادره في الولاية ليعينوه استوردوا من عضويته بولايات أخرى ليتسنموا الوظائف، وهذا لا يليق في ثورة جاءت من أجل التغيير.

كان ينبغي أن يكون للحاضنة رأي وموقف قوي جداً ضد اختطاف المكون العسكري للسلام. ولم يعرف الشعب السوداني حتى الآن لماذا حدث ذلك الاختطاف؟ فالمجلس السيادي الذي نصت الوثيقة الدستورية على أن دوره تشريفي، صار فجأة أعلى سلطة تنفيذية، يتغول على العلاقات الخارجية والعمل السياسي، وعلى الاقتصاد الذي هو فيه أصلاً يسيطر على 80% من الموارد. كنا نتوقع خلال الفترة الانتقالية أن تخرج مليونية تطالب بإعادة منظومة الشركات العسكرية لولاية المالية. فهناك مصالح ضخمة للعسكريين مرتبطة بالسيطرة على السلطة ولن يتنازلوا عن هذه المكاسب بسهولة، وإلا إذا وجدوا حاضنة سياسية ذات علاقة قوية بالشارع تحاصرهم حصاراً شديداً.

لا يجب أن يكون الهدف من الورشة تسويق سياسي جديد للحرية والتغيير، بل أن تكون رغبة جادة لفتح صفحة جديدة في تاريخ السودان، وهذا لن يتم الا إذا راجعنا كلنا حساباتنا أمام الشعب السوداني للعبور للأمام.

مريم الصادق المهدي:

الفكرة الأساسية في الورشة كانت أن نستعرض الأوراق داخلياً لنتفق أو نعرف اختلافاتنا حولها بصورة واضحة، ونستضيف فيها ذوي المواقف الواضحة في تاريخ الحرية والتغيير ليكون الكلام بشفافية، فنحن لم نأت لنبرر، ولا أن نقول ليس بالإمكان أفضل مما كان، وبرغم الحديث عن ضرورة النظر للوسع البنيوي.

لقد فات على الورقة ذكر مجهودات مهمة جداً قمنا بها في السابق لتشريح الوضع والمضي للأمام. واتجاهنا أن نقول للشعب بكامل الشفافية أننا منكم، ولدينا مجالات نقص في الخبرة، جئنا من عمل متطور ومتقدم من مواقع مقاومة ونضال لكن الحكم جديد علينا، ونريد أن نتشارك الرأي والعمل الجماعي، برغم الاعتراف أن هناك دور للقيادة ودور للمواطنة.

أهم ما حاولنا عمله في هذا الصدد الورشة الأساسية التي عقدت في أوائل 2020 لننتقل لخانة الحكم، وقد كنا في العمل السري وبعد الثورة كنا في المقاومة أثناء الاعتصام وما بعد فض الاعتصام، وبعد تكوين الحكومة كونا المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، وهي تجربة كان فيها نقص حقيقي. بدأنا بأسئلة استراتيجية حول كيفية تغيير ذهنيتنا من ناس مدربين في المعارضة لناس مسؤولين في الحكم؟ وكيف نوفق بين اختلافات حقيقية بيننا حول المسألة الاقتصادية، وحول العلاقة مع العساكر كيف تكون بدون تخوين أو إقصاء لبعضنا، وكيف تتكامل أدوارنا فلا يكون هناك إحلال وإبدال للأحزاب السياسية بآخرين، خاصة وقد نشرت قيادات أكاديمية محترمة رأياً مفاده أن الأحزاب السياسية لا مكان لها اليوم، فليعملوا على تهيئة أنفسهم وليحكم المجتمع المدني والمهنيون الآن. هل في هذا الرأي صلاح

للديمقراطية؟ أم الأوفق الحديث عن تنمية الأحزاب لنفسها ضمن تكامل الأدوار مع مجتمع مدني ومجتمع مهني وحركات مسلحة لها بعد سياسي وكل يقوم بدوره في توازن؟

في تسلسل الأحداث، كان هناك في البداية ظلم للحركات المسلحة، ثم ظلمونا هم لاحقاً. تبادلنا الظلم. اختلفنا حول وضع معايير موضوعية للأثقال في التحالف لئلا نبخس أحداً. ذكرت الورقة أن نداء السودان أعطي 3 مقاعد وقوى الاجماع مثلها، مع أن قوى الإجماع انفصلت من جزء من نداء السودان، وكل أحزاب نداء السودان في الداخل التي يرأسها المهندس عمر الدقير كانت ضمن نداء السودان بينما خرج جزء من قوى الإجماع داخلها. هذا الأمر أسفر عن مشاكل خطيرة مع الجبهة الثورية. كانت القسمة مثلاً للتجمع الاتحادي مقعدين، وحزب الأمة داخل نداء السودان أقصى حصة يطمع فيها مقعد واحد.

ومن التساؤلات المهمة هل نحن جسم تحالفي أم جسم تنسيقي؟ وهل نستمر في تحالفنا أثناء الفترة الانتقالية فقط أم لما بعدها فالسودان يمر بفترة ميوعة كبيرة ويحتاج للتوافق؟ وهل الانتخابات للتصالح أم تُذكر كبعبع للآخرين فنحن مثلاً في حزب الأمة نعتقد أن لدينا جماهير وندعو للانتخابات. كذلك كيف نكون حاضنة سياسية واسعة وفي نفس الوقت ديمقراطية، نظراً لتجارب لأجسام شمولية كالاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني. وكيف تنمي الحاضنة السياسية الديمقراطية داخلها وفي نفس الوقت تقوم بالحضانة المطلوبة للحكومة؟ وكيف يتم توسيع قاعدة الانتقال وهذا تحد نقابله بعدم قدرتنا على التوسع نحو الآخرين، والسعي للإقصاء حتى أن جزءاً منا ممن وقع على ميثاق 8 سبتمبر فصلناه.. أخيراً كيف نحقق معادلة فيها استقرار للجميع بمن فيهم العساكر، وفيها عدالة، وسلام للناس كلهم؟

للأسف الورقة ذكرت الجوانب الموضوعية لهذا المشروع الضخم، وأغفلت غير الموضوعية والتي بسببها اضطررنا في حزب الأمة أن نجمّد في أواخر أبريل ثم نعود

لاحقاً، لأن السودان لا يتحمل التجاذب ولا بد من إيجاد أرضية صلبة نتفق فيها حول السودان ومستقبله، ويكون تأمينه أكبر همنا وأهم من أي شيء آخر. نأمل أن تضع الورشة إجابات موضوعية لنمضي قدماً فالوضع لم يعد يحتمل.

أبا ذر مدثر الأمين:

الثورة السودانية عظيمة وننتظر منها عملاً عظيماً. من إيجابيات قوى الحرية والتغيير أنها تمكنت من جمع كل الأجسام التي كانت تطالب بإسقاط "الإنقاذ" في تحالف الحرية والتغيير، حتى السقوط فعلياً في أبريل 2019م، وهذه الوحدة نتفقدها الآن كلجان مقاومة. ومن السلبيات أنها أزّمت الصراع بخروج حزب الأمة ثم دخوله، وخروج الحزب الشيوعي والجبهة الثورية، وبالتأخير في هيكلة التحالف. ولم تسع أثناء الاعتصام لضم اللجان الشبابية ولجان المقاومة. ونتمنى أن تتحدث قوى الحرية والتغيير بشفافية، وتعترف بأنها لم تقم بدورها، وإلا لما تقدمت لجان المقاومة لملء الفراغ في الشارع. آخر موكب دعت له قوى الحرية والتغيير كان لتكوين الولاة. وأكبر ما أفقد قوى الحرية والتغيير اشتراكها في مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي كان كأنه مجلس شركاء الدرب. إنها تتحمل المسؤولية الأكبر في تعطيل قيام المجلس التشريعي. لجان المقاومة لم ترفض المجلس لكن قوى الحرية والتغيير حينما أعلنت أنها تشاور اللجان اتضح أن الأمر كان مقرراً سلفاً ولا مكان للمراجعة أو الاستشارة حوله.

الباب الثاني

الأداء الحكومي في الفترة الانتقالية

القسم الأول

تجربة حكومة الفترة الانتقالية

المهندس خالد عمر يوسف

القسم الثاني

أداء الجهازين الوزاري والسيادي

البروفيسور صـــديق تــاور

القسم الأول
تجربة حكومة الفترة الانتقالية
الإنجازات- الإخفاقات - والدروس المستفادة

المهندس خالد عمر يوسف

مهام الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية

1) إيقاف الحرب والعمل على بناء السلام.

2) معالجة الأزمة الاقتصادية.

3) مكافحة الفساد.

4) إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات.

5) ضمان وتعزيز حقوق النساء.

6) وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة.

7) وضع سياسة خارجية متوازنة.

8) القيام بدور فاعل في الرعاية والتنمية الاجتماعية.

9) تعزيز دور الشباب من الجنسين.

10) عقد المؤتمر القومي الدستوري.

تشكيل حكومتي الثورة

في 21 أغسطس 2019م أدى د. عبد الله حمدوك القسم كرئيس لمجلس الوزراء الانتقالي، وذلك عقب اختياره بواسطة قوى الحرية والتغيير للمنصب بعد مداولات في أوساط التحالف.

في الخامس من سبتمبر 2019م أعلن رئيس الوزراء قائمة حكومته الجديدة التي ضمت 18 وزيراً منهم 4 سيدات، وتركت وزارتان شاغرتان لمراعاة التوازن المناطقي بتمثيل الشرق والنيل الأزرق وقد تمت تسميتهم لاحقاً.

دخلت الحكومة الأولى في مشاورات صياغة البرنامج وفقاً لمرجعيات الوثيقة الدستورية التي حددت مهام المرحلة الانتقالية، ومن ثم البرنامج الإسعافي الذي سلمته قوى الحرية والتغيير لرئيس الوزراء في مطلع أكتوبر. بناءً على ذلك تمت صياغة برنامج الحكومة الانتقالية الذي احتوى على عشر أولويات.

في 9 يوليو 2020م قبل رئيس الوزراء استقالة 7 وزراء من الحكومة بناءً على إعلان مسبق بعزمه إجراء تعديلات وزارية في كابينة القيادة. وفي 8 فبراير 2021م أعلن رئيس الوزراء قائمة التشكيل الوزاري الجديد المكون على إثر اتفاق سلام جوبا والذي احتوى على دخول سياسيين حزبيين من الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية في 25 وزارة منهم 4 وزيرات، في حين ظلت خانة وزارة التربية والتعليم تشغلها وكيلة الوزارة نسبة لقضايا متعلقة بعدم اتفاق مكونات أطراف العملية السلمية.

طريقة تشكيل حكومتي الثورة

اختار رئيس الوزراء حكومته الأولى من قائمة قوى الحرية والتغيير غير الحزبية، التي رفدته بثلاثة مرشحين لكل موقع، بناءً على عملية اختيار متعددة المراحل، قام بها التحالف عبر لجنة الترشيحات التي أعدت القوائم القصيرة بناءً على معايير محددة. في حين رشح المكون العسكري كلاً من وزيري الدفاع والداخلية. قام رئيس الوزراء بمراجعة بعض المواقع، تعديلاً واقتراحاً وكانت تعاونه مجموعة استشارية شكلت نواة مكتبه لاحقاً.

تشكلت الحكومة الثانية عبر حوارات طويلة بدأت في الاجتماعات الثلاثية التي كانت تضم الحرية والتغيير والمكون العسكري، ورئيس الوزراء، والتي ناقشت سير

مفاوضات السلام ومراجعة أداء الحكومة، وتوصلت النقاشات لأن تكون الحكومة القادمة عقب اتفاق السلام مكونة من سياسيين حزبيين.

تكونت الحكومة الثانية بناءً على النسب التي وضعها اتفاق سلام جوبا، وقد بدأ تشكيلها بمناقشات بين الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية حيث توصلوا لاتفاق حول طريقة التشكيل وتحديد أي وزارات سيرشح فيها كل طرف. عقب ذلك دار نقاش داخل الحرية والتغيير ضم حزب الأمة الذي كان مجمداً لعضويته في التحالف حينها، توصل لاتفاق في نهاية المطاف حول الترشيحات التي قبلها رئيس الوزراء دون تعديلات جوهرية فيها. شكلت قوى الحرية والتغيير لجنة للترشيحات استلمت ترشيحات المكونات المختلفة وأعدت القائمة النهائية بناءً على معايير محددة إضافة للاتفاق السياسي بين المكونات.

مرجعيات التقييم للحكومتين

- البرنامج الإسعافي والأولويات (قوى الحرية والتغيير).
- برنامج الحكومة الانتقالية، العام 2019-2020م
- تقارير الأداء للعام 2019-2020م
- تقارير الأداء للعام 2021م
- خطة وأولويات العام 2021م.

أولويات الحكومة الأولى

1) إيقاف الحرب وبناء السلام.
2) معالجة الأزمة الاقتصادية وإرساء أسس التنمية المستدامة.
3) مكافحة الفساد والالتزام بمبدأ الشفافية.
4) إصلاح أجهزة الدولة.
5) تعزيز حقوق النساء في كافة المجالات.
6) إشاعة الحريات وضمان حقوق الإنسان.

7) سياسة خارجية متوازنة تخدم مصالح البلاد.

8) تعزيز التنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

9) تعزيز دور الشباب من الجنسين

10) تحقيق مهام التحول الديمقراطي.

إنجازات الحكومة الأولى

(1) إيقاف الحرب وبناء السلام

- توقيع اتفاق جوبا لسلام السودان.
- وضع مسودة قانون مفوضية السلام وقانون التعديلات المتنوعة لتوحيد مجال حماية السلام.
- تسليم عدد 1184 قطعة سلاح في إطار الشروع في عملية جمع السلاح غير المشروع.
- تأمين حركة العائدين عبر القوات المشتركة
- تفعيل لجان السلم والمصالحات بالولايات.
- المشاركة في فض النزاعات وتأمين مقرات العودة الطوعية لعدد 43 موقعاً وتجنيد عدد 500 فرداً لحماية قرى العودة الطوعية.
- استقبال عدد (19,283) لاجئ وطالب لجوء وتوزيع مواد غذائية لعدد 37 ألف أسرة.
- تشغيل عدد 57 مركزاً صحياً بمعسكرات النازحين وقرى العودة الطوعية وتنفيذ مخيمات علاجية بولايات دارفور لـ 12,957 مواطن.
- إدخال أكثر من مليون شخص من النازحين والعائدين لمظلة التأمين الصحي.

(2) معالجة الأزمة الاقتصادية

- تطبيق هيكل الأجور الموحد للعام 2020م.
- سداد تعويضات العاملين وفرق هيكل الأجور للهيئات والشركات الحكومية.

- إيقاف الاستثناءات للوحدات الحكومية وإلزام جميع الوحدات بالتوريد في الحساب المركزي للحكومة وأتمتة بعض الوحدات الإيرادية.
- مراجعة أسعار المحروقات ضمن حزمة الإصلاحات الاقتصادية.
- دعم القمح بمبلغ 25,6 مليار جنيه ودعم الكهرباء بمبلغ 2,90 مليار جنيه والمحروقات 67،4 مليار جنيه والأدوية المنقذة للحياة 2,40 مليار جنيه.
- توفير الأموال اللازمة لمكافحة وباء كورونا 11 مليار جنيه.
- تمويل حملة مكافحة التهرب الجمركي والضريبي بقيمة 4 مليار جنيه.
- إنشاء عدد 3 محطات مياه مدمجة في الكريمت الجزيرة – الشمالية – النيل الأبيض - وحفير بولاية شرق دارفور.
- تركيب عدد 20 بئر محطة مياه شرق دارفور.
- البدء في تنفيذ مشروعات مشتقات المجمعات الصناعية والالبان بكازقيل بكردفان، أسماك الجبلين بالنيل الأبيض.
- تأهيل عدد من الطرق القومية.
- التعاقد على استيراد وابورات للسكة حديد عدد 27 قاطرة و7 وابورات مناورة و20 ماكينة هواء تعيد للعمل 20 وابور اخر معطل بقيمة $54,470,920.00 دولار أمريكي.
- صيانة ومراجعة كرينات بورتسودان ورفع كفاءة الميناء الجنوبي وفق مصفوفة المشروعات ذات الأولوية.
- توفير مدخلات الموسم الصيفي والتمدد في مشروعات الزراعة المتكاملة وتوفير التقاوي لصغار المزارعين 250 ألف طن تقاوي وتوزيع 3 ألف تقاوي خضر ومحاصيل زراعة منزلية.

- وضع ضوابط لصادر الذهب ومسار سريع للصادر بالشراكة مع القطاع الخاص، ووضع لائحة عمل سجل المصدرين والمستوردين ووضع ضوابط استيراد السيارات.
- مراجعة الجمعيات التعاونية وإعداد مشروع برنامج سلعتي وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية والتوعية في مجال التعاونيات والتعاون.
- تمويل مشروع التكامل الإقليمي في إطار الكوميسا بمبلغ 2,2 مليون يورو.
- قرار سماح لشركات توزيع المنتجات البترولية بالاستيراد والبيع وفق السعر التجاري ووفق الضوابط التي تم إصدارها.
- ترتيبات لإعفاءات ضريبية وجمركية لشركة مصفاة الخرطوم وشركات عمليات البترول ومراجعة العقود الخاصة للتعدين وإلغاء 76 اتفاقية مسبقة وطرحها في عطاءات.
- مراجعة وتعديل الاتفاقية الخاصة بمعالجات مخلفات التعدين مما أدى لزيادة نصيب عائدات الدولة 33,5%، وتسهيل إجراءات نقل الذهب من المصفاة، تطبيق إجراءات الحد من استخدام الزئبق.
- صيانة ورش توربينات ووحدات توليد الكهرباء 6 و7 بمحطة الروصيرص.
- تشغيل خط الكهرباء المصري السوداني ورفع السعة المنقولة الى 80 وصيانة توربينات.
- استمرا تشييد محطة كوستي الممولة بمنحة من اليابان وحفر عدد 10 ابار جوفية في عدد من الولايات.
- إنجاز تصعيد الأسعار لمشروعات المياه وصيانة منظمات الري المتعاقد عليها للموسم 2019-2020 مما أسهم في انسياب الري وإزالة الإطماء في الموصلة والترعة الرئيسية لمشروع الرهد الزراعي.
- تأهيل دلتا طوكر الزراعي ومنظمات وترويض نهر القاش.

- عودة انسياب صادر المواشي وبلغت جملة الصادرات 1,661,301 للمواشي الحية، صادر اللحوم 9,218,584 طن، صادر الجلود 4,277,033 قطعة، وجملة العائدات 306,131.434.75 دولار أمريكي.
- تأهيل مسلخ الكدرو ومسلخ جيمكو ومسلخ شاهين لصالح صادرات المملكة العربية السعودية.
- تأهيل معامل بورتسودان لفحص العينات وتأهيل محجر الشوك وإنشاء مسلخ الشوك وحظائر للإبل.
- تحقيق إنتاج سوق المحاصيل بواقع 1,2 مليون طن.
- إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية (الذرة -الدخن-القمح) 5,6 ملايين طن.
- ارتفاع المساحة المزروعة للقمح والفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والقطن وتعديل السعر التشجيعي.

(3) مكافحة الفساد

- إجازة قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وإزالة التمكين.
- تفعيل عمل القوات المشتركة على الشريط الحدودي مع دول الجوار ومنع التهريب.
- إنشاء مباحث التموين.
- محاكمات رموز وقيادة النظام السابق ومدبري انقلاب 1989م.
- وضع ضوابط لمكافحة تهريب الذهب عبر مطار الخرطوم والمعابر.
- إنشاء نيابة مختصة للتعدين.
- استرداد عدد من الشركات مؤسسات الدولة مثل (الناقل الوطني البحري، النقل النهري، شركات عامة، أصول من افراد الحزب المحلول لصالح الدولة).
- تشكيل لجنة برئاسة النائب العام للتحقيق في أحداث 30 يونيو 2020م.
- إعادة المفصولين تعسفياً.

(4) إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات

إجازة 26مشروع قانون للعام 2020:

- قانون مفوضية السلام.
- قانون مفوضية حقوق الإنسان.
- قانون النيابة العامة(تعديل).
- قانون التعديلات المتنوعة: إلغاء الأحكام المقيدة للحريات 2020م.
- قانون المجلس الأعلى للحج والعمرة.
- قانون مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة.
- قانون مفوضية العدالة الانتقالية.
- قانون إلغاء قانون المجلس القومي للذكر والذاكرين.
- قانون مجلس القضاء العالي.
- قانون بتصديق على انضمام السودان إلى بروتوكول العمل الجبري.
- قانون بتصديق على انضمام السودان إلى اتفاقية العمل الدولية رقم 144بشان المشاورات الثلاثة.
- قانون بإلغاء قوانين الدعوة والأوقاف بالولايات.
- قانون السلطة القضائية (تعديل).
- قانون التصديق على اتفاقية بين السودان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايقاد) بشأن إنشاء مكتب قطري.
- قانون التصديق على اتفاقية العمل الدولية.
- قانون الشؤون الدينية والأوقاف.
- قانون التعديلات المتنوعة لتوحيد مجال حماية السلام.
- قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وإزالة التمكين.
- إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

- القانون الجنائي (تعديل).
- قانون جرائم المعلوماتية (تعديل).
- قانون الاحتكار في سوق التأمين.
- قانون الحكم اللامركزي والعلاقات بين أجهزته.
- قانون تنظيم هيئات الشباب والرياضة.

(5) ضمان وتعزيز حقوق النساء

تمثيل النساء في المستوى الوزاري وعدد من المناصب التنفيذية (عدد 4 وزراء بالحكومة الأولى: الخارجية، الشباب والرياضة، العمل والتنمية الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي)، وفق الوثيقة الدستورية.

(6) برامج إصلاح الدولة

- أصدرت الحكومة عدداً من القرارات بالإعفاء والتعيين في الخدمة المدنية القومية عددها 268، تشكيل مجالس قومية ومجالس إدارات ولجان (49)، وإرجاع المفصولين تعسفياً للدولة.
- مراجعة هياكل ومجالس إدارات جميع المؤسسات الحكومية واتخاذ قرارات حاسمة بها (الحل أو التعديل).
- استعادة عدد من الشركات والمؤسسات الوطنية للدولة عبر قرارات لجنة إزالة التمكين.

(7) وضع سياسة خارجية متوازنة

- قرار مجلس الأمن بإرسال البعثة الأممية.
- عقد مؤتمر شركاء وأصدقاء السودان بألمانيا.
- تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

- عقد مؤتمر الشراكة مع السودان في برلين وبلغت المساعدات المباشرة (1.8) مليار دولار وأكثر من مليارين تعهدات وإعفاء ديون.

(8) القيام بدور فاعل في الرعاية والتنمية الاجتماعية

- توفير لقاحات لمواجهة وباء كورونا.
- اعتماد مشروع تقوية الاستجابة والاستعداد للطوارئ الصحية بدعم البنك الإسلامي بمبلغ 20,2 مليون يورو ونظم الاستجابة بمبلغ 27 مليون دولار واعتماد مشروع توفير أجهزة ومعدات الطواري لكورونا بمبلغ 35 مليون دولار.
- اعتماد مبلغ 145,7 مليون دولار من الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا والدرن والإيدز.
- توقيع اتفاقية للتعاون المشترك للقضاء على العنف الجنسي مع الأمم المتحدة.
- مساعدة مليون أسرة في برنامج رمضان بتكلفة 2,7 مليار جنيهاً ودعومات للفقراء والمساكين بمبلغ 3,845,982.205 جنيهاً.
- إجمالي مشروعات الاستثمار الاجتماعي للمتقاعدين 1913 مشروعاً بتكلفة 24,84 مليون جنيه، توفير مشروعات تمويل أصغر لعدد 8,869 مستفيد، وعدد من المشروعات بولاية الخرطوم بإجمالي 331,297,383.78 جنيهاً.
- بلغت مشروعات القروض المحسنة 17,364 ألف جنيهاً لعدد 1622 مستفيداً والمساهمة في المحفظة التمويلية بمبلغ 16 مليون يورو، عبر الجهاز الاستثماري للضمان واستكمال مشروعات سبل كسب العيش.

(9) تعزيز دور الشباب من الجنسين

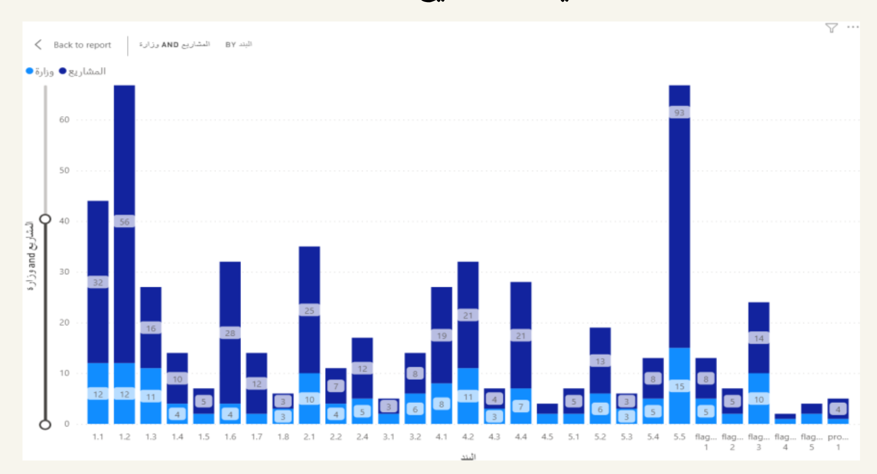
- حصر ملفات المدينة الرياضية وتحديد المخالفات الإدارية والتنفيذية والمالية والتي بلغت 1,88,000 ألف جنيه، وصيانة عدد من البني التحتية مثل قصر الشباب والأطفال ووحدات سكنية للشباب.
- عقد جلسات حوار مع 10 ألف شاب وشابة بكل الولايات.

- توقيع مذكرات تفاهم لكل من شركة عجمان القابضة لتأهيل استادي الدامر وكادقلي، ومركز كارتر لدعم مشاركة 22 ألف شاب وشابة في الفترة الانتقالية وإنشاء مراكز الديمقراطية بالولايات.

خطة وأولويات الحكومة الثانية

1. المحور الاقتصادي والاجتماعي
2. محور السلام
3. محور الأمن
4. محور العلاقات الخارجية
5. محور قضايا الانتقال

شكل (1) مختصر الخطة التنفيذية وفق الخمس محاور الأساسية: البنود وعدد الوزارات المشاركة وما تحتويه من مشاريع



المحور الاقتصادي الاجتماعي

- تنفيذ أعمق حزمة إصلاحات لمعالجة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الكلي في تاريخ السودان مثل توحيد سعر الصرف وترشيد الصرف الحكومي، وإصلاحات في النظام الجمركي مما يرفد الدولة بإيرادات للصرف على التنمية والخدمات.
- إجازة قوانين لوضع البيئة المناسبة لاستقرار وتنمية الاقتصاد السوداني مثل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص وقانون تطوير النظام المصرفي (قانون النافذتين).

- سياسات الإصلاح الجمركي.
- زيادة المعروض من النقد الأجنبي الناجمة من تحسن صادرات أهم السلع خلال يناير –أغسطس (صادر الذهب: 1.4مليار دولار، الثروة الحيوانية: 534 مليون دولار، الفول السوداني: 412.2 مليون دولار، السمسم: 345 مليون دولار والقطن: 114.4 مليون دولار).
- التدفقات الخاصة بالبرنامج الموقع مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.
- الالتزام بسداد تعويضات العاملين بكافة أجهزة الدولة كأولوية.
- توفير التسيير للوزارات والوحدات لتسيير دولاب العمل بصورة فاعلة.
- الانتظام في التحويلات لحكومات الولايات وانسيابها في التوقيت المناسب.
- الاستمرار في دعم السلع الأساسية المناصرة للشرائح الضعيفة (القمح – الكهرباء – الغاز - الفيرنس).
- الالتزام بإنفاذ حزم الدعم الاجتماعي لتحقيق دولة الرعاية والضمان الاجتماعي من خلال الدعم المباشر (برنامج ثمرات وسلعتي) ودعم العلاج والدواء وزيادة تغطية التأمين الصحي.
- الإيفاء بسداد التزاماتنا الخارجية واشتراكاتنا في المنظمات الدولية والإقليمية.
- الشروع في تنفيذ برامج لإعادة تأهيل إدارة الاقتصاد السوداني مثل إدارة المالية العامة (Public Financial Management)، وعمليات سياسة التنمية (Development Policy Operations) وإجازة استراتيجية الحد من الفقر (PRSP).
- إجازة قوانين لوضع البيئة المناسبة لاستقرار وتنمية الاقتصاد السوداني مثل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص وقانون تطوير النظام المصرفي (قانون النافذتين).

المحور	الوضع الأولي 2020	الإصلاحات/الإنجازات التي تمت 2021	التأثيرات المباشرة
الإيرادات العامة		بلغت اجمالي الإيرادات العامة 552.8 مليار جنيهاً 1- الإيرادات الضريبية 210.9 مليار جنيه 38% 2- فائض الهيئات العامة والشركات الحكومية – الرسوم الإدارية – عائدات البترول – رسوم عبور نفط جنوب السودان والترتيبات المالية الانتقالية) 47% 3- مساهمة المنح الأجنبية 15%.	ارتفعت الإيرادات العامة والمنح الاجنبية من مبلغ 938.2 مليار جنيه بالموازنة المجازة للعام 2021م إلى 2,474.5 مليار جنيه بالموازنة المعدلة بنسبة زيادة بلغت 164%
تعويضات العاملين بالدولة	ضعف المرتبات التي تشكل 22.4% من إجمالي الإنفاق	إجازة الهيكل الراتبي الجديد والالتزام بسداد تعويضات العاملين بكافة أجهزة الدولة كأولوية. 17%.	انخفاض اجمالي الصرف على تعويضات العاملين 5.4%.
دعم السلع الاستراتيجية والخدمات		سداد دعم المحروقات بجملة 123.5 مليار جنيه بنسبة أداء 1235%. سداد دعم الكهرباء بجملة 77.3 مليار جنيه بنسبة أداء 153% (تتضمن 36 مليون دولار للفيرنس المستورد تعادل 13.7 مليار جنيه – وشراء إسبيرات بمبلغ 996 ألف دولار تعادل 387.5 مليون جنيه وسداد استحقاقات شركة سيمى (المحطات التركية) بجملة 11.0 مليون دولار تعادل 4.3 مليار جنيه بالإضافة لمبالغ استهلاك المحطات الكهربائية من الوقود بمبلغ 58.9 مليار جنيه خصماً على إيرادات بيع المنتجات البترولية. دعم القمح بجملة 70.3 مليار جنيه بنسبة أداء 228% بالإضافة الى منحة عينية (46 ألف طن). دعم الدواء بمبلغ 19.7 مليار بنسبة أداء 329%	دعم السلع والخدمات بنسبة 11% دعم السلع الاستراتيجية بنسبة 49%
ترشيد الصرف الحكومي		ترشيد الصرف بنسبة 20%	
استقرار سعر الصرف		[] استقرار ملحوظ في سعر الصرف منذ شهر مارس ٢٠٢١ حتى شهر أكتوبر تاريخ وقوع الانقلاب حيث بلغ السعر التأشيري لبنك السودان المركزي المعلن حينها هو 438.9615 جنيه للدولار. [] عقد عدد (13) مزاداً للنقد الاجنبي كانت المبالغ المطروحة لها 680 مليون دولار.	

معدلات التضخم		بلغت نسبة التضخم العام في يوليو 2021 (% (422.78 وانخفضت بمعدل 57 نقطة ليصبح (365.82%) في شهر سبتمبر 2021م.	حزمة الإصلاحات الاقتصادية والتي شملت توحيد سعر الصرف ورفع الدعم عن سلعتي الجازولين والبنزين والآثار غير المباشرة الناتجة عن ذلك من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والوقود والخدمات.
معدل نمو الناتج المحلي		ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 1.7% مقارنة مع 1.0% نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي في الاستثمارات وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامج تحقيق السلام.	
عرض النقود	838.9 مليون جنيه في يونيو 2020 1,285.1 مليار جنيه ديسمبر 2020	[] التمويل المقدم للحكومة من البنك المركزي. [] زيادة حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. [] انخفاض سعر صرف العملة الوطنية نتيجة لانتهاج سعر الصرف المرن المدار. [] ارتفع عرض النقود إلى 2,966.4 مليار جنيه بنهاية أغسطس 2021م، بمعدل بلغ 130.8%.	
التمويل المخصص للزراعة		ارتفاع التمويل المخصص بنسبة 549.7% بين يوليو 2020 ويوليو 2021م.	
الميزان التجاري	2.1 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020م	[] توحيد سعر الصرف [] انخفاض العجز ليصل إلى 1.2 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2021 [] ارتفاع الصادرات [] انكماش الواردات	
برامج الحماية الاجتماعية	الشروع في تنفيذ برنامج ثمرات والذي يهدف لتوفير تحويلات نقدية مباشرة لحوالي ٨٠٪ من الشعب السوداني ليكون من أكبر برامج التحويلات	**برنامج ثمرات** - عدد الأسر المسجلة حوالي 909,539 أسرة - عدد الأسر التي استلمت الدعم 291,849 أسرة. **سلعتي:** توفير السلع الاستهلاكية الأساسية من المنتج للمستهلك مباشرة لتخفيف وتقليل آثار الأزمة الاقتصادية.	

	النقدية غير المشروطة (unconditional cash transfer program) في العالم.	توفير الـ 10 سلع بمقدار فروقات عن سعر السوق بنسبة متوسطة 40%. وصلت الخدمة لـ 8 ولايات 2870 جمعية تعاونية / 362033 أسرة. توفير تمويل لدعم التعاونيات في إطار برنامج سلعتي بمبلغ 2.2 مليار جنيه.	
الصادرات غير البترولية		. 2.52 مليار دولار	
تحويلات السودانيين العاملين بالخارج	136.1 مليون دولار	716.9 مليون.	
الإيداعات النقدية	136.4 مليار جنيه	148.7 مليار جنيه حتى يوليو 2021	
حجم السحوبات النقدية	430.2 مليار جنيه	408.3 مليار جنيه حتى يوليو 2021	
متأخرات السودان لمؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبنك الافريقي للتنمية)	متأخرات البنك الدولي: 1.15 مليار دولار متأخرات صندوق النقد: 1.45 مليار دولار متأخرات البنك الافريقي:413 مليون دولار.	[] وصول السودان "لنقطة القرار" لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبيك) للشروع في إعفاء ديون السودان. [] الديون الحالية: 56.2 مليار دولار (ما يساوي 162 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) [] إعفاء 14.1 مليار دولار من ديون نادي باريس (من مجموع 23.5 مليار دولار، وإعادة هيكلة 9.4 مليار دولار).	وصول السودان يعد سابقة
الاستثمارات	29.9% نسبة الاستثمارات الكلية قبل تطبيق الإصلاحات نتيجة لزيادة الاستثمارات الحكومية (التنمية).	▪ زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة 107.9%	
التمويل المصرفي	إجمالي التمويل 55,969 يناير – أغسطس 2020م	إجمالي التمويل 368,838 يناير – أغسطس 2020	الزراعة، الصادر، النقل، والتخزين، التجارة المحلية، الطاقة والتعدين، التشييد والعقارات، الاستيراد، أخرى.

الدعم الصحي (دعم الأدوية)	-النقص والتذبذب في موقف الأدوية المنقذة للحياة والمزمنة (قدرت بفجوتين 20+27 مليون يورو).	- دعم للأدوية المنقذة للحياة بمقدار 47 مليون يورو لسد الفجوات والالتزام بدفع 4 مليار جنيه سوداني شهرياً لضمان الإمداد المستمر. - الالتزام بجدولة ديون شركات الاستيراد 3 مليون دولار شهرياً (الجملة 70 مليون دولار) - دعم الأدوية المزمنة بمقدار 800 مليون جنيه سوداني شهرياً.	

متأخرات البنك الدولي والبنك الأفريقي

قرض تجسيري لتسوية متأخرات السودان لدى البنك الدولي والبالغ قدرها 1.15 مليار دولار وبموجب ذلك وفر البنك للسودان منحة لدعم الإصلاحات الاقتصادية قدرها 215 مليون دولار، وبهذا أصبح السودان مؤهلاً للاستفادة من موارد هيئة التنمية الدولية. وفي هذا الخصوص تم تخصيص مبلغ 2 مليار للسودان من موارد IDA للأعوام 2022 و2023م.

بمبادرة من البنك الأفريقي للتنمية وقرض تجسيري من بريطانيا وأيرلندا الشمالية تمكن السودان من تسوية متأخرات مجموعة البنك الأفريقي للتنمية (البنك الأفريقي للتنمية ADB والصندوق الأفريقي للتنمية(ADF والبالغ قدرها 295.400.000 وحدة حسابية (ما يعادل 413 مليون دولار أمريكي).

موقف الاستفادة من مبادرة الهيبيك

- اكتمال إعداد ورقة إستراتيجية خفض الفقر.
- تسوية متأخرات صندوق النقد الدولي بقرض تجسيري من حكومة فرنسا في نهاية شهر يونيو 2021م.
- المراجعة الأولى لبرنامج SMP كانت إيجابية حيث أشاد الصندوق بالتقدم المحرز.

- تم الاتفاق مع الصندوق والبنك الدولي على السياسات والأهداف التي يفترض تحقيقها وإنجازها كشرط للوصول إلى نقطة الاكتمال.Completion Point
- مطابقة الديون الخارجية مع الدائنين بنسبة 81%.
- موافقة مجلس مدراء صندوق النقد الدولي على برنامج التسهيل الائتماني الممتد Extended Credit Facility بديلاً لبرنامج SMP والوصول إلى نقطة اتخاذ القرار Decision Point في نهاية شهر يونيو 2021م.

مؤتمر نادي باريس

- في إطار مؤتمر باريس والذي عقد في 17 مايو 2021م التزمت الحكومة الفرنسية بتسوية متأخرات السودان لدى صندوق النقد الدولي والبالغ قدرها 1.5 مليار دولار عبر قرض تجسيري وسيتم لاحقاً استرداد ذلك المبلغ من تعهدات الدول الأعضاء بالصندوق.
- إعفاء حوالي 67% من إجمالي ديون السودان لمجموعة نادي باريس والبالغ قدرها 14.1 مليار دولار خلال مؤتمرها الذي عقد في يوليو 2021م كما تم الاتفاق على جدولة ما تبقى من الديون بفترة سماح (6) سنوات وسداد (16) سنة.
- تم الاتفاق على عدم دفع الفوائد والأصول حتى سبتمبر 2024 وذلك للوصول لنقطة الاكتمال.

القطاع	الإصلاحات/ الإنجازات التى تمت 2021م
تمويل المؤسسات الدولية	الحصول على أول تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) منذ 27 عاماً بقيمة 2 مليار دولار، والتى تشمل مشاريع فى قطاعات: ○ الطاقة (600 مليون دولار). ○ الري ومياه الشرب (640 مليون دولار) ○ التعليم (حوالى 230 مليون دولار) ○ الصحة (حوالى 322 مليون دولار) ○ مشاريع المجتمعات المستضيفة للاجئين (250 مليون دولار).
الثروة الحيوانية	تجاوزت عائدات صادر الثروة الحيوانية حتى أغسطس 2021م مبلغ 500 مليون دولار

القطاع	الإصلاحات/ الإنجازات التي تمت 2021م
الزراعة والري	[] 54 مليون فدان المساحة الكلية المزروعة بالقطاع المطري والمروي في الموسم الصيفي. [] لأول مرة منذ خمسين عاماً ومع ارتفاع أسعاره العالمية 1.6 مليون فدان المساحة الكلية المزرعة من القطن - المساحات المزرعة من القطن (مليون و300 ألف فدان بالقطاع المطري و300 ألف فدان بالقطاع المروي. [] توفير الموارد لحاصدات القطن والمحالج وتوقّع بأن تتضاعف مساهمة صادرات القطن بتوفير العملة الصعبة عدة مرات. [] بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل حوالى 54 مليون فدان منها 21.5 مليون فدان ذرة، 9.121 مليون فدان فول سوداني، 7.144 مليون فدان سمسم، 1.6 مليون فدان قطن، 10.733 مليون فدان دخن، بالإضافة إلى 4 مليون فدان عدد من المحاصيل الأخرى. [] المساحات التأشيرية التي يمكن ريّها للموسم الشتوي بمشروع الجزيرة والمناقل والرهد وحلفا والسوكي حوالي مليون و322 ألف فدان، لزراعة القمح والعدسية والكبكبي وبعض الزراعات البستانية. [] البدء في تنفيذ بمشروع حداف وود الفضل وإعادة مساحة 45 ألف فدان لدائرة الإنتاج واللتان توفران فرصاً لـ 2500 مزارع؛ بعد أكثر من 25 عاماً من التوقف. [] تأهيل طلمبات الجنيد ودلتا القاش والتى استعدت لزراعة 70 ألف فدان في الموسم العام 2021م. [] تدشين موسم استثنائي بمشروع الرهد بزراعة 120 ألف فدان لأول مرة مبكراً في مطلع يونيو 2021م. [] وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الري والموارد المائية (2021-2031م) وذلك لتأهيل قطاع المياه والري لتنفيذ أهم الأهداف الإنتاجية في قطاع الزراعة والري. [] إحداث تعديلات قانونية وتشريعية وإدخال الحوسبة والتقنية وتأهيل المهندسين في اتجاه بناء أقسام الري الإلكترونية. [] توفير وإعادة تأهيل العديد من مشاريع مياه الشرب عبر تركيب وتشغيل مولدات لمحطات المياه. تم طرح التعاقد لـ 500 بئراً. [] كمية المياه المتوفرة تسمح بزيادة المساحة المزروعة قمحاً في المشاريع القومية 895 ألف فدان فضلاً عن 600 ألف فدان في العام السابق بإنتاجية مستهدفة 1.274 مليون طن متري (اكتفاء من القمح) فضلاً عن 800 ألف طن عن العام السابق جملة المساحة المستهدفة لكافة المحاصيل 1,322,500 فدان.
النقل	**النقل البحري:** تم رفع كفاءة العمل في محطة الحاويات بصورة كبيرة بعد التعاقد مع شركة موانئ هامبورغ الألمانية. ونتيجة لذلك انخفضت فترة انتظار السفن من 38 يوماً إلى 25 يوماً كما انخفض عدد السفن في الانتظار من 9 سفن إلى 5، ووصل عدد السفن في الانتظار إلى 3 سفن فقط في بعض الأيام. تأهيل الخط السككي بالميناء الجنوبي، وربط ميناء سوبا الجاف بشبكة السكة حديد.

القطاع	الإصلاحات/ الإنجازات التي تمت 2021م
	النقل الجوي: تم التعاقد في شهر يونيو الفائت مع شركة لوفتهانزا الألمانية، القسم الاستشاري، لإجراء دراسة استشارية وافية تكون مخرجاتها خطة عمل واضحة للنهوض بشركة الخطوط الجوية السودانية. **السكة حديد:** وضعت خطة تحت إشراف الوزارة تشمل تكملة وتأهيل وإنشاء خطوط سكك حديدية بطول 515 كلم حيث تم إنجاز 40% من تكملة الخط السككي أبو جابرة – نيالا . تم التعاقد مع الشركة السودانية للتوليد الحراري لنقل 35000 طن من الفيرنس على مرحلتين من بورتسودان للخرطوم بحري وتم نقل 18000 بنسبة 51.% تمت إزالة آثار السيول والفيضانات فى 111 موقعاً على طول الخط الحديدي بنسب 100.% بدء الإجراءات الأولية لمشروع خط سكة حديد بورتسودان – الجنينة عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص. القيمة التقديرية للمشروع في حدود 6.5 بليون دولار. **النقل البري:** رفع كفاءة المعابر البرية العاملة حالياً (أرقين وأشكيت) وتحسين طاقتها الاستيعابية بشكل عام حيث قدرت إحصائيات التشغيل على النحو التالى: أ. ارتفاع متوسط عدد الشاحنات العابرة فى شهر/معبر (صادر ووارد) 1,300 مركبة مقارنة ب 980 مركبة فى العام الماضى ب. ارتفاع حجم التبادل التجاري الكلى (صادر ووارد) عبر المعابر البرية بنسبة تقدر بحوالي 45% مقارنة مع العام الماضي 2020م مما أسهم في إنعاش الأسواق المحلية وزيادة فرص العمل. توقيع اتفاقية لفتح عدد 4 معابر برية مع جمهورية جنوب السودان، وتجهيز معبر الجبلين للعمل اعتبارا من 1 أكتوبر الماضي. البدء فى برامج التحسين الإداري ورفع كفاءة وقدرات العاملين (تم التنفيذ بنسبة 90%) من المستهدف للعام 2021م، وكان الترتيب جارياً لبرامج العام 2022م. النجاح فى خفض عدد الحوادث الجسيمة بنسبة 18% عن العام 2021م. تنفيذ أعمال صيانة وتأهيل بمعبر أرقين بنسبة 85% من المستهدف للعام 2021م تنفيذ أعمال صيانة وتأهيل بمعبر أشكيت بنسبة 95% من المستهدف للعام 2021م البدء في تنفيذ مشروع الضبط الإلكتروني للمركبات الأجنبية وتحديد مساراتها داخل السودان، اكتملت مرحلة التخطيط والتصميم (تمثل 30% من حجم المشروع) على أن تكتمل أعمال المشروع فى نهاية فبراير 2022م.
الطاقة والنفط	[] الالتزام بدفع مستحقات مشروع قري 3 وتنفيذه قبل صيف العام 2022م لتوليد 450 ميغاواط/ ساعة. [] الالتزام بدفع مستحقات مشروع محطة بورتسودان القادم لتوليد 450 ميغاواط/ ساعة. [] الالتزام بوقود الكهرباء بمعدل 30 مليون دولار شهرياً.

القطاع	الإصلاحات/ الإنجازات التي تمت 2021م
	[] استقطاب دعم بمجموع 303مليون دولار مباشرة عبر منحة IDA: تخفيض خسارة التوزيع 70 مليون دولار- برنامج إضاءة فعال للمنازل والمرافق العامة 15 مليون دولار. [] الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح للمرافق العامة 30 مليون دولار. [] توريد قطع غيار للتوليد الحراري 15 مليون دولار. [] تطوير مركز توزيع الحمولة الوطني 20 مليون دولار. [] مخطط تمويل قائم على النتائج لمقدمي خدمات الطاقة الشمسية من القطاع الخاص 40 مليون دولار. [] تهجين الشبكة المصغرة بالطاقة المتجددة وتخزين الخليط 40 مليون دولار. [] كهربة المرافق العامة الرئيسية خارج الشبكة من خلال تطوير بقيادة القطاع العام لأنظمة شمسية قائمة بذاتها 40 مليون دولار + 3 مليون دولار. [] تطوير برنامج الطاقة المتجددة 10 مليون دولار. [] بناء القدرات وتنفيذ المشروع والمساعدة الفنية 20 مليون دولار. الالتزام بخطة زيادة الإنتاج النفطي بمقدار 19% في 6 شهور بتكلفة تقدر ب 250 مليون دولار عن الإنتاج الحالي 53 ألف برميل. زيادة الإنتاج بمقدار 700 برميل بالرغم من السيولة الأمنية وتوقف العمل في الحقول.

محور السلام

- تكوين حكومة سلام السودان والتي تعتبر أكثر حكومة تنوعاً في تمثيلها في تاريخ السودان.
- ارتفع الصرف على صندوق بناء السلام من مبلغ 13.3مليار جنيه بالموازنة المجازة إلى 159.9 مليار جنيه بالموازنة المعدلة بنسبة زيادة بلغت 1101% لاستيعاب الالتزامات المترتبة على اتفاق السلام.
- الإيفاء بالتزامات مشروعات بناء السلام وسداد استحقاقاتها الشهرية بنسبة أداء بلغت 164% من الاعتماد النسبي وتحمل الالتزامات الناشئة عن البدء في تشكيل الهياكل الإدارية لأقاليم دارفور والنيل الازرق.
- بداية تنفيذ الترتيبات الأمنية المقرة في اتفاق سلام جوبا.

محور الأمن

- توفير احتياجات الأمن والدفاع والشرطة كأهمية استراتيجية (الأسلحة والذخائر والمهمات والملبوسات والتشوين) بالإضافة إلى الالتزامات بالنقد الأجنبي المتمثلة في (مدخلات إنتاج الجواز الالكتروني، البطاقة القومية ...الخ)
- توفير متطلبات حماية حدودنا الشرقية.

محور العلاقات الخارجية

- رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد مفاوضات استمرت حوالي عام ونصف ودفع تعويضات للحكومة الأمريكية.
- إعادة الحصانة السيادية للحكومة السودانية في المحاكم الأمريكية.
- مفاوضات سد النهضة.

محور الانتقال الديمقراطي

- مواصلة محاكمة قيادات النظام البائد ومرتكبي جرائم ضد الحكم الديمقراطي والشعب السوداني ومواصلة المحاكمات العادلة.
- إنجازات مقدرة للجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وإزالة التمكين ومكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة في استرداد ممتلكات مقدرة للشعب من الأصول والأموال.
- إعادة حقوق المواطنين المفصولين تعسفياً من قبل النظام البائد عبر عمل مستمر من قبل لجنة وطنية للنظر في وضع كافة المتضررين من سياسة الصالح العام.
- تعديلات قانونية عميقة في الحريات الأساسية مثل قانون الأحوال الشخصية لتوفير الحريات وتحقيق حقوق المرأة وحريات الأقليات الدينية.
- إجازة قوانين المفوضيات مثل مفوضية العدالة الانتقالية، ومفوضية مكافحة الفساد، ومفوضية السلام لتنفيذ أهم أهداف الوثيقة الدستورية.

- إعداد قانوني مفوضية الدستور والانتخابات وبداية حملة مشاورات واسعة تمهيداً لإجازة القانونين.
- تخصيص اعتمادات لإنشاء وتكملة جميع مفوضيات وهياكل السلطة الانتقالية.
- الالتزام بتكلفة إجراء التعدادين السكاني والزراعي بسداد مبلغ 320.3 ألف دولار لاحتياجات التسيير بالإضافة إلى الموافقات المبدئية بمبلغ 4.5 مليون دولار لشراء الأجهزة والمعدات وتعاقدات الخدمات الخاصة بالمرحلة التحضيرية.
- الشروع في تنفيذ أكبر برنامج إصلاحي في تاريخ الخدمة المدنية لتطوير وتحسين الأداء الحكومي في جميع مؤسسات الدولة عبر التعاقد مع جهة استشارية بدعم من وكالة التنمية الأمريكية لقيام دراسة وتقييم لمشروع إصلاح الخدمة المدنية (المرحلة الأولى).
- الشروع في وتنفيذ خطة وطنية لحماية المدنيين لتوفير الحماية والأمن لكافة المجتمعات المتضررة من الحروب والنزاعات.

رئيس الوزراء

- اختارت قوى الحرية والتغيير رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك الذي بادر بترشيحه تجمع المهنيين السودانيين، حيث كان التحالف ينظر لشخصية متوافق عليها، ذات مؤهلات كافية لقيادة المرحلة الانتقالية، لذا فقد نأى عن اختيار أي شخصية ذات خلفيات سياسية بدوافع تقوية الانتقال بدرء كل أسباب الاستقطاب، وجعل الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها مصدر إجماع كاف من قوى الثورة.
- من أهم إيجابيات شخصية رئيس الوزراء كانت قدرته على خلق إجماع واسع من حوله وهو الأمر الذي كانت تحتاجه الكتلة الثورية حينها للمحافظة على وحدتها وتماسكها، ولكن السعي للحصول على الإجماع بصورة مستمرة خصوصاً العلاقة مع المكون العسكري قادت أحياناً لنتائج سلبية.

- منذ استلام رئيس الوزراء لموقعه لم تخلق علاقة مؤسسية بينه وبين التحالف، واختار رئيس الوزراء عدداً من المستشارين وعين مكتبه بحرية كاملة ودون تدخل من قوى الحرية والتغيير. هذه الوضعية جعلت هنالك شقة بين رئيس الوزراء وقوى الحرية والتغيير حتى صارا كيانين متمايزين كلياً لا تربطهم أي روابط مؤسسية.
- لم يكن رئيس الوزراء يؤمن بأن دوره سياسي في المقام الأول، بل كان يعتقد أن الواجبات السياسية تقع على عاتق قوى الحرية والتغيير وأن دوره تنفيذي إداري تقني مع تقليل انخراطه السياسي إلى الحد الأدنى.
- منهجية الإدارة لدى رئيس الوزراء كانت تميل لعدم الخوض في تفاصيل العمل اليومي ومنح مساحات لفريق عمله سواءً في مكتبه أو مجلس الوزراء. أدى هذا الأمر لحدوث بعض التداخل أحياناً بين عمل المؤسسات المختلفة.

مكتب رئيس الوزراء

- نسبة لطبيعة المهام الجسام الملقاة على عاتق رئيس الوزراء، فقد أولى اهتماماً بالغاً لتأسيس مكتب فاعل يعينه على أداء هذه المهام ونجح في توفير دعم تقني ومادي لتأسيس المكتب مستعيناً بخبرات وطنية ودولية في وضع هياكله ومهامه لتعمل على أكمل وجه.
- مر تأسيس المكتب بمرحلتين تزامنتا مع الحكومة الأولى والثانية. وقد كانت المرحلتان متباينتين في طريقة عمل المكتب وصلته ببقية مؤسسات السلطة الانتقالية، ولكن في هذا الملخص سنركز على الملامح العامة لأداء مكتب رئيس الوزراء.
- لعب المكتب دوراً مهماً في مساندة عمل رئيس الوزراء ومساعدته على أداء مهامه التنفيذية والسياسية والإعلامية، ولكن ولطبيعة هذه المهام فقد كان كثيراً ما يحدث تداخل في الأدوار خصوصاً بين مهام المكتب ووزارة شؤون مجلس الوزراء، وقد

شهدت الوزارة الثانية محاولات لمعالجة هذا التداخل عبر تحديد الاختصاصات والصلاحيات والمهام، ولكنها لم توفق في خاتمة الأمر.

- لم يكن المكتب يقوم بدور فعال في عملية التخطيط، بل كان يتعامل مع العمل اليومي الضاغط بصورة أكبر، وقد كان هنالك إخفاق واضح في التوثيق والعمل المستندي.
- لم تكن عملية الاختيار والتعيين في المكتب تقوم على أطر مؤسسية واضحة المعالم وبطريقة معلومة للكافة.
- شهد المكتب في الفترة الأخيرة التي سبقت الانقلاب انقساماً بين وجهتين في التعامل مع الانقلاب الزاحف، إحداهما كانت ترى ضرورة مواجهة الانقلاب والتصدي له، والأخرى كانت ترى ضرورة عدم المواجهة وكانت تحمل قوى الحرية والتغيير المسؤولية عما يحدث. هذا الانقسام أحدث شللاً في العمل وغياباً للتناغم في وقت مهم وحساس.

السلبيات

- ضعف عملية التخطيط وعدم التأهيل الكافي لمؤسساته المختصة بذلك.
- غياب العلاقة المؤسسية بين قوى الحرية والتغيير والحكومة أدى لضعف التنسيق وأثر سلباً على مجمل الانتقال.
- لعب المكون العسكري دوراً بارزاً في إضعاف الحكومة الانتقالية ومحاولة إفشالها والتغول على صلاحياتها، ولم يتم التصدي المبكر لذلك.
- معايير اختيار شاغلي المواقع المختلفة لم تكن دقيقة وصارمة مما أثار إشكاليات عديدة مثل غياب الكفاءة في بعض المواقع، وعدم الاستفادة من الخبرات والطاقات الهائلة في البلاد.
- غياب المجلس التشريعي أدى لأن تغيب الرقابة عن الحكومة التنفيذية، ولأن تضطلع بدور كبير في التشريع وهو ما سبب خللاً واضحاً في العمل.

- ضعف مؤسسات الدولة وهياكلها جعل مهمة الحكومة التنفيذية وقدرتها على أداء مهامها أصعب.

الدروس المستفادة

- ضرورة الاتفاق المسبق على معايير محددة دقيقة لاختيار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لضمان كفاءة الأداء والالتزام الصارم بقضايا الثورة.

- ضرورة إكمال تأسيس كل مؤسسات السلطة الانتقالية لضمان قيام كل منها بواجباته ومهامه.

- وحدة قوى الثورة وتماسكها مهم للغاية لحماية السلطة الانتقالية وتحصينها من التغول عليها والانتقاص منها.

- إصلاح الخدمة المدنية وتمكينها من القيام بمهامها أمر جوهري في إنجاح عمل الحكومة التنفيذية.

- ضرورة تحديد أولويات الانتقال بصورة واقعية، وعدم رفع سقف التوقعات أو إثقال كاهلها بمهام تتجاوز ضرورات الانتقال.

- قضية الإصلاح الأمني والعسكري وخضوع الأجهزة الأمنية للسلطة المدنية ضروري وجوهري ولا يمكن إنجاح الانتقال بدونه.

- الاهتمام بالتواصل الفعال للحكومة الانتقالية مع الرأي العام وتمليكه المعلومات وتوجهات الحكومة والتصدي لحملات الإعلام السالبة.

القسم الثاني

تقييم أداء الجهازين السيادي والتنفيذي خلال الفترة الانتقالية

الدكتور صديق تاور

مقدمة

لا يمكن محاكمة أي حالة بعيداً عن سياقها الزمني والظروف المحيطة بها. لذلك تبدأ هذه المداخلة المتواضعة عن تقييم أداء المجلس السيادي والجهاز التنفيذي، بعرض لظروف تشكيل الحكومة الانتقالية في مرحلتيها الأولى (سبتمبر2019م) والثانية (أكتوبر 2020م).. ثم تعرض للعلاقة بين مكونات الحكومة التنفيذية.. والتحديات التي جابهت هذه الحكومة. وتتناول المداخلة أيضاً أداء المجلس السيادي بمكوناته: العسكري والمدني والسلام. لتنتهي بأهم الدروس المستفادة من هذه التجربة.

ظروف تشكيل الحكومة الانتقالية

يمكن تلخيص المشهد السياسي بعد 11 إبريل 2019م في المظاهر التالية:

- سقوط نظام 30 يونيو 1989م مع بقاء ركائزه الأساسية في مفاصل وهياكل ومؤسسات الدولة المختلفة. في الأمن والاقتصاد والإعلام والحكم المحلي والنقل والمرافق التعليمية والصحية، إلخ.
- وجود مؤسسة الحزب الحاكم الساقط التي تحولت إلى تمدد سرطاني في مفاصل الدولة والمجتمع على امتداد ثلاثين عاماً من الفساد والظلم والتضليل. في ظل تراجع كبير في العلاقات القاعدية على مستوى مجتمعات الريف بسبب انتشار خطاب الكراهية وانتشار السلاح والفتنة القبلية والنزاعات حول الأرض والموارد.
- تفشي ظاهرة المليشيات المسلحة بشكل منافس لأجهزة السلطة الأمنية في الأقاليم الطرفية الحدودية مع العديد من بلدان الجوار السوداني.

- سيطرة المجلس العسكري الانتقالي على المؤسسة النظامية والاستقواء بها في مواجهة قوى الثورة والتغيير.. والسعي الجاد لخلق حاضنة سياسية من بقايا النظام المباد خلال فترة انفرادهم بالسلطة للفترة ما بين 11 إبريل وحتى أغسطس 2019م والتي شكلت فرصة كبيرة للنظام المقبور للتصرف في الموارد والتلاعب بالمستندات وإضعاف الخدمات وتمييع الحالة الأمنية.

ضمن هذه الظروف تشكلت الحكومة الانتقالية الأولى بعد التوقيع على الوثيقة الدستورية (أغسطس 2019م) وقد رافق ذلك الآتي:

- اعتمد اختيار أعضاء الحكومة التنفيذية على معيار الكفاءة الوطنية والتكنوقراط.. بحيث تكون المهنية مقدمة على الالتزام السياسي. وقد أحجمت بعض مكونات قوى الحرية والتغيير عن المشاركة في الحكومة الجديدة من باب الزهد السياسي.
- عملية الاختيار نفسها تركت في النهاية لرئيس الوزراء بعد ترشيح ثلاثة أسماء للوزارة المعنية؛ يحدد هو من يراه مناسباً. هذه العملية في جانب منها شابتها العاطفة والحماسة أكثر من الفحص الدقيق لاستيفاء شروط المهمة الموكل لها تحقيق تطلعات جماهير الثورة وقواها.. أي أن يكون الشخص بمستوى التحدي الذي أمامه.
- كما لم يبذل جهد موازٍ على صعيد البرنامج التنفيذي للوزارة الجديدة (إسعافي/ متوسط/ بعيد المدى) يجابه التحديات الملحة ويطمئن الجماهير على سلامة سير سلطتهم الجديدة على هدى وأهداف ثورتهم. وهذه هي مسؤولية قوى الحرية والتغيير. باعتبارها الحاضنة والمرجعية السياسية للحكومة.
- كما لم تكن هناك صيغة حاكمة للصلاحيات والسلطات والمرجعيات، أو مسطرة قياس واحدة حاكمة للعلاقة بين الوزراء ورئيس الوزراء والحاضنة السياسية.

هذا الحال أوجد خارطة جديدة غير متوقعة لحكومة الثورة التي تنتظرها مهام كبيرة بعضها عاجل ومُلح:

أولاً استغنى رئيس الوزراء عن الحاضنة السياسية واستعاض عنها بمستشارية خاصة ليس لها أي التزام مؤسسي نحو الثورة السودانية.. وأصبح بالتالي رئيس الوزراء مركزاً مستقلاً معادلاً للحاضنة التي أتت به، بل منعزلاً عنها في قرارات لا يمكن أن تمر بدون سند سياسي.

ثانياً كانت الوزارة هي بالفعل وزارة تكنوقراط في غالبها الأعم، ولكنها على مستوى الأفراد كانت عبارة عن نسخ مكررة من رئيس الوزراء في التزامها بالخط السياسي للثورة السودانية أو التزامها للحاضنة السياسة. وقد انعكس هذا في عدم انسجام الوزارة وبروز سلوكيات متمردة على الحكومة والسماح بظاهرة الشللية بكل سلبياتها.

ثالثاً بإدارة رئيس الوزراء ظهره للحاضنة السياسية تحولت قوى الحرية والتغيير لأداة ضغط جماهيري على حكومتها، بدلاً من داعم سياسي لها بسبب العلاقة المتوترة مع رئيس الوزراء وبسبب غياب الجهاز الرقابي على الحكومة (المجلس التشريعي).

رابعاً تنازل رئيس الوزراء عن ملفات مهمة هي من صميم مهامه للمجلس السيادي.. مثل ملف السلام الذي بنص الوثيقة يشرف عليه الجهاز التنفيذي، بينما يكتفي الجهاز السيادي بدور الرعاية بما تعني من مساعدة وتسهيل ليس أكثر.

خامساً ظلت الولايات تدار بواسطة المجلس العسكري نتيجة لاستمرار نفس الوضع السابق، بسبب رفض أطراف سلام جوبا استبدال الولاة العسكريين بولاة مدنيين؛ قبل أن يتم التوقيع على اتفاق سلام، فظلت هياكل الحكم في الولايات والمحليات بذات طواقمها الموروثة من العهد البائد. مع أنها تمثل أهم الحلقات في السلطة لارتباطها بمصالح المواطنين اليومية في الخدمات والخبز، والأمن، والأسعار، وغيرها. ولم يتم استعداله إلا بعد استقالة الولاة أنفسهم بسبب ضغط الاحتجاجات الشعبية المطالبة بمدنية الوالي.

أهم التحديات التي جابهت حكومة الفترة الأولى

[] السيولة الأمنية في جغرافيا واسعة من أقاليم السودان وداخل عواصم الولايات.. القضارف، كسلا، بورتسودان، الجنينة، الخرطوم، الفاشر.

[] تهريب المواد الضرورية عبر الحدود لبلدان الجوار وانعكاس ذلك بشكل مباشر على الخدمات المقدمة للمواطنين والأزمات الضاغطة في الوقود، غاز الطبخ، السكر، دقيق الخبز.

[] تهريب الذهب والدولار عبر المطارات والموانئ والمعابر الحدودية.

[] نشاط الفلول التخريبي في الكهرباء والمياه والضرائب والزراعة والثروة الحيوانية.

[] الاحتجاجات الشبابية ذات الطبيعة المتفلتة على نطاق واسع - احتلال المحليات وإغلاقها لفترات طويلة - رفض سداد مستحقات المحليات - احتلال مواقع الشركات الداعمة للاقتصاد - تصعيد الإضرابات المطلبية بطريقة لي الذراع، إلخ.

[] جائحة كوفيد-19 في مارس 2020م مثلت ضربة موجعة للميزانية المركزية بتحويل بنودها لميزانية طوارئ صحية.. وما تبع من إجراءات استمرت لستة أشهر أثرت على عمل المؤسسات الإنتاجية وحركة الصادر والنشاط الزراعي.

الحكومة الانتقالية الثانية

- أعيد تشكيل الحكومة من جديد بعد التوقيع على اتفاق سلام جوبا في أكتوبر 2020م. وبحسب هذا الاتفاق ينبغي أن تشارك مجموعة سلام جوبا بحصة ثلاثة أعضاء في المجلس السيادي و25٪ من مقاعد مجلس الوزراء.

- في هذا الواقع الجديد وأمام إصرار القادمين الجدد على التمثيل السياسي، بدلاً عن معيار الكفاءة الوطنية والتكنوقراط، تم تعميم مبدأ المحاصصة السياسة على كل الوزارة؛ إذ لا يستقيم تجزئة هذا المبدأ، وبالتالي أعيدت صياغة كامل الوزارة على هذا الأساس.

- ورغم إدماج الاتفاق الجديد ضمن الوثيقة الدستورية؛ إلا أن من عرفوا بكتلة السلام لم يكونوا منظومة واحدة منسجمة.. كما لم يكن التزامهم للوثيقة الدستورية أو لأجندة ثورة ديسمبر المجيدة، بمستوى التضحيات التي قدمها الشعب السوداني بسلميته وصبره على آلة القمع الديكتاتورية، فالمسألة في عقل الكثير من هؤلاء كانت بفكرة (الغنيمة).

- وأصبحت هناك مداخلات مع المكون العسكري باتفاقات وتنسيق معادٍ لعملية التحول المدني الديمقراطي، لا يخلو من نفس انتهازي.. من نتيجته انقلاب 25 أكتوبر 2021م المشؤوم.

أداء الجهاز السيادي خلال الفترة الانتقالية

- بحسب ما أقرته الوثيقة الدستورية 2019م فإن دور المجلس السيادي في الفترة الانتقالية (تشريفي) حيث أن كل السلطات والصلاحيات لمجلس الوزراء الذي يمثل السلطة المدنية. وقد تم تشكيل هذا المجلس بإلغاء المجلس العسكري في الوثيقة الدستورية، واعتماد خمسة عسكريين وستة مدنيين.. أرجحية عدد المدنيين قصد منها تأكيد مدنية السلطة.

- اعتمدت قوى الحرية والتغيير خمسة مدنيين (سمت كل كتلة عضواً) بينما اختير العضو المدني السادس بالتشاور مع المكون العسكري. كما تم الاتفاق أن تكون رئاسة المجلس للمكون العسكري في النصف الأول للفترة الانتقالية على أن تنتقل الرئاسة للمكون المدني بعدها.

- عدم توحد المكون المدني بأعضائه الستة حول طبيعة دورهم وطبيعة المسؤوليات التي فرضها وجودهم في المجلس السيادي، أثر بشكل سلبي على ملفات أساسية كانت تتطلب التناغم والانسجام والتنسيق مع الجهاز التنفيذي والمنظومة السياسية. هذه الملفات تشمل إصلاح المنظومة الأمنية، المؤسسات

العدلية، المراجع العام، صناديق التنمية، الاتفاقات الموروثة من النظام البائد، إلخ. لذلك لم يكن الاتهام بضعف المكون المدني بالمجلس في غير محله.

-حددت الوثيقة الدستورية 2019م، أن المجلس السيادي (مجتمعاً) هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وليس رئيس المجلس. المقصود أن الإشراف على القوات المسلحة يكون من المجلس السيادي كمؤسسة وليس من مكون من مكوناته. وبطبيعة وجود أعضاء المكون العسكري على رأس القوات المسلحة، فقد كان هناك ازدواج ما بين وضعيتهم كقادة عسكريين ووضعيتهم كقادة سياسيين يستمدون قوتهم من المؤسسة العسكرية. لذلك كانت لهم مصلحة مع أسباب أخرى في الممانعة وعدم التجاوب مع فكرة الإشراف السيادي على القوات المسلحة كواحدة من مؤسسات الدولة.

- تطورت الممانعة حتى تحولت لاحتكار الإشراف على كل القوات النظامية حتى تلك التي تتبع للجهاز التنفيذي.

- عزز هذا التوجه التعبئة الحادة في مقاربة المدنية والعسكرية على مستوى الشارع السياسي.. إضافة لدور جيوب النظام البائد في الأجهزة الامنية والذي ظل يغذى روح الجفوة والعداء بين الشعب والقوات النظامية.

- كانت هناك لجنة للتواصل مع المكون العسكري من قوي الحرية والتغيير، وهي اللجنة التي أدارت التفاوض مع المجلس العسكري لبلوغ الوثيقة الدستورية. استمرار هذا التواصل كان على حساب دور المكون المدني في المجلس السيادي.. وفي ذات الحين لم يكن هناك تواصل بين الحرية والتغيير ومكونها المدني بالمجلس.. هذا الوضع شوّش على طبيعة دور الأخيرين ومهمتهم. فكثير من الموضوعات كانت تناقش وتحسم بعيداً عنهم.

- لم يوضع تصور واضح للدور المنوط بالمكون المدني وحدوده وآلياته، وإنما تركت الأمور للاجتهاد الشخصي في كثير من الأحيان. وقد فهم بعض الأعضاء أنهم قد

جاءت بهم نجوميتهم السياسية وليس المنظومة السياسية التي قادت الحراك ضد نظام عمر البشير حتى إسقاطه. ومع رغبة المكون العسكري في الالتفاف على الوثيقة بالمغالطة في تفسيرات بنودها الواضحة، نجحوا في اختراق المكون المدني والاستعانة ببعض أعضائه في التغول على سلطات الجهاز التنفيذي وسلطات رئيسه.

- مجموعة سلام جوبا التي أضيفت للمجلس السيادي لم تكن مؤمنة بالدور التشريفي للمجلس وظلت تبحث عن دور أكبر من ذلك.

- عدم توحد المكون المدني حول الدور المنوط به، مع عدم اهتمام المرجعية السياسية للتواصل مع مكونها في المجلس، أعطى المكون العسكري فرصة التفلت وعدم التقيد بنصوص الوثيقة.

- ترْك اختيار الأعضاء للمكونات دون قيد أو شرط، ودون آلية مراجعة وتقييم أداء لم يكن أمراً موفقاً.

أهم الدروس المستفادة

1- لابد من وجود برنامج واضح للفترة الانتقالية قابل للتنفيذ بمهام محددة وفق آجال محددة.

2- لابد من وضوح المهام بشكل لا يسمح بالالتباس وخلط الأوراق عند التنفيذ.

3- عند اختيار الأشخاص الذين يتصدون للمسؤوليات، لا بد من مراعاة المزاوجة ما بين الكفاءة المهنية والانسجام مع مشروع الثورة السودانية بوعي والتزام.

4- لا بد من وجود أدوات مشاورة ومتابعة وقياس وتواصل مع القواعد الشعبية تقوم بها الحاضنة السياسية بشكل جماعي تشاركي.

5- إشراك المكونات الاجتماعية والسياسية بشكل تفاعلي يعزز جبهة الانتقال بقدرات وطنية فاعلة ومفيدة.. ويفجر طاقات غير مكتشفة.

6- الجهاز التنفيذي أو السيادي أو الرقابي مساءل أمام مرجعيته السياسية أيضاً.

7- المجلس السيادي فرضت وجوده الشراكة مع المكون العسكري.. وبالتالي يكون السؤال.. ما هي ضرورة هذا المجلس إذا كانت السلطة مدنية كاملة؟!!

نقاش الورقتين

هشام عمر النور

الحرية والتغيير أفلتت النقطة الأساسية أو القضية الجوهرية في الحكومة الانتقالية. ما استمعنا له من مقدمي الورقتين اليوم خارج الموضوع off-point. كان ينبغي بداية تحديد التناقض الأساسي، أو الصراع الأساسي أنه صراع على السلطة، وحينها سوف يختلف مفهومنا للكفاءات، ولمواصفات رئيس الوزراء والوزراء. فالصراع سياسي بامتياز، ولم ينته صراعنا مع النظام في 11 أبريل حتى ننصرف لحل مشاكل تقنية عبر كفاءات. جوهر القضية صراع قائم حول السلطة، والمطلوب الاستمرار في اقتلاع مزيد من السلطة من العساكر، بينما حدث العكس أنهم الذين اقتلعوا السلطة منا بالتدريج حتى نفذوا انقلابهم. لذا ينبغي مراجعة مسألة الكفاءات، فالأولوية ليست الكفاءة على ضرورتها، بل الحاجة الأهم لقادة سياسيين يقودون جهاز الدولة ليحققوا الأهداف الأساسية للانتقال وينقلوا السلطة كاملة للشعب السوداني.

وأول معالم فشلنا في ذلك أن الاجسام التي تكونت أثناء الانتقال لا تعبر عن القوى الحية التي قادت الثورة. كان ينبغي أن تعبر عن النساء اللائي كن يشكلن 70% من المواكب، ولجان المقاومة والمهنيين، كل أجسام الانتقال لم تكن تعبر عن القوى الحية، وهذه كارثة!

التناقض الأساسي صراع حول السلطة تدعمه تناقضات ثانوية، وكان ينبغي أن تكون أهدافنا الأساسية هي تصفية دولة الاستبداد لا عبر لجنة إزالة التمكين، بل في إدارة الخدمة المدنية، وعبر تصفية ثقافة الاستبداد التي لم نعرها اهتماماً. وكانت تتطلب الاهتمام بالثقافة وبوزارتين هما وزارة التعليم ووزارة التعليم العالي ولم يتم حتى

التطرق لهما الآن. وأول هزائم الثورة تلقيناها في هذا المجال. هزمنا الانقلابيون وقوى الردة بتوقيف تعديل المناهج، بقرار من رئيس الوزراء، الذي لم يدرك أنها معركة أساسية، كما هُزمنا في التعليم العالي بإجازة قانون للتعليم العالي هو تماماً كقانون النظام المباد، لم يحتو ولا كلمة واحدة عن استقلال الجامعات، بالرغم من نص الوثيقة الدستورية على استقلال الجامعات، وهو أمر تترتب عليه أشياء ضرورية وملحة، كما أن قوى الثورة الحقيقية موجودة في التعليم العام وفي التعليم العالي، وفي أجهزة الإعلام التي كنا محتاجين لتحول عميق وجذري فيها، لتكون الأولوية فيها للاستنارة بعد 30 عاماً من الظلام، لقد أفلتنا القضية الرئيسية، ورجحنا كفة الاقتصاد، وهو على أهميته ليس التناقض الأساسي لهزيمة قوى التخلف والاستبداد في السودان.

هالة الكارب

التقييم لا يتم بتقديم مداخلات حول أدائنا، بل تقوم به جهات أكاديمية محايدة ومختصة، تلتقي بمختلف الأطراف، فالحرية والتغيير كانت طرفاً في إدارة بلد وعلى التقييم أن ينفتح على أطراف متعددة. إنه مسألة أعمق وأكبر مما نحن بصدده الآن. وبالرغم من هذا أثمن هذا اللقاء وأشيد به وبالمساحة التي وفرها وكنا نفتقدها، وينبغي أن تكون في مختلف مناطق السودان.

ذكر المتحدثان تجربتهما خلال الحكومة الانتقالية التي استمرت لمدة (27) شهراً، ومن الأشياء المركزية التي أغفلاها أن الكلام عن الشخوص كان أكثر من الكلام عن وجود مشروع متماسك نتحرك خلاله ككتلة متفقة على أجندة محددة لتقود السودان نحو التحول الديمقراطي، وبدون ذلك المشروع نتوه في ملفات الأشخاص ونعمل على توطين الأشخاص بدلاً عن التركيز على ماذا نريد منهم القيام به؟ فهناك غياب كامل لمشروع واضح الملامح حول السودان وملامحه وكيف يحكم؟

المسألة الثانية متعلقة بسؤال لن نستطيع تجاوزه عن المشروعية. فالحرية والتغيير اكتسبت مشروعية ثورية في أعقاب 11 أبريل، بيد أنها اندثرت بسرعة شديدة لأنها لم تكن قائمة على معرفة حقيقية بالحرية والتغيير وبالأحزاب السياسية.

فترة الحكومة الانتقالية أتاحت للأجسام السياسية فرصة، كان يمكنها اهتبالها لو كانت امتلكت مشروعاً واضح المعالم، لكنها انشغلت بالمشاكسة والنزاع حول السلطة مما خلق مساحة كبيرة بين قوى الحرية والتغيير وبين الشعب السوداني، وهي إشكالية استراتيجية لا بد من الانتباه لها.

نجاح أو فشل الفترة الانتقالية هو سؤال غاية في التعقيد. هناك أشياء حصلت أثناءها عملت بحسن نية لكن كانت لها آثار كبيرة ومدمرة على السودانيين والسودانيات، مثال صغير على ذلك قانون التعديلات المتنوعة في يونيو 2020 حيث تم تجريم النساء غير المسلمات اللائي يتعاملن مع صناعة الخمور[1]، ونتيجة لذلك فإنهن يدفعن أثماناً باهظة حيث صار تجريمهن وإدانتهن من قبل الشرطة أمراً يسيراً. لقد كان الكلام عن تغيير القوانين خطاب مقصود به لحد كبير إرضاء المجتمع الدولي، لا تغيير حقيقي أو جذري على مستوى السياسات التي لها علاقة بحياة السودانيين اليومية، وحدثت أخطاء مركزية لا زلنا ندفع ثمنها حتى الآن.

صلاح الأمين:

التقييم بالضرورة أن يكون بشكل أكثر علمية. هناك تقييم داخلي، وتقييم خارجي من جهة متخصصة ومستقلة، وينبغي أن يتكاملا ليكون التقييم مكتملاً. تخيلت أن تكون ورقة الأداء الحكومي أكثر تفصيلاً، وأن تكشف كيف تتخذ الحكومة قراراتها، وفي مثل هذا النوع من التقييم تكون هناك دراسة حالة للكيفية التي اتخذ بها قرار

---

[1] الإشارة هنا لقانون التعديلات المتنوعة (إلغاء وتعديل الأحكام المقيدة للحريات) تشريع رقم (12) لسنة 2020، حيث جرمت المادة (79) من القانون الجنائي فعل (كل شخص يتعامل مع مسلم في الخمر بالبيع أو الشراء).

معين، مثلاً قرار رفع الدعم أو أي قرار آخر. طرحت الورقة إنجازات لم أر فيها ما يستحق الذكر، خلا رجوعنا للمجتمع الدولي وهو إنجاز كبير، وفيما عدا ذلك فهو عمل الحكومة العادي. وقد تكلمت عن مرجعية الحكومتين الماضيتين ولم تذكر منهجية تقييمهما وهل كان بنفس الطريقة؟ هل استعانوا بالمسؤولين في الحكومتين وطلبوا منهم تقييم أداءهم؟ وهناك تقييم ذاتي حيث يقوم الوزير بتقييم عمله، ومن ثم يتم تقييم العمل في كل وزارة بإشراك العاملين فيها، ثم الدوائر الأوسع.

بالنسبة للسلبيات فقد بدأت قبل تكوين الحكومة حيث غاب التخطيط وغابت قواعد للبيانات للخبراء السودانيين داخل وخارج السودان. كان ينبغي أن يكون عندنا بيانات نحو مليون شخصاً نختار منهم الوزراء وقيادات الحكومة وقيادات الوزارات، وبدلاً عن ذلك تم اختيار المرشحين بالمعرفة الشخصية، وفي النهاية جاءت الوزارة بالطريقة التي شاهدناها، وكان الإنجاز ضعيفاً. اختير أشخاص كانوا بعيدين من جهاز الدولة لفترة طويلة جداً ليسوا مطلعين على آلية سيره. هذا إضافة لتأثير الثلاثين عاماً التي تحكم فيها "الكيزان" على جهاز الدولة، حتى أنهم كانوا إذا عقدوا أي اتفاق مع حركات مسلحة ينصبون وزراءهم على قمة وزارات بينما كل طاقم الوزارة وسياساتها تسير بكوادرهم المتحكمة، وهذا ما حصل في الحكومة الانتقالية.

كما كان هناك ضعف في التنسيق بين لجنة إزالة التمكين والوزارات، وهذا أثر على عرقلة تنظيف الخدمة المدنية من المعوقين، وهذه إحدى الثغرات التي دخل منها انقلاب 25 أكتوبر. هذا إضافة لضعف الاتصال بين الحكومة والجماهير الذين ما كانوا يعرفون خطط الحكومة ولم يكن رئيس الوزراء يخاطب الناس، في بلد كالسودان المخاطبة والمشافهة بين الشعب وبين المسؤولين فيه مهمة.

أضعف حلقة كانت مكتب رئيس الوزراء، وقد عمل جزء من الذين تم توظيفهم فيه بمعرفتهم برئيس الوزراء ولم تكن لهم علاقة بالثورة أو بالشارع، مما ساهم في أن يكون مكتب رئيس الوزراء ضعيفاً ومعوقاً للفترة الانتقالية. إضافة لذلك اختلاف

ميكانيزمات شغل الحكومة بين الحكومة المركزية في الخرطوم وحكومات الولايات التي كانت تعمل بطريقتها. وافتقدت الحكومة لخاصية عمل الفريق سواء داخل كل وزارة أو بين الوزارات.

عبد الرحمن العاجب

بالنسبة لمسألة الفساد كانت هناك شبه حماية متعمدة للمفسدين، أضرب مثلاً بملفات الفساد المتعلقة بالشركة السودانية للموارد المعدنية والتي وصلت لوزير شؤون مجلس الوزراء ولمجلس السيادة ولم يتخذوا أي إجراءات محاسبة، بل كانت لجنة إزالة التمكين تحمي مدير الشركة، وكيف له أن يقوم بشراء برج قيمته 50 مليون دولار بدون علم رئيس الوزراء ولا رئيس مجلس السيادة؟ وشراء البرج ليس من مهامه، فالجهة المختصة بذلك في وزارة المالية هي إدارة الشراء والتعاقد. الاتهام الموجه لأعضاء مجلس السيادة ومقدم الورقة أنكم ترعون المفسدين وتحمونهم.

النذير عبد القيوم

أنا أخ الشهيد ود عكر كلنا أخوة الشهداء، ونحن كثر لا نُبتر، ولا نفتر ولا نسكت ولا نتراجع. في 21 أكتوبر 2020 كانت هناك مليونية متجهة لعبور الجسر (الكبرى) فصدر قرار من والي ولاية الخرطوم أيمن نمر بإغلاق الجسور، وسقط شهيد على يد القوة التي كانت تحرس "كبري الجريف". أعلنا في لجان المقاومة اعتصاماً بمطالب محددة وقلنا سنقوم بإغلاق الكوبري وإذا لم تتحقق المطالب خلال 48 ساعة فسوف تتصاعد مطالبنا لإسقاط الوالي. هنا تم سقوط أخلاقي لقوى الحرية والتغيير تمثل في تخويننا من قبل كوادرهم، بينما كنا ندافع عن الدم وشعارات الثورة وهذه هي السلطة الأخلاقية الأولى. الأمر الثاني قضية ود عكر الذي فُقد في 3 أبريل 2021م ووجد بعدها مقتولاً في مشرحة، ولم يصدر أي مسؤول أو حزب من الحرية والتغيير بياناً أدان هذا الأمر. كان ود عكر يقول أثناء الاعتصام نريد أن نعمل زلزالاً ليتم التسليم فوراً لحكومة مدنية تحترم دمنا وأخلاقنا ولتوقف الدم، للأسف لم

يقف نزيف الدم، خرج ود عكر ينشد حكومة ثورة لكن للأسف الحكومة لم تكن أخلاقها أخلاق ثورة. حينما فوضت قوى الحرية والتغير شهد الناس كيف تغير خطابهم تماماً بعد جلوسهم على كرسي الحكم.. إن إخلالاتهم في التجربة قابلة للنقاش لكن المواقف الأخلاقية لا تقبل النقاش، إنها بالنسبة لي ساقطة أخلاقياً.

مسلم عبد الله

هناك كلام أن المكتب الميداني لقوى الحرية والتغيير كان متواصلاً مع لجان المقاومة، فهل تم التواصل مع كوادر الأحزاب داخل اللجان أم اللجان الحقيقية؟ هناك أكثر من ثلاثة أسئلة طرحت هنا حول كيفية اتخاذ القرار في عهد الحكومة الانتقالية، لكن لم تتم إجابة رسمية لها.

تعقيب خالد عمر يوسف

الشكر لكل المداخلات القيمة التي قيلت ونحن لم نات للرد ولا للتبرير، بل لعمل عصف ذهني مشترك لتطوير تجربتنا بهدف إنتاج تجربة أفضل، وسوف نجمع التوصيات التي ذكرت لتحديد طريقنا للأمام، لكن هناك نقاط تتطلب إجلاء. اتفق مع دكتور هشام حول جوهر الصراع، لكن فيما يتعلق بالموازنة بين المسألة الثقافية والاقتصادية، أرى مع أهمية الثقافة فالاقتصاد أيضاً له أهمية جوهرية ولا بد من إيلاء أكبر قدر من الاهتمام به، فالحكومة تفقد الكتلة الشعبية إذا ساءت الحالة الاقتصادية، ومدخل الدكتاتوريات إقناع الناس بأن الديمقراطية لا تحسّن حياتهم. بالنسبة للنقاط التي طرحها شباب لجان المقاومة. اطلعت أمس على رصد للشهداء منذ ديسمبر 2018م ممن واجهوا البشير حتى أغسطس 2019م تاريخ تسليم السلطة للمدنيين، كانوا 160 ونيف، وفي فترة الحكومة الانتقالية كلها كانوا ثلاثة أو أربعة، وبعد الانقلاب صاروا من جديد أكثر من مائة. ولئلا نجهض الانتقال بأنفسنا علينا ضبط سقف التوقعات. الأجهزة الأمنية والعسكرية والعدلية مشوهة ولو جاءت أفضل ديمقراطية في السودان فإنها سوف تقتل، لكن الفرق في الاستجابة.

في الحالات الثلاث التي ذكرت أحكي عن الاستجابة: لدى حادثة القتل في شرق النيل ذهبنا أنا وياسر عرمان في نفس اليوم عصراً ولاقينا والد المرحوم للعزاء ولم نكن في الحكومة آنذاك، وذهب يوسف الضي للعزاء ممثلاً للحكومة، بعدها توجهنا وقابلنا رئيس الوزراء وقلنا بضرورة القبض على قائد القوة التي قتلت، وتم إلقاء القبض عليه بعد مقاومة من الشرطة إذ كانوا يريدون القيام بحمايته. وهناك حالة أخرى، القتل الذي جرى في ذكرى فض الاعتصام في 3 يونيو 2021م، ذهبتُ ومحمد الفكي وطه عثمان للقيادة العامة الساعة 12 ليلاً حيث لاقينا البرهان وكان معه كباشي وياسر العطا ولم يكن حميدتي معهم، قلنا له إن الرصاص الذي أطلق كان من داخل القيادة العامة ولا مناص من تسليم الذين أطلقوا النار فوراً، قال إنه سوف يحل الأمر خلال 48 ساعة، وبعد يومين كنت أنا وتاج السر الحبر في مؤتمر صحفي، أعلنا فيه أنهم سلموا 103 مشتبهاً بهم من القوات المسلحة للنيابة العامة فقد أصررنا أن الجناة يجب أن تحاكمهم النيابة لا القوات المسلحة. وبالنسبة لقضية ود عكر، الآن بيننا الطيب العباسي رئيس لجنة المفقودين وعضو التحالف الوطني الديمقراطي وعضو التجمع الاتحادي والقيادي في الحرية والتغيير وهو الذي أمر بإعادة تشريح ود عكر. أقول، الأجهزة العسكرية والأمنية والعدلية مشوهة، وفي أي انتقال سيقتلون، لكن الفرق أن هناك ثوريين مستقيمين لا يمرروا الانتهاكات ويعملون على إرجاع الحقوق. إن هتاف "قحاتة باعوا الدم" تسرب من وسط الأجهزة الأمنية وغرضها أن توقع بين الثوار. أطاحوا بالقحاتة وسجنوهم، والآن مات أكثر من مائة شهيد فمن يستجيب استجابة مباشرة لاسترداد حقوقهم؟ لا يوجد. لذلك أقول: صحيح لدينا قصور نقبل فيه النقد، لكن استقامتنا الأخلاقية في قضايا الثورة ليست مصدر تشكيك، والأمر الوحيد الذي لا نقبل فيه هو استقامتنا والتزامنا بقضايا الثورة وهذا ما أثبتته التجربة. قال عبد الرحمن العاجب إننا لم نستجب لقضية الفساد، والكل يعرف أنه لما برزت ملفات أردول للسطح فقد كنا، أنا ولجنة التفكيك الذين أثاروا المشكلة، وقلنا

بضرورة إقالته مباشرة وكان هذا سبباً للمشكلة السياسية، فقد قلب المتحدث الأمر رأساً على عقب. في اليوم الذي بدت فيه القضية كنت في اجتماع مع رئيس الوزراء بحضور جبريل إبراهيم وبشير أبو نمو ومبارك أردول، قلت فيه لأردول إن هذه الحكومة لا ينبغي أن يقال عليها إنها فاسدة، ولو كنت ترى أن تصرفك في الأموال فيما يخص والي دارفور ليس فساداً فهو سوء تصرف في المال العام وهو كاف لمحاسبتك، ثم أن أردول لم يترك شخصاً إلا واتصل به وكتب شاكياً من أني ضده وأسعى لإقالته، وقد كان ذلك حقاً كنت أسعى لإقالته لأنه ارتكب خطيئة تلطخ سمعة الحكومة الانتقالية وهي أمور لا نتلاعب فيها اطلاقاً. أما عداءه مع لجنة التفكيك فسببه أنها هي التي جاءت بالمعلومات حول هذا الأمر وسلمتها للسلطات لتتخذ ضده إجراءات.

ملخص تقرير مؤشر برتسلمان للتحول BTI (السودان) لسنة 2022م[1]

تجري مؤسسة برتسلمان الألمانية قياساً لمؤشر التحول في البلاد التي تمر بفترات تحول نحو الديمقراطية أو السوق الحر، ويتكون المؤشر من تجميع أداء الدول في ثلاثة ملفات: التحول السياسي، والتحول الاقتصادي، والحوكمة. وفي المؤشر المنشور عام 2022م درست المنظمة 137 بلداً، وكان ترتيب السودان فيها 130 بمعدل 2.45 على مدرج الأسوأ فيه يحصل على (1) والأفضل يحصل على (10). وقد جرى التقييم للفترة ما بين 31 يناير 2019م و1 فبراير 2021م وهي فترة يقع أغلبها داخل الحكومة الانتقالية الأولى. لذلك لخصنا التقرير الخاص بالسودان باعتباره تقييماً لأداء الحكومة الانتقالية الأولى (سبتمبر 2019م- يناير 2021م). وفي التقرير يتم وضع درجات فرعية لتقييم أوجه الأداء التي تم بحثها في التقرير.

الجزء الأول: التحول السياسي

[1] https://bti-project.org/en/reports/country-report/SDN

1| حالة الدولة

احتكار الدولة للعنف (التقييم: 3) تم التوقيع على اتفاقية جوبا للسلام مع الجبهة الثورية في 3 أكتوبر 2020م، ولكن غاب فصيلا الحلو وعبد الواحد. ولم يتحقق احتكار الدولة للسلاح والحالة الأمنية متردية في شرق السودان، وكردفان ودارفور. الجيش مؤدلج بتدخل النظام السابق، وهناك مليشيا قوات الدفاع الشعبي، وقوات الدعم السريع المفتقرة للمهنية والانضباط والتدريب الفعال. انتهى تفويض قوات اليوناميد في 31 ديسمبر 2020م لحفظ السلام في دارفور، واستبدلت ببعثة (يونيتامس UNITAMS)، التي لا تعمل في الحفاظ على الأمن.

هوية الدولة (التقييم: 4): اتخذ النظام السابق هوية إسلامية عربية للدولة لافظة للآخرين. كانت الثورة في البداية شاملة للجميع لكن حكومة حمدوك الأولى هيمنت عليها الشرائح ذات الامتياز التاريخي فرفضتها الجماعات المسلحة. وتتضمن اتفاقية جوبا للسلام مواد تنص على المساواة بين الجميع والتمييز الإيجابي للمناطق التي عانت من الحرب الأهلية والتهميش ومنها دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

إبعاد الدوغما الدينية (التقييم 4) تجاهلت شعارات الثورة "حرية، سلام وعدالة"، التأثير القوي للدين في ظل نظام الإنقاذ. كان بعض المتظاهرين مناصرين للشريعة وآخرون منادون بالعلمانية. شرعت الحكومة الانتقالية بتغيير الطبيعة الثيوقراطية للدولة عبر إصلاحات قانونية، ووعد اتفاق جوبا للسلام بقومية الدولة وعدم تدخلها في العقائد الدينية، إلا أن "أزمة المناهج الدراسية" لعام 2020 أوضحت صعوبة ذلك الأمر.

الإدارة الأساسية للخدمات (التقييم 2) كانت الخدمات الصحية والتعليمية غير كافية، لا سيما في المناطق النائية. وشهد السودان مزيداً من الانهيار المالي منذ الإطاحة بنظام الإنقاذ. وقد دمرت قدرة جهاز الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، كما تصاعد السخط الشعبي لسوء خدمة الانترنت وانقطاع التيار

الكهربائي المتكرر لمدد تصل لعشر ساعات. كما أن النقل العام متخلف ومكلف وتكتنفه الخطورة بالحوادث اليومية. توقف العمل في بناء المطار الدولي الجديد جنوب الخرطوم لأسباب مالية. أعجزت جائحة كوفيد-19 النظام الصحي كما أعاق الوباء خدمات التعليم وإدارة النفايات.

2 | **المشاركة السياسية**

الانتخابات الحرة النزيهة (التقييم 2) تنص الوثيقة الدستورية على إجراء انتخابات عامة في نهاية الفترة الانتقالية وأمدها 39 شهراً بدأت باتفاقية جوبا للسلام في 3 أكتوبر 2020، أي في عام 2024. يجب استيفاء الشروط الانتخابية والقانونية والسياسية والاقتصادية أولاً، بما فيها قانون انتخابات متفق عليه، وتعداد سكاني موثوق، ولجنة انتخابات مستقلة، وإنشاء الهياكل والقدرات واللوجستيات الحزبية. بالإضافة لشروط غير مباشرة: السلام الشامل، والإصلاحات الاقتصادية، وعودة النازحين لمناطقهم، والشرط الأساسي خلق بيئة تسمح بحرية التواصل والتنقل وإجراء حملات انتخابية. أعربت بعض القوى السياسية، مثل حزب الأمة، عن استيائها من الحكومة الانتقالية ودعت لانتخابات مبكرة، وهي دعوة انتقدت فالسودان غير جاهز للانتخابات.

السلطة الفعلية للحكم (التقييم 1) تفتقر الحكومة الانتقالية للشرعية الانتخابية. يتكون مجلس السيادة من 11 عضواً، وهو برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان، ويعين رئيس الوزراء ويوافق على تعيين الوزراء والولاة وأعضاء المجلس التشريعي الانتقالي ورئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا وأعضاء المحكمة الدستورية والنائب العام. ويتكون مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك من 25 وزيرا بينهم أربع سيدات، من بينهم أسماء محمد عبد الله التي أصبحت أول وزيرة للخارجية في السودان. إن قدرة السودان على التحول لممارسات الحكم الرشيد تواجه تحدياً كبيرا

من حقيقة أن قائد قوات الدعم السريـع، الجنرال محمد حمدان دقلو، صار الحاكم الفعلي للبلاد.

نصت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس تشريعي انتقالي للتشريـع والرقابة خلال 90 يوماً من تاريـخ توقيعها، إلا أنه لم يكون بعد. كان آخر موعد للإعلان عن تشكيله 28 يناير 2021، ولكن تم تأجيله مرة أخرى.

حقوق التجمع والتنظيم (التقييم 6): قلت القيود على التجمع وتكوين الجمعيات، باستثناء حزب المؤتمر الوطني والاتحادات النقابية السابقة اللذين حظرتهما لجنة التفكيك في ديسمبر 2019م. وأعيد فتح العديد من منظمات المجتمع المدني التي أغلقها النظام السابق. لكن لا يزال نشطاء وأعضاء بلجان المقاومة في الأحياء يواجهون مضايقات من عناصر قوى الأمن والنظام السابق. ولا تزال الحكومة تستخدم الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لتفريق المظاهرات، وفي كل مظاهرة كبيرة، يقتل بعض المتظاهرين.

حرية التعبير (التقييم 5) هناك تحسن كبير في حرية التعبير ولم يعد الصحفيون عرضة للمضايقات، وزاد عدد الصحف بشكل ملحوظ، ولم توجد حوادث رقابة. لكن لا يزال الوصول للمعلومات مشكلة، وتفتقر الحكومة لقنوات اتصال شفافة حيث تنتشر الشائعات ونظريات المؤامرة. يتم انتقاد السياسات الحكومية علانية، لكن يُحمى الجيش من الانتقاد. ولم يُسمح للباحثين الدوليين الذين يفحصون الشركات المملوكة للجيش بدخول البلاد. ومع تأخر تشكيل المجلس التشريعي، فغالباً ما يتم ببساطة تجاهل انتقاد الحكومة. وسجن نشطاء مرتبطون بالنظام السابق جهروا بأصواتهم، وغالباً ما يتم القبض على أعضاء لجان المقاومة، وقُتل العديد منهم أثناء احتجازهم على يد قوات الدعم السريـع.

3 | حكم القانون

الفصل بين السلطات (التقييم 2) تأخر تكوين المجلس التشريعي عدة مرات، وهو يتكون من 300 عضواً ما لا يقل عن 40% منهم نساء. نُص بداية على أن يكون 67% منهم من قوى الحرية والتغيير و33% من قوى الثورة الأخرى. وبعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام عدل ذلك لمنح الحركات المسلحة الموقعة 25% من المقاعد الوزارية، وثلاثة بمجلس السيادة، و75 مقعداً أي 25% من مقاعد المجلس التشريعي، وأعيد توزيع البقية لتصير 165 مقعداً (55%) للحرية والتغيير، و60 مقعداً (20%) للآخرين بالتشاور بين قوى الحرية والتغيير والجيش. الأمر الذي انتقده بشدة تجمع المهنيين السودانيين. حتى تشكيل المجلس التشريعي يعقد مجلسا السيادة والوزراء اجتماعات مشتركة يمارسا عبرها السلطات التشريعية.

استقلال القضاء (التقييم 3) حددت الوثيقة الدستورية مجلس القضاء الأعلى والسلطة القضائية والمحكمة الدستورية كهيئات قضائية وطنية مستقلة، واستمر الجدل حول تعيين رئيس القضاء والنائب العام إذ اعترض العسكريون على مرشحي قوى الحرية والتغيير، ومع اشتداد الجدل جرت تظاهرات في سبتمبر 2019 طالبت بتعجيل التعيين. وفي أكتوبر 2019، تمت تسوية الخلاف بالاتفاق على تعيين تاج السر الحبر نائباً عاماً، ونعمات عبد الله رئيسة للقضاء لتصير أول امرأة تتولى المنصب في العالم العربي والخامسة في إفريقيا. فصلت لجنة التفكيك 150 قاضياً يعتقد أنهم ينتمون للنظام السابق.

المحاكمة على سوء استخدام السلطة (التقييم 2): ترتكز الحكومة الانتقالية على اتفاق لتقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين يصفه رئيس الوزراء ب"الشراكة الذكية" لكن كثيرين يعتبرونها انقلاباً قوّض الثورة، لاتساع قبضة الجيش على السلطة، وإضعافها للمدنيين باستمرار، إضافة لتورط عسكريين في مجلس السيادة في التخطيط والتنفيذ لمجزرة فض الاعتصام في 3 يونيو 2019: مقتل أكثر من 128 شخصاً وجرحى ومفقودين. وبرغم إنشاء لجنة للتحقيق فيها إلا أن مرتكبيها في

مجلس السيادة لم يساءلوا لتمتعهم بحصانة. إن بطء اللجنة جعل الكثيرين يعتقدون أن حكم القانون سيظل معطلاً طالما أن المتورطين في المجزرة في السلطة. تغلغل الجيش في القطاع الاقتصادي خارج ولاية وزارة المالية. وله نصيب كبير في المجالات الاقتصادية المختلفة وهي نشاطات تستهلك ميزانية الدولة، ولا يتم التحقيق في الفساد فيها على الإطلاق. هناك حاجة لمحاكمة المسؤولين عن أخطر الانتهاكات. فمع التزام الحكومة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية إلا أن التقدم بطيء للغاية. اعتقل البشير بكوبر وبدأت محاكمته و27 آخرين للاتهام بالفساد المالي، والتخطيط للانقلاب العسكري وتقويض النظام الدستوري.

الحقوق المدنية (التقييم 3) يتم انتهاك الحقوق المدنية الأساسية. وقعت هجمات على المدنيين في أجزاء كثيرة منها دارفور. إن الآليات والمؤسسات الخاصة بمقاضاة ومعاقبة وإنصاف انتهاكات الحقوق المدنية غير فعالة. اعتُقل بعض الناشطين المنسوبين للنظام السابق بعد انتقادهم للحكومة الانتقالية علناً. في ديسمبر 2020 ثار الغضب على مقتل عضو لجنة المقاومة بالكلاكلة بهاء الدين نوري، 45 عاماً الذي قتل خلال "التحقيق" في معتقل قوات الدعم السريع. كما لا تزال المرأة تواجه أشكالاً مختلفة من التمييز والعنف ضدها، بدون أن تتحرك الحكومة. في يوليو 2020، أعلنت وزارة العدل قانوناً جديداً يجرم ختان الإناث الذي خضعت له 87% من النساء، ويرجح أن تستمر الممارسة لتجذرها في الأعراف الثقافية ويتوجب تكثيف الجهود للتوعية بضرره.

4 | استقرار المؤسسات الديمقراطية

أداء المؤسسات الديمقراطية (التقييم 1) تفتقر جميع المؤسسات الانتقالية القائمة حالياً للشرعية الديمقراطية. وأداؤها ضعيف، ويشمل ذلك الوحدات القضائية والإدارية على المستوى المحلي. الالتزام الفعلي بالمؤسسات الديمقراطية خطابي فحسب بالنسبة لمعظم الأحزاب، ولا يزال إنشاء المؤسسات الديمقراطية

أمراً متدني الأولوية لدى الحكومة، بدليل تأجيل تكوين المجلس التشريعي، ويشتبه في أن كلاً من مجلسي السيادة والوزراء يؤخران تأسيسه لمنع الرقابة الخارجية على أعمالهما.

الالتزام بالمؤسسات الديمقراطية (التقييم 2) رحب الممثلون السياسيون السودانيون رسمياً بإنشاء اليونيتامس، لكن التعاون الفعلي معها محدود. وتفويضها هو دعم التحول السياسي والاقتصادي في السودان، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الديمقراطية.

5 | التكامل السياسي والاجتماعي

النظام الحزبي (التقييم 4): تنضوي في قوى الحرية والتغيير مجموعة من الأحزاب. هناك تفتت كبير داخل قوى الحرية والتغيير، وكذلك في النظام الحزبي الكلي في السودان. في أبريل 2020، علق حزب الأمة أنشطته في التحالف. وفي نوفمبر 2020م انسحب الحزب الشيوعي. في نوفمبر 2019، حُظر حزب المؤتمر الوطني. دعا حزب المؤتمر الشعبي، في أكتوبر 2020 لحل الحكومة الانتقالية وتكوين حكومة كفاءات وترك القضايا كالدستور والهوية للبرلمان المنتخب، كما عارضت حركة (الإصلاح الآن) المنشقة من المؤتمر الوطني الاتفاقية مع إسرائيل واعتبرت ذلك ليس من صلاحيات الحكومة الانتقالية. لقد شيطن نظام الإنقاذ الأحزاب بشكل منهجي أفقد السودانيين إيمانهم بقدرة الأحزاب السياسية الحالية على إحداث التغيير. في استطلاع الباروميتر العربي لعام 2018، أشار 15% فقط من السودانيين لثقتهم في الأحزاب السياسية. ويشجع الشباب، غير الراضين عن الأحزاب القائمة، على إنشاء أحزاب جديدة تمثل مصالحهم.

مجموعات المصالح العامة (التقييم 4) كانت الثورة لحظة نجحت خلالها جماعات المصالح العامة في التعاون والتوحيد تحت قيادة تجمع المهنيين

السودانيين، لكن وفي 2020م ظهرت فيه صراعات داخلية فتضاءلت الثقة فيه، خاصة بعد انقسامه في يونيو 2020.

تعد حملة حماية الحق في الحياة من بين المجموعات النشطة التي لها تأثير واضح. وتضم ضمن عشرات المنظمات والأفراد لجان المقاومة، ومنظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر، وهيئة محامي دارفور.

الموافقة على الديمقراطية (التقييم: لا يوجد) هناك تباين بين الباروميتر العربي والإفريقي. فبينما يجد الأول في استطلاع للرأي أجري في خريف 2018، أن 42٪ فقط من السودانيين يحبذون الديمقراطية، أظهرت بيانات المقياس الأفريقي آفروباروميتر التي جمعت في يوليو وأغسطس 2018، صورة أكثر إيجابية: إذ أن 62% من السودانيين يجدون الديمقراطية أفضل نظام حكم.

رأس المال الاجتماعي (التقييم 5) اتخذ نظام 'الإنقاذ' تدابير تقشف وخفض للإنفاق الحكومي أدت لإفقار الناس فأطلق شباب مبادرات طوعية مثل نفير وشارع الحوادث. وفي الريف ساهم الناس في توفير الخدمات الاجتماعية عبر تحويلات السودانيين المقيمين بالخارج. لقد كان الاعتصام بين 11 أبريل و3 يونيو 2019 لحظة مهمة في تاريخ السودان، لتحقيق الشعور بالتضامن والثقة وعيشها بين المواطنين، تشارك فيه المتظاهرون الطعام والمأوى والإمدادات الطبية. وأثرت جائحة الكوفيد-19 بشكل إيجابي على الشعور بالتضامن عبر العديد من المبادرات لتوفير الإمدادات الطبية. كما أن الطبقة الوسطى في الخرطوم مترابطة عبر مناسبات عديدة لحفلات الزفاف وتشييع للجنائز يلتقون فيها باستمرار.

الجزء الثاني :التحول الاقتصادي

6 | مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية

العوائق الاجتماعية والاقتصادية (التقييم 1) خلفت الحروب مجتمعات بأكملها في مناطق النزاع تعيش لعقود في مخيمات النازحين داخلياً أو على هامش المدن،

مستبعدة من المجتمع بسبب التمييز وانعدام الفرص الاقتصادية. ووفقاً للبنك الدولي، فإن معدل الفقر ارتفع من 40.5٪ في عام 2009 إلى 44.0٪ في عام 2014. وجعل رفع الدعم الحكومي شريحة كبيرة من السكان عرضة للفقر. يُصنف السودان من بين أدنى البلدان في العالم من حيث المساواة النوعية، حيث حصل على تقييم 0.545 في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2019م. وصنف مؤشر التنمية البشرية لعام 2020 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان من بين البلدان ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية (المرتبة 170 من 189 دولة، بدرجة 0.510)، هذا إضافة لعدم المساواة في توزيع الدخل الذي أضاف خسارة إجمالية قدرها 34.7٪ في عام 2018. وتتفاقم الفوارق بين الحائزين على العملات الأجنبية والمتعاملين بالجنيه السوداني، الذي انخفضت قيمته من 50 إلى 400 جنيهاً مقابل اليورو في السوق السوداء خلال فترة التقرير. كما أدت جائحة كوفيد - 19 لتفاقم الفقر وعدم المساواة.

7 | تنظيم السوق والمنافسة

تنظيم السوق (التقييم 3) للسوق السوداني مشاكل هيكلية منها غياب السياسات الاقتصادية، فوضى الأسعار، وضعف الاستثمار الأجنبي. يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن القطاع غير الرسمي يمثل أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتهيمن على الاقتصاد تكتلات استثمارية كبيرة. في يناير 2021، اكتمل التشاور لإصدار قانون تنظيم التجارة لتحقيق المنافسة الحرة وتحديد أسعار السلع والخدمات الأساسية. وفقاً لبيانات البنك الدولي، استغرق بدء نشاط تجاري 10 إجراءات و34.5 يوماً في عام 2019 بتكاليف تصل إلى 17.8٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

السياسة التنافسية (التقييم 3) في عام 2009، وافق مجلس الوزراء على قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وفي 2013م أنشئ مجلس المنافسة ومنع الممارسات

الاحتكارية، لكن الاحتكارات منتشرة في السودان. ويعاني المجلس من مشاكل لوجستية ونقص في التأهيل والتمويل يعجزانه عن إجراء دراسات السوق أو توثيق التطورات والمخالفات. كل ذلك أدى لارتفاع كبير في الأسعار.

تحرير التجارة الخارجية (التقييم 3): يواجه الاقتصاد السوداني أوجه قصور هيكلية ومؤسسية خطيرة. إن سوء الإدارة وضعف سيادة القانون والنظام التنظيمي غير الفعال يخلق حواجز تجارية؛ كان المتوسط البسيط للتعريفة المطبقة على معاملة البلد الأكثر تفضيلاً 21.5٪ في عام 2017. وعلى الرغم من إزالة السودان من قائمة رعاية الإرهاب يتردد المستثمرون في الاستثمار بسبب إجمالي الظروف الاقتصادية غير المواتية. الصين هي ثاني أكبر شريك تجاري للسودان بعد الإمارات.. وبحسب بنك السودان المركزي، سجل السودان عجزاً تجارياً قدره 555.5 مليون دولار في شهر سبتمبر 2020 وحده. فشلت التجارة الخارجية لعدم وجود استراتيجية قابلة للتطبيق لتشجيع الاستثمار في الإنتاج، والفشل في بناء مستويات مستدامة من العملة الصعبة، إضافة لهيمنة النفقات الأمنية على الميزانية، والصراعات في دارفور وولايتي كردفان والنيل الأزرق التي تعيق قيام بنية تحتية مناسبة.

يمثل إنتاج السودان من الصمغ العربي -الذي لم يدرج في قائمة العقوبات الأمريكية لاستخدامه في مشروبات الكولا - 80٪ من الإنتاج العالمي، يُقدر رسمياً ب100 ألف طن سنويًا، وهو أقل ب 15٪ من طاقته المحتملة. ويقدر الإنتاج الفعلي بحوالي 200 ألف طن يهرب السماسرة نصفها لتباع في السوق العالمية عبر الدول المجاورة. يتأثر إنتاج الصمغ العربي سلباً بعمليات القطع غير القانونية. تسعى الحكومة لاتخاذ سياسات تسويق فعالة، وتقديم حوافز للمنتجين، وخطة للحد من صادر الخام، والتحول لتصدير المنتجات المصنعة.

النظام المصرفي (التقييم 2) يعاني القطاع المصرفي من الفساد المستشري في النظام السابق، حيث سيطرت عليه مجموعة من الموالين وقاموا بأنشطة ظل مصرفية دون رقابة، وتم تسييس بنك السودان المركزي لخدمتهم. تمت مقاضاة بعضهم، لكن التسويات المدفوعة في ظل النظام السابق كانت أقل بكثير من حجم الجرائم المرتكبة. الخدمات المصرفية الإسلامية هي النموذج الوحيد المتاح منذ 1984م. وتشمل كبرى البنوك في السودان. القطاع المصرفي غير منظم بسبب استبعاده من الخدمات المصرفية العالمية، وهناك نقص في العملة الصعبة في القطاع المصرفي الرسمي، لذلك تتم معظم العمليات المصرفية في السوق السوداء. وتتوقع الحكومة أن العديد من البنوك سوف تضطر للإغلاق أثناء إعادة اندماج السودان في القطاع المصرفي الدولي.

8 | الاستقرار النقدي والمالي

الاستقرار النقدي (التقييم 2) يعاني السودان من أحد أعلى معدلات التضخم عالمياً: بلغ معدل التضخم السنوي 304.33٪ في يناير 2021. سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية غير ثابت. كان سعر السوق السوداء للدولار الأمريكي في يناير 2021 أعلى بنسبة 700٪ من السعر الرسمي (400 جنيه سوداني مقابل 55 جنيهاً). الصعود اليومي للدولار وانخفاض قيمة العملة المحلية يربك الأسواق ويؤدي لمضاعفة الأسعار ويوقف كثير من عمليات البيع. وقد اشترط صندوق النقد الدولي والعديد من المانحين الدوليين تعويم العملة للقيام بالدعم المستقبلي للسودان[1].

الاستقرار المالي (التقييم 4) منذ استقلال جنوب السودان في عام 2011، حدث عجز متكرر في الميزانية لأن النفقات الحكومية تتجاوز الإيرادات، وصارت الحكومة

---

[1] اتخذت سياسة التعويم فعلاً في فبراير 2021م مباشرة بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

تعتمد على بنك السودان لتغطية العجز وتمويله نقدياً، مما أدى لتخفيض قيمة العملة المحلية، وللضغط السياسي على البنك المركزي والفصل المتكرر لمحافظي البنك. يتبع حمدوك سياسة مالية صارمة لتخفيف الديون بموجب مبادرة هيبيك (للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون). في أكتوبر 2020، أعلنت الحكومة أنها ستنهي دعم الوقود كجزء من إجراءات الميزانية المعدلة. تم رفع أسعار المياه والطاقة المدعومة بنسبة 500٪ في أوائل عام 2021. أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن دعمهما لالتحاق السودان للهيبيك بتسوية متأخرات السودان مع بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي، بشرط إصلاح سعر الصرف. وينطبق نفس الشرط على برنامج دعم الأسرة (ثمرات) الذي يموله البنك الدولي وينفذه برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، بتقديم 5 دولارات شهرياً لـ 80٪ من السودانيين لتعويض إلغاء الدعم والتضخم المفرط. وقد وعد المجتمع الدولي في مؤتمر برلين، 2020 بدعمه بـ 800 مليون دولار.

9 | الملكية الخاصة

حقوق الملكية (التقييم 3) حقوق الملكية معرفة في القانون واللوائح الخاصة بحيازة الأراضي، ولكن لم يتم تنفيذها أو فرضها بشكل متسق، ولا حمايتها ضد تدخل الدولة التعسفي أو الانتهاك غير القانوني. كما عانت الشركات الخاصة من تأثير ثلاثة عقود من العقوبات الأمريكية والتهميش من قبل الشركات المهيمنة المملوكة للجيش، وعلى الرغم من مساهمة القطاع الخاص إلا أنه لم يتمكن من تقديم نفسه ككيان برؤية موحدة وصوت مؤثر. وخلال الثورة، اتهمت الشركات الخاصة بعدم لعب الدور المنوط بها في الدولة والمجتمع.

الاستثمار الخاص (التقييم 3): في ديسمبر 2020، تمت إزالة السودان من القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب والتي أدرج فيها منذ عام 1993. واحتفي به كنهاية للعزلة، وكأمل بتحسين شروط القطاع الخاص والاستثمار والتعاون.

أدت السياسات الزبائنية للنظام السابق للإخفاق في إنفاذ قوانين السيطرة على الاقتصاد، ويؤمل أن تضع الثورة حداً لاحتكار الأعمال الخاصة، وأن تؤدي لسوق يتسم بالمنافسة الحرة والشفافية. وقد كونت لجنة تفكيك نظام الإنقاذ في نوفمبر 2019م لمصادرة أصول حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً.

يدير محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع وعضو مجلس السيادة السوداني، اقتصاداً موازياً ويسيطر على الذهب أحد أكبر صادرات السودان (معظمها للإمارات العربية المتحدة) وصار أحد أغنى الرجال في السودان. في ديسمبر 2020، أجاز مجلس الشيوخ الأمريكي قانون المساءلة المالية والشفافية للسيطرة على الشركات العسكرية وإعادتها لولاية المالية في السودان. ويقدر أن أكثر هناك من 200 شركة في قطاعات حيوية تنتمي للقطاعين الأمني والعسكري[1].

10 | نظام الرعاية الاجتماعية

شبكات الأمان الاجتماعي (التقييم 1): شبكات التأمينات الاجتماعية متاحة فقط لعدد محدود جداً من الأفراد العاملين في القطاع الخاص. ويواجه البقية الاقتصاد الرأسمالي بدون أي دعم عند البطالة أو الإعاقة. أدى التضخم المفرط لتقليص رفاهية الغالبية العظمى من السودانيين الذين يتلقون أجورهم بالعملة المحلية. وفي سبتمبر 2020، أطلقت الحكومة برنامج دعم الأسر "ثمرات"، لدعم نحو نصف مليون شخص في 11 ولاية (سنار، شمال كردفان، البحر الأحمر، غرب كردفان، الشمال، كسلا، النيل الأزرق، شمال دارفور، جنوب دارفور، جنوب كردفان والخرطوم)، على أن يوسع تدريجياً ليشمل سبعة ملايين شخص في جميع أنحاء

---

[1] وصلت وزارة مالية الحكومة الانتقالية إلى 263 شركة، إلا أن بحث استقصائي قام به مركز الدراسات الدفاعية المتقدمة نشر في يونيو 2022م وصل إلى 408 شركة مملوكة للدولة تابعة للجيش والدعم السريع فقط، وسوف يزيد الرقم بشكل كبير لو تم تضمين الشركات التابعة لجهاز الأمن. انظر/ي
https://static1.squarespace.com/static/566ef8b4d8af107232d5358a/t/62bc52fed3e47215f2408651/1656509207191/حاميها+حراميها.pdf

البلاد. وفي أكتوبر 2020م، رفعت الحكومة دعم الوقود والسلع ووعدت بتوجيه الدعم النقدي للمحتاجين، وهو ما لم ينفذ. وتعمل الحكومة على إصلاح ضريبي لرفع الأعباء الثقيلة على الاقتصاد وإنهاء الامتيازات التي تتمتع بها العديد من الشركات. كما توفر هياكل الأسرة والقرابة تعويضاً فاعلاً من خلال تحويلات الأقارب المقيمين بالخارج.

الفرص المتساوية (التقييم 1) للسودان تاريخ طويل من العنصرية والتمييز بسيطرة النخبة السياسية في الشمال على السلطة والموارد، مما أدى للتنمية غير المتوازنة وللتهميش. تضمنت اتفاقية جوبا تحقيق تكافؤ الفرص. وقبلها، في يوليو 2020، اقترح حزب المؤتمر السوداني، قانوناً للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد تلقت وزارة العدل هذا المشروع ووعدت بدراسته. ينبغي بذل جهود لإنهاء ممارسات العنصرية والتفرقة والتمييز التي استمرت لعقود. ولا تزال المجموعات المحظية تنكر واقع التمييز وليست مستعدة للتضحية بامتيازاتها.

في عام 2018، قُدرت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بـ 60.7٪: 65.4٪ بين الذكور و56.1٪ بين الإناث. أظهر مؤشر التكافؤ بين الجنسين لعام 2020 (GPI) أن الفتيات في المرحلة الابتدائية أقل التحاقاً بالمدرسة من الأولاد (نسبة 0.9، مقارنة بـ1 .0 في كل من المستويين الثانوي والجامعي). بلغ معدل الالتحاق الإجمالي 76.8٪ في المرحلة الابتدائية، و46.6٪ في المرحلة الثانوية، و16.9٪ في المرحلة الجامعية. في عام 2019، مثلت القوى العاملة النسائية 30.6٪ من إجمالي القوى العاملة في السودان. وعدت الحكومة الانتقالية بضمان مشاركة المرأة في هياكلها المختلفة بما لا يقل عن 40٪ من المناصب، لكن في الممارسة العملية، تم تهميش النساء.

11 | الأداء الاقتصادي

قوة الناتج الاقتصادي (التقييم 1) لم تكن الحكومة قادرة على وقف التدهور الاقتصادي. كما أن كثيراً من النشاط الاقتصادي يحدث في مناطق الظل حيث يدير

الجيش وقوات الدعم السريع اقتصادات موازية. ووفقًا لمؤشرات التنمية العالمية لعام 2019 الصادرة عن البنك الدولي، يبلغ نصيب الفرد السوداني من الناتج المحلي الإجمالي 4،123 دولاراً، ويتقلص بنسبة 4.9٪، بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي 30.5 مليار دولار. وبلغ معدل التضخم 51٪، بينما بلغ معدل البطالة 17.7٪. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 2.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019. وبلغ الدين العام 201.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع نصيب إجمالي للفرد بنسبة 8.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

12 | الاستدامة

السياسة البيئية (التقييم 2) هناك العديد من المشاكل البيئية منها سوء إدارة الموارد وتآكل التربة وتدهور الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. إن العمل البيئي لا يزال ضئيلاً برغم توقيع السودان على العديد من الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية، وإنشائه لمؤسسات وطنية مثل المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية المكون في أبريل 2020م.

السياسة التعليمية (التقييم 1): على مر السنين، تدهور التعليم من سيئ إلى أسوأ. حدد مؤشر الأمم المتحدة للتعليم لعام 2019م رقما ضئيلاً هو ما أحرزه السودان في المؤشر: 0.345، ويبرره انخفاض الإنفاق العام على التعليم (2.2٪، 2009) وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل كارثي بنسبة 60.7٪ (2018م).

مع تراجع جودة المدارس الحكومية، توسع التعليم الخاص وتحول لعمل تجاري مربح، لكن جودة التعليم لم تتحسن كثيراً. ولا تتوافق مناهج التعليم مع احتياجات التنمية الوطنية، مما ينتج خريجين غير مؤهلين للتوظيف في سوق العمل المحلي. ويؤدي لهجرة الأدمغة، حيث أصبح السودان مُصدراً للمهنيين لدول الخليج المجاورة.

كان البحث في ذيل أولويات الأنظمة المتعاقبة. يتم تحقيق معظم الأبحاث عبر شراكات أجنبية تحدد أجندة البحث، بما لا يتوافق مع الاحتياجات الوطنية؛ بل تخدم المصالح البحثية الأجنبية.

في يناير 2020، نظمت وزارة التربية والتعليم مؤتمراً دولياً حول إصلاح التعليم في الخرطوم بالتعاون مع المنظمات الدولية المانحة. وأكدت توصيات المؤتمر على الحاجة لتنفيذ سياسات لمعالجة التسرب من المدارس.

قامت الحكومة بفصل العشرات من رؤساء الجامعات في أكتوبر 2019 لتحريرها من منسوبي النظام القديم. ورغما عن ذلك، تعرضت العملية التعليمية لخراب منذ الثورة بسبب عدم الاستقرار السياسي، والمعارك الأيديولوجية، والأزمة الاقتصادية وغرق العديد من المدارس في الفيضان ووباء الكوفيد.

الجزء الثالث :الحوكمة

13 | مستوى الصعوبات

العوائق الهيكلية (التقييم 10): إن أداء الحكومة الانتقالية مقيد بمختلف القيود الهيكلية بما في ذلك الاقتصاد المشوه بسبب الأنشطة الموازية، والصراعات المسلحة والميليشيات والتنمية غير المتوازنة وضعف البنية التحتية والتعليم متدني الجودة. ولا يزال الجيش وأعضاء النظام السابق يسيطرون على قطاعات كبيرة من الاقتصاد وتهرب العديد من الموارد. وإضافة للأزمة الاقتصادية في 2020، حدثت فيضانات قياسية وآثار خطيرة لوباء الكوفيد-19.

تقاليد المجتمع المدني (التقييم 7) للسودان تقاليد عريقة في عمل المجتمع المدني. وشهدت السنوات الأخيرة، تزايد المنظمات غير الحكومية التي صارت الأبرز في المجتمع المدني. كانت الثورة في عدة مدن بمثابة "ولادة جديدة" للمشاركة المدنية. واتخذت أشكال عديدة كالعصيان المدني والإضرابات والمظاهرات والاعتصامات واستمرت برغم رد القوات الأمنية بعنف مفرط سقط جراءه مئات

القتلى والجرحى وآلاف المحتجزين. وصف الاعتصام أمام القيادة العامة، والذي استمر حتى فضه بعنف بأنه تجربة غيرت حياة المتظاهرين، وقد أبدوا تعاطفهم مع أهالي دارفور. في 30 يونيو 2019، شهدت الخرطوم ومدن أخرى أكبر احتجاجات منذ فض الاعتصام، للضغط على المجلس العسكري الانتقالي لتسليم السلطة للمدنيين ومحاكمة المتورطين في مذبحة الفض. وبعد مفاوضات طويلة، تم التوصل لاتفاق تقاسم السلطة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، والتوقيع على الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، أي نجح المجتمع المدني في معركته الطويلة ضد النظام الاستبدادي السابق.

شدة الصراعات (التقييم 10) أصبحت النزاعات الاجتماعية والعرقية والدينية من سمات السودان ما بعد الاستقلال. فمنذ منتصف خمسينيات القرن الماضي تمردت جماعات جنوبية وخاضت أطول حربٍ أهلية انتهت باستقلال جنوب السودان في 2011. واندلعت حرب في دارفور عام 2003، ومؤخراً اندلعت اشتباكات مسلحة وتوترات عرقية في شرق السودان وكردفان. تظل هذه النزاعات دون حل، وتشابه في حدتها طبيعة العداوة الشاملة بين السياسيين في السودان. كان مستوى الاستقطاب والانقسام في المجتمع واضحاً خلال وبعد الثورة. تؤدي قضايا هوية الدولة والعلاقة بين الدين والسياسة للانقسام. ويعد استخدام العنف لأهداف سياسية ممارسة شائعة في السودان. وإضافة لمذبحة الفض فإن القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب المميت في السجون ممارسات منتشرة.

أداء الحكومة

14 | القدرة على التنفيذ

الاستقطاب (التقييم 2) عندما تولت الحكومة الانتقالية السلطة في سبتمبر 2019، وعدت بإنشاء مجلس تشريعي والتحضير للانتخابات، وإنعاش الاقتصاد المنهار، وتحقيق اتفاق سلام مع جميع المسلحين وتحقيق العدالة واستئناف

العلاقات الدولية. تفتقر الحكومة لرؤية حول السياسات اليومية، وقدرتها على تبني منظور طويل الأمد تكاد تكون غائبة. نظراً للأزمة الاقتصادية والجائحة فقد كان العام صعباً حتى بالنسبة لحكومة مستقرة، لكن الحكومة الانتقالية أثبتت عجزها في تحديد أولويات إجراءاتها السياسية وتنظيمها.

التنفيذ (التقييم 2) مع توقيع اتفاق جوبا للسلام وإزالة السودان من قائمة رعاية الإرهاب، وصلت الحكومة الانتقالية لمرحلتين هامتين. اتخذت عدة خطوات غيرت الطبيعة الدينية للدولة، منها بعض الإصلاحات القانونية، وتوسيع الحريات والدخول في مفاوضات لإحلال السلام. كما رفع الدعم الحكومي واعتمدت العديد من السياسات الاقتصادية والنقدية، كتخفيض قيمة العملة، لتحسين الاقتصاد والاستعداد لتحقيق شروط صندوق النقد الدولي.

أظهرت الحكومة الانتقالية ضعفاً في القدرة على تنفيذ السياسات. فلم تكون المجلس التشريعي الانتقالي. وبينما وعدت بحكومة خالية من المحاصصات تطبيقا لمبدأ الكفاءة لكنها أعطت الأولوية لتمثيل الأحزاب. مثال آخر مخيب للآمال هو إشراك المرأة إذ وعدت بملء 40٪ على الأقل من المناصب الحكومية بالنساء، لكن في الواقع، تم تعيين أربع نساء فقط كوزيرات في حكومة حمدوك، وامرأتان في مجلس السيادة.

التعلم في صياغة السياسات (التقييم 2) تحاول الحكومة الانتقالية أن تنأى بنفسها عن شخوص النظام القديم وسياساته، لكن يبدو أنها تفتقر للابتكار في صنع السياسات. وبسبب غياب المراقبة والتقييم الفعالين، لم تتعلم من التجارب ويبدو أنها تكرر نفس أخطاء الفترات الانتقالية السابقة. وعلى الرغم من أنها تظهر اهتماماً بالتعاون الدولي، إلا أنها نادراً ما تعطي أولوية لأفضل الممارسات محلياً.

لم يوجد تشاور يومي للحكومة حول السياسات ومشاورة للخبراء. كما أحجمت الحكومة عن الطرح المسبق للإصلاحات المهمة التي تزمعها، مثلاً، قامت برفع

تعريفة المياه والكهرباء بنسبة 500٪ عبر إعلانها في نفس اليوم. وفي ظل غياب الآليات المؤسسية التي تسهل الابتكار والمرونة، فإن السياسات التي تثبت فشلها لا يستعاض عنها بأخرى مبتكرة. لقد ظهر فشل الحكومة في التعلم بصورة واضحة إبان الوباء، إذ فشلت تماماً في التعامل مع الأزمة بشكل فعال.

15 | الكفاءة في استخدام الموارد

الاستغلال الفعال للموارد (التقييم 2) نفذت الحكومة الانتقالية عدة خطوات تكشف عن قصور في الكفاءة في التعامل مع الموارد البشرية والمالية والتنظيمية. شملت بعض الأخطاء الفصل التعسفي للموظفين بحجة تفكيك النظام السابق مع انعدام للشفافية في عملية ملء وظائفهم، حيث لم تفتح بصورة علنية لخلق منافسة حرة ونزيهة، مما يثير تساؤلات حول ما إذا كان هؤلاء المعينون هم أكثر المرشحين تأهيلاً.

لم تختلف ميزانية الدولة للحكومة الانتقالية عن ميزانية النظام السابق. تفتقر عملية تخطيط الميزانية وتنفيذها للشفافية. الإنفاق العسكري لا يزال مهيمناً. ومن السمات عدم وجود رؤية اقتصادية وإرادة سياسية لتحقيق برنامج اقتصادي يحسن حياة الجماهير الذين تسبب رفع الدعم وتحرير سعر الصرف في معاناتهم. إذا لم تجر إصلاحات جادة، ستظل الخدمة العامة تفتقر للإدارة الفعالة والمنطق المهني. وستظل عملية صنع القرار تدار مركزياً.

تنسيق السياسات (التقييم 1): لم تنجح الحكومة الانتقالية في تنسيق الأهداف المتضاربة في سياسة متماسكة، مما يؤثر على ثقة الجمهور فيها. إن سياستها الاقتصادية غير المتماسكة مثال حي على فشلها في التنسيق بين الأهداف المتضاربة والمصالح السياسية المتنافسة. كما ظهر نقص التنسيق أثناء إقالة وزير الصحة السابق أكرم علي التوم في مايو 2020م والتضارب الذي حدث بين الحكومة وقوى الحرية والتغيير ومجلس السيادة، مما يعد مثالاً واضحاً على انعدام التنسيق بين

الأطراف الثلاثة الحاكمة في الفترة الانتقالية. وظهر جدل آخر في يوليو 2020 عندما ورد أنه هناك استشارة لقوى الحرية والتغيير، حول تشكيل حكومة جديدة.

سياسة مكافحة الفساد (التقييم 2): وفقاً للوثيقة الدستورية ستنشأ مفوضية لمكافحة الفساد. تعمل وزارة العدل على صياغة قانون يمنح المفوضية سلطات واسعة تشمل رفع الحصانة عن أي شخص يخضع للتحقيق مع التأكيد على استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وأن تقدم تقاريرها للمجلس التشريعي، وتمنح سلطة التحقيق في جوانب الفساد المالي والإداري في أي معاملات تتعلق بأجهزة الدولة. هناك أكثر من 200 شركة مملوكة للجيش في مجالات تجارة الدقيق واللحوم والأحذية، تعمل خارج نطاق ولاية وزارة المالية. طالبت الحكومة المدنية بإعادتها لوزارة المالية، الأمر الذي أثار توتراً بين الحكومة المدنية والجيش الذي أصر على أن الشركات التي يديرها ملتزمة بإفادة الاقتصاد الوطني وخاضعة للمراجعة العامة، نافياً أن سيطرته على الشركات تساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية.

16 | خلق التراضي

التراضي حول الأهداف (التقييم 5): تشكلت الحكومة الانتقالية نتيجة لتقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين. قدمت القيادة السياسية الحالية هذه الشراكة على أنها "نموذج فريد" يضمن انتقالاً سلساً. ومع ذلك، يُخشى عدم نية الجيش إرساء الديمقراطية في البلاد، فاتجاهات عسكريي مجلس السيادة المناهضة للديمقراطية واضحة، كما أن تورطهم في الانتهاكات يغذي المخاوف من أن يسعوا لإحباط التحول الديمقراطي تجنباً للمساءلة. كما يجعل ضعف المدنيين في الحكومة التحالف هشاً. وبالتالي، لا يتم قبول الديمقراطية كهدف استراتيجي للتحول من قبل الجميع خاصة أولئك الذين سوف يحرمهم التحول ميزاتهم. كذلك، مع اتفاق الفاعلين السياسيين الرئيسيين على اقتصاد السوق الحر، لا يوافقهم الحزب الشيوعي على ذلك.

الفاعلون ضد الديمقراطية (التقييم 3): بعد عامين من الثورة، لم يتمكن دعاة الديمقراطية داخل الحكومة حتى الآن من إخضاع أو استبعاد الجهات المناهضة للديمقراطية، كالجيش. ينتهز الأعضاء العسكريون في مجلس السيادة كل فرصة متاحة لإلقاء اللوم على الحكومة المدنية في فشل المرحلة الانتقالية، فهم يعفون أنفسهم من أي إخفاقات، ويُظهرون مواقف استبدادية. مثلاً، رفض الفريق شمس الدين الكباشي، المثول أمام لجنة التحقيق في مجزرة الخرطوم. ورفضه المثول أمام لجنة التحقيق علامة على عدم اعترافه بسلطتها. مثال آخر على موقف العسكريين في مجلس السيادة المناهض للديمقراطية هو عدم اعترافهم بالحكام المدنيين وزياراتهم للولايات بدون إبلاغ الحاكم المدني، الذي يجد صعوبة في الاتصال بعساكر مجلس السيادة.

إدارة الانقسامات والنزاعات (التقييم 4) على الرغم من جهود الحكومة الانتقالية للتفاوض حول السلام مع الجماعات المسلحة، ظهرت صراعات جديدة بسبب الانقسامات في مناطق مختلفة من السودان. إن قدرة الحكومة الانتقالية على منع تصعيد تلك النزاعات محدودة للغاية. إن اتفاقية جوبا للسلام تشكل بالفعل علامة تاريخية إذ تناولت قضايا دمج القوات والعدالة الانتقالية، وغيرها.

مشاركة المجتمع المدني (التقييم 3) بعد ثلاثة عقود في ظل نظام استبدادي، أصبح لدى المجتمع المدني الآن فرصة للعمل بقيود أقل وبدون عمليات قمع من قبل قوات الأمن. لكن الحكومة الانتقالية تتجاهل مشاركة المجتمع المدني. وكثيرا ما تتجاهل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتصوغ سياستها بشكل مستقل.

المصالحة (التقييم 4) تعتبر العدالة والمصالحة مهمتان بعد الثورة لتحقيق التحول من نظام شمولي لديمقراطي. يتطلب بناء السلام الاجتماعي العدالة بدلاً من انتهاكات حقوق الإنسان وسياسات مكافحة الفساد وضمان سيادة القانون. ولتحقيق العدالة، لا بد من إعادة النازحين وكل المتضررين من الحرب إلى مناطقهم

الأصلية وإعادة أراضيهم ومستوطناتهم. إضافة للتعويض، ويحتاج العائدون إلى توفير الأمن وسبل العيش، ومطلوب تقديم اعتذارات فردية وجماعية للضحايا وعائلاتهم، حتى الآن، لم تتصد الحكومة الانتقالية لأعمال الظلم التاريخية ولم تشرع في عملية المصالحة. وقد فقدت لجنة التحقيق في مجزرة الخرطوم، التي تأسست في أغسطس 2019، ثقة الجمهور، خاصة ثقة أسر الضحايا، بسبب المماطلة. منذ يوليو 2020، يُحاكم الرئيس السابق عمر البشير بتهمة تدبير انقلاب 1989 الذي أطاح بحكومة الصادق المهدي.

17 | **التعاون الدولي**

الاستخدام الفعال للمساندة (التقييم 5) تبدو مواقف القيادة السياسية تجاه التعاون الدولي إيجابية. عمل حمدوك قبل توليه رئاسة الوزارة في العديد من المنظمات الدولية، ومنها البنك الدولي مما يمكنه من إقامة شراكات دولية. وإن كان منتقدوه يتساءلون عما إذا كان يعطي الأولوية للمصالح الأجنبية على الوطنية. في فبراير 2020، طلب حمدوك من الأمم المتحدة إرسال بعثة للمساهمة في تحقيق السلام وتعزيز التحول الديمقراطي في السودان، بناءً على الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وبرر تحركه بمتطلبات الوثيقة الدستورية لتحقيق السلام، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإنمائية والبشرية الموروثة من النظام السابق جعل البلاد غير قادرة على تحقيقه بدون دعم المجتمع الدولي. وبرغم رد فعل الإسلاميين السلبي، فقد أظهرت هذه الخطوة قدرته على استصحاب الخبرة الدولية وتكييف النصائح الخارجية مع الحقائق المحلية، ودمج المساعدة الدولية في استراتيجية متسقة طويلة المدى للتنمية. وبالفعل تمت الموافقة على يونيتامس وبدأت عملها في يناير 2021م. وتم عقد مؤتمر شراكة السودان، في يونيو 2020 برعاية ألمانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي تخللته تعهدات بحوالي 2 مليار دولار من المساعدات: 356.2 مليون دولار من الولايات المتحدة، و312

مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، و150 مليون يورو من ألمانيا و100 مليون يورو من فرنسا، 150 مليون جنيه إسترليني من بريطانيا، و300 مليون دولار من الإمارات. وفي سبتمبر 2020، أطلق السودان برنامج (ثمرات) بتمويل البنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي.

المصداقية (التقييم 5) حققت الحكومة الانتقالية درجة من ثقة المجتمع الدولي. لكن مصداقيتها مهددة بشراكتها مع الجيش، وهي تحاول زيادة مصداقيتها والتراجع عن الأخطاء التي ارتكبها النظام السابق، فبذلت جهداً تضمن تقديم تنازلات لإزالتها من قائمة أمريكا للدول الراعية للإرهاب. وقد عرضها التعاون مع المجتمع الدولي لانتقادات شديدة باعتبار ذلك تعزيزاً للمصالح الأجنبية.

رداً على مذكرة توقيف المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لعمر البشير وأربعة مشتبهين آخرين، أعلنت الحكومة في فبراير 2020 أنها سوف تسلم المشتبه بهم للمثول أمام المحكمة. وزار وفد من المحكمة الجنائية الدولية السودان في أكتوبر 2020 لإجراء محادثات، لكن لم تتخذ خطوات أخرى.

التعاون الإقليمي (التقييم 5): ورثت الحكومة الانتقالية علاقات خارجية متوترة من النظام السابق. صارت معها استعادة العلاقات الخارجية للسودان أولوية تهدف لإنهاء العزلة الدولية وتأمين الدعم اللازم لعملية الانتقال.

اتسمت السياسة الخارجية باعتبار المصلحة الوطنية وتراجع التأثيرات الأيديولوجية، وتبنت منطق العلاقات المتوازنة ودعمت الاستقرار الإقليمي. وفي أكتوبر 2020، وقعت اتفاقية تطبيع مع إسرائيل.

تتأثر العلاقة بدول الجوار بمصالح السودان الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويتأثر السودان بالأزمات في دول الخليج وغالباً ما يضطر للانحياز لجانب. أثر إرث النظام الإسلامي السابق على علاقاته مع دول مثل قطر وتركيا ومصر. ظل السودان عالقاً لسنوات في التنافس بين مصر وإثيوبيا على مياه النيل، والذي اشتد بسبب التوتر

الناجم حول سد النهضة الإثيوبي. تأثر تعاون مصر وإثيوبيا مع السودان بنزاعات حدودية تصاعدت لمواجهة عسكرية في حالة الحدود مع إثيوبيا، وهناك صراع مجمّد على مثلث حلايب مع مصر. يستضيف السودان الآن آلاف اللاجئين من إقليم التقراي الذين فروا من ديارهم نتيجة الهجمات التي تشنها الحكومة الإثيوبية منذ عام 2020.

في نوفمبر 2019، اختير رئيس الوزراء عبد الله حمدوك رئيساً للإيقاد لمدة عام. تتأثر قدرة القيادة السياسية على إقامة علاقات تعاونية تخدم المصالح الوطنية للسودان بشدة بالإفلاس الاقتصادي والحكومة الهشة، مما يجعل البلاد عرضة لتأثير الجهات الخارجية التي تحدد طبيعة التعاون إقليمياً.

نظرة استراتيجية

قدمت الثورة فرصة تاريخية للسودان ليتطور باتجاه دولة قومية ديمقراطية تنموية. يجب ألا تضيع هذه الفرصة الفريدة بأي ثمن. يحتاج السودان لبناء مؤسسات دولة تنتج سياساتها عبر التفاعل بين الجهات الفاعلة الداخلية التي تمثل المصالح الوطنية للشعب السوداني. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهد السودان أشكالاً مختلفة من التدخل الخارجي والتي تم بموجبها إنتاج عملية صنع السياسات من خلال التفاعل بين الجهات الفاعلة الخارجية والوكلاء الداخليين الذين أعطوا الأولوية للمصالح الخارجية على المصالح الوطنية. ونتيجة لذلك، أصبحت البلاد عرضة للمصالح الخارجية المتضاربة في كثير من الأحيان وأصبحت المصالح الوطنية ثانوية. كانت هذه الثغرة سبباً في ونتيجة لضعف الدولة. هذا يحتاج لمعالجة من خلال تولية القيادات التي تضع السودان في المقام الأول وإزالة الشخصيات التي تخدم ذاتها من الحكومة.

بعد عامين من الثورة، لا تزال السلطة تتركز في أيدي أقلية. فلا يمثل معظم السودانيين بين ممارسي السلطة. ولا تزال هناك جماعات مسلحة لم توقع على

اتفاقيات سلام، ويحتمل أن تحمل المزيد من الجماعات السلاح ضد الحكومة المركزية. يتوجب إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن كأمر إلزامي، بما في ذلك دمج أعضاء الميليشيات في القوات المسلحة، وخاصة قوات الدعم السريع، التي أصبحت "دولة في حد ذاتها".

هناك حاجة لتكوين مجلس تشريعي مستقل يمثل غالبية السكان ويلبي حقوق الأقليات. تحتاج الحكومة لإدارة الخلافات بين مختلف الجهات الفاعلة بطريقة مجدية.

كان شعار الثورة هو "حرية، سلام وعدالة" حيث ثار الشعب السوداني على نظام الإنقاذ الذي حاول إعادة بناء المجتمع على أيديولوجية أحادية بغض النظر عن تنوعه. يجب أن تعمل الحكومة الانتقالية على إتاحة الحريات والتأكد من أن صنع السياسات يشمل الجميع ويمكنهم من ممارسة معتقداتهم وتحقيق تطلعاتهم المتنوعة. لتحقيق هذه الغاية، يعد الإصلاح الاقتصادي عاملاً رئيسياً، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد وإزالة عوامل تمكين الاقتصاد الموازي.

إن تحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الفظائع هما مفتاح التحول في السودان. وهما على رأس أولويات الثورة فقد طال الظلم كثيرين، أثناء عمر النظام السابق وبما في ذلك مذبحة الخرطوم في 3 يونيو 2019م.

ربما يتفهم الشعب السوداني أن الحكومة الانتقالية قد ورثت عبئاً ثقيلاً من الفشل فيما يتعلق بالاقتصاد والسلام. وأن إصلاح الخدمة المدنية وإصلاح القوانين ومسألة العلمنة تتطلب وقتاً إضافياً. إلا أن إحجام السلطات عن تحقيق حد أدنى من التقدم في تحقيق العدالة ومحاسبة شخصيات النظام السابق يثير الشكوك والإحباط. والعدالة مرتبطة بالمحاسبة على جرائم المال العام التي أدت لتدهور الاقتصاد وفشل المشاريع القومية الكبرى في السودان.

الباب الثالث

الوثيقة الدستورية

القسم الأول

الوثيقة الدستورية (منظور نقدي)

أستاذ/ مدني عباس مدني محمد

القسم الثاني

الإطـــار السيـــاسي للوثيقـــة

أستاذ/ طـــه عثمان إسحق

القسم الأول

الوثيقة الدستورية (منظور نقدي)

أستاذ/ مدني عباس مدني محمد

تصدير

مر السودان بتجارب انتقال عديدة من الاستبداد إلى الديمقراطية: عقب ثورة أكتوبر 1964م، وعقب سقوط نظام النميري في أبريل 1985م.

في جملة تجارب الانتقال السابقة لثورة ديسمبر كان هنالك انحياز من المؤسسة العسكرية للجماهير المحتجة على الديكتاتورية، تغيرت طبيعة هذا الانحياز، وشكل ومؤسسات وتجارب الانتقال إلا أنها انتهت بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، وهو ما حدث عقب ستة أشهر من ثورة أكتوبر، وعام كامل عقب انتفاضة أبريل 1985م.

وفي ديسمبر 2018م بدأت الثورة ضد نظام البشير حتى نجحت في الإطاحة به في 11 أبريل 2019م، حيث أعلنت القيادات العسكرية والأمنية لنظامه الانحياز للثورة الشعبية.

قوبل تشكيل المجلس العسكري الانتقالي في 11 أبريل بالرفض مباشرة، مما أدى إلى تغيير قياداته، وعلى رأسها الفريق أول عوض بن عوف رئيس المجلس وعدد من قياداته، مما أدى إلى استقالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي وإعادة تشكيله في اليوم الذي تلاه مباشرة. هذا التغيير قوبل بالحذر، ومن ثم بدأ التواصل مباشرة بين قوى إعلان الحرية والتغيير التي كانت تقود الثورة الشعبية، وهو تواصل تحول إلى تفاوض معقد، عكس طبيعة الانحياز العسكري الذي تم في أبريل 2019م، فمن الواضح كما أبانت الأيام التي تلت إعلانه أنه لم يكن مجرد انحياز، بل توافرت لدى القيادات العسكرية رغبة واضحة في تشكيل الإطار السلطوي عقب إزاحة البشير.

لم يكن المشهد مطابقاً لما حدث في أبريل 1985م، والذي شهد انحياز كبار الضباط للانتفاضة الشعبية، ولكن كما وضح عقب ذلك فلم يكن لكبار الضباط رغبة في الاستمرار في السلطة.

تغييرات كبيرة حدثت في المؤسسة العسكرية وفي طبيعة مصالحها طوال سنوات حكم ' الإنقاذ' [1989-2019م]. لقد طبع التوتر العلاقات بين الحرية والتغيير (الممثل السياسي للثوار) والمجلس العسكري الانتقالي، وانتهى التفاوض بين الطرفين الذي كان يستمر ويتوقف بالتوقيع على الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019م، لتبدأ فترة انتقالية جديدة بشراكة بين المؤسسة العسكرية بتكويناتها المختلفة وقوى إعلان الحرية والتغيير، وهو مسار انتقالي شهد التضارب والاختلافات بين المكون العسكري للسلطة وشقها المدني (التنفيذي، السياسي)، لينتهي بانقلاب 25 اكتوبر 2021م، والذي قضى بالتأكيد على مسار الانتقال الذي أعقب تشكيل الحكومة الانتقالية.

ووجه انقلاب 25 أكتوبر بالمقاومة الشعبية منذ ساعاته الأولى، ولا يزال يتعرض لها، وقد كانت الشعارات التي رفعت من قبل المقاومة الثورية للانقلاب ترتكز على عودة الجيش للثكنات وإبعاده عن العملية السياسية، ومحاسبة قياداته، وقد كان هنالك اتفاق بين المواثيق والتصورات التي خرجت من قبل القوى الجماهيري والتحالفات السياسية المقاومة للانقلاب على ضرورة إيجاد تأسيس دستوري جديد، بمعنى تجاوز الوثيقة الدستورية التي صممت وفق إطار من الشراكة بين المدنيين والعسكريين.

تحاول هذه الورقة الاقتراب من نقد الوثيقة الدستورية، ليس من حيث المحتوى – وهو ما نتعرض إليه بشكل محدود – ولكن في إطار تحليل البيئة السياسية التي صاحبت توقيع هذه الوثيقة، وفي سرد النقاط الإيجابية التي ارتبطت بها، والسلبيات

التي صاحبت صناعتها، وتناول التحديات التي جابهت الوثيقة الدستورية وتنفيذها، كما تحتوي الورقة في الجزء الأخير منها على الدروس المستفادة والتوصيات.

السياق النظري والتاريخي للوثيقة الدستورية

السياق النظري للوثيقة الدستورية:

تتعدد أشكال الدساتير وتتنوع بناءً على طبيعة السياق السياسي الذي تتأسس فيه، فتوجد دساتير مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، وهنالك دساتير مرنة (يمكن تعديلها بسهولة نسبياً)، وأخرى دساتير جامدة، كما يمكننا التمييز بين دساتير مفصلة وأخرى موجزة، وأيضاً يمكننا التمييز بين دساتير دائمة (وهو الأصل)، ودساتير مؤقتة كالتي تتلو حالات النزاع أو الثورة.

والوثيقة الدستورية 2019م هي وثيقة دستورية مؤقتة أي هي مخصصة فقط من أجل الانتقال إلى انتخابات ديمقراطية، وسيتلوها دستور دائم تبدأ صناعته في الفترة الانتقالية، وهي نتاج ثورة شعبية أسقطت البشير، وأيضاً هي نتاج نزاع بين المجلس العسكري والقوى الثورية التي كانت تمثلها قوى إعلان الحرية والتغيير، على هذا الاساس فهي من أنماط الدساتير التي تقتضي التفصيل.

السياق التاريخي للوثيقة الدستورية:

قبل سقوط نظام البشير كانت ملامح رؤية الحرية والتغيير حول هياكل الحكم في الفترة الانتقالية قد اتضحت، من حيث وجود نظام برلماني يحتوي على مجلس تشريعي انتقالي، مجلس وزراء ومجلس سيادة، كما كان هنالك التأكيد على ضرورة أن تكون الفترة الانتقالية من حيث مدتها الزمنية مختلفة عما كانت عليه في فترات الانتقال الديمقراطي السابقة، حيث تم اقتراح أربع سنوات للفترة الانتقالية، وعقب بداية الاتصال بين الحرية والتغيير طلب المجلس العسكري تصور الحرية والتغيير لإدارة الحكم للفترة الانتقالية، وقد قامت مباشرة بالرد على هذا الطلب بورقة

مختصرة تحتوي هياكل الحكم وفق النظام البرلماني والصلاحيات المقترحة لهذه الهياكل.

تعثر التواصل بين الحرية والتغيير والمجلس العسكري بعد تصريح رئيس اللجنة السياسية للمجلس العسكري بأنهم سينظرون في رؤية الحرية والتغيير من ضمن التصورات الأخرى التي رفعت لهم من الجهات الأخرى. أعلنت الحرية والتغيير إيقاف التواصل مع المجلس العسكري وعزمها تشكيل حكومة انتقالية وإعلانها في ميدان الاعتصام. تراجع المجلس العسكري عن موقفه وأبعد ثلاثة من أعضائه، من بينهم رئيس اللجنة السياسية؛ عن المجلس العسكري، وأعلن أن الجهة الممثلة للحراك الشعبي هي الحرية والتغيير، وبدأ مسار التفاوض بين الطرفين ليتفق الطرفان في مايو 2019م على الشكل البرلماني، وصلاحيات الهياكل المختلفة، وتم الاتفاق على ثلاث سنوات للفترة الانتقالية، كما تم الاتفاق على طريقة تشكيل مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، وتبقي مجلس السيادة.

هذا الاتفاق يبدو أنه قوبل بالاعتراض من قيادات في المجلس العسكري حيث قاموا بتعليق التفاوض، وحتى بعد أن تم استئنافه مرة أخرى كان من الواضح عدم رغبة المجلس العسكري في إكمال الاتفاق.

وبدأ المجلس العسكري عبر قياداته في شن حملة دعائية ضد الحرية والتغيير في الوحدات العسكرية ومع القيادات الأهلية حتى كانت مذبحة فض الاعتصام في 3 يونيو 2019م، حيث أعقب فض الاعتصام بالقوات العسكرية في الخرطوم فضه الاعتصامات في ولايات السودان المختلفة، وأعلن رئيس المجلس العسكري عن إيقاف التفاوض مع الحرية والتغيير والنكوص عن كافة الالتزامات السابقة، والدعوة لانتخابات بعد تسعة أشهر.

تواصلت المقاومة الشعبية ضد المجلس العسكري، وتدخلت المنظمات الإقليمية التي جمدت عضوية السودان في الاتحاد الافريقي لاستعادة مسار الانتقال

الديمقراطي في السودان، كما كان لنجاح الاحتجاجات الشعبية في الضغط على المجلس العسكري وإفشال مخططاته للسيطرة على مقاليد الأمور في البلد.

قادت الجهات الوسيطة: دولة أثيوبيا، والاتحاد الأفريقي؛ مسار تفاوض جديد، بني بشكل أساسي على نتائج التفاوض السابقة.

وقد أدت جولة المفاوضات إلى إكمال الاتفاق على الوثيقة الدستورية في نهاية يوليو 2019م، وتم التوقيع الرسمي على الاتفاق في 17 أغسطس.

إن فهم السياق التاريخي والسياسي الذي تم فيه توقيع الوثيقة الدستورية مهم لتبيان المناخ الذي تشكلت بموجبه، وهو إطار صراعي يختلف عما صاحب تجارب الانتقال الديمقراطي السابقة، كما تأسس على نموذج الشراكة بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، والتي كانت تمثل الجانب المدني في السلطة، وهي شراكة غير سلسة وتمت بين أطراف متنازعة وليست منسجمة في الغاية والرؤية، وقد تغلبت جوانب المناورة وتقسيم الصلاحيات في أحايين عديدة على ضبط المصطلحات القانونية والدستورية.

المحددات والقضايا الرئيسية لتناول الوثيقة الدستورية نقدياً

تعتمد هذه الورقة في تناولها النقدي للوثيقة الدستورية على محددات رئيسية وهي:

1| تعاطي الوثيقة الدستورية مع مسألة توزيع الصلاحيات بين مؤسسات الحكم الانتقالي المختلفة.

2| الوثيقة الدستورية وعملية السلام.

3| وضعية الأجهزة الأمنية.

4| الوثيقة الدستورية ومستويات الحكم.

5| الوثيقة الدستورية وإكمال الهياكل الدستورية.

1| توزيع الصلاحيات والمهام

مثلت قضية الصلاحيات والمهام قضية مركزية في التفاوض الذي سبق توقيع الوثيقة، الطبيعة البرلمانية التي اقترحتها قوى إعلان الحرية والتغيير للحكم، بما يعني وجود سلطات تنفيذية واسعة مراقبة من قبل مجلس تشريعي، ووجود صلاحيات تشريفية لمجلس السيادة؛ لم تكن لتمضي بسلاسة مع المكون العسكري، والذي رغم إذعانه النظري لفكرة الدولة البرلمانية، إلا أنه عمل على الانتقاص من هذه الصيغة من خلال التفاوض، فمجلس السيادة ليس مجرد مجلس تشريفي، ولكنه مجلس ذو صلاحيات واسعة في الملف الأمني، وارتباط برعاية السلام، وصلاحية في تكوين مفوضيات مهمة للغاية: مفوضية السلام، مفوضية الانتخابات، مفوضية الحدود ومفوضية صناعة الدستور.

رغم وجود توسع في مسألة الصلاحيات في الوثيقة الدستورية إلا أن ذلك لم يكن حاسماً في جعلها بعيدة عن مزالق التفسير المتناقض.

2| الوثيقة الدستورية وعملية السلام

نصت الوثيقة الدستورية في الفصل الثاني، المادة السابعة، على أن الأولوية خلال الستة أشهر الأولى من الفترة الانتقالية للعمل الجاد من أجل تحقيق السلام، كما نصت المادة الثامنة والمتعلقة بمهام الفترة الانتقالية بالعمل على تحقيق السلام (العادل) و(الشامل) وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية، وفي المادة 11 المتعلقة باختصاصات مجلس السيادة نصت الفقرة (س) على أن من اختصاصات مجلس السيادة رعاية عملية السلام مع الحركات المسلحة.

وفي المادة (16) اختصاصات مجلس الوزراء في الفقرة (1) تم التأكيد على أن تنفيذ مهام إعلان الحرية والتغيير هي مهمة الحكومة التنفيذية، كما نصت الفقرة (2) على مهمة إيقاف الحرب والنزاعات وبناء السلام ضمن اختصاصات مجلس الوزراء.

اللافت هنا أنه في ذات الوثيقة وفي الفصل الثاني عشر المتعلق بتكوين المفوضيات المستقلة وضعت مفوضية السلام من ضمن المفوضيات الأربع التي يشكلها مجلس السيادة بالتفاوض مع رئيس مجلس الوزراء.

كما تم تخصيص باب كامل في الوثيقة الدستورية، وهو الباب الخامس عشر (قضايا السلام الشامل) والذي احتوى على ثلاث مواد 68، 69، 70، لعملية السلام، وهي المواد التي ارتكزت على التفاوض بين الجبهة الثورية والحرية والتغيير في أواخر يوليو 2019م، قبل توقيع الوثيقة الدستورية.

ثمة اضطراب واضح في جعل السلام مهمة تنفيذية، واقتصار دور المجلس السيادي على رعاية عملية السلام، ثم تخويله في باب آخر حق تشكيل مفوضية السلام، وإن كان ذلك مقروناً بشرط التشاور مع رئيس مجلس الوزراء، ذلك يعطي باباً للمكون العسكري المهيمن فعلياً على مجلس السيادة للتحرك في مساحات تنفيذية.

لقد أبانت التجربة العملية عن هيمنة المكون العسكري بمساعدة مدنية محدودة في مجلس السيادة على عملية التفاوض في جوبا والتي أفضت إلى اتفاقية سلام جوبا 2020م.

3| الوثيقة الدستورية والأجهزة العسكرية والأمنية

في الفصل الثاني المادة (8) مهام الفترة الانتقالية نص البند (12) على التالي: (وضع برامج إصلاح الدولة بصورة تضمن استقلاليتها وقوميتها، وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهام أعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون.

كما نصت الوثيقة الدستورية في الفصل الرابع تشكيل مجلس السيادة في المادة الأولى على أنه رأس الدولة ورمز سيادتها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع، والقوات النظامية الأخرى.

وقد خصص الفصل الحادي عشر من الوثيقة للأجهزة النظامية حيث نصت في البند (1) على أن القوات المسلحة والدعم السريع تتبع للقائد العام وتخضع للسلطة السيادية (لم يكن عناك قائد عام للجيش حتى توقيع الوثيقة الدستورية، بل كان النظام المتبع هو فقط وجود رئيس لهيئة الأركان)، كما نص البند الثاني على أن علاقة القوات المسلحة والدعم السريع بالسلطة التنفيذية يحددها القانون، وفيما يختص بقوات الشرطة نصت الوثيقة في المادة (36) على أنها تخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون، كما نصت على أن علاقة الشرطة بالسلطة السيادية يحددها القانون.

وفيما يختص بجهاز المخابرات العامة فقد أوضحت المادة (37) على أن جهاز المخابرات العامة يختص بالأمن الوطني، وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها، وتقديمها لجهات الاختصاص ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون.

أقرت الوثيقة بخضوع الشرطة للسلطة التنفيذية، مع أن النص حاول تقييدها بوفق القانون، لكن خضوع الشرطة للجهاز التنفيذي لا التباس فيه رغم محاولة المكون العسكري بل تدخله فعلياً في إخراج كشوفات الإحالة من الشرطة دون معرفة وموافقة السلطة التنفيذية، وتذرعه بالمادة التي تتحدث عن إعمال صلاحية إصلاح المؤسسة العسكرية للعسكريين، وهي ذات المادة التي تم استخدامها من قبل المكون العسكري لإبعاد السلطة التنفيذية والمدنيين من قضية إصلاح المؤسسة العسكرية، وكلمة (إعمال) لا تعني اقتصار إصلاح المؤسسة العسكرية على العسكريين ولكن المقصود تنفيذ هذه الإصلاحات، كما أن كلمة عسكريين غير مضبوطة فهل تشمل الجيش والدعم السريع والشرطة وحتى المخابرات، فذلك تعميم لا يتناسب مع طبيعة ومهام وتبعية هذه الأجهزة المختلفة.

لم تكن الوثيقة محكمة مطلقاً فيما يختص بجهاز الأمن والمخابرات وتحديد طبيعة علاقاته بالسلطتين السيادية والتنفيذية. وفي وضعية وثيقة دستورية وضعت عقب نزاع بين أطرافها، لم يكن مفيداً وضع نصوص مرسلة، أو التهرب من توضيح الصلاحيات بإحالتها إلى القانون، وهنا نتحدث عن النص وليس الممارسة التي جعلت من جهاز المخابرات العامة تابعاً للمكون العسكري للسلطة السيادية.

وفي تكوين مجلس الأمن، والذي كان أحد أهم الهياكل فعلياً خلال الفترة الانتقالية، فلم يكن هنالك تفصيلاً في مهامه وصلاحياته، وهيكلته الداخلية، فذكر مجلس الأمن والدفاع لم يأت حتى في مادة أو تبويب منفصل، بل جاء في المادة (12) المتعلقة بصلاحيات مجلس السيادة في البند (ط) إعلان الحرب، حيث ذكر أنها تتم بناءً على توصية من مجلس الأمن والدفاع، والذي يتكون من: مجلس السيادة، رئيس الوزراء، وزراء الدفاع والداخلية، والخارجية، والعدل، والمالية، والقائد العام للقوات المسلحة، والنائب العام، والمدير العام لجهاز المخابرات العامة. هنا أتت الإشارة إلى مجلس الأمن والدفاع مصحوبة بتعريف تكوينه.

4| الوثيقة الدستورية ومستويات الحكم

في طبيعة الدولة المادة (4) البند (1) نص على أن جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية لا مركزية.

وفي الفصل الثالث: أجهزة الفترة الانتقالية – مستويات الحكم) نصت الوثيقة على أن جمهورية السودان جمهورية لا مركزية تكون مستويات الحكم فيها على ثلاث مستويات: المستوي الاتحادي، الإقليمي | الولائي، والمستوي المحلي. ترك أمر التفصيل في ذلك لتدابير لاحقة وقوانين تسن لذلك.

هنالك بعض الانتقاد الذي وجه للوثيقة الدستورية بأنها كانت خرطومية (مركزية) ولم تهتم بالشأن المحلي أو الولائي، ولكن بالمقابل فهنالك حجة مقابلة بأن الوثيقة

لم تود استباق اتفاقيات السلام التي ستتم مع الحركات المسلحة والتي بالتأكيد ستتطرق لقضايا الحكم الإقليمي | الولائي.

5| تشكيل الأجهزة والهياكل الانتقالية:

المجلس التشريعي:

صاحب التوقيع على الوثيقة الدستورية جدول زمني لتشكيل هياكل الحكم الانتقالي، بداية بحل المجلس العسكري وتشكيل مجلس السيادة، إجازة ترشيح رئيس الوزراء وتاريخ أدائه القسم، وتعيين مجلس الوزراء، كما وضعت الوثيقة ميقاتاً زمنيا لتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي بحيث لا يتجاوز التسعين يوماً من توقيع الوثيقة الدستورية، وهو ما ذكرته المادة 24 البند (4)، وفي المادة (25) البند (3) نص على أنه لحين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي تؤول صلاحياته إلى الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء.

رغم وجود نص واضح بالتاريخ الأقصى لتشكيل المجلس التشريعي فإن أعضاء مجلس السيادة الذين ذهبوا للتفاوض، عقب ثلاثة أيام من أداء الحكومة التنفيذية للقسم، توصلوا لاتفاق مع الجبهة الثورية بتعطيل تشكيل المجلس التشريعي لحين التوصل لاتفاق سلام، وهو اتفاق يخالف الوثيقة الدستورية بعد فترة قليلة من توقيعها.

ثمة انتقاد لتخويل سلطات المجلس التشريعي للاجتماع المشترك بين مجلسي السيادة والوزراء، وهو الاستثناء الذي تحول لقاعدة حتى مجيء انقلاب 25 اكتوبر 2021، فالانتقاد يتأسس على أن ذلك يجعل المجلسين غير حريصين على تشكيله في ظل تمتعهما بسلطاته، فيما يتعارض بالتأكيد مع مبدأ فصل السلطات، وعلى ما في هذا الاحتجاج من وجاهة إلا أنه لا يضع بدائل أخرى لتحل مؤقتاً مكان المجلس التشريعي الذي توجد حاجة ملحة لممارسة مهامه، خاصة وأن الإصلاح القانوني كان من أهم واجبات الفترة الانتقالية.

وبشكل عام فإن الفشل في تكوين المجلس التشريعي يعتبر خرقاً دستورياً في أوله. ثم ارتبط بوجود خلل سياسي في القدرة على تشكيل المجلس التشريعي حتى بعد توقيع اتفاق سلام جوبا.

النائب العام ورئيس القضاء

حسب الوثيقة الدستورية فإن اختيار رئيس القضاء والنائب العام يتم عبر مجالسهم المتخصصة، حيث يتم اختيار رئيس القضاء بعد ترشيحه من مجلس القضاء الأعلى، بينما يتم اختيار النائب العام بواسطة المجلس الأعلى للنيابة. هذا ما نصت عليه الوثيقة الدستورية، ولكن في التعديل الذي طرأ على الوثيقة تمت إضافة عبارات إلى المادة (12) والمتعلقة بصلاحيات مجلس السيادة في البنود (و) و(ي) بحيث أن يتم تعيين رئيس القضاء والنائب العام بواسطة مجلس السيادة لحين تشكيل مجلس القضاء ومجلس النيابة الأعلى. وهو الاستثناء الذي تحول أيضاً لقاعدة حتى مجيء انقلاب 25 اكتوبر، واستمرار هذا الاستثناء الذي لم يقيد بزمن أدى بطبيعة الحال لتمركز سلطات إضافية لمجلس السيادة.

المحكمة الدستورية والمفوضيات:

لم يوضع حد زمني لتشكيل المحكمة الدستورية والمفوضيات الرئيسية، فانضوت سنتا الحكم الانتقالي دون تشكيل المحكمة الدستورية مع وجود الحاجة الماسة لها، وتم في إطار المفوضيات تشكيل مفوضية الحدود وتعيين مفوض لمفوضية السلام.

الوثيقة الدستورية: التحديات، الإيجابيات والسلبيات

التحديات التي جابهت صناعة الوثيقة الدستورية:

1] عدم توحد الأهداف النهائية لطرفي الوثيقة الدستورية، وهو الأمر الذي أنتج محاصصة دستورية- إن جازت التسمية -أكثر من التركيز على أن يكون هدف الوثيقة هو الوصول إلى انتقال مدني ديمقراطي، فمراوغة المجلس العسكري وحرصه على

اقتناص مكاسب دستورية أو زرع نصوص تحتمل التأويل كان من تحديات صناعة دستور انتقالي مناسب.

2] محدودية الخبرات الفنية في التفاوض، والتركيز على الجوانب السياسية.

3] الرغبة في الوصول إلى اتفاق سريع والضغوط لتحقيق ذلك داخلياً وخارجياً.

4] وجود قضية كتحقيق السلام مؤجلة، بما يجعل الوثيقة الانتقالية هي انتقالية أيضاً لاحتمالية تعديلها مع اتفاقيات السلام.

5] لم تتوفر ظروف مشابهة ووثائق يمكن الرجوع إليها من فترات الانتقال الديمقراطي السابقة والتي كانت تهدف فقط للوصول إلى الانتخابات.

أبرز الايجابيات في الوثيقة الدستورية:

1] تضمين إعلان الحرية والتغيير كمهام للحكومة الانتقالية، كما نصت على مهام أساسية كتفكيك نظام المؤتمر الوطني

2] تضمن وثيقة الحقوق (حقوق الإنسان) كاملة.

3] احتوت على كثير من المبادئ والنقاط التي يمكن اصطحابها حتى في التدابير الدستورية الدائمة، كاستقلالية القضاء والنيابة العامة، ومنع شاغلي الوظائف الدستورية العليا من العمل التجاري أو تقبل الهدايا، كما نصت على استقلالية المراجع العام.

السلبيات التي شابت الوثيقة الدستورية:

1] عدم التفصيل في العديد من القضايا التي تحتاج إلى تفصيل مثل التي تتعلق بتبعية جهاز المخابرات العامة. وهنالك قضايا كانت تحتاج إلى توضيح أكبر كالعلاقات الخارجية وولاية وزارة المالية على المال العام.

2] كان من المهم أن يشتمل البناء الدستوري الانتقالي على تواريخ محددة للمهام، صحيح أن الوثيقة اشتملت على بعض المهام، ولكنها أغفلت أخرى

3] التعديل الذي طال الوثيقة بخصوص زيادة الفترة الانتقالية عاماً بحيث تبدأ الثلاث سنوات عقب اتفاق جوبا لم تجر تعديلاً أو توضيحاً على تاريخ تسليم رئاسة المجلس السيادي من المدنيين، مما سمح بتفسيرات متعارضة.

4] الاستعجال في الوصول لاتفاق دستوري يؤسس للانتقال الديمقراطي له تأثيره على:

أ| تعميق المشاركة في صناعة الدستور الانتقالي الذي يجب أن يتأسس على الاتفاق العام.

ب| مستوى الجودة والإحكام في العديد من نقاطه.

5] عدم الاتساق الذي صاحب بعض القضايا، فالوثيقة مثلاً تتحدث عن نظام برلماني، بينما كانت في العديد من قضاياها تأخذ مسار النظام المختلط، وتمنح مهام عديدة للمجلس السيادي، وفي قضية السلام أعطت مجلس السيادة دور الرعاية وفي نفس الوقت أعطته مهام جوهرية كتشكيل المفوضية بالتشاور مع رئيس الوزراء.

الملخص والدروس المستفادة والتوصيات

الملخص: على الرغم من أن الوثيقة الدستورية هي تجربة مختلفة عن سابق تجارب الانتقال السابقة، حيث لم تتم العودة لدساتير سابقة، بل تمت صناعة دستور انتقالي لموافاة السياق الذي تمت فيه، إلا أنها تعرضت لنقد كثيف منه ما هو متعلق بمتنها، ومنه ما هو متعلق بنتائج التطبيق، وقد ركزت هذه الورقة على سرد المسائل المتعلقة بصناعة الوثيقة الدستورية والإشكاليات التي صاحبت نصوصها.

توصلت الورقة إلى أنه من الصعوبة إنجاز دستور انتقالي دون الاتفاق بين أطرافها على النقطة المراد الوصول إليها، كما وضح أن إغفال التفصيل والتدقيق في بعض النصوص سمح للمكون العسكري بالتمدد في مساحات لم تكن لتتاح له، مما خلق

وضعاً دستورياً غير متسق، يتحدث عن نظام برلماني وتكون الجهة السيادية مسيطرة على الجانب العسكري والأمني ومشاركة في العلاقات الخارجية والاقتصاد، ومكون رئيسي في الإطار التشريعي، وقائمة على الأجهزة العدلية والقضائية.

لقد تناولت الورقة التحديات والإيجابيات والسلبيات التي صاحبت الوثيقة الدستورية الانتقالية، ولكنها ركزت بشكل أكبر على الإخفاقات ومكامن القصور، فحتى تصبح تجربة الوثيقة الدستورية درساً يستفاد منه فذلك يقتضي النقد الشجاع والموضوعي لها.

الدروس المستفادة والتوصيات

1] أهمية أن تكون النصوص الدستورية، مؤقتة كانت أو دائمة، نصوصاً محكمة بشكل لا يحتمل التفسيرات المتناقضة.

2] ضرورة اللجوء إلى التفصيل في المواد التي تحتاج إلى ذلك في النصوص الدستورية التي تصاحب عملية النزاع (إثني، سياسي، الخ).

3] أهمية حضور المؤسسات الدستورية المعنية بالتشريع وحسم الخلافات الدستورية، فوجود المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية عوامل مهمة لإنجاح أي إطار دستوري في المستقبل.

4] هنالك قضايا مهمة تحتاج إلى تجلية كاملة في أي إطار دستوري قادم في السودان منها كيفية المؤسسة العسكرية: علاقاتها وخضوعها للسلطة المدنية، ولاية وزارة المالية على المال العام وتفصيل ذلك.

مصادر

|1 الوثيقة الدستورية2019

|2 الوثيقة الدستورية تعديل2020

|3 د. سامي عبد الحليم سعيد، فلسفة واستراتيجية تعديل الوثيقة الدستورية، في إطار إعادة رسم المسار الانتقالي في السودان، صحيفة التغيير الاثنين 24 يناير 2021م.

|4 كيمانا زوليتا فولشر وآسانغا ويليكالا -الدساتير دون الوطنية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ورقة سياسات الرقم 12، لسنة 2017م.

|5 محمد عابد، تسيير المراحل الانتقالية في الدول العربية: دراسة مقارنة: الجزائر، مصر وتونس، رسالة دكتوراة في القانون العام – جامعة الجيلالي لباس – سيد بلعباس _ كلية الحقوق والعلوم السياسية – السنة الجامعية2021-2020م.

القسم الثاني

الإطار السياسي للوثيقة◆

الأستاذ طه عثمان اسحق

التحية لصحيفة الديمقراطي على تنظيم هذه الورشة، ونترحم بداية على أرواح الضحايا الذين سقطوا مؤخراً في ولاية النيل الأزرق وكل ضحايا الانقلاب. أتحدث من واقع الأحداث التي تمت وكنت جزءاً منها، وأتكلم عن مرحلتين: المرحلة التي سبقت الوثيقة الدستورية. ثم الوصول للوثيقة الدستورية والممارسات التي تلتها.

هناك لغط كبير دار حول الوثيقة الدستورية شمل قضايا كثيرة، نطرحها ونترك تقييمها لجهات محايدة وللشعب السوداني. ونذكر ذلك استناداً لمستندات، سوف نسلم نسخاً منها لصحيفة الديمقراطي لتطرح لكل الشعب السوداني ليطلع عليها.

سبق أن أشارت ورقة الحرية والتغيير إلى أنه تم تكوين لجنة لصياغة الوثيقة الدستورية برئاسة المرحوم الأستاذ علي محمود حسنين قبل 11 أبريل 2019م، ضمن الاستعداد للفترة الانتقالية وإطارها الدستوري.

التفاوض مع المجلس العسكري

بعد 11 أبريل عقد الاجتماع الأول للجنة الاتصال مع المجلس العسكري، وكانت اللجنة الممثلة للحرية والتغيير مكونة من كتل التحالف، من كل كتلة ممثلين اثنين، قدموا رؤية متكاملة لاستلام السلطة. لقد دار لغط واتهام بأنه تم تغييب بعض القوى في ذلك الاجتماع، والحقيقة لم تغيب أي جهة بيد أنه حدث تأخير لمنسوبي قوى الإجماع، وشاركت كل القوى ما عداهم، بسبب أنه كان لديهم مؤتمر صحفي في نفس اليوم.

◆ ألقيت الورقة شفاهة، وقامت بتفريغها وتحريرها سكرتارية الورشة.

كانت الاجتماعات قبل أحداث 8 رمضان تعقد في القصر الجمهوري، وفي تلك المرحلة الأولى قدمت ورقة كمسودة حول مؤسسات وسلطات الحكم، جرى نقاش حولها وتمت إجازتها من ممثلي الكتل كلهم.

وقف التفاوض واستئنافه

ثم جاءت أحداث 8 رمضان وتم إيقاف التفاوض، وبدأ حينها ظهور لجان وطنية، أو شخصيات للمشاركة، أو للمساهمة، أو للمعالجة ولا أود التشكيك فيها، لكن أحياناً ترتكب من قبل تلك الشخصيات أخطاء تكون تكلفتها عالية. في اجتماع عقد في القيادة العامة أثناء الاعتصام لتقريب وجهات النظر والعودة للتفاوض دعت له اللجنة الوطنية المكونة من دكتور سليمان فضيل وأسامة داؤود وأستاذ محجوب محمد صالح، كان حضوراً في الاجتماع دكتور فضيل وأسامة داؤود، وكانت المفاوضات وقتها وصلت لاتفاق حول قضايا في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، وكان الاتفاق حول أن مجلس الوزراء تشكله قوى الحرية والتغيير كاملاً بما في ذلك وزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك حول نسبة الحرية والتغيير في المجلس التشريعي، وكانت الحرية والتغيير تتكلم عن 80% ثم صار الحديث عن 67% بعد نقاش مسألة اتخاذ القرار، باعتبار أن القرار بالثلثين والـ67% تمثل الثلثين. في تلك الجلسة حصلت مناقشات خرقت ذلك الاتفاق، إذ تداخل أحد أعضاء اللجنة الوطنية وقال إن ما تم الاتفاق عليه ليس شراكة فالشراكة يجب أن تكون 50% في المجلس التشريعي لكل من الحرية والتغيير والعساكر، وكذلك مجلس الوزراء، مما جعل العساكر يتراجعون، وحصل خلاف وانفض الاجتماع ولم تتم المواصلة. إنها وقائع شهودها موجودون أحياء والمستندات موجودة، أقول هذا للتاريخ وللاستفادة مما حدث مستقبلاً وهي معلومات تخص الشعب السوداني كله.

بعد ذلك تم الرجوع لمفاوضات مباشرة في قاعة الصداقة، وكان من بين حضور الجلسة الأولى من المكون العسكري: الفريق صلاح عبد الخالق، وتم في هذه

الجلسة التراجع عن تشكيل كل مجلس الوزراء من مدنيين، وكذلك اختيار 67% من المجلس التشريعي. كانت الجلسة حول قضايا ومهام الانتقال، وتضمنت مناقشة تكوين مجلس السيادة. كنا طرحنا أن تكون الأغلبية مدنية 7-3 وهم طرحوا أغلبية عسكرية معكوسة 7-3، وبعد نقاش طويل قال عبد الخالق: باركوها، لتكن 5-5، لكن لم يتم الاتفاق على مقترحه، وبدأ تفاوض حول الأمر. وفي الأثناء تمت تعبئة للجماهير حول مجلس السيادة، وضرورة أن تكون الأغلبية والرئاسة فيه مدنية، وكانت تلك المطالب هي المعركة الرئيسية.

كذلك كنا نتحدث عن طول الفترة الانتقالية، الحرية والتغيير كانت تطرح أن تكون أربع سنوات والمكون العسكري كان يتكلم عن سنتين. تمت مواصلة النقاشات بدون الوصول لحل، وتم الرجوع لكتل الحرية والتغيير، كل كتلة تقدم موقفها حول المشاركة في مجلس السيادة والأغلبية والرئاسة المدنية. وكانت هناك كتل توافق على الـ 5-5 بنت على منطق أنه طالما آلية اتخاذ القرار في مجلس السيادة حسمت بالثلثين، فمسألة الأغلبية لا معنى لها سواء أكانت 6-5 أم 5-5. حصل في هذا الاجتماع تباين في وجهات النظر بين الكتل المختلفة. نداء السودان وتيار الوسط والتجمع الاتحادي وتجمع المهنيين كانوا مع 5-5 والرئاسة المدنية، قوى الإجماع والمجتمع المدني كانوا مع الأغلبية المدنية 6-5. كنا أنا وأحمد ربيع ممثلين لتجمع المهنيين وفي اجتماع تالٍ تمت مراجعة لموقف تجمع المهنيين إذ سعى البعض لإصدار قرار بأنه لا يوافق على 5-5، وكان ذلك بسبب الصراع بين نداء السودان وقوى الإجماع والخلاف حول موقف التجمع. فانعقد اجتماع بغرض تغيير موقف التجمع ليدعم الموقف الثاني: 6-5، وهذا الأمر استغرق فترة طويلة من النقاش بدون أن يحسم، وفي النهاية وصلنا لأن ندعم ما تتفق حوله أغلبية الكتل.

تم الاتفاق على أن تكون عضوية مجلس السيادة مقسمة 5-5 ورئاسة دورية تبدأ الفترة الأولى للعسكريين والثانية للمدنيين، وكان يفترض أن يكون هناك اجتماع في

اليوم التالي تلخص في السكرتارية المكونة من الطرفين الجانب الفني يمثل المكون العسكري فيها طلال، ويمثلنا الأستاذ حيدر الصافي ونصر الدين من تيار الوسط. لكن، في اليوم التالي تم فض الاعتصام، وهو ذات اليوم الذي كان يفترض فيه إجازة الوثيقة الدستورية، أو الورقة المجازة من الطرفين (المكون العسكري والحرية والتغيير) بالاتفاق حول تفاصيل كالأغلبية المدنية والرئاسة الدورية لمجلس السيادة وغيرها، لذلك فإن فض الاعتصام كان في رأيي هو الانقلاب، لا بيان البرهان في 25 أكتوبر، حيث تنصل المجلس العسكري حينها عن كل شيء تم الاتفاق حوله، وأعلن بعد ذلك موقفاً واضحاً أنه لم يتوصل للاتفاق مع الحرية والتغيير، وكان ضمن المآخذ على اللجنة المفاوضة أنهم لم يوقعوا على الأشياء التي اتفقوا حولها. لكن لم يتم التوقيع على المحاضر، ولو كنا وقعنا ما كنا رجعنا للنقاش حول نسبة 67% للمجلس التشريعي، وغيرها من المسائل التي تم اتفق عليها.

إن الموقف الأخلاقي يستوجب منا أن نعتذر عن دخولنا في ذلك الصراع الطويل حول 5-5 و6-5، صحيح كانت للعسكريين رغبة بالاستمرار في السلطة، ولكننا عبأنا الشارع وعبأنا الميدان حول مسائل وقضايا بدون وجود شجاعة للمواجهة. يجب أن نعترف ونعتذر لأننا رتبنا معركة في مسألة غير مجدية. بينما دور القيادة أن تواجه مهما كانت التكلفة وتتحمل المسؤولية.

بعد فض الاعتصام توقف التفاوض، ومن ثم جاءت وفود وساطة، منها زيارة الرئيس الأثيوبي ابي أحمد، وأثيرت قضية العودة للتفاوض، وكان حولها صراع، فالذين كانوا ضد العودة وضعوا شروطاً للتفاوض منها عودة الانترنت وإطلاق سراح المعتقلين.

بعد ذلك جاءت مبادرة الاتحاد الأفريقي، والإيقاد، وكانا متنافسين على الملف. في البداية تم التوحيد بين الطرفين: محمد الحسن ولد لبات عن الاتحاد الأفريقي، ومحمود درير عن الإيقاد. ومن ثم بدأت النقاشات. كان هناك رفض داخل الحرية والتغيير للرجوع للتفاوض. تم عقد اجتماعات للتشاور من بينها اجتماع ببعض أسر

الشهداء، إذ عقد اجتماع مشهور بمقر تجمع المهنيين وآخر بدار البعث لحسم الموقف، وحينما احتكمنا لأسر الشهداء تحدثنا عن مبررات العودة للتفاوض. الرافضون كانوا يقولون إن الذين نتفاوض معهم لطخوا أياديهم بالدماء في فض الاعتصام. وكان مبررنا أننا حينما كنا نتفاوض مع هؤلاء الناس قبل فض الاعتصام لم تكن أياديهم نظيفة، بل هذه هي المؤسسة التي ارتكبت جرائم في مناطق كثيرة بالسودان. وأننا نتفاوض حتى لا تتصاعد هذه الجرائم، والإشكالية ليست في التفاوض، بل في القضايا التي نتفاوض حولها، وكان رأي جزء من أسر الشهداء ألا إشكالية في ذلك. حتى أن أستاذ الصادق سمل والد الشهيد عبد الرحمن قال في الاجتماع إنني مستعد، لو وجدت من قتل ابني، أن أدعوه على فنجان قهوة لكي أمنعه من أن يقتل المزيد. ولدى التصويت حول هذا الأمر اختلفت مواقفنا بشكل كبير، لكن كان ذلك المنطق هو الذي حسم موقف العودة للتفاوض. ولاحقاً كتب أستاذ الصادق سمل بوست شهير تحدث فيه عن ضرورة العملية السياسية والعودة للتفاوض لوقف المزيد من القتل.. هذا هو الظرف التاريخي الذي جاء بالوثيقة الدستورية، إنها ليست نصاً قانونياً، بل ترجمة لموقف سياسي وظروف سياسية.

الملابسات التي سبقت الوثيقة الدستورية

هناك تساؤلات طرحت حول الملابسات التي سبقت الوثيقة الدستورية والاجتماع الذي عقد قبل 30 يونيو 2019م مع المكون العسكري بمنزل أنيس حجار، وكل الناس تسأل ما الذي دار يومها؟ كان هناك اجتماع مشترك بين تنسيقية الحرية والتغيير ولجنة الاتصال أو التفاوض، فقد كانت الاجتماعات آنذاك تعقد مشتركة بين الجسمين. وفي الاجتماع قدم عضو لجنة العلاقات الخارجية للحرية والتغيير هشام المفتي دعوة لاجتماع غير رسمي مقدمة من السفراء الأمريكي والبريطاني والسعودي والإماراتي لنقاش تقريب وجهات النظر والعودة لطاولة التفاوض، كان ذلك في يوم 29 يونيو أي قبل يوم من موكب 30 يونيو، وحضر الاجتماع السفراء

الأربعة (الأمريكي والبريطاني والسعودي والإماراتي)، وحينها دار نقاش ذكرنا فيه أننا ملتزمون بنفس موقفنا وسنخرج يوم 30 وقلنا للمكون العسكري إنكم تتحملون مسؤولية أي دماء تراق. العسكريون من جهتهم تحدونا بصورة واضحة، أنه إذا لم يخرج الشارع يوم 30 يونيو، فسوف يعتبرون الأمر حسم: (ما عندنا شي ليكم تاني)، وكان ردنا هو أننا سوف نثبت على موقفنا ولن نتراجع وانفض الاجتماع على ذلك، وكان في وفد الحرية والتغيير ممثلون للكتل المختلفة.

جاء يوم 30 يونيو بمواكب مشهودة، وبعدها تمت العودة للتفاوض. انعقد اجتماع للحرية والتغيير في نفس يوم العودة وتم الاتفاق على أن يذهب أربعة أشخاص يمثلون أربعة كتل: نداء السودان، قوى الاجماع، وتجمع المهنيين، والتجمع الاتحادي. وكانت يومها جرت أحداث عنف، وتم تكليف عدد منا لتعزية أسر الشهداء، كلفنا أنا ومريم الصادق وخالد عمر للتعزية في الشهداء في دار السلام، وكلف محمد ناجي الأصم للعزاء في الكدرو. وتم تحديد وفد التفاوض باختيار كل من أحمد ربيع من تجمع المهنيين وبابكر فيصل من التجمع الاتحادي وصديق يوسف من الإجماع، بينما طالب نداء السودان أن يمثل بشخصين هما دكتور إبراهيم الأمين وعمر الدقير. وهنا وقع خلاف حيث رفض ممثلنا في تجمع المهنيين الذهاب معهم مصراً على أن يكون ممثل نداء السودان واحداً فقط بينما أصرا أن يكونا اثنين وذهبا مع الوفد. وبذلك تأخر الاجتماع حتى الساعة 8:30 لغياب ممثل تجمع المهنيين، اتصلنا بممثلنا وقد كنا في دار السلام وفي الكدرو لنقنعه بضرورة أن يشارك، وكان يقول يصر على أن الاتفاق تم على أربعة ولا بد أن ينسحب واحد من نداء السودان لكي يشارك، للأسف فإن الحقائق الموجودة تثبت أن ذلك الموقف كان من أجل تعطيل جلسة التفاوض، باتفاق أن يغيب ممثل تجمع المهنيين. فاضطررنا أن نعود ونشارك، وهذا هو الاجتماع الذي تم فيه حسم المسائل المربوطة بالمدة الزمنية

وقد كنا نتحدث عن 4 سنوات فصارت بدلاً عن ذلك 39 شهراً، كما تم الاتفاق على أن تكون رئاسة المجلس السيادي مناصفة بين المكونين العسكري والمدني.

هذا الاتفاق بني كله على الإعلان السياسي، الذي ذكر البعض أنهم لم يكونوا جزءاً منه وأصدروا بيانات حول ذلك، لكن اتفاق الإعلان السياسي كانت فيه كل الكتل، وبيدي الآن نسخة من الإعلان السياسي الذي أسس عليه التفاوض بوقيع الجميع: تيار الوسط نصر الدين، نداء السودان إبراهيم الأمين، تجمع المهنيين الفاتح حسين، قوى الإجماع صديق يوسف، الحزب الجمهوري حيدر الصافي، التجمع الاتحادي بابكر فيصل، وهذا هو الذي بني عليه الاتفاق والإعلان السياسي. نطرحه للناس للمقارنة مع ما جاء في الوثيقة لأن هناك كلام كأن الأشياء تمت بين المفاوضين من غير اتفاق على القضايا. وإن كانت هناك أي أخطاء نتحملها ونعتذر عنها ومستعدين للمحاسبة والمسؤولية، لكن يجب أن يكون التقييم بصورة منهجية. وإذا كان الاتفاق السياسي مثبت بتوقيعاته، فما هو الخلل فيه لكي نستطيع تحديد إن كان هناك إخفاق أم لا؟

مسألة تزوير الوثيقة

دار كلام كثير عن الوثيقة الدستورية المزورة ووجود وثيقتين. كان النص في الوثيقة بداية أن رئيس القضاء يتم اختياره بواسطة مجلس القضاء العالي والذي يتكون من المؤسسات الموجودة: رئيس القضاء، ممثل نقابة المحامين، عميد كلية القانون جامعة الخرطوم، إلخ. ثم قدمت مذكرة من نادي القضاة مفادها أنه إذا نفذ هذا النص فسوف يظل رئيس القضاء المرتبط بالنظام السابق ولن تتم إقالته لأنه سيكون رئيس المجلس العالي للقضاء، وقدم مقترح ينص أنه إلى حين تكوين مجلس القضاء العالي يتم تعيين رئيس القضاء بواسطة مجلس السيادة كنص مؤقت، وبالتالي تم تعديل النص. كان ذلك قبل التفاوض. لكن، في جلسة المراجعة النهائية، أبدت قوى الإجماع تحفظها. حضر كل من أستاذ كمال الجزولي وأستاذ محمد

الحافظ وأستاذ محمد الزين الذي كان مقيماً بالنرويج، وكانوا أعدوا مذكرة وقع عليها معهم أستاذ تاج السر الحبر لكنه لم يكن موجوداً في الاجتماع الذي طالبوا فيه بحذف نص سلطة تعيين رئيس القضاء من قبل مجلس السيادة، وإعادة النص الموجود في البداية وهو أن يتم تعيينه بواسطة مجلس القضاء العالي على أن يتم تشكيل مجلس جديد. اعترضنا على تلك المسألة وقلنا لأستاذ كمال الجزولي إن تعيين مجلس القضاء العالي والاتفاق على قانونه يستغرق زمناً، فقال يمكن أن يكتب القانون في نفس اليوم وينعقد المجلس في اليوم التالي ويجيزه. قلت له إننا في اجتماعاتنا استغرقنا أكثر من سبع ساعات للاتفاق على النص، فلا يمكن حسم القانون في وقت وجيز. لكنهم أصروا على النص القديم، وفي النهاية وصلنا لحل أن يتم تعيين رئيس القضاء بواسطة المكون العسكري قبل التوقيع على الوثيقة الدستورية. وتم طرح ترشيح الأستاذة نعمات عبد الله لرئاسة القضاء، كما تم ترشيح الأستاذة سامية الهاشمي لمنصب النائب العام، ثم تم العدول عن ذلك وترشيح مولانا محمد الحافظ بدلاً عنها. اعترض البعض على السماح للمجلس العسكري أن يعين رئيس القضاء، وآخرون شككوا حول الأستاذة نعمات وعدّوها جزءاً من النظام السابق، ولم يكن ذلك اعتماداً على معلومات، ولكن للتنميط إذ أنها تتزيا بالحجاب، وللأسف كان البعض يعترض على أنها امرأة، وتلك كانت كارثة! وفي النهاية بسبب عدم وجود اتفاق حول تعيين رئيس القضاء، اضطررنا للعودة للنص الثاني أنه لا بد من إعطاء سلطة مؤقتة لرئيس مجلس السيادة وتم التوقيع على ذلك. وهذه هي كل الحقائق حول مزاعم تزوير الوثيقة الدستورية.

وقد تمت مراجعات منفردة حول الأمر من قبل ممثلين لمحامي الحزب الشيوعي، وهما الأستاذان محمد الزين الماحي ومحمد محمود، إذ حضرا لاجتماع بدار حزب البعث وبحضور الأستاذ ساطع الحاج، وتأكدا من أن تلك كانت الوثيقة الدستورية المتفق حولها، ومن ثم تم التوقيع عليها.

حول الوثيقة الدستورية

هناك بعض النقاط التي أريد أن أمر عليها سريعاً: مسألة التفسيرات حول النص على الوزراء المستقلين. هناك تعمد لاعتبار المستقلين تعني تكنوقراط، بينما كان واضحاً أن المقصود هو أنهم كفاءات وطنية مستقلة، وهناك ورقة خاصة بالتعريفات، تطرقت لشرح معاني كلمات وردت في الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية منها كلمتي مستقلين، وتشاور حيث مذكور أن يتم التشاور مع العسكريين. كان تعريف التشاور أنه: وردت الكلمة في الإعلان السياسي والوثيقة الدستورية، التشاور يعني في الوثيقتين المشار إليهما وجوب أخذ رأي صاحب القرار لمن يُرجى منه رأياً سديداً يعين صاحب القرار، وهو لا يلزم أخذ الرأي باعتماد رأي المستشار فهو لا يخول صاحب الرأي حقاً ملزماً، باعتبار أن التشاور لا يوجب أي إلزامية. وورد فيها أن المستقل لا يعني عدم مشاركة الحزبيين، بل أن يتم تعيينه بصورة استقلالية كممثل لموقفه وليس وفق محاصصة مخصصة لحزب محدد. ومن المسائل التي تم شرحها في الورقة التي اتفق عليها كذلك: التمييز الإيجابي، والعدالة الانتقالية.

يتكلم الناس عن أن الوثيقة الدستورية منحت العسكريين السلطة، واختلف مع ذلك فهي لم تمنحهم أو تخصص لهم أي سلطة منفصلة، حتى المادة المربوطة بعملية إصلاح المؤسسة العسكرية ذكرت أن إعمالها يتم بأن القوى السودانية والمدنية تتفق على شكل الإصلاح ومن ثم يحال التنفيذ للمؤسسة العسكرية، وكان هناك خلاف حول مسألة التنفيذ ثم جاء الاتفاق على مفردة "الإعمال".

الصلاحيات التي تكلمت عنها الوثيقة الدستورية كانت صلاحيات لمجلس السيادة، وصلاحيات لمجلس الوزراء، وعلينا أن نعترف بأننا تنازلنا، أو أن هناك من تنازل، ولا أريد أن أشكك في مواقف أحد، لكن كان هناك ضعف في موقف المدنيين في ممارسة تلك الصلاحيات، فلا نلوم العسكريين وحدهم، بل نلوم أنفسنا في عدم القيام والمطالبة بالحقوق الموجودة.

أيضاً لا نلوم المدنيين فقط أو العسكريين فقط، فالوثيقة بنيت على تكافؤ قوتين هما قوة الشارع والمكون العسكري الذي رضخ للتوافق على الوثيقة مجبراً بها. لكن الشارع تخلى عن الوثيقة الدستورية وعمل على تفكيكها، وحتى الذين عينوا في مناصب وأرادوا إنفاذ سلطتهم لم تكن لديهم القوة لتنفيذها، لأن الشعارات السائدة في الشارع صارت في ذلك الوقت: "قحاتة باعوا الدم"، وحدث استهداف ممنهج.

في الحكومة الأولى استهدف الوزراء الذين كانوا جزءاً من الثورة، وقد شهدنا الاستهداف الذي تعرض له الوزير مدني عباس في مسألة الرغيف الذي كان تابعاً لولاية الخرطوم وليس من اختصاصه. وكانت القوى المدنية توجه سهامها للثوريين بدلاً عن أن توجهها للعساكر.

هناك ممارسات يجب أن نسميها باسمها. لقد منحت الوثيقة الدستورية سلطة لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء لم تمنحها أي وثيقة موجودة، وكان هناك نص واضح أن أي سلطة كانت لرئيس الجمهورية تحال لرئيس مجلس الوزراء. لكن عملية صياغة الوثيقة الدستورية كانت أقرب لسباق التفاوض بناءً على ما وصلته القوة الجماهيرية في تلك المرحلة باعتبارها قوة إنشائية، وبتوقيع الوثيقة الدستورية وبناء المؤسسات ستتم إضافة قوى حقيقية تمارس المواجهة والمعركة المستمرة، حتى داخل مجلس السيادة.

إن العيب ليس في الوثيقة الدستورية، بل في الممارسة التي جرت. ومثلما حاول العسكريون أن يرثوا النظام السابق ويستمروا كامتداد له، أيضاً هناك مجموعات مدنية حاولت بصورة متعمدة ممارسة نفس الخطل الذي حاول أن يمارسه نظام الاخوان المسلمين حينما جاء في 1989م واعتقد أن بإمكانه إبعاد القوى السياسية من المشهد ككل. إن الدعوة لإبعاد القوى السياسية من المشهد كلمة حق أريد بها باطل. إنني لست في تنظيم سياسي، بل أنا شخص مستقل، لكني أقول: إن الذين كانوا جزءاً من مكتب رئيس الوزراء وما يسمى "بالمزرعة" هم أيضاً جزء أساسي من

استغلال قوة السلطة، وهم أول من بدأوا باستخدام تفكيك القوى وتأليب لجان المقاومة تجاه قوى الحرية والتغيير، وتجاه القوى السياسية، ويتحدثون أن القوى السياسية مكانها البرلمان لتتاح لهم السلطة. القوى السياسية للبرلمان، والمهنيون للنقابات، والمجتمع المدني لأعماله، ولكن لا يمكن أن نمنع القوى السياسية من المشاركة بينما المعركة معركة سياسية، وليست معركة كفاءات.

الجهة الوحيدة التي كان لديها موقف مخالف للوثيقة الدستورية هم محامي دارفور وقدموا رأياً واضحاً بالعودة مباشرة للدستور الحاكم قبل الثورة، لكن لم تكن هناك جهة أخرى ضدها.. علينا أن نتحمل مسؤوليتنا إذا أخطأنا لا أن نهرب منها.

مجلس الشركاء

أيضاً بالنسبة لمسألة مجلس الشركاء، نتحدث عن الظرف التاريخي الذي جاء فيه، كانت هناك أزمة حقيقية في البلاد إذ كانت هناك معركة محتدمة بين القوات المسلحة والدعم السريع، وكنا قد دعونا لمليونية في 30 يونيو 2020م وتبنت الدعوة للخروج جهات عديدة، وكان كل طرف من المكون العسكري (الجيش والدعم السريع) يتهم الآخر بأنه وراء الدعوة للتخلص منه، فتمت دعوة للجميع لاجتماع في القصر الجمهوري، في يوم 29 يونيو 2020م، وكان ذلك أول اجتماع يحضره الإمام الصادق المهدي، حضره الطرفان وكل منهما يحمل أسلحته، اعترف الجميع بوجود أزمة وكونت لجنة من كل الأطراف لإدارة الأزمة، وعقد مؤتمر صحفي بعد الاجتماع تحدث فيه كل من د. مريم الصادق وياسر العطا وصديق يوسف، وأشاروا لضرورة اعتبار 30 يونيو تاريخاً مهما في الثورة السودانية. وكان من الواضح أن الأزمة بين الأطراف المختلفة تحتاج لجسم يمثل فيه الجميع لتقريب وجهات النظر.

هذا وغيره كان من الأسباب التي دعت لتكوين مجلس الشركاء. فقد تكررت الأزمات المرتبطة باللقاء الذي حصل في عنتيبي [الإشارة للقاء رئيس مجلس السيادة برئيس

وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في يوغدا في فبراير 2020م]، بدون أي تشاور مع أي قوى سياسية، اجتمعنا برئيس الوزراء وسألناه وقال إنه لا علم له بالأمر، فذهبنا مباشرة للقصر. هذا اللقاء اضطرنا للحديث عن ضرورة وجود جسم يكون مسؤولاً عن الجانب السياسي، وكان بعضنا مهتماً بغياب وجه سياسي يحكم الفترة الانتقالية، وللأسف حينما كنا نتفاوض حول موضوع مجلس الشركاء كنا نتفاوض كحرية وتغيير والمكون العسكري والدعم السريع، كنا نتفاوض كأربعة أطراف، إذ كان لرئيس الوزراء ممثل يتفاوض كذلك.

السلام

اتهمنا بالتنازل حول ملف السلام. في الجلسة الأولى للسلام كان هناك مبعوث من رئيس الوزراء لجنوب السودان، وهو دكتور الشفيع خضر، بدون علم أو تنسيق مع الحرية والتغيير، وتحدثنا مع رئيس الوزراء عن أنه يجب ألا يتنازل عن ملف السلام، قال إنني اتفقت معهم على أربعة محاور، محور للعدالة ومحور للإدارة ومحور للمالية ومحور للدفاع، كل محور يرأسه واحد من الوزراء، وهذا أتى بفكرة تكوين مجلس أعلى للسلام لمناقشة عملية السلام. إن المسألة ليست أن السلام تم خطفه بواسطة العسكريين، بل تمدد العسكريين بسبب تنازلاتنا مما منحته الوثيقة الدستورية.. والكلام حول الفترة الانتقالية كثير وكلنا متاحون ومستعدون لأي نقاش حولها.

نقاش الورقتين

ساطع الحاج:

متوقع أن يكون التقييم ساخناً وفيه نقاشات شفافة لأن الوثيقة الدستورية هي العمود الفقري الذي قامت عليه الثورة وهياكلها، لذلك ينبغي أن يكون العرض شفافاً على نسق ما ذكره الأستاذ طه لأنه لا يمكن أن نصل للوثيقة بدون استعراض البيئة

والمناخ السياسي القائم في تلك الأيام. وقد كانت الوثيقة الدستورية انعكاساً للاتفاق السياسي الموقع في 17 يوليو 2019م أي قبل شهر من الوثيقة، وهذا ما أشارت له المادة 71 منها.

حددت الوثيقة الدستورية مهام وأهداف للمرحلة الانتقالية بحيث تكون هناك مرحلة انتقالية تمهد الطريق للانتخابات، فوضعت عبر 16 هدفاً منصوصة بشكل واضح في المادة 8 من الوثيقة، وحددت الآليات والأجهزة أو الهياكل الدستورية التي ستقوم بالتنفيذ: مجلس السيادة والوزراء والمجلس التشريعي وصلاحياتها، كما حددت روافع تنفيذية هي المفوضيات.

اتفق مع أستاذ مدني أن صلاحيات المجلس السيادي الذي قام على شراكة المكون العسكري لم تكن تشريفية، بل كانت صيغة تشاركية جديدة في توزيع السلطة بين أجهزة الفترة الانتقالية، لم يحدث مثلها بعد ثورة 1964م ولا 1985م، وزعت فيها السلطة بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، والسلطة الثالثة، أي نظام السلطة القضائية. وبالنسبة للأجهزة العسكرية، فقد كان الاتفاق السياسي توصل لأن إصلاح الأجهزة العسكرية مسؤولية المكون العسكري، فالوثيقة الدستورية لم تأت بهذا الأمر من عندها.

وفي الوثيقة فصل كامل عن وثيقة الحقوق والحريات. وقد كانت منضبطة إذ أعطت مجلس السيادة مكتملاً (17) صلاحية واضحة، وفي كل بنودها لم تعط أغلبية للمكون العسكري، إذ أن التصويت في مجلس السيادة كان إما بالتوافق أو بثلثي الأعضاء، وهناك (6) أعضاء مدنيين. وحتى مجلس الأمن والدفاع فيه 20 عضواً منهم 11 عضواً ترشحهم الحرية والتغيير بحسب الوثيقة، فهناك (6) مدنيين في مجلس السيادة، ورئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير المالية، ووزير خارجية، والنائب العام. [المادة 12 (1) (ط) من الوثيقة]. فهي لم تمكن المكون العسكري

في أي من بنودها لاتخاذ قرار وتمريره على مجلس السيادة أو مجلس الأمن والدفاع منفرداً.

ولنكن واضحين، فإن الوثيقة لم تكن معيبة، كانت محترمة وجيدة ومحكمة، برغم أن شهادتي فيها مجروحة، لكن المشكلة كانت في الممارسة. لم تعط الوثيقة رئيس مجلس السيادة الصلاحية للعمل في السياسة الخارجية، لكنه سافر وعقد اجتماعاً مع رئيس وزراء دولة الكيان الصهيوني في دولة أفريقية.

إضافة لذلك، وبالرغم من أن الوثيقة جامدة في تعديلها، الذي يتطلب بحسب الوثيقة موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي وهو 300 عضواً، أي يحتاج لمائتي صوت، فقد حصلت تجاوزات في تعديل الوثيقة. وعندما تكلمنا عن تكوين المجلس التشريعي تحدثنا عن 90 يوماً، وبتجاوز التسعين يوماً حصل تجاوز آخر، تم بقرار سياسي مع المتفاوضين في جوبا الذين طالبوا بإرجاء المجلس التشريعي لما بعد اتفاق السلام. فهذا قرار سياسي أدى لخرق دستوري ورويداً رويداً اتسع الخرق.

حينما بدأ الهجوم على الوثيقة وأصبحت كلمة معطوبة إحدى مترادفاتها، إذا سألت أين العطب ما كنت تجد إجابة! أهملت الحرية والتغيير أن تدافع عن الوثيقة وتوضح لجماهير الشعب خطأ الهجمة عليها بينما هي العمود الفقري الذي تقوم عليه الفترة الانتقالية.. ينبغي أن نؤكد في التقييم أن المشكلة كانت في الممارسة وأننا لم نحترم المواثيق التي وقعنا عليها.

وعاش الوطن على طريق الحرية والسلام والعدالة.

البشرى عبد الحميد

شكراً للحرية والتغيير على إقامة هذه الورشة لتقييم أدائها ونأمل أن يكون التقييم موضوعياً وصادقاً ملتزماً بتنفيذ ما يصدر من توصيات، بما يضمن للحرية والتغيير السير قدماً في أداء رسالتها الوطنية وتحقيق شعارات ثورة ديسمبر المجيدة وفاءً لدماء الشهداء والجرحى والمفقودين، والشكر والتقدير لصحيفة الديمقراطي

لدورها العظيم في الإعداد والمساهمة لقيام الورشة وتنظيمها بهذه الدقة وهي تؤدي رسالتها المهنية بمبادرة تخرج عن المألوف لتقدم تجربة غير مسبوقة بتبني الشراكة مع القوى الديمقراطية في تقييم وتقويم والتطوير لتنطلق بالتنسيق والتعاون فيما بينها لأداء دورها في البناء الوطني وتأسيس ترسيخ قيم الحرية والسلام والعدالة. ونأمل أن تستمر الصحيفة في بناء شراكات مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني لترسيخ قيم النقد والتصحيح والإصلاح والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة التي ترسخ لبناء الديمقراطية واستدامتها.

الورقة التي قدمها الأستاذ مدني حددت في المقدمة منهجية التعاطي مع الوثيقة الدستورية وأنها تتناول محتواها عبر: تحليل البيئة السياسية التي صاحبت التوقيع، إيجابيات الوثيقة الدستورية وسلبياتها، التحديات التي جابهت الوثيقة الدستورية، والدروس المستفادة.

أولاً: نقف عند النقطة الأولى من المنهجية المتصلة بتحليل البيئة السياسية. إن الإشارات التي وردت هنا عامة ولم تتناول بالتفصيل مشكلة البيئة السياسية المتشابكة في ذلك الوقت لأهميتها فيما يمكن أن يقال من إطراء أو نقد للوثيقة بطريقة موضوعية وحياد مهني كامل. كان المطلوب توضيح التعقيدات السياسية والعسكرية وغيرها منذ البداية، مروراً بمرحلة التفاوض والاتفاق السياسي وصولاً للتوافق حول محتويات الوثيقة ومن ثم صياغتها، وما تبع كل ذلك من انعكاسات إيجابية أو سلبية على الوثيقة في شكله النهائي. أيضاً كان من المهم تناول ما اتصل بطريقة وأسلوب الإجازة والتطبيق خاصة وأن هناك مغالطات حول ما كان يجرى خلف الكواليس، والحديث المتداول حول ظهور عدد من المسودات صادرة عن جهات مختلفة داخل الحرية والتغيير، وما تلا ذلك من اتهامات بتزوير الوثيقة المتفق عليها بين مكونات التحالف. إن ما ظهر من ضعف سواء أثناء التفاوض أو في الصياغة أو التطبيق مرده مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها في الآتي:

[1] عدم وجود هيكل تنظيمي وإداري في الحرية والتغيير بمسئوليات وصلاحيات واضحة تقوم باتخاذ القرارات بشفافية ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الثورة.

[2] عدم الشفافية وتوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة لعامة الشعب ومحاولات إقصاء بعض مكونات التحالف أثناء التفاوض وإعداد الاتفاق السياسي ومن ثم الدستور وترتيبات الاحتفال بالتوقيع.

[3] عدم التوافق بين مكونات الحرية والتغيير والتنازع فيما بينها في إدارة الملفات المتداخلة والمعقدة.

[4] هناك حديث عن تجاوز مكونات أساسية في الحرية والتغيير عبر مختلف المراحل، وأن هناك "شللية" في التعامل مع الملفات السياسية والقانونية والتعيين في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

[5] عدم التزام مكونات الحرية والتغيير بالتقيد بتنفيذ نصوص الوثيقة، كعدم التزام بعض مكوناتها بعدم المحاصصة في الحكومة الانتقالية الأولي، وتجاوز خيار بعض الشركاء في مرشحيهم لأجهزة الدولة كمرشحي حزب الأمة القومي لمناصب الولاة، والمحاصصة في تسكين بعض القيادات المتقدمة في أجهزة ومؤسسات الدولة، وتعيين ولاة لم يكونوا ضمن مرشحي قوى الحرية والتغيير في ولاياتهم.

ثانياً: رغم ما ورد في المقدمة من أن منهجية التعاطي مع الوثيقة الدستورية تأتي في إطار محدود فيما يتعلق بالمحتوى، فقد ركز معظم الورقة على هذا الجانب تحت عنوان رئيس (المحددات والقضايا الأساسية) على النحو الوارد أدناه:

[1] توزيع الصلاحيات بين أجهزة الحكم الانتقالي. هناك اعتراف في الورقة بالتالي:

أ - عدم تمرير المجلس العسكري لاقتراح الحرية والتغيير بشأن السلطات والصلاحيات المدنية الواسعة، إلا أنه لم يذكر السبب أو العلة، ولماذا استجاب المكون المدني لهذا الأمر ولم يعلن عن ذلك ويعمل على إصلاحه؟

ب- تجاوز السيادي لوضعه التشريفي بالتغول على صلاحيات مدنية من بينها منحه صلاحيات أمنية واسعة، وارتباطه برعاية عملية السلام، وصلاحيات في تكوين مفوضيات ذات أهمية تشمل مفوضيات السلام والانتخابات وصناعة الدستور والحدود، وكل ذلك مع صمت الحرية والتغيير أو قبولها أو التماهي وعدم العمل بجدية على معالجتها.

[2] الوثيقة الدستورية وعملية السلام: هناك نقاط مهمة تجاوزت الورقة تناولها بوضوح وشفافية تتمثل في:

(أ) بموجب المادة 16-(1) فإن إيقاف الحرب والنزاعات وبناء السلام ضمن صلاحيات واختصاصات مجلس الوزراء، بينما تقتصر سلطة مجلس السيادة بموجب المادة 12-1(س) على رعاية السلام. ومع ذلك اختطف الجانب العسكري هذا الملف وغيب الجانب المدني ومكونات سياسية أساسية حتى من فرصة المتابعة وامتلاك المعلومة. لم تحرك الحرية والتغيير ساكناً. أين دور الحرية والتغيير؟

(ب) بموجب التعديل الذي تم في 18 أكتوبر 2020م عدلت المادة 20 من الوثيقة التي تحجب الحق عن أعضاء مجلس السيادة والوزراء وولاة الولايات أو حكام الأقاليم في الترشح للانتخابات العامة، لاستثناء أطراف العملية السلمية من ذلك بشرط استقالتهم من مناصبهم قبل ستة أشهر، وهو تعديل مخل بالحقوق المتساوية وغير عادل.

(ج) تأجيل حسم شكل الحكم ولائي أو إقليمي وعدم الاهتمام بمتابعة أمر حكم الولايات وترك ذلك لما بعد قيام مؤتمر الحكم الذي لم يتم.

(د) إضافة المادة (79) بعد اتفاق جوبا التي اعتبرت اتفاقية سلام جوبا الموقعة في 3 أكتوبر جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة الدستورية على أن يزال التعارض مع الوثيقة بما يتوافق ونصوص الاتفاقية.

(هـ) إضافة المادة (80) بالنص على مجلس شركاء الانتقال وما اتصل بتشكيله من ذات القيادات الحاكمة ومن ثم عدم جدواه في القيام بالمهام المنوطة به في الوثيقة.

[3] الوثيقة الدستورية والأجهزة الأمنية: انتقدت الورقة تبعية قيادة القوات المسلحة والدعم السريع والأجهزة النظامية الأخرى لمجلس السيادة، والشكل الذي تمت به صياغة المواد، وما ورد في المادة (12) التي أسندت إصلاح الأجهزة الأمنية للمؤسسات العسكرية وفق القانون. من الضرورة أن يتم إصلاح الأجهزة العسكرية تحت إشراف مؤسسات الحكم المدني ممثلة في مجلس الوزراء والمفوضيات ذات الصلة كمفوضية الدمج والتسريح.

[4] المجلس التشريعي: رغم وجود جدول زمني مدته 90 يوماً، لم يشكل المجلس التشريعي أيضاً بحجة انتظار الحركات والتفاوض، مخالفة لنصوص دستورية.

[5] الأجهزة العدلية: عدم تشكيل مجالس القضاء والنيابة والمحكمة الدستورية.

ثالثاً: أبرز التحديات كما وردت بالورقة هي: محدودية الخبرة الفنية القانونية والتركيز على الخبرة السياسية، الاستجابة للضغوط المحلية والإقليمية والدولية، انتظار السلام المؤجل، عدم توفر مراجع لحالات مشابهة (وهي نقطة لا نتفق مع الورقة حولها).. هذه النقاط لا تعكس تحديات بقدر عكسها لضعف الخبرة السياسية والقانونية، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الماثلة بشكل مبدئي لتحقيق شعارات الثورة. ويضاف لذلك ما حدث من عدم التزام الجانبين بالنصوص الدستورية وكان ذلك هو التحدي الأكبر الذي لم تواجهه الحرية والتغيير بحزم.

رابعاً: السلبيات: أتفق مع ورقة أستاذ مدني حول السلبيات الواردة، وكذلك التوصيات مع إضافة فقرة بضرورة الاستعانة بالخبرة والرأي الفني بجانب الرؤية السياسية في إعداد الوثائق الدستورية والقانونية.

خامساً: هناك مجموعة من الخروقات الدستورية والقصور في متابعة تنفيذ الكثير من مواد الوثيقة التي تتصل بالتحول المدني والناتجة عن عدم الالتزام بالنص

الدستوري من جانب الحرية والتغيير، وكذلك عدم اهتمام الحكومة بالقيام بمسئولياتها وواجباتها الدستورية في إنشاء وإدارة مؤسسات الحكم المدني، إضافة لسكوتها أو التغاضي عن مخالفات جسيمة ظل المكون العسكري يمارسها لتعطيل مسيرة التحول المدني، من الخروقات، على سبيل المثال وليس الحصر:

1- مخالفة المادة (15) من الوثيقة الدستورية بتكوين مجلس الوزراء من كفاءات وطنية مستقلة والذهاب للمحاصصات من جانب الحرية والتغيير.
2- اختطاف ملف السلام بواسطة المكون العسكري.
3- عدم الالتزام بتشكيل مجالس الأجهزة العدلية والمحكمة الدستورية من جانب الحكومة وعدم التشديد من جانب الحرية والتغيير للوفاء بذلك.
4- عدم الالتزام بتشكيل المجلس التشريعي خلال المدى الزمني المحدد في الدستور وساهم في ذلك كل من الحرية والتغيير والمكون العسكري.
5- عدم الوفاء بإنشاء المفوضيات من جانب الحكومة وعدم المتابعة والضغط من جانب الحرية والتغيير.
6- تجاوز المعايير المتفق عليها بين الأطراف بشأن تعيين الولاة من جانب كل من الحرية والتغيير والحكومة.
7- تعديل الدستور بعد اتفاقية جوبا ليسود الاتفاق على الدستور، وهو مسئولية الجانبين العسكري والمدني.
8- عدم التزام الحكومة بالوفاء بما ورد بنص المادة 8-16 من الوثيقة الدستورية بشأن لجنة التحقيق الوطنية [حول الانتهاكات التي جرت في 3 يونيو 2019م] فيما يلي استقلالية اللجنة وتمتعها بكامل الصلاحيات للتحقيق وتحديد المدى الزمني لأعمالها الأمر الذي لم يحدث ولم تتم متابعته بشكل جدي من جانب الحرية والتغيير مع الانعكاسات السالبة لذلك على مسيرة الثورة.

ووفقاً لهذه الخروقات والمخالفات الدستورية التي تناوب على ممارستها شركاء الفترة الانتقالية عسكريين ومدنيين داخل وخارج الحكومة، وارتكاب الجانب العسكري للموبقة الكبرى بقيامه بانقلاب 25 أكتوبر، لم يتبق في الوثيقة الدستورية كما يقال موضع إلا وفيه ضربة سيف أو طعنة رمح حتى اهترأت لتدخل غرفة الإنعاش، وأصبحت الدولة تدار دون دستور أو قانون وعدنا لعصر الغابة كما ترون.

سادساً: يبقى السؤال ما هو المخرج الممكن؟ وكيف يمكننا الاستفادة من هذه التجربة كمدخل لمعالجة الوضع السياسي وتطوير الوضع الدستوري للبلاد؟ لتحقيق هذا الهدف النبيل لا بد من إصلاح الحرية والتغيير ليكون مدخلاً لمراجعة أسس التوافق السياسي والبرامج والدستور لمواجهة القضايا والتحديات والمخاطر الكبرى التي تواجهها البلاد، عبر خطوات تتلخص في التالي:

1- لم تعد الحرية والتغيير بالقوة التي كانت عليها عند بداية الثورة بعد ما أصابها من انشقاقات، لذا يصبح من الضرورة أن تعالج مسألة وحدة أطرافها، ومن ثم الانفتاح نحو المكونات الوطنية من أحزاب ولجان مقاومة ومؤسسات مجتمع مدني وإدارة أهلية، لتشكيل جبهة وطنية واسعة ذات قاعدة عريضة لإنهاء الانقلاب ومواجهة قضايا وتحديات المرحلة الانتقالية.

2- قيام الحرية والتغيير بعد الوحدة والتوسعة بوضع الترتيبات اللازمة لمواجهة متطلبات مرحلة الحكم المدني القادم، أي الانتقال من مرحلة المقاومة وإسقاط النظام العسكري لمرحلة البناء ودعم الحكومة الانتقالية والتصدي لقوى الردة وأي قوي معارضة، بما يضمن الوصول للدولة المدنية الديمقراطية وحمايتها.

3- الاتفاق حول ميثاق سياسي جديد بين مكونات الجبهة الجديدة الموسعة وتوقيع ميثاق شرف بينها وبين القوي النظامية للالتزام الصارم بمطلوبات الحكم المدني الديمقراطي.

4- الاتفاق على هيكل يتجاوز مرحلة القيادة الأفقية واعتماد هيكل رأسي منضبط لقيادة العمل.

5- تعديل الوثيقة الدستورية لدستور انتقالي يتجاوز مرحلة الشراكة بالصورة المنصوص عليها سابقاً، ويتجاوز سلبيات الوثيقة في المضمون والصياغة.

سارة عبد الرحمن دقة:

أحيي القائمين على أمر الورشة غض النظر عن اختلافنا حول منهج وطرائق عملها، إذ يحمد لها أنها وفرت أنموذجاً سوف يساعد التجارب النقدية اللاحقة.

لضيق الوقت لن يتسنى تقييم منهجية ورقة أ. مدني عباس، لذلك أتطرق للسياق النظري للوثيقة الدستورية، ولا أتفق مع الورقة في تكييفها أن الوثيقة الدستورية مخصصة فقط للوصول لانتخابات ودستور دائم، وأرى أن هذا التكييف المخل أدى لخلل آخر في منظور الورقة النقدي. إن الخلل في تكييف الوثيقة الدستورية لمجتمع في حالة انتقال أو تحول ديمقراطي أصاب حتى واضعي الوثيقة الدستورية أنفسهم، إذ أنتجوا وثيقة عبارة عن تنفيذ لاتفاق سياسي، ومرجعية لإطار حكم انتقالي أكثر من كونها وثيقة ناتجة عن صناعة دستورية بالمفهوم القانوني للمصطلح كمرجعية تأسيسية تهدف لوضع أحكام التحول الديمقراطي، وأهدافه وأسسه وتدابيره.

لقد تناولت الورقة أكبر خطأين جوهريين في الوثيقة نتجا عن ذهنية معيبة على أنهما نتاج للعجلة، والعجلة لا تبرر أخطاء جوهرية. السبب هو الخلل المنهجي في الصناعة الدستورية لوثيقة تؤسس للتحول الديمقراطي لكنها تتخذ إجراءات غير ديمقراطية ولا شفافة ولم يشارك فيها كل الفاعلين في الفضاء الانتقالي، ولم تخضع لحوار مجتمعي شفاف للوصول إليها، وكان ذلك لزاماً حتى إذا حدثت إشكاليات يكون الناس مقتنعين بها ليدافعوا عنها.

ومن ضمن معايير وشروط الصناعة الدستورية التي لم تتم مراعاتها أن تكون مبنية على فلسفة واضحة تنتظم كل قواعدها وأحكامها لضمان اتساق وتجانس وعدم تضارب أحكامها. ومثلاً، نجد أن الوثيقة الدستورية اتخذت فلسفة النظام البرلماني كأساس، لكنها كفلسفة لم تكن ثابتة في كل النصوص، فنجد أن مجلس السيادة لم يكن مؤسساً على فلسفة النظام البرلماني، بل "البرلماسي"، فالوثيقة لم تعطه سلطات تشريفية فقط، بل أعطته سلطات ومهام تنفيذية حقيقية، وهذا خلل. ولم تعتمد الوثيقة مبادئ النظام البرلماني المهمة: مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ التوازن، ومبدأ الرقابة المتبادلة، فنجد مثلاً أن سلطات التشريع والرقابة المنوطة بالمجلس التشريعي أحيلت للاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء خلال 90 يوماً، ويعد هذا خطأ كبيراً ضرب مبدأي الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة، بدون أي مبرر منطقي أو موضوعي لذلك، وكان تأجيل المجلس التشريعي وربطه بالسلام برغم أهميته البالغة خطأ كبيراً جداً. وما المانع أنه مثلما أدخلت اتفاقية السلام أطرافها لاحقاً في مجلسي السيادة والوزراء، أن تدخل نسبة منهم في المجلس التشريعي؟ لقد أدى غياب المجلس التشريعي لمشكلة كبيرة فكل الخطر الماثل الآن يعود لذلك الغياب. والإحالة نفسها كانت محددة بفترة التسعين يوماً كتدبير استثنائي مؤقت، لكنهم مددوا الممارسة على طول الخط بدون أي سند دستوري، فخرقوا مبدأ سيادة حكم القانون.

كما أن مبدأ استقلال القضاء من المبادئ المهمة للنظام البرلماني، والوثيقة الدستورية اعتمدته فلسفة لها في المادة (3)، لكن سيادة القضاء ضربت في مقتل بإعطاء مجلس السيادة سلطة تعيين رئيس القضاء، وكل الحجج التي ذكرت اليوم لا تبرر إعطاء هذا التدبير الاستثنائي لمجلس السيادة، فعلاوة على أن استقلال القضاء مبدأ أساسي، كأن واضعي الوثيقة الدستورية لا يدركون الدور المفصلي الذي

يقوم به القضاء في هذه المرحلة، إذ أنه قمين بحماية التحول الديمقراطي، وبإقرار العدالة، وكان هذا خطأ كبير جداً.

ومن المبادئ التي ينبغي مراعاتها في الصناعة الدستورية لأوضاع انتقالية مؤقتة أنها يجب أن تكون تفصيلية وتحوي مواقيت زمنية محددة لتتسنى الرقابة عليها.

بالنسبة للمحددات والقضايا الرئيسية التي تناولتها الورقة فقد أغفلت تناول أشياء مهمة منها المعالجة الدستورية لوضع المرأة، فقد افتقرت الوثيقة تماماً للحساسية تجاه النوع أو إدماجه في السياسات العامة وهو أمر مهم، إذ لا يمكن عمل تنمية مستدامة، بدون معالجة دستورية محكمة لقضايا المرأة. صحيح أنها اعتمدت مبدأ التمييز الإيجابي لكنه كان مجرد حديث مبهم ومجمل، ولم تربط حصصه ولا مجالاته بإجراءات تتيح مراقبة تنفيذها في المجلس التشريعي أو تتيح للمتضررات التوجه للمحكمة الدستورية للشكوى من عدم التنفيذ.

ختاماً فإن السلبيات التي ذكرتها الورقة عن الوثيقة الدستورية من أنها خلت عن الاتساق والموازين وأنها لم تحدد مواقيت زمنية للمؤسسات، كلها عبارة عن عرض لمرض أساسي هو أن الوثيقة الدستورية لم تراع فيها المعايير ولا الشروط الواجبة المطلوبة للصناعة الدستورية. وأوصي أن تتم صناعة الدستور الانتقالي القادم وفق منظور ديمقراطي تشاركي وشفاف، وتراعى فيها معايير وشروط الصناعة الدستورية لدستور بوصفه مرجعية تأسيس دستوري تحكم التحول الديمقراطي وتضع أسسه وآلياته وتدابيره، وتراعى فيه كل الجوانب المهمة في وضع الدساتير المؤقتة.

وكذلك أن يتفق قبل الشروع في صناعة الدستور على الفلسفة التي يبنى عليها وعلى استراتيجية واضحة يؤسس عليها الدستور الانتقالي، تستقى من تحليل دقيق لكل السياق الانتقالي وتحدياته وأوضاعه.

الورقة أوصت بتجلية وضع المؤسسة العسكرية، والآن الشعب السوداني كله أجلى ذلك بأن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون تابعة للسلطة التنفيذية، وأن يكون

المجلس التشريعي رقيباً عليهما، لكن التجلية يجب أن تكون حول الترتيبات الدستورية لإصلاح المؤسسة العسكرية.

والمطلوب تجلية أساسية لموضوع العدالة الانتقالية، فقد كان هناك كسل ذهني وتهيب لمسألة العدالة الانتقالية، وينبغي أن توضع بصورة واضحة في الدستور في مقاربة بين العدالة والاستقرار.

الصادق علي حسن:

البداية الصحيحة لو تأنت القوى السياسية وأجرت تقييماً صحيحاً للوثيقة الدستورية هو أن تجري محاكمة الأخ الصديق ساطع الحاج والأستاذ نبيل أديب وكل المجموعات التي كانت خلفها، وأشهد الله العظيم أنهم يستحقون محاكمات حقيقية علنية في ميدان عام، فالذي يحصل الآن نتاج أعمالهم. لقد أدخلوا البلاد في الأزمة الحقيقية التي تعاني منها، وأضاعوا التحول الحقيقي وقطعوا الإعادة الحقيقية للحياة الدستورية القادمة. ومن البداهة حينما يكون هناك انقلاب على نظام ديمقراطي، فإنك تعيد الوثائق المعمول بها آنذاك على الأقل لتعتبر هذه الفترة مرحلة انتقال دستوري وتستعيد الوثائق لتستطيع محاكمة الذين قاموا بارتكاب جريمة الانقلاب، وإلا فإنهم سوف يفلتوا من العقاب.

نتج عن الوثيقة الدستورية من حيث المبدأ عسر محاكمة مقوضي النظام الدستوري في 30 يونيو، ففي المحاكمة الجارية الآن، طفقت المحكمة تستمع لشهود ووقائع، بينما لو استعيد الدستور المعمول به فإن أركان الجريمة تكتمل ولن تحتاج لسماع شهود إلا إذا أنكروا أنفسهم، كأن يأتي عمر البشير للمحكمة ويقول لست عمر البشير.

لقد نشأ السودان بموجب قواعد تأسيسية أنشأها الإنجليز. دستور 1956م يشكل القواعد التأسيسية لدولة السودان وقد صدر في أربع قواعد في 1955/12/19م حددت الدولة وشكلها ومرجعيتها والمواطنة، إلخ. ولا يمكن لدستور أن يتجاوز الأطر الثلاثة لتأسيس الدولة: الشعب، والأرض، والسلطة ذات السيادة. وللحديث

عن الدولة ينبغي العودة لدستور 1956م هو الوحيد الذي احتوى القواعد التأسيسية للدولة وأخذ السودان اسمه من هذه الوثيقة. لكن الوثيقة الدستورية تقدم دستوراً لدولة لا تعرف شعبها ولا مساحتها. وفي ظل المشهد السياسي الحالي وظهور المجموعات القبلية والجهويات، ما لم تتم استعادة القواعد التأسيسية للدولة سيحدث مثلما حدث في اتفاقية نيفاشا، عندما ذكروا خطأً أن الدستور المؤقت في 1965م منح الجنوب حق الفيدرالية، بينما هو تحدث عن قواعد تأسيس الدولة وصدر بالمادة الخامسة التي تقول أن يرجع السودانيون لأقاليمهم لينتخبوا جمعية تأسيسية، يشارك فيها سكان الأقاليم بثقافاتهم وأعرافهم لتكون جزءاً من الحقوق الأساسية التي تضمن في الدستور، ولم يذكر نظام حكم معين.

ومن مساوئ الوثيقة الدستورية أنها قننت لاستمرار انقلاب "الإنقاذ"، وبالتالي صار قانون تنظيم الأحزاب ساري المفعول، ولا يعقل بعد الثورة الشعبية والحديث عن انتقال ديمقراطي، أن يحكمنا قانون تنظيم الأحزاب لسنة 2010م ولو أردت ممارسة أي عمل سياسي عليّ الذهاب لمسجل تنظيمات الأحزاب السياسية!

إن الانقلاب الحقيقي حصل بالوثيقة الدستورية، التي قننت الوضع الانقلابي الخاطئ، والآن صاروا يتحدثون عن انقطاع دستوري وتقادم وهذا ليس صحيحاً، فجريمة الانقلاب من الجرائم المستمرة. في إنجلترا في القرن السابع عشر كان هناك شخص انقلابي اسمه اوليفر كرومويل[1]، نفذ انقلاباً واستطاع أن يستصدر من المؤسسات الموجودة مراسيم وصار هو الحاكم المطلق، بعد وفاته ترك ابنه حاكماً من بعده، ومن ثم لإشكالات كثيرة استدعى الناس النظام الملكي فجاءوا بابن الملك الذي خلعه ونصبوه ووصلوا لتسوية أعفوا فيها ابن أوليفر من المساءلة، لكنهم

[1] أوليفر كرومويل (أبريل 1599- سبتمبر 1658م) ضابط بريطاني قام بانقلاب وأعدم الملك ونصب نفسه حاكماً لإنجلترا، بعد وفاته حكم ابنه ريتشارد الذي تمت الإطاحة به وإعادة الحكم الملكي، وفي يناير 1661م أي بعد وفاته بأقل من ثلاث سنوات تم استخراج جثته وأعدم بعد وفاته.

أخرجوا والده الذي مات قبل عدة سنوات من مقبرته وحاكموه بأنه قام بجريمة تقويض النظام الدستوري، وتركوه خارج المقبرة في ميدان عام.

معروف أن الجيش يحمي البلد ولا علاقة له على الإطلاق بالشأن السياسي، لكن الوثيقة الدستورية منحت الجيش لأول مرة في تاريخ السودان حق العمل السياسي وقننت للمليشيات المسلحة: الدعم السريع، وحتى لو استعيدت الحياة الدستورية فلن يمكن التعامل مع الدعم السريع، وفيه أكثر من مائتي ألف جندي. إذا استعيدت الحياة الدستورية نجد أن قانون القوات المسلحة لسنة 1957م يحدد مهمة الجيش، ولكن لا أساس للتعامل مع الدعم السريع، وسوف يكون السودان في اتجاه الفوضى بتقنين مليشيات، وما كان ذلك سيحدث بدون الوثيقة الدستورية. هناك كلام مهم جداً قاله البرهان إنهم كجيش يريدون العودة للثكنات. علينا التمسك بذلك، ولنقل له: عد لثكناتك وقانون القوات المسلحة واضح في تحديد مهامك وليس من بينها أي من السلطات السيادية التي تريد الاحتفاظ بها. إنها مساومة انتهازية لأنه قدر أن القوى السياسية لن تتحد ويحاول اللعب على التناقضات.

مالك موسى:

حينما حضرت كنت سعيداً جداً أن يتم تقييم الفترة الانتقالية بصورة شفافة وموضوعية لنخرج من النفق المظلم الذي نعيش فيه الآن، ولكني وجدتها دفاعاً عن التجربة أكثر من كونها تقييماً. التقييم الذي يجري ليس لفترة انتقالية، بل لفترة انقلابية مستمرة. دخل السودان فيها منذ 1989م واستمرت حتى 11 أبريل، وانقطعت حتى 17 أغسطس 2019م، ثم استمرت بعد ذلك، فنحن الآن في وضع انقلابي كان مستمراً، لم يبدأ في أكتوبر 2021م. تقييمي للوثيقة الدستورية أنها باطلة وكل ما بني على باطل فهو باطل. لم يتم تأسيس الوثيقة بصورة سليمة، ذلك أن الأحزاب السياسية والتنظيمات الفئوية التي كانت تقف خلفها هم الذين أعطوا عمر البشير الشرعية في انتخابات 2010م.

حينما نتكلم عن فترة انتقالية لا بد من إجراء عدالة انتقالية، وللأسف الشديد ثلاثة أرباع التنظيمات السياسية كانت قد دخلت برلمان "الإنقاذ"، والأسوأ أنهم أنتجوا لنا في 2009م قانون الأمن الوطني الذي ذقنا بسببه ويلات السجون والعذاب والتنكيل في الفترة الماضية، فكيف لهذه الأحزاب أن تُخرج السودان لبر الأمان؟

من الناحية الإجرائية فقد قننت الوثيقة للمليشيات، وحينما اتفقوا على نصيب للعسكريين في مجلس السيادة، فإنهم أدخلوا العسكر ولأول مرة في الحياة السياسية في البلاد وتقاسموا معهم السلطة، وقد كانت مساومة تاريخية للأسف.

تقييم التجربة يحتاج أن تكون عندنا ذرة أخلاق سياسية للاعتذار لأبناء الشعب السوداني الذين على طول الخط تعايشنا مع دم أبنائهم الذي يسيل.

ليس هناك وصي على أبناء الشعب السوداني، وهم كفيلون بأن يديروا شؤونهم، وأي قوى سياسية تريد صنع عملية سياسية لإدارتهم فلتذهب إلى مزبلة التاريخ ويظل أبناء الشعب خنجراً مسموماً لهم، إلى أن تتحقق الحرية والعدالة والسلام. وطال الزمن أو قصر سوف تكون هناك محاكمات تاريخية لمن سولت وتسول له نفسه بتولي منصب دستوري طيلة الفترات الانقلابية منذ 1989م وحتى التاريخ الذي نشيد فيه دولة الحرية والسلام والعدالة.

مريم الصادق المهدي:

شكراً لأستاذ مدني عباس على القدر العالي من الموضوعية في النقد، ولأستاذ طه على الشجاعة التي تحلى بها في وصف الظرف الزمني. أريد إضافة أمرين مهمين في الإطار الزمني: لقد تم الوصول للوثيقة الدستورية في زمن كان فيه صراع كبير داخل قوى الحرية والتغيير بشأن قيادة التفاوض، ما بين الدعوة لتكوين جسم قيادي من قيادات الأحزاب (المجلس المركزي)، وواقع المجلس المشترك بين مجموعة التنسيقية ولجنة التفاوض، مما أدى لتغييب حقيقي للقيادات السياسية العليا، ونحن بالذات في نداء السودان كان كل قياداتنا على رأسهم الحبيب الإمام الصادق

المهدي يطالبون أن تكون المرجعية للقيادات لتحقيق القيادة السياسية المرجوة، وقد لاحظ الناس الآن بوضوح العوز غير المنطقي لخبرة سياسية وخبرة تراكمية كانت مطلوبة في صياغة الوثيقة الدستورية.

الأمر الثاني الذي لم يذكر البتة وكانت له إسقاطات كثيرة في مسألة السلام هو المجهود الذي بذلناه في التصالح مع أخوتنا في القوى الثورية عبر نداء السودان. وكما ذكرت بالأمس فإن نداء السودان عوقب لأنه تمكن من عمل تحالف سياسي عريض وتم تحجيمه في ثلاثة مناديب كالآخرين، وبالتالي وقع الظلم بصورة كبيرة جداً على أخوتنا في الجبهة الثورية، وعلى حزب الأمة الحزب الأكبر في هذا التحالف والذي لم يفرد له أي وجود، وظل الأمر محل ابتزاز ومواجهات سياسية عميقة.

وقد بذلنا مجهوداً حاولنا عبره حل الأمر في أديس أبابا، واستمرت محاولتنا وظللنا في اجتماع لنداء السودان بكل تنظيماته لمدى ثلاثة أسابيع أفلحنا فيه أن نصل معهم لصيغة ولكن للأسف لم نستطع إقناع أخوتنا المتفاوضين بها، وكان على رأسها مسألة أن تكون وثيقة السلام التي سيتم الوصول لها بعد ستة أشهر أعلى من الوثيقة التي سوف يتم الوصول إليها الآن، لنستطيع أن نراجع مع أخوتنا في الجبهة الثورية أية هنات أو تجاوزات يستطيع العسكر أن يمرروها علينا لأنهم أدرى ببواطن الحكم، للأسف رفض هذا الأمر من مجموعة التفاوض التي أقصت المجموعة السياسية الرئاسية ومن ضمنها رؤساء الأحزاب الذين وافقوا على هذه الصيغة. ثم جاءت بعد ذلك لاحقاً اتفاقية جوبا للسلام وكانت فوق الوثيقة الدستورية، ولكن بالتغابن مع القوى السياسية، إذ أن اخواننا في الجبهة الثورية، ليس فقط العسكريون، كانوا بصورة مفتوحة على عداء مع قوى الحرية والتغيير. فرفضوا حق الجهة التنفيذية أو المجموعة المدنية في السلام رفضاً كاملاً.

الطريقة المثالية التي طرحها المعقبون حول الصناعة الدستورية للوثيقة المؤقتة وضرورة أن تكون بتشاور شعبي ومشاركة واسعة لا زالت مسألة تحتوي على

صعوبة، لأننا محكومون بإطار زمني محدد لعمل مرجعية دستورية. صحيح الوثيقة الدستورية أدت غرضها في زمنها لكن كان ينبغي أن يعمل الناس على تطويرها، وهذا ما لم يتم، والآن أي وثيقة دستورية مرجعية للانتقال سوف تمر بنفس الظروف، على أن تراعى أسس صناعة الدستور الدائم عبر المفوضية.

الأمر المهم الذي أهملته الوثيقة الدستورية وأشار له الصادق هي ضرورة إسقاط مرجعية النظام السابق وقوانينه، فنحن حينما تقلدنا الحكم التنفيذي كنا مجرد موظفين محصورين جداً بإطار محدد. قوانين الدولة كانت كلها تابعة للنظام البائد وهو نظام رئاسي شمولي شديد المركزية وبالتالي لم يكن هناك من وجود لحكومة حقيقية مما أتاح المجال لمجموعة مكتب رئيس الوزراء، وهذا ليس لتجريم أحد، لكن لأن النظام السابق جعل الدولة أصلاً دولة ظلال، والمواقع السياسية فيه كانت تستخدم في النخاسة السياسية بالتالي الوظائف السياسية للوزراء كانت خالية من المهام، وغداً إن شاء الله مع ورقتي سوف أوزع لكم آخر قرار كان يصف مهام كل وزارة لتشهدوا على أن الوزرات كانت مجموعة من الموظفين بلا كثير قدرة والسبب المباشر هو أننا واصلنا في كل أسس ونظم دولة النظام البائد التي ظلت لفترة طويلة تستعمل هذه المناصب للنخاسة السياسية.

هند الصادق الطائف

لدي طائفة من الأسئلة وهي: كيف تصاغ وثيقة دستورية بهذه الهشاشة رغم وجود فطاحلة في القانون الدستوري لدولة عندها إرث دستوري ضخم كالسودان؟ ولماذا لم تأخذ الحرية والتغيير بملاحظات القانونيين الذين لجأوا لهم لإجراء ملاحظات وتعديلات في الصياغة، ومع ذلك خرجت الوثيقة بصياغة ركيكة؟ و من الذي صاغ الوثيقة أصلاً؟ هل هو فعلاً قانوني؟ لأنها شكلاً ومضموناً تدل على أن الذي صاغها لا علاقة له بالدساتير، كيف وافقت عليها قوى الحرية والتغيير أصلاً؟ وكيف يتسنى لاتفاق مهما كان شكله أنه يكون أعلى من الدستور؟ معروف أن الدساتير دائماً ما

تكون أعلى سلطة في الدولة، كيف سمحت الحكومة لاتفاق جوبا أن يكون أعلى من الدستور؟

أباذر مدثر الأمين

لدينا عدد من الأسئلة يمكن أن تتم الإجابة عليها أو وضعها مع المعالجات التي تتخذونها كحرية وتغيير في مسيرتكم بعد تقييم تجربتكم. والأسئلة هي: الإشكالية الأساسية في الوثيقة الدستورية هي الأطراف الموقعة عليها، المكون العسكري لم يكن جاداً في الوصول لتحول مدني ديمقراطي حقيقي بدليل انقلاب 3 يونيو 2019م يوم فض اعتصام القيادة العامة والبيان الذي تلاه البرهان. الشعب السوداني أعطاكم كامل الثقة يوم 30 يونيو 2019، ولكن خذلتم هذه الثقة بالتفاوض مع المكون الذي ارتكب الانقلاب بمبرر حقن الدماء، ولا زلنا نشهد هذه الشماعة. نريد تفاصيل عن توقيع الاعلان السياسي الذي أصبح مرجعيه للوثيقة الدستورية؟ الوثيقة نصت على مهام الفترة الانتقالية وأهم ما فيها العدالة وتصفيه التمكين التي كان هنالك تلكؤ فيها فما الأسباب؟ كيف توقع وثيقة ويكون اتفاق سلام جوبا كقانون أعلى منها وهل هذا ضعف من قوى الحرية والتغيير أم ماذا؟ وبعد التعديل وتمديد الفترة الانتقالية. لم تنص الوثيقة الجديدة على زمن تسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين، مما شكل خللاً كبيراً وتناقضاً مع الإعلان الدستوري. لا نعتقد أن الإشكال في الوثيقة، بل في كيفية تطبيقها الذي يحتاج لمؤمنين بها. في أول خرق للوثيقة لم تخرج قوى الحرية والتغيير للشارع وتنبه لذلك وتقف عليه، فقد نصت الوثيقة على أن سلطات المجلس السيادي شرفية لكنه أصبح تنفيذياً وحاكماً.. وفيما يتعلق باستكمال هياكل السلطة نصت الوثيقة الدستورية على قيام ثلاثة مستويات للحكم. تم تكوين المجلس السيادي ومجلس الوزراء وتم إغفال الجانب التشريعي والرقابي والذي يتمثل في المجلس التشريعي والمفوضيات المتخصصة والمنصوص عليها في الوثيقة الدستورية. هل كانت قوى الحرية والتغيير تعرقل تكوين واستكمال هياكل

السلطة؟ نصت الوثيقة الدستورية على العلاقة بين قوى الحرية والتغيير ومستويات الحكم المختلفة، فيما يخص مجلس الوزراء، كانت قوى الحرية والتغيير تتغول على صلاحيات مجلس الوزراء وتفرض عليه مهام من صميم عمله، وهذه شهادة من رئيس الوزراء في العديد من المواقع! صيغة الوثيقة الدستورية كانت فضفاضة وغير مضبوطة ويفسرها أي طرف على هواه على حسب مصالحه، والوثيقة لم تنص على أسقف زمنية وجداول لتشكيل بعض هياكل الحكم الانتقالي والمفوضيات، ولم تنص على آلية سحب الثقة وتغيير رئيس الوزراء. نصت الوثيقة على حكومة كفاءات مستقلة وتم تعيين حكومة حزبية غير مستقلة، وهذا الأمر لا يزال يواجهنا الآن، حيث يقول قادة الحرية والتغيير إنهم سوف لن يشتركوا في الحكومة القادمة، والفعل عكس القول، مما يسحب منهم الثقة.. شرعنت الوثيقة الدستورية لوجود الدعم السريع كقوة نظامية مما مهد للانقلاب وللأزمة الحالية.

تعقيب مقدمي الورقتين

طه عثمان إسحق

اتفق مع مداخلة سارة دقة في أن مسألة العدالة الانتقالية كان يجب تكون منصوصة بصورة واضحة وشجاعة جداً، ولو كانت موجودة ربما عالجت مسائل كثيرة، وللآن ما يحدث في السودان يحتاج إلى عدالة انتقالية، وهناك مشاكل كبيرة لا تحل إلا بإقرارها وهناك تعقيد كبير في مسألة العدالة الانتقالية. وهي لا تعني مبدأ الافلات من العقاب، فالعدالة إما أن تكون بحثاً عن الجناة أو بحثاً عن تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها المجني عليهم، وفي كل الأحوال الفيصل واحد. إذا استطعت أن تصل للجناة وتسائلهم فبها، وإن تعذر ذلك تعمل على تحقيق الأهداف التي ضحى من أجلها الشهداء.

ما قيل في رفض التبرير المقدم حول تعيين رئيس القضاء عبر المجلس السيادي وأن ذلك لا يحقق استقلالية القضاء، فإننا نتمنى تحقيق استقلالية القضاء، لكننا نعرف

أن توصيف قضائنا هو أنه غير راغب وغير قادر على تحقيق العدالة، وهذا كان أحد الأسباب التي أدت لتحويل ملف دارفور عبر مجلس الأمن للجنائية الدولية لتقديم البشير للمحاكمة لعدم كفاءة قضائنا. وكلنا شهدنا ذبح الفترة الانتقالية وإنجازاتها بواسطة القضائية كأداة موجودة استخدمها النظام أسوأ استخدام وكل يوم نشهد القرارات الصادرة من القضائية، ربما يكون لدينا قضاة محترمون لكن لا توجد لدينا سلطة قضائية قادرة وراغبة في تحقيق العدالة، ويجب أن يولي الناس اهتماماً لهذه المسألة لنشهد مع الإصلاح الأمني والعسكري إصلاحاً هيكلياً للقضائية وتحقيق استقلالها التام.

ليس دفاعاً عن ساطع الحاج لكن إذا وجدت أخطاء في الوثيقة الدستورية فإننا نتحملها كلنا وليس شخصاً واحداً فكلنا مسؤولون.

تحدث الناس عن تأخير المجلس التشريعي، وقد كان السلام واحداً من الأسباب، لكن كذلك للأمانة هناك تقاعس من المجلس العسكري بسبب موضوع مهم جداً وهو أننا حينما توصلنا لـ 67% صرح البعض مطالباً بقيام المجلس التشريعي ليحل الدعم السريع، وهذا جعل العساكر يقفون موقفاً مضاداً. كلنا مؤمنون بضرورة القضاء على تعدد الجيوش وأن يكون هناك جيش مهني واحد، لكن هذا لا يتم عبر هذا التبسيط، الذي يمكن أن يؤدي لمحرقة. الحديث عن أن الوثيقة الدستورية شرعنت الدعم السريع غير صحيح، فقد تكون الدعم السريع بموجب قانون سنه النظام السابق، ويتبع له الآن 150 ألف جندي. يمكن حل الدعم السريع بواحد من طريقتين إما بالاتفاق السياسي والوصول للجيش الواحد مع هذه القوات، أو بالمواجهة المسلحة، ولا توجد مواجهة مسلحة في النهاية ستؤدي لجيش واحد، بل لن يكون هناك بلد.

المسؤولية تقتضي علينا أن نواجه حقائق مسألة تعدد الجيوش، والأزمة ليست فقط في الدعم السريع، الأزمة الحقيقية موجودة حتى في الجيش السوداني، وكلنا

نعلم أننا منذ 1955 حتى الآن فقدنا الملايين بآلة القوات المسلحة، ويجب حينما نتحدث عن الإصلاح الأمني والعسكري، أن نتكلم عن قومية القوات، فالقوات المسلحة الحالية قياداتها ليست قومية كما يجب، ولا كلها بأيادٍ نظيفة، فلنكن مع مبدأ الجيش الواحد ومع مبدأ الإصلاح الأمني والعسكري، ونناقش ذلك بمسؤولية لا كمسألة يمكن أن تحل بمجرد إصدار قرار، فإذا أصدرت قراراً بدون اتفاق سياسي فإنه لن يساوي الحبر الذي كتب به وسوف يردي البلاد في مزالق لن تسلم منها. من الأفضل نقاش هذه القضايا دون هروب ودون خوف في إطار الإصلاح الأمني والعسكري وصولاً للجيش الواحد، وهذه كانت واحدة من الأشياء المنوط نقاشها بمجلس الشركاء.

تم توقيع الإعلان السياسي باشتراك الجميع، وفي لحظة التوقيع كان هناك تفويض لجميع الكتل، مع غياب ممثل قوى الاجماع الذي لم يحضر لظرف محدد، وكان يتوجب التوقيع للوصول للوثيقة الدستورية لأنها استعصت، وكان من المساوئ عدم التوقيع على الاتفاقات التي تم الوصول إليها في السابق فتنصل عنها المكون العسكري بعد فض الاعتصام، وهو أحد الأسباب التي دعت للمسارعة بالتوقيع.

بالنسبة لكلام د. مريم عن مفاوضات أديس أبابا، فإن المجلس المركزي لم يكن قد تكون بعد أثناء التفاوض، وفيما يتعلق بمطالب الجبهة الثورية بشأن الوثيقة الدستورية فقد نوقشت ورُفضت فكرة أن تسود الاتفاقية على الوثيقة الدستورية.

مدني عباس:

الوثيقة الدستورية ليست مسؤولية حزب أو مجموعة ولا حتى الحرية والتغيير، فهذا تاريخ كلنا ساهمنا فيه بأنصبة متفاوتة، وتقييمها تقييم موضوعي الغرض الأساسي منه التصويب نحو المستقبل، أكثر من كونه للدفاع أو الهجوم، فليس لذلك قيمة والقيمة الأساسية ضرورة تجنب الأخطاء، وقد دهشت قليلاً حينما ذكرت سارة في تناول الورقة أنها اختلفت معها ثم قالت نفس الكلام الموجود فيها تقريباً: ضرورة

التفصيل والمواقيت الزمانية وتعارض النظام البرلماني مع الوثيقة. إن ما حدث كان اتفاقاً فرضته موازين القوى لكنه انعكس في الكلمات ومعانيها، فلا يمكن أن يكون هناك نظام برلماني وتعطى كل هذه الصلاحيات لمجلس السيادة ليس فقط العساكر، بل بمن فيهم المدنيين، فهناك إشكاليات تتراوح بين النصوص وإحكامها وتفصيل المواقيت الزمانية، وإشكاليات كبيرة جداً مرتبطة بالممارسة. بعضها يتحملها الجانب السيادي، والجانب التنفيذي، يتحملها رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بمن فيهم نحن، ويتحملها الجانب السياسي وفيه الحرية والتغيير وكنت فيها كذلك، فتحمل الأخطاء مشترك.

تناول الوثيقة الدستورية بشكل واضح وشفاف مهم للمستقبل، لنستطيع أن نسير نحوه، ونحن شاء من شاء وأبى من أبى مقبلون عليه حتماً، فبرغم المحاولات المختلفة للالتواء على الحراك الشعبي وعلى الانتقال الديمقراطي، لكن في النهاية الانتقال الديمقراطي سوف يحدث وإرادة الشعب غلابة.

سعدت بالكلام الذي قيل وأعتقد أنه يساهم في التطوير، وبالتأكيد هي ليست غلطة الوثيقة الدستورية ولا السياق السياسي والتاريخي الذي صيغت فيه، والمطلوب ألا يكون هذا الحوار متعلقاً فقط بلحظة واحدة، بل يكون مستمراً ويتداخل فيه السياسي والقانوني وصولاً لممارسة أفضل ليكون الناشطون في هذا المجال بحجم تحديات وطموحات وآمال الشعب السوداني.

الباب الرابع

العدالة وإصلاح النظام العدلي

دكتور نصر الدين عبد البا ري

الباب الرابع

العدالة وإصلاح النظام العدلي

خلال الفترة الانتقالية في السودان

الإنجازات والإخفاقات والتحديات

د. نصرالدين عبدالباري

مقدمة

على مدار التاريخ الإنساني الحديث، كان غياب العدالة أو عدم فعالية النظم العدلية من الدوافع والأسباب الأساسية، التي أدت إلى انفجار الثورات. لذلك كانت العدالة من الثوابت في الشعارات التي رفعتها الثورات تعبيراً عن قضاياها وتطلعاتها. ولم تكن ثورة ديسمبر السودانية استثناءً على هذه الملاحظة التاريخية، إذ كان غياب العدالة، سيما بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وضعف المؤسسات والأجهزة العدلية من العوامل التي ساهمت بقوة في خروج الشعب السوداني ثائراً، وبشعار خالد ذي أركان ثلاثة، هي الحرية والعدالة والسلام. لهذا السبب كان إصلاح النظام العدلي في السودان مطلباً جماهيرياً كان على الحكومة الانتقالية الاستجابة له، فضلاً عن أنه في الأصل واجبٌ من واجبات الدولة ومبرر من مبررات وجودها، ما كان يمكن لها تأسيس دولة حديثة في السودان دون القيام به. وقد بذلت الحكومة الانتقالية ممثلةً في وزارة العدل في سبيل الاستجابة لمطلب الثورة والقيام بواجبها كدولة جهداً هو الموضوع الأساسي لهذه الورقة. وتتطرق الورقة إلى جانب هذا الجهد إلى أمثلة على إخفاقات الحكومة الانتقالية والتحديات التي واجهتها في سعيها الإصلاحي

بخصوص إصلاح النظام العدلي، وتحتوي في خاتمتها على أهم الدروس والعبر من تجربة الحكومة الانتقالية في هذا الصدد.

المهام القانونية والدستورية لوزارة العدل

لأغراض هذه الورقة، ينبغي التمييز بين المهام التقليدية لوزارة العدل والمهام المتعلقة بالانتقال أو التحول نحو الحكم الديمقراطي. وردت المهام التقليدية لوزارة العدل تفصيلاً في المادة (4) من قانون تنظيم وزارة العدل لسنة 2017، التي تتحدث عن اختصاصات وسلطات وزير العدل وعلى رأسها صيانة حكم القانون والتشريع.[1] أما المهام المتعلقة بالانتقال أو التحول الديمقراطي، فقد وردت تفصيلاً في المادة

---

[1] تنص المادة الرابعة (اختصاصات الوزارة وسلطاتها ومهامها: اختصاصات الوزير وسلطاته) على مهام الوزارة كما يلي: أ. السعي لبسط سيادة حكم القانون وتحقيق العدالة. ب. تحسين وتطوير الأداء في مهنة القانون، ووضع الأسس والتقاليد السليمة للمهنة ورعاية نظمها وأخلاقها. ج. مراجعة القوانين وإصلاحها لتمثل التعبير الأمثل عن قيم العدالة. د. دراسة وصياغة مشروعات القوانين وسائر التدابير التشريعية في الدولة. هـ. نشر القوانين وسائر التدابير التشريعية بالجريدة الرسمية وبكافة وسائل النشر. و. طباعة القوانين وسائر التدابير التشريعية الأخرى. ز. إنشاء الإدارات المتخصصة بالوزارة والإدارات القانونية بالولايات والمكاتب القانونية بأجهزة الدولة، وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها. ح. تقديم الخدمات القانونية لكافة أجهزة الدولة بما في ذلك دراسة وصياغة العقود، والاتفاقيات، والقرارات، ومراجعتها. ط. تحديد الإجراءات والضوابط والشروط المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال المساعدة القانونية في المسائل غير الجنائية. ي. تقديم الخدمات القانونية لسفارات وقنصليات السودان بالخارج. ك. إصدار الفتوى في أي مسألة أو نزاع تكون أي من أجهزة الدولة طرفاً فيه وتمثيلها أمام الجهات التي تفصل في الدعاوي المدنية. ل. تولي التحكيم في النزاعات المدنية بين أجهزة الدولة وترشيح المحَكم في النزاعات المدنية التي تكون أي من أجهزة الدولة طرفاً فيها. م. الترخيص لمراكز التحكيم وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللوائح. ن. الموافقة على إجراء التسويات في المسائل المدنية التي تكون أجهزة الدولة طرفاً فيها وإصدار الضوابط التي تنظمها وفقاً للوائح. س. تسجيل الكيانات والمعاملات والحقوق وغيرها وفقاً للقوانين المنظمة لذلك. ع. تقديم العون القانوني والخدمات القانونية للجمهور والمساعدة في التقاضي وفقاً للقانون واللوائح. ف. ترجمة القوانين وسائر التدابير التشريعية، والوثائق القانونية والمستندات الرسمية وغيرها والترخيص لمكاتب الترجمة القانونية وفقاً لأحكام اللوائح. ص. العمل على تعزيز وحماية حقوق الانسان. ق. تمثيل الدولة إقليمياً ودولياً في كل ما يتعلق باختصاصاته وسلطاته. ر. استدعاء أي موظف عام للإدلاء بأي شهادة، أو تقديم أي معلومات، أو بيانات، أو تسليم مستندات، أو غيرها بشأن أي مسألة أو نزاع قيد نظره. ش. اعتماد وتوثيق المستندات القانونية والتصديق عليها وأخذ الإقرارات المشفوعة باليمين وتحليف اليمين وفقاً لما تحدده اللوائح. ت. الاستعانة بالخبرة القانونية من خارج الوزارة متي رأى ذلك ضرورياً. ض. أي سلطات أو اختصاصات أخرى ينص عليها في أي قانون آخر.

(8) من الوثيقة الدستورية،[1] والتي تتحدث على وجه التفصيل عن المهام العامة للحكومة الانتقالية الواقعة على كل مؤسسات الدولة خلال الفترة الانتقالية. ومن المهام الواردة في تلك المادة، المتصلة بوجه مباشر أو غير مباشر بوزارة العدل وعملها، تصفية النظام المباد من مؤسسات الدولة وتصفية مؤسساته وواجهاته، محاسبة منسوبي النظام المباد عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب السوداني منذ الثلاثين من يونيو (المادة (8)(3))، وتحقيق وبناء السلام؛ إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات أو التي تميِّز بين المواطنين على أساس النوع (المادة (8)(2))؛ الإصلاح القانوني وإعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية وضمان استقلال القضاء وسيادة حكم القانون (المادة (8)(5))؛ إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان (المادة (8)(9))؛ عقد المؤتمر القومي الدستوري (المادة (8)(10) مقروءة مع المادة 39(3)(ج)، التي تتحدث عن مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري)؛ سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الانتقالية (المادة (8)(11))؛ إصلاح اجهزة الدولة بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة (المادة (8)(12))؛ وتفكيك بنية تمكين نظام الثلاثين من يونيو وبناء دولة القانون والمؤسسات (المادة (8)(15)).

إن المهام الانتقالية للوزارة تتداخل في بعض الأحوال مع المهام التقليدية للوزارة، كما أن الوزارة تنفذ مهام الانتقال أو التحول الديمقراطي عبر ممارسة اختصاصاتها المتمثلة في مهامها التقليدية وأهمها على الإطلاق اختصاص التشريع، الأداةُ

---

[1] . الوثيقة الدستورية لسنة 2019 (تعديل 2020)، أُجيز بالمرسوم الدستورية رقم 38 لسنة 2019. يمكن الحصول والاطلاع على النسخة الأصلية من الوثيقة على: https://constitutionnet.org/sites/default/files/2019-10/Sudan%20Constitutional%20Declaration_Arabic_Final.pdf ، تمت زيارة الموقع آخر مرة بتاريخ 24 يونيو/حزيران، 2022.

الأساسية لإحداث، أو تقنين التحولات السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية في الدولة الحديثة.

وغنيٌ عن القول إن قدرة وزارة العدل على القيام بتنفيذ مهامها سواءً كانت التقليدية منها أو تلك المتصلة بالتحول الديمقراطي كانت تعتمد بشكل أساسي على قدرتها الداخلية وفعاليتها كمؤسسة بيروقراطية من مؤسسات الدولة، وعلى قدرة وفعالية مؤسسات أخرى بالدولة ترتبط مهامها بمهام وزارة العدل. لذلك كان الإصلاح والتحول المؤسسيين ضروريين بوزارة العدل—كما بالمؤسسات الأخرى—لبناء دولة جديدة يسود فيها حكم القانون وتُصان فيها حقوق الإنسان، وتُقام فيها العدالة دون التمييز بين الأشخاص على أي أساس من أسس التمييز المحرمة دولياً.

التحديات والإصلاحات المؤسسية

تعاني وزارة العدل من اختلالات ومشكلات تتعلق بالهيكل، والمهارات والكفاءات، وطرق العمل، وتكافؤ الفرص، والتدريب الممنهج. وقد تواصلت الوزارة منذ الأيام الأولى للحكومة الانتقالية مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية للمساعدة في إجراء دراسة تقييمية للوزارة، تكون أساساً للإصلاح وبناء القدرات التشغيلية والفنية لقوتها العاملة، التي تضم 2000 مستشاراً قانونياً وموظف خدمة مدنية يعملون في أجزاء السودان المختلفة. وبالتشاور مع وزارة العدل، تم اختيار شركة دي تي قلوبال، المتخصصة في التنمية الدولية، والتي عملت مع هيئة جامعة الخرطوم الاستشارية وأساتذة من كلية القانون بجامعة الخرطوم لإجراء دراسة بينت مواطن الضعف والقوة في هيكل الوزارة والفجوات في مهارات وكفاءات موظفيها، وحللت طرق العمل بها، وحددت الاحتياجات التدريبية لموظفيها في المجالات المختلفة التي

كانت محلاً للتقييم، كانت النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير، والتي بينت التحديات المؤسسية التي واجهت الوزارة ومرشدها لمعالجتها، كما يلي:[1]

الهيكل

تتركز الصلاحيات بشكل غير مناسب بيد وزير العدل ووكيل الوزارة: إن وزارة العدل هي مؤسسة تعتمد نهجاً من أعلى إلى أسفل في الإدارة، وهي ذات نموذج هرمي مسطح، تنحصر فيه صلاحيات السياسات وصنع القرار والتنفيذ مباشرةً لدى وزير العدل ووكيل الوزارة. فهيكليتها لا تمنح الإدارات الفردية الاستقلالية التشغيلية أو المساءلة أو المساحة الضرورية للبت في الشؤون الداخلية للإدارات المعنية من ناحية طرق العمل والسياسات. لذلك أوصى التقرير بشدة بتعديل قانون تنظيم وزارة العدل لعام 2017م واللوائح الداخلية لوزارة العدل لعام 1983م من أجل منح رؤساء الإدارات تفويضات واضحة وضبط صلاحيات الوزير. فكبار المدراء الحاليين في وزارة العدل يملكون الرؤية والباعث لتطوير إداراتهم الفردية استناداً إلى سنوات متعددة من الخبرة؛ وبالتالي، من المهم تسخير هذا الالتزام لتزويد الكوادر الجديدة بمسار سليم للمضي قدماً. لقد تم تجريد وزارة العدل من دورها في المسائل الجنائية بموجب القانون، ولكن ليس في الممارسة العملية: فبالرغم من الإصلاحات المنصوص عليها في قانون تنظيم وزارة العدل لعام 2017م، التي فصلت تفويضي وزارة العدل والمدعي العام، ما تزال وزارة العدل في الممارسة العملية مسؤولة عن بعض المسائل الجنائية. فجميع المستشارين القانونيين لوزارة العدل في المؤسسات الحكومية يواصلون مثلاً تمثيل الحكومة في القضايا الجنائية التي تكون فيها الدولة طرفاً في النزاع قيد الدراسة. وقد خلص التقرير إلى ضرورة تعديل قانون تنظيم وزارة

---

[1] تقييم الاحتياجات وخطة التدريب لوزارة العدل: تقرير التقييم النهائي، أيلول/سبتمبر، 2020، أعُدّ هذا المنشور لتراجعه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إعداد هيئة جامعة الخرطوم الاستشارية وكلية القانون.

العدل لعام 2017 واللائحة الداخلية لعام 1983 لمعالجة مشكلة عدم الوضوح بين تفويضي الوزير والمدعي أو النائب العام بشأن المسائل الجنائية.[1]

وعلى الرغم من أن هذا الخلل—خلل تمركز السلطات بيد الوزير والوكيل—يضر في الواقع بقدرة الوزارة على القيام بمهامها التقليدية على وجهٍ فعَّال، إلا أنها، لحسن الحظ، مكنت الحكومة الانتقالية من القيام بمهامها ذات الصلة بالتحول الديمقراطي بطريقة أسرع، ودون عرقلة من رؤساء الإدارات القانونية، ممن كانوا ضد سياسات الحكومة الانتقالية وربما أعاقوا عملها قبل أن يقالوا أو تفصلهم لجنة إزالة التمكين من العمل. لكن إصلاح الوزارة كمؤسسة وإحداث التحول بها يقتضيان إنهاء تمركز السلطة لدى الوزير والوكيل، خاصة بعد إنهاء هيمنة عناصر النظام المباد على الوزارة، وبالتالي نزع الطابع السياسي عنها فيما يتعلق بتصريفها الروتيني اليومي للعدالة.

المهارات والكفاءات

بالرغم من المؤهلات التعليمية ذات الصلة، يفتقر الموظفون للمهارات والكفاءات الأساسية: إذ يتمتع جميع الكوادر القانونية والإدارية في وزارة العدل بالمؤهلات التعليمية ذات الصلة، ويحمل العديد منهم درجات عالية، ولكنهم يفتقرون بشكل كبير إلى بعض المهارات والكفاءات الأساسية المطلوبة لتحديث وزارة العدل في السودان وتسهيل الوصول إليها. إحدى هذه المهارات هي مهارات الكمبيوتر، والأخرى هي اللغة الإنجليزية. فهذه الأدوات تمكنهم من الوصول إلى ثروة من الموارد ومنصات التعلم الذاتي المتوفرة على الإنترنت.

إن الافتقار إلى التخصص يحد من قدرة وزارة العدل على تنفيذ تفويضها: وقد ذكر مستشارون قانونيون قدامى، بشكل متكرر، الافتقار للتخصص القانوني كعقبة

---

[1] . نفس المرجع.

أمام وزارة العدل في تنفيذ تفويضها. ويُعد ذلك نتيجة مباشرة لعمليات النقل المرتجلة للمستشارين القانونيين بين الإدارات المتخصصة، بغض النظر عن المعايير أو التدريب أو الاهتمام المهني. إنه من الضروري مراجعة ممارسات النقل هذه وإنشاء نظام خاضع للمساءلة يمكّن الخبرة في مختلف المجالات القانونية، ويقود في ذات الوقت إلى التخصص. بحكم هذه الفجوة في الخبرة القانونية، تضطر وزارة العدل إلى الاستعانة مراراً بمستشارين خارجيين لتمثيل السودان في قضايا وتحكيم ومفاوضات في الخارج. ويجب نقل هذه الخبرة إلى الداخل عبر تدريب المستشارين القانونيين على معرفة قانونية محددة والمهارات والكفاءات (اللغة والتحكيم والتفاوض والصياغة وما إلى ذلك) المطلوبة لتأمين كوادر قادرة على تمثيل مصالح السودان بكفاءة واقتدار في الخارج.[1]

طرق العمل

لقد بين التقرير أن الوصول إلى الموارد القانونية والتعليمية غير كافٍ – خصوصاً في الولايات: ويُعتبر توفر الموارد القانونية والمعرفية الأخرى والوصول إليها غير كافيين لتلبية احتياجات وزارة العدل. تكتسب هذه الحاجة طابعاً ملحاً أكثر في الولايات، التي تعاني من ندرة في أجهزة الكمبيوتر وضعف الاتصال. وقد أوصى التقرير، في هذا الخصوص، بإنشاء مكتبات حديثة في الخرطوم والولايات الأخرى، ونظام أرشفة رقمي ونظاماً قانونياً ومعرفياً عبر الإنترنت لضمان إمكانية وصول جميع موظفي الخدمة المدنية إلى المعلومات. يعيق ضعف الإنترنت وغياب التدريب على أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات كافة جوانب العمل: إذ تعتمد منهجية العمل في جميع إدارات وزارة العدل على المكاتبات الورقية، من الاتصالات إلى المحاسبة إلى إدارة المؤسسة. ويؤثر غياب التكنولوجيا بصورة خاصة على الشؤون

---

[1] . نفس المرجع.

المالية والإدارية لوزارة العدل، وكذلك على كفاءة وجودة الآراء القانونية، وإعداد التقارير، والدراسة الذاتية، والتدريب. فلتحسين الكفاءة وتعزيز المساءلة وتقليل مخاطر الهدر المالي، لا بد، وفقاً للتقرير، من وضع نظام موحد مثل تخطيط موارد المؤسسة. ويجب أن يحصل جميع الموظفين الذين يحتاجون إلى ذلك على أجهزة كمبيوتر وتدريب لتحديث طرق عملهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التوصل إلى اتفاقات مع مزودي الإنترنت الموثوق بهم على المستوى الوطني ومستوى الولايات لتوفير الإنترنت لجميع العاملين بالوزارة في الخرطوم والولايات.[1]

تحد ثقافة العمل من النقاش النقدي والابتكار: يُعتبر الرأي القانوني في الوزارة هرمياً ولا تتوفر بيئة منهجية أو ثقافية للنقاش النقدي. فمع أن اللوائح الداخلية والتنظيمية لوزارة العدل لعام 1983 تنص على أن المستشارين القانونيين يتم تقييمهم على أساس الابتكار (من بين الكفاءات الأخرى)، إلا أنه من النادر أن يقدم المستشارون القانونيون تلقائياً مبادرات بشأن السياسات أو التشريع أو الرأي القانوني. ويعتقد عدد من المستشارين القانونيين أن هذا الجانب من ثقافة العمل هو قيد التحسن أو سيتحسن. فيجب تطبيق سياسة قائمة على طريقة عمل تشاورية وتشاركية لضمان الأداء الفعال لجميع موظفي الخدمة المدنية. كما أن النهج التشاركي بين رؤساء الإدارات والوزير ووكيل الوزارة من شأنه أن يشجع المبادرة والاستقلالية والأداء الفعال.[2]

تكافؤ الفرص

يُعتبر التمييز عقبة أمام الموارد والتطور المهني: أشارت نسبة كبيرة من موظفي الخدمة المدنية إلى التمييز، الفعلي أو المفترض، كعقبة أمام الوصول إلى الموارد والتطور المهني. فينبغي لوزارة العدل إعداد سياسة تدريب تضع إرشادات ومتطلبات

[1] . نفس المرجع.
[2] . نفس المرجع.

واضحة لمن يتم إشراكه والإجراءات والمعايير وأنظمة التقييم. ويجب توفير فرص تدريب للمستشارين القانونيين على المستوى الوطني ومستوى الولايات من دون تمييز على أساس العرق، أو النوع الاجتماعي، أو الدين، أو الرأي السياسي المفترض، أو الفعلي، أو الخلفية الاجتماعية، أو أي معايير أخرى مماثلة.

تفتقر الولايات للوجود الملحوظ لموظفات الخدمة المدنية في الخرطوم: ومن الواضح أن موظفات الخدمة المدنية موجودات بشكل كبير في كل مجال ومستوى من وزارة العدل الحالية، إلا أن نسبة المستشارات القانونيات الإناث غير كافية في الولايات. بالتالي، من المهم دراسة أسباب هذا النقص في الولايات وإيجاد طرق لتعزيز وجودهنّ.

لا تزال التسهيلات والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة غير كافية: بالرغم من أن الدعم الجماعي للزملاء ذوي الإعاقة كبير وأن عدد موظفي الخدمة المدنية ذوي الإعاقة يتخطى الحصة القانونية الدنيا، تُعتبر التسهيلات (والدعم) في مباني وزارة العدل ومؤسسات الدولة غير كافية لتلبية احتياجات الموظفين ذوي الإعاقة. علاوةً على ذلك، ليست هنالك سياسة مكتوبة تحمي حقوق الموظفين ذوي الإعاقة. لذلك يجب على وزارة العدل، بحسب التقرير، التشاور مع موظفيها ذوي الإعاقة لمعالجة هذه المشكلة وتأمين هذا الإشراف بأقرب وقت ممكن من خلال سياسة مكتوبة تضمن عدم التمييز في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وترقيتهم. ويجب أن تتضمن السياسة كذلك معايير للتسهيلات وبيئة العمل العامة.

توصيات بتقديم تدريب متسق وقوي على المستوى الابتدائي: تُعتبر المهارات القانونية الأساسية دون المستوى القياسي عند الدخول إلى الخدمة. تُظهر الفجوات التدريبية المفصلة في التقرير عدم اتساق التدريب على المستوى الابتدائي، مع ملاحظة خطط تدريب غير مكتملة، ومجموعة محدودة من المواد والدلائل التدريبية وطرق العرض التربوية، وتوزيع غير متكافئ وتمييزي لفرص التدريب، وكل

ذلك يؤدي إلى تدريب ذي تأثير ضئيل أو معدوم على الأداء النهائي لموظفي الخدمة المدنية. ويوصى بشدة بإعداد دليل تدريبي وتدريب المستشارين القانونيين المساعدين بشكل منهجي تحت إشراف مرشد رئيسي.

تقديم المزيد من التدريبات لموظفي الخدمة المدنية الإداريين: بالمقارنة مع المستشارين القانونيين، يتلقى موظفو الخدمة المدنية الإداريون القليل من التدريب أو لا يتلقون أي تدريب، مما يؤثر على قدرتهم على دعم المستشارين القانونيين الذين يبلغ عددهم 1201 مستشاراً، ووزارة العدل بشكل عام لتحقيق إمكاناتها الكاملة. تمت التوصية في هذا الخصوص بأن تضع وزارة العدل متطلبات دخول وتدريب أكثر صرامة للموظفين الإداريين في جميع الأدوار من خلال دليل تدريب محدد. ويجب أن يتضمن الدليل اللغة الإنجليزية واللغة العربية المكتوبتين، بالإضافة إلى مهارات الكمبيوتر والبرامج المالية (للمحاسبين والمدققين) ومهارات إدارة المكاتب. وبما أن كبار المستشارين القانونيين يمكن أن ينتهي بهم الأمر في أدوار إدارية عليا، ينبغي تدريبهم مسبقاً في الكفاءات الأساسية مثل توجيه الموظفين وإدارة الاجتماعات وتقديم العروض للجمهور والقدرة على تقديم الآراء الناقدة البناءة وقبولها.

دعم موظفي الخدمة المدنية المتحمسين للتطور المهني: يتم تشجيع موظفي الخدمة المدنية على التطور المهني وغالباً ما يسعون للحصول على تدريب خارج إطار وزارة العدل. أبان التقرير أنه يتعين على وزارة العدل إعداد مبادئ توجيهية لتلبية احتياجات وزارة العدل وأولوياتها من خلال التدريب، وإنشاء نظام مرتبط بالحوافز والترقيات، يشجع التطور المهني من دون تمييز.

لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، قامت وزارة العدل بخطوات متعددة أهمها تمكُّنها من وضع خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات، وأعدت مقترحاً لإصلاح الهيكل التنظيمي لوزارة العدل، وحصولها على دفعة أولى من الأجهزة والمعدات

الضرورية لرقمنة وزارة العدل، بتكلفة بلغت 200 ألف دولار، تبرعت بها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. كما بدأت بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني وبتمويل من السفارة البريطانية في الخرطوم بتوفير كورسات مستمرة على مدار العام لتعلم اللغة الإنجليزية بالوزارة لمختلف المستويات.

مشروع الإصلاح والتحول المؤسسي

في سبتمبر من العام 2020 تعاقدت الوزارة مع خبير سوداني عمل بمنطقة الخليج لأكثر من عقدين من الزمان في مجال الإصلاح والتحول المؤسسي لتنفيذ توصيات التقرير المتعلقة بوزارة العدل كمؤسسة بيروقراطية. وقد تمكن المستشار وفريق العمل الذي تم تكوينه من المستشارين والموظفين بالوزارة من تنفيذ ورشتَي عمل في نوفمبر من العام 2020 بغية إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة. وبدأت الوزارة في إبريل من العام 2021 تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الإصلاح والتحول المؤسسي (البناء التنظيمي وتنمية رأس المال البشري، وتمثل ذلك في إطلاق مشروع إعادة الهيكلة بالاستعانة بشركة استشارية متخصصة في مجال التطوير التنظيمي والموارد البشرية، تم تنفيذ المشروع بنسبة كبيرة حيث قامت الشركة المنفذة بتسليم وزارة العدل هيكل وظيفي وتنظيمي جديد يتماشى مع الممارسات الفضلى والنظم الحديثة في علوم الإدارة والموارد البشرية، كما تم إعداد دليل للسياسات والاجراءات للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بجانب إعداد ووضع مسارات تدريبية وقاموس للجدارات).

وقد تم تنفيذ المشروع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان ذلك ضمن برنامج بناء الشراكات الاستراتيجية، الذي انتهجته الوزارة، وذلك بانعقاد أول مؤتمر للشركاء الاستراتيجيين بتاريخ 16 نوفمبر من العام 2020، حيث ضم المؤتمر عدداً من المنظمات والسفارات التي أبدت استعدادها للدعم الفني والمالي لبرامج الإصلاح القانوني والمؤسسي المبني على الاستراتيجية المجازة للوزارة. وفي هذا

الصدد، تم تفعيل استخدام نظام البريد الداخلي والعمل به، وتم تفعيل البريد الرسمي (وخط أرضي لربط الوزارة داخلياً) والالتزام بالتعامل به بغرض السرية والأرشفة في العمل وتوفير الوقت والموارد.

إدارة الإعلام

تمكنت الوزارة من تزويد إدارة الإعلام بطاقم جديد نجح في تأسيس صفحات فعالة ونشطة للوزارة في مواقع الإعلام الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، وبدأ العمل في صفحة اليوتيوب وانستقرام)، كما تم تصميم موقع إليكتروني جديد وحديث للوزارة لتسهيل التعامل مع الجمهور في إطار خطة الرقمنة وتيسير الحصول على والوصول إلى الخدمات القانونية. وكانت الخطة هي أن يبدأ العمل بالموقع الجديد رسمياً في يناير 2022. كما قام الطاقم الجديد الذي عمل بشكل وثيق مع إدارة الإعلام بعرض نشرة شهرية عن إنجازات وإعمال الوزارة على شاشات إليكترونية بدلاً عن اللوحات الورقية التي كانت تستخدم في السابق.

إدارة التسجيلات التجارية

كانت إدارة التسجيلات التجارية من أكبر التحديات التي واجهت وزارة العدل. إذ كان العمل بها بطيئاً للغاية بسبب الاعتماد بوجه شبه كلي على الطرائق التقليدية، مثل المكاتبات الورقية والمقابلات الشخصية لطلب الخدمات، في العمل وعدم فاعلية الشبكة التي كان يُعتمد عليها في تقديم الخدمات لطالبيها. لمعالجة مشكلات وتحديات هذا الإدارة، قررت الوزارة بعد التشاور مع مستشار الإصلاح والتحول المؤسسي أن الحل الجذري يكمن في رقمنة هذه الإدارة كلياً. فتمكنت كخطوة أولى، في هذا الخصوص، من الفراغ من إعداد دراسة تقييمية بدعم من البنك الدولي وبداية الأرشفة الإليكترونية للملفات بالتعاون مع مركز مختص قطع شوطاً في العمل. كما تمكنت بمساعدة من فريق مقتدر من البنك الدولي من إعداد مسودة قانون جديد للشركات ومسودة قانون جديد للشراكات كانتا تحت المراجعة النهائية

لتحويلهما إلى إدارة التشريع والشروع بعد ذلك في عملية الإجازة بعد إجراء مشاورات عامة حولهما مع القطاع الخاص والقانونيين المهتمين بهما من خارج الوزارة.

الإصلاحات القانونية والتشريعية

يعتبر التشريع في الدولة الحديثة الأداة الأساسية للتغيير السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، إذ يتم عبر التشريع تحويل السياسات إلى نصوص ملزمة للكافة. والتشريع بذلك هو أداة من أدوات السياسة العامة، لأن الدولة تستطيع عبره تقنين القواعد التي ينبغي أن يتصرف وفقاً لها جميع الأشخاص الذين يعيشون بإقليمها وذلك لتحقيق غايات السياسات الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة أو المرسومة. ولهذه السبب، فإن تعديل القوانين الأساسية، أو العادية، أو الفرعية السارية، أو إلغاءها، أو سن تشريعات جديدة بالكلية أمرٌ ضروري في الدولة الحديثة لتطوير المجتمع وتغييره أو دفعه نحو الأفضل. وفي أعقاب الثورات التي تؤدي إلى انهيار أنظمة سياسية أيديولوجية كانت حاكمة لآماد طويلة، تكون مهمة النظام السياسي الجديد التشريعية أكبر وأثقل لحاجة الثورة إلى تحويل شعاراتها المرفوعة وأهدافها المعلنة إلى سياسات عامة وقوانين نافذة وملزمة.

وبحكم أن ما سُمي بنظام "الإنقاذ" المباد كان نظاماً أيديولوجياً أجرى ربما أوسع وأشمل تعديلات وتحولات تشريعية في تاريخ السودان، كان على الحكومة الانتقالية القيام بعملية تشريعية شاملة لتعديل أو إلغاء القوانين التي سنتها وزارة العدل في عهد ذلك النظام لأسلمة الدولة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام البشير وأنصاره من الإسلاميين. ولذلك كان التشريع هو من أهم الأعمال التي ركزت عليها وزارة العدل خلال الفترة الانتقالية.

حقوق الإنسان وتفكيك النظام المباد

لقد بدأت وزارة العدل الإصلاحات القانونية بأول قانون أُجيز خلال الفترة الانتقالية وهو قانون بإلغاء قوانين النظام العام سيئة الصيت، والتي اتخذها النظام المباد أداةً

لإذلال السودانيين، والنساء خاصة، والنساء المنحدرات من الطبقات والمناطق المهمشة، على وجه أخص. وقد وجد إلغاء تلك القوانين تأييداً وترحيباً على المستويين المحلي والدولي كأول مؤشر على سير النظام السياسي الجديد في السودان بخطوات حثيثة لتحرير السودانيين من ترسانة القوانين التي قُصد منها تكبيلهم بمصادرة حقوقهم الأصيلة المستمدة من كرامتهم الإنسانية قبل أي ميثاق دولي أو محلي للحقوق والحريات.

ولمتابعة تنفيذ التزامات السودان الدولية، وليس إنكار وجود تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان، ألغت الحكومة، بتوصية من وزارة العدل، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأنشأت بدلاً عنه الآلية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بمراعاة المعايير التي وضعتها وطورتها الأمم المتحدة لضمان فعالية الآليات الوطنية لمراقبة حقوق الإنسان وإعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ التزامات الدول الواردة في المواثيق العالمية لحقوق الإنسان. كما وقعت اتفاقية مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تم بموجبه فتح مكتب قطري في الخرطوم له الحق في الوصول إلى كل المناطق وكتابة تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في السودان وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.

إن تحقيق أهداف الحكومة الانتقالية كان يعتمد، من بين أشياء أخرى، على تفكيك النظام المباد، وهو التزام صريح منصوص عليه في الوثيقة الدستورية، وجزءٌ لا يتجزأ من تدابير العدالة الانتقالية بمفهومها العريض. لذلك كان ثاني قانون تعده وزارة العدل وتعتمده الحكومة الانتقالية هو قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو لسنة 1989 وإزالة التمكين، الذي حل حزب المؤتمر الوطني فوراً، وتأسست بموجبه لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو واسترداد الأموال العامة، والتي قادت عملاً ثورياً تاريخياً في استرداد الأموال التي استولى عليها أشخاصٌ من قادة وأنصار النظام المباد عن طريق الفساد، وإعفاء الأشخاص الذين تم تعيينهم في مؤسسات الدولة

بسبب الولاء "للإنقاذ" أو لحزب المؤتمر الوطني المحلول، أو بالمخالفة للقانون والأنظمة الحاكمة للتوظيف في المؤسسات العامة.

ولأن الحرية كانت الركن الأول والركين من أركان شعار ثورة ديسمبر الخالدة (حرية، سلام، وعدالة)، أعدت وزارة العدل وأجاز مجلس الوزراء في أشهره الأولى من العمل مشروع قانون التعديلات المتنوعة بشأن الحقوق والحريات الأساسية، الذي ألغى الأحكام المقيدة للحقوق والحريات الأساسية. وقد كان أبرز سمات هذا القانون هو إلغاء تجريم الردة والتعامل في الخمر لغير المسلمين، والأحكام الفضفاضة المتعلقة بالزي والسلوك الشخصي وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. إن هذا القانون ألغى، باختصار، جميع الأحكام القانونية المتعارضة مع الأحكام التي تنص على حقوق الإنسان في الوثيقة الدستورية.

لقد كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني، كما هو معلوم للجميع، يدَ حكومة الإنقاذ الباطشة بلا رحمة، وأداتها المؤسسية الأساسية التي استخدمتها بلا تردد طوال فترات حكمها لمصادرة حريات السودانيين وإهدار حقوقهم الدستورية والعالمية، وذلك بالسلطات غير المشروعة، التي تم منحها للجهاز والعاملين به من الضباط وضباط الصف والجنود. وكان أخطر هذه السلطات تلك التي تم النص عليها في المادتين 25 و50 من قانون جهاز الأمن والمخابرات، والتي خولت الأعضاء والمدير سلطة قبض وحجز واعتقال الأشخاص، وسلطات رجل الشرطة المنصوص عليها في قانون الشرطة، وحجز الأموال، وهي سلطات حولت الجهاز، الذي كان يملك حصانات وإمكانيات مادية لا مثيل لها، إلى إمبراطورية تفعل ما تشاء بلا مراقبة أو حساب.

وقد ألغي قانون التعديلات المتنوعة بشأن الحقوق والحريات الأساسية المادة (25) والمادة (50)، وألغيت كذلك المادة (53)، التي منحت أعضاء الجهاز والمتعاونين معهم حصانات واسعة. وفيما يتعلق بالمادة (25)، أبقت التعديلات

فقط على سلطة مناسبة وعملية ومشروعة واردة في الفقرة الأولى من المادة، وهي سلطة طلب المعلومات، أو البيانات، أو الوثائق، أو الأشياء والاطلاع عليها أو الاحتفاظ بها، وهي السلطة الوحيدة التي بقيت للجهاز، الذي أصبح بعد الثورة جهاز المخابرات العامة.

الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

إن انضمام حكومة ما إلى المواثيق الإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان من الوسائل المفيدة لتوطين المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وضمان إفادة المواطنين منها ومن الآليات التي تنشأُ بموجبها لتنفيذها. من ناحية أخرى، يعبِّر الانضمام إلى هذه المواثيق عن الرغبة الأكيدة والصادقة للدولة المنضمة في العمل مع الدول الأخرى في مجال حقوق الإنسان والإفادة من الموارد والأنظمة المتاحة للدول التي تكون طرفاً من أطراف هذه المواثيق. وقد قررت الحكومة الانتقالية في اجتماع من اجتماعاتها الوزارية الأولى الانضمام إلى جميع اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية بعد قيام وزارة العدل بإعداد الدراسات وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة الانتقالية، بجدٍ غير مسبوق، وباقتراح من وزارة العدل ومساعدتها الفنية، من أجل تحسين سجل السودان في الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية، وذلك باتخاذ خطوات عملية في الانضمام إلى جميع اتفاقيات حقوق الإنسان، التي لم ينضم إليها السودان بعد، فتمت إجازة الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية الحرية النقابية، وحماية حق التنظيم النقابي (اتفاقية رقم 87). كما أجاز مجلس الوزراء مشروع قانون بالانضمام إلى اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق

الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو)، وقانون بالانضمام إلى نظام روما الأساسي المؤسس والمنظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

تشريعات الإصلاح الاقتصادي

على صعيد القوانين المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، أجازت الحكومة الانتقالية طائفة من القوانين كان أهمها قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وهو أول قانون في تاريخ السودان ينظم علاقات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما أنه من أفضل القوانين في المنطقة الأفريقية والعربية من حيث حداثة الأحكام وتماشيها مع المعايير العالمية ذات الصلة. كما أجازت الحكومة قانوناً جديداً للاستثمار وقانوناً تم بموجبه اعتماد النظام المصرفي المزدوج (التقليدي والإسلامي) في إطار تدابير الانفتاح الاقتصادي وإعادة دمج السودان في النظام المالي الدولي. وفي شهر أكتوبر من العام 2021 كانت وزارة العدل قد أكملت ملاحظاتها الفنية على مشروع قانون جديد لبنك السودان المركزي لضمان استقلاليته وعمله وفقاً للنظم العالمية الضامنة لفعالية واستقلالية البنوك المركزية.

قوانين التحول الديمقراطي

بخصوص التشريعات ذات الصلة المباشرة بالتحول الديمقراطي والمؤسسات المستقلة المساندة أو المراقبة للحكومة الانتقالية (المفوضيات)، فقد أجازت الحكومة الانتقالية قانون مفوضية العدالة الانتقالية وقانون مفوضية مكافحة الفساد، وقانون مفوضية السلام، وقانون مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية. كما أعدت وزارة العدل وشرعت في المشاورات الشعبية العامة حول أهم مشروعات القوانين اللازمة للتحول الديمقراطي، منها مشروع قانون صناعة دستور السودان، ومشروع قانون مفوضية الانتخابات، ومشروع قانون مفوضية حقوق الإنسان. وقد اكتملت المشاورات في ولاية الخرطوم وكانت الخطة هي إكمال المشاورات بنهاية شهر نوفمبر 2021 بالولايات الأخرى وإجازة هذه القوانين

وتأسيس هذه المفوضيات ذات الأهمية القصوى خلال شهر ديسمبر 2021، لولا وقوع انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر.

وعلى وجه الإجمال، تمكنت الحكومة الانتقالية، برغم التحديات الكبيرة التي واجهتها بسبب ضعف المؤسسات البيروقراطية للدولة والمشكلات الداخلية بوزارة العدل، وتوقف الاجتماع المشترك في الأشهر الخمسة الأخيرة للفترة الانتقالية، من إجازة 14 قانوناً جديداً، وتعديل 12 قانوناً، وتعديل 10 قوانين أخرى بقوانين تعديلات متنوعة، وإلغاء 5 قوانين، وإعداد 96 مشروع قانون كان العمل يجري بخطى حثيثة لإجازتها.

ديمقراطية العملية التشريعية

هنالك نقطة مهمة لا بد من ذكرها بخصوص التشريع والإصلاح القانوني، وهي أن وزارة العدل أدخلت خلال الفترة الانتقالية والتزمت بمبدأ مهم للغاية في عملية التشريع، هو مبدأ ديمقراطية العملية التشريعية، وهو مبدأٌ أساسي من مبادئ التشريع في الدولة الديمقراطية الحديثة، يقضي، من بين أشياء أخرى، بمشاركة أكبر قطاعات ممكنة من خارج المؤسسات الحكومية في تحديد محتوى القوانين بإبداء الرأي فيها، وربما باقتراحها ابتداءً للأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة.

وعلى الرغم من أهمية الالتزام بهذا المبدأ فيما يتعلق بكل أو جل القوانين، إلا أن الالتزام به في صناعة قوانين التحول الديمقراطي، وبخاصة قانون مفوضية الانتخابات، وقانون الانتخابات، وقانون صناعة الدستور، ذو أهمية خاصة، لاسيما في العهد الجديد، عهدُ التأسيس، ربما لأول مرة في التاريخ السياسي والدستوري للسودان، لدولة جديدة كانت الحكومة الانتقالية وقوى الثورة تتطلع وتعمل من أجل أن تكون ديمقراطية وتعددية وحديثة، لا تنحاز إلى ثقافة جماعة محددة، أو طائفة دينية، أو عرقية، أو جهوية بعينها.

هذا المبدأ اكتسب أهمية أكبر وأعظم، خلال فترة الانتقال، لأن الحكومة الانتقالية كانت تعمل من أجل وضع أسسٍ راسخة لنظام سياسي كانت النية والخطة هي تصميمه بوجهٍ يضمن المشاركة الشعبية الفاعلة في إدارة الحكومة، التي ينبغي أن تكون سلطاتها محددة ومحدودة في المجتمع الديمقراطي الحقيقي.

العدالة الجنائية

أولت الحكومة الانتقالية منذ أيامها الأولى قضية العدالة أهمية قصوى، باعتبارها مطلباً دستورياً وجماهيرياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله. وقامت فيما يتعلق بالعدالة بإصدار قرار في أكتوبر من العام 2019 بتكوين لجنة للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في فض اعتصام القيادة العامة في الخرطوم والولايات الأخرى. ولمنح اللجنة سلطات أقوى، أصدرت قراراً جديداً بخصوص اللجنة، وذلك بعد تعيين نائبٍ عامٍ جديد يحمل ويعكس آمال ثورة ديسمبر المجيدة، ويمكن التعاون معه في التحقيقات المتعلقة بجريمة فض الاعتصام. وعملت بجدٍ بعد ذلك على معالجة العثرات المتعاظمة التي كانت تواجه اللجنة في القيام بمهامها، والتي كان من بينها ضعف القدرات الفنية التي اقتضت الاستعانة بمؤسسات إقليمية. واجهت اللجنة تحديات كبيرة في عملها ولم تتمكن حتى تاريخ الانقلاب على الحكم المدني من تقديم تقريرها، وأعتقد أن اللجنة هي الجهة المناسبة للحديث عن تلك التحديات وبيانها للشعب.

أما فيما يتعلق بالانتهاكات الأخرى التي ارتكبها النظام المباد، خاصة في مناطق النزاعات، فقد كانت معالجتها شرطاً لازماً لنجاح الانتقال نحو مجتمع ديمقراطي ودولة جديدة، قائمة على التسامح وحكم القانون. للقيام بذلك، أجازت الحكومة الانتقالية قانون مفوضية العدالة الانتقالية وقررت منذ يومها الأول التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي وقعت معها وزارة العدل ثلاث مذكرات تفاهم مكّنت المحكمة من العمل في السودان بخصوص القضايا المتعلقة بالأشخاص

السودانيين المطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية للجرائم التي اقترفوها في إقليم دارفور. وهذا التعاون مع المحكمة كان جزءاً من رؤية وزارة العدل والحكومة الانتقالية الشاملة للعدالة الانتقالية التي تشمل، بحسب أحكام قانون مفوضية العدالة الانتقالية المجاز، التعاون والتنسيق مع الآليات الدولية، والمحاسبة أو العدالة الجنائية، والإصلاح المؤسسي وجبر الضرر.

واتساقاً مع رؤية الحكومة القائمة على التشاور مع أصحاب المصلحة، نص قانون مفوضية العدالة الانتقالية، الذي أجيز بعد مشاورات واسعة مع المجتمع المدني والسياسي، على أن تقود المفوضية مشاورات شعبية يتم على ضوئها سن قانون للعدالة الانتقالية يحتوي، من بين أشياء أخرى، على رؤية السودانيين وتصوراتهم حول العدالة الانتقالية، والآليات التي يرون أنها مناسبة لتنفيذ العدالة الانتقالية بجانب المؤسسات التقليدية لتصريف العدالة كالقضاء والنيابة العامة.

بخصوص العدالة، هنالك قضايا جنائية كثيرة كانت تحقق فيها النيابة العامة أو قدمتها للمحاكم وكانت ولا زالت تتابعها، وقد كان السير فيها بلا شك بطيئاً. وبحكم الاختصاص، أعتقد أن الجهة المناسبة للحديث عن تلك القضايا والبطء الذي لازم عملية الفصل فيها، هي النيابة العامة والسلطة القضائية المسؤولتان دستورياً وقانونياً عن إدارة وتصريف العدالة الجنائية من الناحية العملية.

إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب

تابعت وأشرفت وزارة العدل منذ الأيام الأولى للحكومة الانتقالية الأولى ملف إزالة السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وذلك عبر فريق ضم المحامي العام لجمهورية السودان، وممثل من وزارة الخارجية، وممثل من جهاز المخابرات العامة. وقد عمل الفريق بكفاءة واقتدار فريدين في المفاوضات التي استغرقت وقتاً أطول مما توقعته الحكومة الانتقالية في بدايتها، ولكنها توجت بالنجاح في إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب واسترداده لحصانته السيادية. وعلى الرغم من البطء

غير المتوقع في المفاوضات وبالتالي في صدور القرار التنفيذي الذي تم بموجبه رفع اسم السودان من القائمة، كان استرداد الحصانة السيادية قد تم في وقت قصير للغاية بالمقارنة مع حالات الدول الأخرى التي أُزيلت قبل السودان من قائمة الإرهاب. وقد اكتمل هذا النجاح، وهو أكبر وأعظم نجاحات الحكومة الانتقالية، وأصبح رسمياً وسارياً بإجازة الكونغرس الأمريكي في 21 ديسمبر من العام 2020م وضمن قانون الاعتمادات المالية للمؤسسات الفدرالية الأمريكية، التشريع الخاص باعتماد اتفاقية التسويات التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بقضايا تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا والمدمرة كول، والتي تم بموجبها الاتفاق على دفع حكومة السودان مبلغ 335 مليون دولار، وذلك مقابل حذف السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب كخطوة أولى، يعقبها شطب الأحكام القضائية الصادرة ضد السودان في تلك القضايا، والتي قضت سابقاً بدفع السودان أكثر من 10.2 مليار دولار، ومن ثم استرداد الحصانة السيادية للسودان بخصوص أي محاكمات مستقبلية تتعلق بالفترة التي كان مدرجاً فيها على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي هذا الصدد، كانت النسخة الأولية من مشروع القانون، التي تم تقديمها إلى الكونغرس الأمريكي تقضي بشطب جميع القضايا المرفوعة ضد السودان تحت قانون الإرهاب وتحويل القضايا المرفوعة على السودان في أحداث 11 سبتمبر 2001—والتي بدأ رفعها ضد السودان منذ العام 2003–لتكون المقاضاة فيها بموجب "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب،" المعروف اختصاراً ب "جاستا،" والذي يمكن بموجبه مقاضاة أي دولة بما في ذلك الدول غير المدرجة في قائمة الإرهاب، إلا أن ذلك الأمر اصطدم بمعارضة قوية من قبل اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ مدفوعين باعتراضات محامين كانوا يمثلون أسر ضحايا 11 سبتمبر، الذين رفضوا تحويل قضاياهم المرفوعة سلفاً ضد السودان إلى قانون جاستا، وبسبب

ذلك قضي التشريع الذي تمت إجازته باستمرار تلك القضايا وفق قانون الإرهاب، وليس قانون جاستا، كما طلب السودان.

فيما عدا هذه القضايا الخاصة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (والتي يمكن مقاضاة أية دولة بشأنها بموجب قانون جاستا)، وفر التشريع، الذي تمت إجازته حمايةً شاملة للسودان ضد أية قضايا مستقبلية يمكن أن ترفع ضده بموجب قانون الإرهاب. كما أن القانون شطب كل القضايا الأخرى المرفوعة ضد السودان، ومن بينها خمس قضايا رفعت في العام 2020م تتهم الحكومة السودانية المبادة بدعم حركة حماس في أعمال إرهابية تضرر منها مواطنون أمريكيون مقيمون في إسرائيل، فضلاً عن قضية أخرى قام برفعها في منتصف العام 2020 بحارة أمريكيون كانوا على متن المدمرة كول، ولكن لم يسبق لهم أن قاضوا السودان وطالبوا كذلك بتعويضات من حكومة السودان.

أصبح الوضع القانوني للسودان بعد بدء سريان التشريع الذي تمت إجازته أنه دولة مكتملة الحصانة السيادية أمام أية محاولات مستقبلية للتقاضي ضده استناداً إلى وضعه السابق كدولة كانت مدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهاب. كما أتاح التشريعُ المجاز للسودان إبطال كل الأحكام التي حكمت بها المحاكم مسبقاً في قضية السفارتين والقاضية بتغريم السودان 10.2 مليار دولار، هذا فضلاً، عن شطب كل القضايا الأخرى المرفوعة ضده إلى ذلك التاريخ، عدا الخاصة بأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي يمكن مقاضاة أية دولة بشأنها وفقاً لقانون جاستا، كما أشرنا أعلاه. وقد استمرت وزارة العدل في العمل لضمان ظهور السودان أمام المحاكم الأمريكية والدفاع عن نفسه في القضايا التي كانت قائمة لإثبات عدم علاقة البلاد بأحداث 11 سبتمبر وبراءته من الاتهامات غير المؤسسة.

علاوة على استعادة السودان لحصانته السيادية، تم، في إطار ذات قانون الاعتمادات المالية، اعتماد مبلغ 931 مليون دولار كمساعدات اقتصادية ثنائية

مباشرة لدعم اقتصاد السودان، منها 700 مليون دولار كمساهمة في تمويل برنامج الحكومة الخاص بتقديم الدعم المباشر للأسر وبرامج الرعاية الصحية، فضلاً عن مشروعات أخرى. كما تضمنت المساعدات مبلغ 120 مليون دولار لدعم السودان في صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة مديونياته، بجانب 111 مليون دولار أخرى لمقابلة تكاليف إعادة هيكلة الديون السودانية، و150 مليون دولار كتعويضات للأفارقة الذين تضرروا في تفجيرات كينيا وتنزانيا، وأصبحوا لاحقاً مواطنين أمريكيين، وكانوا يطالبون بتعويضات إضافية من السودان. وبذلك بلغت جملة المساعدات المباشرة وغير المباشرة، التي أُجيزت مع التشريع لصالح السودان، 1.1 مليار دولار، وهي مساعدات منفصلة عن مبلغ المليار دولار الذي التزمت الولايات المتحدة بدفعه للبنك الدولي لسداد متأخرات السودان المستحقة للبنك.

لقد كانت هذه المساعدات غير مسبوقة في تاريخ الدعم المالي الأمريكي للسودان، وشكلت مع رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإهاب، تطوراً تاريخياً كبيراً في علاقات السودان بالولايات المتحدة، والذي عنى فعلياً انعتاق البلاد مرة واحدة وللأبد من تداعيات فترة حالكة في تاريخ علاقتها مع أمريكا والعالم، كما أنها كانت دليلاً بيناً على عودة البلاد إلى وضعها الطبيعي كدولة ذات حصانة سيادية على قدم المساواة مع كل الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فتح التشريع من تاريخ سريانه المجالَ واسعاً وممتداً أمام السودان للتعاون الاقتصادي والمالي مع الولايات المتحدة والدول الأخرى بكل حرية وطمأنينة ودون خوف أو خشية من تعرض أمواله وممتلكاته للمصادرة أو الحجز بسبب الأحكام القضائية ذات الصلة بالإرهاب.

إخفاقات الوزارة

ككل أجهزة الحكومة الانتقالية، لم تتمكن وزارة العدل من الوفاء بالتزاماتها الدستورية وتلبية تطلعات السودانيين الداعمين للحكومة الانتقالية. ويمكن إيجاز بعض أوجه الفشل في عمل الوزارة فيما يلي:

مفوضية الإصلاح القانوني

على الرغم من تمكُّن الوزارة من إعداد وضمان إجازة قوانين مفوضيات العدالة الانتقالية، ومفوضية مكافحة الفساد، ومفوضية السلام، ومفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية، وإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بمفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري، ومفوضية الانتخابات، ومفوضية حقوق الإنسان، إلا أن الوزارة فشلت في إعداد قانون مفوضية الإصلاح القانوني، وهي المفوضية التي كان من المؤمل والممكن أن تعين وزارة العدل والحكومة الانتقالية في القيام بعملية الإصلاح القانوني والتشريعي بصورة منهجية وشاملة وبوتيرة أسرع مما كانت تعمل به.

لمعالجة هذا الفشل تواصلت الوزارة مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء للتشاور في إعداد مشروع قانون بمعايير عالمية تمكن الحكومة الانتقالية من العمل بشكل أفضل في القيام بمهامها التشريعية. وقد تم التعاقد مع مستشار سوداني، هو أستاذ قانون مخضرم، للقيام بمعالجة هذه المشكلة وشرع المستشار في العمل، لكن العمل لم يكتمل إلى حين وقوع انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر.

إعادة الهيكلة

بناءً على الدراسة التقييمية التي أشرنا إليها سلفاً في هذه الورقة، كان من الممكن إصدار قرارات من وزير العدل تعالج بعض المشكلات الهيكلية بوزارة العدل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان من الممكن إصدار قرارات بإنشاء إدارات جديدة كإدارة للتعاون الدولي بين الوزارة ووزارات العدل في بعض الدول التي يمكن للسودان تبادل التجارب القانونية معها. لكن ميل الوزارة لمعالجة الكثير من المشكلات التي تم ذكرها في الدراسة بطريقة شاملة عبر الخطة الاستراتيجية التي كانت تخضع للمراجعة النهائية، ابتداءً بتعديل قانون وزارة العدل، جعل الوزارة تؤجل اتخاذ قرارات إصلاحية وتحولية مهمة.

الإدارات القانونية الولائية

طوال فترة الحكومة الانتقالية، لم نتمكن من القيام بزيارة إلى أي إدارة من الإدارات القانونية في الولايات، وهي إدارات تعاني من مشكلات عميقة، كما أوضحت الدراسة المشار اليها أعلاه، على الرغم من الالتقاء بعدد من رؤساء هذه الإدارات في الخرطوم في مناسبات مختلفة تتعلق بعمل الوزارة. كما أن التواصل مع رؤساء الإدارات القانونية في الخرطوم لكم يكن على النحو المرجو، وذلك بسبب الشواغل اليومية الروتينية والطارئة التي كانت تتزايد يوماً بعد يوم. وينطبق الأمر ذاته على تواصل الوزارة كمؤسسة مع المنظمات المدنية الولائية المهتمة بمجالات ذات صلة بعمل وزارة العدل.

لمعالجة هذه المشكلة المتعلقة بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني، قررت الوزارة تعيين مستشار للتواصل مع هذه المنظمات الموجودة في الولايات، خاصة تلك التي لم يكن ممثلوها قد شاركوا في المشاورات العامة التي نظمتها الوزارة بخصوص مشروعات بعض القوانين كمشروع قانون مفوضية حقوق الإنسان ومشروع مفوضية مكافحة الفساد.

الفشل في تأسيس مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية

واجهت وزارة العدل في بداية الحكومة الانتقالية مشكلة أساسية بشأن إصلاح النظام العدلي في السودان، تمثلت في اعتراض رئيسة القضاء، المعينة حديثاً وقتئذٍ من قبل المجلس السيادي بترشيح من قوى الحرية والتغيير، على قيام مفوضية خاصة بإصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية تتولى مهمة الإصلاح. وقد حاولت الوزارة تجنب الدخول في مواجهات علنية مع السلطة القضائية لطبيعة هذه السلطة وحفاظاً على التجانس وروح التعاون الضروريين للعمل بين المؤسستين، وجميع المؤسسات الحكومية. وعلى الرغم من إجازة قانون المفوضية لاحقاً بعد

اقتناع رئيسة القضاء بفكرة وضرورة قيام المفوضية، لم تتمكن الحكومة الانتقالية من تأسيس مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية إلى أن وقع الانقلاب.

لتأسيس المفوضية، تواصلت وزارة العدل مع قيادة السلطة القضائية والنائب العام بمخاطبات رسمية موثقة طالبةً تزويد الوزارة بأسماء المرشحين لعضوية المفوضية وفقاً للشروط والنسب الواردة في القانون، إلا أن الاستجابة من هاتين المؤسستين كانت بطيئة للغاية. وحينما قامتا بإرسال الأسماء، برزت مشكلات وتعقيدات سياسية أخرى، وذلك بسبب استقالة النائب العام وإعفاء رئيسة القضاء (المعينين بترشيح من قوى الحرية والتغيير)، فقررت الوزارة إرجاء تأسيس المفوضية إلى حين تأسيس مجلس القضاء العالي وتعيين رئيسِ قضاءٍ جديد ونائبٍ عامٍ جديد.

المحاكمات الجنائية

من المتفق عليه أن المؤسسات العدلية، وتحديداً النيابة العامة والسلطة القضائية، قد فشلتا في التعجيل بمحاكمة قادة ورموز النظام المباد المتورطين في جرائم كثيرة متعلقة بالفساد وتقويض النظام الدستوري وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد بيَّن هذا الفشل وعكس بجلاء المشكلات الكبيرة التي تعاني منها هاتين المؤسستين، على الرغم من رفض العاملين بهما الاعتراف بها. ولا تختلف المشاكل التي تعاني منها السلطة القضائية والنيابة العامة عن المشكلات التي ذكرت في التقرير التقييمي لوزارة العدل سوى في أنها أعمق وأكبر. وأي محاولات مستقبلية لبناء نظام ديمقراطي في السودان لا تبدأ بمعالجة مشاكل هاتين المؤسستين (بجانب وزارة العدل) وتزويدهما بكوادر جديدة، لا يمكن أن تكتب لها النجاح أبداً.

تحديات أخرى

علاوة على التحديات التي حددها التقرير الذي تم إعداده من شركة دي تي قلوبال وهيئة جامعة الخرطوم الاستشارية، هنالك مشكلات أخري واجهت الوزارة في العمل أو نتجت عن المشكلات المذكورة بالتقرير، يمكن ذكر الآتي منها:

التفكير التقليدي بإدارة التشريع

من التحديات الكبيرة، التي واجهت وزارة العدل واثقلت خطاها أو عطلت قدرتها من اليوم الأول في قيامها بمهامها الانتقالية، التفكير التقليدي بإدارة التشريع وعجز الإدارة عن الخروج عن الأفكار التشريعية الموروثة، خاصة من العقود الثلاثة التي حكم فيها النظام المباد البلاد. ومن الملاحظ أن هنالك انقطاع مخيف بين هذه الإدارة، التي تملك قدرات مميزة في الصياغة التشريعية، والتطورات المتسارعة في المبادئ القانونية في العالم، مما جعل الإدارة تعيد تدوير القوانين القديمة، متى طُلب منها إعداد مشروعات قوانين جديدة. ويبدو أن غياب البحث العلمي داخل إدارة التشريع من الأسباب الأساسية المسببة لهذه الانقطاع. كما أن حرمان المستشارين العاملين بالإدارة وبعدهم عن البحث في الشبكة العالمية للمعلومات تسببا في بعدهم عن المبادئ والنظريات القانونية الحديثة التي يتوجب عكسها في أي تجارب تحولية أو انتقالية نحو الديمقراطية أو محاولات لتحديث الدولة. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها، في هذا الصدد، أن إدارة التشريع لم تكن تعلم بمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عندما أعدت مشروع قانون لمفوضية حقوق الإنسان، الأمر الذي جعل مشروع القانون لا يختلف بشكل جوهري عن القانون الذي أعد في عهد الإنقاذ وكان سارياً.

تمويل برامج الانتقال

كانت وزارة العدل، كما الكثير من المؤسسات الأخرى بالدولة خلال الفترة الانتقالية، تعمل تقريباً بلا موارد مالية مخصصة لبرامج الانتقال. وفي بعض الأحوال كانت هنالك أموال مخصصة، كما في موازنة العام 2020م، لكن وزارة المالية لم تكن في الغالب توفي بدفع تلك الأموال. من ناحية أخرى، لم تكن للحكومة الانتقالية أموال مخصصة لتوفير خبراء أو مستشارين للوزارات لدعمها في القيام بتنفيذ مهام الانتقال. فوزارة المالية كانت توفر أموال تسيير الوزارة، وحتى هذه الأموال لم تكن تتوفر

بصورة منتظمة. ولولا الدعم الذي حصلت عليه الوزارة من المنظمات الدولية، لما تمكنت من القيام بمهامها المتعلقة بالتحول الديمقراطي أو تعيين مستشارين وخبراء من داخل وخارج السودان لدعم الوزارة في القيام بمهامها الانتقالية.

وتتعلق مشكلة التمويل والبطء في وزارة المالية، من ناحية، بعدم توفر الموارد أو قلتها، بينما تتعلق، من ناحية أخرى، باستمرارية الحكومة الانتقالية في العمل بما يسمى بولاية وزارة المالية على المال العام، وهو مفهوم يبدو أنه مستقى من الفقه الإسلامي وأدخلته حكومة الإنقاذ لإدارة المال العام مركزياً، كما كان هو الأمر في عهود الخلافة الإسلامية. وقد حرم استمرار اتباع هذا المفهوم مؤسسات كوزارة العدل من تحديث المسجل التجاري الذي يملك القدرة من إيراداته على توفير المال الازم لتسيير شؤونه وتحديثه.

في الدولة الحديثة، ليس هنالك مفهوم يسمى بالولاية على المال العام، وإنما هنالك مفهوم الحوكمة الرشيدة أو مفهوم الحوكمة المالية الرشيدة، الذي ينفذ لا بنظام مركزي لإدارة المالية ولا بالحيازة الفعلية للمال العام من وزارة مركزية، وإنما بالسياسات والقوانين لمكافحة الفساد وضمان صرف المال العام في أوجه الصرف المقرة بالقانون. لقد كان من المتوقع من حكومة الثورة الانتقالية أن تتحرر من المفاهيم البالية ومن المصطلحات المستخدمة للتعبير عنها كمصلح الولاية على المال العام ومصطلح "فرض هيبة الدولة،" الذي استخدمه النظام المباد ربما للتعبير عن حفظ الأمن والنظام أو للتعبير عن مفهوم سيادة حكم القانون، وذلك بدافع من توجهه وتفكيره الأمنيين.

التعاون بين الوزارة والمؤسسات الأخرى

كانت وزارة العدل بحاجة إلى التعاون مع الوزارات الأخرى بخصوص مشروعات القوانين التي لم تكن تقع في اختصاص وزارة العدل، كالقوانين المتعلقة بالزراعة أو بالإعلام أو التعدين، وبالتالي كانت سلطة ابتدارها ضمن اختصاصات الوزارات أو

المؤسسات المختصة. لسوء الحظ، لم تقم غالبية الوزارات بإعداد مشروعات القوانين اللازمة للتغيير والتحول المطلوب لبناء مؤسسات جديدة فاعلة وحديثة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تقدم وزارة الإعلام أي مشروعات قوانين لإصلاح المؤسسات الإعلامية، كما أن وزارة التعدين لم تقدم مشروع قانون أو تصور لإصلاح وإعادة هيكلة قطاع التعدين، عامة، والتعدين عن الذهب، الذي أصبح بعد انفصال الجنوب أهم مورد من موارد الدخل في السودان. ففي الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية، استمر العمل كما كان قبل سقوط نظام البشير.

ولم يكن التعاون المطلوب يتعلق بالتشريعات وحسب، وإنما كذلك بالقيام بتنفيذ مهام أخرى متعلقة بالانتقال. وقد كان تأسيس مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية أكبر مثال على قلة أو انعدام التعاون بين وزارة العدل، التي كانت تريد التعجيل بتأسيس المفوضية، والمؤسسات العدلية الأخرى، التي كانت استجابتها ضعيفة أو منعدمة بهذا الخصوص.

غياب سلطة إصدار مراسيم دستورية مؤقتة لها قوة القانون

بسبب حاجة الحكومة الانتقالية الكبيرة للتشريع في موضوعات عاجلة، كانت هنالك حاجة لوجود سلطة إصدار مراسيم مؤقتة في بعض الحالات الملحة من مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء، في حال عدم انعقاد الهيئة التشريعية، وهي سلطة يمكن منحها لرئيس الجمهورية في النظام الجمهوري. لكن الوثيقة الدستورية، التي هدفت إلى إنشاء نظام برلماني، تماشياً مع التجارب التاريخية الفاشلة للسودان، لم تنص على هذه السلطة، التي نُص عليها في الدستور الانتقالي لعام 2005.[1] لو أن

---

[1] نصت المادة 109 من دستور السودان الانتقالي للعام 2005 على الآتي بخصوص هذه السلطة: "1. يجوز لرئيس الجمهورية، إن لم تكن الهيئة التشريعية القومية في حالة انعقاد، ولأمر عاجل، أن يُصِدر مرسوماً مؤقتاً تكون له قوة القانون النافذ، ومع ذلك يجب عرض المرسوم المؤقت على المجلس المعني في الهيئة التشريعية القومية حال انعقاده، فإذا أجازت الهيئة التشريعية القومية المرسوم المؤقت بذات أحكامه، فيجب سنّه كقانون أما إذا رفضه أي من المجلسين أو انقضت الدورة البرلمانية دون إجازته يزول مفعوله دون أثر رجعي. 2. على الرغم من نصوص البند (1) لا

الوثيقة الدستورية حوت نصوصاً تخول مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء هذه السلطة، لكان من اليسير على الحكومة الانتقالية إجراء إصلاحات تشريعية في الأمور العاجلة بوتيرة أسرع، خاصة عندما امتنع المجلس السيادي عن عقد الاجتماعات المشتركة لعدم رغبة الأعضاء العسكريين في مناقشة مشروعات قوانين محددة. وسوف تكون هنالك حاجة لهذه السلطة في أيِ نظام انتقالي مستقبلي حتى عندما يكون البرلمان قائماً، لتلبية الحاجات التشريعية العاجلة أو توفير ما يعرف بالأمن القانوني. ويجوز، في حال صدور مراسيم مؤقتة لها قوة القانون، عرضها على البرلمان عند انعقاده خلال فترة محددة لإجازتها أو تعديلها أو إلغائها.

ملاحظات ختامية

لقد كانت العدالة عبر مختلف الحقب التاريخية دافعاً من الدوافع التي أدت إلى انفجار الثورات، ومطلباً من المطالب التي عكستها تجارب الثورات ومطالبها قبل وأثناء وبعد انتصارها. ولذلك كان توفير العدالة وإصلاح المؤسسات المخولة دستورياً وقانونياً بالإدارة اليومية للعدالة الجنائية والمدنية تحدياً كبيراً ومعياراً من معايير نجاح التجارب الانتقالية، ومؤشراً لقيام الحكومة بواجب من واجبات الدولة المهمة. ولم تكن تجربة الحكومة الانتقالية في السودان باستثناء على هذه الملاحظة التاريخية المهمة.

لقد بذلت الحكومة الانتقالية جهداً كبيراً للقيام بمسؤولياتها المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، بهذا الخصوص، وعلى رأسها إصلاح التشريعات وإصلاح النظام العدلي والحقوقي، الذي بدأته بتقييم وزارة العدل ووضع استراتيجية لمعالجة

يجوز لرئيس الجمهورية أن يُصدر مراسيم مؤقتة في المسائل التي تمس اتفاقية السلام الشامل، أو وثيقة الحقوق، أو نظام الحكم اللامركزي، أو الانتخابات العامة، أو التخصيص السنوي للموارد والإيرادات المالية أو التشريعات الجنائية أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تُعدل حدود الدولة. 3. يتم العمل من جديد بكل قانون تم إلغاؤه أو تعديله بمقتضى أي مرسوم مؤقت زال مفعوله، ويسري مفعول ذلك القانون من تاريخ زوال مفعول المرسوم المؤقت.

المشكلات التي حددها التقييم. وقد تناولت الدراسة (التي أعدت من قبل شركة دي تي قلوبال وهيئة جامعة الخرطوم الاستشارية) الهيكل، والمهارات والكفاءات، وطرق العمل، وتكافؤ الفرص، والتدريب الممنهج بالوزارة بُغية الإصلاح وبناء القدرات التشغيلية والفنية لقوتها العاملة.

وقد أجازت الحكومة الانتقالية قانون التعديلات المتنوعة، الذي ألغت بموجبه الأحكام التي كانت تتعارض مع وثيقة الحقوق والحريات الأساسية في الوثيقة الدستورية، فضلاً عن إلغاء قوانين النظام العام، التي أذل بها نظام الإنقاذ السودانيين وشوه بها سمعة البلاد بين العالمين. علاوة على ذلك، أعدت وزارة العدل مشروعات أهم القوانين المتعلقة بالتحول الديمقراطي، وهي قانون صناعة دستور السودان، وقانون مفوضية الانتخابات، وقانون مفوضية حقوق الإنسان، كما نجحت في ضمان إجازة قانون مفوضية العدالة الانتقالية، وقانون مفوضية مكافحة الفساد، وقانون مفوضية السلام، وقانون مفوضية إصلاح المنظومة العدلية والحقوقية.

وبالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، أعدت الوزارة أو ساهمت في إعداد وضمان إجازة القوانين المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، التي كان أبرزها قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، وقانون الاستثمار، وقانون التعديلات المتنوعة الذي تم بموجبه إدخال واعتماد النظام البنكي المزدوج.

وقد تمثلت أعظم إنجازات الحكومة الانتقالية ذات الصلة بعمل ومهام وزارة العدل في إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واسترداد السودان لحصانته السيادية. وقد عنى ذلك الإنجاز، والدعم المالي الذي حصلت عليه الحكومة الانتقالية بموجب قانون الاعتمادات المالية للمؤسسات الفدرالية الأمريكية، الذي أُجيز معه التشريع الخاص باعتماد اتفاقية التسويات التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عنى فعلياً انعتاق البلاد مرة واحدة وللأبد من تداعيات فترة حالكة في تاريخ علاقتها مع أمريكا والعالم، كما أنها

كانت دليلاً بيناً على عودة البلاد بقوة إلى وضعها الطبيعي كدولة ذات حصانة سيادية على قدم المساواة مع كل الدول الأخرى.

على الرغم من الإنجازات التي قامت بها الوزارة، إلا أنها فشلت في إعداد قانون مفوضية الإصلاح القانوني، وعجزت عن اتخاذِ قراراتٍ كان من الممكن اتخاذها بيسر بشأن إعادة الهيكلة، كما أنها لم تولِ الإدارات القانونية بالولايات والخرطوم الاهتمام اللازم والمتابعة المستحقة. وكان من مظاهر الفشل الأكثر جلاءً قلة وبطء وتيرة المحاكمات الجنائية المتعلقة بقادة وزبانية النظام المباد عن الجرائم التي ارتكبوها بحق السودان والسودانيين، الأمر الذي بيَّن المشكلات العميقة التي تعاني منها المؤسسات العدلية المسؤولة عن تصريف العدالة الجنائية، وتحديداً السلطة القضائية والنيابة العامة.

لقد تضافرت عوامل متعددة تسببت في إخفاق وزارة العدل والحكومة الانتقالية في القيام بمهامها وواجباتها على الوجه المبتغى والمرتجى في المؤسسات العدلية، ووزارة العدل خاصة. وتمثلت هذه العوامل في المشكلات والاختلالات العميقة المتعلقة بالهيكل، والمهارات والكفاءات، وطرق العمل، وتكافؤ الفرص، والتدريب الممنهج للعاملين بالوزارة. كما أن التفكير التقليدي وقلة أو انعدام التمويل الحكومي لبرامج الانتقال من التحديات الكبيرة التي واجهت وزارة العدل، لا سيما في بدايات الحكومة الانتقالية، وهي تحديات تمكنت الوزارة من تجاوزها بالاستعانة بالمنظمات الدولية التي دعمت الحكومة الانتقالية لتحقيق التحول الديمقراطي وتحديث مؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق بالتشريع وتنفيذ بعض مهام الانتقال، كان أبرز التحديات ضعف أو انعدام التعاون أو التنسيق بين الوزارة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، وعدم امتلاك مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء سلطة إصدار مراسيم مؤقتة لها قوة القانون

في حالات محددة للاستجابة للمشكلات القائمة أو الطارئة بتوفير التشريعات اللازمة، كما كان الأمر في دستور السودان الانتقالي لسنة 2005.

إن نجاح أي نظام انتقالي مستقبلي في إصلاح النظام العدلي وتحقيق العدالة يستلزم، من بين أشياء أخرى، تزويد المؤسسات العدلية المختلفة بمستشارين وإداريين على دراية بمهام الانتقال والتطورات الدستورية والقانونية التي يشهدها العالم بشكل متزايد ومتسارع، هذا بجانب بناء القدرات التشغيلية والفنية لقوتها العاملة.

وبخصوص القوة العاملة، ينبغي أن يُجرى تقييم عن طريق بيتٍ من بيوتات الخبرة العالمية لتحديد العاملين الذين يملكون قدرة الاستمرار بالوزارة دون الحاجة إلى تدريب، والعاملين الذين يملكون قدرة الاستمرار، لكنهم بحاجة إلى تدريب، والعاملين الذين لا يملكون قدرة الاستمرار في الوزارة، واتخاذ التدابير اللازمة التي يوصى بها بيت الخبرة بشأن كلِ طائفة من هذه الطوائف الثلاث.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى توفير القوانين اللازمة لمعالجة مشكلات محددة، من الأهمية بمكان أن يملك مجلس الوزراء أو رئيسه سلطة إصدار مراسيم مؤقتة لها قوة القانون في حالات عاجلة محددة عندما لا يكون البرلمان منعقداً. وسوف لن تكون هنالك مشكلة في إقرار هذه السلطة دستورياً، خاصة إذا ما تم إلغاء المجلس السيادي، أو تجريده من أي سلطات.

ولتمكين وزارة العدل من إعداد التشريعات بالسرعة والجودة اللازمتين، ينبغي تزويد إدارة التشريع بخبراء مدركين لمهام الانتقال ومؤمنين بها، حتى ولو كانوا من غير السودانيين، لأن السودانيين المتخصصين في علم التشريع قلة، لأسباب كثيرة أهمها أن كليات القانون في السودان لا تقدم لطلابها كورسات في مجال التشريع، كما أن وزارة العدل، كما بيَّن التقرير التقييمي لها، لا توفر تدريباً منهجياً للعاملين بها حتى

تتطور قدراتهم أو يكتسبوا مهارات أو معرفة في مجالات جديدة من مجالات العمل القانوني أو التشريعي.

وفي هذا الصدد، ربما كان من المفيد إعداد مشروعات القوانين اللازمة لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التحول الديمقراطي في هذه الفترة التي تكافح فيها قوي المقاومة والثورة من أجل هزيمة انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر وتأسيس نظام انتقالي جديد، وبذلك تجد الحكومة الانتقالية المستقبلية تشريعات يمكنها البدء منها، بدلاً من إعداد مسودات هذه القوانين ابتداءً.

وخلاصة القول هي إن الحكومة الانتقالية بذلت جهداً لتنفيذ مهامها الدستورية المتعلقة بالعدالة وإصلاح النظام العدلي، وقد حققت في ذلك نجاحات متعددة، بينما فشلت في إنجاز أو تحقيق تقدم في العديد من مهامها بذلك الخصوص، بسبب التحديات الكثيرة التي واجهتها والعوامل المختلفة التي أثقلت خطاها أو عطلت خططها وعملها. إن نجاح أي حكومة انتقالية مستقبلية في إقامة العدالة وإصلاح النظام العدلي في السودان يتوقف على معالجة العوامل والتحديات التي ناقشت هذه الورقة جزءاً منها.

النقاش

عبد السلام سيد أحمد:

أتحدث عن العدالة الانتقالية وقد كنت مستشاراً لحقوق الإنسان للوزارة ولمجلس الوزراء. أطرح نقاطاً ذات طابع نقدي، ليس بهذه الصفة، ولكنها تمثل رأيي الخاص. في موضوع العدالة الانتقالية استقر الرأي أخيراً على أن يكون هناك قانون إجرائي لمفوضية العدالة الانتقالية تمت إجازته في أبريل 2021م بموافقة المكون العسكري، وتم نشره في الجريدة الرسمية في يوليو 2021م لكن برغم ذلك لم يُقيض

للمفوضية أن تنشأ. ولو أنشئت كانت ستكون خطوة مهمة ومطلوبة من قبل الثوار الذين يطالبون بالعدالة.

كانت هناك خلافات بين الناشطين حول القانون، وبعد اعتماد القانون كانت هناك خلافات بقيادة شخصيات بارزة من أسر الشهداء حول نهج القانون ونقاشات مكثفة في هذا الموضوع.

حينما صدرت مبادرة رئيس الوزراء تحدث عن ضرورة لجنة وطنية تعمل على موضوع العدالة الانتقالية وأشياء أخرى للتوافق عليها، هذه المسألة أثارت قدراً كبيراً من الارتباك وكان قانون مفوضية العدالة الانتقالية حينها قد تم اعتماده أصلاً، وفي النقاشات التي تلت اتضح أن رئيس الوزراء كان يرى أن تكون هذه اللجنة بمثابة لجنة شعبية، لكن أعضاء اللجنة كانوا يرون أن تتوقف كل المجهودات بما فيها القانون الذي أجيز، وبالتالي لم يتم إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية التي كانت ينبغي أن تكون خطوة قومية لإجراء مشاورات واسعة للاتفاق على قانون العدالة الانتقالية، هذه الخلافات بين القوى المدنية نفسها أعاقت، وذلك قبل التعاطي مع المكون العسكري في القضايا المتعلقة بالانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الفترة السابقة بما فيها جريمة فض الاعتصام.

رغم الجهد الذي بذل والمشاورات الواسعة حول العدالة الانتقالية لكن لا الحرية والتغيير ولا مجلس الوزراء كانت لديهم خطة محددة حول موضوع العدالة الانتقالية، الذي هو على قدر كبير من الأهمية، ويتضمن قضايا معقدة تحتاج لنقاش صريح لم يتم، ولم تكن هناك رؤية للحرية والتغيير في كيفية مقاربة هذه القضايا.

وهناك موضوع تسليم المطلوبين للعدالة للمحكمة الجنائية الدولية. كان هناك تعاون واضح من قبل الحكومة الانتقالية مع المحكمة الجنائية الدولية وزيارات من مسؤولي المحكمة، الذين سمح لهم بفتح مكتب للمحكمة الجنائية بالخرطوم لكن

التعاون لم يصل للمطلب الرئيسي للمحكمة بتسليم المطلوبين الثلاثة الموجودين قيد الاعتقال في الخرطوم: عمر البشير وعبد الرحيم محمد حسين وأحمد هارون.

وقد طرح خياران من المحكمة الجنائية الدولية: أولهما الاكتفاء على الأقل بتسليم المتهم أحمد هارون الذي كانت محاكمته مرتبطة بقضية المتهم على كوشيب التي كان مقرراً لها أن تنعقد في مايو 2021م، وبالتالي كانت مدعية المحكمة الجنائية الدولية ترى أنه على الأقل كخطوة أولى وكنوع من إبداء حسن النية القيام بتسليمه، إن لم يتم تسليم المطلوبين الثلاثة كلهم.

الخيارات أمام الحكومة السودانية هي: إما إقامة محاكمة داخل السودان أو أن تنتقل المحكمة الجنائية الدولية للسودان أو دولة مجاورة لإجراء جلساتها، أو تسليم المطلوبين للمحكمة، وكان الخيار الأسلم بعد دراسة هو تسليم المطلوبين، وهي ليست قضية مرتبطة بالإرادة السياسية.

النقطة الأخيرة التي أود التعليق عليها متعلقة باتفاقيات حقوق الانسان. في فترة الحكومة الانتقالية التحق السودان باتفاقيتين وهما اتفاقية مكافحة التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. بالنسبة لسيداو صحيح أقر مجلس الوزراء الالتحاق لكن للأسف مع تحفظات كبيرة جداً، ليست موجودة حتى في الدول العربية والاسلامية الأخرى، وكانت مسألة مؤسفة، وأعرف ان هذا ليس رأي وزارة العدل لكنه يعبر عن الروح التي تجلت في مجلس الوزراء الثاني الذي تشكل بعد اتفاقية جوبا. ميثاق روما الأساسي أيضاً تم الاتفاق عليه بالإجماع من داخل مجلس الوزراء، لكن لم يتم طرحه للاجتماع المشترك حتى يصبح نافذ المفعول، ويرسل رسالة قوية عن السودان الجديد، سودان الثورة، وكان أمراً يتطلب مجهوداً من قبل القوى السياسية ومن قبل الحكومة الانتقالية.

سامية الهاشمي:

هناك اختلاط كبير للمهام التقليدية لوزارة العدل بالمهام الـ 16 الواردة للفترة الانتقالية في الوثيقة الدستورية المادة (8)، فعشر منها متعلقة بالقانون، لكن موضوع الانتقال الديمقراطي أكبر من أن يترك فقط لوزارة العدل وأصعب من أن تنجزه.

الصعوبات التي ذكرها د. نصر الدين في هيكل الوزارة والقوى البشرية فيها حقيقية، فالإيقاع في وزارة العدل سلحفائي جداً والعقلية الموجودة عتيقة جداً، ولا توجد روح ابتكار ولا روح ثورية، لذلك كانت هناك حركة مقاومة كبيرة جداً لأي إصلاح أو تعديل. وقد حاول د نصر الدين الاستعانة بقانونيين من الخارج ولم يكن ذلك محل ترحيب في الوزارة.

هل الوزارة كانت مستعدة لتسيير دفة العدالة وتقديم النصح القانوني للوزرات، وللقيام بمهام الانتقال الواردة في الوثيقة الدستورية؟ الإجابة بسهولة: لا، لم يكن لديها هذا الاستعداد ولا الرغبة. صحيح هناك مساحة للحركة عند الوزير والوكيل لكن عليهما مهام روتينية كثيرة وهما أعضاء في لجان كثيرة مما يجعل زمنهما ليس مخصصا للعمل داخل الوزارة.

هناك غياب ظاهر للإرادة السياسية في تنفيذ الأشياء التي كان يمكن عملها. مثلاً مشروعات القوانين التي تشكل الوزارة معبراً لها لتمر بمجلس الوزراء، كانت هناك صعوبات جمة وافتقاد لإرادة قوية في إمضائها، وهذا ظهر في موضوع سيداو حيث قدمت تحفظات انكفائية جداً في حين أن الثورة أنجزتها النساء. كان هناك نوع من التضارب ولم يكن الفكر واحداً ولم يكن الشركاء على قلب شخص واحد، كل يعمل بهواه وبفكره.

من الإنجازات التي أنجزتها الوزارة موضوع إلغاء قانون النظام العام وقد ساهم المد الثوري والمطالبة بإلغائه في ذلك، وأيضا من الانجازات قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وهو مستمد من اتفاقية مكافحة الفساد والسودان مصادق عليها، لكن

كانت هناك حملات متنطعة حول هذا القانون وأنه ليس عادلاً، بينما معروف في العالم أنه ما كل المحاسبات تتم من خلال القضاء، ومعلوم أن الأموال التي تم الاستحواذ عليها عن طريق الفساد والتمكين السياسي تعاد للدولة والشعب بنفس الطريقة، ومعظم الذين يتكلمون سلباً عن القانون لم يطلعوا على الاتفاقية، وللغرابة هذا القانون مر من داخل مجلس الوزراء والاجتماع المشترك لكن لدى التنفيذ ظهرت المقاومة الشديدة. وهناك بعض المصالح التي تضاربت سواء كانت لبعض الثوار الذين وجدوا أنفسهم يريدون أن يدافعوا عن الذين طالهم قانون التفكيك، مما أدى لعدم الاتساق بين الموقف الثوري والموقف المدافع، وهذا من الأشياء التي حاولت خلق رأي عام بأن قانون التفكيك قانون سيء وأقعد بالثورة، وأراه على العكس من ذلك قانون مهم وضروري وتنفيذه واحد من أهداف الثورة الأساسية.

من الإخفاقات التي حصلت كانت حول قانون النقابات. كنت في اللجنة التي صاغت مسودة قانون النقابات وكان جاهزاً لكي يجاز لكن ظهرت بعض التيارات التي اعترضت على بعض المواد وحصل شد وجذب كبير جداً للدرجة أنه حتى الانقلاب لم يجز قانون النقابات وحتى الآن نحكم بقانون نقابة المنشأة لسنة 2010م وهو قانون سيء جداً.

التقاعس والبطء في تحقيق أهداف الثورة التشريعية والقانونية كان واحداً من المعضلات. من ذلك ما يتعلق بقانون العمل الطوعي لسنة 2006م وهو قانون سيء كان الناس يجأرون بالشكوى منه، وكانت هناك مسودات كثيرة مطروحة لاستبداله، لكن لم يحدث له تعديل.

وهناك قوانين كثيرة كانت محتاجة للتعديل أو صياغة قوانين جديدة بديلة، لكن كانت هناك إشكالية في الأولويات.

نحن كمحامين اهتممنا بقانون المحاماة وأعددنا عدداً من المسودات، لكن كنا مشغولين في أشغال أخرى وكان بالنسبة لنا من المهم يحصل فيه تعديل وأن نسترد البند العاشر.

بذلنا مجهوداً ليكون هناك قانون أحوال شخصية، وكون الوزير لجنة لصياغته وبذلنا فيها جهداً كبيراً، لكن كان هناك شغل إعلامي سالب ضد اللجنة وأعضائها، والمهم أننا أنجزنا القانون وسلمناه لكن جاء الانقلاب وقطع الطريق أمام إجازته، والغريبة لا يوجد ذكر الآن للقانون ومصيره غير معلوم.

بالنسبة لتشريعات العدالة الجنائية كان هناك غياب إرادة سياسية بشأنها، وكان هناك تنطع ممن يحاولون أن يظهروا بمظهر المثالية، بينما كنا في حالة ثورة وكان يجب تنفيذ مطالب الشارع. لاحظنا بطئاً شديداً في تنفيذ العدالة وكنا نتساءل أين الإشكال وهذا يرجعنا لضرورة إصلاح منظومة النظام العدلي والقانوني، وأنه فعلاً كانت هناك ضرورة لإقامة المفوضية وحدوث الإصلاح. والآن لو تلاحظون فإن القرارات الصادرة من دائرة "أبو سبيحة" فيها مظاهرة سياسية ورأي سياسي صارخ بأن (هيهات)، مما يوضح لنا ميل هذه الجهة (القاضي محمد علي محمد أبو سبيحة هو قاضي المحكمة العليا ورئيس الدائرة القضائية المختصة في الفصل في الطعون المرفوعة ضد قرارات لجنة التفكيك). ويجب إنصاف بعض القضاة الشرفاء الموجودين، لكننا نتكلم عن المؤسسة ككل، وإن لم يحدث إصلاح جذري مؤسسي للسلطة القضائية ووزارة العدل والشرطة والنائب العام، سنكون مكانك سر، هذا إذا لم نعد للخلف.

فرح عباس فرح

لست قانونياً لكن الظرف الاستثنائي الذي جعلني والد شهيد أحضرني لهذا المنبر. فهمت أن الاستاذ نصر الدين قال فشلنا في تأسيس مفوضية الإصلاح القانوني. كانت منظمة الشهداء حددت ركيزتين أساسيتين هما: إصلاح نظام العدالة المتمثل في

القضاء والنيابة العامة والشرطة، وإصلاح قطاع الأمن والدفاع الجيش والشرطة بإعادة بناء مؤسسات أمنية مستدامة توفر الأمن الداخلي والخارجي، ويكون كل ذلك مربوطاً بآليات مدنية فعالة في إطار الحكم الديمقراطي.

كنا نتوقع إجراء مشاورات مع المتضررين عامة، وأن يبدأ بناء الفترة الانتقالية بإنجاز العدالة الانتقالية، فمن خلال المشاورات يمكن التخطيط للتفاوض، وممكن الاستعانة بخبراء لعمل تصميم واضح للعدالة الانتقالية بحيث تكون سودانية خالصة، بدلاً من أخذ الخبرات عن رواندا وجنوب أفريقيا والمغرب وغيره، وكانت الآمال تحدونا أن يكون هناك دستور يعتني بذلك ويوفر الديمقراطية المستدامة، وهذا لم يتم لأسباب كثيرة جداً أهمها الشراكة التي تمت بعد سيطرة المجلس العسكري الانقلابي بقيادة البرهان ونائبه حميدتي. لقد كنا ننعت مجلسهم العسكري بالانقلابي حتى قبل يوم 25 أكتوبر. فحميدتي لديه مخالفات كثيرة جداً هيأت لأعماله اللاحقة ضد المتظاهرين الذين هم صناع الثورة الحقيقيون.

في يونيو 2019م بدأ الانقلاب العسكري، وامتنعوا عن التفاوض، ونحن نسأل لماذا يتم التفاوض مع هؤلاء، ورجل الشارع العادي يعلم أنهم لا يمكن أن يعملوا على التحول الديمقراطي.

كنا نتوقع من الحرية والتغيير في الفترة الانتقالية التواصل مع أسر الشهداء، عبر اجتماعات بهدف الوصول لرؤى من خلالها تتم صناعة الانتقال، لكن ذلك لم يحدث. لم تزورونا بينما كنا نحمل الجراحات في الأيام الأولى، وحتى تاريخه، ولكن آمالنا أنكم مدنيون وأنكم منا. سألنا بعض الأخوة لماذا لم تحضروا فأجابوا إجابات قبلناها، ولكن لماذا لم تتابعوا ملفات الشهداء؟ لم نجد إجابة، وظلت ملفات الشهداء حبيسة الأدراج حتى كونا منظمة أسر الشهداء في سبتمبر 2019م. وكان الشق المدني بعيداً من أسر الشهداء وبعيداً عن لجان المقاومة. السؤال الذي أطرحه ودائماً يتبادر لذهني عمن شاركتموهم، هل سألتم العسكريين على أي أساس تم

فض الاعتصام بالقوة؟ ما هي القوات التي قامت بتوجيه الأمر بفض الاعتصام، أو من أمر بالفض؟ سمعنا في تبرير الفض أنه كان لتطهير منطقة كولومبيا بسبب الأنشطة الاجرامية هناك، فهل تم القبض على أحد واتهامه بأنشطة جنائية في كولومبيا؟ هذه الأسئلة إذا كنتم طرحتموها نرجو تقديم الأسماء والاتهامات المنسوبة إليهم. وهذا ليس تجريماً في حقكم، بل للمكاشفة والوضوح.

ينبغي أن نعترف بأن الشق المدني كان أقصر قامة من ثورة عظيمة مهرت بدماء زكية طاهرة روت تراب هذا الوطن العزيز. لقد تجاهلتم العدالة لشهدائنا بحثاً عن أشياء أخرى، فشهيدنا عبد السلام كشة قال نخشى على ثورتنا من النخب. حقيقة كنا نأمل أن تكون هناك عدالة، وكان يمكن تأسيس عدالة انتقالية حقة عبر مشاورات حقيقية لكن لم تكن هناك رؤى واضحة لإنجاز العدالة المطلوبة، وكنا نعلم أن هناك مواجهة مؤجلة. لقد تم حرمان المتضررين من حق أساسي من حقوق الإنسان بعدم الاتفاق على إجراءات تحقق عدم الافلات من العقاب. إن عدم بناء هياكل السلطة والمجلس التشريعي ساهما في الحالة التي نحن فيها الآن. ونتمنى أن يكون هناك وطن جديد تتحقق فيه شعارات حرية، وسلام، وعدالة.

سيف الدولة حمدنا الله[1]

يرجع أساس الخلل الذي جعل ملف العدالة أضعف حلقات الفترة الانتقالية إلى أخطاء تضمنتها الوثيقة الدستورية كان لها تأثير سلبي مباشر على ملف العدالة بشكل عام، حيث أن الوثيقة جعلت الكيفية التي يُعيّن بها رئيس القضاء والنائب العام، وكذلك تشكيل مجلسي القضاء والنيابة، وهو "رباعي" الأجهزة والمواقع الأساسية في عملية العدالة، ورد ذلك في نصوص "حلزونية" جعلت تعيين/ تشكيل أي من هذه الأطراف يعتمد على وجود الثلاثة أطراف الأخرى. وقد كان ذلك "كعب أخيل"

[1] أرسلت المداخلة مكتوبة وتمت تلاوتها في الورشة.

الذي جعل الثورة أمام الأمر الواقع باستمرار جهازي القضاء والنيابة على النحو الذي شكّلتهما به حكومة "الإنقاذ"، وقد كان لهذا الواقع تأثير واضح ومعلوم في أداء القضاء والنيابة حيال قضايا العدالة التي كان يؤمِّل فيها الشعب بعد سقوط "الإنقاذ"، وهو ذات الواقع الذي انتهى بتمكين ذلك القضاء من إجهاض وهدم كل أعمال لجنة التفكيك وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل نشأتها.

حول مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية: هذه المفوضية لم يرد نص بشأنها بالوثيقة الدستورية، وقد أنشئت باقتراح من تنظيم القضاة السابقين، وهي الجهة التي قامت بإعداد مسودة القانون الخاص بالمفوضية، بيد أن المؤسف أن وزارة العدل قامت بإدخال تعديلات على القانون انتقصت جانباً عظيماً من فعاليته، بأن منح التعديل رئيس القضاء والنائب العام مُجتمعين (وكلاهما كان لهما موقف علني معارض على قيام المفوضية) أغلبية المقاعد بإعطاء كل منهما خمسة مقاعد في المفوضية، أربعة بترشيح منهما بالإضافة لشخصيهما.

في الجانب الآخر، تلكأ رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في تشكيل المفوضية التي كان من شأنها أن تقوم بإعادة بناء أجهزة العدالة وتشكيل مجلسي القضاء والنيابة ومن ثم تعيين رئيس القضاء والنائب العام، وكذلك عزل وتعيين القضاة وأعضاء النيابة، وجعل القانون قرارات المفوضية نهائية وغير قابلة للطعن، كما جعل للمفوضية سلطة ابتدار القوانين التي من شأنها ترقية العمل.

التعديلات على القوانين: أجرت الحكومة الانتقالية عدداً من التعديلات لبعض مواد القانون، بعضها لم يكن لازماً ولا مطلوباً من بينها التعديل الذي سمح لغير المسلمين بالتعامل في الخمر وتعاطيه، ذلك أنه، وحتى بفرض أحقية غير المسلمين في ذلك، فإن التوقيت لم يكن ملائماً لإجراء تعديل في مثل هذه المسائل الخلافية التي تؤدي إلى انقسام المجتمع حولها، وفي المقابل، لم تُجرِ الحكومة الانتقالية التعديلات التي كانت لازمة وضرورية لعملية العدالة الانتقالية.

تعديلات ضرورية على القوانين لم تنجزها الحكومة الانتقالية:

- التعديل برفع القيد الذي وضعه نظام "الإنقاذ" في القانون بعدم جواز توقيع عقوبة السجن في الجرائم التي يرتكبها من بلغ سن السبعين، والاستعاضة عن ذلك بإيداع المجرم في الإصلاحية، وهو النص الذي استفاد منه المخلوع عمر البشير في الحكم الذي صدر ضده في قضية حيازة الدولارات. كان الصحيح أن يتم تعديل هذا النص بأن يجعل من الممكن توقيع عقوبة السجن دون حد أقصى للعمر، على أن يجعل للقاضي سلطة تقديرية في مراعاة حالة الشيخ الذي يكون طاعناً في السن ولا تحتمل حالته إرساله للسجن بالحكم عليه باتخاذ تدابير أخرى بديلة، فالسبعيني ليس بشيخ عاجز يحتاج للرعاية في جميع الحالات كما يُوحي بذلك هذا النص في القانون، ومعظم أهل 'الإنقاذ' الذين ارتكبوا جرائم القتل والتعذيب والفساد فعلوا ذلك وهم الآن في سن السبعين وبعضهم تجاوز الثمانين ولكنهم في شدة وقوة الصبيان، وهناك من يشاركون في العملية السياسية اليوم وهم في مثل هذه السن أو أكثر.
- التعديل برفع سن تقاعد القضاة وأعضاء النيابة ومستشاري وزارة العدل بما كان يسمح باستيعاب أعداد من كوادر القضاة والمستشارين الذين تم عزلهم بواسطة نظام "الإنقاذ" والذين بلغوا في معظمهم سن التقاعد بموجب القوانين الحالية، وقد نتج عن غياب هذا التعديل عدم إجراء أي تعيينات بتلك المؤسسات، وحتى الذين أعيدوا للعمل لعدم بلوغهم سن التقاعد غادروا مواقعهم واحداً بعد الآخر بعد بضعة شهور عند بلوغ سن التقاعد.
- التعديل بإلغاء سقوط الجرائم بالتقادم، وقد قامت حكومة "الإنقاذ" بإدخال هذا التعديل الذي أفضى إلى إهدار الحقوق بشكل مريع خاصة فيما يتعلق بجرائم الاحتيال والنصب والتزوير التي يختفي أصحابها خلال فترة القيد الزمني لسقوط الجرائم فيما يُعرف ب "الخندقة".

اللجنة القانونية للحرية والتغيير: من الضروري أن تقوم اللجنة القانونية للحرية والتغيير بتوضيح الدور الذي قامت به في صناعة الوثيقة الدستورية أو اختيارها للأشخاص الذين شاركوا في صياغتها، وكذلك دورها في ترشيح لجنة التحقيق في مجزرة فض الاعتصام، وكذلك الجهود التي قامت بها نحو متابعة قيام مفوضية الإصلاح القانوني والعدالة الانتقالية.

كما مطلوب أيضاً من الحرية والتغيير أن توضح أسباب عدم تمسكها أمام المجلس العسكري بمرشحيها لمنصبي رئيس القضاء والنائب العام، والمعايير التي استندت إليها في قبول بديلين لهما مقبولين لدى نفس المجلس.

يعقوب التجاني إبراهيم

الإصلاح القانوني في ظل حكم انتقالي وثورة لا بد أن يتم فيه التركيز على الوثيقة الدستورية وعبرها يمكن خلق المؤسسات التي تطبق سيادة حكم القانون، وقد نصت الوثيقة على النظام البرلماني كنظام حكم، وهذا يستوجب أن يكون هناك برلمان، وكل الصراع الذي جرى سببه غياب البرلمان، فلا يمكن تأتي برؤساء في ظل نظام برلماني بلا برلمان. مجلس السيادة في النظام برلماني بدون سلطة، وتكون سلطة إصدار التشريعات المؤقتة في ظل غياب المجلس التشريعي لمجلس الوزراء. وما كان لمكونات الثورة قبول عدم تشكيل المجلس التشريعي، فبدون برلمان في نظام الثورة لن تجيز القوانين وهو الذي يراقب أعضاء السلطة التنفيذية. أتمنى مراعاة ذلك في المرحلة القادمة.

أماني إدريس علي بشير

أسأل وزير العدل لماذا أهمل القيام بأشياء صغيرة كإلغاء قوانين ومراسيم كان يمكن أن تلغى بجرة قلم. مثلاً نحن الآن متورطون في تعقيدات الضمان الشخصي، وبعيداً عن عدم ضمانة النساء، هناك شروط قاسية للضامن يعاني منها الشباب الآن في المواكب حيث لا يمكن للضامن مثلاً أن يكون طالباً.

وهناك قوانين مجحفة للخدمة المدنية، مثلاً قانون وزارة الصحة الذي فصله مأمون حميدة لمصلحة مستشفياته الخاصة، وأضر بالكادر الطبي بإجحاف شديد لهم ولا يحتاج إلغاؤه لبرلمان، وكان يمكن أن يتم الرجوع للقانون ما قبل 1989م، وقانون الأسواق كان ممكن بالشرعية الثورية إلغاؤه، حتى نحس أن هناك تغيير وثورة في القوانين تكون ملموسة لنا كمواطنين ثرنا ضد نظام ظالم.

عبد الناصر مجذوب

أنا سعيد جدا لأنه لأول مرة في تاريخ السودان الحديث تقام ورشة لتقييم جهد بشري قام به السودانيون. لم نقيم حكومة الاستقلال ولا تجربة عبود ولا نميري، والآن فقط بدأنا نسير في الطريق الصحيح بجهد علمي نشكر به جريدة الديمقراطي وقوى الحرية والتغيير وأستاذ الحاج وراق وهو رجل مفكر ومبدع. لا بد من ربط النشاط المجتمعي كله بدوائر البحث العلمي. فنحن نفتقد ذلك. لدي سؤال ماذا بعد وما هي الخطوة القادمة؟ أقترح أن تكون الورشة نواة لخلق دوائر لبناء سودان المستقبل بصورة علمية. حتى تكون لحكومة السودان الجديد رؤية واضحة حول كل مشاكل الاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة، الخ، وليس فقط "تسقط بس"، بل نحدد ما بعد السقوط.

نورس الفاتح

تحدث د. نصر الدين عن كيفية إنشاء الآلية الوطنية لحقوق الإنسان، نود أن نعرف الآليات والطرق التي وضعتها وزارة العدل لتنفيذ توصيات لجان المعاهدات، مثلاً التوصيات التي تصدر من اللجنة الأفريقية لحقوق الطفل، كيف كانت وزارة العدل تتعامل مع توصيات هذه اللجان سواء أكانت تدابير إجرائية أو كانت توصيات. استصحب في ذلك شكوى قدمت داخل اللجنة الأفريقية لحماية الطفل بخصوص إعدام أطفال، حيث أصدرت اللجنة الأفريقية توصية للسودان لاتخاذ تدابير

إجرائية، ولكن السودان لم يرد عليها حتى اللحظة، أريد معرفة الآليات في وزارة العدل المنوط بها تنفيذ التوصيات وكيفية التعامل مع مثل هذه الشكاوى.

هند الصادق الطائف[1]

- لم يتم أي تحرك في ملف العدالة الانتقالية! بل وتم تعطيل العمل على إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية، لماذا يعزى هذا الفشل؟ بالإضافة لأنه لم يحدث أي جديد في تعديل القوانين، ولا إصلاح النيابة، وإصلاح القضاء، وإصلاح قانون الشرطة، حتى محاكمات الانقلابيين لم يحدث فيها شيء! هل كنا محتاجين أدلة؟ هل هم فعلاً في السجن الآن؟ نريد أن نعرف سبب هذا الفشل؟ هل فعلاً كانت هناك حكومة شغالة في هذه الملفات؟ أم كانت أضعف من أن تنجز فيها؟ ولماذا لم تخرج للناس وتوضح لهم عدم قدرتها على العمل في الملفات العدلية؟

- ملف الإصلاح العدلي والقضائي والعدالة الانتقالية، أيضاً من أسباب فشل الانتقال، لماذا يعزى ذلك؟ لو كانت حدثت فيه اختراقات كبيرة وجيدة لما كنا وصلنا للانقلاب! وللأسف وصلنا للانقلاب لأن الذين كانوا موجودين في الحكومة ما كانوا حريصين على المحاكمات العاجلة والعادلة لأعضاء الجبهة الإسلامية والانقلابيين، ولولا حصافة الأستاذ علي محمود حسنين وآخرين في أن يفتحوا بلاغاً في مواجهة انقلاب 89 ربما كان البشير وجماعته ما زالوا أحراراً!

- لماذا لم تكن هناك ملفات قضائية فعالة شغالة؟ لماذا لم تكن هناك نيابة مستقلة؟ لماذا لم يشكل وزير العدل نيابة مستقلة من مفصولي النيابة الثوريين لمتابعة ملف العدالة؟ ويكونوا هم المسئولين من فتح الدعاوى ومتابعتها وتمثيل الحق العام في جرائم الـ 30 سنة الماضية؟!

[1] مداخلة سلمت مكتوبة.

- لماذا لم يكن هناك تفكير خارج الصندوق؟ لماذا كان هناك استسلام كامل! هل الحركة كانت بطيئة لعدم وجود الرغبة والفاعلية السياسية؟ حتى لو سلمنا جدلاً أن العسكر كانوا مسيطرين، لماذا لم يكن هناك اختراق واستحداث وسائل؟ ولماذا لم تكن هناك استفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذه الأوضاع (تشيلي مثلاً) ومستوى العدالة الذي تم فيها؟

- أخيراً أقول إن من أهم أسباب تعطيل الانتقال كان الفشل الذريع في الملف العدلي، سؤالي: هل قوى إعلان الحرية والتغيير تملك رؤية لمعالجة الخلل في هذا الملف؟ أم فقط جئنا لنقول نحن فشلنا؟ إذا انتهى الانقلاب فعلاً، هل تم التجهيز للملف للعمل على ضوئه؟

النور حمد:

ما قدم أقرب للتقرير منه إلى النقد، وهو أقرب للكلام الروتيني، لتقرير ختامي لعمل فترة روتينية. النقد الجوهري ورد في الختام حيث جاء في التقرير: (واجهت وزارة العدل في بداية الحكومة الانتقالية مشكلة أساسية بشأن إصلاح النظام العدلي في السودان، تمثلت في اعتراض رئيسة القضاء، المعينة حديثاً من قبل المجلس السيادي بترشيح من قوى الحرية والتغيير، على قيام مفوضية خاصة بإصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية تتولى مهمة الإصلاح. وقد حاولت الوزارة تجنب الدخول في مواجهات علنية مع السلطة القضائية لطبيعة هذه السلطة وحفاظاً على التجانس وروح التعاون الضروريين للعمل بين المؤسستين، وجميع المؤسسات الحكومية.) أعتقد أن الإشكالية هي تباعد الخطوط بين الجهاز التنفيذي، وبين الحرية والتغيير، وبين الشارع؛ كل جهة منها كانت تعمل بمعزل عن الأخرى، فضاعت روح الثورة.

أصلاً كان المرشحون للنائب العام ورئاسة القضاء الأستاذين محمد أحمد عبد القادر ومحمد الحافظ إلا أن المجلس العسكري اعترض عليهما وانصاعت لذلك الحرية

والتغيير، فأتوا برئيسة للقضاء اقترحوها أصلاً لأغراض محددة، وهم منذ فض الاعتصام كانوا متجهين نحو الانقلاب، وكل ما حدث أنهم جعلوه على مراحل حتى نفذ فعلاً، لذلك فإننا لم نأخذ الثورة مأخذ الجد ولم نتعامل معها بروح الثورة، تعاملنا معها تعاملاً روتينياً مكتبياً.

المعلقون أدلوا بملاحظات أعتقد أنها جوهرية، والقضية الجوهرية في كل المحاور أننا كنا في ثورة وكانت لدينا سلطة فقدناها، وينبغي أن ترتبط كل المعالجات بالإجابة على سؤال لماذا فقدنا سلطتنا؟

لقد بدأ انحراف وانهيار النظام العدلي السوداني منذ قوانين سبتمبر 1983م، التي مرت عليها أربعون سنة ولا زالت قائمة فقبل أسبوعين حكم قاضٍ على امرأة بالرجم. الحرية والتغيير، والجهاز التنفيذي بقيادة حمدوك، والشارع؛ هذه الجهات الثلاثة ينبغي أن تدرك أين المشكلة وكيف فقدنا سلطتنا، ثورتنا مستمرة لا بد من أن نجيب على الأسئلة لضمان المعالجة.

تعقيب نصر الدين عبد الباري

فيما يتعلق بالنقاط النقدية فإنها سوف تساعدنا في تقوية الورقة وأن نذكر الأشياء التي لم تذكر أو نفصل فيها. الإشكالية الأساسية التي قدمت من رئيس الجلسة [د. النور حمد] هي إشكالية سياسية لها علاقة بتحالف الحرية والتغيير وبالمجلس العسكري أيام التفاوض وليس للوزارة السلطة أن تتدخل وتدرج تعديلات إلا بالتوافق بين المكونين، وهناك أشياء لم نقم بها ليس لأننا ليست لدينا رغبة، ولكن سلطتنا لم تكن تتح لنا القيام بها ولذلك حاولنا أن نعمل في ظل النظام السياسي والدستوري الموجود مع إشكالياته.

أتفق تماماً أن هناك غياب للإرادة السياسية، نحن وقعنا على نظام روما لكن المكون العسكري اعترض على التسليم.

لدينا قانون المحاماة والصحة والأسواق وقوانين أخرى كثيرة صغناها ممكن أن نملك نصوصها، لكن بالنسبة للقوانين الخاصة بوزارات أخرى فهناك قواعد حاكمة لابتدار القوانين، بعضها تنعقد لوزارة العدل السلطة أن تبتدرها، وأخرى تبتدرها جهات الاختصاص، فوزارة الصحة هي التي تبتدر قانون الصحة ووزارة العدل تجري التعديلات الفنية البحتة. الجهة المنوط بها الابتدار لم تستجب لمخاطبتنا. وقد اجتهدنا اجتهاداً كبيراً في الأيام الأولى لكن صدمنا الموقف من القوانين المتعلقة بالوزارات المعنية.

التعليقات المقدمة من مولانا سيف الدولة حمدنا الله مفيدة ونقبل القصور في التعديلات التي كان يجب أن نجريها، لكن لا أعتقد أن إتاحة التعامل في الخمر للمواطنين غير المسلمين ليست ضرورية. فموضوع الإدارة القانونية للتنوع الثقافي والجهوي والديني في السودان مهم. هذه البلد فيها مواطنون غير مسلمين ومهما كنا كمسلمين أغلبية لا بد من مراعاة حقوقهم مهما كانوا أقلية.

بالنسبة لموضوع الآليات فالتوصيات من الجهات الدولية لا تسلم كلها لوزارة العدل، هناك إدارات متخصصة في وزارات أخرى. بالنسبة لمسألة الأطفال المسؤولية موزعة بيننا وبين وزارة الرعاية الاجتماعية. في كثير من حالات الأحكام نرسل خطابات للجهات الحكومية وفي غالب الأحيان لا نستلم رداً، وهذا قصور كان يمكن تجنبه لو كانت الحكومة الكترونية وفيها محاسبة، حيث يعرف التقصير وتتم المحاسبة.

الباب الخامس

التوازن النوعي والعمري والجهوي

بروفيسورة بلقيس بدري

الباب الخامس

التوازن النوعي والجهوي والعمري

بروفسورة بلقيس بدري

مقدمة

تشتمل هذه الورقة: أولاً على تعريف مفهوم التعدد، والتنوع، ومعني التوازن في تلك المجالات وأهميته. وثانياً تتطرق للتجربة الفعلية في مجال التوازن في مناحي التعددية والتنوع خلال العامين الأولين للفترة الانتقالية، والنجاحات أو الإخفاقات، والتحديات التي واجهت تحقيق التوازن. وثالثاً: تخلص لإعطاء توصيات للمرحلة القادمة، من أجل تحقيق التوازن أو العدالة والمساواة في مجالات التعدد والتنوع.

أولاً: مفاهيم التنوع والتعدد والتوازن

التنوع مصطلح يعنى به الاختلاف في الجنس ذكر أو أنثى، وأيضاً الاختلاف في العنصر أو الاثنية أو اختلاف المعتقد الديني، والاختلاف في إن كان الشخص من أصحاب الإعاقات أم لا، أيضاً الاختلاف في المناطق الجغرافية التي يسكن فيها المواطنون داخل وخارج السودان، وفي نوعية أنماط وأساليب سبل كسب العيش والبيئة في تلك المناطق، ويشمل التنوع الاختلاف في الفئات العمرية الأساسية من أطفال – شباب- شيوخ...الخ، والتنوع في اللغات، ويشمل التنوع في الطبقات والانتماء إلى أي طبقة اجتماعية، كما يشمل التنوع في الانتماء المهني إلى نوع المهن – الحرف – أصحاب الأعمال بمستوياتها، ويشمل الانتماء إلى مجموعة، تنظيم سياسي أو تنظيم مجتمعي، منظمات أو إدارات أهلية، والانتماء إلى مجموعة، تنظيم ديني..

في ظل هذا التنوع، بداخل كل منها يوجد تعدد، فمثلاً الإثنية الواحدة بها مجموعات قبلية متعددة، وفي إطار المنطقة الجغرافية يوجد تعدد سكاني يشمل طبقات وأعمار وذكور وإناث، ومهن وحرف وطلاب أو أحزاب سياسية متعددة ينتمون إليها،

وكذلك ديانات ومعتقدات، ومن أصحاب الإعاقات، وكذلك توجد التنظيمات المجتمعية العديدة التي ينتمون إليها، ومواطنون وأجانب، وسكان ريف، ومعسكرات، ورحل، وحضر، ونازحون. ولكل فئة منهم احتياجاتها ومطالبها وأولوياتها. وفي مجموعه التنوع المبني على التنظيمات المهنية يوجد تعدد نقابات تمثل تنوع المهن، وقد يوجد تعدد نقابات تمثل المهنة الواحدة، مثال أساتذة الجامعات تكون هناك نقابة لكل جامعة، وكذلك لدى المعلمين قد تتعدد نقابات معلمي المراحل وفي كل منطقة (ولاية أو إقليم). ولكل مطالب من حقوق وتشريعات وسياسات نحوها تود تحقيقها.

وفي مجموعة الإناث والذكور يوجد تعدد الانتماء لتنظيمات، وتعدد الفئة العمرية، والإثنية، والمعتقد الديني والمناطقية – والطبقة – والمهن – والإعاقة، هذا غير ما يسمى بالحالة الاجتماعية من متزوجين وأرامل وغير متزوجين، وسبق لهم الزواج وربات أسر، وسكان معسكرات ولكل مجموعة احتياجاتها ومطالبها وأولوياتها وقد يشتركون في مطالب عديده.

إذن يصبح السؤال كيف يمكن لهذا التنوع من أن يكون به تمثيل للتعدد بداخله؟ وكيف يمكن أن نصنف تمثيل التنوع في مناحيه المختلفة ومطالب واحتياجات كل مجموعاته المتعددة. ويكون السؤال المهم في مرحلة انتقال لتكوين الدولة السودانية التي تهدف للعدالة والمساواة، في كيفية تمثيل تنوعها وتعددها داخل مجموعة التنوع الواحد؟ وفي أي تمثيل نتحدث، وفي أي مجال؟

إذا أردنا تكوين صورة متكاملة لهذا التنوع في الإعلام وفي المناهج التعليمية ذات العلاقة بضرورة توازن تمثيل التنوع والتعدد، مثلاً في جانب التعليم فهنا تطرح التساؤلات هل تمثيل التنوع الجهوي والنوعي والعمري من أجل وضع مناهج التعليم العام لتمثل توازن لكل التعدد الجهوي والنوعي والعمري يغير مفاهيم وثقافات ويحقق مساواة وسلام وتمكين المرأة في كل المجالات. أو من أجل أولويات

أخرى في المرحلة الانتقالية لتوفير إلزامية التعليم وتوفير خدماته لكل المناطق والمجموعات. وعليه يكون التمثيل مهم في مجلس أعلى وضع المناهج وفي مجلس أعلى وضع برامج وميزانية توفير التعليم للجميع وتحقيق الإلزامية والاكمال وبعدها تأتي جودة التعليم. إذن التمثيل نحتاجه من أجل وضع أفضل السياسات والخطط والبرامج والميزانيات لتحقيق أهداف ومطالب كل المجموعات والولايات حسب أولويات من أجل تحقيق العدالة والمساواة. أما إذا أردنا تمثيل ذلك التنوع في أجهزتنا التنفيذية أو مجالسنا التشريعية أو السياسية، سواء كانت أحزاب، أو مجموعات مقاومة، لتحقيق مطالب سياسية أو مجموعات ضغط لنيل ولتحقيق الحقوق مثل نقابات المهن أو الحرف المختلفة، أو تنظيمات مجتمع مدني تطالب وتعمل لنيل حقوق ومكتسبات أو خدمات وتوعية فيكون التمثيل مهم في إطار اختيار من يمثلون التنوع الجهوي والعمري والنوعي مدركين /ات لكل مطالب واحتياجات وحقوق وأولويات تعدد المجموعة التي يمثلونها.

وقبل الإجابة على مسألة تمثيل التنوع والتوازن فيه يطرح السؤال نفسه: هل من لا ينتمي لمجموعة إثنية، أو جهوية، أو دينية، أو نوع (أنثى أو ذكر) أو مهنة، أو حرفة، أو إعاقة، أو فئة عمرية محددة، أو طبقة، أو سكان نزوح الخ بالضرورة لا يمكن أن يعرف احتياجات ومطالب وحقوق المجموعة الأخرى التي لا ينتمي إليها؟ وهل بالضرورة من ينتمي إلى مجموعة تنوع إثني أو جهوي أو جنسي مثلاً بالضرورة يعرف ويحمل هموم ومطالب واحتياجات وحقوق تلك المجموعة بتعددها ويسعى لتحقيق المساواة والعدالة والحرية والأمن والسلام لتلك المجموعات؟ والأمثلة والتجارب تؤكد أن هناك من ينتمون لطبقة عليا أو متوسطة، ولكن يناضلون لحقوق الفقراء والعمال والنازحين، ومن هم من إقليم مختلف يكافحون مع قضايا إقليم يعتبر أنه لم تتم تنميته- وأيضاً تجارب توضح نساء سعوا وعملوا ضد مطالب وحقوق النساء بالرغم من الانتماء النوعي أو اخريات ركزن على قضايا تعديلات

قوانين محددة مثل النظام العام مع أهميتها وليس قوانين تتعلق بدعم الإنتاج وامتلاك الأرض لمجموعات نساء الريف والبادية.

إذن لضمان مسألة توازن التمثيل الجهوي والنوعي والعمري والديني والإثني والفئوي (فئات طبقات- فئات معاقين- مهن وحرف - فئات نازحين– وصاحبات الأعمال داخل وخارج القطاع المنظم، إلخ) علينا الإجابة على سؤالين: (1) ما هي أهمية التمثيل وفي أي مجال مهم؟ و(2) كيف يمكن تحقيقه؟

أهمية تمثيل التنوع وفي أي مجال؟ في مرحلة الاستقلال والديمقراطيات في مرحلتها الأولى لم يكن هناك اهتمام بتمثيل التنوع الجهوي والإثني أو النوعي، ثم بدأ الاهتمام بالتنوع الجهوي في مناصب الدولة السيادية وعلى مستوى الولاة ثم الجهاز التنفيذي علي المستوى المهني والعمري مصادفة وليس قصداً، وفي عهد دكتاتورية مايو بدأ يكون هناك إقصاء للتنوع الاثني وتنظيمات المجتمع الأهلية بحل الإدارات الأهلية وتمثيل ضعيف على المستوى التشريعي في هيكل الحزب الواحد، حيث كان هناك تمثيل مهني وحرفي حسب طبيعة العمل، لاتحاد العمال والمزارعين وغيرهم من تجمعات المهنيين من النخبة المتعلمة تعليماً عالياً ومن عضوية تنظيم الاتحاد الاشتراكي. أما في عهد "الإنقاذ" فقد كان هناك اهتمام بالتمثيل الجهوي فرضته الحركات المسلحة واتفاقيات السلام المختلفة من أبوجا ونيفاشا والدوحة وأسمرا لشرق السودان، تمثيل في الجهاز التنفيذي على مستوى الولايات والمركز وعلى المستوى السيادي بدرجة أقل، وزاد التمثيل النوعي بدرجة أفضل عن طريق (الكوتة) وإن كان يمثله تيار فكري وحزبي واحد لمجموعة محددة من النساء. إن هذا التمثيل كان شكلياً لشخوص يمثلون تنوع جهوي، أو تنوع إثني، أو مهني، أو طبقي في أجهزة الدولة المختلفة، وقد لا يعني شيئاً طالما كل المجموعات تحمل فكراً واحداً وقضية ونهج واحد وموحد، إقصائي وغير ديمقراطي، ولا تقبل تعدد الأحزاب والمشروعات السياسية.

وهذا يطرح الإجابة على السؤال: أهمية التمثيل في ظل حكم يؤمن بالديمقراطية، ومبادئ تحقيق العدالة والمساواة، وحرية التنظيم، لتمثيل الجميع، ويحقق من خلال التمثيل التنمية والرفاهية المجتمعية للجميع، والاستقرار والسلام والأمان للجميع، ويحفظ حقوق جميع المجموعات المتنوعة والمتعددة، ولا ينتهج أيدلوجيا، أو خطاب، أو مشروع إقصاء، أو هيمنة. إذاً أهمية التمثيل لا بد أن ترتبط بنظام حكم ديمقراطي يكون قد تم انتخاب أحزابه على أساس مشروع وبرنامج لوطن يحقق تلك المبادئ أعلاه، وهذا ما يجب التوافق عليه ووضعه من المبادئ الهادية لضمان تحقيق استدامة الديمقراطية.

وللإجابة على السؤال كيف يمكن تحقيق ذلك؟ أن يكون قانون تسجيل الأحزاب ينص على أن الحزب يحمل تلك المبادئ، وهيكله يضمن تمثيل التنوع الجهوي والإثني والنوعي والديني والعمري والفئوي والمهني والحرفي وتنوع أساليب كسب العيش وفئات أصحاب الأعمال وفئات طلابية وغيرها، وتنوع مجموعات أصحاب الإعاقات، وتنوع في مكان السكن من النازحين واللاجئين، وفي المهجر، ومن المستوطنين. ذلك لأن من يكون في موقع في جهاز تنفيذي أو تشريعي لا بد أن يضع في حسبانه/ا أهمية التنوع وقضايا المجموعات المتنوعة والمتعددة بداخلها، ويضع برنامجاً يلبي احتياجات وطموح وأهداف الجميع، وأن يكون ملتزماً بمبادئ الديمقراطية مضموناً وليس شكلاً، وشعاراً فقط. وعليه تصبح أهمية التمثيل ليس لشخوص وإنما لسياسات وبرامج وخطط تلبي احتياجات ومطالب وطموحات وحقوق الجميع وتؤدي لتحقيق المساواة والعدالة والسلام.

فهل يتم تسجيل الأحزاب على أساس مبادئ وهياكل تضمن ذلك، وبنسب على مستوياتها الأدنى والأعلى وهل تم طرح ذلك خلال الفترة الانتقالية. نوصي بأهمية وضع قانون جديد للأحزاب يشتمل على ذلك وغيره من الأمور المهمة التي بها يتحقق استمرار الديمقراطية.

ثانياً: تحليل التمثيل في المرحلة الانتقالية:

الوثيقة الدستورية نصت فقط على التمثيل النوعي بصورة واضحة للنساء بنسبة 40% في المجلس التشريعي الذي لم يتم تكوينه حتى الآن، ثم جاءت اتفاقية جوبا لتؤكد على التمثيل الجهوي- المناطقي. فالتمثيل الجهوي والديني جاء ضمناً في مجلس السيادة. الآن المعضلة ما هي الجهويات أو المناطق أو الأقاليم التي على أساسها يتم التمثيل الجهوي؟ هل التمثيل الجهوي تعني المناطقية بالولايات أي حسب الولايات الثمانية عشر، أم حسب الأقاليم باعتبار أقاليم السودان سابقاً والتي كانت تنقسم إلى: إقليم كردفان الكبرى، ودارفور، والشرق، والأوسط شاملاً النيل الأزرق، والشمالي ثم العاصمة القومية؟

أما اتفاقية جوبا فقد تحدثت عن تقسيم الأقاليم إلى: النيل الأزرق، والأوسط، ودارفور، وجنوب كردفان، والشمالية، وإقليم شرق السودان، وترك أمر غرب كردفان وشمال كردفان ليكون تحدياً: في أي إقليم تقع غرب كردفان؟ وإشكالية غرب كردفان تجسد موضوع التنوع الإثني والجهوي إذ أن الإقليم إذا اعتبرناه يمثل الجهوية فإن به تعدد إثنيات، وعدم حسم مناقشة هذه القضية أدت إلى صراع في كسلا والبحر الأحمر بين البجا والنوبة، وفي داخل إثنية البجا بين القبائل، هذا غير صراع آخر قد ينشب فيمن يمثل سكان شرق السودان؟ هل هم إثنية البجا بقبائلها أم حسب تعداد السكان في كل ولاية مهما كان نوع الإثنية؟ فهل سكان ولاية القضارف بتنوعهم الإثني والقبلي وعدد سكانهم الكبير هم من يمثلون شرق السودان في أي منصب سيادي مهما كانت إثنية أو قبيلة ذلك الشخص؟ أم الوزن الاقتصادي للولاية، وكيف يحدد: حالياً أم مستقبلياً بما لديها من موارد وليس حالياً أي بحسب مساهمتها من الدخل القومي أو الناتج المحلي؟

إذاً موضوع التمثيل الإثني أو القبلي أو الجهوي ليس مجرد أن الشخص ينتمي لتلك المجموعة أو غيرها، بل هو أمر بالغ التعقيد، فهل تمت مناقشته؟

أولاً: تحديد الجهوية أي الجهات، هل هي أقاليم وما هي تلك الأقاليم أم الجهوية تحددها الولايات، وهل من يمثل كوالٍ أو والية بالضرورة يكون من سكان الولاية ميلاداً وأسرة ونشأ وترعرع فيها.

كان التمثيل الجهوي على مستوى الولايات متوفراً إلا أن التمثيل الإثني لم يكن متوفراً بالنسبة للمجموعات التي تعتبر نفسها هي صاحبة أرض الولاية وتعتبر الآخرين مهاجرين أو عابرين بها، مثال والي جنوب كردفان لم يكن من النوبة، ولكن من الحوازمة وهي قبيلة راسخه في الولاية غير أنها لا تمثل أغلب سكان الولاية أو يعتبرها النوبة ليست الأصل. هل من الضروري كما ذكرت سابقاً أن يكون أو تكون الوالية من سكانها ومن إثنية ينتمي إليها أهم أو معظم سكانها؟ وإن كان ذلك كذلك فما هي القبيلة التي ستمثل الأغلبية الإثنية، وهذا قد يثار في ولايات عديدة بدارفور وكردفان وحتى نهر النيل والقضارف ناهيك عن الخرطوم.

إذاً لا بد من حسم أمر التمثيل الجهوي ليكون غير مرتبط بالإثنية أو القبلية وإنما بخبرة وكفاءة وبرنامج يطرحه الوالي/ة، وتحليل يوضح المعرفة بخصائصها السكانية والاحتياجات، وكذا توفر الإمكانيات والموارد بالولاية حتى لا نقع في فخ التمثيل الإثني والقبلي لحكام الولاية أو الاقاليم، وأعتقد أن تجربة الفترة السابقة كانت تعتمد فقط على مبدأ التمثيل الجهوي، أي أن يكون الوالي/ة من سكان الولاية.

أما التمثيل النوعي فقد كان ضعيفاً بعدد واليتين اثنتين من أصل ثمانية عشر، أي أقل من 20%. فلم تتحقق عدالة وتوازن التمثيل على أساس النوع وكان يمكن بسهولة أن تزيد النسبة على الأقل إلى 40% التي جاءت في الوثيقة للتشريعي، لتعمم على الجهاز التنفيذي للمركز والولايات. ولم يحدث ذلك ولا بد من مراجعته في الوثيقة القادمة ليكون بالتساوي. وأن يشمل نوعي وجهوي أي أن النساء والرجال يمثلون خبرات من مناطق مختلفة ولهم برامج لتحقيق أهداف ومطالب مجموعات مختلفة في إطار التنوع النوعي والعمري والجهوي الذي شرحناه أعلاه.

ثانياً: التمثل العمري: وهو يمثل تحدياً آخر، أي ما هي الفئات العمرية؟ هل تم تحديدها؟ من هم الشباب وغيرهم أي أقل من ثلاثين عاماً ثم من ثلاثين عاماً إلى تسعة وثلاثين عاماً وهم أيضاً شباب، ثم من أربعين عاماً إلى تسعة وأربعين عاماً، وما بعدها خارج الشباب، وهكذا، أم تتخذ فئات عمرية أكثر مرونة وتعريف للشباب لتكون الفئة العمرية من عشرين إلى خمسة وأربعين، ثم الفئة العمرية من ستة وأربعين إلى ستة وستين فئة فوق الشباب، ثم الفئة العمرية من سبعة وستين إلى سبعة وثمانين فئة الكهولة، وما هي النسب لمثيل كل فئة في الجهاز التنفيذي والسيادي والتشريعي في مستوياته جميعاً؟ وهل يمثلون تنوع طبقاتٍ وخبراتٍ وجهوياتٍ وتمثيلاً متساوياً نوعياً، وعلى أسس وضوح مطالب وسياسات وخطط وبرامج لتحقيق أهداف محددة تستجيب للتعدد والتنوع السكاني للفئات العمرية المختلفة، وللشباب بدرجة خاصة مع تعدد احتياجاتهم ومطالبهم؟ مثال شباب المزارعين /ات والعاطلين والطلاب في مراحل مختلفة والعمال في مجالات مختلفة وفي الحضر والريف والبادية.

لم يتم نقاش ذلك في المرحلة الانتقالية بصورة واضحة، وعلى المستوى القاعدي للمجموعات التي تمثل ذلك التنوع الجهوي، الديني، العمري، النوعي والإثني بصورة جادة تشمل تعريف التنوع العمري، وتسمية كل فئة عمرية ونسبة تمثيلها وتعدد المجموعات بداخلها لمن يمثل الشباب ومن هم فئة الشباب.

ثالثاً: أما تمثيل التنوع على أساس النوع الاجتماعي فقد تم النص عليه فقط في المجلس التشريعي، ولم يتم ذلك على المستوى التنفيذي في الوزارات بالمركز والولايات، كما وأنه لم يحدد إن كان تمثيل النساء لا بد أن يشمل التمثيل الجهوي – المناطقي- العمري أو الإثني، أم فقط نوعي حتى وإن كانت النساء الممثلات من ولاية واحدة أو فئة عمرية واحدة. وهل كانت بطلب وضع تصور من المرشحات والمرشحين لوزارة معينة من تسليم تصور أهداف وخطط وزارته التي تم ترشيحه

لها. لا أعتقد أنه تم ذلك. هذا وحسب الترشيحات لمناصب الوزارات لم تتضح أسس الترشيح الواجبة، وترك لرئيس الوزراء ليضع في اعتباره التنوع العمري والنوعي، ولا أدري ما هي القائمة المقدمة له من قوى الحرية والتغيير؟ وهل كانت تعتمد على الخبرة فقط وعدم الانتماء الواضح لهياكل أي حزب؟ أم شملت التمثيل النوعي والعمري والجهوي بنسب متساوية، أم شملت أيضا نسبة لأصحاب ديانات الأقلية أو الأقليات في العنصر مثل الهنود أو شملت تنوعاً في المجموعات الأخرى من التمثيل الإثني أو فئات سكانية مثل النازحين أو أصحاب الإعاقات والاتحادات التي تمثل فئات إنتاجية مهمة مثل المزارعين والرعاة والعمال وأصحاب الأعمال أو فئات تمثل مجموعات نقابات تعاني التهميش أو هضم الحقوق مثل المعلمين، أم كانت ترشيحات تمثل نخبة الصفوة من الخبراء المهنيين من داخل أو خارج السودان، أم كانت تمثيلاً لمجموعات المنظمات في المجتمع المدني في العاصمة دون الأقاليم؟ وهل تم نقاش واسع للترشيح والتمثيل وأسسه للجهاز التنفيذي، ومجلس السيادة، واللجان المهمة مثل لجنة التفكيك التي لم يتم النص عليها في الوثيقة الدستورية، ولكن تم النص على مبدأ التفكيك، وكذا ما تم النص عليه في تكوين المفوضيات، سيكون هناك تحدٍ وهو ضرورة الإشارة إلى موضوع التمثيل الجهوي والنوعي والعمري في كل مفوضية مع الالتزام بمبدأ الخبرة. وهذا التمثيل لم تتم الاشارة إليه في الوثيقة فهل سيتم تدارك ذلك لاحقاً؟

ثالثاً: التوصيات:

إذا لم يتم وضع أسس ومعايير للترشيح وكذلك التعريف الواضح للمسميات التي تعكس التنوع حتى يتم الرضا عن التمثيل ستكون أمامنا مشكلة ولا بد من التصدي لها، واقترح في ذلك التوصيات أدناه:

أولاً: التوافق على تعريف التنوع وعلى ماذا يشمل، وتعريف ما يمثل ذلك التنوع؟

ثانياً: التوافق على أن التنوع وتمثيله أمر مهم، وتحديد أهدافه، وماذا يحقق ذلك التمثيل من إنصاف للحقوق ومساواة وتحقيق عدالة وتنمية، وكيف يحقق ذلك التمثيل استدامة الديمقراطية وشعارات حرية- سلام، وعدالة، وتنمية، ورفاهية.

ثالثاً: التوافق على تحديد تمثيل التنوع في مسألة نظام الحكم وشكل الدولة ومستويات الحكم جميعاً.

رابعاً: التوافق على من هم الذين سيتم اعتبارهم خارج منظومة التمثيل في الجهاز التنفيذي والتشريعي في المرحلة القادمة؟ فالتنوع لن يشمل المجموعات العسكرية، وإنما يقصد به تنوع المجموعات المدنية. وتعريف ماذا يقصد بالمجموعات العسكرية والمجموعات المدنية التي يحق لها التمثيل، وفي أي مستوى.

خامساً: التوافق على أن تمثيل التنوع والتعدد يكون على مستوى هياكل الأحزاب- والنقابات وفي عضويتها وأن يكون ذلك ملزماً في قانونها ومواثيقها.

سادساً: التوافق على أن تمثيل التنوع بكل أنواعه وتعدده داخل كل نوع قد لا يشمل المجموعات مثل الطرق الصوفية في هياكلها، أو منظمات المجتمع المدني المسجلة أو غير المسجلة، أو في الإدارات الأهلية، فهي بحكم خصوصيتها قد لا تمثل كل التنوع وعليه فهي لا يمكن أن تكون جزءاً من هياكل الحكم التنفيذية أو التشريعية القومية ولا تنطبق عليها الأحكام المقترحة في خامساً.

سابعاً: المجموعات في سادساً أعلاه يمكن أن تكون لها مجالس لكل مجموعة تستوعب تعددها ويتم فيها التمثيل لذلك التعدد على أساس تنوع واحد. مثلاً الإدارات الأهلية يكون لها مجلس فيه نوع واحد من التنظيمات ذات التمثيل الإثني أو القبلي، ويمكن أن ينص في قانون تسجيل مجلسها ضرورة التمثيل العمري والنوعي-وكذلك المجلس العام للكيانات الدينية من طرق صوفية وكنائس وطوائف دينية.

توصيات خاصة بكيفية التمثيل:

بالإشارة إلى ما تم توضيحه من تعقيدات للتمثيل الجهوي والنوعي والعمري، بالرغم من ضرورته، إلا أن تعقيدات التمثيل هذه ليست خاصة بالسودان، ولكن يتم حسمها في الدول الديمقراطية من خلال دساتيرها وقوانين أحزابها، ومن خلال التوافق على شكل الدولة ونظام الحكم ومن خلال البرامج والسياسات والتشريعات التي ستقدم وستقوم بها. ونحن في المرحلة الانتقالية لم يتم وضع دستور يحكم كل ذلك وإنما نتطلع لوثيقة دستورية تنظم أمر التمثيل في الجهاز التنفيذي والسيادي والتشريعي شكلا -أي أشخاص- ومضموناً، أي برنامج وسياسات.

أولاً: في الجهاز التنفيذي: أن يشمل رئيس وزراء ونائب ثم (24) وزارة منها (6) وزارات سيادية يتم الاختيار لها فقط بالكفاءة من ترشيحات تقدم لرئيس مجلس الوزراء دون أن يتم فيها مراعاة تمثيل جهوي أو عمري أو نوعي، والوزارات هي: الخارجية، الدفاع، الداخلية، المالية والتخطيط الاقتصادي، المعادن والبترول، التعاون الدولي والاستثمار. أن يكتب كل مرشح/ة سيرته الذاتية وتصور برنامج والسياسات المستقبلية الوزارية وكذا أولويات الخطط والتشريعات وأن تقدم قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة وكل أصحاب المصلحة الآخرين من المدنيين مرشحين/ات لكل المناصب الوزارية ويقوم رئيس الوزراء باختيار أفضلهم كوزير/ة، والبقية إذا أراد الوزير يكونوا مجلساً استشارياً له/ لها. أما الوزارات الباقية توزع بتوافق على الولايات لترشيح أربعة أشخاص يمثلون الولاية (جهوياً) والنوع الاجتماعي والتنوع العمري- أي أربعة للولاية (رجل وامرأة من فئة عمرية أقل من 45 وتعتبر فئة الشباب، ثم من الفئة العمرية (+45) ليس من فئة الشباب إذ تعتبر فئة شاب وشابة من الفئة العمرية دون 45 عاماً.) يختار رئيس الوزراء من الأربع كفاءات التي تقدمهم الولاية واحداً أو واحدة للوزارة المعنية، والوزارات (18) وزارة اتحادية يمكن أن يقوم أو تقوم الوزيرة بتكوين مجلس استشاري من المرشحين/ات الذين

لم يتم اختيارهم لتولي الوزارة إذا رأت ذلك. وأن يتم التوافق أو القرعة ليكون نصيب كل ولاية وزارة واحدة لتحديد ما هي الوزارة التي تكون من نصيب الولاية؟

بهذا نكون قد ضمنا التمثيل الجهوي في الجهاز التنفيذي القومي، وكذلك التمثيل النوعي والعمري. وأيضاً اتضحت رؤية وأهداف وسياسات الوزارة. وهذا يعني أن تقوم مجمعات قوى الحرية والتغيير، وغيرها، بعمل مسوحات عاجلة للاحتياجات للمجموعات السكانية المتنوعة والتعددية أعلاه والتي تتصدى لها الوزارة وتبنى على معرفتها للوزارات وإداراتها من خلال تجربتها السابقة، وتجلس مع المرشحات/ين لضمان أن الترشيح يشمل الخبرة الكافية والمعرفة بخصائص الوزارة وتحدياتها وكذا برنامج يوضع يستجيب لاحتياجات ومطالب كل المجموعات السكانية بتنوعها وتعددها.

رئيس/ة الوزراء عليها اختيار كفاءات أخرى للوزارات السيادية أعلاه حسب فقط الخبرة دون التقيد بالتمثيل الجهوي أو النوعي أو العمري، ومن يتوافقون مع البرنامج الاقتصادي والسياسة الخارجية والأمنية الذي يطرح. وإن تساوت الخبرة، يراعى التمثيل الجهوي/ النوعي/ العمري.

ثانياً: مجلس السيادة: أما التمثيل في المجلس السيادي إذا تم التوافق على تكوين مجلس سيادة فيكون على مستوى الأقاليم المعتمدة سابقاً، ويؤخذ في الاعتبار ما تم اعتماده في اتفاقية جوبا (من تمثيل للجبهة الثورية)، على أن ينص أن يكون التمثيل شاملاً التنوع العمري دون الـ 45 وفوق ذلك، وكذلك للنساء بالتساوي. إذا كان هناك 6 أعضاء يمثلون الأقاليم: تختار حركات مسار دارفور ممثل دارفور، النيل الأزرق تختاره الحركة الشعبية، الأوسط تختاره مجموعة أحزاب قوى الحرية والتغيير، الشمالي تختاره مجموعة منظمات المجتمع المدني، والشرقي تختاره مجموعة لجان المقاومة، وكردفان الكبرى تختاره مجموعة المهنيين؛ مناصفة بين النساء والرجال، وكذلك حسب التنوع العمري إذا تم التوافق على أن الفئات العمرية

للمجلس السيادي تكون فئات من 35-55 أي تغيير تعريف شباب، وفوق ذلك خارجه ليمثل فئات عمرية أخرى. وأن تكون رئاسة المجلس دورية كل 4 شهور لضمان التمثيل الجهوي والنوعي والعمري. وهذا يضمن عدم الهيمنة والسيطرة من قبل رئيس/ة واحد لكل الفترة ويحقق عدالة. وأن توضح المهام بصوره دقيقة للمجلس.

ثالثاً: المجلس التشريعي: أما التمثيل للمجلس التشريعي يكون التنوع العمري فيه من المجموعة العمرية من 20 عام وحتى 90عاماً. وهذا معمول به في العديد من الديمقراطيات في مجالس مثل اللوردات أو والكونغرس وفي ألمانيا كبار السن في المستويات العليا فقط اي من 70 إلى 90 فإذا تم اختيار مجلسين على المستوى القومي، يمكن أن يكون التمثيل في مجلس الولايات شاملاً فئات عمرية كبيرة.

التنوع الجهوي فيه حسب سكان الإقليم لآخر إحصاء عام 2008 - تكون نسب التمثيل-لكل إقليم أو لكل ولاية حسب نسبة سكانها.

أما التنوع والتعدد الآخر للمجموعات السكانية الذي تطرقنا له سابقاً يمكن لكل ولاية أن تمثل المجموعات السكانية حسب تنوعها وتعددها بقدر الإمكان في المجلس التشريعي الولائي والمحلي لمن لم يشملهم التمثيل على المستوى القومي لخصوصية تكوينهم مثل المجموعات التي تمثل قبائل مثل الإدارات الأهلية أو طرق صوفية فيكون تمثيلها على المستوى الولائي وليس القومي، وكذلك منظمات المجتمع المدني المسجلة ولائياً أو قومياً طالما أنه ليس لها فروع في كل ولايات ومحليات السودان تمثل في مجالس الولايات أو المحليات.

إذن التمثيل يكون لمن؟ يكون التمثيل في المجلس التشريعي القومي للمجموعات المهنية والحرفية، العمال والمزارعين من خلال نقاباتها حتى وإن لم تتم اجازة قانون النقابات أو إجراء انتخابات أو لم يتم توافق على نتائج انتخابات الخ. أو من تعدد تسميات نقابة تمثل مهنة واحدة يجتمعون في جسم واحد كاتحاد ويرشحون ممثلين

للمجلس التشريعي يضمن التمثيل الجهوي والنوعي والعمري لكل من المجموعات المهنية والحرفية.

أما النقابات فهي متخصصة في ذاتها وعضويتها وقيمها غير مرتبطة بتنوع إثني، أو جهوي، أو عمري، أو نوعي وإنما تمثيل الجميع في عضويتها بأهداف واحدة، فإذا تم الترشيح على أسس عمرية، أو نوعية، أو جهوية، أو اثنية فإن ذلك يؤدي إلى انفراط عقد النقابة غير أنه يمكن أن ينص في قانونها أن يشمل التمثيل العمري والنوعي في هيكلها الأعلى، بيد أن تجمع النقابة الواحدة مثلاً أساتذة المراحل الثانوية هو يمثل الأساتذة في كل الجهات لأقاليم السودان وكذلك تنوعه الإثني والعمري والنوعي داخل النقابة.

أما اتحاد المزارعين فهو يمثل المزارعين في مناطق السودان المختلفة ويمثل جهويات وإثنيات وتنوع عمري ونوعي ونمط زراعي وتنوع إنتاج ومساحات الخ. وعليه لا بد أن يمثل الاتحاد العام للمزارعين كل هذا التعدد ويشتمل على اتحاد مزارعي كل منطقة أو نوعية حبوب/ محصول إلخ.

ولكن علينا ضمان تكوين تعدد تلك الاتحادات للمزارعين والمزارعات ثم تكوين اتحاد عام يمثل التنوع والتعدد. وهذا ينطبق أيضاً على الرعاة، تمثيل جهوي وإثني ونوعي وعمري وديني، مع تعدد كل فئة من هذا التنوع، وهذا يجعل الاهتمام بقضايا ذلك القطاع من خلال التواصل مع ممثلي اتحاداته الجهوية والتي بداخلها تمثيل نوعي، وعمري، وقبلي، وفئوي.

وهذا ينطبق على اتحادات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص والحكومي والقطاع الخاص الموازي وغير المنظم وضرورة الاهتمام بالتمثيل الجهوي والعمري والنوعي في تلك الاتحادات ومن يمثلونها. واتحادات الطلاب للمستويات دون الجامعية التي تمثل فئة عمرية محددة من 10 سنوات وحتى 20 عاماً. ثم اتحادات الطلاب

بالجامعات- اتحادات الشباب المتعددة ولجان المقاومة وكل تلك لا بد من تمثيل التنوع الجهوي والعمري والنوعي بتساوٍ في هياكل تنظيماتها.

إذاً حتى نضمن التمثيل علينا معرفة المجموعات التنظيمية لدينا وحصر تعددها ثم وضع أسس التمثيل فيها حسب ما يناسبها من تمثيل نوعي –عمري-فئوي-ديني-اثني. وأن تطرح كل تلك المجموعات تصوراً لسياسات وبرامج وتشريعات. وأن يتم الترشيح داخل التنوع على أسس خبرات ومعرفة في مجال اللجان المختلفة للمجالس التشريعية.

أما تمثيل الأحزاب، أن يتم تمثيل أحزاب قوى الحرية والتغيير وغيرهم وأن يضمن فيه التنوع الجهوي لكل الولايات وكذلك النوعي والعمري مناصفة، مع التوافق على تحديد الفئات العمرية لضمان كامل تمثيلها مثلاً الفئة العمرية 20-29، 30-39، 40-49، 50-59، 60-69، 70-79، وهنالك ستكون ترشيحات أيضاً من الحركات الموقعة والتي ستوقع على اتفاقيات سلام وكذلك من أحزاب خارج قوى الحرية والتغيير عليها أيضاً ضمان التمثيل الجهوي لكل الولايات، والنوعي والعمري بالتساوي على المستوى القومي والتعدد والتنوع الآخر في تمثيل الولاية حسب خصوصية كل واحدة.. بعد أن تأتي الترشيحات من الجميع تراجع لجنة متخصصة أن هناك تمثيل للعدد الذي سيتم التوافق عليه للمجلس التشريعي القومي، يكون هذا العدد به تمثيل جهوي وعمري وجندري متساوي حتى يرى الجميع نفسهم في المجلس التشريعي القومي. أما التنوع على أسس المهنة والحرفية والخبرة في أعمال لجان المجلس سيكون قد تم استيعابه من خلال تنوع العضوية التي تم ترشيحها واختيارها للمجلس.

أما التنوع على أساس المعتقد الديني للديانات غير الإسلام والأقليات العرقية أو الاعاقة فيمكن النص على تمثيلهم في الوثيقة بعدد محدد يمثل أيضاً التنوع النوعي والعمري.

أما التعدد الإثني والقبلية وغيره فهذا يحسم على مستوى التمثيل في مجالس الولايات أو المحليات إن كان هناك ضرورة لذلك في المرحلة الانتقالية حتى يتم التخلص من ذلك من خلال برامج التنمية المستدامة والتصنيع الذي يحقق المواطنة المتساوية

الخلاصة:

إن أهمية التمثيل الجهوي والنوعي والعمري ستنطلق من جذورها لضمان وحدة البلاد والسلام وكذلك لضمان ديمومة الديمقراطية ولتحقيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والحرية، ويمكن أن يتم التوافق على ذلك من خلال وضع المواثيق والقوانين التي توضح ذلك، وأيضاً التوافق على تعريف الفئات العمرية وتمثيلها في أي مستوى من مستويات الحكم.

وكذلك التوافق على أن تمثيل التنوع والتعدد على أسس أخرى داخل المجموعة السكانية العمرية أو النوعية أو الجهوية يمكن تمثيله أيضاً على مستوى أجهزة الحكم الولائية أو المحلية ومجالسها التشريعية.

أما المستوى القومي للجهاز التنفيذي والتشريعي والسيادي يكتفى فيه بالتزام مبادئ التمثيل الجهوي والنوعي والعمري مع تحديد توافق على الفئات العمرية لكل من مستويات الحكم، وذلك لأن الكيانات الموجودة على المستوى القومي من أحزاب ولجان مقاومة ومهنيين وحرفيين وحركات المسلحة، ينص في هياكلها التنظيمية وكذلك من يمثلونها ومن يرشحونهم أن عليهم مراعاة التمثيل الجهوي والنوعي والعمري بمساواة مع مراعاة الخبرة والتخصص وتعدد الاحتياجات والمطالب والقضايا للمجموعات السكانية المتعددة، علماً بأن المجلس التشريعي به لجان متعددة ومتخصصة يتم الاختيار من داخل العضوية لكل لجنة حسب التخصص، وهذا يضفي على المجلس ضرورة وجود خبرات في مجال اللجان، ويدعم موضوع التمثيل الفئوي (الفني/ الحرفي/ الاقتصادي./الخدمي، الإنتاجي القانوني .الخ) وغيره

من تمثيل أمني سياسي وكذا ضمان التمثيل الجهوي/ العمري/ النوعي في كل اللجان بدرجه قصوى من المساواة.

إذن الموضوع به تعقيد، ولكن من المهم توضيحه والتوافق حوله تعريفاً وفي أي مجال وهيكل من هياكل السلطة أو غيرها وهذه مرحله تبدأ الآن وتكتمل تدريجياً.

وعليه من المهم الآن أن تشرع مجموعات قوى الحرية والتغيير التي تكونت منذ 2019م ومعها لجان المقاومة في إعداد مسوحات واستقصاء آراء السكان حول احتياجاتهم ومطالبهم وأولوياتهم، بتعدد مجموعاتهم وتنوعها حتى يمكن وضع سياسات وبرامج وخطط للحكومة القادمة، ويكون توازن التمثيل ليس فقط للشخوص وإنما أشخاص يحملون هموم ومطالب واحتياجات التنوع السكاني، ومعرفة بكيفية تحقيق ذلك من خلال الخبرة في مجال تخصص الوزارات أو لجان المجالس التشريعية. وهذا النهج يحقق لنا الاهتمام المشترك بحقوق ومطالبات واحتياجات وأولويات المجموعات السكانية ويؤدي لنجاح الفترة الانتقالية التي تبنى على أساس وضع خطة التنمية وتوفير الخدمات والسلام والأمن والرفاهية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

النقاش

تيسير النوراني:

اطلعت على الورقة وهي خارطة طريق حقيقية لكيف نمارس ونستفيد من تنوعنا الجهوي والإثني والنوعي وكيفية التعامل معه وإدارته بطريقة تسمح لنا بمشاركة النساء والشباب وكل الفئات باختلافاتها المهنية والفئوية والنوعية والاستفادة من قدراتهم في إدارة الدولة والعمل العام.

عرّفت الورقة مفهوم التنوع وكيفية إدارته. والمهم هو كيف نربط بين تجربتنا السابقة وتصوراتنا المستقبلية في تصورها أو خارطة الطريق التي وضعتها. لدينا تجربة فيها كثير من الظلم تحديداً فيما يخص مشاركة النساء وسأركز على مشاركتهن في الفترة الانتقالية في السنتين الماضيتين، وطريقة إدارتها وأين كانت المشاكل والتحديات التي واجهتها؟ واحدة من المشاكل التي تواجه الحركة النسوية السودانية تعددها، فهناك مجموعات كبيرة نسوية مختلفة بتصورات مختلفة ولا يجمع بينها برنامج أو تحالف حد أدنى تكون فيه أجندة مشتركة تجمع بين النساء بحيث يقدمن أنفسهن كوحدة أو كجسم موحد يمكن أن يشارك بشكل مرتب، وقد لاحظنا ذلك بشكل كبير جداً أيام الترشيحات في بداية الفترة الانتقالية، فتعددت الترشيحات والأجسام والمقابلات مع رئيس الوزراء، وكل جهة تحاول أن تعرض نفسها أنها الجهة المناسبة القادرة على تقديم ترشيحات مميزة وهذا قلل من مشاركة النساء حسب رأيي.

إضافة لذلك كانت هناك إشكالية إذ لم تكن هناك رؤية واضحة في تحديد الأعمار، وقد حددت الورقة الفئات بشكل واضح وجلي جداً، حددت فئة الشباب ومتوسطي العمر، والشيوخ أو الكهول أو المتقدمين في العمر، مما يجعلنا نحدد نسبة كل فئة. فنحن لا ننكر أننا محتاجين للخبرات في إدارة الدولة وفي المجلس التشريعي وفي كل مؤسسات الدولة. صحيح في الفترة الانتقالية كانت مشاركة النساء ضعيفة جداً وأقل من 20% والسؤال هل النساء موجودات بعدد كبير في المكاتب والقيادات الرئيسية في قيادة الأحزاب في مراكز اتخاذ القرار؟ هذا السؤال مهم لأن عدم وجودهن بالعدد الكبير في مراكز اتخاذ القرار في الأحزاب هو الذي قلل من مشاركتهن التنفيذية، فأنت تقدم من الكوادر الموجودة لديك للمشاركة في العمل التنفيذي.

تكلمت الورقة عن إدارة التنوع الجهوي وهو أمر صار ملاحظاً في المجلس السيادي، فالمرشحون الخمسة في المجلس السيادي جاءوا من أقاليم: هذا من الجزيرة، وذاك

من الشمالية، وهذا من شمال كردفان، أي أن المشاركة الجهوية كانت واضحة في الفترة الانتقالية، وهذا يجعلنا نتساءل هل هذه الجهات المحددة مقتنعة أن الشخص الذي اختير باسمها يمثلها؟ لأني أرى أن القرار الذي اتخذ كان فوقياً، ولم يتم الاختيار من الولاية أو الإقليم أو تم تصعيد من تلك الجهات، إنما تم اختيار فلان كممثل للجهة الفلانية، وبرزت اعتراضات من البعض أنه لا يمثلهم.

هذا يجعلنا نتساءل مثلما فعلت د. بلقيس حول معايير الاختيار من الجهات والإثنيات المختلفة. وقد ذكرت معايير محددة في التوصيات، تحدد كيف نختار بين الإثنيات المختلفة وكيف يتم التوافق بينها؟ وهذا يرتبط بوجود أرضية مشتركة بين الإثنيات في الجهة المعنية وقبولهم للشخص المرشح سواء أكانوا ثلاثة أو أربعة، وقد قدمت مقترحاً للوزارات بتقديم أربعة مرشحين لكل وزارة، والمختار للوزارة يعتبر البقية مجلساً استشارياً له، وهي فكرة صحيحة، وبحكم تجربتنا أن أصعب عمل في الفترة الماضية كان العمل التنفيذي.

لقد عملنا في وزارات فيها قوانين وموظفين وهياكل ولوائح لم يتم تغييرها، وفيها تحديات كبيرة قد لا تكون ظاهرة للعيان، تجعلنا نبدو بمظهر الفاشل الذي لا يستطيع اتخاذ القرار، هناك موظفون في الخدمة المدنية يتغيبون بحيث يمكن أن يغيب الواحد لمدة سنة ونصف لا يحضر للوزارة، بينما يصرف مرتبه وحوافزه من بيته، وإذا أردت أن توجه بعض هؤلاء لعمل معين يكون أمامك تحدياً كبيراً أن تختار بين الكوادر الموجودة من لديه الكفاءة لتولي ذلك العمل. وكلها تحديات كبيرة جداً لم تظهر في النقاش أمس (ورقة الأداء الحكومي)، فعدم التغيير الجذري في الوزارات، وعدم تغيير القوانين، وارتباطها المباشر فيما بينها أعاق كثيراً.

مثلاً نحن في وزارة العمل لكي نغير قانون الخدمة المدنية كان يتعين علينا تغيير قانون النقابات لأن أي تغيير قانوني عليه مراعاة الثلاثية: وزارة العمل، النقابات، واتحاد أصحاب العمل. فقد وقعنا على اتفاقية 144 (بشأن المشاورات الثلاثية لتطبيق

معايير العمل الدولية)، وهي تتحدث عن المشاورات الثلاثية بين الحكومة، والنقابات والقطاع الخاص، وإذا لم يوجد ثلاثتهم لن نستطيع تغيير أي قانون داخل الوزارة، لذلك لم نستطع تغيير قانون الخدمة المدنية ولا قانون العمل لسنة 1997م، وقد بدأنا في تغيير قانون أصحاب العمل ولم نصل لإجازته لأنه كان ضمن عملية إجازة القوانين الكثيرة التي كانت مجدولة. وكلها عوامل تعطل كثيراً جداً.

وإذا كانت الاختيارات تتم بالجهوية أو الإثنية أو النوعية بينما البيئة حولك لا تتقبل هذا الاختيار سيكون هذا تحدياً كبيراً.

لم يتم تغيير قوانين الفترة الانتقالية، بصورة تلزم الأحزاب بتمثيل النساء في كل لجنة وكل مكتب، فقانون الأحزاب ينص على أنه يجب أن يكون في قائمة أعضاء الحزب المقدمة لمجلس الأحزاب امرأة، بدون ذكر عدد: لو كانت واحدة أو عشرة، ولو قدمت قائمة من خمسمائة شخص فيهم امرأتان فسوف يجاز تسجيل الحزب.

هناك محددات كثيرة تجعل المشاركة جهوية أو نوعية أو إثنية محددة بقوانين وارتباطات ثانية تعيق منها وتقلل من فرصها.

قوى الحرية والتغيير عبارة عن مجموعات أو تكتلات: قوى الإجماع الوطني، ونداء السودان، وتجمع القوى المدنية قبل أن ينسحب، وتجمع المهنيين، أو التجمع الاتحادي. ولنسأل عن مشاركة النساء داخلها. عدد النساء الممثلات في المجلس المركزي كن اثنين فقط: السيدة مريم الصادق المهدي والسيدة أمينة شين من تجمع القوى المدنية قبل انسحابه، وهناك اثنتان في السكرتارية سلمى نور ومي فيصل. هذا يظهر أن الأحزاب لم تقدم النساء في التحالف ليكن موجودات ويستطعن التعبير عن قضايا النساء. فعدم وجود النساء في مراكز القرار إن كان ذلك داخل الأحزاب السياسية، أو في قوى الحرية والتغيير، أو في السلطة التنفيذية أو السيادية يقلل من عرض قضايا النساء. وقد كانت تجربة سيداو مثالاً جلياً، ففي اللجنة الفنية تمت إجازة سيداو بتحفظ واحد هو المادة 29، لكن حينما عرضت

على مجلس الوزراء فإن السيد وزير الرعاية الاجتماعية قدمها بثلاثة تحفظات: رقم 2 و6 و29 وكان هناك خلاف وصراع كبير بين المجموعات داخل مجلس الوزراء إلى أن تم حسم الموضوع بالتصويت وكان لصالح التحفظات الموسعة بواقع 11 أصوات مقابل 10. وهذا يوضح أننا كنساء لم نقم بالعمل الواجب علينا، لم نخاطبهم ونعمل على توعيتهم. هذا بينما تمت إجازة البروتوكول الأفريقي بهدوء في اللجنة الفنية وفي مجلس الوزراء، مع أننا لو دققنا النظر فإن الحقوق في البروتوكول الأفريقي أكثر مما في سيداو.

ورقة دكتورة بلقيس ورقة مميزة فيها تصور وخريطة للمستقبل في كيفية مشاركة الاثنيات وفي داخلها إثنيات، والجهويات وفي داخلها جهويات، والمجموعات النسوية وهي أيضاً متعددة ومتفرقة ومختلفة طبقياً وثقافياً، وكل المجموعات فيها تعدد حقيقي فكيف نجمع التعدد ونديره بحيث ندير به التنوع في السودان.

ستنا عبد الله

معروف أن لأي عملية تحول ديمقراطي شروطاً لتأسيس عقد اجتماعي جديد تصب فيه المساواة في المواطنة، كما كان ينبغي أن يحدث انتقال من نظام أبوي ذكوري محافظ إلى نظام تكفل فيه المساواة بين الجنسين ويعمل على تحقيق المساواة النوعية، وكلاهما لم يحصل في الفترة الانتقالية، بالرغم من أن النساء خضن ثورة ضد الذكورية التي كانت في مجتمعاتهن وفي أسرهن والتي كانت تقمعهن وتمنعهن أن يخرجن ضد النظام السياسي الذي كان موجوداً، لكن الفترة الانتقالية لم تكن قدر أحلام النساء، ولم تحقق الشروط الأساسية لأي عقد تحول ديمقراطي.

حددت الفترة الانتقالية نسبة 40% للنساء ولن نتجادل حول المبررات التي حددتها، فهذه النسبة المحددة نفسها لم يُلتزم بها، وفي المقابل كانت المجموعات النسوية نشطة في حملات وعملية ضغط كبيرة: كانت هناك حملة "قدامية" التي قدمت بخصوص تشكيل مجلس الوزراء طعناً للمحكمة الدستورية، التي لم تقم

أصلاً. وهناك حملة "حقنا كامل" التي كانت تطعن في نسبة النساء في الولاة باعتبار أنها ليست النسبة المتفق عليها لهن. وما نريد أن نعرفه هو لماذا لم تستجب الحكومة الانتقالية للمطالب والمذكرات التي كانت ترفعها المجموعات النسوية؟ هل الحكومة الانتقالية أو النخب السياسية السودانية ليست قادرة حتى الآن على أن تتخلص من العقل الذكوري؟

ذكرت الورقة أنه في الفترة الانتقالية لم يتم تعريف عمر الشباب، ثم وضعت فئات عمرية، وتحدثت عن أن الجهاز التنفيذي يكون فيه الشباب أقل من 45 سنة والمجلس السيادي يكون الشباب من 35 سنة حتى 55، واعتبرت أن أعمار المجلس التشريعي تتراوح من 20 إلى 90 عاماً. بالنسبة لي المبررات التي جعلت د. بلقيس تفترض سن الشباب بالصورة التي وضعتها غير واضحة. في نفس الوقت الذي جعلت فيه الجهاز التنفيذي ومجلس السيادة بفئات عمرية كبيرة لا تمثل الشارع حيث الأعمار أصغر من ذلك، وسوف تنتج حكومة انتقالية كغيرها من الحكومات التي ظلت تحكم السودان وهي كما يطلق عليها الشارع حكومات "جلاكين".

في التوصيات للحكومة التي ستأتي يجب أن يتم الرجوع للمواثيق الدولية لتعريف عمر الشباب، فتوصيات ورقة دكتورة بلقيس بالنسبة لي غير مقبولة، لأن الفئات العمرية التي ذكرتها لا تمثل الميثاق الأفريقي ولا ميثاق الشباب الدولي. كذلك يجب أن يجاز قرار مجلس الأمن 2250 الذي يقر بنصه تمثيلاً للشباب في عملية صنع القرار في جميع المستويات، وليس فقط في المجلس التشريعي كما في الورقة.

نفيسة الفاتح:

أشكر دكتورة بلقيس على الجهد المقدر في الورقة. وأبدأ بذكر أن الإعلان العالمي للتنوع الثقافي وصف التنوع بأنه تراث مشترك للإنسانية، وأن التعدد الثقافي هو رد سياسي على واقع التنوع الثقافي بمعنى أن السياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين هي التي تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام.

في ظل اهتمام العالم كله بالتنوع فإن إفراد مساحة له في دراسة عبر إدارة التنوع وغيره ضرورية، ونجد أن تجاربنا في السودان فيها قصور كبير في إدارة التنوع. فالفكرة ليست فقط الاحتفاء بالتنوع، بل كيف تديره وتستثمره بشكل تستفيد منه وفي ذات الآن تعطيه حقوقه كاملة، سواء أكان تنوعاً عمرياً أو جهوياً أو على أساس النوع.

تكلمت الورقة عن ثلاثة من أهم أبعاد التنوع: النوع والعمر والجهوية، لو قسنا مدى تطبيق حكومة الفترة الانتقالية لقوانين تدعم التنوع بشكل أو بآخر، وتطرقنا مثلاً للتنوع العمري، سنجد أن تمثيل الشباب والبرامج الخاصة بهم ووجودها كان فيه قصور كبير رغم أن الحكومة الانتقالية جاءت بناء على دم وتضحيات شباب سودانيين، فهذه الثورة ثورة شباب، صحيح نحن نحترم كل الفئات العمرية الموجودة معنا في الشارع: أمهاتنا وآباءنا لكنها ثورة شباب. والمقعد الذي جلست عليه الحكومة جاءت به لها ثورة شباب فماذا قدمت لهم؟ ما قدم للشباب في الفترة الانتقالية قاصر وهذا ما لا يمكن إنكاره. فلو تطرقنا مثلاً لإصلاح القوانين، نجد أنه تم إلغاء قانون النظام العام، لكن لا زالت ممارساته مطبقة بشكل يستهدف الشباب أكثر من أية فئة أخرى، ونحن نتساءل لماذا لا زالت تعمل وما هو دور الحكومة الانتقالية في إبطالها، وكيف تم الإلغاء؟ وقد كان تعديل سن الزواج من القوانين التي أفردت لها مساحات وتطرقت لها وحدة حماية المرأة والطفل لكن لم تطبق.

التوافق على إلزام الاحزاب والنقابات بالتعددية والتنوع خطوة مهمة لكن ما هي القوانين التي تحفظ بها حق تطبيق النصوص؟

إذا كنا نتكلم عن دولة مدنية قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات، ولو تطرقنا للإدارات الأهلية، نستطيع القول إنه لا يمكن إلزامها باحترام التنوع النوعي والعمري، لكن داخل مؤسسات الحكم المحلي كان ينبغي أن يكون للحكومة جهد أكبر في ذلك.

ذكرت د. بلقيس في التوصيات نسباً، ومعروف أن الوثيقة الدستورية كانت تتحدث عن 40% للنساء، وسؤالي ما هو المانع أن نقول إن نسبة المرأة لا تقل عن 50%؟ ما هي المشكلة في المناصفة أو المساواة؟

في إدارة التنوع الاهتمام ليس فقط بنسبة التمثيل داخل المؤسسة، بل أيضاً هل تعطيها القوة في المناصب التي تأخذها كما الرجل بما يعكس أنك تثق في كفاءتها وقدراتها مثلما تثق في قدرات وكفاءة الرجل أم أنك تأتي بها كديكور فقط؟ مثلا واليتي نهر النيل والشمالية، ورغم أنهما لا تستوفيان النسبة العادلة للنساء، ورغم أنهن قوبلن بهجوم غير اعتيادي إلا أنهن استطعن لكفاءتهن أن يثبتن وجودهن ويجدن استحسانا وثناء من رافضيهن في البداية.

لو تطرقنا لإدارة التنوع في الفترة الانتقالية على مستوى العمر (باعتبار الشباب كما تمثلهم لجان المقاومة) والنوع والجهة (بالأقاليم والولايات) سنجد قصوراً في تمثيل الثلاثة أنواع من التنوع.

أماني إدريس علي بشير

أشيد بورقة د. بلقيس فهي ورقة علمية شاملة فتحت أعيننا. لقد حمّلنا الفترة الانتقالية مهاماً أكثر مما مفروض أن تتحمله، إن مهام الفترة الانتقالية الـ 16 الموجودة في الوثيقة الدستورية لو أنجزتها لكفتها. الإرادة السياسية كانت مفقودة عند الجهاز التنفيذي لتنفيذ الوثيقة الدستورية ولتنفيذ حتى نسبة مشاركة المرأة ونسبة مشاركة الشباب، وكان يمكن بقرارات ثورية أن يتم تسكين الشباب في كل الوزارات وكل مؤسسات السلطة الانتقالية، وكان ينبغي استيعابهم على الأقل في الأجهزة التنفيذية ليكونوا إضافة نوعية للبلد بخبراتهم واندفاعهم وبحماسهم وهم الآن يقودون الشارع فعلاً ومتقدمين ومتطورين.

تفتقد الفترة الانتقالية لإلغاء القوانين المقيدة، فقانون النظام العام ناهضناه منذ 2010م ودخلنا بسببه السجون والمعتقلات وما زال موجوداً، وهناك قوانين كثيرة

ما زالت موجودة. الفترة الانتقالية القادمة يجب أن تكون قصيرة بمهام محدودة وتنفذ للوصول للنظام الديمقراطي المنشود، والانتخابات والبرلمان المنتخب هو الذي سوف يحل إشكاليات السودان لأن الفترات الانتقالية أثبتت فشلها في تقديم أي شيء، لا إدارة تنوع لا إدارة موارد ولا إرادة سياسية. فالمطلوب هو فترة انتقالية قصيرة بمهام محدودة متوازية تنجز، نصل للتحول الديمقراطي والانتخابات والصندوق إن شاء الله يأتي بهم كلهم شباب للحكم.

حسن عزوزة

إذا تكلمنا عن التوازن الفئوي والنوعي والجهوي والاثني فهذا الموضوع له علاقة بهياكل السلطة وبالتشريعات. لا يمكن أن يكون هناك توازن نوعي وعمري وجهوي بدون سند قانوني وعلمي، وأهم قصور في الفترة الانتقالية عدم إكمال المؤسسات والتشريعات في هياكل السلطة.

إذا تحدثنا عن التنوع العرقي والثقافي فما هو السند القانوني والتشريعي والآليات التي تحققه؟ وهل الأجهزة الإعلامية كانت مضادة للثورة أم كانت في صالحها؟ هل تكلمت عن التنوع العرقي والثقافي ليكون إيجابياً بدلاً عن أن يكون خصماً؟ ولو كانت هناك أجهزة إعلامية حقيقية ومادة تقدم بصورة علمية ما كان دور الإعلام سلبياً وضد الفترة الانتقالية، فهذا قصور سببه أنه لم تكن هناك قوانين تجعله مراقباً.

وإذا تطرقنا لموضوع النساء فإن نساء الخرطوم يجدن حظوظاً كبيرة جداً، لكن المرأة في الأقاليم عانت من الحرب على مدى 30 عاماً، وحتى الآن تحوم طائرة الانتينوف في قرى الأقاليم وتقصف. وعلينا الاهتمام بالنازحين والمرأة النازحة، وامرأة الرحل، والمرأة التي تسكن في أقصى الشمال والشرق وأقصى جنوب كردفان وتعاني من اضطهاد نوعي وعرقي معاً، فهل الفترة الانتقالية جاوبت على هذه الأسئلة، وهي تحتاج لقرارات ثورية تنتج قوانين ثورية جديدة تعالج تلك القضايا.

لقد عشنا فترة شمولية 30 عاماً هدمت كل شيء. هدمت النسيج الاجتماعي والسودان كان معروفاً بالتنوع الثقافي والعرقي. وأرى أن الفترة الانتقالية قصرت عن ذلك لأننا لم ندرها بالصورة السليمة.

لدي ملاحظة حول موضوع الفئات العمرية في السلطة، ولو كانت لدي سلطة لما سمحت لشخص عمره ستين سنة أن يتولى سلطة. وهذا ليس تسلطاً فهذه الثورة كانت عظيمة وهؤلاء الكهول خربوا الثورة لأن صراعاتهم جهوية وعرقية وحول السلطة حتى في الأحزاب. هل سير حزب في الفترة الانتقالية قافلة لعلاج النازحين أو للسلام؟ ولا يمكن أن نمثل شخصاً في عمر 90 سنة، هذا لا يعقل، وكذلك مع أني أشجع الشباب لكن لا يمكن آتي بشخص عمره 20 سنة ليكون تشريعياً وممكن البدء من عمر 25 فصاعداً ليكون لديه وعي يراقب ويساند.

تعقيب بلقيس بدري

لم تكن الورقة بفكرة تقييم الفترة الانتقالية، بل تكلمت بصورة عامة حول إشكاليات مسألة التمثيل. أؤيد ما قيل إننا نتكلم عن مرحلة قادمة وعلى الناس أن يضعوا بالهم في مسألة التمثيل والتوازن، وأن نعمل على تفصيله بحيث يُنص عليه في الوثيقة الدستورية وفي القوانين ونحدد شكل التمثيل والمعايير التي تتخذ والقوانين المطلوبة، وأن يحصل توافق على ذلك.

على المجموعات المختلفة سواء أكانوا قوى الحرية والتغيير أو لجان المقاومة وغيرها أن يعملوا على قضية التمثيل.

لقد صارت هناك شيطنة في الوضع السوداني الحالي لمسألة التمثيل والتوازن، وينبغي بذل جهد جاد لإجلائها وكذلك في تفصيل القوانين التي تحققها.

أعتقد أن ما سمعته من مداخلات أمر مهم، وحسب فهمي له يصب في الآتي: أن موضوع التمثيل والتوازن يجب ألا يكون للكيانات والشخصيات وإنما للبرامج والقوانين والميزانيات التي تخاطب قضايا الشباب بكل فئاتهم، والنساء بكل

مجموعاتهم، وسكان المناطق أي الأقاليم المتعددة في السودان، من مزارعين، ورحل، ونازحين، وطلاب، ومنتجين في القطاع الرسمي والموازي، وموظفين، ومن ينتمون للنقابات والاتحادات والمنظمات.. كل أولئك لا نخاطب تمثيلهم عبر كيانات وإنما برامج يحتاجون لها من خدمات وتنمية، ودعم إنتاج إلخ.

إذن للإجابة على قضية التمثيل تتم الإجابة على سؤال: هل كان برنامج الحكومة يمثل احتياجات وقضايا وأولويات المجموعات السكانية؟ وهل كان البرنامج متوازناً في تلبية احتياجات وقضايا ومطالب الجميع؟ أم أنه انحاز لمجموعة؟ وما هي ولماذا وما هي المجموعات والقضايا التي لم يتم تحديد برامج أو سياسة أو قانون لتلبية احتياجاتها، ووفق ذلك البرنامج المحدد بتوقيت لإنجازه يتم تقييم المرحلة وإن كانت أنجزت أم لا. وعليه نغير من مفهوم الحرية والتغيير وغيرها في حوار التمثيل، ليكون وضع برامج تحقق أولويات مطالب وطموح كل المجموعات السكانية باختلافهم، لتحقيق العدالة والمساواة والتنمية والرفاهية، بمقاييس معقولة في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة وفي إطار زمني محدد. وهذا يجعل الصراع ليس على تمثيل شخوص وكيانات، بل على البرامج التي توضع بمشاركة واسعة النطاق لتحديد أولويات كل المجموعات السكانية، والتعرف على الموارد المتاحة في كل الأقاليم وما هي أولويات استثمارها وأولويات إنهاء الصراع والنزاعات؟

الباب السادس

تقييم سياسة السودان الخارجية

دكتورة مريم المنصورة الصادق المهدي

الباب السادس

تقييم سياسة السودان الخارجية

خلال الفترة الانتقالية

د. مريم المنصورة الصادق المهدي

مقدمة:

الحقيقة أن النظم الديمقراطية في السودان أعلت من شأن وزارة الخارجية ليس في الترتيب الوزاري فحسب وإنما في الموجهات العامة التي تضطلع بها، في الوقت الذي أهملتها النظم الشمولية ورسمت لها دوراً يكبل حركتها، هذا الوضع يفسر انتعاش العلاقات الخارجية في ظل النظم الديمقراطية وركودها في ظل النظم الشمولية.

تلاحم الشعب السوداني وقواه الحية في ثورة ديسمبر المجيدة رافعاً شعار "حرية، سلام، وعدالة" وحدد مقاصد الانتقال الديمقراطي في "إعلان الحرية والتغيير"، وجعلها مهام الحكومة الانتقالية، وقد استمدت منها الحكومة الانتقالية في نسختها الأولى أولوياتها العشر، وبعد اتفاقية السلام وتشكيل الحكومة الجديدة اعتمدت الأولويات الخمس، في كل ذلك كان محور العلاقات الخارجية حاضراً وبقوة وذلك لقناعة راسخة بأهمية العمل الخارجي باعتباره انعكاساً طبيعياً للتغيير السياسي، والإصلاح المؤسسي، والمشروع الوطني الديمقراطي. ولما كانت الفترة الانتقالية معنية بالتأسيس لسودان الكرامة والسيادة والريادة فإن رأس الرمح فيها كانت وزارة الخارجية والتي تعنى بصنع سياسة خارجية متوازنة وإعادة هيكلة آليات العمل الدبلوماسي بما يتماشى مع أهداف الثورة ومهام الانتقال.

صاحبت تجربة الحكومة الانتقالية كثير من الفرص والتحديات، وقد بذلت مجهودات كبيرة في تنفيذ مقاصد الثورة وأهداف الفترة الانتقالية، بالتأكيد صاحب ذلك إخفاقات وإشكالات واضحة، تتعلق بالصعوبات التي واجهت الحكومة نتيجة العراقيل التي وضعتها الدولة الموازية، وكذلك نتيجة الاختيارات والمقاربات الأنسب لتحقيق تطلعات الشعب في عدة ملفات كانت ترجى حلول سريعة حولها، وبصورة عامة فإن حكومتي الثورة الأولى والثانية أحدثتا نقلة كبيرة، وحققتا إنجازات عظيمة، ولعل هذه الإنجازات كانت سبباً في التآمر عليها من قوى الردة والانقلابيين وبعض الجهات الخارجية، لذلك وضعت العقبات والمتاريس في سبيل تعثر الانتقال ومن ثم تقويض الحكومة الانتقالية وقطع الطريق أمام التطور الديمقراطي المعتمد أساساً على الممارسة.

تتناول هذه الورقة في الجزء الأول سياسة الحكومة الانتقالية في العلاقات الخارجية، ومنطلقاتها ومحدداتها وأهدافها ومهامها وأولوياتها وموجهاتها ومؤشراتها، ويتناول الجزء الثاني مقاربات التنفيذ والمنجزات والنجاحات التي تحققت، فيما يتناول الجزء الثالث العقبات، والتحديات، والدروس المستفادة، والتوصيات.

فهي ليست ورقة علمية وفق مناهج البحث العلمي وإن كانت قريبة منها، وليست تقرير أداء سياسي وليست بعيدة عنه، فهي تهدف إلى الإجابة على السؤال المحوري ماذا جرى؟ وتداعيات تقويض التجربة الانتقالية سيما في مجال العلاقات الخارجية، وتلمس الدروس المستفادة من تجربة الحكومة الانتقالية في السودان (2019 - 2021) بالتركيز على الحكومة الانتقالية الثانية للتحديات الكبيرة التي واجهتها.

الورقة كتبت بغرض إثارة النقاش، وفتح شهية النقد البناء، وطرح رؤوس أقلام وموضوعات لتقييم التجربة، فهي لا تدعي بأي حال الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه، ولم أتشاور فيها مع زملائي معالي الوزيرة أسماء محمد عبد الله، ومعالي الوزير عمر قمر الدين، اللذين أكن لهما كل التقدير والاحترام، وبلا شك لهما تجربة

ثرة، على أمل أن نوثق لهذه التجربة المهمة لاحقاً في كتاب يحتوي على معلومات تفصيلية واستدراكات أساسية للفترة الانتقالية خاصة في مجال سياسة السودان الخارجية.

الجزء الأول: سياسات الحكومة الانتقالية في العلاقات الخارجية

(1) تركة الإنقاذ

أجمعت أوراق العمل التي أعدت بالخصوص، والتقرير الذي أعده عدد من السفراء والدبلوماسيين وخبراء من المنظمات الإقليمية والدولية، ونقاشات الورشة التي عقدتها تنسيقية قوى الحرية والتغيير والتي صدرت في كتاب "البرنامج المقترح للفترة الانتقالية.. الاحتياجات العاجلة والأولويات"، ومداولات الاجتماعات والمشاورات التي أجريتها كوزيرة خارجية في الحكومة الانتقالية الثانية؛ على أن الوضع الموروث من النظام البائد في مجال سياسة السودان الخارجية هو:

أ. أن العمل الدبلوماسي قد تعرض لتدهور مريع.

ب. أن الخبرات المتراكمة للعمل الدبلوماسي السوداني قد أهدرت جميعها خلال العقود الثلاثة الماضية.

ت. أن مجمل الأداء المستعرض للكيفيات التي كانت تدار بها العلاقات الخارجية بينت أن علاقات السودان الخارجية في المحيطين الدولي والإقليمي الأفريقي والعربي كانت تقترب من الفشل الذريع كارثي التداعيات.

ث. محدودية المعرفة بين الغالبية العظمى من الموظفين الذين التحقوا بالوزارة لأبسط مقومات ممارسة العمل الدبلوماسي والانضباط الإداري أو المالي.

ج. النظام السابق سحب كثيراً من صلاحيات وزارة الخارجية وتدخل في مهامها دون تنسيق للمواقف والتحركات الخارجية.

ح. عدم وجود ثوابت في السياسة الخارجية للدولة، فاتسمت بالعشوائية والضبابية والتخبط، إضافة لانعدام خرائط الطرق للتعامل مع الصراعات الداخلية، مما حولها

من أمر داخلي يمكن احتواؤه إلى شأن دولي وإقليمي يصعب التحسب لتداعياته أو التحكم فيه.

خ. لغرض تقديم رشاوي للنخب والتزلف للمجتمع الدولي توسع النظام في البعثات وفي الصرف عليها، فصارت لنا سفارات وقنصليات في بلدان لا تجمعنا بها مصلحة مباشرة، مما جعل بالوزارة تضخم مرضي كبلها بميزانية ضخمة تصرف على تلك البعثات وكثيراً ما عجزت المالية عن استيفاء مستحقاتها، وقد حفت بعملية تقليصها وتقليل تكلفة البعثات المتفق عليها، تحديات عديدة في بحث ودراسة أولويات التقليص والتقليل، ومآلات البعثات المقلصة.

د. الإرث الثقافي والفكري الرجعي لنظام الإنقاذ والذي حال دون التفاعل المستحق مع منظومة حقوق الإنسان الدولية بالمصادقة على كافة المواثيق الدولية الأساسية.

ذ. الهيكل الرئاسي الشمولي المضمن في التشريعات من قوانين ولوائح، والذي تسرب للإدارة الانتقالية فلم تتم تعديلات ديمقراطية أساسية على عمل مجلس الوزراء عامة، والوزارات التي ظلت تستند إلى ذات المرجعيات الشمولية، بحيث يتم توسع في صلاحيات رئيس الوزراء ومكتبه، وداخل الوزارات يتم التعامل مع الوزير بصورة تجعله يمسك بخيوط العمل في الوزارة.

ر. ثقافة الإدارة الشللية القابضة التي جعلت القرار لا يتخذ في اجتماعات رسمية، بل تديره صوالين مغلقة يستعين فيها عمر البشير بمن يأنس فيه الطاعة، مما جعل اجتماعات مجلس الوزراء، والبرلمان في العهد البائد، أشكالاً صورية تقرر ما يريده الحاكم بأمره.

ز. يضاف لذلك البيروقراطية الصارمة التي رسخت بصماتها خلال الأنظمة الشمولية المتعاقبة وجعلت طاقم الوزارة مجرد ناقلين ومنفذين لأوامر عليا، مما بتر أيادي الإبداعية والمبادأة والمبادرة في أروقة الوزارة، وجعل المسؤولين فيها مشغولين في المقام الأول بالتوقيع على خطابات روتينية.

س. سيادة ذهنية النظام المباد في رسم السياسة الخارجية، والعجز عن تصور النقلة المطلوبة في عهد الثورة، ولذلك فبرغم الكفاءات في الوزارة كانت عملية صياغة الإستراتيجية خالية من أي روح حقيقية للخلق واهتبال فرصة الثورة التي جعلت السودان نجماً متألقاً عالمياً، بينما جاءت الاستراتيجية التي صاغها طاقم الوزارة أقرب إلى قطع ولصق من أدبيات سابقة معمولة بروح النظام البائد.

نتيجة لكل ذلك كانت الوزارة عاجزة عن القيام بمهامها داخلياً، بصياغة وتبني سياسة خارجية واضحة المعالم، أو اختيار الأفضل للعمل بها؛ وعاجزة عن القيام بمهامها في الخارج، بسبب ضعف أو نقص الموارد البشرية المناسبة للأداء الدبلوماسي في السفارات أو لدى المنظمات الدولية والإقليمية، وبسبب الصلاحيات الكبيرة التي منحت لأجهزة الأمن لإدارة أعمال الكثير من البعثات الخارجية.

(2) منطلقات وأهداف السياسة الخارجية

ركزت الوثيقة الدستورية علي العلاقات الخارجية المتوازنة، كما أفردت قوى الحرية والتغيير محوراً للعلاقات الخارجية في البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة، وحسب القرار (70) لرئيس مجلس الوزراء للعام 2019م، فإن هدف وزارة الخارجية هو (بناء علاقات خارجية تخدم مصالح البلاد العليا في المحورين الإقليمي والدولي، وبما يشمله ذلك من تعزيز القدرات التفاوضية للدولة في محور المصالح الإقليمية والدولية، وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي، وتطوير التعاون الدولي بين حكومة السودان وشركائها في التنمية وفي الشأن الإنساني، وتقوية القدرات التفاوضية مع مصادر التمويل الثنائية والإقليمية والدولية، وتنسيق العون وتجميعه وتقويمه ومراقبة تدفقه). بناءً على ذلك كانت رؤية الحكومة الانتقالية للسياسة الخارجية هي (بناء سياسة خارجية متوازنة تحقق الاستقلالية والمصالح المشتركة، وإعادة الصورة الوضاءة للدبلوماسية السودانية وذلك وفق أولويات الانتقال

ومقاصد الثورة)، وفق مبادئ وقيم عليا هي (الاحترام المتبادل، والانفتاح نحو العالم، نصرة القضايا العادلة، احترام الشرعية الدولية وقراراتها، المبادرة، والاستقلالية).

وانطلقت سياسات ومشروعات الحكومة الانتقالية للعلاقات الخارجية من التالي:

أ. تحويل علاقات السودان الخارجية من الركود والملاحقة الدولية إلى رحاب المبادرة والدور المحوري للسودان إقليمياً ودولياً.

ب. العلاقات الخارجية مع الدول تبدو في ظاهرها قوية، ولكنها تفتقر إلى العمل الإيجابي المنتج – العواطف موجودة، ولكنها غير مترجمة لعمل لصالحنا- على حد تعبير السفير جمال محمد إبراهيم.

ت. التبشير بسودان الحرية والسلام والعدالة وإقامة علاقات تعبر عن سودان الثورة.

ث. إعادة الدبلوماسية السودانية وفق عملية إصلاح شاملة تستهدف تهيئة بيئة العمل من حيث المباني والمعاني وتطوير العمل الدبلوماسي.

أهداف السياسة الخارجية:

لذلك استهداءً بما جاء في إعلان الحرية والتغيير وفي الوثيقة الدستورية يمكن حصر أهم أهداف سياسة السودان الخارجية خلال المرحلة الانتقالية في الآتي:

أ. بناء سياسة خارجية متوازنة مبادرة ومنفتحة نحو العالم وفق المصالح المشتركة، وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والبعد عن التكتلات والمحاور الإقليمية والدولية، وذلك لخدمة مصالح السودان الاقتصادية والسياسية، والتنموية وحماية أراضي وأمن ومصالح السودان، والمحافظة على استقلاله وسيادته.

ب. استعادة وزارة الخارجية لدورها الرائد في البناء الوطني عبر إصلاح بيئة العمل قانونياً وإدارياً وسياسياً ودبلوماسياً، وتشجيع ودعم الدبلوماسيات غير الرسمية.

ت. تفعيل دور ومشاركة السودان في المحافل الإقليمية والدولية، ومواصلة فك العزلة، والتعاون لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، والعمل على تحقيق تطلعات الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية والسلام.

(3) مهام واختصاصات الوزارة

مهام واختصاصات وزارة الخارجية (حسب القرار 70 لرئيس مجلس الوزراء للعام 2019م) هي:

أ. وضع سياسات وخطط العمل الخارجي بما يحقق التوافق بين سياسات الدولة الخارجية والداخلية.

ب. تطوير التعاون السياسي بين السودان ودول العالم عن طريق الإشراف على تمثيل السودان دبلوماسياً بالخارج، وتنسيق العلاقات الخارجية سعياً لتأسيس نظام دولي يحقق العدالة.

ت. دعم وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي والتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة.

ث. السعي لزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الوزارات الأخرى.

ج. تنظيم الاتصالات وتنسيقها بين أجهزة الدولة والبعثات الدبلوماسية.

ح. دفع جهود الوزارات المعنية بتعزيز وجود الخبرات السودانية في المنظمات الدولية والإقليمية.

خ. متابعة أعمال اللجان الوزارية المشتركة مع الدول بغرض الرصد والتنفيذ والمتابعة.

د. تنسيق علاقات السودان الخارجية مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية غير المالية ذات الارتباط بأكثر من وزارة، بالتعاون مع الوزارات المختصة.

ذ. المساهمة في استقطاب المنح والموارد الأجنبية التي تقدمها الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية وتنسيقها، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

(4) السياق الانتقالي:

كان وما زال أمام السودان فرص من أجل الوصول خلال الانتقال لتأسيس نظام ديمقراطي، حيث تمثل الروح الوطنية التي بثتها الثورة وشطب اسم السودان من قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، ورفع العقوبات، والانفتاح والتعاون الإقليمي والدولي، والتحسن المضطرد في سجل حقوق الإنسان، والتوجه العام نحو الحرية والسلام والعدالة أهم الفرص. وقد مثّل الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي وتعقيدات الانتقال أهم التحديات الداخلية، وتعد قضايا الحدود والاضطراب في الإقليم والمتغيرات التي أفرزتها جائحة كورونا من التحديات الخارجية. يتكئ السودان على مميزات تفضيلية بموارده، وإنسانه، وموقعه الجغرافي، ودوره الإقليمي والدولي، وتوجهه الديمقراطي وتجربته الثورية تمثل نقاط قوة. صحيح يمر السودان بمخاض انتقالي تمثل فيه تركة النظام المباد عقبة حقيقية، عطفاً على ثقوب هيكل الدولة بفعل التمكين؛ نقاط ضعف تتطلب المراجعة والترميم. وكان الرهان على الإرادة السياسية والالتفاف الشعبي للحكومة باعتبارهما كفيلان بالعبور إلى رحاب الإصلاح وبناء مشروع وطني ديمقراطي.

(5) **أولويات الحكومة الانتقالية الثانية وبرامج وزارة الخارجية:**

1. **المحور الاقتصادي:** (التحضير الجيد لمؤتمر باريس وبقية مؤتمرات الشراكات، برنامج روافع الاستثمار، دعم السياسات الاقتصادية).
2. **محور السلام:** (برنامج إنجاح رئاسة السودان للإيقاد، برنامج دعم يونيتامس وتوحيد الموقف الوطني وتنسيقه حول البعثة، برنامج مؤتمر الحلول المستدامة للنازحين واللاجئين والعائدين والمجموعات المستضعفة برعاية الإيقاد، برامج مؤتمرات السلام ومبادرات حل النزاعات في المنطقة).
3. **المحور الأمني:** (تفعيل الاتفاقيات والآليات الثنائية مع دول الجوار لتقليل التهريب، جولة عربية وإفريقية ولأماكن صناعة القرار لشرح الأزمة مع أثيوبيا

في سد النهضة، استضافة المكتب القاري لمحاربة الهجرة غير الشرعية، محاربة التطرف العنيف والإرهاب عابر الحدود).

4. **محور العلاقات الخارجية:** (صياغة استراتيجية العلاقات الخارجية بصورة علمية تشمل الإصلاح الهيكلي ورؤية متكاملة، مع تحديد مهام الفترة الانتقالية الخارجية، مراجعة وهيكلة البعثات الخارجية الدبلوماسية، استعادة فعالية آليات العمل الخارجي الدبلوماسي).
5. **محور قضايا الانتقال:** (ترتيب زيارات تبادلية في العدالة الانتقالية إلى جنوب أفريقيا، رواندا، المغرب، تدريب الشباب والنساء والأحزاب في قضايا الديمقراطية والحكم الراشد، تنسيق زيارات للشباب والنساء والأحزاب للدول المأزومة لتمليك تجربة الثورة السودانية، تفعيل عضوية السودان في مجلس حقوق الإنسان ودعم مكتب السودان).

موجهات سياسات وزارة الخارجية خلال الفترة الانتقالية:

أولاً: موجهات السياسة الخارجية

أ. خدمة مصالح السودان الاقتصادية والسياسية والتنموية وتحقيق الأمن القومي.

ب. تفعيل دور السودان في المحافل الدولية، واستعادة دوره في المحيط الأفريقي مع إعطاء خصوصية مع دولة جنوب السودان وأولوية لدول الجوار.

ت. الانفتاح على المنظمات الإقليمية والدولية وتعزيز دور السودان فيها.

ث. تطوير علاقات السودان مع دول العالم بما يخدم مصالحه في المجالات المختلفة خاصة التنمية وإعادة الإعمار والاستثمار والتبادل التجاري والبحث العلمي.

ج. التعاون المشترك بدلاً عن المواجهة مع المجتمع الدولي والإقليمي، ومواصلة خطوات فك العزلة والانفتاح على والاندماج في الأسرة الدولية.

ح. إقامة سياسة خارجية على أسس مبادئ القانون الدولي.

خ. بناء علاقات متميزة مع دول الجوار باعتبارها عمق السودان الاستراتيجي، ومع دول أفريقيا أساسها المنافع الاقتصادية والتجارية.

د. إيلاء العلاقة مع جنوب السودان اهتماماً خاصاً وتفعيل التعاون المشترك.

ذ. الاستفادة القصوى من رفع اسم السودان من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب ورفع العقوبات الاقتصادية لانخراط السودان في شراكات إيجابية منتجة.

ر. السعي لحل مشاكل الحدود بالحوار والتفاوض والوصول لاتفاق ملزم للتعاون بين دول حوض النيل.

ز. إيجاد حلول أو إعفاء لديون السودان الخارجية وفتح فرص للاستثمار والتنمية.

س. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول.

ش. البعد عن سياسات المحاور والتعامل بالندية والاحترام المتبادل.

ص. خطوات إقامة علاقات بين السودان وإسرائيل يجب أن تدرس بعناية وفقاً للمصالح الوطنية.

موجهات استعادة دور الدبلوماسية السودانية

أ. استلهام روح الثورة السودانية وشعاراتها (حرية، سلام، وعدالة) بالتعاون الأقصى مع الدول والمنظمات الدولية التي تدعم وترعى الديمقراطية وحقوق الإنسان ومسيرة الانتقال في السودان وتحتفي بالثورة السودانية كثورة وعي ونهضة.

ب. مراجعة القوانين والاتفاقيات واللوائح الحاكمة للعمل الدبلوماسي.

ت. تهيئة بيئة العمل للسفراء والدبلوماسيين والإداريين والارتقاء بالأداء في السلكين الدبلوماسي والإداري.

ث. الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة وزارة الخارجية لتواكب الثورة والانتقال، تشمل رئاستها وخارطة تمثيل السودان الخارجي من سفارات وبعثات.

ج. الاستفادة من السفراء المعاشيين وتفعيل دورهم الاستشاري والبحثي.

ح. تعزيز مشاركة المرأة السودانية في السلك الدبلوماسي.

خ. دعم الموظفين السودانيين في المؤسسات الإقليمية والدولية.

د. إعطاء التدريب الدبلوماسي اهتماماً كبيراً داخلياً وخارجياً.

ذ. تشجيع الدراسات والبحوث والدوريات في كافة القضايا الدولية.

ر. تطوير العمل القنصلي وتجويد الأداء وتخفيف معاناة الجاليات السودانية.

ز. ضبط العمل الدبلوماسي وضمان عدم التدخلات من المؤسسات الأخرى، والتأكيد على أن وزارة الخارجية هي المرجعية الدستورية والسياسية للعمل الخارجي.

س. العمل على إعادة المفصولين تعسفياً بسبب سياسة التمكين أو إنصافهم بصور مختلفة، مثلاً استيعابهم كمستشارين.

ش. اختيار دبلوماسيين جدد وفقاً للمعايير وحفظاً للتوازن.

ص. مراجعة الهيكل الوظيفي والإداري ويشمل ذلك مدخل الخدمة وأسس التدريب والتدرج الوظيفي والقانون الدبلوماسي ولائحة الخدمة الدبلوماسية.

ض. تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية والاستثمار.

ط. تفعيل الدبلوماسية الثقافية والتبادل الثقافي بين الشعوب.

ظ. زيادة الاهتمام بالدبلوماسية العلمية والتكنولوجية والبعثات الدراسية.

ع. ضمان اتساق الدبلوماسية غير الرسمية (البرلمانية، المجتمعية، النسوية، الشبابية) لتخدم ذات أهداف الدبلوماسية الرسمية.

غ. إقامة شراكات مع مراكز الدراسات والبحوث الإقليمية والعالمية.

ف. تزيين رئاسة الوزارة والسفارات بلوحات تشكيلية من إنتاج شباب ونساء الثورة.

(6) المحددات:

أ. المحددات الاقتصادية والتركيز على التغلب على تحديات الأوضاع الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري لا سيما في مسارات الزراعة والطاقة والكهرباء.

ب. محددات الموارد البشرية التي تواكب التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في بيئة العمل.

ت. المحددات الديمغرافية وتدفق اللاجئين والهجرة غير النظامية والإرهاب العابر للحدود.

ث. المحددات الجغرافية التي تتعلق بالموقع الجغرافي للسودان والمساحة والتضاريس والجوار والمنافذ والمعابر، وترجيح المنظور التعاوني.

ج. المحددات السياسية التي تتعلق باستعادة السودان لدوره الإقليمي والدولي، والتقدم في ملفات حقوق الإنسان والسلام والعدالة ومحاربة الفساد وإعادة التماسك السياسي.

ح. المحددات الدبلوماسية المعنية بفك القيود والعزلة ورفع العقوبات والتفاوض والحوار الاستراتيجي لبناء شراكات تعاونية جديدة.

(7) المؤشرات:

أ. توثيق العلاقات الثنائية مع دول الجوار والإقليم والعالم.

ب. التعاون المشترك وتنوع الشراكات الاقتصادية.

ت. تسوية النزاعات في الحدود مع دول الجوار وملف المياه.

ث. الحد من موجات الهجرة غير النظامية والإرهاب العابر للحدود.

ج. تعزيز الأمن القومي وفتح فرص للتنمية والاستثمار.

ح. ترسيخ الصورة الدولية للسودان وإعادة الثقة في دوره المحوري.

خ. صياغة استراتيجية للعلاقات الخارجية وتوظيف الخصائص المميزة للسودان لخدمة مصالحه.

د. الاحتفاظ بعلاقات وصلات متوازنة مع الأطراف الفاعلة في الأسرة الدولية

الجزء الثاني: المنجزات والنجاحات

خلال الفترة الانتقالية، كان هناك مجهودٌ كبيرٌ لوزارة الخارجية، فقد استقبلت عشرات الوفود الأجنبية، وشاركت في عشرات الفعاليات داخل وخارج السودان، وذلك ثمرة الانفتاح والتغيير الذي أحدثته ثورة ديسمبر المجيدة. وما نشهده ونمارسه في سياستنا الخارجية، هو تعبيرٌ عن روح الثورة، وتقديمٌ للسودان المبادر، الذي يسعى للسلام والاستقرار والأمن مع جيرانه والإقليم والعالم أجمع، عطفاً على تأثير مجمل التغيرات الداخلية والخارجية في صياغة سياستنا الخارجية، وأن كل تحركاتنا الدبلوماسية ما هي إلا ترجمة عملية لهذه السياسة وأولوياتها.

من نافلة القول إن علاقات السودان الخارجية في ظل النظام المباد، اتسمت بالاضطراب والنظرة الأيدلوجية الضيقة وبالتمحور، فكانت تعبر عن توجهات النظام في الحفاظ على السلطة وليس المحافظة على السيادة الوطنية، فظهرت عورات دبلوماسيته وتداعياتها الكارثية في تخريب علاقات السودان في محيطه الإقليمي والدولي، واستعداء العالم بصورة غير مسبوقة، والملاحقة الجنائية الدولية نتيجة لذلك، فضلاً عن عزلة كبيرة وصلت لفرض العقوبات وقطع العلاقات. وقد ورثت الحكومة الانتقالية هذا الواقع المأزوم والتركة الثقيلة.

رسمت الوثيقة الدستورية توجهاً واضحاً يقوم على بناء علاقات السودان الخارجية على أسس السيادة الوطنية والمصالح المشتركة. وأعلنت الحكومة الانتقالية عن سياسة الانفتاح نحو العالم، والشراكة مع المجتمع الدولي في حفظ الامن والسلام الدوليين، وإرساء علاقات متوازنة تخدم مصالح السودان العليا. لذلك أثمرت هذه السياسة رفع العقوبات، وإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومعالجة الديون، ودعم الانتقال في السودان. فقد وضعت الوزيرة أسماء محمد عبد الله، والوزير عمر قمر الدين أساساً متيناً في ملفات وزارة الخارجية، وواصلت بعدهما المسيرة. فنحن سلسلة واحدة لخدمة الوطن، وتنفيذ مقاصد الثورة، وأهداف

الانتقال. وقد ساعدنا بلا شك وجود الدكتور عبد الله حمدوك في رئاسة الوزارة، لما يحظى به بحكم عمله السابق من سمعة طيبة وثقة عالية في الدوائر العالمية.

أقول بكل ثقة، لقد دخل السودان مرحلة جديدة في علاقاته الخارجية عقب ثورة ديسمبر المجيدة، ملامحها استعادة دور السودان التاريخي في المنطقة، واستعادة سمعته الطيبة في العالم، ومقاربة تسخير هذا الدور وهذه السمعة الطيبة في تحقيق مصالحه الوطنية وحماية أمنه القومي.

سياستنا الجديدة كانت تقوم على التوجه نحو إفريقيا والانفتاح عليها في كل المجالات. فموقع السودان الجيوسياسي يجعلنا نعيد تموضع السودان كشريك مؤتمن في أفريقيا أولاً، ومن ثم بقية العالم. وكذلك توجهنا نحو العالم العربي ينطلق من السعي لخلق علاقات بعيدة عن التمحور، وقريبة من التضامن العربي الذي يخدم قضايا الأمن والاستقرار في الدول العربية. وتنطلق سياستنا الخارجية نحو جيراننا بزيادة الاهتمام بقضاياهم ومساعدتهم، وبناء علاقات حسن الجوار قوامها المصالح المشتركة والتعاون التجاري والتبادل الثقافي، ولدينا تجربة سودانية ثرة يمكن تسويقها في دول الجوار. أما عالمياً عملنا بخطى حثيثة لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، ودول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، ودول (البركس) خاصة الصين وروسيا، عبر برتوكولات تعاون جديدة. بالإضافة إلى الشراكات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات العالمية التنموية، والاقتصادية، والتمويلية، والاستشارية.

وقد ابتدرت وزارة الخارجية تحركاً دبلوماسياً واسعاً، لتفعيل كافة الاتفاقيات الثنائية مع الدول، وتنشيط اللجان الوزارية، ولجان التشاور السياسي، والتوسع في الشراكات في كل المجالات.

لقد رصدنا آنفاً موجهات السياسة الخارجية ومؤشرات مقاربتها، لتحقيق أهداف الانتقال، والدبلوماسية الكفيلة بترجمتها لمكاسب سياسية واقتصادية وأمنية

لصالح السودان. ومن خلال هذا الجزء من الورقة، نُلقي الضوء على ما تم إنجازه في أهم الملفات خلال الفترة الانتقالية.

أولاً: في مجال السياسة الخارجية

شرعت الحكومة الانتقالية في ترتيبات عقد مؤتمر قومي للعلاقات الخارجية، الذي يهدف إلى محو الآثار المذلة في العلاقات الخارجية التي أقامها النظام المخلوع، والاتفاق على علاقات إقليمية غير محورية، وعلاقات دولية متوازنة بين المعسكرات المتنافسة لصالح الوطن، ووضع سياسة خارجية متفق عليها، ويحدث **التحول من السياسات المؤقتة والانتهازية، إلى السياسات المستدامة والاستراتيجية. سياسات خارجية من شأنها إعادة السودان إلى نقطة "توازن" في إدارة علاقاته الخارجية في عمقه الجيواستراتيجي، وكمساهم فاعل في السلم والأمن الدوليين، ولكن القرارات الانقلابية حالت دون عقد المؤتمر الذي كونت لجنته وباشرت عملها.**

ويمكن هنا إجمالاً عرض ما أُنجز من سياسة السودان الخارجية في ضوء محاور وأولويات الحكومة الانتقالية، وفي ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

السياسة الخارجية في ضوء أولويات الحكومة الانتقالية

عملت وزارة الخارجية على أهداف وأولويات الحكومة الانتقالية الثانية في محاورها الخمسة (المحور الاقتصادي والاجتماعي، السلام، الأمن، العلاقات الخارجية، وقضايا الانتقال) عبر عشرة مشروعات، وتمت متابعة التنفيذ بصورة دقيقة وتقويمه عبر التدخلات العاجلة، وخطة النصف الثاني من العام 2021 والتي تتمثل في (الدبلوماسية الاقتصادية، والدبلوماسية الوقائية، وإنجاح رئاسة السودان للإيقاد، وتعزيز العلاقة مع الجاليات السودانية، والتنسيق مع يونيتامس، ومبادرات السلام وفض النزاعات، والتعريف بسودان الثورة بواسطة الشباب، وتقوية البعثات

الدبلوماسية وحل المشكلات المالية، وتوحيد الخطاب الخارجي وفق الاستراتيجية والسياسة الخارجية، والانفتاح نحو العالم).

لقد حققت الوزارة تقدماً معقولاً في هذه المشروعات، لولا الانقلاب الذي قطع الطريق أمام هذه المشروعات:

1. في المحور الاقتصادي والاجتماعي، قامت الوزارة بعدة تدخلات أهمها: مخاطبة الدول والصناديق بإعفاء ديون السودان، وعقد اجتماعات مع رؤساء دول ووزراء خارجية وسفراء بغرض إعفاء الديون، واستقطاب الدعم التنموي الخارجي من عدد من الصناديق ومؤسسات التمويل والعون التنموي، وتقديم تسهيلات لرجال الأعمال السودانيين والأجانب، والشراكة مع رجال الأعمال الوطنيين وإنشاء صندوق دعم الخارجية، ودعم جهود الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ودعم التبادل التجاري مع دول الجوار. ففي يوليو 2021م اعتمد صندوق النقد الدولي السودان ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) ثم أدرجه نادي باريس ضمن قائمة الدول التي يسعى لتخفيف ديونها، فوافق على إلغاء 14.1 مليار دولار وإعادة هيكلة 23 مليار دولار دعماً للانتقال الديمقراطي في السودان. وهذا جعل السودان يتلقى دعماً تنموياً من جهات عديدة، كلها أطاح بها الانقلاب.
2. في محور السلام وفي إطار الإيقاد، عملت وزارة الخارجية على إقامة الاجتماع الوزاري لمنظمة الإيقاد، ورتبت لقاءات مع وزراء خارجية كينيا ويوغندا والصومال وجنوب السودان، ونظمت زيارة للسكرتير التنفيذي للإيقاد إلى السودان، والاتفاق على برنامج الإيقاد، والتحضير لمؤتمر الحلول المستدامة لقضايا النازحين واللاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة في السودان وجنوب السودان. وتابعت وزارة الخارجية سلام جنوب السودان، وقد شاركت في مؤتمر تضمين الاتفاقية في الدستور، والاتفاق بين السودان والنيجر وليبيا حول دعم الاستقرار والسلام في تشاد، والتوافق مع فرنسا في دعم الاستقرار في تشاد، وتقديم مقترح وساطة في إطار

الإيقاد لمعالجة الأزمة الصومالية، وتنسيق الجهود الإقليمية لإغاثة اللاجئين جراء الصراع في إقليم تقراي.

3. في محور الأمن، تم التنسيق لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع دولتي نيجريا والنيجر، وإحكام التنسيق وتفعيل الشراكة مع منظمة الهجرة الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ووضع كافة الترتيبات لاستضافة المركز القاري لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وتمت جولات عربية لشرح الأزمة مع أثيوبيا (مصر والأمارات وقطر والبحرين) وجولات واسعة في إفريقيا شملت (جنوب السودان، جزر القمر، كينيا، يوغندا، رواندا، الكنغو، نيجيريا، غانا، السنغال، والنيجر)، والنجاح في توصيل رؤية السودان حول الازمة مع أثيوبيا (الحدود وسد النهضة) بلقاءات مع وزراء الخارجية العرب والأفارقة والدول المؤثرة، وعبر مكالمات هاتفية ولقاءات مع كل السفراء تقريباً، وسعينا للتأثير على موقف مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتأثير في الموقف الأوروبي والأمريكي والأفريقي لصالح السودان في القضيتين، ودراسة تجارب دول نهر النيجر ونهر السنغال حول تقاسم منافع المياه كتجربة لحل أزمة سد النهضة، والمشاركة في الآلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والمشاركة في الاجتماعات التي ساهمت في ترفيع تصنيف السودان إلى التصنيف الأعلى في التقرير الأمريكي السنوي، والمشاركة في الاجتماع الرابع للمفوضية المشتركة للحدود بين السودان وجنوب السودان.

4. في محور العلاقات الخارجية، تم رفع اسم السودان من القائمة (ج) المتعلقة بالإرهاب، وتسهيل تأشيرة السودانيين إلى السنغال، وترفيع العلاقات السودانية الكندية لمستوى سفير، ومعالجة الأوضاع في بعض البعثات الخارجية، وتسمية سفراء وقائمين بالأعمال، ووضع لوائح تنظم الحصانات والامتيازات للبعثات الأجنبية، والنظر في كافة شكاوى السودانيين العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية، والمشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية: الوزاري في القاهرة،

والاجتماعات حول القضية الفلسطينية، والتشاوري حول سد النهضة في الدوحة، والمشاركة في مؤتمر تجمع الساحل والصحراء، والمشاركة في مؤتمر منظمة البحيرات، والمشاركة في مؤتمر وزيرات الخارجية حول الكورونا، وتفعيل لجان التشاور السياسي في (كينيا، مصر، سويسرا، يوغندا، المملكة المتحدة، رواندا، قطر، الامارات، الكنغو، جنوب السودان)، وتفعيل اللجان الوزارية المشتركة في (كينيا، قطر، مصر، جنوب السودان، السعودية)، والاتفاق علي التدريب الدبلوماسي مع كل من الإمارات، قطر، مصر، السعودية، البحرين، وتفعيل مبدأ التعامل بالمثل في المراسم والتشريفات، وإعداد مصفوفة تنفيذ الاتفاقيات مع جنوب السودان ومصر، وإعداد خطة العمل الوطنية لملف الدول المطلة علي البحر الأحمر وخليج عدن.

5. في محور قضايا الانتقال، تم التواصل وعقد لقاءات مع الجاليات السودانية في عدد من الدول (مصر، جنوب السودان، كينيا، جزر القمر، رواندا، السنغال، النيجر، قطر، الإمارات، يوغندا، فرنسا، روسيا، البحرين)، وصدر قرار بتشكيل لجنة لمتابعة ومعالجة الشكاوى القنصلية للجاليات السودانية، وصدر توجيه لكافة البعثات بحصر ومتابعة أوضاع السودانيين المحتجزين في السجون بالخارج في 41 بعثة بالخارج وقدر عددهم بـ 2031 سجيناً، ووضع كافة التدابير لتفعيل عضوية السودان في مجلس حقوق الإنسان، والتعاون والتنسيق مع كافة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الداعمة للانتقال، والتنسيق مع يونيتامس لإنجاح مهام البعثة.

السياسة الخارجية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية:

- أولت وزارة الخارجية أفريقيا عناية وأهمية خاصة في مجمل تحركاتها ونشاطها، وذلك انطلاقاً مما تمثله القارة الأفريقية كدائرة انتماء لصيق وذي أولوية قصوى بالنسبة للسودان، بحكم الموقع الجغرافي والاستراتيجي، والأبعاد الاجتماعية

والثقافية، والمصالح الاقتصادية والتجارية المتداخلة. وبعد قيام ثورة ديسمبر المجيدة، ضاعفت وزارة الخارجية من وتيرة اهتمامها بالقارة الإفريقية، وبالسعي بجد وإخلاص لتطوير وتمتين علاقاتها بمختلف الدول الإفريقية، وذلك وعياً منها بأن التوجه الأيديولوجي المتشدد وغير المتوازن للنظام البائد، قد جاء خصماً بالضرورة على مجمل سياسته الخارجية، وبصورة أخص نحو أفريقيا، مما يستدعي إصلاح هذا الوضع المختل، والعمل بكل همة وإخلاص من أجل إعادة وضع السودان في موضعه الصحيح والتاريخي والرائد في قلب مسيرة العمل الأفريقي المشترك، تأكيداً لالتزامه الصادق بقضايا أفريقيا قاطبة في جميع المجالات.

- على مستوى الاتحاد الإفريقي والمنظمات شبه الإقليمية، برز نشاط السودان بصورة واضحة منذ اندلاع الثورة، بل رأينا ترحيب تلك المنظمات بقيام الثورة والتغيير السياسي بالسودان، والتزامها بدعم الفترة الانتقالية، وقد شهدنا الانخراط الإيجابي والدور المعتبر الذي لعبه الاتحاد الإفريقي في الوساطة بين مكونات السلطة الانتقالية، بما في ذلك تسهيل التوافق على الوثيقة الدستورية.
- ظل السودان يشارك بفاعلية في شتى الملتقيات ذات الصلة بالعمل الإفريقي المشترك ، مثل مشاركة السيد رئيس الوزراء في قمة تمويل الاقتصاديات الافريقية الذي انعقد بباريس في منتصف مايو الماضي ، وكذلك مشاركته في مؤتمر قمة التجديد لصندوق التنمية الدولية الذي انعقد بأبيدجان في منتصف يوليو الماضي ، والذي كان الهدف منه هو حشد الموارد المالية اللازمة لتمكين الدول الافريقية من مواجهة التحديات الماثلة أمامها ، بما في ذلك تداعيات جائحة كورونا ، حيث صدر إعلان ابيدجان الذي نص على التزام الدول ومؤسسات التمويل المانحة بجمع مبلغ 90 مليار دولار امريكي لهذا الغرض قبل نهاية عام 2021م .
- قاد السودان منظمة الإيقاد على مستوي الرئاسة وترأس مجلس وزراء الخارجية، وقد ظل منخرطاً بإيجابية في عدد من الملفات مثل: الصومال، وجنوب السودان،

وسعى بهذه الصفة أيضاً للمساهمة في حل الأزمة في أثيوبيا، انطلاقاً وتجسيداً لشعار: حلول أفريقية للقضايا الأفريقية.

- في جنوب السودان، نشطت الدبلوماسية السودانية انطلاقاً من علاقات الإخاء وحسن الجوار مع جمهورية جنوب السودان، وكذلك بحكم ترؤسه للإيقاد، في رعاية تسوية سلمية ومستدامة للخلافات بين الفرقاء هناك.

وبفضل التعاون الثنائي بين السودان وجنوب السودان، وبالتضامن مع منظمة الإيقاد وتحت رعايتها، وبمشاركة عدد من الشركاء الدوليين، وضع السودان الترتيبات اللازمة لمؤتمر بالخرطوم لمناقشة قضايا اللجوء والنزوح في السودان وجنوب السودان خلال الفترة المقبلة.

وشهدت العلاقات بين السودان وجنوب السودان مرحلة من الاستقرار والثقة المتبادلة، بل التعاون اللصيق، وقد انعكس ذلك في الأدوار الايجابية والبناءة المتبادلة التي ظل يلعبها كل بلد في عملية السلام في البلد الآخر، وقد سمى السودان مبعوثاً خاصاً له لجنوب السودان، هو سعادة السفير عبد الرحمن محمد بخيت، الذي دشن نشاطه بزيارة إلى جوبا ضمن وفد حكومي رفيع المستوى.

العلاقات الثنائية بين البلدين شهدت هي الأخرى تقدماً ملحوظاً، يشهد على ذلك التوافق مؤخراً بين الجانبين على فتح عدد من المعابر الحدودية لتسهيل انسياب السلع وحركة تنقل المواطنين.

- أصبح السودان عضوا بالقيادة الثلاثية أو الترويكا لمنظمة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمي إلى جانب كل من أنقولا والكونغو برازفيل، وقد استضاف السودان ورشة عمل رفيعة المستوى حول الموارد الطبيعية بدول هذه المنظمة التي تضم 12 دولة عضوة في وسط وشرق أفريقيا. وكان من المؤمل فيه أن يتمكن السودان من استضافة قمة هذه المنظمة خلال السنوات القليلة القادمة.

- أولت وزارة الخارجية أهمية خاصة لعلاقات السودان بدول الجوار، وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية، وأكد السودان حرصه على تعزيز العلاقات مع مصر وتطويرها في جميع المجالات، ورعاية لحسن الجوار، وصوناً للأمن الوطني والاستراتيجي للسودان، وتعزيزاً لعلاقات التعاون والتبادل المشترك للمصالح والمنافع والقضايا ذات الاهتمام المشترك إقليمياً ودولياً، وخدمة ومراعاة لأواصر القربى، والتداخل الاجتماعي، والثقافي، والتجاري.
- ثمة عوامل كثيرة ومتداخلة تحكم علاقتنا مع أثيوبيا، منها الحدود المشتركة الطويلة، والتداخل البشري والثقافي والروابط التاريخية والسياسية عبر التاريخ. ويبرز نهر النيل الأزرق بصفة أساسية الذي يربط بين البلدين، باعتباره معلماً جغرافياً ذا أبعاد استراتيجية واضحة على نحو ما برز مؤخراً في موضوع سد النهضة. ينبغي الاعتراف بأن العلاقات الثنائية بين البلدين، قد شهدت توتراً على خلفية قضيتي الادعاءات الاثيوبية في أراضي منطقة الفشقة السودانية، وكذلك بسبب تعنتها بشأن إبرام اتفاق ملزم قانوناً حول عمليتي ملء وتشغيل سد النهضة، وفي كلا هذين الموضوعين، كان السودان مطمئناً لسلامة موقفه.
- العلاقات بين السودان وتشاد متميزة وفريدة حقاً. ذلك لأن البلدين ظلا عبر التاريخ في حالة تداخل وتكامل طبيعي وتلقائي منذ أقدم العصور وإلى تاريخ قيام الممالك والسلطنات التي ظهرت فيهما. فبين البلدين تداخل وتواصل وقواسم مشتركة كثيرة اثنية وثقافية، وجغرافية، ومصالح وصلات اقتصادية وتجارية جمة. شهدت العلاقات الثنائية خلال حقبة النظام البائد عدم استقرار، وحالات من الصعود، والهبوط، والفتور، والانتعاش. توافق الطرفان على إبرام اتفاقية حسن جوار، وإنشاء قوات مشتركة لمراقبة حدود البلدين، ومن ثم شرع البلدان في التعاون والتنسيق في الجوانب العسكرية والأمنية، كما تم توقيع اتفاقية لاستخدام ميناء بورتسودان بواسطة تشاد. وتم كذلك تنشيط اللجنة المشتركة، بل تم ترفيعها إلى لجنة عليا

برئاسة رئيسي وزراء البلدين، كما وقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات والبرتوكولات والبرامج التنفيذية شاملة التعاون في عدة مجالات. واستمر التواصل والتعاون المشترك بذات الحميمية بعد سقوط النظام المباد واندلاع الثورة وقيام حكومة الفترة الانتقالية، وظهر بجلاء التنسيق السياسي العالي بشأن الأوضاع في ليبيا وأفريقيا الوسطى والأمن في منطقة الساحل الافريقي، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وإثر مقتل الرئيس السابق إدريس ديبي في أبريل 2021م، وقف السودان وقفة صلبة إلى جانب الشعب التشادي الشقيق والحكومة التشادية في محنتهما، وأعرب عن مساندته القوية للسلطة الانتقالية بقيادة الرئيس محمد إدريس ديبي. يشهد على ذلك العدد الكبير من الوفود الرسمية والشعبية التي شاركت في تقديم واجب العزاء في فقد الرئيس الراحل، فضلا عن قيام الرئيس محمد ديبي بزيارتين للسودان.

- تجمع السودان بليبيا روابط الجوار والتداخل القبلي والجغرافي والثقافي، فضلاً عن المصالح المشتركة. وعلى الرغم من وجود الأطر المؤسسية لتقنين علاقات التعاون المشترك ممثلة في التكامل بين البلدين ولو نظرياً، إلا أن نتائج الكم الهائل من الاتفاقيات التي تم توقيعها في إطار ذلك التكامل عبر السنوات الماضية قد ظل دائماً دون الطموح حقيقة، وذلك لأنه كان في الغالب يأتي عبر إرادة فوقية، وليس نابعاً من معطيات واقعية وعملية عبر إرادة شعبية مشتركة حقيقية، مما يستوجب إعادة النظر في جميع تلك الهياكل والاتفاقيات بغرض تفعيلها، وتنشيطها، خصوصا في فترة ما بعد ثورة ديسمبر في السودان، وثورة 17 نوفمبر في ليبيا. وإن كان من أسباب إعاقة التقدم في العلاقات معاناة ليبيا من عدم الاستقرار والحرب الأهلية المشتعلة بين السلطة المعترف بها دولياً في طرابلس وقوات الجيش الليبي في المنطقة الشرقية، ويزيد العلاقات تأججاً مشاركة فصائل سودانية مسلحة محاربة مع هذا الطرف أو ذاك.

وفيما يلي الأوضاع التي ظلت قائمة في ليبيا خلال العقد المنصرم، فإن السودان قد ظل معنياً ومنشغلاً بها للغاية، كما ظل يشاطر المجتمع الدولي والإقليمي القلق على أوضاع الأمن والاستقرار في الجارة ليبيا. ومبعث ذلك القلق والانشغال هو الاهتمام بسلامة الشعب الليبي، وأمن ليبيا ووحدتها الترابية، فضلاً عن الانعكاسات السالبة لانفراط عقد الأمن فيها على السلم والاستقرار الإقليمي في المنطقة بما في ذلك السودان.

لذلك ظل السودان متابعاً عن كثب كل ما يدور داخل ليبيا، كما ظل محتفظاً بسفارته في طرابلس وقنصليته العامة في بنغازي طوال هذه السنوات، علماً بأن ليبيا تستضيف جالية سودانية ضخمة تقدر بمئات الآلاف. وقد رحب السودان بالعملية السياسية التي تمت في جنيف وتمخضت عن قيام السلطة الانتقالية الحالية، وظل السودان على تواصل مع القيادة الليبية، بل شارك السودان بوفد برئاسة وزيرة الخارجية في مؤتمر دول جوار ليبيا الذي استضافته الجزائر، حيث جرى فيه نقاش مستفيض حول السبل الكفيلة بإعادة الأمن والاستقرار إلى ليبيا، وإخراج العناصر الإرهابية والمسلحين الأجانب والمرتزقة منها، فضلاً عن دعم عملية الانتقال وقيام الانتخابات العامة في البلاد في ديسمبر 2021م. كذلك جرى التأكيد على ضرورة قيام قوة رباعية مشتركة بين السودان وليبيا والنيجر وتشاد لمراقبة المنطقة الحدودية المشتركة والتصدي لجميع الممارسات السالبة فيها.

- أفريقيا الوسطى دولة جوار في غاية الأهمية بالنسبة للسودان، ولذلك فإن السودان مهتم جداً وحريص على استتباب الأمن والاستقرار فيها، نظراً لتأثير القلاقل فيها مباشرة على السودان. وأفريقيا الوسطى دولة حبيسة، وهنالك مصلحة مشتركة من إمكانية استخدامها للموانئ السودانية أيضاً، كما تمثل سوقاً واعدة بالنسبة للصادرات السودانية، وهي تذخر بموارد عديدة يمكن أن يستفيد منها السودان. ظل السودان مشغولاً بالأمن والاستقرار في أفريقيا الوسطى على خلفية الصراع الدائر

فيها منذ بضعة أعوام، وما تزال اتفاقية الخرطوم للسلام بين الفرقاء في أفريقيا الوسطى التي وقعت في فبراير 2019م، تمثل الإطار القانوني الوحيد الموجود لأية تسوية محتملة للوضع هناك. ولتأكيد اهتمامنا بالوضع في أفريقيا الوسطى فقد صدر قرار في سبتمبر 2021م بتعيين دبلوماسي سوداني مخضرم مبعوثاً خاصا للسودان لدى أفريقيا الوسطى، بغرض تنسيق جهود السودان الرامية إلى التوصل لتلك التسوية بالتضامن مع كافة الشركاء الآخرين.

- علاقاتنا الخارجية مع الدول العربية راسخة وقديمة، وللسودان جاليات كبيرة في الدول العربية. دول الخليج عبر صناديقها الإقليمية والسيادية قدمت عدداً من المشاريع للسودان، تعمل الحكومة الانتقالية مع هذه الدول على معالجة الديون، وفتح حركة الاستثمار والتعاون التنموي، والتنسيق في مكافحة الإرهاب والتطرف. لقد حققنا تقدماً كبيراً في تفعيل اللجان الوزارية والتشاور السياسي، ووجدت سياسة السودان الخارجية تجاه الدول العربية تجاوباً كبيراً بعيداً من الاستقطاب والمحاور. علي مستوى الجامعة العربية، فإن سياسة السودان انطلقت من سعيه لإصلاح جامعة الدول العربية، وتعزيز الوجود السوداني فيها بشكل يعكس مكانة سودان الثورة.
- سياستنا الخارجية تجاه آسيا، قامت على مواصلة التنسيق المشترك، والتحرك السياسي، لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتنشيط التبادل التجاري، وجذب رؤوس الأموال الآسيوية للسودان، ونقل التقانة والخبرات الآسيوية في مجالات زيادة الإنتاج.
- سعى السودان خلال الفترة الانتقالية للتعاون مع الاتحاد الاوروبي عبر حوار استراتيجي، يقوم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وعلى علاقات ثنائية مع كل بلد على حدة، وعلاقات جماعية مع الاتحاد الأوروبي. وثمن سودان الثورة عالياً دعم الاتحاد الأوروبي

لأولويات الحكومة الانتقالية، وفق رؤية واضحة وتنسيق عملياتي لكافة مجالات الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الاوروبي. في العام 2021م تبنت الدبلوماسية السودانية حراكاً دبلوماسياً فاعلاً مع البلدان الاوروبية، وتم تنظيم عدد من المؤتمرات الاقتصادية في ألمانيا وفرنسا، وتم فتح قنوات التواصل المباشر لبحث فرص تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات المختلفة، والدعم المتبادل في المحافل الدولية، وبذلت جهود حثيثة لبناء علاقات إستراتيجية مع بعض الدول. بهدف الحصول على الدعم التنموي، وتسوية الديون، والتطبيع مع المؤسسات المالية، والاستفادة من مبادرات الاتحاد الأوروبي.

- عدت العلاقة مع الولايات المتحدة من أولويات السياسة الخارجية للسودان. وسعينا من خلالها للاستمرار في التعاون معها في ملف دعم الانتقال الديمقراطي، ومكافحة الإرهاب، والقضايا الدولية، والإقليمية. فقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات عدة لدعم الحكومة الانتقالية أهمها: رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع العقوبات الاقتصادية، وتقديم قرض تجسيري للبنك الدولي لتصفية متأخرات السودان تجاه البنك، مما يمكن السودان من الاستفادة من تسهيلات وقروض جديدة من هذه المؤسسة المالية الدولية، وتقديم تسهيلات وائتمانات متاحة للشركات الأمريكية للاستثمار والتبادل التجاري في السودان، عطفاً على الدعم التنموي، والمساعدة الفنية لعملية السلام. فالعلاقة في مجملها شهدت تحولاً نوعياً كبيراً، ومهدت لخلق نوع جديد من الشراكة، وتعزيز الصلات ما بين الفضاءين السوداني والأمريكي، في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتعليم والتدريب وغيرها من المجالات الاقتصادية والثقافية.
- ظلت علاقاتنا مع روسيا متطورة بشكل جيد في مجالات: التشاور السياسي، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون العسكري، واللجنة الوزارية المشتركة، حيث تتمثل في اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري برئاسة

وزيري التعدين بالبلدين وتعنى بتطوير كافة مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والإنساني، وقد عقدت ست جولات في الخرطوم وموسكو بيد أنها توقفت بسبب جائحة الكورونا على أن تعقد جولتها السابعة بالخرطوم نهاية عام 2021م، ولجنة التشاور السياسي برئاسة وكيلي الخارجية بالبلدين وتعنى بالتعاون والتنسيق في المجال السياسي وعقدت الجولة التاسعة في موسكو في سبتمبر 2021م. ولجنة التعاون العسكري وهي لجنة منتظمة بين وزارتي الدفاع وتعنى بتطوير التعاون العسكري بين البلدين، واللجنة الوزارية برئاسة وزيري الخارجية والتي تعنى بالمجالات الثنائية والإقليمية والدولية، وعلى رأسها قضايا السلام والأمن في البحر الأحمر، والتنسيق في إطار جهود السلام في إفريقيا الوسطى. وقد بدأت الشركات الروسية في الاستثمار في السودان، وهناك تعاون ثقافي ودعم عسكري لوجستي.

- إن مبادرة جمهورية ألمانيا الاتحادية في يونيو 2019 بتنظيم مؤتمر أصدقاء السودان لتنسيق الدعم الدولي للتحول السياسي والاقتصادي في السودان، الذي سلط الضوء على تعاون السودان مع المؤسسات المالية الدولية، لتمهيد الطريق لها من أجل عملية تخفيف الديون المحتملة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قد وضعت علاقاتنا مع هذه الدولة في مرحلة متقدمة. ونثمن قرار البرلمان الألماني (البوندستاج) بتوجيه الحكومة الألمانية إلى دعم السودان، واستئناف التعاون الإنمائي الثنائي. وقد توجت العلاقة المميزة مع ألمانيا بتحرك واسع للمجتمع الألماني في المساعدات الإنسانية للسودان، ودعم المنظمات الألمانية لجهود السودان في صناعة الدستور.
- لقد ساهمت المملكة المتحدة في دعم السودان في المحافل الدولية، ولعبت دوراً إيجابياً في عملية الانتقال ودعمه في كل المجالات. لذلك فإنّ سياستنا تجاه المملكة المتحدة، قامت على تعزيز التعاون الاقتصادي وتفعيل آليات العمل المشترك معها،

والاستفادة القصوى من المقدرات التكنولوجية للمملكة المتحدة، وسعينا لتنشيط وتعزيز التعاون معها في المجالات الثقافية والتعليمية وفي مجال التدريب.

- سارت العلاقات السودانية الصينية بصورة طيبة، وبدأت عمليات تفعيل الآليات المشتركة بصورة تنفذ مذكرات التفاهم ومشاريع مبادرة الحزام والطريق، بما يخدم مصالح البلدين، ويعزز الاستثمارات في مجالي الزراعة والتعدين.
- بذل مجهود في تقوية العلاقات التاريخية مع تركيا، وتوسيع آفاق التعاون، وضعت العلاقات في إطارها الصحيح، وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، ورحب السودان بوساطة تركيا لإيجاد حل لأزمة الحدود بين السودان وأثيوبيا.
- دبلوماسية سد النهضة: من أكثر القضايا التي شغلت الحكومة الانتقالية، قضية سد النهضة، والتي أعطيت اهتماماً خاصاً لارتباطها بالأمن القومي. لذلك كثفت الجهود الدبلوماسية حول هذه القضية وضرورة التوصل لاتفاق قانوني ملزم يحقق المنفعة لكل الأطراف. موقف السودان الثابت والواضح في أزمة سد النهضة قائم على مرجعية القانون الدولي، وعلى اتفاقيات سابقة بين السودان وإثيوبيا، إضافة إلى إعلان المبادئ الذي تم توقيعه بين قيادات الدول الثلاث في الخرطوم. السودان يقف مع الحق الإثيوبي في تطوير إمكانياته والاستفادة من مياه النيل الأزرق وتطوير موارده، دون إجحاف في حق الآخرين خاصة حقوق السودان ومصر، وعلى أن الأطراف إذا أرادت أن تجني فوائد مشتركة من مشروع السد، فإنها لا يمكن أن تتحقق دون وجود اتفاق قانوني ملزم للجميع، خاصة فيما يلي قضية الملء والتشغيل ومراحلهما بصورة تفصيلية. وقد ظلت الدبلوماسية السودانية ومن خلفها الحكومة الانتقالية بكافة أجهزتها المعنية تدير هذا الملف بحكمة واقتدار، والدليل على ذلك الإنجاز الدبلوماسي المقدر الذي أحرزه السودان بصدور بيان رئاسي من مجلس الأمن الدولي مثل استجابة لرؤية السودان للمنهجية الصحيحة لعملية التفاوض،

وهذا يؤكد بأن الحكومة كانت في الاتجاه الصحيح، وكان من المؤمل إذا ما توفرت الإرادة السياسية وحسن النية، أن تساعد الأطراف المعنية في التوصل إلى اتفاق ملزم حول ملء وتشغيل سد النهضة يراعي انشغالات ومصالح الدول الثلاث.

- الدبلوماسية والحدود: ظلت حدود السودان مع الدول المجاورة، والمحافظة عليها من التوترات والاختراقات والتعديات وكافة الممارسات الضارة والسالبة، وبالمقابل حسن استغلالها وتوظيفها لجلب المنافع والتبادلات التجارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في إطار الرضا والقبول المتبادل؛ تحتل مكانة بارزة في أجندة سياسة السودان الخارجية. للسودان حدود مباشرة مع 7 دول هي: مصر، وإريتريا، وأثيوبيا، وجنوب السودان، وأفريقيا الوسطى، وتشاد، وليبيا، كما أن له حدوداً بحرية مع المملكة العربية السعودية. وتتسم هذه الحدود بصفات مشتركة أهمها:

أ. التداخل القبلي والاجتماعي والثقافي والتاريخي بين السكان على جانبي المناطق الحدودية، ووجود قبائل مشتركة على جانبي الحدود، وذلك هو سلاح ذو حدين من الناحية الاستراتيجية.

ب. وجود خلافات حول الحدود مع بعض الدول، وأبرزها حدودنا مع أثيوبيا وجنوب السودان.

ت. ظلت معظم حدودنا المشتركة مع دول الجوار ساحة للتوترات والاختراقات الأمنية في أوقات مختلفة، إما بسبب الأوضاع الداخلية في بلادنا، أو نتيجة لسياسات بعض الدول، والأوضاع السائدة بداخلها. ولذلك فإن تأمين هذه الحدود يعتبر من أولويات أمننا القومي.

ث. مهما يكن من أمر، فقد عمدت وزارة الخارجية من الناحية المؤسسية إلى معالجة قضايا الحدود عبر إدارة الحدود والأجانب، وهذه معنية بالنواحي الهجرية والقنصلية والتبادل التجاري والجمارك، أما النواحي السياسية فقد عهدت بها إلى لجنة خاصة تسمى لجنة الحدود التي عكفت على ملف الحدود

من الناحية السياسية بالتواصل والتعاون اللصيق مع كافة الجهات ذات الصلة داخل الدولة وعلى رأسها اللجنة القومية للحدود.

ج. وحرصت الدبلوماسية السودانية على التحلي بذهنية منفتحة ومرنة في التعاطي مع قضايا الحدود، تجمع بين الحرص على التوازن والتأكيد على الحقوق وصيانتها، والتزام المبدئية والحزم والمثابرة في ذلك في حالة التنازع، دفعاً للمخاطر والأضرار، والعمل في ذات الوقت على جلب المنافع وتعظيم المصالح عبر التبادل والتعاون المشترك في حالة السلم والهدوء.

- مسألة اللاجئين: ملف أوضاع اللاجئين داخل السودان وأوضاع اللاجئين السودانيين في دول الجوار، صحيح أن الوضع في السودان بعد الثورة قلل اللجوء والهجرة وشجع على العودة، وأن المفوضية السامية للاجئين بذلت قصارى جهدها من أجل إيواء اللاجئين وتوفير احتياجاتهم الأساسية.ومع ذلك وقع على الحكومة الدور الأهم والاكبر، وقد شرعت الحكومة مع الجهات ذات الصلة في إعداد تقرير حول أوضاع اللاجئين داخل السودان وأوضاع اللاجئين السودانيين في الخارج. سياسة الحكومة الانتقالية تجاه اللاجئين قامت على توفير الحماية القانونية لهم، ومنح اللجوء لا يعني عملاً غير ودي ضد الوطن الأم، ومنع أي نشاط للاجئين معادي لحكومة بلادهم، وتشجيع العودة الطوعية. وكان السودان يتأهب لاستقبال ملتقى دولي كبير لبحث كافة القضايا المتعلق بالهجرة واللجوء والنزوح ومتعلقاتها في السودان وجنوب السودان بإشراف الإيقاد وبالشراكة مع الأمم المتحدة وكافة هيئاتها المتخصصة ذات الصلة.

ثانياً: في مجال الدبلوماسية السودانية

استهدف النظام المباد وزارة الخارجية ضمن مؤسسات الدولة الأخرى، وقد عمل على تشريد معظم الكفاءات، وتهميش الدبلوماسيين، وتمكين عناصره، وتعطيل العمل بالنظم والأعراف الراسخة للدبلوماسية السودانية، وإنتاج سياسة خارجية

عدائية، فكانت النتيجة تدهوراً مريعاً للعمل الدبلوماسي، وإهداراً للخبرات المتراكمة للدبلوماسية السودانية، والعزلة الدولية، وسحب صلاحيات وزارة الخارجية لصالح جهات أخرى، وتدخل في مهامها دون تنسيق للمواقف والتحركات الخارجية.

وقد عملت الحكومة الانتقالية بإرادة وجدية لإصلاح هذا الواقع، بتجريد الخارجية من أدلجة النظام المباد بالإصلاح المؤسسي والبناء الهيكلي، لتغيير العقلية التي خربت الخارجية، لصالح دبلوماسية تحفظ السيادة الوطنية بدلاً عن الدبلوماسية "الرسالية" المنطلقة من فهم انكفائي للدين جاهل بأسس فقه التنزيل السليم الذي يراعي الواقع والممكن والخارطة الدولية ومقتضياتها ليخدم مقاصد الدين العليا، وإلى إعادة التغطية الدبلوماسية بتقديم سفراء يحملون مقاصد الثورة.

لذلك اعتمدت الحكومة خطة تعديلات أساسية في كل البعثات الدبلوماسية، بما يتوافق مع السياسة الخارجية لسودان الثورة، وفق موجهات العمل الدبلوماسي والقنصلي الجديدة التي ترتكز على إطلاق دبلوماسية غنية الشكل والمحتوى، لبلد مثقل بالجراح، وقد فرغت الحكومة الانتقالية ممثلة في وزارة الخارجية من إعداد دراسة خاصة بمراجعة وهيكلة البعثات بالخارج، وكان من المأمول الإعلان عن تغطية دبلوماسية واسعة تعالج كل الإشكالات التي تتعلق بالبيروقراطية وتعطيل الإجراءات.

عملت وزارة الخارجية على عدة مشروعات إصلاحية للدبلوماسية السودانية بغية الخروج من الإخفاق والعزلة الدولية الموروثة إلى رحاب الانفتاح نحو العالم والاندماج والشراكة مع المجتمع الدولي، فشرعت الوزارة في التحضير للمؤتمر القومي للعلاقات الخارجية لرسم ملامح السياسة الخارجية المتوازنة والمتوافق عليها في استراتيجية العلاقات الخارجية، التي تستدعي بالتأكيد، إصلاحات حقيقية للدبلوماسية السودانية، تستهدف التشريعات والسياسات والآليات والعمليات المطلوبة لتنفيذها وإدارتها. وبالفعل تبنت وزارة الخارجية حزمة من الاصلاحات

لإعادة الاعتبار للدبلوماسية السودانية، ليس باستعادة قوتها فحسب، بل وإعادة انخراطها وتعاطيها مع العالم المعاصر، وتجديد القدرة الدبلوماسية وفق متطلبات العصر، والتزام الإدارات والبعثات بمعايير الجودة ومؤشرات الحوكمة في العمل الدبلوماسي والقنصلي.

وذلك بالمشروعات الآتية:

1. مشروع قانون الخدمة الدبلوماسية، ولوائح العمل الدبلوماسي والقنصلي، وقد اكتملت المشاورات حول القانون، ووصل مراحله النهائية.
2. مشروع الإصلاح المؤسسي للوزارة وهيكلة البعثات الدبلوماسية، وفق خارطة طريق التحرك الدبلوماسي وإعادة النظر في التغطية الدبلوماسية الموروثة من النظام المباد.
3. مشروع تجريد الدبلوماسية من أدلجة النظام المباد.
4. مشروع إعادة المفصولين للصالح العام من وزارة الخارجية بما يحقق الانصاف والاعتبار.
5. مشروع إعادة التوازن ومعالجة الاختلال والتمييز الإيجابي للمناطق المهمشة وللنساء، وذلك عبر عملية تشاورية واسعة تستهدف كل مكونات الحكومة من أطراف العملية السلمية وقوى الحرية والتغيير والمكون العسكري.
6. مشروع توحيد الخطاب الخارجي والالتزام بأن الخارجية هي المرجعية الدستورية للعمل الخارجي.
7. مشروع البرتوكول العام والمرشد الدبلوماسي للدولة.
8. مشروع الاستفادة من السفراء المتقاعدين في التدريب والدراسات والاستشارات وذلك تأكيداً لأن دورهم لم ينته في بناء الوطن فهم جزء أصيل في العشيرة الدبلوماسية.
9. مشروع عقد المؤتمر القومي للعلاقات الخارجية.

10. مشروع مبنى جديد لمعهد الدراسات الدبلوماسية التابع للوزارة وتطويره بصورة تقابل احتياجات بناء القدرات لمواكبة التطور في علوم الدبلوماسية واحتياجات السودان ضمن إقليمه وعالمه.

كل هذه المشاريع الإصلاحية كانت تسير بصورة حثيثة وكان المخطط له أن تظهر نتائجها الملموسة قبل نهاية 2021، ولكن كل ذلك تبدد بفعل انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

الجزء الثالث: التحديات والمعوقات والدروس المستفادة

التحديات والمعوقات:

1. تغول بعض المؤسسات على مهام ودور وزارة الخارجية وتخطيها في ملفاتٍ هي من صميم عمل الوزارة.
2. يشهد الوضع الراهن للتمثيل الدبلوماسي السوداني الخارجي تقلصاً حيث لا يتعدى التمثيل في الخارج على مُستوى السفراء نسبة (15%) في مقابل تمثيل دبلوماسي للدول الصديقة والشقيقة في السودان يُقارب نسبة الـ (100%).
3. غياب شبه كامل للمعلومة اللازمة لوزارة الخارجية للاضطلاع بدورها في تنوير العالم الخارجي بتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بالبلاد.
4. تأزم الوضع المالي للبعثات التي لم تنل مستحقاتها المالية لمدة عامٍ ونصف.
5. الاختلال في هيكل السفارات نتيجة لعدم وجود العدد المناسب من الكادر وعدم تعيين سفراء بسفاراتنا بالخارج الأمر الذي كان له أثر سالب على أداء السفارات فضلاً عن تأثيرها على علاقاتنا الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بسبب تأخير اعتماد ترشيح السفراء نسبة للاستقطاب السياسي الأمر الذي انعكس سلباً على الأداء العام.

6. تواصل المسؤولين في الحكومة مع السفراء الأجانب دون تنسيق مع وزارة الخارجية، وكذلك مقابلة السفراء للمسؤولين ومكونات مجتمعية دون إذن الخارجية.
7. رغم التقدم المحرز في ملف حقوق الانسان في تعديل القوانين إلا أنَّ جهازي الشرطة والأمن لم يخضعا لإعادة الهيكلة وهما في أمس الحاجة لجرعات عالية من أسس ومقتضيات احترام حقوق الإنسان، بل أصبح المكون الأمني موضع تجاذب بين المكونات الحاكمة بالإضافة إلى الاستقطاب بين القبائل مما أدى لمواجهات قادت إلى انتهاكات في حقوق الإنسان.
8. تعدد آليات ومراكز اتخاذ القرار في الشأن الخارجي، واختلاف الاستراتيجيات وآليات تنفيذ السياسة الخارجية في مجلس السيادة ومجلس الوزراء.
9. استمرار بعض ملامح الإرث الإنقاذي وذلك بإدارة ملفات خارجية بصورة كاملة خارج وزارة الخارجية على سبيل المثال ملف التطبيع مع إسرائيل الذي تحرك فيه اعضاء بمجلس السيادة منفردين وتم إلحاق رئيس الوزراء بالتفاهمات بدون ان تكون لوزارة الخارجية أي معلومات وبالتالي دور في توجيه الملف والنصح بشأنه، كما أديرت العلاقات ببعض الدول في الإقليم والعالم بذات الصورة الانفرادية التي انعدمت فيها الشفافية تماماً ناهيك عن إشراك وزارة الخارجية في القرار.
10. سيطرة ذهنية النظام المخلوع الرجعية بتشويه التعاطي الإيجابي مع منظومة حقوق الإنسان الدولية، وشيطنة اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية خاصة (سيداو) مما أخر الانضمام لتلك الاتفاقيات، وحتى حينما عرض أمر الانضمام لسيداو أمام المجلس التشريعي المؤقت (مجلسي السيادة والوزراء) اتخذ القرار بالانضمام لسيداو مع تحفظات تسحب منها روحها، وتمت عرقلة إجراء الانضمام فلم يتم رسمياً حتى قيام الانقلاب.

11. عملية إزالة التمكين في الوزارة لم تتم بصورة منهجية محققة بصورة كاملة لذلك أبقت أحياناً على بعض ذيول النظام، وطالت بعض الذين لم يعينوا لولائهم. ومع أن الوزارة استدركت بالتفاهم مع لجنة إزالة التمكين إلا أن الأمر ظل مخيماً على أداء الوزارة وموظفيها.

12. الانشقاق والتناحر بين قوى الثورة ألقى بظلاله على كامل أداء الحكومة الانتقالية، وتسبب أحياناً في تبادل اتهامات جزافية بين قوى خندقها واحد ضد قوى الردة وأذيال النظام البائد.

الدروس المستفادة

1. التأكيد على أهمية وزارة الخارجية باعتبارها ممثل الدولة بالخارج ويقع على عاتقها نقل حقيقة تطورات الأوضاع في البلاد للمجتمع الدولي عامة وللدول الصديقة والشقيقية، واستقطاب الدعم بما يُساهم في تعزيز علاقاتنا وشراكاتنا مع هذه الدول، وتعزيز مصالح السودان الحيوية والإستراتيجية ودرء المخاطر، وتأكيد ولاية الخارجية على العمل الخارجي وأهمية دورها في تسويق برامج المرحلة الانتقالية وذلك بعد إصلاح البيت الداخلي.
2. الإسراع في إجازة القوانين والمشاريع قيد الإجراء والنظر مثل قانون السلك الدبلوماسي والقوانين الأُخرى المنظمة للمهنة.
3. التزام وزارة الخارجية بحماية التحول الديمقراطي والدستور، الأمر الذي يؤكد على مهنيتها واعتمادها على مرجعياتها الأساسية وإرثها الراسخ.
4. توحيد الرؤي والمواقف ومراكز اتخاذ القرار فيما يتعلق بالشأن الخارجي، وتأكيد سلطة وزارة الخارجية على العمل الخارجي، وإحكام التنسيق بكافة أجهزة الدولة والتأكيد على أهمية توفير المعلومات الموثوقة وذات المصداقية في زمنها المناسب مما يُسهل على وزارة الخارجية القيام بالدور المنوط بها.

5. تفعيل دور السودان في المنظمات الدولية لمواجهة تحدي تفعيل وجوده في المنابر الدولية، خاصة في مجلس الأمن، مجلس حقوق الإنسان وترسيخ العلاقة مع المجتمع الإقليمي والدولي.
6. تفعيل اللجان الوطنية المعنية بالشأن الخارجي خاصة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، والآلية الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.
7. توحيد الخطاب الإعلامي للدولة، خاصة في قضايا السلام، والتعامل مع الآليات الدولية.
8. ينبغي التخلص من تركة الشمولية في إدارة الدولة، والسعي لدقرطة العلاقات ووسائل اتخاذ القرار والثقافة الداخلية لمؤسسات الدولة كافة.
9. ضرورة العمل الثقافي والإعلامي المكثف في نقض خزعبلات "المشروع الحضاري" الذي أعلنه النظام البائد، والتأكيد على التزام الطاقم الذي يبني السودان الانتقالي المزمع بثقافة حقوق الإنسان والتعاون الدولي ومحورية الديمقراطية.
10. عمليات إزالة التمكين ينبغي أن تخطط بمنهجية أشمل، تراجع لجان الإزالة الفرعية داخل وزارات ومؤسسات الدولة بصورة تشرك بحق الفاعلين في مقاومة النظام البائد منذ ما قبل ثورة ديسمبر، وتحول دون ضم المتسلقين الذين يغيرون جلدهم وشعاراتهم مع كل حكومة.
11. لا يمكن تحقيق الانتقال الحقيقي وقطف ثمار أي سياسة خارجية سديدة إلا بهزيمة الانقلابيين ومحاصرتهم وهذا لا يتأتى إلا بوحدة قوى الثورة والوصول لحلول توافقية فالإجماع بينها مستحيل، ومن ثم الانطلاق لبناء السودان على أسس احترام الجميع وضمان حقهم في الاختلاف، والتأكيد على إدارته بوسائل ديمقراطية.

خاتمة

من المعلوم أن المفاهيم التي تحكم العلاقات الخارجية قد حدثت فيها تغيرات كبرى وتحولات جذرية أثرت على السياسة الدولية، وذلك نتيجة عوامل عدة أخرها جائحة الكورونا والحرب الروسية الأوكرانية، ما أفرز واقعاً جديداً يتطلب من كل الدول إعادة تشكيل علاقاتها الدولية على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية ومتعددة الأطراف. هذا المتغير يجب مخاطبته بما يحقق المصالح العليا للدولة ويحافظ على سيادتها الوطنية عبر دبلوماسية مبادرة وفاعلة. برزت على السطح تحديات الانتقال بشكل واضح في تباين الرؤى حول التعامل مع قضايا تتعلق بالمصير الوطني والبعد السيادي في ظل فقدان الخيط الناظم والتوجه الموحد للسودان إزاء القضايا الدولية والإقليمية.

انقلاب 25 أكتوبر قطع الطريق أمام مشروع الانتقال الديمقراطي، وخلف تداعيات ومآلات خطيرة على السودان وأضاع مكاسب كبيرة، ويناضل شعبنا وقواه الحية السياسية والشبابية والنسوية ولجان المقاومة في سبيل إنهاء الانقلاب واستعادة المسار الديمقراطي، نأمل أن يتحقق ذلك قريباً إن شاء الله وأن ينعم شعب السودان بالحرية والسلام والعدالة وأن يرسي دعائم الحكم المدني الديمقراطي.

ومثلما أن ذلك لن يتحقق بدون وحدة قوى الثورة على أساس يحترم تعددها ويضمن تكامل وسائلها، فإن نجاح التحول الديمقراطي وبناء الدولة السودانية السيدة لن يتم بدون الوصول لصيغة توافقية تستوعب التنوع السوداني وتحوله إلى ضوء ينير عملية البناء بدلاً عن كونه ناراً تغذي الاستقطاب وتقضي على الأخضر واليابس من تركتنا الوطنية.

والله ولي التوفيق.

النقاش

جمعة كندة كومي:

أعبر عن انزعاجي وقلقي من عدم بدء الجلسة في موعدها[1] والحضور الضعيف، وغياب غالبية قادة قوى الحرية والتغيير، مع أن هذه الثورة عرفت بالانضباط وكلنا يعلم حينما يقال بتوقيت الثورة أي في الزمان بالضبط، ومثل هذه التغيب مؤشر سالب وينبغي أن يدرج ضمن تقييم أداء الحرية والتغيير، وضمن تقييم الورشة.

بشير الشريف:

من الجيد دائماً أن نضع السياسي موضع النقد فهذه من أسباب التطور في العمل الديمقراطي، وهو أحد حسنات النظام الديمقراطي أو الأنظمة المفتوحة التي تقوم على المحاسبة والمساءلة بأن تخضع فعلها للنقد والتمحيص. هناك صعوبة في التعقيب على هذا النص لأنه أعلن أنه ليس ورقة ولا تقريراً بالتالي يتحرك في منطقة رمادية، وسأحاول التحرك معه في هذا اللا تحديد واللا هوية من خلال ثلاث نقاط: حول وزارة الخارجية، وما الذي جرى؟ وإنجازات وملاحظات أخيرة.

النقطة الأولى: وزارة الخارجية هي رأس الرمح في العمل الخارجي، إلى جانب مؤسسات أخرى تتعاطى مع الشأن الخارجي تحت إدارة وتنسيق وزارة الخارجية. مقدمة الورقة التي كانت على رأس الدبلوماسية السودانية تحدثت عن إشكالات كبيرة واجهتها الوزارة منها ضعف أداء الوزارة لمشاكل متعلقة ببنيتها المؤسسية والهيكلية. كان المؤمل بعد الثورة أن يتم البدء في تجاوز هذه المشاكل، ولكن من خلال ما ورد في الورقة فإننا ليس فقط لم نحرص على معالجتها، بل عملنا على إعادة إنتاج نفس السياسات السابقة التي أودت بوزارة الخارجية. مثلاً هناك كلام عن تقييم لأداء الوزارة التي لحق بها الدمار في فترة النظام المباد عن طريق سياسات

[1] بدأت الجلسة في الساعة 10:05 صباحاً، بعد موعدها بخمس دقائق، وكان اليوم جمعة

التمكين وسحب الملفات منها لمصلحة جهات أخرى مما جعلها عاجزة عن أداء دورها، وسيرورتها إلى وزارة سياحية أو مخزن لمنسوبي النظام السابق، وبالتالي بشرتنا الاستراتيجية بأن الوزارة ستعود إلى سابق عهدها، إلا أنه تمت في الواقع إعادة إنتاج سياسات النظام السابق بشكل كبير، مثلاً، ورد كلام عن اختيار دبلوماسيين جدد وفقاً لمعايير حفظ التوازن، ولفظة "توازن" الواردة هنا تثير هاجساً كبيراً لدرجة مقاربتها بسياسة التمكين. فما هو المقصود بالتوازن؟ وعلى أي أساس؟ هل هو إثني أم سياسي؟ وهل تخضع وزارة الخارجية للمحاصصة الإثنية والسياسية؟ ألا يتعارض ذلك مع الكفاءة المهنية التي دعت لها ثورة ديسمبر؟ وهل سنفرد حصة للدعم السريع وحصة للجيش وحصة للأحزاب السياسية؟ ألن يساهم هذا في تردي الوزارة، إذ نأتي بكوادر ضعيفة لمجرد المحاصصة فقط! وبالتالي فالكلام عن عودة الوزارة لمهنيتها لن يتحقق، فالتوازن سيضر بالمهنية.

والشاهد، كانت هناك مشكلة تتعلق بقبول دفعة جديدة تحدث عنها التقرير. لب المشكلة أن معظم الذين تم قبولهم للخارجية كانوا راسبين في مواد أساسية يحتاجها الكادر العامل في الوزارة، إذ لا يمكن لكادر يعمل في وزارة الخارجية بدون اجتياز امتحان العلاقات الدولية أو اللغة الإنجليزية، فكيف يكون هؤلاء دبلوماسيين وعلى أي أساس نعيد الخارجية لسابق عهدها؟ وفي نفس الإطار تحدثت الورقة عن الموجهات ومن أهمها تعزيز مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي وهذا جيد نظرياً، لكن في الواقع هناك فجوة كبيرة بين الشعار وبين ما تحقق، ففي آخر دفعة تم قبولها لم تكن هناك سياسات تمييز إيجابي لصالح المرأة، برغم الدور الكبير للنساء في ثورة ديسمبر، كانت الدفعة مكونة من (13) كادراً دبلوماسياً، 7 مستشارين و6 سكرتيرين، بينهم امرأة واحدة فقط، فهل يتسق ذلك مع سياسة تمكين المرأة في السلك الدبلوماسي؟ ألا يتعارض ذلك مع روح ثورة ديسمبر؟

ورد في الاستراتيجية أن الوزارة سوف تتعاون مع مراكز بحثية، وهذه ضرورة مثلما نشهد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أهمية مراكز الفكر لصانعي القرار خصوصاً في السياسة الخارجية، التي تتطلب لتحقيق كفاءتها أدواراً استشارية مساندة توفرها مراكز الأبحاث والمجالس المتخصصة. لكن غابت تماماً أدوار لمجالس مهمة، كان يمكن أن تساهم في إصلاح وزارة الخارجية، مثل المجلس السوداني للشؤون الخارجية، والمركز الدبلوماسي، وعلى حسب علمي لم تعقد أي ورشة بين أي مركز أبحاث ووزارة الخارجية، أو لم تكن هناك أي ملفات ذات صلة بالبحث والدراسة نقلتها الوزارة لمراكز الأبحاث أو الجامعات.

النقطة الثانية: ما الذي جرى؟ أو الأداء التنفيذي للوزارة. لاحظتُ أن الورقة مليئة بالشعارات وهي لا تُحاكم، فلننظر لما جرى حقيقة. ورد أنه ضمن موجهات السياسة الخارجية البعد عن سياسات المحاور والتعامل بالندية والاحترام المتبادل، وهذا كان واحداً من أهم مطالب ثورة ديسمبر، وقد نص إعلان الحرية والتغيير على النأي بالسودان عن المحاور الإقليمية وانتهاج سياسة خارجية متزنة، طرحها رئيس الوزراء أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2019م، فالسودان تأذى جداً من سياسة المحاور، والتي كانت معيقة للتحول الديمقراطي وكانت خصماً على ثورة ديسمبر. لكن السياسة الخارجية في الفترة الانتقالية اندرجت بكلياتها ضمن المحور السعودي الإماراتي المصري، ولم يحتفظ السودان بدوره المستقل بعيداً عنه. وللتدليل على ذلك، لماذا احتفظ السودان بموقف غريب من إيران إن لم يكن خوفاً من سخط الإمارات والسعودية؟ والتقرير حتى ليس فيه ذكر للأزمة السورية برغم صلتها بالسودان بشكل كبير، فهل ذلك تسليماً بقيادة المحور السعودي الإماراتي؟ أيضاً الإبقاء على القوات في اليمن رغم مطالب ثورة ديسمبر بضرورة سحب هذه القوات فهي مجرد ارتزاق، وبقاؤها يدلل على أن السياسة الخارجية ظلت مندرجة في إطار محوري ولم تكن سياسة مستقلة. أيضاً التطبيع مع إسرائيل والذي تم تحت

ضغط من الإمارات، التي ابتدرت علاقات مع إسرائيل ذات صلة بصراعها مع إيران، وذلك بدون أن يكون التطبيع برضا السودانيين أو فيه مصلحة للسودان، وكانت المفاوضات بين السودان وإسرائيل تحت رعاية الإمارات.

كذلك تذكر الورقة أن واحدة من المؤشرات التي شكلت السياسة الخارجية هي تسوية العلاقات الحدودية مع دول الجوار وملف المياه، عبر التعامل بذهنية منفتحة، وهذا مبدأ جيد وعادل وضروري خصوصاً نحن أحوج ما نكون لأن نصفّر مشاكلنا مع دول الجوار، وأن تنطلق سياستنا إزاء النزاعات الحدودية من مرجعية واحدة. لكن المفارقة أن الموقف تجاه النزاع الحدودي حيال أثيوبيا اتسم بالتشنج والتشدد حول "الفشقة" للدرجة التي ذكرت فيها الوزيرة أنها تتوقع قيام حرب، ومضينا تجاه حصر رعايا أثيوبيا في السودان، وهي مقدمات كان يمكن أن تؤدي لنشوب حرب مع أثيوبيا فعلاً وبدون أي سعي لحلول، في الوقت الذي تم فيه تجاهل الأزمة الحدودية مع مصر حول "مثلث حلايب" وهي كذلك أرض سودانية محتلة.

لماذا تم التصعيد والتشنج تجاه أثيوبيا بينما لم تقف مهادنة مصر عند جلب الجيش المصري في مناورات عسكرية داخل السودان وعلى مقربة من أرض حلايب المحتلة، بل دعت الوزيرة في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية المصري، إلى السماح للمزارعين المصريين باستخدام الأراضي السودانية! ما هو المنطلق في التعاطي مع القضايا الحدودية بين أثيوبيا ومصر؟

وفي الورقة حول العلاقة مع أثيوبيا جاء أننا مطمئنون لموقفنا حيال تشغيل سد النهضة وعمليتي الملء، ولم أدرك كيف تمت ترجمة التعقيد في الأمر لسياسات، لكن من المؤكد أن هذا الاطمئنان لسلامة الموقف أخسر السودان أكثر مما أكسبه، وهو لم يمنع عملية الملء، فامتلأ السد بدون حصولنا على مكاسب وكان الجانب السوداني هو المتعنت. ولا يوجد تفسير لهذا الموقف غير تبعيته لمصر، كان يمكن أن نتفاوض في الجولة الأولى ونحصل على مكاسب، لكن موقفنا المتصلب

والمتشنج تجاه أثيوبيا جعلنا نخرج من كل الجولات صفر اليدين. إن الموقف من سد النهضة يعكس غياب استراتيجية قومية موحدة تعطي صانع القرار الخارجي مساحة للتحرك، وقد بقي خاضعاً للمزاج السياسي، ومثلما استمعت الآن لحديث الوزيرة عن سد النهضة فهناك خبراء قالوا بعكسه، أي لا يوجد موقف موحد ولا استراتيجية موحدة تجاه السد وهذا انعكس على سياسة السودان الخارجية. ونجد أن لمكونات الحكومة الانتقالية آراء مختلفة، فالعسكر أقرب للموقف المصري، والحكومة المدنية تباينت فيها المواقف، وأشير لتصريح رئيس الوزراء دكتور عبد الله حمدوك في مؤتمره المشترك يوم 30 يوليو 2021م مع ابي أحمد والذي أكد فيه ضرورة اللجوء للتهدئة والتفاوض في موضوع سد النهضة، في تدابر مع الموقف المتشنج لوزارة الخارجية، بدليل الزيارات المكوكية والتصريحات الكثيرة جداً فيما يتعلق بسد النهضة لدرجة أنها ساقت الملف لمجلس الأمن، ولا أعرف الأساس الذي بني عليه هذا الموقف.

كانت سياسة النظام البائد تجاه السد محكومة بميله إلى الابتزاز، لكن ورد في الورقة أن موقف السودان الثابت تجاه السد قائم على مرجعية إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في 2015م، ومعظم بنوده لا علاقة لها بمصلحة للسودان فلماذا الاتكاء على مواقف النظام السابق فيما يتعلق بسد النهضة؟

توصيف الجهات الليبية يتحدث عن: الحكومة الرسمية في طرابلس وقوات الجنرال خليفة حفتر المسيطرة على المنطقة الشرقية. التوصيف الرسمي هو: الحكومة المعترف بها دولياً، والجيش الليبي أو القوات المسلحة الليبية. أما "قوات حفتر" فهو اسم يطلقه المناوئون كما في قناة الجزيرة. وتبني هذه التوصيفات يترتب عليه سياسات وهي مسألة حساسة جداً، خصوصاً أن لدينا قوات موجودة في ليبيا.

ملف التطبيع مع إسرائيل: ثورة ديسمبر تستحق سياسة خارجية قائمة على أسس أخلاقية، لأنها ثورة أبهرت العالم بسلميتها والقيم الأخلاقية التي حملتها وليس أقلها

الدعوة للحرية والسلام والعدالة، وينبغي أن تنحاز سياستها الخارجية للحق وليس السقوط في ملف الابتزاز أو الارتزاق. تم إقناعنا أن ملف التطبيع قاده العسكر بدون علم الحكومة المدنية وأنها ألحقت إلحاقاً، عبر رئاسة الوزارة. لكن حسب متابعاتي فإن وزارة الخارجية ليس لديها موقف معلن مكتوب تجاه التطبيع مع إسرائيل. وفي النص المقدم هناك موقف ممتاز من الوقوف مع القضايا العادلة، والسؤال ما الذي حدث في قضية الشعب الفلسطيني هل صارت فجأة غير عادلة، وبالتالي اقتضت مصلحة السودان الانخراط في علاقات مع دولة احتلال وكيان منبت؟ هل هذا الكلام منسجم مع مبادئ ثورة ديسمبر؟ من الواضح أن هذا التطبيع تم نتيجة مقايضة ما، استفادت منها جهة غير السودان.

ثالثاً: الإنجازات: إذا كان الوارد تحت عنوان الإنجازات هو مستوى انجازاتنا معناه أن سقف سياساتنا الخارجية صار متدنياً للغاية. ذكرت كواحدة من الإنجازات وضع لوائح للحصانات والامتيازات للبعثات الدبلوماسية، بينما الحصانات والامتيازات للبعثات الدبلوماسية نظمتها اتفاقية دولية وضعت عام 1815م في فيينا، ووضعت بروتوكولات لاحقة في جنيف، فما الذي عملته الخارجية لترصده كإنجاز؟

جيد أن واحدة من الانجازات رفع اسم السودان من قائمة رعاية الإرهاب، وهذا منجز يستحق الإشادة، لكن بعده مباشرة جاء الحديث عن تذليل تأشيرة السودانيين للسنغال فأين الإنجاز الذي يستحق ذكره في تقرير كهذا؟ أيضاً في محور الإنجازات ذكرت جولات عربية لشرح الأزمة مع أثيوبيا شملت مصر، والإمارات، وقطر، والبحرين. بغض النظر عن المعايير التي تم بها اختيار الدول، لكن لماذا نحن مضطرون لشرح أزمة سد النهضة للمصريين؟ وهناك جولات واسعة في أفريقيا شملت جنوب السودان، جزر القمر، كينيا، رواندا، الكنغو، نيجريا، غانا، السنغال، والنيجر، ما هو المقياس الذي يستبعد دولة كجنوب افريقيا من الملف والابقاء على دولة كجزر القمر؟ وفي الورقة هناك سرد كبير لسفر الوفود ضمن إنجازات وزارة

الخارجية، وغض النظر عن أن المسألة لا تحتاج لسفر الوفود وهناك وسائل جديدة للاتصال بالدول، لكن ما الذي ترتب على تلك الرحلات إذ لم يذكر حصادها؟

هناك كلام عن سيطرة ذهنية النظام المباد في تشويه التعاطي مع منظومة حقوق الإنسان الدولية وشيطنتها كما حصل مع سيداو مما أخر الانضمام لها، هذا بينما أننا لم نجر استفتاء شعبياً حول الانضمام لتلك الاتفاقيات، بل كانت النقاشات تتم في اجتماعات مشتركة بين مجلسي الوزراء والسيادة، فهل قرروا فيها التواطؤ مع ذهنية النظام المخلوع بعدم إجازة هذه القوانين بفكرة أنها يمكن أن تثير إشكالية؟

عبد الرحمن العاجب

هناك لغط كثير دار منذ بداية الورشة حول وجود الشلليات في الفترة الانتقالية كسبب أدى لإفشال حكومة الفترة الانتقالية وحال دون أن تنجز مهامها. فهل مريم الصادق المهدي أفضل كادر كان يمكن أن يتولى وزارة الخارجية في حزب الأمة القومي الذي يعج بكوادر مؤهلة في السلك الدبلوماسي أم أن عقلية الشلليات هي التي دفعت بكادر ضعيف للوزارة؟ لقد درجت الحكومة على الانحياز لمحور محدد كما ذكر دكتور بشير، هو محور الإمارات والسعودية ومصر، وكأنما هنالك اتفاقات سرية مع هذا المحور، فلم تتخذ وزارة الخارجية موقفاً محايداً حول الانحياز لقضية الشعب اليمني العادلة والذي يتعرض للكثير من الانتهاكات، لكن لم تنتهج الخارجية مساراً قيادياً في مسألة القضية اليمنية. وهناك مسألة مهمة مرتبطة بتعيينات وزارة الخارجية، ويمكن أن ترد عليها دكتورة مريم الصادق وكذلك دكتور جمعة كندة باعتبار أنه كان مستشاراً لرئيس الوزراء، بالإضافة للمهندس خالد عمر يوسف الذي كان وزير شؤون مجلس الوزراء ولديه ارتباط أيضاً بهذا الملف. في هذه القضية تم طرح 20 وظيفة لدرجة مستشار و30 وظيفة لدرجة سكرتير أول، وتقدم أكثر من ألفين ممتحن، تجاوز الامتحان الإلكتروني حوالي 900 ممتحن تقريباً، بعدها جلس المتنافسون الذين اجتازوا الامتحان الإلكتروني لامتحان معلوم ومعلن أعدته جامعة

الخرطوم، ومن ثم تم إعلان النتيجة. تم اختيار 36 مرشحاً لدرجة مستشار و29 لدرجة سكرتير أول، واتهمت وزارة الخارجية في خطاب معنون من مكتب توثيق الخارجية، بأنها تواطأت وقامت بإلغاء النتيجة، وهي مسألة أدت لغبائن نتمنى أن تتم معالجتها، فهو غبن أدى لانقلاب 25 أكتوبر بانضمام الحركات المسلحة للانقلابيين، انطلاقاً من هذا الغبن.

يعقوب التجاني إبراهيم

الشكر لمقدمة الورقة، لقد بذلتم مجهوداً كبيراً، لكن في ظل غياب دولة سيادة حكم القانون لا بد أن تحصل مشاكل، والثورة حينما جاءت لم تضع نصوصاً قانونية واضحة، وورثت كل الوزارات قوانين النظام البائد مع أن من مهام الثورة في المادة (8) إلغاء كل القوانين المقيدة للحريات، وقد كان النظام البائد يقيد الوزارات لمصلحة التمكين، لذلك كان هناك تغول واضح على وزارة الخارجية. بالذات من دول المحور الثلاثة، كانوا كل يوم يستدعون رئيس مجلس السيادة، أو نائبه، بدون مراعاة لأبسط قواعد البروتوكول بإشراك الوزارة.

وهناك أوضاع اللاجئين. لم تذكر الورقة أننا أكثر دولة في ظل الثلاثين عاماً لدينا لاجئون بالخارج، مثلاً اللاجئون في مصر يعيشون أسوأ الأوضاع ولم يهتم لأمرهم أحد، ولا يوجد لاجئ سوداني بالخارج يتمتع بحقوقه وفقاً لقوانين اللجوء.

وما الذي عملته الخارجية بشأن تهريب مواردنا بالذات الذهب؟ ومعروف لأين يذهب، وأين دور الاتفاقات الدولية الخاصة بذلك عبر المعابر؟

في المرحلة القادمة يجب عمل قوانين واضحة تنظم عمل الوزارات وتعمل ضوابط الفصل بين السلطات فلا تتغول سلطة على الأخرى، وتكون وزارة الخارجية هي الواجهة الخارجية للسودان، فلا يذهب رئيس مجلس سيادة ولا رئيس وزراء يتكلم في المسائل الخارجية في غياب وزارة الخارجية، وأن تخضع الوزارة لقانون واضح.

مسلم عبد الله

تكلمت الورقة عن تداخل أدوار الوزارات، وعدم ترتيب المهام بالطريقة الصحيحة. هل استملت الوزارة بدون وجود مهام وطرق واضحة لإدارة الملف الخارجي؟ وفي حال تسلم الشخص منصباً سيادياً في الدولة هل تكون مرجعية سياسته لحزبه أم لمصلحة الوطن؟ من خلال حديث الوزيرة نعلم بعدم وجود هيئات استشارية للوزارات، فإذا كانت موجودة أين دورها في إدارة الملف الخارجي؟

تكلمت الورقة عن ضعف الخدمة المدنية، وقد أضفتم لضعف الخدمة المدنية في التعيينات المذكورة. وفي ملف التطبيع مع إسرائيل كان واضحاً أن لديك موقف سياسي، لكن الموقف التنفيذي مغاير تماماً له.

علي صديق الحاج

لدي بعض الأسئلة حول الجالية السودانية في إسرائيل التي لم يأت ذكر لها، ومعروف أنهم ذهبوا بعد فض الاعتصام في ميدان مصطفى محمود في القاهرة وهم عشرات الآلاف، فماذا فعلت وزارة الخارجية إزاءهم؟ تطرقت الورقة لأن السودان بعد حرب أوكرانيا دولة محورية في أفريقيا من ناحية اقتصادية، لكن هناك تدخلات أجنبية خاصة من جارنا الشمالي الذي لا يريد لهذا الوطن خيراً، فالسودان يتمتع بمائتي مليون فدان أرض زراعية وبمياه فوق الأرض وتحتها، وله دور على ساحل البحر الأحمر، لكن لجارنا رؤية استراتيجية بألا يكون السودان دولة متقدمة اقتصادياً. وهم يتعمدون خلق المشاكل لنا ليكون السودانيون دائماً في حالة نزاع.

اتفق مع الوزيرة على مستوى التنظير لكن على مستوى الواقع للأسف الشديد لدينا بعض ممن يتفقون مع معرقلي تقدم السودان، أي يسيرون وفق رؤية الجار الشمالي، والجار الخليجي، وتأثيرهم واضح على ما يدور في السودان، حتى الانقلاب ساهمت التدخلات الخارجية فيه إسهاماً كبيراً جداً.

هند الصادق الطائف

لدي بعض الأسئلة التي أعددتها أجابت الدكتورة عن بعضها وفي بعضها لم تكن الإجابات كافية:

1) هل كانت وزارة الخارجية مسيطرة على العلاقات الخارجية في الفترة الانتقالية؟ لأننا كنا نلاحظ أن مكتب رئيس الوزراء كان يلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية، فهل كان هذا يتم بالتشاور والتنسيق مع الوزارة؟ أم كانت تحركات منفصلة؟

2) بالنسبة لموضوع التطبيع مع إسرائيل والدور الذي قام به البرهان، وعموماً التغول من مجلس السيادة على مهام الجهاز التنفيذي، رغم أن الوثيقة الدستورية تنص صراحة على أن ملف العلاقات الخارجية مسئولية الجهاز التنفيذي. لكن تغول مجلس السيادة وقاد وقرر حول ملفات كثيرة من ضمنها التطبيع. هل كان هناك تنسيق بين مجلس السيادة ورئيس الوزراء؟ وماذا كان دور وزارة الخارجية؟

3) ملف سد النهضة، والدور الذي قامت به وزارة الخارجية، كانت هناك آراء متباينة من الوفد السوداني المفاوض في قضية سد النهضة، والقضايا الخلافية بين السودان وأثيوبيا كانت بسيطة، وكان يمكن حلها بصورة أو بأخرى، لولا الميول المصرية والكلام الذي يقال عن أن السودان تبنى وجهة النظر المصرية؟

4) تنظيف وزارة الخارجية من أعداء الثورة، وزارة الخارجية كانت واحدة من أهم الوزارات التي وُطّن فيها الكيزان خلال الـ 30 سنة الماضية، وفيها ترضيات لجماعات كثيرة كانت تتبنى التيار الإسلامي، أدخلوهم حتى من غير معاينات ومن غير شروط، لكن الوزارة لم تشتغل في هذا الملف بالصورة المطلوبة، والدليل أنه لحد الآن بعض الذين وظفوا بتعيينات سياسية لا زالوا موجودين منذ زمن البشير، منهم سفير السودان في جامعة الدول العربية، والأمثلة كثيرة. أين كان الخلل بالضبط؟

5) دفعنا تقريباً 70 مليون دولار لضحايا المدمرة الأمريكية كول، ودفعنا تقريباً 300 مليون دولار تعويضات عن تفجير السفارتين في كينيا وتنزانيا، وهذه جرائم ارتُكبت برعاية الإنقاذ، لماذا تحملت الحكومة الانتقالية هذه التكلفة العالية؟ ألم يكن هناك

أي مخرج آخر لنخرج من قائمة الإرهاب؟ وإذا لم يكن هناك مخرج لماذا لم يتم دفع هذه المبالغ من حسابات أعضاء النظام السابق؟

6) من ضمن المشاكل الكبيرة في الفترة الانتقالية أن قوى الحرية والتغيير في الحكومتين الأولى والثانية لم تكن لديها رؤية واضحة حول شكل العلاقات السودانية الخارجية، والتحرك بسلاسة في هذا العالم المضطرب، والاستفادة من أن تكون علاقاتنا الخارجية قائمة على المصالح المشتركة، وليس على تغليب سياسات محور تجاه محور معين، هل قوى الحرية والتغيير عندها رؤية سوف تتبناها لمعالجة الخلل التنفيذي الذي حصل في الفترة الانتقالية السابقة؟ وإذا سقط الانقلاب هل هناك سياسة جاهزة للعمل على ضوئها؟

أبا ذر مدثر الأمين[1]

فيما يتعلق بأداء وزارة الخارجية فمن الناحية الإيجابية تحقق رجوع السودان للمنظومة الدولية والذي كان له أثر على الاقتصاد. إن أفضل موقع للسودان في الخارطة العالمية هو الحياد وعدم التبعية لأي قطب. وأن يكون مع دعم قوى التحرر الوطني لأن الحكومة الانتقالية هي حكومة ثورة. لذلك فإن إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل الذي أقر من برلمان منتخب خطأ ارتكبته السلطة التنفيذية، وكذلك تجاوزات البرهان في ملف العلاقات الخارجية وتدخلاته فيه.

لم تتم معالجة عمل السفارات في الخارج لتهتم بحقوق السودانيين.

هناك استفسارات عن تعيينات وزارة الخارجية والتعيينات التي تمت بالسفارات.

لم تستفد الفترة الانتقالية في مخاطبة العالم الخارجي بإظهار معاني الثورة السودانية إلا من خلال وزارة الأوقاف، أما ما عداها فلم تستفد من ذلك وواصلت بنفس نهج سياسات النظام البائد، وخاصة، وزارة الشباب، والرياضة.

---

[1] مداخلة سلمت مكتوبة.

سعاد الخضر

لدي ملاحظة لإدارة الجلسة أنه لم يتم الاهتمام بالإعلام ولا دعوته، لقد اقتلعت فرصة حضور الورشة بالقوة، وكنا قد أجبرنا الإنقاذ أن تحترمنا كصحفيين، وكان لدينا دور كبير في الثورة، لكنا نجد تعتيماً على المناشط ويتم منعنا من المشاركة. كنا في النظام السابق نواجه مشكلة في الحصول على المعلومات، وبعد الديمقراطية للأسف كنا نتلقى المعلومات من الناشطين في الفيسبوك. الشلل التي لها علاقة برئيس مجلس الوزراء ومكتبه هم الذين كانت عندهم المعلومات ويقومون ببثها في الفيسبوك في الوقت الذي كنا ننتظر أن نمتلك المعلومات لكي نشتغل على ملفات دعم الثورة. أتمنى أن يتم استدراك هذه المسألة مستقبلاً.

الخدمة المدنية فيها رقابة إدارية، وبدلا عن الحديث عن ضعفها والإتيان بخبراء أجانب ينبغي أن نفعل الرقابة الإدارية.

فرح عباس فرح

تطرقت الورقة للوجود الأجنبي الكبير في البلد وهو غير مقنن، وهم يمتلكون نفس حقوق المواطن، بل يتميزون عليه أحياناً، وينبغي أن ننظر لذلك كسودانيين. في تسمية الحدود سواء في الفشقة أو حلايب، نمتلك معلومات ثرة وفرها الدكتور أبو سليم في دار الوثائق، ينبغي العودة لها لحفظ حقوق السودان. على إعلام وزارة الخارجية أن يوضح القضايا كتلك التي تخص الجواز الدبلوماسي.

تعقيب مريم الصادق

كثير من القضايا التي أشار لها المعقب الرئيسي مذكورة في الورقة كواقع.

فيما يخص الخارجية المقصود بالتوازن هو التوازن النوعي والجهوي والتخصصاتي، وكما هو معلوم فإن الخارجية تفتح أبوابها لاستيعاب كادر ذي تخصصات محددة حساب حاجتها في كل مرة، والتوازن مفصل بصورة تفصيلية في اللوائح المنبثقة من القانون. لدينا مشكلة حقيقية في القانون الذي كان محل بحث، وكنا بصدد تقديمه

لوزارة العدل لكي تجيزه، لكي يمر بالسلسلة المعروفة التي تجاز بها القوانين. أما مسألة التوازن السياسي فقد كان من الأمور المهمة التي أخذت نقاشاً طويلاً، فقد حصل في الدولة السودانية خلال الثلاثين عاماً الماضية تجريف كبير لجهات بعينها، وتمكين لاتجاهات سياسية بعينها. وكما هو معلوم فإن الخارجية هي مستودع خبرات الدولة كلها، في كثير من الدول تجد الوزراء السابقين والقيادات العسكرية العليا السابقة، والأكاديميين يستفاد منهم في الخارجية لأنها مكان يتطلب أرفع مستوى للتفاوض باسم الدولة، بالتالي رجعنا لقوانين دول أخرى. بعض الدول تعطي نسباً معينة للسياسيين وأخرى للمسلكيين ولغيرهم، وقد طرحنا في النقاش نسباً مختلفة تتراوح ما بين 5-25% لكادر غير مسلكي، أي غير مصعد بالترقي الدبلوماسي، على أن يكون ذلك مربوطاً بمعايير في مستوى التعليم والخدمة والخبرات وتعددية التخصصات، اجتهدنا أن نحكم الاختيار بمعايير فلا يسمى أي شخص كسفير أو مستشار أو وزير مفوض بصورة عشوائية، بل يكون لكل منصب معايير محددة، وقد استغرقنا في نقاش ذلك وقتاً طويلاً وتفكيراً عميقاً، ولا تزال مطروحة للنقاش حينما يعرض القانون للإجازة، وقد بحثناها في ورقة قدمت لرئيس مجلس الوزراء، طرحت فكرة أن تكون هناك سفارات تخصص لشركاء السلام، وسفارات للتسمية السياسية، وسفارات لآخرين ذوي خلفية عسكرية، بينما تكون أكثر السفارات للمسلكيين. لكن في الواقع عجزنا تماماً أمام الطريقة والآليات التي تتم بها المشاورة حول الأمر، فمع من وكيف نتشاور بشأن المناصب المقررة للقوى السياسية وكيف توزع السفارات؟ وكذلك بالنسبة للحركات التي وقعت اتفاق السلام. بدأنا الحوار مع رئيس الوزراء لكن الزمن لم يسعفنا لإتمام الاتفاق بشأنها.

حينما تسلمت الوزارة كان تعيين السفراء أوقف لأكثر من سنة، لدرجة أن مناطق مهمة، مثلاً بلد ككينيا لم يكن فيها تمثيل دبلوماسي على مستوى سفير، وكانت نسبة تمثيل السفراء 15%. فاتجهنا لتمثيل حكومة الثورة بتشاور كبير مع السفراء

الموجودين، وحرصنا على تمثيل كبير جداً للمرأة من النساء المسلكيات، ولأول مرة سميت سفيرة لبريطانيا، ولروسيا، ولفيينا، ولتونس ولعدد آخر من السفارات، لكن للأسف علمت من السفير البريطاني في افتتاح الورشة أمس أن المجلس العسكري سحب السفيرة التي تمت تسميتها لبريطانيا واستبدلها بآخر.

مسالة التوازن في التعيينات فيها مشكلة كبيرة جداً لأن الدولة لا توجد فيها أطر قانونية تحكم عملها، مما يفتح الباب لاجتهاد قد يكون محل اتهام. أحد السفراء تم تعيينه في واحدة من الاتفاقيات كممثل لإحدى المناطق المهمشة التي لم يزرها طيلة حياته وهو من أبناء أم درمان. فتساءلنا، كيف سنعرف جهة الشخص هل سوف نسأل عن مناطق الميلاد؟ وقد ثار هذا النقاش في تسمية الحكومة الانتقالية، ففي مجلس السيادة مثلاً أستاذ محمد الفكي اختير ممثلاً للشمالية بينما ولد وعاش في كردفان، وأستاذة عائشة موسى ممثلة للأوسط وهي كذلك من كردفان، الشاهد أن الجهة لم توضع لها أي أطر معيارية وهذا سوف يقابلنا دائماً، لذلك صار الإطار الغالب هو الكفاءة. هذه النقاشات تشكل تحدياً مستمراً وتحتاج أن تبحث وتوضع لها أطر قانونية واضحة. فمسألة التوازن كبيرة ومهمة ونحتاج أن نتناولها بجدية لئلا تكون مدخلاً للاتهامات المرسلة كتلك التي وجهها أستاذ عبد الرحمن العاجب. وأن يتحقق التمييز الإيجابي للنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

ما ذكر حول السياسات يتسق مع ما ذكرناه بأنه لم يكن هناك جسم لاتخاذ القرار لا مجلس الأمن والدفاع ولا مجلس الشركاء. لذلك خططنا للنظر للأمام بصورة إيجابية لعقد مؤتمر للعلاقات الخارجية في ديسمبر 2021، وفيه نتكلم عن قضية حرب اليمن وفتح العلاقات مع إيران وكيفية الابتعاد عن المحاور، لكن كانت هناك إشارات دلت على الابتعاد عن المحاور، فتم فتح المحور الروسي والهندي والصيني، وبنفس القدر انفتحنا على دول الجوار التي كانت مغلقة بصورة كاملة للعسكريين، مثلاً السفير الإرتري في العهد البائد كان لا يتصل بالخارجية، بل يتصل مباشرة

بالقصر الجمهوري، وكانت دول الجوار كلها ملفاً أمنياً مغلقاً على وزارة الخارجية لكننا قمنا بفتح ملفاتها.

وحينما نتكلم عن رحلة جوبا فقد كانت مهمة جداً لأنها تضمنت تحولاً مفاهيمياً إذ لأول مرة تحضرها الخارجية بينما هذا الملف كان ممسوكاً تماماً للنائب الأول، وحتى حينما كونت اللجنة المشتركة التي قررها الرئيس سلفا كير والنائب محمد حمدان دقلو كوناها بدون مرجعية للجهاز التنفيذي، لكننا استطعنا عمل اختراق حقيقي ليس فقط بتعيين السفير عبد الرحمن بخيت كمبعوث للسودان هناك، بل عبر العمل الذي جرى في الإيقاد وتحقيق رئاستنا لها، والعمل الذي تم فيما يخص سد النهضة، وقد كان هناك وفد مفاوض ممتاز جداً، وقائم على رؤية واضحة.

ملف سد النهضة يحتاج لتوضيح فقد تم اتهامنا فيه ليس فقط من قبلكم، بل إني كقيادية في حزب الأمة ممسكة بملف العلاقات الخارجية في الحزب منذ عام 2003 وبالتالي معلوم لديهم مدى إدراكي لأهمية العلاقات المتوازنة مع دول الجوار والبعد الاستراتيجي للعلاقة مع إثيوبيا، وبرغم ذلك وجهت اتهامات وصدرت بيانات في الإعلام من حزب الأمة على وزارة الخارجية. وذلك لأن هناك مشكلة كبيرة جداً في الإعلام، وبقدر ما حاولنا التوجه للإعلام هناك اعلام تضليلي أكبر، وكذلك بالنسبة للمبادرة الإماراتية وتصوير الناس كأنهم عملاء، وكل هذا نعزوه للذهنية "الإنقاذية" السائدة أن الناس لا مواقف لهم ويمكن أن يباعوا ويشتروا.

سد النهضة مكسب كبير واستراتيجي للسودان لا لبس في ذلك، والقصة ليست العداء مع إثيوبيا، بل أثيوبيا هي التي ابتدرت عداء مع السودان وتغولت عليه في أمرين كبيرين: الملء الأول كان غير قانوني لأن السودان لم يخطر به، ولذلك فإن السودان عطش في مرحلة وأغرق في مرحلة ثانية.

الحقيقة أن السودانيين الذين كانوا يقفون موقفاً قوياً مع السد ومنهم بروفيسور ياسر عباس وزير الري وهو أحد علمائنا، الذين رفضوا في 2020م حتى ملاقاة الوفد

المصري في غياب الوفد الإثيوبي، هم أنفسهم الذين شعروا بخيانة كاملة من الطريقة التي تم بها ملء السد بدون حتى إخطارنا لكي نغلق بوابات خزاناتنا في زمن محدد فلا يحصل العطش ونفتحها في زمن آخر فلا نغرق، وهذا ما تم لدى فتح خزان سيتيت بعد الملء الأول في أول 2021م حيث أخبرونا قبل أسبوع فقط بنيتهم فتح البوابات، فاضطر مسؤولو الري أن يعلنوا لساكني الضفاف عبر الإعلام كي يبتعدوا عن مجاري السيول لئلا يغرقوا.

لقد كان مطلبنا بسيطاً ولا يزال قائماً ومبني على الأسس القانونية التي تحكم كل الدول المتشاطئة على أنهار دولية، كنهر السنغال، ونهر النيجر، ولذلك زرنا السنغال، وذهبنا لجزر القمر لأنها ممثلة شرق أفريقيا فهم الذين يطرحون قضيتنا داخل مجلس رئاسة الاتحاد الأفريقي. أما جنوب افريقيا فلم نبخس دورها وطلبنا مرتين أن نزورهم بوفد فيه رئيس الوزراء، لكن لأسباب موضوعية أجلت الرحلة، خاصة وقد كانت جنوب أفريقيا الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي، وهي جزء من الرئاسة الثلاثية التي تضم الرئيس الماضي والحالي والمقبل أي ساحل العاج. لقد اختيرت البلاد التي تمت زيارتها بصورة موضوعية: النيجر لأنها ممثلة لمجموعة وسط أفريقيا، إذ تتكون القارة الأفريقية من خمسة قطاعات، وقد ذهبنا لكل رؤساء القطاعات لنشرح لهم الأمر، ولم نذهب لمصر في إطار سد النهضة، فنحن على تنسيق معها في إطاره بلا حاجة لزيارة، ذهبنا لمصر عدة مرات في اتجاهات أخرى لبحث العلاقات الثنائية، وهي رئيسة شمال افريقيا. لقد حصل تفعيل كبير للبعد السياسي للوفد المفاوض، وهو وفد ممتاز جداً لديه خبرات قانونية ودبلوماسية وأمنية وفنية في الري ويضم أكاديميين. وقد ظل يعقد اجتماعين راتبين للتخطيط وتنسيق التحرك كل يومي أحد وأربعاء من كل أسبوع، أحدهما بوزارة الري والآخر في وزارة الخارجية. وهناك لجنة عليا يرأسها رئيس الوزراء للمتابعة. الحقيقة أن ملف

سد النهضة فيه نظام كبير لكن في ظل الاستقطاب والغبن الداخلي، نجد الإعلام رأى كأنما حكومة الثورة ضد ومع سد النهضة. نحن مع السد بلا لبس.

والأمر الذي لم ينتبه له الناس، أن مصر رفعت موضوع سد النهضة لمجلس الأمن في سنة 2020 لكن لم تحرز شيئاً، فقد تناولته كموضوع مياه وهو أمر لا تنظر له كثير من دول العالم. ولكن السودان قرر أن يحيل الموضوع لمجلس الأمن كانتهاك وتهديد لأمن السودان. وبعد شهرين من طلبنا صدر بيان رئاسي من مجلس الأمن اهتم بسد النهضة كما طلبنا باعتباره تهديداً للأمن وجعله تحت مراقبته المستمرة، وكان ذلك نجاحاً دبلوماسياً عظيماً للسودان، لكننا نصغر أنفسنا ونحب أن ننظر لأنفسنا في شكل تابعين غير قادرين على الفعل، وكأن هناك إمكانية أن يكون السودان تابعاً لأي بلد آخر. لا يمكن أن يكون السودان تابعاً. صحيح كانت هذه سياسة النظام البائد لكن قامت ثورة عظيمة فيها اعتداد واحترام بالنفس ومعرفة بقدراتها.

موضوع التطبيع واحد من الأزمات الكبيرة، لا أزمة وزارة الخارجية وحدها، بل أزمة السودان كله. قلت لكم نحن لا نعلم في وزارة الخارجية ما الذي يدور في هذا الملف، وهذا وضع خطير، خطورة أن يكون هذا الأمر ملتفاً بالتعتيم وتكون ماهيته وحدوده غير معروفة، هذا تهديد ماثل، وكما أكدت فهناك ملفات كثيرة مسحوبة من الوزارة.

مسألة إنهاء القانون الذي يحرم التجارة مع اسرائيل لم تكن له علاقة بالتطبيع، بل بوزارة التجارة ومطلبنا أن نكون جزءاً من منظمة التجارة الدولية، التي تطلب من الأعضاء ألا يكون لديهم قوانين تمنع التبادل بينهم وهذا ما تم نقاشه وإن لم يتم بصورة فيها شفافية، وكثير من الفرحين بالتطبيع صوروه كأنه كذلك مع أنه لم تكن له علاقة بالتطبيع. أما الكلام الذي تفضل به أستاذ عبد الرحمن حول اختيار كادر ضعيف، أحوله لحزب الأمة ليوضح لماذا اختار الكادر الضعيف فلا رد لي عليه، لكني أؤكد أن موقفي الشخصي أنني كنت زاهدة جداً في المشاركة في الجهاز التنفيذي وكنت أتطلع للمشاركة في الجهاز التشريعي وهذا ما ذكرته للجنة الترشيحات في حزب

الأمة وفي مجلس التنسيق وفي المكتب السياسي للحزب، ولكن قيادة الحزب قررت ذلك لأسباب هم الأولى بتبيانها، ولم يكن تطلعي، مع كل الشرف الكبير لي أن أمثل السودان كوزيرة للخارجية في حكومة الثورة.

فيما يخص موضوع التعيينات فإنك لو اطلعت على التقرير المهم الذي حررته لجنة دكتور صديق أمبدة سوف تشهد التداخلات الكبيرة التي أحاطت بالملف، وبحسب لوائح الدولة السودانية فالموضوع معنية به مفوضية الخدمة المدنية لا وزارة الخارجية، وضعت مفوضية الخدمة المدنية الأسس لكنها استعانت بوزارة الخارجية في بعض الرؤى، وهي عملية بدأت منذ الحكومة الأولى واعتد وافتخر بالطريقة التي تعاملت بها السيدة أسماء محمد عبد الله الوزيرة في الحكومة الأولى، ووفد الخارجية، ومدركة تماماً لرؤاهم حول الامتحانات. لقد حولوا الامتحانات لجامعة الخرطوم، لكن قصة الرسوب لم يقررها أحد. السيدة رئيسة جامعة الخرطوم قررت أن تعلن في الإعلام أن درجة السقوط 50 ومن ثم تم تصعيد الأمر في الإعلام. لكنهم اجتمعوا بعد ذلك وقرروا أن تكون الكلمة النهائية للامتحان الشفهي، وكان هناك جدل مفتوح بين لجنة الاختيار والسفراء الذين قاموا بالمعاينات، ولم يتخذ أي قرار بتعتيم ولا بفساد ولا بتحامل وهذا ما أجمع عليه كل أعضاء اللجنة الخمسة، والتي كونت لبحث الأمر وأصدرت التقرير، وقد اختلفت آراؤهم في تقدير صحة التعيينات وفي الحلول، لكنهم اتفقوا أنها تمت بطريقة ليس فيها محسوبية ولا فساد ولا محاباة. إن مسألة التعيينات المثارة تعد واحدة من أهم مكاسب الديمقراطية، فقد تمت بصورة فيها شفافية كبيرة، ووطنية وموضوعية.

لقد صدر القرار 70 لتحديد التداخل بين الوزارات في الوزارة الأولى، والقرار 104 الذي حددها في الوزارة الثانية. لكن المهم أن المسألة امتداد للعهد البائد الذي كان يهمش الوزارات ووزارة الخارجية ويسحب مهامها.

هناك هيئة مستشارية للوزارة، وفي الحكومة الثانية عملت بموجب قرار ولائحة، وأنشأ مجلس رئاسة الوزراء هيئة مرجعية لكل المجالس الاستشارية وأن يكون فيها تنوع، تكلمنا عن ضرورة الاهتمام بمستودع الخبرات هذا، وكانت هناك لقاءات منتظمة مع سعادة السفير رئيس مجلس العلاقات الثنائية.

إن ضعف الخدمة المدنية حقيقة كبرى وخطيرة وما لم يوضع إصلاحها ضمن أولويات الفترة القادمة فلن تنجح أي مشروعات بدون رفع كفاءة الخدمة المدنية.

كان هناك تغول من العسكريين: رحلات ولقاءات وقرارات كما يشاءون بدون مرجعية الخارجية. كذلك بالنسبة لمكتب رئيس الوزراء هناك تغول كبير جداً على الخارجية له أسس موضوعية فرئيس الوزراء لديه علاقات خارجية كبيرة جداً والثقة من المجتمع الدولي فيه كبيرة جداً، وكنت التقي رئيس الوزراء مرتين أسبوعياَ، وألتقي أسبوعياً مع رئيس المجلس السيادي، وشبه أسبوعياً مع نائبه، لنتفاكر حول هذه الأشياء بصورة موضوعية في واقع فيه التباس شخصاني، حيث جاء لمكتب رئيس مجلس الوزراء كادر من خارج جهاز الدولة مرجعيته للأمم المتحدة، وليست لديهم خلفية حول الواقع السوداني، وكيف نعالج ذلك أثناء الممارسة.

كنا في الحرية والتغيير لدينا رؤى مختلفة حول الأموال التي دفعت كتعويضات لأمريكا، ولم يكن هناك تنسيق حول قضايا الحكم مع رئيس الوزراء. كنا نرى أننا عوقبنا مرتين الأولى من النظام السابق والثانية بجعلنا ندفع ثمن جرائمه، وكان ذلك بسبب عدم وجود علاقة مؤسسية بين الحكومة وبين الحرية والتغيير كحاضنة سياسية لها، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحكم، ويعود ذلك جزئياً لأن قضايا الحكم ظلت خارج رادار كثير من المناضلين وقيادات قوى الحرية والتغيير.

ويتعلق بذلك الحديث عن اللائحة المالية وولاية المالية على المال العام. بعد التجربة في وزارة الخارجية أقول إن المطلوب الحديث عن ولاية الوزارات على المال العام، لأن المالية لديها لائحة مالية إدارية تجعلها تتحكم تماماً على الوزارات. لقد

كان لنا في وزارة الخارجية دخل يومي بالتصديقات حوالي 50 ألف دولار، ومائة ألف جنيه يومياً، لكن نواجه باستمرار مشكلة حتى في شراء أدوات مكتبية لتسيير العمل بسبب تسلط وزارة المالية. وفي المستقبل لا بد من النظر في قوانين الدولة، حتى ولو بالرجوع لقوانين ما قبل 1989م لأن أي حكومة ستعود للوضع الماضي ستكون كذلك متفرجة ولن تستطيع عمل شيء.

قيل إننا تعاملنا بخشونة في قضية الحدود مع اثيوبيا ومهادنة مع مصر. وهذا ليس صحيحاً. ما تم مع أثيوبيا بسبب الوضع القانوني، فالحدود مع اثيوبيا مرسومة بعد الدولة المهدية التي كانت أساساً استعمرت اثيوبيا وحينما جاء الحكم الثنائي أعاد الحكم الأثيوبي. أثيوبيا أصلاً لم يتم احتلالها إلا لفترة بسيطة من الإيطاليين ومن الدولة المهدية. اتفاقية إعادة ترسيم الحدود تمت في 1902 بين الملك الأثيوبي والحكم الثنائي، وتم ترسيم الحدود عام 1903م بصورة على الأرض لكن بمسافات كبيرة. في هذه المعاهدة تم إعطاء أثيوبيا أرض بني شنقول السودانية بناء على اتفاقية محددة بين الاحتلال الثنائي. في 1972م وقعت اتفاقية موثقة في البرلمانين الأثيوبي والسوداني، وبعدها ظلت تتم هجرات أثيوبية إلى أرض الفشقة خاصة أهلنا الأمهرا، وإن لم يقم السودان باستعادة الفشقة في 2022م فإنها كانت ستكون بموجب القانون الدولي أرضاً أثيوبية. لذلك ذهب الجيش السوداني وأغلق حدوده، وهذا ليس احتلالاً، بل استعادة لأرضنا.

فيما يخص الحدود الشمالية حلايب سودانية، هذا معلوم ومن القضايا التي نريد أن نفتحها بوضوح أن تكون مدخلاً للتكامل لا للتنازع. أما مسألة إعمار أرضنا فقد ذكرناها لكل من مصر وأثيوبيا فكلاهما بلدان فيهما فائض سكان والسودان أرض سكانه أقل، وتحدثنا عن أنه يمكننا عبر اتفاقيات مع جارتينا في الشمال والشرق أن نعمر أراضينا.

الباب السابع

المشروع الاقتصادي لحكومة الثورة الانتقالية

د. إبراهيم أحمد البدوي عبد الساتر
د. عبـــد الحليـــــم عيسى تيمان

الباب السابع

المشروع الاقتصادي لحكومة الثورة الانتقالية

النجاحات، القصور، والعوائق

د. إبراهيم أحمد البدوي عبد الساتر

د. عبد الحليـــــم عيسى تيمان

مقدمة

1. تأتى هذه الورقة، حول الإصلاح الاقتصادي والتنمية خلال الفترة الانتقالية، استجابة لتكليف من قيادة قوى الحرية والتغيير في إطار مبادرتها لتنظيم ورشة عمل بالتعاون مع صحيفة (الديمقراطي)، لإجراء ''تقييم شامل لكامل مسار المرحلة الانتقالية التي أجهضها انقلاب ٢٥ أكتوبر''، حيث تهدف الورشة والتي تشتمل على عشر أوراق تغطى كافة قضايا الفترة الانتقالية ''لدراسة التجربة واستخلاص الدروس المستفادة وتوظيفها في تعميق الفهم المشترك بين قوى التحول المدني الديمقراطي وتعاطيها النقدي مع تجاربها وتجويد عملها وأدائها''. تحديداً تغطى هذه الورقة الجوانب التالية:

أ. سرد للتجربة الفعلية في ملف الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية.

ب. النجاحات التي تحققت في هذا الملف.

ت. القصور الذي شاب الأداء في هذا الملف.

ث. العوائق والتحديات التي واجهت الأداء في هذا الملف.

2. ابتداءً لا بد من الإقرار بأن مقاربتنا لهذه القضايا ستعكس، بالضرورة رؤيتنا الشخصية وتجربتينا العملية – البدوي، كوزير للمالية والتخطيط الاقتصادي لحكومة الثورة الأولى وتيمان كاقتصادي وعضو سابق باللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير. لكننا سنلتزم بمنهج علمي وموضوعي وبذات الوقت نتطلع لتغذية عكسية نقدية هادفة في إطار حوارات الورشة المزمعة، بما في ذلك من بعض الأطراف الأخرى في قوى الحرية والتغيير والتي كانت لها خلافات واسعة مع برنامج البدوي ومواقف تيمان كعضو في اللجنة الاقتصادية.

3. لا يختلف اثنان بأن التركة الاقتصادية لنظام الإنقاذ البائد من الثقل بمكان ''**لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ**''. فقد ورثت حكومة ثورة ديسمبر الانتقالية وضعاً اقتصادياً كارثياً بكل المقاييس، الأمر الذي جعل قضية الإصلاح الاقتصادي ووقف التدهور المريع الذي تواصل وتفاقم في الفترة الأخيرة في أعلى سلم الأجندة الوطنية. في هذا السياق لا بد من معالجة قضية الإصلاح الاقتصادي كحزمة متكاملة وذلك لثلاثة أسباب جوهرية تحدثنا عنها وأوضحها البدوي باستفاضة في عدة كتابات وندوات قبل وخلال وبعد تولية حقيبة المالية:

أولاً، مناقشة الإصلاح الاقتصادي كمشروع متكامل يشمل الرؤية، المنهج والسياسيات، إضافة إلى الإمكانيات المؤسسية والتمويلية اللازمة لإنفاذه سيعطى صورة شاملة يمكن معها المفاضلة الموضوعية بين مختلف مشاريع الإصلاح الاقتصادي المطروحة على الساحة بل وربما أيضاً البحث في إمكانية بناء مشروع توفيقي هجين بين هذه الاجتهادات والتي في واقع الحال تندرج في مشروعين أساسيين: أحدهما يعطى الأولوية لمعالجة تشوهات الاقتصاد الكلى بينما يستند المشروع الآخر على ما يمكن تسميته بـ"المقاربة القطاعية" التي تبدأ بمبادرات من قبيل إنشاء شركات المساهمة العامة الاستثمارية، شركات التجارة الخارجية الاحتكارية، الإبقاء على الدعم السلعي في إطار نظام صارم للضبط والإدارة، تبنى سعر

صرف ثابت في إطار نظام فعَال يمكِن الدولة من احتكار التعامل بالنقد الأجنبي، إلخ. بينما تشكل معظم الإصلاحات المؤسسية الرئيسة مثل زيادة كفاءة مؤسسات الضرائب والجمارك وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وولاية وزارة المالية على المال العام القواسم المشتركة بين المشروعين. إذا كانت أزمة الاقتصاد الكلى تشكل مرضاً سرطانياً، كما هو حالة السودان حسب اعتقادنا، لا بد من معالجتها بإزالة الورم كأولوية قصوى حتى تتوفر الشروط اللازمة لنجاح المقاربة القطاعية التي يتبناها المشروع الآخر. بالمقابل إذا كان الاقتصاد السوداني يعاني من أمراض من الأفضل علاجها بالمواظبة والتدرج، مثل السكرى أو ضغط الدم، تنتفي الحاجة للعملية الجراحية. كل مؤشرات الاقتصاد الكلى – والتي استعرضها البدوي بالتفصيل في ورقته الموسومة "حول إصلاح الاقتصاد السوداني: الرؤية البرامج والسياسات" - تشي بأن الحالة سرطانية بالغة العدوانية وعليه تستدعى عملية جراحية محكمة وعلى وجه السرعة[1].

ثانياً، معالجة قضية الإصلاح الاقتصادي كحزمة متكاملة ذات صلة مباشرة بقضية بناء السلام، حيث يمكن مقارنة نجاعة المشروعين لجهة دعم عملية السلام وتحقيق العدالة الأفقية بين المراكز الحضرية والريف من جهة وبين والولايات المتأثرة بالحروب والنزاعات والولايات الأخرى من جهة أخرى. على سبيل المثال منهج الدعم السلعي لمشروع المقاربة القطاعية، خاصة دعم المشتقات البترولية لا يتسم بالعدالة، فضلاً عن عدم فعاليته بسبب التسرب الداخلي والتهريب لدول الجوار[2]، بينما منهج الانتقال من دعم السلع لتمكين المواطن مباشرة عن طريق

[1] إبراهيم البدوي، **حول إصلاح الاقتصاد السوداني: الرؤية، البرامج والسياسات،** الورقة متاحة في الرابط أدناه:
C:\Users\IBRAHIM\Desktop\Back Up NEW\منبر الحوار الاقتصادي\أوراق مفتاحية جديدة\نسخ نهائية\الإصلاح الاقتصادي 27 أكتوبر 2020- الرؤية، والسياسات.pdf
[2] أنظر تقارير شعبة النقل التابعة لاتحاد أصحاب العمل (2020)

دعم الأسر، والذي يعتبر أحد أهم روافع مشروع إصلاح الاقتصاد الكلى، يكافح الفقر ويدعم الإنتاج ويحقق العدالة الأفقية بين المدن والريف، وعليه، كما أبانت ورقة البدوي المشار إليها أعلاه، يمكن أن يساهم في دعم بناء السلام ومكافحة التهميش.

ثالثاً، مقاربة الإصلاح الاقتصادي كحزمة متكاملة من الأهمية بمكان لتحديد مسار البرنامج التنموي المنشود، والذي بالضرورة لا بد أن يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية عميقة في الاقتصاد السوداني يمكن معها إطلاق نمو سريع، مستدام وعريض القاعدة لتوفير فرص العمل للشباب ومكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الأممية المستدامة. بالنظر لضعف النمو وقلة فرص العمل والاعتماد على تصدير المواد الخام قليلة العائد، فإن إطلاق هذا البرنامج بأسرع ما يمكن حتى قبل انقضاء مرحلة الإصلاح الاقتصادي يكتسب أهمية قصوى، الأمر الذى يستدعى استقطاب استثمارات مؤسسية لتطوير البنيات التحتية وتصنيع منتجات السودان الخام وبالتالي تعظيم القيمة المضافة للصادرات مثل الصمغ العربي والثروة الحيوانية وإنشاء أقطاب ومحاور النمو حول المدن المنتجة كمنصات لصناعة اللحوم والجلود والبستنة والصناعات التحويلية في قطاعات الصمغ العربي والحبوب الزيتية وغير ذلك من الصناعات الغذائية، والتي جميعاً يمكن أن تستند على ثلاث ميزات نسبية رئيسة للاقتصاد السوداني: العمالة الشابة؛ والقطاع الزراعي المتنوع؛ والموقع الجغرافي المتميز، حيث يمكن تطوير الساحل السوداني كمنظومة موانئ إقليمية ليس فقط للاقتصاد السوداني بل وأيضاً لاقتصادات أربع من دول الجوار المغلقة جغرافياً. كما هو معلوم فإن إزالة تشوهات الاقتصاد الكلى المترتبة على تعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي تعتبر من أهم الشروط اللازمة لجذب الاستثمارات، خاصة استثمارات مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية والتي حصراً تستطيع تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل شبكات السكك الحديد والطرق

العابرة للبلدان والمطارات العالمية ومشروعات الطاقة، مما يسهل فرص الاستثمار الخاص في مجالات التصنيع والخدمات المساندة.

تركة نظام 'الإنقاذ' الاقتصادية (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ)

4. بالرغم من أن هذا المبحث يهدف إلى مقاربة الواقع الاقتصادي في سياق الحاضر والمستقبل، إلا أن استعراض تركة النظام البائد الاقتصادية، ولو بإيجاز، تظل مهمة كخلفية ضرورية لبناء الحيثيات اللازمة لمقاربة رؤية وبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي المنشود. سنبين أن تدهور الاقتصاد السوداني قد أخذ بعداً كارثياً بعد تقسيم البلاد في العام 2011م، وفقدان المكون الرأسمالي الرئيس للاقتصاد وهو ما يمكن توصيفه كأكثر الحالات إيلاماً لما دُرج على توصيفه في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة "الوقوف المفاجئ Sudden Stop " والتي ألمَت ببعض الدول الناشئة في عقد التسعينيات، حيث، لأسباب متعددة، شهدت تلك البلدان توقفاً مفاجئاً للتدفقات الرأسمالية الخارجية التي كانت ترفد اقتصاداتها. تأسيساً على أطروحة "الوقوف المفاجئ" نستعرض مقاربة الإصلاح الاقتصادي بصورة عامة ومن ثم نسقطها على واقع الاقتصاد السوداني في إطار ما أسماه البدوي "وجهي عملة تركة نظام الإنقاذ الاقتصادية": الدعم السلعي؛ وتعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي للنقد الأجنبي. تأسيساً على هذه الخلفية، نستعرض البرنامجين المحوريين لترشيد الدعم وتوحيد أسعار الصرف وتصفية السوق الموازي للنقد الأجنبي، وصولاً إلى الانتقال من الدعم السلعي المأزوم لتمكين المواطن عن طريق الهيكل الراتبى الجديد ومشروع التحول الرقمي ودعم الأسر وإعادة بناء القطاع التعاوني. بهذا يكتمل المشروع الإصلاحي الذي يندرج في إطار فلسفة دولة "الديموقراطية الاجتماعية" التي تهدف إلى المؤامة بين احترام توازنات الاقتصاد الكلى والالتزام

باستحقاقات "الشرعية الاقتصادية"[1] المتمثلة في مسئولية الدولة نحو الحماية الاجتماعية وقيادة وتوجيه العملية التنموية وكذلك دورها كدولة "ناظمة" لأنشطة القطاع الخاص ومساهمته المهمة في الإنتاج وتوفير الوظائف للشباب. أخيراً، نستعرض على سبيل المقارنة مشروع الإصلاح الاقتصادي البديل المستند لحزمة من المبادرات القطاعية.

5. لقد بدأت معاول الهدم تفعل فعلها في اقتصاد البلاد منذ وصول نظام "حزب الجبهة الإسلامية القومية" المشؤوم للحكم في النصف الثاني من العام 1989، حيث عمدت الجبهة الحاكمة إلى تثبيت أركان النظام "الأيديولوجي" الشمولي الذي أقامته بإجراء تغييرات كبيرة وجذرية في مؤسسات الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية، غير عابئة بالصبغة القومية أو المناقبية المهنية لهذه المؤسسات والتي، إلى حدٍ كبير، لم تنل منها الأنظمة السابقة التي تعاقبت على حكم البلاد. وعليه فقد أفرط هذا النظام في استخدام أدوات الدولة ومؤسساتها لتحقيق أهدافه الفئوية، المعلن منها والمستتر، والتي تمثلت في الآتي:

- "خصخصة" المؤسسات القومية في الدولة لصالح الفئة الحاكمة عن طريق عمليات التطهير الواسعة في الخدمة المدنية والشرطة وخصوصا الجيش والتي

[1] أنظر/ي ورقة البدوي في الرابط:
C:\Users\IBRAHIM\Desktop\Back Up NEW\Sudanese issues\ جرية سلام وعدالة\Final\Final April 6\Revised drafts\ حرية سلام وعدالة والثورة خيار الشعب- نحو منهج اقتصادي لشعار الثورة- 4 يوليو 2019.pdf
حيث أستلهمت هذه الورقة رؤيتها ومنهجها من شعار الثورة الأيقونة ***"حرية، سلام وعدالة والثورة خيار الشعب***" وعن إمكانية تجسيده كمرجعية لبرنامج الثورة الاقتصادي المرتقب، حيث طرحت عدة أسئلة محورية تتعلق بالمضامين الاقتصادية لمفردات هذا الشعار على الصٌعد المفاهيمية والبرامج الاقتصادية السياسوية. لقد حاججت بأن هكذا برنامج يتطلب اعتماد "الشرعية الاقتصادية" كاستحقاق ملزمٍ للنخب السياسية الحاكمة والمعارضة على حدٍ سواء في سودان ما بعد ثورة ديسمبر 2018. وعليه يجب عدم الاكتفاء بالشرعية الثورية في حالة السلطة الانتقالية أو الشرعية الانتخابية بالنسبة للسلطة المنتخبة التي تليها.

طالت المشكوك في ولائهم للسلطة القائمة، بغض النظر عن كفاءتهم أو حاجة البلاد لخدماتهم وتأهيلهم النوعي.

- بناء طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق إعادة توزيع كبير للثروة لصالح أنصار الحزب الحاكم باستخدام أدوات السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك ضريبة التضخم، من أجل تعبئة الموارد المحلية لتنفيذ الأجندة السياسية للنظام.
- بعد المفاصلة الشهيرة وانفراط عقد الشمولية الأيدولوجية، أعاد النظام إنتاج نفسه في ثوب "الزبائنية" الجهوية والقبائلية، مما أدى إلى اكتمال دولة الفساد والاستبداد المستندة إلى المحاصصة الريعية خلال عقد الحقبة النفطية (2000- 2011).
- بعد انفصال الجنوب وفقدان معظم الريع النفطي، استمر نهج الاقتصاد السياسي[1] "للعقلية الريعية" مستنداً إلى المساهمة المتعاظمة لقطاع الذهب في الصادرات في الوقت الذي تواصل فيه تدهور إنتاج وتصدير المنتجات غير الريعية في قطاعي الزراعة والصناعة.

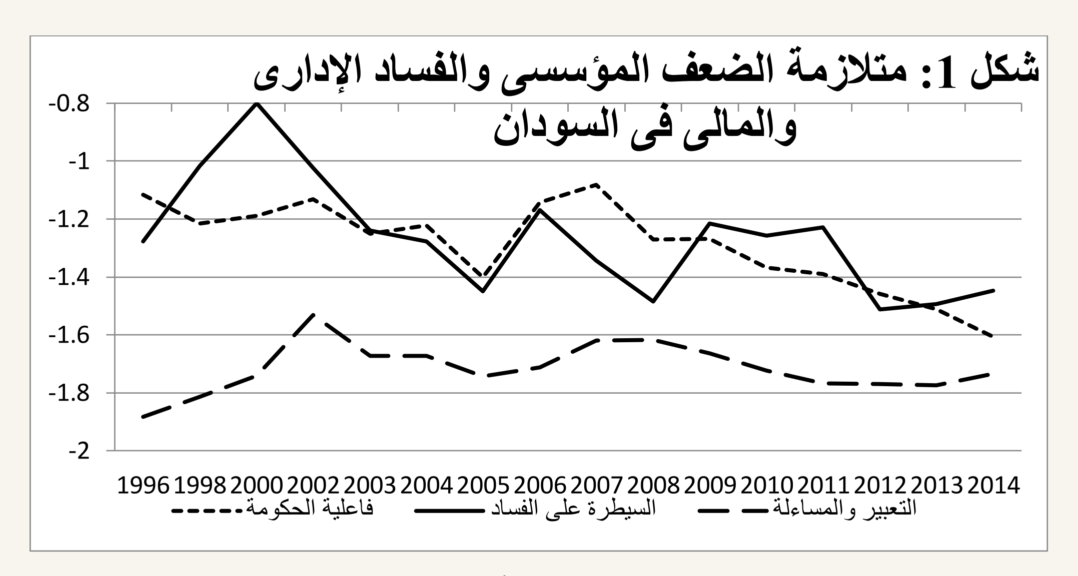
6. كما هو معلوم فقد ألحق الاقتصاد السياسي لنظام الإنقاذ دماراً ماحقاً بالاقتصاد والمجتمع ومؤسسات الدولة السودانية، بل طال أيضاً وحدة البلاد وسلامها الاجتماعي وعلاقاتها الدولية والإقليمية، نذكر بعض ملامحه في المجال الاقتصادي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً، انهيار مؤسسات الحوكمة الاقتصادية كنتيجة لغياب الشفافية والمساءلة متلازماً مع ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وعدم قدرة، أو بالأحرى عدم رغبة،

[1] يهتم تحليل الاقتصاد السياسي بتفاعل العمليات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع: توزيع السلطة والثروة بين مختلف المجموعات والأفراد، والعمليات التي تخلق هذه العلاقات وتحافظ عليها وتحولها بمرور الوقت.

النخبة الحاكمة في محاربة واحتواء الفساد، كما يبين ذلك بجلاء الشكل 1 (أدناه). فكما يتضح من الشكل، فإن المؤشرات الثلاثة (التعبير والمساءلة، والسيطرة على الفساد وفاعلية الإدارة الحكومية) تضع السودان في الخانة السلبية ملامساً الأسوأ أداءً، إضافة إلى تدهور مؤشري الفساد والإدارة الحكومية بصورة متواترة طيلة فترة الحقبة النفطية (2000-2011) وما بعدها. وفيما يخص مدى مواءمة هذه المؤشرات مع الواقع الماثل في البلاد فقد كفانا الراحل المقيم بروفسور الطيب زين العابدين في مقاله عن موضوع ترشح الرئيس السابق لدورة رئاسية قادمة (الراكوبة: 21 يناير، 2018) مؤونة الاجتهاد في هذا الموضوع، حيث يكفي أن نقتطف ما يلي من هذا المقال المهم:

"كما أن انتشار الفساد في كل أجهزة الدولة صار من الأحاديث المكرورة في المدينة لا يثير انتباه أحد، وتصر الحكومة على حماية المعتدين على المال العام، والمجنبين للإيرادات المالية الذين يرصدهم في كل سنة تقرير المراجع العام بأدلة موثقة يقدمها لرئيس الجمهورية وللمجلس الوطني دون أن يجرؤ الرئيس أو المجلس على محاسبة أحدٍ منهم. وكأني بالحزب الحاكم يشجع الفساد في أوساط النخبة السياسية كافة حتى لا يقال إنه ينفرد بذلك! وقد رفض الرئيس التوقيع على قانون مكافحة الفساد الذي أجازه المجلس الوطني قبل أكثر من سنتين إلا إذا نصّ القانون على حصانة الدستوريين (ومن غيرهم يعتدي على المال العام؟)، وبعد مناقشة مع الرئيس قبل المجلس أن يمنح حصانة موقوتة لذوي المناصب الدستورية، ومع ذلك امتنع الرئيس عن تشكيل مفوضية مكافحة الفساد التي يناط بها اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المفسدين إلى يومنا هذا. إذن من يحمي الفساد في هذا البلد المنكوب؟"



ملحوظة: هذه المؤشرات يعدها البنك الدولي سنوياً لمعظم دول العام وفق منهجية علمية صارمة وتتراوح بين 2.5- (الأسوأ أداءً) و2.5 (الأفضل أداءً).

ثانياً، عدم عدالة النمو وضيق قاعدته الاجتماعية خلال الحقبة النفطية وتراجعه بعد انقضائها في 2011م وصولاً إلى انهياره تماماً منذ العام 2016، مما أوصل البلاد إلى معدلات كارثية من الفقر، حيث أصبح ما يقارب 70% من المواطنين في بعض الولايات تحت خط الفقر عند اندلاع ثورة ديسمبر في 2018، بينما ناهزت بطالة الشباب 40%.

ثالثاً، انسحاب الدولة من القطاع الاجتماعي (التعليم، الصحة والمياه) مما أدى إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية بصورة غير مسبوقة، حيث تشير هذه المؤشرات إلى أن السودان يتخلف كثيراً عن متوسط أداء الدول الأفريقية جنوب الصحراء، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الدول تعتبر أصلاً ضعيفة الأداء من حيث مؤشرات التنمية البشرية، فإن ذلك يوضح مدى الانهيار المأساوي الذي تعرضت له التنمية البشرية في السودان، فمثلاً:

- بلغت نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية 58% فقط، بينما جلس 53% من الطلاب لامتحانات مستوى الأساس. إضافة إلى ذلك، يتلقى 67% فقط من المدرسين تدريباً رسمياً، أما في المناطق المتأثرة بالحرب فإن هذه النسبة تنخفض إلى 7% فحسب، كما أن نسبة الطلاب الذين يكملون تعليمهم حتى المرحلة الثانوية في مناطق الحروب والنزاعات في حدود 11%. كذلك تدهورت نوعية التعليم الثانوي والعالي بصورة مريعة.
- فيما يتعلق بالخدمات الصحية، تبدو الصورة كذلك كالحة حيث يقدر أن حوالي 17% من السكان مصابون بأمراض ذات صلة بسوء التغذية، وأن هنالك تزايداً في معدل الإصابة بعدة أمراض معدية، وأخطرها الملاريا التي تصيب ما بين 24% و26% من السكان. تتسبب هذه الأمراض عادة في وفيات مرتفعة نسبة لضعف أنظمة الرعاية الصحية وعدم سهولة الحصول عليها. أيضاً لا تبدو هذه الأوضاع، على خطورتها، مستغربة بالنظر لضعف الإنفاق العام.

رابعاً: انهيار القطاع الإنتاجي، خاصة بعد انفصال الجنوب، كنتيجة لضمور المكون الرأسمالي الرئيس للاقتصاد الريعي (إنتاج وتصدير النفط) وفشل سلطات النظام الاقتصادية في معالجة تبعات هذا الحدث الجلل مما أدى إلى تشوهات عميقة في الاقتصاد الكلي تمثلت في:

- العجز الهيكلي في الميزان التجاري حيث أصبحت الواردات تساوي أكثر من ضعف الصادرات.
- تعدد أسعار صرف الجنيه السوداني وتدهوره المتواتر وتسيد السوق الموازي، الذي أصبح يستحوذ على معظم عمليات التبادل التجاري الخارجي (الصادرات والواردات).
- تدهورٍ مريعٍ في تعبئة الموارد، حيث لم تتخط حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية نسبة 7% فقط من الناتج المحلي.

- سوء تخصيص الموارد، حيث استحوذ الدعم السلعي، خاصة للمشتقات البترولية، على حوالي 12% من الناتج المحلي، جلها يتم تمويله بموارد غير حقيقية، بينما لم يبلغ إجمالي الصرف على التعليم والصحة والأجور والمرتبات 10% من إجمالي الدخل القومي.

مشروع دولة "الديمقراطية الاجتماعية" للإصلاح الاقتصادي

7. تستند هذه الورقة من الناحية التحليلية إلى ورقة إبراهيم البدوي الموسومة "حول إصلاح الاقتصاد السوداني: الرؤية، البرامج والسياسات" (أكتوبر 2020)، أنظر الرابط المشار إليه في الهامش أعلاه. لقد قدمت ورقة البدوي مشروعاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، من حيث الرؤية، البرامج والسياسات. يستند هذا المشروع إلى تشخيصٍ موضوعيٍ لتركة نظام الإنقاذ البائد الاقتصادية من جهة وإلى مقاربة استراتيجية لمعالجة هذه التركة، تستهدي بفلسفة دولة "الديمقراطية الاجتماعية" من جهة أخرى.

8. بحسب التشخيص الموضوعي للتركة الاقتصادية الثقيلة لنظام الإنقاذ البائد، فإن الدعم السلعي، خاصة دعم المشتقات البترولية، وتعدد أسعار الصرف وسيطرة السوق الموازي للنقد الأجنبي على الاقتصاد السوداني هما وجهي عملة تركة النظام السابق الاقتصادية الأكثر خطورة على حاضر ومستقبل البلاد. هاتان الظاهرتان، برأينا، من أبرز إفرازات ظاهرة "الوقوف المفاجئ" الذي أعقب تقسيم السودان وقيام دولة جنوب السودان وما ترتب على ذلك من فقدان البلاد لمعظم رصيد اقتصادها الرأسمالي المتمثل في الثروة النفطية التي كانت الرافع الوحيد لاقتصادٍ أهلكته الزبائنية السياسية والفساد الممنهج لدكتاتورية نظام الإنقاذ "الغبية". كما هو معلوم لقد بدأت معاول الهدم تفعل فعلها منذ وصول ذلك النظام المشئوم إلى السلطة، ولكن تقسيم البلاد في 9 يوليو 2011م كان علامة فارقة في مسيرة الآلام والانهيار الشامل الذي ألمَ بالبلاد والعباد. عليه، لا بد من القطع بأن هذه التركة قد

شكلت مرضاً سرطانياً عدوانياً احتنك اقتصادنا الكلى، ضارباً استقراره المالي والنقدي وتنافسية صادراته في مقتل، فضلاً عن أنها وفرت مرتعاً للنشاط الطفيلي بصورة لم يسبق لها مثيل. عليه، لابد من عملية جراحية "محسوبة" لإزالة هذه التشوهات السرطانية.

9. مفهوم "الديمقراطية الاجتماعية" كنظام سياسي- اقتصادي يهدف إلى المواءمة بين "آليات وانضباط السوق" من جهة واستحقاقات مشروع دولة الرعاية الاجتماعية الشاملة من جهة أخرى. آليات السوق مهمة لأنها تحقق الاستدامة على صعيد الاقتصاد الكلي ومعايير التنافس الحر وتقييم الأداء حسب مؤشرات موضوعية على مستوى المنشآت والاقتصاد الجزئي. هذا بالطبع لا يعنى غياب الدور الفاعل للدولة، حيث إن تمكين الأسواق من لعب هذا الدور يتطلب وجود الدولة "الناظمة" التي تمارس دورها القيادي في سن القوانين وبناء المؤسسات القمينة بمكافحة الاحتكار ودعم تنافسية الأسواق واكتمالها. بالمقابل الضلع الآخر من معادلة الديمقراطية الاجتماعية يعنى بتوفير الإمكانيات التمويلية والمؤسسية اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والمياه) إضافة إلى تمكين المجتمع من الحصول على هذه الخدمات وغيرها من استحقاقات الرعاية الاجتماعية الأخرى (التأمين الصحي الشامل، فوائد ما بعد الخدمة، الإسكان، الدعم النقدي المباشر ... إلخ). اكتسب هذا النظام الاقتصادي – الاجتماعي قبولاً واسعاً في أدبيات وحوارات التنمية، حيث برزت تجربة الدول الاسكندنافية كمثال يحتذى حتى بالنسبة لأمريكا والدول الصناعية الكبرى (أنظر ورقتي بروفسور جيفرى ساكس، المفكر الاقتصادي الأمريكي المعروف)[1].

[1] https://capitalism.columbia.edu/files/ccs/workingpage/2015/ccswp15_sachs.pdf
https://www.project-syndicate.org/commentary/lessons-from-the-north

10. المرتكزات الرئيسة لمشروع الإصلاح الاقتصادي وفق هذه الرؤية تشمل:

أ. احترام توازنات الاقتصاد الكلى الأساسية المرتبطة بمتطابقة الناتج المحلي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية (معدلات تضخم منخفضة، معدلات معتدلة لكلفة التمويل وأسعار صرف موحدة ومستقرة):

- تفادى عجوزات كبيرة ومتسارعة في الموازنات المالية الحكومية (الإيرادات – المصروفات) والحساب التجاري (الصادرات – الواردات).
- عدم الإفراط في الاستدانة (الداخلية والخارجية) لتمويل فجوات الموازنات الكلية أو فرض "الهيمنة المالية" على السياسة النقدية عن طريق التوسع النقدي بواسطة البنوك المركزية لتمويل المصروفات الحكومية (ما عدا في حالات استثنائية عندما تتعرض السياسة المالية لصدمات خارجية، كما في حالة جائحة الكورونا وآثارها السلبية على تعبئة الإيرادات، إضافة إلى المصروفات الإضافية لدعم القطاع الصحي أو لتمويل برامج الحماية الاجتماعية المترتبة على الإغلاق).

ب. اعتماد سياسة صناعية أفقية متينة تعزز دور الدولة في قيادة الإصلاح الاقتصادي والتحول التنموي:

- تخصيص الموارد الكافية لبناء رأس المال المادي والبشري (البنيات التحتية لخدمات التعليم والصحة والمياه، الطرق، الكهرباء ... الخ).
- تطوير القدرات المؤسسية للدولة الناظمة لبناء الأسواق وتنظيم أنشطة القطاع الخاص ودعم إنتاجية وفعالية تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد الجزئي (مثل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وأيضاً المشاريع والشركات).

ت. انتهاج سياسية صناعية رأسية محسوبة لارتياد مجالات إنتاجية وخدمية تؤسس لنقلة نوعية في الاقتصاد والتي عادة ما تتطلب تقنيات عالية أو استثمارات

كبيرة تفوق قدرات القطاع الخاص، ولكنها ضرورية لتمهيد الطريق للأخير لارتياد القطاعات النوعية على نطاق واسع في المستقبل.

ث. بناء عقد اجتماعي يستند إلى نظام مستدام، عادل وشامل للرعاية الاجتماعية (التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي، برنامج الدعم النقدي المباشر للأسر، الوجبة المدرسية المجانية ...إلخ):

- الانتقال من دعم السلع لتمكين المواطن مباشرة لتحقيق الاستدامة المالية وكفاءة تخصيص الموارد "المحدودة" بكفاءة وعدالة.
- أيضاً يتطلب نظام الرعاية الاجتماعية الشامل توفر الدولة على موارد كافية، مما يتطلب تعبئة موارد تستند إلى نظامٍ ضريبي عادلٍ وواسع القاعدة – (هناك توافق بين خبراء السياسة المالية العامة بأن الحد الأدنى للإيرادات الضريبية لكي تتمكن الدولة من الإيفاء بمسئولياتها المالية يقدر بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الدولة التي لا تستطيع توفير هذا الحد الأدنى توصم بأنها دولة رخوة: fragile state وبالنظر إلى أن الجهد المالي للسودان كان ولا يزال أقل من 7%، فإن بلادنا للأسف دولة بالغة الرخاوة!)

11. عليه، يتضح بأن مراعاة توازنات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستدامة المالية وضبط التضخم واستقرار سعر الصرف في إطار مشروع دولة "الديمقراطية الاجتماعية"، لا يمكن أن تتوافق مع تشوهات السياسة المالية والنقدية للدعم السلعي وتعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي. إلا أن الإصلاح الاقتصادي المنشود ليس برنامجاً تعسفياً لا يراعى الآثار السلبية المحتملة وارتداداتها السياسية، بل يجب أن يكون عملية "محسوبة"، كما سنوجز أدناه:

أولاً: ترشيد الدعم السلعي:

- فيما يخص الدعم السلعي، لابد من الإلغاء والتحرير الكامل لتسعير البنزين والجازولين، حيث يتم فتح الاستيراد للقطاع الخاص تحت إشراف لجنة التسعير

كسلطة ناظمة لقطع دابر التهريب والتسرب وتحقيق وفرة هذه السلع الاستراتيجية، بجانب تحقيق الاستدامة المالية على صعيد الاقتصاد الكلي.

- لا بد من ترتيبات محددة لتحصين الخدمات الأكثر تأثراً وقد حوت ورقة تسعير المحروقات التي أعدها فريق الدراسات والبحوث وقتها على خطة تشمل إعفاءات ضريبية للشركات والمنشئات العاملة في مجالات النقل والمواصلات الحضرية وفق أسس ناظمة مفصلة[1].
- زيادة اعتمادات ميزانيات التسيير لبعض الوزارات والمؤسسات العامة الحيوية لمقابلة ارتفاع كلفة الوقود حسب ضوابط معينة.

ثانياً، توحيد سعر الصرف وتصفية السوق الموازي للنقد الأجنبي:

لقد أوضحنا حجتنا في كثير من المساهمات ذات العلاقة بأن تقليص العجز الهيكلي في الحساب الجاري، وتوحيد سعر الصرف، والقضاء على السوق الموازي للنقد الأجنبي؛ يتطلب اعتماد نظام سعر الصرف "المعوَم" كأفضل خيارٍ متاحٍ حالياً في ظل قلة الاحتياطي المتاح للبنك المركزي. أيضاً، أوضحنا بأن تثبيت سعر الصرف يعنى استمرار الوضع القائم وقتها، بينما تبني نظام سعر الصرف المدار لا محالة سيوفر هدفاً مثالياً للمضاربين الذين سيعملون على وأده في مهده تماماً كما حدث في عهد النظام السابق في العام 2018. كذلك حللنا تركيبة الواردات السودانية لتبيان صعوبة معالجة العجز الهيكلي في الميزان التجاري باللجوء لحظر الواردات، بالنظر لأن أكثر من 85% من هذه الواردات إما سلع استراتيجية أو مدخلات إنتاج

---

[1] ورقة تسعير المحروقات، إعداد فريق بحثي مختص، الورقة متاحة في الروابط أدناه:
C:\Users\IBRAHIM\Desktop\Back Up NEW\منبر الحوار الاقتصادي\MOF\Research Unit\الملخص التنفيذي- تسعير المحروقات.pdf
C:\Users\IBRAHIM\Desktop\Back Up NEW\منبر الحوار الاقتصادي\MOF\Research Unit\ورقة تسعير المشتقات البترولية- البنزين والجازولين، 3 مايو 2020 .pdf

ضرورية. بالتالي لا يمكن معالجة أزمة شح النقد الأجنبي ووضع حد لتدهور قيمة العملة الوطنية عن طريق هذه المقاربة ''الهيكلية''. إذن، الخيار الوحيد المتاح كان تعويم سعر الصرف لتصفية السوق الموازي وتحريك ''سعر الصرف الحقيقي'' لإنعاش الصادرات وإحلال الواردات لجسر هوة تقدر بحوالي 5 مليار دولار يتم تمويلها حالياً من السوق الموازي. إلا أننا وكما في حالة ترشيد دعم المحروقات ندرك أيضاً بأن ''التعويم'' يحمل معه مخاطر السقوط الحر لسعر الصرف والتضخم الانفجاري. هذا يتطلب فض الارتباط بين حركة سعر الصرف والتضخم، أو على الأقل التخفيف منه. هناك عدة برامج ومبادرات مهمة يجب إنفاذها دون إبطاء، نُوقشت بالتفصيل في الفصل الخاص بنظام سعر الصرف:

- *برنامج سلعتي* يمكن أن يغير ''قواعد اللعبة''، حيث يمكن أن يساهم في دعم تنافسية الأسواق واستقرار الأسعار ومحاصرة التربح الطفيلي بواسطة السماسرة والوسطاء؛ رقمنة التبادل الاقتصادي الخدمي وصولاً إلى مأسسة القطاع التعاوني الاستهلاكي في المدى المنظور؛ توفير وظائف متنوعة ومستقرة للشباب في إطار قطاع تعاوني متين على امتداد جغرافية الوطن الكبير
- *رقمنة الأسواق والعمليات التجارية* لتعزيز هدف تكملة وتنافسية الأسواق وإنشاء نظام مدروس متين للتسعيرة يتم تصميمه بمشاركة فاعلة من قبل مؤسسات القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك.
- *وسائل استثنائية لتمويل* برنامج سلعتي وكذلك تمويل الموازنة في زمن الكوفيد-19 الاستثنائي، وذلك بتعبئة بعض الموارد من الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وكذلك الأصول المستردة بواسطة لجنة ''إزالة التمكين ومحاربة الفساد''.

12. مشروع الإصلاح الاقتصادي عملية "محسوبة" لأنها جزء لا يتجزأ من مفهوم سياسي- اقتصادي شامل لدولة "الديمقراطية الاجتماعية" التي تسعى إلى المواءمة

بين "توازنات الاقتصاد الكلي وآليات وانضباط السوق" من جهة، واستحقاقات مشروع دولة الرعاية الاجتماعية الشاملة من جهة أخرى. عليه، تم تصميم تحرير تسعير المحروقات ونظام سعر الصرف المرتبط به في إطار مفهوم "الانتقال من دعم السلع لتمكين المواطن"، وهو مبادرة سودانية بامتياز طرحها البدوي منذ توليه المسئولية كوزير للمالية في سبتمبر 2019. في هذا السياق أتى برنامج دعم الأسر عن طريق تقديم تحويلات مباشرة دون وسيط باستخدام تطبيقات الهاتف النقال كأداة رئيسة للوصول للأسر المستهدفة. وكما هو معلوم فقد تم اعتماد هذا البرنامج كمكون محوري في مشروع "الانتقال" المنشود، يتكامل مع الهيكل الراتبي الجديد والذي يهدف فيما يهدف إلى إعادة بناء الطبقة الوسطى السودانية التي تم تجريفها تماماً بواسطة النظام البائد. إضافة إلى هذين المحورين، يكتمل المشروع بإطلاق اقتصاد تعاوني متكامل بجانبيه الاستهلاكي والإنتاجي كأحد روافع تمكين المواطن، وفى هذا السياق نؤيد توصية المؤتمر الاقتصادي الخاصة بقيام وزارة للتعاون وبنك تعاوني، حتى يتسنى تقديم الدعم المؤسسي المطلوب للنهوض بهذا القطاع المهم. فيما يخص الهيكل الراتبي الجديد وبرنامج دعم الأسر هناك بعض القضايا المثارة تم التعرض لها بالتفصيل في ورقة البدوي نوجزها أدناه.

أولاً، الهيكل الراتبي:

أوضحنا بأن الزيادات الكبيرة في الهيكل الراتبي قد بنيت على دراسة محكمة لكلفة المعيشة. أيضاً لإزالة المفارقات والتشوهات، كان لا بد من زيادات كبيرة نسبياً للفئات المهمشة في الهيكل القديم. كذلك كانت الافتراضات الخاصة بتمويل الهيكل واقعية إلى حدٍ كبير، فحسب موازنة 2020م المجازة وقتها كانت تقديرات الإيرادات الذاتية تقارب الـ 500 مليار جنيهاً، كانت تكفي لتمويل الهيكل (226 مليار جنيهاً) وميزانيات التسيير، بينما يتم توفير 143 مليار جنيهاً من ترشيد الدعم الذي كان مبرمجاً في إطار هذه الموازنة. أيضاً، كما أبانت ورقة البدوي، لا توجد آثار تضخمية

ذات بال مترتبة على هذا الهيكل، بالنظر إلى أن التضخم الحالي يتعلق بعدم تنافسية الأسواق، والتي تفاقمت في زمن الكورونا كنتيجة لقلة العرض الناجم عن الإغلاق واضطراب الأسواق الداخلية والخارجية. كذلك، أوضحنا بأن الاعتقاد السائد عند البعض بأن معدلات التضخم العالية قد قضت على القِيَم الحقيقية لزيادة المرتبات ليس صحيحاً، حيث إن متوسط زيادة المرتبات تناهز 600%، وبالتالي لإزالة المكاسب التي تحققت للعاملين لا بد أن تتواصل المعدلات التضخمية الانفجارية (من شهر إلى شهر) لمدة 14 شهراً، الأمر الذي يصعب تصوره. أيضاً، أوضحنا بأن تمويل الهيكل الراتبي يجب أن يتواصل في ظل تراجع الإيرادات الحكومية، بالنظر إلى أن الاعتماد على السياسة النقدية، بما في ذلك الاستدانة من البنوك المركزية، أصبح خياراً معتمداً في الكثير من اقتصادات العالم، فضلاً عن أنها ليست بالضرورة تضخمية، بل إلى حدٍ كبير تحفيزية لدعم الطلب وإنعاش الاقتصاد. أخيراً، في نفس السياق، كذلك أبانت ورقة البدوي في فصل الهيكل الراتبي، بأن هناك بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة يمكن أن تشمل بيع أو رهن بعض الأصول المستردة وكذلك توظيف بعض الموارد الهائلة لصندوق المعاشات والتأمينات، كما فعلت بعض الدول التي لجأت للصناديق السيادية في زمن الكورونا الاستثنائي، الذي بالضرورة يتطلب سياسات استثنائية.

ثانياً، وكالة التحول الرقمي ومشروع دعم الأسر:

كما استعرض البدوي في ورقته، فإن برنامج دعم الأسر أتى كمبادرة سودانية وطنية بامتياز، حيث تم إطلاقه كأحد أهم الروافع في إطار رؤية "الانتقال من دعم السلع لتمكين المواطن". إضافة إلى ذلك فإن وكالة التحول الرقمي أيضاً مبادرة وطنية صرفة لقيادة وتنسيق بناء قواعد المعلومات ورقمنة الخدمات العامة، بينما تؤكد حوكمة الصندوق الاستئماني، المعنى بتمويل المشروع، ملكية وقيادة الحكومة السودانية ممثلة في وزارة المالية، رغماً من أن الصندوق يتم تمويله بواسطة شركاء

التنمية. تقديراً لهذه المبادرة المهمة في إطار العقد الاجتماعي للانتقال من الدعم السلعي لتمكين المواطن، التزم شركاء السودان في مجتمع التنمية الدولي بتوفير التمويل اللازم على الأقل للعام الأول. بالنظر للدور المحوري لهذا البرنامج لجهة مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، يجب أن تتولى الدولة توفير الاعتمادات من مواردها الذاتية خلال الفترة اللاحقة. بالإضافة إلى الآفاق التنموية الرحبة المرجوة من هذا البرنامج، يُتوقع أن يساهم بقوة في بناء السلام وفى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والهامش السوداني المثقل بالحروب والنزاعات. لإبانة فوائد هذا المشروع في إطار تمكين المواطن وأيضاً دعم الإنتاج وبناء السلام نستعرض ثلاثة تساؤلات رئيسة:

أولاً، *لماذا هذا المشروع وما هي فوائده المتوقعة* ؟ أفادت الأدبيات وتجارب الدول الأخرى بأن التحويلات النقدية تساهم في تحقيق أهداف تنموية مهمة، عالجها البدوي بالتفصيل في الفصل الخاص بهذا الشأن في ورقته المذكورة. أيضاً، في السياق السوداني، تجدر الإشارة هنا إلى برنامج دعم الأسر يمكن أن يلعب دور "التأمين الاقتصادي" للأسر في حالة الكوارث مثل فشل الموسم الزراعي، حيث تضطر هذه الأسر إلى اتخاذ قرارات تكرس حالة الفقر المتوارث عبر الأجيال مثل إخراج البنت أو الابن من المدرسة للعمل ومساعدة الأسرة في كسب سبل العيش.

ثانياً، *لماذا لا يتم دعم المنتجين، مثل المزارعين والحرفيين مباشرة* ؟ هذا التساؤل يفترض بأن دعم الأسر يذهب للاستهلاك فقط، بينما في واقع الأمر تظهر الشواهد المتواترة من التجارب المذكورة أعلاه بأن هذا الافتراض غير صحيح البتة. هناك أيضاً أدلة قوية من التجارب المشار إليها بأن التحويلات النقدية تساهم في زيادة الادخار والاستثمارات المنتجة. بالمقابل فمسألة دعم المنتجين تواجهها صعوبات لوجستية ومنهجية معقدة، فمثلاً ما هي المعايير التي يمكن بها تحديد من هو المنتج؟ أيضاً كيف يمكن تقديم بذور محسنة أو مدخلات إنتاج بصورة تتسم

بالكفاءة والشفافية في ظل الضعف المؤسسي الذي يكتنف الخدمة العامة. وأخيراً، كما أبانت ورقة البدوي من استعراض تجربة كينيا، مقارنة بالحكومة أو حتى منظمات المجتمع المدني الخدمية، فإن أفضل وحدة في المجتمع لتحديد كيفية توظيف الموارد المتاحة لها بصورة تدعم الإنتاج هي الأسرة.

ثالثاً، *ما هي الفوائد المتوقعة على مستوى الاقتصاد المحلي ككل وما هي المخاطر التضخمية لهذا البرنامج*؟ على عكس بعض المخاوف، فقد أفادت الدراسات وتجارب بعض الدول الأفريقية، خاصة كينيا، بأن التحويلات النقدية لم تتسبب في أي آثارٍ تضخميةٍ ذات مغزى. بالمقابل فقد أفادت تجربة كينيا بأن كل دولارٍ يُستثمر في التحفيز المالي يؤدى إلى نمو الاقتصاد المحلي بمقدار 2.60 دولار، مما يعنى أن لهذا البرنامج تأثيراً إيجابياً يتعدى الأسرة إلى مجمل اقتصاد المقاطعة الكينية التي نُفذ فيها البرنامج، والتي توازي مستوى الولايات أو المحليات في حالة السودان.

الرؤية البديلة: اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير

13. في خضم الأزمة الاقتصادية الماثلة أشارت لجنة الخبراء الاقتصاديين لقوى الحرية والتغيير في بيانها لجماهير الشعب السوداني الصادر في ٢٢ يوليو، 2020م إلى أنها "في اجتماعها مع الوزير السابق يوم ٩ ديسمبر وفي مذكرتها لرئيس مجلس الوزراء في يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩م وفي مذكرات وبيانات واجتماعات لاحقة قدمت جملة من البدائل الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين سعر الصرف وتعظيم الموارد وسد عجز الموازنة وتنمية الاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين." حسناً، دعنا نستعرض عناصر هذه البدائل كما وردت في إطار مجموعات بحسب ما تم القيام به من إجراءات بواسطة الحكومة بصورة عامة، خاصة وزارة المالية.

المجموعة الأولى: هذه الحزمة من التوصيات قد تم إنجاز بعضها وتدخلت عوامل خارجية في إعاقة إنجاز أحدها.

أ. إصلاح النظام الضريبي والجمركي وإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية لغير الاستثمارات والقطاعات المنتجة: تم إنجاز هذا المشروع في إطار التشريعات المصاحبة للموازنة الأصلية في ديسمبر 2019 وقد تم إجازة 15 بنداً تتعلق بالإصلاح الضريبي والجمركي من أصل 19 بند تمت التوصية بشأنها من قبل فريق العمل الذي أنجز تقريراً ضافياً تمت الإشادة به من قبل مجلس الوزراء.

ب. إقامة بورصة الذهب والصادرات الزراعية لضمان توريد حصائل الصادر في القنوات الرسمية: أصدر وزير المالية والتخطيط الاقتصادي القرار الوزاري رقم 29 بتاريخ 6 أبريل 2020 بتشكيل لجنة دراسة إنشاء بورصة الذهب والسلع الزراعية، برئاسة الدكتور طه الطيب الخبير المالي المعروف ورئيس جمعية المصارف وعضوية الدكتور علي الفويل، مدير سوق الخرطوم للأوراق المالية وآخرين وحسب علمنا أن هذا التقرير قد تم تقديمه بعد مغادرة البدوي للوزارة.

ت. الاستجابة لمبادرة المغتربين بدعم البنك المركزي بالوديعة الدولارية والسعي لجذب مدخراتهم مما يؤدي لتحسين موقف البلاد في مجال العملات الحرة وبالتالي تقوية سعر صرف العملة الوطنية: منذ أكتوبر 2019 وبالتنسيق مع بنك السودان المركزي والتشاور مع عدد من ممثلي الجاليات السودانية في المهجر، تم إعداد برنامج متكامل لمساهمة المهجر من شقين:

- تبرع نقدي بما يعادل 30 دولاراً فأكثر، حيث يمكن أن يتم التبرع مرة واحدة أو عدة مرات؛
- وديعة دولارية بما يعادل 300 دولار فأكثر، تُرد قبل نهاية الفترة الانتقالية بستة أشهر، بدون فوائد أو أرباح.

وقد أصدر بنك السودان الوثائق ذات الصلة وتواصل مع عددٍ من البنوك والمؤسسات المصرفية في مناطق وجود الدياسبورا السودانية كالدول الخليجية ودول الاتحاد الأوربي، وأمريكا الشمالية. ولكن للأسف واجهت هذه المبادرة مشكلة

وضعية السودان كدولة مُدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهاب، حيث شكلت عائقاً للتحويل النقدي. وكنا قد بذلنا وقتها مجهودات حثيثة مع مسئولي وزارة الخزانة الأمريكية والسفارة الأمريكية لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك المساعدة في عودة سيتى بانك للسودان وإعادة فتح فرعه في الخرطوم ليلعب دور البنك المراسل وبذلك يفتح الطريق للبنوك الأخرى المتوجسة من التعامل مع السودان، بالرغم من أن وزارة الخزانة كانت قد أعلنت أن السودان لا يقع تحت طائلة الحظر المصرفي. حسب علمي، للأسف، لم تثمر هذه المحاولات حتى الآن. إضافة إلى ذلك، عمدت بعض الدول مؤخراً في إطار سعيها لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال إلى تجميد حملات التبرعات حتى إشعار آخر وقد أجرينا عدة اتصالات مع هذه الدول ووُعدنا خيراً، ولكن هذا الأمر يتعلق باعتبارات تتعدى مشروعنا مع المهجر السوداني.

المجموعة الثانية: أيضاً تم الاهتمام بالتوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة، إلا أن هذه البرامج تظل رهينة بأوضاع الاقتصاد الكلي المأزومة بسبب تعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي وكذلك الدعم السلعي وتحولهما إلى الحاضن الأبرز للطبقة الطفيلية وأنشطتها الهدَامة.

ث. إنشاء التعاونيات على نطاق واسع لنقل السلع من المنتج للمستهلك مباشرة دون مرور بالوسطاء مما يساعد على تحديد الأسعار ومراقبتها وكبح جماح التضخم وتخفيف أعباء المعيشة عن كاهل المواطنين: قد أوضحنا في مكان آخر من هذه الورقة مساهمة وزارة المالية في مشروع "سلعتي"، وقد تحدثنا كثيراً بأن هذه المبادرة يمكن أن تغير قواعد اللعبة لجهة تكملة الأسواق وزيادة تنافسيتها ولكن تطوير هذا البرنامج كان يتطلب بناء قواعد معلومات متينة وتطبيق منصات رقمية، إضافة إلى بناء شراكة مع شركات الصناعات الغذائية الخاصة في ظل تعقيدات تعدد أسعار

الصرف وتسيد السوق الموازي كمصدر وحيد متاح لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الغذائية المصنعة. لهذا تأخر هذا المشروع ولم يبدأ إلا في سبتمبر2020م.

ج. *دعم الموسم الزراعي لزيادة الإنتاج والإنتاجية*: لقد بُذل مجهودٌ مقدَّرٌ في دعم المواسم الزراعية في النصف الثاني من 2019 والأول من 2020، خاصة بالنسبة للقمح. إلا أننا نسارع للإشارة إلى أن أوضاع الاقتصاد الكلي، خاصة إعاقة فجوة النقد الأجنبي تشكِل عقبة كؤود أمام معالجة مشكلات القطاعين الزراعي والصناعي. على سبيل المثال، في ظل استحواذ الدعم السلعي على موارد النقد الأجنبي على قلتها لم يتوفر مبلغ 270 مليون دولار لتمويل الخطة الإسعافية لميناء بورتسودان، أو 70 مليون دولار لتمويل مشروع صوامع الغلال للبنك الزراعي وغير ذلك من المشاريع المحورية لدعم القطاع الزراعي في عام 2020م.

ح. *سيطرة الحكومة على صادرات الذهب*: ابتداءً، حوالي 80% أو ما يزيد من إنتاج الذهب يتم في القطاع الأهلي غير المهيكل. عليه، لا تستطيع الدولة السيطرة على صادراته بالمعنى الحرفي، ولكنها تستطيع تبني سياسات تسعير واقعية لتحفيز المنتجين والتجار للتعامل بالقنوات الرسمية ووقف التهريب. لقد تم تحقيق إنجاز مهم بإخراج بنك السودان من تجارة الذهب وتمويلها بموارد غير حقيقية عن طريق زيادة الكتلة النقدية، والذي كان العامل الرئيس في التضخم خلال الأعوام 2016-2019م. بالمقابل أنشأت وزارة المالية صندوقاً لتمويل مشتروات حصائل الصادر في إطار اتفاق مع غرفة مصدري الذهب، حيث تم دعم هذا المشروع بإجراءات ناظمة لتسهيل وتنسيق إجراءات بنك السودان، وزارة الصناعة، والتجارة، وهيئة المواصفات، والمقاييس. إلا أننا نسارع بالاعتراف بأن مساعي تمويل هذا الصندوق لم تحقق تقدماً كبيراً بالنظر لكلفة تمويل الدعم السلعي العالية والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على الإيرادات الحكومية: على سبيل المثال، دفعت وزارة المالية 10 مليار جنيهاً لتمويل استيراد المشتقات البترولية المدعومة في شهر مايو، كان عائد

المبيعات أقل من مليار جنيهاً. لهذا سوف تواجه محفظة السلع الاستراتيجية التي تستند إلى تنظيم وتعبئة صادرات الذهب نفس المشكلة إذا لم يتم تحرير تسعير المشتقات البترولية. يجدر بالذكر أن هذه المحفظة قد برزت كأحد أهم مشاريع لجنة الطوارئ الاقتصادية التي شارك فيها ممثلي قوى الحرية والتغيير جنباً إلى جنب مع وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي بالدولة.

المجموعة الثالثة: هذه الحزمة من التوصيات تشمل:

خ. تحقيق الولاية الكاملة لوزارة المالية على المال العام.

د. تجريم التجنيب وتوريد كل الأموال المجنبة في خزانة وزارة المالية.

ذ. ضم الشركات الحكومية والأمنية والعسكرية التي تهيمن على أهم الموارد بالعملتين المحلية والأجنبية لوزارة المالية.

وهذه التوصيات من التعقيد بمكان لأنها تمثل ممارسات متجذرة عبر مسيرة النظام البائد المتطاولة، وبذلك تمثل مصالح لقوى ومؤسسات نافذة في الدولة والمجتمع، الأمر الذي كان يتطلب تسوية سياسية على نسق الشراكة الاستراتيجية بين قيادة قوى الحرية والتغيير والمؤسسة العسكرية. وفي هذا السياق فقد عمدت وزارة المالية منذ البداية إلى التنسيق مع اللجنة الاقتصادية في الحوار مع منظومة الصناعات الدفاعية بشأن ولاية وزارة المالية على الشركات غير العسكرية وأيضاً مساهمة المنظومة في دعم الموازنة. عليه، بالرغم من أن بعض التقدم قد أُحرز، على سبيل المثال إنجاز تبعية الشركة السودانية للموارد المعدنية لوزارة المالية، إلا أن التوصيات أعلاه يجب أن تعالج في الإطار الواسع المقترح أعلاه.

المجموعة الرابعة: الحزمة المقترحة في هذه المجموعة مهمة ومحورية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وكان يتوجب الإسراع في إنفاذها، رغماً من أنها تحتاج لترتيبات قد تأخذ وقتاً، خاصة في ظل التجريف الذي ألم بمؤسسات الخدمة المدنية:

ر. إعادة الشركات التي كانت تتولى الصادرات، كشركة الحبوب الزيتية وشركة الصمغ العربي والأقطان واللحوم والماشية وإقامة شركات المساهمة العامة: يجب ألا تكون هذه الشركات احتكارية حتى نتفادى السلبيات المترتبة على ذلك من ضعف التنافسية، ولكن من المهم أن تكون ذات تمويل مقدَر حتى تستطيع توجيه السوق لفائدة المنتجين وخدمة الأهداف المناطة بها مثل تثبيت الأسعار وتطوير وسائل الإنتاج وزيادة الإنتاجية في القطاع التقليدي ...إلخ.

ز. إصلاح وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ودفعه للقيام بدوره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هذا البرنامج يتطلب قدرات فنية متخصصة لتحليل الأوضاع المالية للبنوك ومراجعة حوكمتها، وهو من أهم المشاريع التي كانت تتم معالجتها في إطار لجنة الطوارئ الاقتصادية. إلا أننا نسارع لنلاحظ بأن مبادرات هذه اللجنة ستكون محدودة الفائدة إن لم يتم توطينها في إطار المؤسسات التنفيذية المعنية لأن عملية الإصلاح المؤسسي يمكن أن تبدأ بإجراءات طارئة، ولكنها بالتأكيد لا تنتهي بها، تماماً كما تبين من النجاح المحدود، بل الفشل البين في كثير من مبادرات لجنة الطوارئ.

مبادرات أخرى: تحتوي هذه المجموعة على مبادرتين، لم يتم تضمينهما في بيان خبراء اللجنة الاقتصادية الآنف الذكر، يتعلقان بترشيد الواردات واستبدال العملة:

س. هناك مقاربة هيكلية تقدم بها الدكتور صدقي عوض كبلو خاصة بترشيد الواردات وحظر نسبة مقدَرة منها يمكن أن تقدم معالجة هيكلية لأزمة عجز الحساب الجاري، وبالتالي قد تنتفي الحاجة إلى تعديل جذري لنظام سعر الصرف. كما أبانت ورقة البدوي في تحليلها الضافي المتعلق بإصلاح نظام سعر الصرف، فإن هذه السياسة، على أهميتها، ليست بديلاً بالنظر لطبيعة هيكل الواردات السودانية.

ش. أخيراً، ضرورة استبدال العملة. هذا المشروع بدأ يكتسب شعبية واسعة في وسائل التواصل الاجتماعي وقد تم تبنيه مؤخراً من قبل لجنة الخبراء. هناك بالطبع

مخاوف مشروعة بشأن إمكانية وجود تزوير على نطاقٍ واسعٍ للعملة أو وجود بلايين الجنيهات خارج سيطرة البنك المركزي يتم توظيفها بواسطة عناصر النظام البائد لزعزعة الاستقرار الاقتصادي. إلا أن دراسة أعدها البنك المركزي بهذا الشأن في مارس 2020 ترجح الاستبدال التدريجي، بالنظر إلى أن الاستبدال الشامل دفعة واحدة يكلف ما يقارب 700 مليون دولاراً، إضافة إلى أن إتمام هذه العملية قد يستغرق ما بين 17 إلى 35 شهراً.

14. إذن، يتضح من الاستعراض أعلاه بأنه، على العكس من ادعاء أعضاء اللجنة، لم يتم تجاهل هذه البدائل "القطاعية" التي تقدمت بها اللجنة. فهناك بعض البدائل تم بالفعل إنجاز بعضها، بينما لم تتمكن الحكومة من إنجاز معظمها لعدة أسباب، مثل ظروف وضع السودان في لائحة الدول الداعمة للإرهاب، والحاجة لبعض الوقت لإعداد الترتيبات المؤسسية اللازمة لإنفاذها، أو بكونها رهينة بأوضاع الاقتصاد الكلي المأزومة بسبب تعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي وكذلك الدعم السلعي. أيضاً، هناك مسألة تبعية أو إشراف وزارة المالية على شركات ومصالح منظومة الصناعات الدفاعية غير العسكرية، والتي أشرنا منذ البداية بأن وضعية هذه الشركات من التعقيد بمكان، الأمر الذي يتطلب تسوية سياسية على نسق الشراكة الاستراتيجية بين قيادتي قوى الحرية والتغيير والمؤسسة العسكرية.

15. بالمقابل لا تملك هذه الرؤية "القطاعية" البديلة برنامجاً لمعالجة تشوهات القطاع الكلي، حيث أفادت تجارب الدول المختلفة وكذلك الأدبيات المتواترة بأن الإصلاح الاقتصادي في حالة الاقتصادات المأزومة كما هو الحال في بلادنا لا بد أن يبدأ من الاقتصاد الكلي، لأنه الأساس الذي تستند إليه كل السياسات القطاعية. في هذا السياق، أجرى البروفسور دانى رودريك، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد،

دراسة معمقة عن تجارب الإصلاح الاقتصادي[1] وخلص إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي وتنافسية أسعار الصرف كانت من أهم أسباب نجاح الدول الآسيوية، مقارنة بنظيراتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية - والتي كانت تماثلها في مستوى الدخل في مطلع الستينيات من القرن الماضي.

النجاحات التي تحققت في ظل رؤية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي

16. رغماً عن أن الرؤية الاقتصادية والبرامج المترتبة عليها لا شك قد شكلت مشروعاً نهضوياً مكتمل الأركان أتى كنتاج لفكر سوداني الوجه واليد واللسان، إلا أنه أيضاً قد حُظى بدعم المجتمع الدولي، حيث تم توقيع اتفاقSMP مع صندوق النقد الدولي في يونيو 2020م، والذي يحتوي على حزمة متكاملة من الإصلاحات المؤسسية وسياسات الاقتصاد الكلي والتي تم التفاوض حولها على مدى أسبوعين، حيث تطابقت عناصر هذا البرنامج مع أولوياتنا الوطنية التي استعرضناها أعلاه، وبتفصيل أكثر في ورقة البدوي. لقد بدأت النتائج الاستراتيجية الهامة لهذا الاتفاق تترى، قبل أن يوقفها انقلاب 25 أكتوبر المشئوم. بإذن الله، وبعد إزالة هذا الانقلاب وآثاره، فإن تنفيذ هذا البرنامج سينقل البلاد إلى آفاق غير مسبوقة تنفض عنها إصر تركة الإنقاذ الاقتصادية الكارثية في خلال سنة على أقصى تقدير، حيث يُتوقع:

- إكمال ترتيبات الانضمام لمبادرة الدول قليلة الدخل، المثقلة بالديون HIPC، لإعفاء ديون السودان البالغة أكثر من 60 مليار دولار والتي يتوقع أن تُخفض إلى أقل من 15 مليار، حيث يحصل السودان على إعفاء يساوى أكثر من ثلث الموارد التي تم توظيفها لهذه المبادرة منذ إطلاقها في العام 1996، والتي شملت حوالي 40 دولة.

[1] C:\Users\IBRAHIM\Desktop\Back Up س NEW\Sudanese issues\GOS\MoF\Research and Advisory\Litertaure\Rodrik, Dani (1996) Understanding Economic Policy Reform. Journal of Economic Literature, .pdf

- إدراج الإصلاح المؤسسي الشامل، خاصة تبعية الشركات والأنشطة الاقتصادية العسكرية والأمنية لوزارة المالية وولايتها الكاملة على المال العام، كأحد شروط إعفاء الديون وإعادة تأهيل البلاد في مجتمع التنمية الدولي.
- تسديد متأخرات الديون لمنظمات التمويل الدولية وإعادة الانضمام للجمعية الدولية للتنمية IDA والحصول على منحة سنوية بحوالي مليار دولار كدعم مباشر للموازنة من البنك الدولي وقروض أخرى ميسرة من صندوق النقد الدولي لدعم ميزان المدفوعات ...إلخ.
- تدفق الاستثمارات المؤسسية – على سبيل المثال من قبل مؤسسة التمويل الدولية بالبنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي التابع لبنك التنمية الأفريقي – التي عادة ما توفر التمويل لمشاريع التنمية الاستراتيجية وبذات الوقت تمكن الدول من جذب الاستثمار الخاص.

17. غنى عن القول إن من أهم الإنجازات تمثلت في بدء استقرار سعر الصرف وتصفية السوق الموازي للنقد الأجنبي، تطبيق الهيكل الراتبي الجديد وبرنامج دعم الأسر وإعادة تخصيص الموارد في موازنة 2020م لدعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى وغير ذلك من الإنجازات والمبادرات التي استعرضناها أعلاه، وأخرى لا يتسع المجال لذكرها.

القصور الذي شاب الأداء

18. بطبيعة الحال، كانت التركة ثقيلة للغاية، ليس فقط من حيث الانهيار الاقتصادي الشامل الذي حدث، ولكن أخطر من ذلك التجريف الممنهج الذي أحدثه نظام الإنقاذ المباد في الخدمة المدنية والتدني المريع في الكفاءات وثقافة العمل. عليه، كانت هناك عدة أوجه من القصور شابت إنفاذ البرامج الطموحة للبرنامج، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم تمكننا من ضبط وإكمال الأسواق كنتيجة لتسيد السمسرة وعدم التنافسية، والتي كانت السبب الرئيس في التضخم، كما أفادت دراسات متينة (مثلاً مقال بروفسور عبد المحسن مصطفى صالح في جريدة التيار) وليس الهيكل الراتبي كما أبانت ورقة البدوي.
- لم يتم رفع دعم المحروقات بصورة متزامنة مع إنفاذ الهيكل الراتبي الجديد، حيث كان ينتظر توفير أكثر من 140 مليار جنيه من هذا الدعم لتمويل استحقاقات الهيكل الراتبي.
- لم يتم إنفاذ مشروع ترشيد الدعم السلعي بحسب الترتيبات المهمة التي اقترحناها في ورقة تسعير المحروقات لتحصين قطاعي المواصلات الحضرية والنقل من تبعات سياسة التحرير (أنظر/ي ورقة البدوي)، الأمر الذي سبب معاناة كبيرة للمواطنين كان يمكن تفاديها دون التسبب في عجوزات كبيرة في الموازنة.
- عدم تمكن وزارة المالية من توفير التمويل الكافي لمشروع سلعتي كنتيجة لعدم اعتماد مقترح الوزارة بتمويل قطاع تعاوني حديث بواسطة موارد صندوق التأمينات والمعاشات، يوفر السلع الضرورية بأسعار معقولة وبذات الوقت وظائف في المدى القصير للشباب (ورقة البدوي).
- عدم إنفاذ مقترح وزارة المالية الخاص بتوظيف الشباب في الوظائف الشاغرة المترتبة على قرارات لجنة إزالة التمكين ومكافحة الفساد في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالنظر للبيروقراطية وتقاعس الجهات المعنية في الحكومة.

العوائق والتحديات

19. لقد اختتم بيان لجنة الخبراء الآنف الذكر بمزاعم قطعية ألقت كامل المسئولية عن تدهور الأوضاع الاقتصادية على كاهل الحكومة الانتقالية. فبحسب بيانهم، "لو تم تطبيق تلك البدائل منذ أن تم طرحها في ديسمبر الماضي لتحققت الكثير من

النتائج الإيجابية ولتم دعم وتقوية سعر صرف العملة الوطنية وتعظيم الإيرادات بما يسد عجز الموازنة ولما عانت البلاد من صفوف المحروقات والخبز والارتفاع الجنوني في الأسعار.. غير أنه قد تم تجاهل كل تلك البدائل والانغلاق في الدائرة الضيقة لصندوق النقد الدولي مما قاد إلى المزيد من تأزيم الوضع الاقتصادي الموروث من النظام البائد نتيجة للسير في نفس سياساته" . إلا أننا نستطيع أن نقطع بأن هذه المزاعم لا يسندها دليل كما يتضح من تفنيدنا لها أعلاه. بالمقابل لا تملك الرؤية البديلة برنامجاً لإصلاح الاقتصاد الكلي عدا التمسك ببقاء الدعم وثبات سعر الصرف الأصلي (18 جنيهاً للدولار)، وهى بلا شك فقط تكرس سياسة نظام الإنقاذ والتي أورثت حكومة الثورة الانتقالية وجهي عملة تركة النظام البائد الاقتصادية المتمثلة في تعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي وتفاقم فجوة النقد الأجنبي وتراكم العجز المالي المترتب على الدعم السلعي وانهيار الاستدامة المالية وسوء تخصيص الموارد، الأمر الذى أفرز سوقي الدعم والنقد الأجنبي الموازي كأهم حواضن الطبقة الطفيلية وأنشطتها الهدامة المتمثلة في تهريب الصادرات والسلع الاستراتيجية المدعومة والمضاربة في سوق النقد الأجنبي.

20. تأسيساً على ما تقدم، نزعم بأن تدخل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير في 28 ديسمبر، 2019م قد أجبر مجلس الوزراء على تبنى موازنة بدون سياسيات للاقتصاد الكلي مما حولها إلى "ميزانية" لتخصيص الموارد. فبقاء الدعم وثبات سعر الصرف يعنى السير على نهج الاقتصاد الكلي للنظام البائد، وبالتالي تواصل، بل وتفاقم أزمة الاقتصاد الكلي، مما أضاع وقتاً ثميناً وسبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية بمرور الوقت وكذلك أعاق فيما أعاق إنفاذ مبادرات ومشاريع في الكثير من القطاعات المهمة، بما في ذلك تلك التي تقدمت بها لجنة الخبراء الاقتصاديين للحرية والتغيير.

21. بالطبع فقد قدمت الحكومة الانتقالية الأولى برنامجاً اقتصادياً وطنياً يستند إلى رؤية اقتصادية محكمة، شاملاً تعزيز ولاية وزارة المالية على المال العام، الحوكمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي، السياسة المالية والنقدية وأسعار الصرف وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ...إلخ. إلا أن تنافر الرؤى وتغليب المقاربات الأيديولوجية على الأفكار العلمية الموضوعية من بعض مكونات قوى الحرية والتغيير قد أفرز، برأينا، حالة من اليأس والتشكيك في نجاعة مشروع الإصلاح الاقتصادي برمته، خاصة برامج الاقتصاد الكلي المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف، والتي كما بينا أعلاه، تشكل قطب الرحى لأي برنامجٍ يُعتد به للإصلاح الاقتصادي.

22. إذن، إذا كنا فعلاً، لا قولاً، نؤمن بأن هذا المشروع سيخرج البلاد من وهدتها الاقتصادية، كان يجب علينا أن نطرحه بكل جدية وندافع عنه بكل ما أُوتينا من قوة ونتحمل المسئولية السياسية المترتبة عليه. كان يجب علينا كحكومة وحاضنتها السياسية أن نبدأ بمقاربة الرؤية العلمية أولاً ومن ثَم نبحث عن التسويق السياسي. برأينا أن هذا النهج هو السبيل الوحيد المتاح لإقناع الشعب بتحمل تبعات المشروع الإصلاحي، حيث يمكن إبانة كيف يمكن في إطار هذا المشروع أن ننتقل من النقطة (أ) - وكل ما تمثله من تركة نظام الإنقاذ البائد - إلى النقطة (ب)، حيث يمكننا الخروج من حفرة عمقها أكثر من ستين ملياراً من الدولارات إلى فضاءات إعفاء الديون وإعادة تأهيل البلاد للاستفادة، كما شأن كل البلدان من حولنا، من الاستثمارات والمنح لإعادة الإعمار وبناء السلام وإطلاق النمو المستدام لمكافحة الفقر وتوفير فرص العمل للشباب.

23. إلا أن عدم توفر الدعم الكافي من قبل قوى الحرية والتغيير، بل والتصعيد السلبي من طرف معظم منسوبي اللجنة الاقتصادية ضد المشروع الإصلاحي والذي اعتمدته حكومة يُفترض أنهم قد أتوا بها للحكم قد أربك المشهد، بل وربما ساهم في تبخيس الإنجازات الاستراتيجية الكبرى التي تحققت. إن برنامج الاصلاح

الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية هو مشروعٌ وطنيٌ يرتكز على فلسفة ''الديمقراطية الاجتماعية'' و''الشرعية الاقتصادية'' و''الانتقال من دعم السلع إلى تمكين المواطن''. لذلك ليس من المناسب وصم مشروع الإصلاح الاقتصادي بأنه ''روشتة مستجلبة من أحد رفوف صندوق النقد والبنك الدوليين''.

24. بالمقابل، المقاربة القطاعية التي يتبناها معظم خبراء اللجنة الاقتصادية ليست قليلة الأهمية، بل هي في غاية الأهمية، ولكن بعد معالجة تشوهات الاقتصاد الكلي المتمثلة في وجهي تركة نظام الإنقاذ الاقتصادية: الدعم السلعي وتعدد أسعار الصرف وتسيد السوق الموازي للنقد الأجنبي. هذه الرؤية - التي تستند إلى إصلاح الاقتصاد الكلي أولاً، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم إنفاذ السياسة الصناعية القطاعية لدعم الإنتاجية وتنافسية الأسواق - قد كانت السمة الرئيسة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أفضت إلى التحولات الهيكلية العميقة والنمو المستدام في دول النمور الآسيوية ابتداءً من كوريا وتايوان، ثم سنغافورة وماليزيا والصين، وصولاً إلى فيتنام. هذه دعوة إلى رؤية توفيقية يمكن أن يتشكل حولها توافق عريض يتسلح بقراءة علمية وموضوعية للدروس المستفادة من تجارب الأمم الناجحة والفاشلة على حدٍ سواء.

الدروس المستفادة والتوصيات لمستقبل أفضل

25. يمكن تلخيص هذا المحور باختصار في الآتي:

- على الحاضنة السياسية تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسات العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبرنامج الاقتصادي.
- الاتفاق المسبق مع رئيس وأعضاء الحكومة على هذه الأهداف الاستراتيجية
- متابعة ومحاسبة الأداء بناء على تحقيق الأهداف والنتائج المتوخاة وعدم التدخل في الأدوات السياسيوية المعنية بتحقيق هكذا أهداف ونتائج نهائية.

- اختيار أعضاء اللجان الاقتصادية يكون بناء على قدرتهم على تمثيل المصالح من مختلف المكونات السياسية والجغرافية السودانية والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- الانقسام المؤسسي الناجم عن النزاع حول الملفات الاقتصادية بين الحكومة التنفيذية والمكون العسكري وتغول الأخير على الملفات الاقتصادية والتنفيذية كان له تأثير متزايد الضرر على الأداء الاقتصادي في الفترة الانتقالية الأولي.
- من المهم مستقبلاً تحديد اختصاصات اللجان الاقتصادية بما في ذلك الأفكار حول ولايتها وهيكلها والغرض منها.
- يجب أن تركز اللجان الاقتصادية عملها على تعزيز الشفافية والعمل على تقديم الأفكار بشأن الأزمات الملحة كالفقر ومعالجة الأزمة المصرفية الملحة. كذلك يجب دراسة التحديات والفرص المتاحة لإعادة الإعمار والتنمية
- إن أي تسوية سياسية شاملة تستلزم آلية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التدهور الاقتصادي والذي يعتبر من البواعث المحركة للأزمة السودانية.
- اعتماد ذات المعايير للمناقبية المهنية والتخصص كأسس لتكليف شاغلي المناصب التنفيذية ومؤسسات الحاضن السياسي ولجانه المتخصصة (مثل اللجنة الاقتصادية) كحدٍ سواء.
- وكذلك من المهم توحيد المنبر الاعلامي لتصدر البيانات من خلال الهيئة القيادية للحرية والتغيير بواسطة المتحدثين الرسميين.
- اللجنة الاقتصادية يجب أن تساهم في رفع الوعي بطبيعة التحديات الاقتصادية والقضايا المرتبطة بها وتوضيح رؤية الحكومة المدنية بخصوص مختلف الخطط الاقتصادية من خلال الحوارات الرسمية وغير الرسمية مع قطاعات المجتمع المختلفة بهدف خلق تضامن وطني يوفر دعماً للحكومة المدنية.

النقاش

عادل خلف الله

كيف نحيل التجربة إلى وعي وباتجاه إصلاح اقتصادي يعبر عن التطلعات الشعبية ومعالجة الأزمة الاقتصادية بالاعتماد على الذات؟[1]

1. أغفلت الورقة الإطار النظري للفترة الانتقالية وتجاوزت مفهوم الثورة والبعد الاجتماعي للثورة وتحديد الأولويات في جانبها الاقتصادي بإشارة فضفاضة لدولة (الديمقراطية الاجتماعية)، لذلك فإن البرنامج المنفذ من قبل حكومة الفترة الانتقالية كان برنامجاً إصلاحياً معتمداً كلياً على الخارج، وبشروطه، وليس هنالك تناقض جوهري بينه وبين نهج "الإنقاذ"، وعمد على تحميل القوى الاجتماعية التي فجرت الانتفاضة والمنتجين أعباء الإصلاح عوضاً عن تحميله للقوى الاجتماعية والرأسمالية الطفيلية التي انتفعت من نهج "الإنقاذ" وفسادها مما خلق حالة تباين واضحة بين برنامج قوي إعلان الحرية والتغيير وبرنامج الطاقم الاقتصادي لرئيس الوزراء، ومحصلة أدائه مع عوامل أخرى التمهيد للانقلاب.
2. وضعت قوى الإجماع الوطني منذ 2010م أساس ما عرف لاحقاً بالبرنامج الإسعافي والسياسات البديلة. والذي استلمه رئيس الوزراء في 15 اكتوبر 2020م، وعمم لاحقاً على مجلس الوزراء والدوائر المهتمة ونشر على نطاق واسع [في صيغة PDF] وعبر الندوات والمنابر الإعلامية. وتشكلت على ضوئه اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير، من مختلف مكونات قوى الحرية والتغيير، وممثلين للجان المقاومة في الخدمة المدنية ولجان التسيير. مما ينفى توجهها الفكري والأفكار البالية التي تتبناها وعدم أهليتها، إلا إذا كان من أطلق ذلك يعتبر نفسه حاله متعالية على تجربة القوى السياسية والاجتماعية والاكاديمية في البلاد.

[1] ألقى المهندس عادل خلف الله مداخلته شفاهة وسلمها كتابة

3. اجتمعت اللجنة بوزير المالية في 2020/12/9م وقدمت رؤيتها حول المهام العاجلة للمرحلة الانتقالية، وفق البرنامج وتصورها لفلسفة ولإعداد الموازنة، وكان الاجتماع تفاعلياً وإيجابياً. قدم وزير المالية وطاقمه مسودة موازنة 2020 في 18 ديسمبر بخلاف ما ساد في الاجتماع الأول. اعترضت اللجنة على توجهها العام الذي لا يعبر عن طموحات قوى الحراك ولا يسهم في إصلاحات فعلية، اشترط الوزير وبحدة إما قبولها كما هي، وعدم استعداده لتنفيذ موازنة معدلة.
4. عرفت الورقة بأنها ورقة تقييم للأداء الاقتصادي لحكومة الفترة الانتقالية، ولكنها عبرت فقط عن فترة د. إبراهيم البدوي ولم تشر إلى فترة د. هبة أحمد علي في الوزارة ولا فترة د. جبريل إبراهيم ما قبل الانقلاب.
5. الورقة عبرت عن تيار فكري اقتصادي معروف يحاول إعادة إنتاج نفسه لمرحلة قادمة، وكذلك عبرت عن رؤية شخصية لمعدها عبر طرح برنامجه وصراعاته مع اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير، وكأنما أرادت الورقة حسم الصراع لصالح برنامج معد الورقة والانتصار له بتوجيه ضربه قاضية للجنة صاحبة الرؤية المختلفة عن رؤيته، ولكن هذه المرة عبر منبر الحرية والتغيير لا عبر منابر أخرى ظل يمارس فيها التحامل والتجني على اللجنة وأعضائها، فكيف يكون اتجاه الورقة لإنهاء الدعم موقفاً علمياً والإبقاء على الدعم والتوسع فيه (موقف فكري)؟
6. نرى من الأجدى أن تتجاوز الورقة حالة الصراع وأن يكون التقييم علمياً وموضوعياً وأن يعبر التقييم عن احترام التوجهات الفكرية الاقتصادية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، وعن التحالف ومحاولة إحداث مقاربات لتنفيذ برنامج اقتصادي متفق حوله في المرحلة القادمة بدل التمترس حول الذات. فالحكومة الانتقالية ليست حكومة حزب حاز على مشروعية انتخابية حتى يسعى لتطبيق رؤاه وبرنامجه، دعك من وزير أو رئيس وزراء. وفى مرحلة تتطلب التوافق لا التفرد

والحوار لا الصراع، وبإحالة التجربة إلى وعي بمطلوبات الحاضر والمستقبل وفى مجتمع واقتصاد متسمين بالتعدد والتنوع.

7. تحدثت الورقة في بدايتها عن التركة الاقتصادية للنظام البائد، وركزت علي جانب التشوهات الهيكلية للاقتصاد السوداني المتمثلة في تعدد أسعار الصرف، دعم المشتقات البترولية، التضخم، العجز في الميزان التجاري والصرف الحكومي غير المرشد ومعالجة الديون؛ ومع الاتفاق حول الوصف إلا أن السياسات التنفيذية ركزت علي معالجة تعدد سعر الصرف من خلال إجراءات، إدارية بتعويم الجنية ورفع الدعم عن المشتقات البترولية، بدلاً عن سيطرة الدولة على الإيرادات وعلى الإنفاق وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي والذهب إلى آخر الحزمة التي تم التوافق حولها في لجنة السياسات. الأمر الذي فاقم الواقع المعيشي وأضعف قطاعات الإنتاج، الذي يعاني في الأساس من الضعف، مع الإهمال الكامل لمعالجة التضخم والعجز في الميزان التجاري والصرف الحكومي غير المرشد، ولولاية المالية على المال العام.

8. عزت الورقة سياسة ترشيد الدعم ورفع الدعم لحجة التوزيع العادل للدعم، لكي تستفيد منه الشرائح الفقيرة من خلال دعم الصحة والتعليم، ولكن الملاحظ من خلال موازنة العام 2021م، أن جملة المبالغ المحققة من رفع الدعم بلغت 300 مليار جنيهاً وهي تعادل ثلث موارد الميزانية البالغة 900 مليار، إلا أن الملاحظة الجديرة بالإشارة أن جملة المبالغ المخصصة للتعليم والصحة والبنية التحتية بلغت فقط 79 مليار جنيهاً، فيما خصصت أضعافه المضاعفة للأمن والشرطة والدفاع (211) مليار وكأنها موازنة حرب، كما فشلت مبادرة الانتقال من دعم السلع لدعم الإنتاج

9. تحدثت الورقة عن أن الهيكل الراتبي الذي تمت زيادته بنسبة 560% وضخ نقود تحويلات دعم الأسر والاستدانة من الجهاز المصرفي لا تؤثر سلباً على التضخم مما

يفتح باب السؤال وفق أي مدرسة اقتصادية يمكن أن نفهم هذا السياق؟ وظل الوزير البدوي يؤكد أن زيادة المرتبات ستتم تغطيتها من موارد حقيقية، ولم يوضح حتى الآن ماهية هذه الموارد؟ فيما نرى أن الزيادة الحقيقية للأجور والمرتبات تكمن في تقوية القوة الشرائية للجنيه والتوسع في دعم السلع والخدمات الضرورية والارتقاء بالبنى التحتية.

10. لم تنفذ السياسات مطلب تغيير العملة بحجة التكلفة العالية التي قد تصل إلى 700 مليون دولار ولمده قيل تصل إلى 37 شهراًكما جاء في الورقة، علماً بأن اللجنة الاقتصادية قدمت تصوراً شاملاً بما في ذلك التكلفة. وغض الطرف عن مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي لا تقدر بثمن إضافة لارتباطها بالانتقال الديمقراطي وضرب قوى الاكتناز والتهريب والمضاربة في مقتل، وتجاهل الإصلاح الضريبي بما يحقق العدالة بالضرائب التصاعدية والنوعية وصيانة الإيرادات بإصلاح ضريبة شركات الاتصال (7%) من المبيعات وهو هدر وتفريط وحماية لمصالح الملاك، يطرح رضوخ الطاقم الاقتصادي لشروط الدائنين والانتظار 39شهراً للوصول لنقطة التنفيذcompletion point، وعدم الاستعداد لتحمل الزمن الذي يقتضيه استصدار عملة جديدة، عدة أسئلة عليكم بطرحها.

11. تناولت الورقة مشروع لإدارة الاقتصاد عبر برنامج أسمته مشروع دولة الديمقراطية الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي ولم تشر الورقة لمرجعيات أو برنامج اقتصادي يعد بديلاً لبرنامج الحرية والتغيير الاقتصادي ولمقررات المؤتمر الاقتصادي الذي لم يرد له ذكر في الورقة، ليتبادر للذهن سؤال عن ماهية الجهة التي يعبر عنها هذا البرنامج أو مصالحها.

12. تناولت الورقة البرنامج الذي قدمته الحرية والتغيير بنظره فوقيه وباختزاله في أحد البيانات الصادرة من اللجنة الاقتصادية بانتقائية وعدم وضوح ودقة وترداد بأنه برنامج قطاعي في حين أن من يطلع على البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة يدرك

بسهوله تناوله وإلمامه بأزمة الاقتصاد السوداني بكل جوانبها ومراحلها ولاقتراحه الحلول الإسعافية، العاجلة ووسيطة المدى.

13. طرحت الورقة ما أسمته نجاحات وسلبيات وعوائق تنفيذ برنامج الحكومة الانتقالية مثل تحرير أسعار الوقود، وإزالة التشوهات، وتعويم سعر الصرف، والإعفاء من الديون، وترشيد الدعم، والدعم النقدي المباشر، وبرنامج ثمرات، والهيكل الراتبي كل هذه تم وصفها بالنجاحات، ولكن الورقة لم تقدم نتائج واقعية ملموسة تنعكس على المواطن والمستهلك والمنتج. فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسات، ولم تتراجع نسبة التضخم كما افترض، وفقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية بمقدار 700%، واستمرت أسعار السلع والخدمات في التصاعد، وازدادت نسبة البطالة، وانعدمت فرص العمل، وتراجعت الصادرات. وكلها مؤشرات تكذب التصورات النظرية التي سوقت بها تلك السياسات، والتي وصفت حيناً بالسودانية الخالصة وبالوطنية حينا آخر! وخلاصتها ترديد لنهج المؤسسات الدولية وضغوطها والاعتماد الكلي عليها. فهل أدى تحرير سعر الصرف بالنهج الذي نفذ به وبسرعة تاريخية كما وصفها مدير البنك الدولي إلى (توحيد سعر الصرف)؟ هل أدى تحرير سعر المحروقات (إنهاء الدعم) إلى تحقيق الاستقرار وتحريك الإنتاج وتلاشى عجز الموازنة؟

14. تحدثت الورقة عن ولاية وزارة المالية على المال العام بحياء لأن وزراء المالية في الحكومة الانتقالية لم يولوا ذلك الأهمية المطلوبة لعدة أسباب منها توخي عدم الاصطدام بقوى الرأسمالية الطفيلية وشبكات الفساد من جانب، ولإيجاد مبررات تنفيذ مشروع الاعتماد على الخارج، كما لم يتم إنجاز الاصلاح الضريبي في قطاع الاتصالات والجهاز المصرفي أو مراجعة الشركات الحكومية، أو الاستفادة من

الشركات المستردة بواسطة لجنة إزالة التمكين لذات الأسباب، وكذلك تجنب تفعيل قانون الثروات المعدنية لسنة 2006.

15. لم يولِ الوزراء أي أهمية لعملية الإصلاح المؤسسي بدءاً من وزارتهم، ولا بتطوير الإيرادات وخفض الإنفاق الحكومي، وإصلاح الموازنة بشكل عام، والانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج كما اقترحت اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير.

16. لم يجر وزراء المالية المتتالين أي إصلاح ملموس وتغيير في هياكل وزارة المالية وتطوير العمل في الإدارات المختلفة، وإحكام التنسيق والانسجام فيما بينها، وتم الاعتماد على نفس وسائل العهد البائد الإدارية، بل وبنفس الشخوص، بما في ذلك الإبقاء على وحدات الموازنة المتضخمة لإرضاء محاسيب "الإنقاذ" ونهج التجنيب، والتراخي في مكافحة الفساد، وضعف المراجعة الداخلية لدرجة عدم صدور تقرير المراجع القومي السنوي.

17. صممت برامج وزراء مالية الحكومة الانتقالية بدءاً من د. ابراهيم البدوي على وصفة صندوق النقد الدولي التقليدية، وكأولوية وفق برنامج SMP[1]، والاستعدادات التي تضمنها الخطاب الحكومي لصندوق النقد، لتنفيذ كافة المطلوبات بما فيها نقل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الحر ، وتوقعت منحاً وقروضاً وإعاناتٍ وإعفاءاتٍ من الديون، ولكن بعد عامين من تنفيذ هذه الروشتة لم يتلق الاقتصاد السوداني مبالغ مالية معتبرة يمكن أن تشكل رافعة للاقتصاد الوطني حسب التوقعات المتفائلة لمنفذي هذه الروشتة، وأبلغ دليل على التفاؤل الخيالي المفرط هو اعتماد أول ميزانية قدمها البدوي على منح وقروض خارجية تجاوزت 53%، مما يعكس أن الاعتماد على الخارج هو رهان الخاسرين، ولا يمكن أن يحقق الاستقرار والنمو، وقد تلاحظ أن تلك الوعود والرهان على الاستثمارات

---

[1] Staff-monitored Program أي البرنامج المراقب من قبل الصندوق

اشترطت بأن توجه حصراً للقطاع الخاص الذي أكدت تجربته في السودان محدودية إمكانيته، ونشأته التي ارتبطت خلال العقود الماضية "بالإنقاذ" ونشاطها الطفيلي، مما يقعده منفرداً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحريك دواليب الإنتاج، ومن أبرز نماذج التأكيد على ذلك تجربة توليه مسئولية توفير المشتقات البترولية بدلاً عن المؤسسة العامة للبترول.

18. عدم التزام الحكومة الانتقالية والطاقم الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي، الذي تم الاتفاق على عقده في اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء والمجلس المركزي للحرية والتغيير واللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير لتجاوز الخلاف بين اللجنة الاقتصادية ووزير المالية. وتشكل مقررات المؤتمر الاقتصادي الأساس في الإصلاح الحقيقي للاقتصاد السوداني وتحقيق تطلعات القوى الشعبية بالنهوض المتوازن بين قطاعاته المتعددة ومعالجة الاختلالات الهيكلية وتفاوت النمو بين ولايات البلاد.

خاتمة: لا إصلاح بلا سيطرة الدولة على الموارد وإعادة تخصيصها بتوازن وحسب كثافة السكان ومستوى الخدمات، ولا إصلاح بلا دور محوري للقطاع العام وبتوازنه وتكامله مع القطاع الخاص والقطاع التعاوني والشراكات بينهم، ولا إصلاح بلا العمل على إنشاء اتفاقيات تجارية إقليمية (عربية وأفريقية) وثنائية لرفع مناسيب التبادلات وإدخال الصادرات في سلاسل القيمة المضافة، ولا إصلاح بلا تصفية بنية التمكين واسترداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد، إضافة للوعي المكتسب من التجربة والالتزام بالبرنامج المتوافق عليه والمؤسسية في اتخاذ وتنفذ القرارات ومكافحة التهريب والفساد، ومعالجة الدين وفق تفاوض جديد محصن بوعي التجربة وبما ورد في برنامج الحرية والتغيير صفحة 75 (البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة).

راجع/ي: مذكرة اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير للسيد رئيس الوزراء ب تاريخ9 يناير2020، وبيان اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير 31 مايو 2021م، وبيان اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير 16 يونيو2021م، وبيان اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير 2 يناير 2021م.

أسامة سيد أحمد

أشيد بورقة دكتور إبراهيم فدائماً أوراقه علمية، بالنسبة لحكومة الفترة الانتقالية وأدائها الاقتصادي، طبعاً الحكومة اتخذت برنامج الـ Staff-monitored Program SMP [أي البرنامج الذي يراقبه صندوق النقد الدولي]، وهو برنامج يتطلب معه إصلاحاً اقتصادياً داخلياً، فلم ينفذ بما يتناسب والبرامج التي يراقبها الصندوق والتي تشير نفسها للإصلاح الداخلي، بيد أن الحكومة الانتقالية لم تتعامل معه بنفس السرعة. يدخل في إطار الإصلاح الاقتصادي الداخلي مثلاً الإصلاح الضريبي. ذكرت الحكومة أن الجهد الضريبي في السودان نزل إلى 3% والمتوسط في دول الجوار حوالي 14 إلى 15%، وطبعا الدولة تغطي نفقات التعليم والصحة والخدمات من الجهد الضريبي، وقد تدنى لأن هناك حاجة لإصلاح أساسي في مؤسستي الضرائب والجمارك، فالاقتصاد غير الرسمي كبير جداً في السودان، وحينما يتحدث الناس عن إصلاح ضريبي يُفهم من ذلك فقط زيادة الضرائب على الفئات الموجودة، بينما ينبغي أن يشمل مفهوم الإصلاح الضريبي إدخال الاقتصاد غير الرسمي للمظلة الضريبية، وهو اقتصاد كبير جداً، ولا يتم ذلك بقرارات أمنية وتعسفية بل بطريقة مختلفة كأن تعمل سياسات تشجيعية، وتحاور الفئات خارج المظلة الضريبية وكثير منهم يعتبرون الضرائب أمراً سيئاً وليس لديهم أي وعي بأهميتها. توسعة المظلة الضريبية هو المفهوم الأفضل للإصلاح الضريبي بدلاً عن ضغط الـ 3% المسجلين أصلاً وجعلهم يدفعون ضرائب أعلى كل مرة.

كذلك مؤسسة الجمارك محتاجة لإصلاح أساسي، فالسودان يستورد بضائع في السنة قيمتها حوالي 10 مليار دولار، إذا افترضنا الجمارك 10% فقط ينبغي أن تدخل حكومة السودان مليار دولار سنوياً من الجمارك، وهذا لا يحدث، مع أن نسبة الجمارك عالية جداً، وذلك لأن هناك خلل أساسي في مؤسسة الجمارك يحتاج لإصلاح، أهملته الحكومة الانتقالية. أتفق مع سياسة توحيد سعر الصرف، مع ضرورة مراعاة أثره على الجمارك، فالتوحيد يعني رفع الدولار الجمركي مما يتطلب في المقابل تخفيض الفئات الجمركية حتى لا تكون الأسعار عالية مما يخلق تضخماً، وهذا أمر لم يتبع مما سبب إشكالية.

ولم تتعامل الحكومة بجدية كافية مع الميناء في بورتسودان. تدخل السودان حوالي نصف مليون حاوية سنوياً. كان متوسط ترحيل الحاوية 1200$ إلى 1500$ دولار، لكن نتيجة لمشكلات الميناء صارت البواخر لا تأتي بورتسودان، وصارت تكلفة ترحيل الحاوية تبلغ 6 وحتى 8 ألف دولار، أي زادت تكلفة ترحيل الحاويات ما يقارب 5 ألف دولار بسبب مشكلة الميناء، وحينما نحسب الفرق لنصف مليون حاوية نجد أننا ندفع حوالي 2.5 مليار دولار سنوياً زيادة ضغط على الاقتصاد السوداني، لأن الحكومة لم تدفع مبلغ 200 إلى 300 مليون دولار لحل مشكلة الميناء. وأتمنى مستقبلاً أن يتم التعامل مع هذا الأمر بطريقة أكثر جدية.

كان في سياسات الصادر أثناء فترة الحكومة الانتقالية السابقة فيه تخبط كبير جداً، وكأن وزير مالية الحكومة في اتجاه ووزير تجارتها في اتجاه آخر، لا يدعم بعضهم الآخر. كان من الممكن أن يكون الذهب مورداً أساسياً للحكومة الانتقالية، بيد أن السياسات المتعلقة به كان فيها تخبط، رسمياً السودان ينتج أكثر من مائة طن في السنة أي 6 مليار دولار، والإنتاج غير الرسمي يقدر بمائتين إلى 250 طناً، فلو ركزنا فقط على المائة طن الرسمية، لو وضعت لها سياسات واقعية كان يمكن الاستفادة منها، ولا أقصد بذلك ما يقال عن سيطرة الحكومة على الذهب، فالمنادون بذلك

ربما لم يطلعوا بأم أعينهم على الوضع في زيارات ميدانية لمناطق إنتاج الذهب. فرض الضرائب والرسوم على إنتاج الذهب يجب أن يتم بصورة واقعية وبإجراء مشاورة مع الجهات المعنية، خاصة والذهب ينتج في مناطق حدودية والحكومة لم تستطع السيطرة على تهريب الدقيق والجازولين عبر لواري وتانكرات تعبر الحدود بدون ضبطها، فكيف يمكنها السيطرة على تهريب الذهب؟

برنامج الشراكة بين القطاع العام والخاص نموذج يطبق في كل العالم، وحينما أجيز القانون في الفترة الانتقالية لم يوضع في المجالس المنشأة مساحة للقطاع الخاص، مع أنها شراكة بين القطاع العام والخاص، بل كانت هناك نظرة سلبية جداً تجاه القطاع الخاص والتعاون معه، والبرنامج الذي طبقته الحكومة نفسه تأخر جداً. بعد 13 أبريل 2019م كان متوسط سعر الدولار 70 جنيهاً في الثلاثة أشهر الأولى، في ذلك الوقت لو كنت طبقت برنامج الشراكة ما كان الدولار سيرتفع لدرجة كبيرة، لكن بسبب الشد والجذب والصراعات السياسية تأخر البرنامج وحينما طبق كان الدولار قد بلغ 350 جنيهاً وكانت هناك آثار سالبة كثيرة، وبرغم اتفاقي مع البرنامج لكني أرى أنه كان من الضرورة الالتزام بتطبيقه بدون تأخير.

فاروق كمبريسي

كما تعلمون وبعيداً عن الخلافات الأيديولوجية ففي الاقتصاد يوجد خياران وهما الخيار الأول الأمثل والأفضل والخيار الثاني الأفضل. الخيار الأمثل وهو تحقيق النهضة الاقتصادية من مواردنا الذاتية، يتطلب الجاهزية التامة من قبل الحكومة الانتقالية لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وتوفير التمويل الضروري والقدرات الفنية لإحداث النهوض المطلوب، وهو خيار يتطلب وقتاً أطول بالنظر للوضع الاقتصادي للبلد بعد سقوط نظام الإنقاذ. وقد السبب الرئيسي لهذه الثورة العظيمة هو الضائقة الاقتصادية فمنذ أن فقدت "الإنقاذ" البترول في 2011م كانت العشر سنوات الأخيرة كارثية على الاقتصاد. وبالتالي تم الاتجاه للخيار الثاني الأفضل

(الخيار الواقعي) وهو خيار مهم جداً للسودان. هذا الخيار الثاني الواقعي هو توقيع الحكومة الانتقالية برامج مع صندوق النقد الدولي بالتعاون مع شركاء التنمية والمانحين من أجل إجراء الإصلاحات الضرورية، وهو خيار أسرع يستغرق وقتاً أقل لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التعافي التدريجي للاقتصاد. برنامج الصندوق واضح جداً، وفيه جوانب تبدأ من يونيو 2021م بعد وصول السودان لنقطة اتخاذ القرار في 28 يونيو، وهذا البرنامج هو برنامج السلطات السودانية التي اتفقت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهم لا يقدمون وصفة جاهزة للعلاج، لكنه يتضمن الاتفاق على إصلاحات تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- الاستدامة المالية من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية. وفي جانب تنمية الإيرادات تطلب ذلك مراجعة القوانين التي تتعارض مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وولايتها على المال العام.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الضرورية وتحسين معاش الناس.
- دعم مرونة سعر الصرف، وتبني نظام قوي لإدارة السيولة (من ذلك الابتعاد عن سياسات طبع النقود والدعم).
- استقلالية بنك السودان المركزي (وهي مهمة للغاية للانتقال الديمقراطي)، ووصول الشركات الحكومية للتمويل. وإصلاح النظام المصرفي يتضمن إقامة نظام مصرفي مزدوج[1]، وإصلاح نظام تسوية أوضاع البنوك المتعثرة.
- تعزيز الحوكمة والشفافية بواسطة وزارة المالية في المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك أيلولة شركات المنظومة الدفاعية التجارية لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع للتجربة البرازيلية. لم

---

[1] المعني بالنظام المزدوج إتاحة التعامل بالنظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة، بالإضافة للنظام المصرفي المسمى إسلامي الذي تم فرضه في السودان أثناء نظام "الإنقاذ"

تستطع البرازيل منذ عام 1992 أن تعالج الأمر حتى عام 2008م حينما صاغ رئيس الوزراء استراتيجية للشركات المملوكة للمؤسسات العسكرية فصارت ترفع التقارير وتتم مراقبتها من قبل وزارة المالية في البرازيل.

- إتاحة بيئة أكثر تمكيناً لتنمية القطاع الخاص (الاستثمار) المحلي والأجنبي.

هذه الإصلاحات مذكورة في الوثيقة الموقعة مع صندوق النقد الدولي، وتتضمن كذلك إصلاحات مؤسسية مهمة للغاية، وهي جميعاً كانت شروطاً لوصول السودان لنقطة الإنجاز الخاصة بإعفاء مديونية السودان الخارجية المتوقعة في يونيو 2024م. وصحيح أن هذه السياسات فيها تكلفة اجتماعية كبيرة جداً لكن لم يكن من الممكن تجاوزها بحال، والفرصة هي القيام بتخفيف هذه التكلفة عبر المساعدات والبرامج التي قدمتها المؤسسات الدولية، والتي بلغت قيمتها حتى ديسمبر الماضي 4.3 مليار دولار، منها 2.5 مليار في شكل منحة ليس عليها أي التزام أو تبعات على السودان. وربما هذا من أهم المكاسب للسودان من أجل بناء اقتصاد أكثر تطوراً وأكثر انفتاحاً ويؤسس لبناء دولة حديثة وناهضة.

صديق الصادق المهدي:

هذه الورشة فرصة طيبة ليس للتلاوم والمحاسبة والمساءلة، فنحن في بلد مختطف، في مركب غرق تتقاذفها الأمواج، ولا بد أن نلتزم بتماسكنا ووحدتنا فليس الآن أوان تصفية الحسابات، وإن كان من الجيد أن نفتح الملفات من باب التنظيف أثناء سيرنا لا بغرض الإقصاء أو التلاوم. أشيد بورقة د البدوي ود تيمان وأقول: صحيح كان البرنامج الإسعافي من مرجعيات الحكومة الانتقالية كما ذكر المهندس عادل، لكن صحيح أيضاً أن دكتور البدوي هو الوزير الوحيد الذي كان قد أعد برنامجاً منشوراً اطلع عليه الجميع ومن ثم أتى به رئيس الوزراء. لو كان هناك خلاف حول البرنامج كان علينا رفضه منذ تعيينه لاختلافنا مع رؤيته، لكن طالما قبلت الرؤية المنشورة كان على الناس أن يتوافقوا معها. وأعتقد أن الصراع الذي حدث

كان معركة في غير معترك، أولاً لأن الأشياء الجوهرية فيها مشتركات، فالبرنامجان فيهما جزء أساسي متعلق بدور الدولة، التي لم يقل أحد بانسحابها لأن الوضع مشوه وبالتالي دورها في الاقتصاد حتمي وضروري بسبب التركة السيئة للنظام البائد والتي استؤنفت الآن من جديد. وهناك أمر كفاني عنه عادل بذكره أن البرنامج الإسعافي تضمن الحديث عن إعفاء الديون، ومعلوم أن برنامج إعفاء الديون يتطلب التعاون مع المجتمع الدولي، وهو جوهر أطروحة د البدوي الإصلاحية التي تنطلق من التكامل مع المجتمع والاقتصاد الدولي، باعتبارنا دولة مستحقة في مبادرة إعفاء الديون التي تصنف 38 دولة مستحقة، 36 دولة منها استفادت من البرنامج بينما حرمنا لعدم استيفاء المتطلبات. فطالما أن إعفاء الديون في البرنامج الإسعافي إذن لم يكن من داعٍ للمعركة التي جرت. الرؤيتان متكاملتان، تعملان سوياً، وليس أن هذه الرؤية بدلاً لتلك، لأن رؤية د البدوي الرصينة بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لا بديل عنها، ولا تتعارض مع الرؤية الأخرى بشحذ الإمكانيات وتفجير الطاقات الداخلية واستثمار مواردنا وغيرها من أوجه الإصلاح المطلوبة، والتي حدثت نتيجة للبرنامج الذي طبق في النصف الأول من العام 2021م، فالإنتاج المحلي زاد بنسبة 25% وانخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 50% وذلك نتيجة لزيادة عائد الصادر بـ1.6 مليار دولار، وكان ذلك من آثار استقرار سعر الصرف حينها والترتيبات التي اتخذت، أي أن السياسة المتبعة لا تقتصر على الدعم الدولي بل تؤثر إيجاباً على الإنتاج المحلي. وينبغي أن نكمل بتنفيذ الإصلاحات المقترحة من اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير. وينبغي الاتفاق على إصلاح الهيكل الراتبي الذي يأتي كابتدار لخطة سودانية لا مستوردة، إذ يتعارض مع سياسات البنك الدولي بعدم تحبيذ الصرف الحكومي.

المنتج السوداني هو الأكثر تضرراً وحاجة للعدالة، ووضعه بالغ الصعوبة الذي بدأ في التحسن أرداه الانقلاب من جديد، والآن تتهددنا مجاعة لأن مزارعين كثر عجزوا عن الزراعة لعدم التمويل. لا بد من تحقيق العدالة تجاه المنتج السوداني.

أشارت الورقة للضعف المؤسسي بالدولة واتفق مع ذلك تماماً، ومع المجهود الضخم والإصلاحات التي تستحق الإشادة، لكن ما تم في الإصلاح الداخلي محدود. اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير فيها خمسة أشخاص، وقد كنت فيها قبل تجميد حزب الأمة لعمله داخل التحالف. كانت هناك فجوة بينها وبين المجلس المركزي للحرية والتغيير، وأخرى بينها وبين الحكومة مما تطلب تواصلاً. لقد صاحب التحضير للمؤتمر الاقتصادي جهد كبير وممتاز، وكان مستوى الأوراق التي قدمت في الورش التحضيرية من جهات في الدولة مذهل وبمستوى رفيع جداً، وكذلك مستوى شباب لجان المقاومة الذين شاركوا في الورش، لكن الهرجلة التي حصلت أثناء المؤتمر شوهته وشتت التركيز فيه. والمهم الآن أن لدينا رصيد من دراسات ومعلومات مفيدة جداً، وأننا لو ناقشنا الأمور بهدوء يمكن الوصول لاتفاق. مثلاً تكونت لجان بعد المؤتمر الاقتصادي بين اللجنة الاقتصادية ومؤسسات الحكومة المعنية في وزارة المالية، أهم اللجان هي لجنة السياسات والبرنامج المراقب لصندوق النقد الدولي، وفيها ممثل لوزارة المالية ولبنك السودان، ولوزارة الطاقة، ووزارة الحكم الاتحادي والوزارات المختلفة ذات الصلة، وفيها خمسة من اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير: د. صدقي كبلو، وكمال كرار، وصديق الصادق، وعادل عبد العزيز، وعادل خلف الله، وقد نوقشت في اللجنة قضايا منها مسألة الدعم. إن ترشيد الدعم وإصلاحه ضروري ليس لأن الصناديق قالت به، بل لأن العدالة تقتضيه. لأنك تريد أن توجهه للتكامل مع دعم المنتج. مثلاً الكهرباء خدمة يستفيد منها 36% من السودانيين، والثلثان الباقيان من الشعب السوداني لا يستفيدون منها، فهل من العدل دعم الثلث وترك الثلثين بلا كهرباء ولا مياه شرب نقية؟ بل

الأجدى أن أوفر مياه شرب نقية وكهرباء لكل السودان، ثم بعد ذلك إذا كان هناك دعم يوزع بعدالة، بدلاً عن السعي لفائدة البعض في الخرطوم وحرمان الآخرين في الأرياف. والمهم في الأمر، أنه مهما كانت القضايا شائكة وحولها خلاف كبير يمكن للناس الاتفاق حولها عبر نقاش هادئ.

سامية عبد الحفيظ إبراهيم

التعاون هو القطاع الثالث في الدولة بعد القطاعين الحكومي والخاص وهو يجمع بينهما ولا يمكن إسقاطه. لقد فشلت الحكومة الانتقالية وأجهضت الثورة لإهمالها أن تتبع الثورة السياسية بثورة اقتصادية. قدمت الحركة التعاونية ثورة اقتصادية من القاعدة للقمة عبر مشروع تنموي نهضوي متكامل يعالج قضايا شح الميزانية وعدم السيولة. إن اقتصاد الدولة يمثل 20% فقط، والقطاع غير المنظم نسبته 80%[1]، مما يعني أن المال في أيدي المواطنين. وقد خطط برنامج الحركة التعاونية لاستثمار هذه الأموال، إلا أنها استهدفت من قبل المسؤولين في الفترة الانتقالية، خاصة لجنة إزالة التمكين بإصدار القرار (17) لحل الحركة التعاونية واستبدالها بشركة، هذه نظرة قاصرة. لا بد من إرجاع قطاع التعاون، ومراجعة التقييم الذي قدم لرئاسة مجلس الوزراء وقيّم مردود قطاع التعاون ب(صفر).

عبد اللطيف عثمان:

لدي عدد من النقاط أريد التركيز عليها: الأولى: أي ثورة حينما تقوم تنتج عنها مؤسسات، للأسف الشديد الثورة السودانية أصيبت بالعقم حينما لامست الدولة ولم تنتج أي مؤسسات غير لجنة إزالة التمكين كشيء وحيد يشبه الثورة، وبالتالي

[1] تختلف التقديرات من قبل الجهات البحثية المحلية والعالمية لنسبة الاقتصاد غير الرسمي، تذكر مؤسسة برتسلمان أن الاقتصاد غير الرسمي مسؤول عن أكثر من 60% من الدخل القومي في السودان. وآخرون يقدرون أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الريف تبلغ حتى 90%.
يمكن الرجوع إلى BTI, Sudan Country Report, 2022
https://bti-project.org/en/reports/country-report/SDN

كان ينبغي الخروج من الأوهام الأيديولوجية واليوتوبيا السياسية والسيطرة على الاقتصاد السوداني ونزعه من أيدي "الكيزان" وأشباههم من الطفيلية والمافيا، وكلنا نعلم أن الاقتصاد السوداني تديره مافيا. فالاقتصاد غير الرسمي يشكل 90% والرسمي 10% فقط، وكل سلعة توجد مافيا تديرها. ولم يحدث أي إصلاح للنظام المصرفي. إن ما يسمى بالنظام المصرفي الاسلامي أنتج بيوتات مالية ولم ينتج مصارف. فلماذا تأخرت الحكومة الانتقالية في السيطرة على البنوك، ولا أعني تبعية ملكيتها للدولة، بل إحداث دمج قسري للبنوك التجارية الموجودة لينتج عنها بنكين أو ثلاثة. لدينا 33 بنكاً سودانياً لا يتعدى رأسمالها 150 مليون دولار. وحينما أنشأنا محفظة السلع الاستراتيجية كنا لكي نجري عملية تحويل واحدة بـ 20 مليون دولار، مثلاً، نحتاج لإذن من البنك المركزي، فكيف تدير الاقتصاد بدون أدوات؟

الدرس الرئيسي من التجربة الماضية أننا يجب أولاً أن نضع يدنا على الموارد ونتحكم عليها بدون ظلم ولا إجحاف، وهذا إجراء استثنائي ثوري ضروري، أسوة بالثورة الإيرانية، وكذلك "الكيزان"، نتعلم من العدو، الذي حينما استلم السلطة سيطر في أقل من 16 شهراً على البلد ونحن بقينا 36 شهراً بدون أن نسيطر عليها. إن إحكام سيطرتنا على الموارد الاقتصادية ثم إصلاحها وإدارتها شرط لازم وإلا سوف تهزمنا المافيات والدولة العميقة، ومراكز القوى. إن خطأ الحكومة الرئيسي أنها تعاملت بشكل روتيني لا استثنائي مع الاقتصاد. فقد كان من الممكن أن تتم السيطرة على قطاعات الذهب، والبترول، والدواء، والسلع الأساسية، ويتم إصلاح للبنوك بدمجها، وتتم سيطرة رئيسية على البنك المركزي والذي كانت فيه ثورة مضادة بالغة استطاعت أن تلتف على الكثير من البرامج.

هذه الاجراءات الاستثنائية ينبغي أن تكون مؤقتة، لكن كنا نصطدم بآراء تقول إننا دولة ناظمة Regulatory state، أي أن السودان الآن يريد أن يصير مثل الولايات المتحدة الأمريكية. هؤلاء المنادون بأن نكون دولة ناظمة مثل أولئك الذين

يسقطون مفاهيم النيو ليبرالية على الإصلاحات التي تمت في السودان بشكل تعسفي، وكلاهما خطأ.

كان ينبغي إتمام تلك الإجراءات الاستثنائية، ثم ينفذ بعدها برنامج انتقالي للإصلاح الاقتصادي، يتضمن برمجة للنهضة الوطنية الشاملة لتحفيز الناس وجعلهم يلتفون حول الحكومة، تجري عبرها شراكات ضخمة مع العالم الذي نحتاجه، وأي إنسان جاد يعتقد أن السودان يمكنه أن يتطور بدون ذلك يعوزه الوعي، فالعالم الآن يسير بالاستثمار ورأس المال والتمويل الخاص. ولا نريد أي نوع من الأوهام التي تنادي بألا يتعامل السودان مع العالم الخارجي. ففي ورشة عقدت في جامعة الخرطوم بعد الثورة قدر أن السودان يحتاج لمبلغ لا يقل عن 300 مليار دولار في عشر سنوات لتطويره باتجاه أن يصير بلداً، والبنية التحتية فقط محتاجة 115 مليار دولار. فمن أين سنأتي بهذه الأموال؟ هل ننتظر اليسار المغالي، والتراكم البدائي لرأس المال لنحصل على هذا المبلغ؟ نحن لا نمتلك مدخرات محلية والاستثمار أصلاً من الادخار، ونحتاج ذلك المبلغ الضخم، وللتكنلوجيا وللمعرفة بها، ولبرامج تشغيلية وكله غير متوفر، فكيف نستطيع ذلك بدون شراكة مع العالم؟

أنا اقتصادي أصلاً ومع سياسة التحرير وأعتقد أن دعم السلع كان رشوة مسمومة من نظام الإنقاذ" للشعب السوداني، يغطيها إما بالاستدانة من الخارج أو بطباعتها عن طريق البنك المركزي "رب.. رب"، ولذلك فإن استمرار الدعم كان أحد الأسباب الجوهرية التي جعلت التضخم يركض بمعدلات عالية جداً. لكن كان هناك تبسيط لتنفيذ برامج التحرير. دكتور بدوي وكل ذي معرفة اقتصادية يعلم أن التحرير يتطلب حزم معالجات مصاحبة تقلل من الصدمات. مثلاً إذا سيطرت على الموارد تستطيع أن تسيطر على التضخم وعلى العملة، وبالتالي حينما نحرر السلع، وهي عملية جراحية مؤلمة، كان علينا أن نقوم بتخدير الجسم لكي يمتص الصدمة التضخمية المعروفة. ولا غرو إذا كان رئيس البنك الدولي استمرأ أن نحرر الأسعار

منذ اليوم الأول، فقمنا بتكرار نفس نهج عبد الرحيم حمدي، في بداية التسعينات حينما حرر الاقتصاد بدون روية. وقد أدى ترتيب الأولويات بشكل غير صحيح إلى أن يدفع الشعب السوداني ثمن سياسة التحرير مضاعفاً، فلا يمكن أن تبشر بسياسة التحرير وترفع المرتبات وتحدث الأثر التضخمي قبل أن تنفذ التحرير نفسه.

كذلك أريد أن اعترض على شيء جوهري وهو استخدام أموال المعاشات في تمويل البرامج الحكومية، إنه أمر يرقى لدرجة الجريمة الاقتصادية، والحقيقة يوجد تضخيم لحجم أموال المعاشات في أذهان الناس، فهي ليست بهذا الحجم، ولو أردنا أن ننفذ برنامجاً نهضوياً علينا أن نتواضع قليلاً ونبحث عن شركاء في العالم بدلاً عن استخدام أموال المعاشيين، وأذكّر بأن وزارة المالية لديها عجز في صندوق المعاشيين يفوق الـ 70 مليار، وهي عاجزة الآن عن تمويل أي برامج لزيادة أموالهم.

نحتاج لإعادة النظر في أشياء جوهرية، وبصراحة أي وزير مالية أو أي حكومة قادمة ينبغي أن توسع القاعدة المجتمعية لسياساتها لئلا يتكرر النزاع الذي حدث في الماضي بلا داعي، فالناس ليسوا مختلفين.

رباح الصادق:

ذكر الباشمهندس عادل خلف الله أن دكتور عبد الله حمدوك اتهم الحرية والتغيير خطأً بعدم تسليمه برنامج الحكومة، والحقيقة أنه تسلم البرنامج فعلاً في تاريخ متأخر، في 15 أكتوبر، بعد نحو شهرين من تسلمه السلطة في أغسطس. كذلك أصحح ما قيل بأن البرنامج الاقتصادي أعدته اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير، وأن السياسات البديلة كانت مشروع قوى الإجماع الوطني في 2010م، إذ أن ما نشرته قوى الإجماع في ذلك التاريخ كان (البديل الديمقراطي)، لكن الورش المعنية بالسياسات البديلة كانت من المشاريع التي تبناها تحالف نداء السودان وكانت قوى الإجماع الوطني داخله (تكون التحالف في ديسمبر 2014م من الجبهة الثورية، حزب الأمة، قوى الإجماع الوطني، ومبادرة المجتمع المدني) وعقد النداء سلسلة

من الورش كانت تتم في دار حزب الأمة بأم درمان في الفترة ما بين أكتوبر 2015 وحتى مارس 2017م، وتم تكوين ثماني لجان لبحث السياسات البديلة (في قطاعات السلام والأمن، الاقتصاد، الإعلام، العلاقات الخارجية، الثقافة والاجتماع، الخدمات، الحكم والإدارة، والدستور)، وقد واصل مناديب قوى الإجماع الوطني مشاركتهم فيها حتى الذين انسحبوا منهم من نداء السودان عام 2016. وهي ورش شارك فيها عشرات إن لم يكن مئات الخبراء في الملفات المختلفة. أما البرنامج الإسعافي فقد استند على كافة التحضيرات بالطبع وكان من ضمنها (مصفوفة الخلاص الوطني) التي قدمها حزب الأمة في سبتمبر 2019م حيث وزعت نسخ منها على الورشة التي قامت بالصياغة النهائية. شارك في إعداد ذلك البرنامج كافة مكونات قوى الحرية والتغيير، ولم يكن معنياً بالاقتصاد وحده، وفيه عشرة ملفات، يمثل الاقتصاد والتنمية والخدمات ملفان منها فحسب، وهناك ملفات أخرى منها الخارجية، والسلام، والتحول الديمقراطي، وغيرها. وقد شاركتُ عن حزب الأمة في ورشة الصياغة النهائية التي عقدت في فندق كورال، وكنت ضمن محرري النسخة النهائية، وكان من أهم أهداف الورشة الوصول لرؤى مشتركة فيها حد أدنى من الاتفاق. صحيح أن المسودة الأولى للبرنامج كانت تحمل في بعض صياغاتها محمولات أيديولوجية خاصة ببعض مكونات الحرية والتغيير، لكن البرنامج الذي تم تقديمه لم يكن فيه طابع أيديولوجي يعادي المجتمع الدولي والصناديق الدولية. كان هناك تركيز شديد جداً على محاربة الفقر وضرورة عمل هيئة لمحاربة الفقر، وقد وردت الإشارة لصندوق النقد الدولي بالنص على ضرورة إعادة هيكلة الدين الخارجي عبر التعاون مع المؤسسات الدولية والحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الإقليمية. وأذكر حينما قال رئيس الوزراء كلامه كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الحرية والتغيير تسرع في إنهاء المشاورات لتقديم برنامجها الإسعافي، الذي شمل كافة ملفات أداء الحكومة الانتقالية.

أماني حامد أحمد بشير

أؤمن على ما قاله الأستاذ عبد اللطيف فقد أوفى المطلوب. من أهم مطلوبات معافاة الاقتصاد الاستقلالية الكاملة لبنك السودان المركزي وسيطرته على البنوك التجارية في السودان، وأن يضع لوائح جيدة للبنوك التجارية توجه التمويل نحو المشاريع التي نستهدفها. كما أن من أهم أسباب التدهور تخبط سياسات بنك السودان، ففيما يختص بالصادر، كان البنك يصدر قرارات جديدة كل يومين مما أحدث تخبطاً وأربك عملنا في البنوك، إضافة لذلك فإن الحكومة كانت تتحدث عن إنجاز رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لكن للأسف الشديد هذا لم ينعكس علينا في البنوك فلا زلنا لا نستطيع العمل مع البنوك الخارجية كما كان قبل العقوبات، ففي بنكنا-بنك البركة- على سبيل المثال كنا حينها نتعامل مع حوالي ستين مراسلاً في العالم، والآن نتعامل مع مراسلين اثنين فقط، أي أننا لم نستأنف التعامل مع العالم الخارجي، ولا نستطيع أن ندخل عملة للسودان كما ينبغي. والآن المعاملات الأخيرة التي تتم في البنوك التجارية موجهة كلها للكيزان مما يعني أننا عدنا لنفس الوضع السابق.

ماهر محمد محمود

غابت تماماً في الورقة قضية الوجه المنتج للريف. فبعد ثلاثين عاماً من الحروب التي أضرت بمناطق الإنتاج في الريف، وتهجير المواطنين بأعداد كبيرة من مناطق الإنتاج وتكدسهم في المدن نتيجة لغياب الخدمات وغياب الأمن، كان ينبغي الاهتمام بتلك القضية، والإجابة على السؤال: ما هي الخطوات التي اتخذت في الفترة الانتقالية لإعادة الوجه المنتج للريف؟

حينما تحدثت الورقة عن زيادة الهيكل الراتبي للعاملين قال إن ذلك لإعادة الطبقة الوسطى، ولا زالت الطبقة الوسطى التي استهدفها متدنية الرواتب جداً. لكن الأهم أن هناك مكونات أخرى خارج نظام الدولة ذاته، ليس لديهم كهرباء ولا مياه، وليسوا

ضمن جهاز الدولة الإداري لكنهم في نفس الوقت منتجين وعندهم ثروة حيوانية وغيرها، فما هي الخطة المتخذة لهذه الفئات المستبعدة؟

عبد الرحمن العاجب

واضح من خلال النقاش أن هناك خلاف كبير داخل قوى الحرية والتغيير بين وزير المالية وبين الحرية والتغيير، وهذه الورشة عنوانها تقييم الفترة الانتقالية ولا بد أن تحدد الجهات التي أدت للفشل، فالسؤال من يتحمل الفشل هل وزير المالية ام الحرية والتغيير؟ وهناك مسألة مهمة هي ولاية المالية على المال العام، ومعلوم أن هناك كتلة نقدية كبيرة جداً وشركات عسكرية قدر رأسمالها بـ 10 مليار دولار في تقديرات غير رسمية. نود معرفة الأسباب التي أدت لعدم مسؤولية وزارة المالية عن تلك الشركات. هناك لغط كبير دائر حول مساومات تمت فما هي الحقيقة؟

إيهاب حسن الكاشف

كيف تسنى للإجراءات والمعالجات المذكورة أن تحدث أثرها في ظل أن الاقتصاد الرسمي نسبته 18% فقط والموازي 82%؟ وسواء أكانت الإجراءات المتخذة بحسب وصفكم ترشيداً أو رفع دعم عن السلع فإن توقيتها لم يكن مناسباً. كانت هناك أزمة مالية على الصعيد العالمي بسبب جائحة كورونا، وعلى ما أذكر فإن دول العالم الأول دعمت اقتصاداتها في يوليو 2020م بحوالي 13 تريليون دولار، ووعد الرئيس الأمريكي جو بايدن في حملته الانتخابية بضخ تريليون و900 مليار دولار كالتزامات للدولة لمعالجة الآثار المترتبة على الجائحة. وبالتالي لم يكن السياق التاريخي مناسباً لهذه الإجراءات.

الإشكالية الثانية كانت هناك آلية طوارئ اقتصادية لم تفعّل، ويفترض مع تزامن الإجراءات على الأقل أن تسعى الآلية لضبط والتقليل من الآثار السلبية الناجمة وتتدخل لضبط السوق وحركة الأسعار والتضخم لكي يحدث الاستقرار، لا أن ندع ميكانيزمات العرض والطلب تعمل لضبط السوق.

الإشكالية الرئيسية أن صندوق النقد والبنك الدولي كانا أشفق وأحن على الشعب السوداني من حكومتنا. هناك دراسة ذكرت أن صندوق النقد الدولي وضع موجهات منها المطالبة بألا تتجاوز الزيادة في أسعار المحروقات نسبة 125%، والتدرج في تطبيق حزمة الإجراءات، وإصلاح شبكات الحماية الاجتماعية لوصول دعم الأسر لمستحقيه، وما حصل العكس كان هناك تسرع، والزيادة في قيمة المحروقات كانت حوالي 500-600%.

هناك جانب آخر هو جانب الآثار المتعلقة بارتباط سياسات التحرير الاقتصادي منذ العام 1978م وإلى يومنا الراهن بالاحتجاجات، وبالأثر السلبي على استقرار نظام الحكم في السودان وعلى تقويض الديمقراطيات، ومنذ ذلك الوقت فإن كل الاحتجاجات والحراك الجماهيري ارتبط بمطالب معيشية بدلاً عن الارتباط بإصلاح الجانب الحقوقي وإصلاح مبادئ سيادة حكم القانون وبمطالب حزم ديمقراطية. وعندما عومت حكومة مايو الجنيه في مارس من عام 1985م مما أفقده قيمته بنسبة 150%كان ذلك ضمن أسباب رئيسية أدت لاندلاع الثورة، وفي 27 ديسمبر 1988م عندما قامت حكومة الوفاق الوطني ووزير ماليتها المرحوم عمر نور الدائم برفع سعر رطل السكر من 50 قرشاً إلى ثلاثة جنيهات إضافة لرفع الدعم عن سلع معينة والتخلص من قطاع عام، فإن تلك القرارات أدت لانتفاضة. هذه الاجراءات يترتب عليها عدم الاستقرار السياسي في السودان سواء أكانت المنظومة عسكرية أو لنظام ديمقراطي.

محمد المجتبى سر الختم

لدي تعليق على ربط بعض المتحدثين بين زيادة المرتبات والتضخم، فهذه فكرة ليست دقيقة. معظم الدراسات تقول إن الناس آنذاك كانوا مقبلين على جائحة، والتوصية كانت تحفيز جانب الطلب الكلي لئلا يحدث ركود في الاقتصاد، وحتى لو افترضنا أن زيادة المرتبات تم تمويلها بالكامل بالطباعة فإن الأثر على معدل التضخم

يحصل متأخراً، أي بعد فجوة زمنية، وبحسب آخر الدراسات فإن تأثير الطباعة على الأسعار يحدث بعد حوالي ستة شهور. هناك اعتقاد كبير جداً من معظم الاقتصاديين أن التضخم حينها كان مربوطاً بجانب العرض الكلي، أي فكرة الإغلاق وتأثيره على مستويات الأسعار.

أعتقد أن أليكس دي وال هو الذي قال إن الصندوق كان أحن على الشعب السوداني من حكومة الفترة الانتقالية، إذ اقترح الرفع التدريجي والحكومة اقترحت الرفع لمرة واحدة، وكانت لديها بعض الأسباب. المسألة الأولى هي أن التدرج يترك آثار تضخمية تراكمية في كل مرة، بحيث أننا إذا حسبنا الأثر التجميعي للرفع المتدرج سيكون أكبر من الرفع لمرة واحدة. لقد أجرت وزارة المالية دراسة مسح للسوق ووجدت أنه حينما تدخل أسعار التحرير فإن أسعار النقل والترحيل الحقيقية تكون أقل بكثير. أجريت دراسة لمواصلات الخرطوم وحينما أدخلوا سعر الوقود الحر في معادلتهم وجدوا أن تسعيرة المواصلات أقل من السائد وقتها، وهناك دراسات أثبتت أن الناس تسعر بأسعار السوق الأسود، بطريقتين مباشرة وغير مباشرة.

حينما اقترح الإصلاح في أبريل 2020م كان سعر لتر البنزين يساوي 37 جنيهاً، وحينما تم تحريره كان 290 جنيها. الجازولين كان 36 للتر، وحينما تم تحريره كان 285، وسعر الصرف كان 127 جنيهاً للدولار، وحينما تم تحريره كان 375 أي أن التأخير في الإصلاح كلف الشعب السوداني كثيراً.. فكرة الحلول المؤقتة لإشكالات الاقتصاد الكلي كقضية سعر الصرف ليست سديدة وتجعلنا ننتج حلولاً تضيف عبئاً على المواطن السوداني، كلجنة الطواري العليا ومؤسسات كإدارة الذهب، ومحفظة السلع الاستراتيجية، فبها لا نواجه المشاكل الرئيسية.

عبد الله إدريس

المشروع الاقتصادي لحكومة الثورة الانتقالية كان أقل قامة من ثورتنا. نحن كشباب حينما خرجنا في الثورة كنا ندرك وجود ضعف مؤسسي في الدولة السودانية، وكنا

نتوقع قبل تعيين الذين تولوا حكومة الثورة التنفيذية أن يضعوا ذلك في الحسبان. وهذا ما ذكره المتداخلون، كذلك تطرقوا لمفهوم السيطرة على الموارد المحلية، لكن لم يتطرقوا للأدوات التي يمكن استخدامها في قادم الأيام.

مريم الصادق المهدي

الدرس المستفاد هنا ضرورة تقديم وزراء مسؤولين لكل منهم مشروعه وبرنامجه، ويعطوا زمناً لتنفيذ برنامجهم ومن ثم تكون هناك محاسبية، وهذا يعني أن تأخير المجلس التشريعي كان مشكلة كبيرة جداً، مما قيض للجنة مؤقتة كونت لمراجعة ميزانية العام 2020م أن تدخل في مشادة مع أحد الوزراء، وفي الآخر خرج الوزير بتعبئة سياسية كبيرة جداً ضده، ثم تم الاستمرار في نفس البرنامج بوزير آخر ليس لديه نفس الرؤية ولا نفس الإمكانيات، بدون أن يتم اعتذار له، وأرى ضرورة تقديم اعتذار لدكتور البدوي الذي تم تجريمه وملاحقته واتهامه. ومن الضروري للحكومة القادمة أن يكون هناك جسم رقابي يجيز البرامج ويراجع الأداء بدلاً عن سعي البعض للسيطرة على الآخرين كما حدث في الحكومة الماضية.

يعقوب التجاني ابراهيم

هذه الورقة أظهرت لنا الصراع داخلنا ما بين وزرائنا وبين الحاضنة السياسية قوى الحرية والتغيير، وهذا يجب تفاديه في الفترة القادمة، هذا الصراع أدى لأن يذهب دكتور البدوي بدون بديل حيث خلفته د هبة محمد علي، ثم استلم دكتور جبريل إبراهيم وزارة المالية، وكان قبلها أصدر تصريحاً واضحاً ضد لجنة التفكيك. ولو كانت هناك حسنة لدكتور البدوي أنه كان ينسق مع اللجنة لتفكيك نظام الثلاثين من يونيو، ولا يمكن أن تبني اقتصاداً سليماً بدون ضرب الفساد الموجود، والتحكم على التهرب الضريبي والجمركي، فهناك امتيازات لمنظمات طالتها قرارات لجنة التفكيك كانت تدخل عربات وغيرها بدون جمارك لكنها عادت الآن بعد انقلاب 25 أكتوبر خصماً على حقوق الشعب السوداني.

مع غياب البرلمان كسلطة رقابية في ظل نظام برلماني لن تحترم الحقوق، وهذا الصراع كان يمكن حسمه داخل البرلمان الذي يحاسب الوزراء. وكان يمكنه أن يجيز ورقة لجنة الحرية والتغيير كقانون، لكن غياب البرلمان غيّب الضوابط القانونية لكل الوزراء، حتى وزارة العدل كانت بلا قانون كما شهدنا أمس.

لا بد من تفادي هذه الإشكالات في المستقبل، ولا أذم الصراع، بل قد يكون محمدة، لكن الضروري اتفاق الجميع مستقبلاً أن اختلافهم لا يعني الخصومة، بل يحتملوا بعضهم الآخر، ويحترموا الآراء الأخرى لكي نستطيع العبور لوضع أفضل.

مضوي إبراهيم

تكلمت يا دكتور عن متلازمة الضعف المؤسسي والفساد الإداري والمالي، كيف ستحل قضايا اقتصادية مع متلازمة كهذه أصلاً؟ والاقتصاد مربوط بالإدارة ومع المؤسسات، وبالتالي هذه إشكالية أساسية جابهت حكومة الثورة. لقد كان علينا إقامة حكم محلي حقيقي في بداية الثورة، بإجراء حكومات منتخبة في المحليات لنستند عليها في إدارة الدولة لحين اتخاذ الإجراءات المتفق عليها في الوثيقة الدستورية: مفوضيتا إصلاح الخدمة المدنية ومكافحة الفساد لنتخلص من المتلازمة المذكورة ونؤسس لدولة أخرى، ولحين ذلك نعمل عبر الحكم المحلي.

تعقيب ابراهيم البدوي

الهدف الحقيقي من هذا النقاش ليس دفاعاً عن شخص أو حكومة أو عن الحرية والتغيير، بل الوصول للدرس المستفاد. أبدا من تساؤل د مضوي وقد أجبت عليه في الورقة المشتركة مع د عبد الحليم عيسى تيمان وورقة أخرى مرجعية كتبتها في أكتوبر الماضي كانت محاولة لمرافعة حول المشروع الاقتصادي الذي كنت أتبناه في الحكومة. واحدة من الدروس المستفادة المهمة جداً بالنسبة للحرية والتغيير وللتحالف الكبير المنشود الذي ستكون فيه إن شاء الله لجان المقاومة والآخرين، أن هناك قضايا سياسية محورية ينبغي الاتفاق حولها. لقد تأخرت معالجة الاتفاق

حول الوثيقة الدستورية، وكنت حينها في القاهرة وعلى تواصل مع د عبد الله حمدوك منذ أبريل وحتى أغسطس 2019م وكذلك مع بعض الأخوة في الحرية التغيير، كنت مهتماً بموضوع الشركات الأمنية والعسكرية فهو موضوع استراتيجي وخطير جداً، ويمثل مصالح كتب عنها ألكس دي وال مقالاً اقترح على القادة والكوادر القيادية في الأجسام المختلفة قراءته وترجمته، تكلم فيه عن سوق المال السياسي في السودان وأثره على السياسة السودانية خاصة بعد انفصال الجنوب[1].

هذا ليس موضوع اقتصاد ولا وزير مالية أو حتى رئيس حكومة، بل كان واحدة من أهم الثغرات أو الاجندة غير المكتملة التي كان ينبغي أن تدرج في صلب الوثيقة الدستورية ويتعلق بكيفية تصفية الأنشطة الاقتصادية التجارية للمؤسسات العسكرية والأمنية والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وكوزير مالية أقصى ما استطعت محاولته أنني جمعت الأخوة في الحرية والتغيير (والأخوة في اللجنة الاقتصادية على علم بذلك)، برئيس منظومة الصناعات الدفاعية وطرحت هذه المواضيع وذكرت أنها تتطلب أن نعمل سوياً.

والأمر الآخر هو دور وزارة المالية ووزير المالية كقائد للفريق الاقتصادي، وأنا بصراحة لدي علاقة وثيقة جداً وعميقة مع عبد الله حمدوك لكني لم أترك الوزارة بسبب الحرية والتغيير بل لخلافي مع رئيس الوزراء في موضوع إدارة الملف الاقتصادي ودور وزير المالية ووزارة المالية، وأرى أن التحولات التي تحدث جراء انهيار كبير للدولة، مثلما حصل في رواندا وفي أمريكا اللاتينية في تشيلي، تتطلب إحداث تحولات اقتصادية كبيرة، تتطلب نوعاً من التركيز والمركزة والقيادة في القرارات الاقتصادية بما في ذلك في مواضيع أخرى مهمة بالنسبة للاقتصاد كموضوع

---

[1] Alex De Waal, *Sudan: A Political Marketplace Framework Analysis,* World Peace Foundation, Occasional Paper, No. 19, August 2019 http://eprints.lse.ac.uk/101291/1/De_Waal_Sudan_a_political_marketplace_analysis_published.pdf

الحكم المحلي. فنظرتي الاقتصادية لموضوع الحكم المحلي في السودان أن له آثار سلبية كبيرة لأنه خلق كيانات هامشية بجانب أنها أحيت القبلية والنزاعات الجهوية وغيره، لكنها أيضاً أضعفت الدولة إضعافاً كبيراً لأنها خلقت كيانات ليس لها ولاء للدولة. وبالتالي ضرورة نقاش العودة للأقاليم التاريخية للأسباب السياسية والاقتصادية المذكورة.

وكان يمكن أن يكون هناك خطاب متفائل وموضوعي ونهضوي لو كانت هناك قيادة رأسية متفق عليها بين مكونات الأجسام السياسية المختلفة تقوم بتطوير خطاب يستشرف آمال المستقبل ويطمئن النخبة بالإضافة للقاعدة الشعبية. لقد عمل النظام البائد لمدة 30 سنة، وقد شاركت في كتاب مهم صدر عام 2016م حرره د حيدر إبراهيم علي، بعنوان "استقلال السودان ستون عاماً من التجربة والخطأ 1956-2016"[1] بورقة عن الجانب الاقتصادي والاقتصاد السياسي لنظام "الإنقاذ" البائد، وأعتقد أن التدمير الذي حصل للمؤسسات وللدولة السودانية، والزبائنية السياسية والاقتصادية، وسوق المال السياسي كما قال أليكس دي وال، بلغ درجة كانت تتطلب تهيئة المجتمع وإدارة توقعاته، ليعلم أن الإصلاح الاقتصادي لن يأتي بنتائج سريعة، وكما قال محمد المجتبى الذي كان من المساهمين الرئيسيين في الأبحاث الاقتصادية التي انشأناها في وزارة المالية، فإن الاستعجال ومحاولة البحث عن ترتيبات مؤقتة لها آثار سلبية كبيرة جداً.

وأرى أن الحرية والتغيير عليها أن تراجع مسألة لجنة الطوارئ الاقتصادية العليا، وشخصياً كنت حينها في السويد لحضور اجتماع أصدقاء السودان، وقد فوجئت

---

[1] إبراهيم البدوي، السودان وأزمة الاقتصاد والتنمية، نحو رؤية تنموية عادلة ومستدامة، في: حيدر إبراهيم علي (تحرير)، استقلال السودان ستون عاماً من التجربة والخطأ1956-2016، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2016م.

بها، وكانت كارثة كبيرة جداً صارت أمراً واقعاً وأعطت انطباعاً أن قضايا اقتصادية معقدة يمكن معالجتها بإجراءات أمنية، مما كشف ضرورة وجود رؤية استراتيجية.

تحدث البعض عن تسرع، وشخصياً فإن علاقتي بمشاريع التنمية الاقتصادية والتحولات في عدد كبير من الدول امتدت على مدى 30 سنة، وأعتقد أن المشروع المصمم يستحق دراسة منهجية علمية من رؤية الاقتصاد السياسي وكيف يكون لدينا برنامج متكامل فيه عدة جوانب. الدولة كانت منهارة، ووصلت الأمور لأوضاع كارثية، وكذا مرة رئيس الوزراء أرسل لي ولاة، خاصة في الفترة التي كان فيها ولاة عسكريون بمطالبات أعجزتهم. كان والي بورتسودان يحتاج إلى 5 مليون دولار لكي تواصل الباخرة التركية إنتاج الكهرباء لبورتسودان، وجاء مقدماً استقالته لأنه لا يستطيع تحمل بقاء الميناء ومدينة بورتسودان ذات الخصوصية بلا كهرباء، وقس على ذلك نيالا والجنينة والنهود والضعين وكلها مدن خارج الخط القومي.

البنك الزراعي كان يريد عمل صوامع واتفق مع جمهورية روسيا البيضاء وكانت تكلف 70 مليون دولار لكنها لم تكن موجودة. عملنا شغل في وزارة المالية توبع من قبل لجنة الطوارئ، بعض الأخوة اشتغلوا في موضوع الميناء للحصول على معدات للميناء في حدود 270 مليون دولار للتحسين ولم يكن هناك مال.

حينما استلمت الوزارة ذهبت للاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكانت لدينا مديونية 15 مليون دولار مستحقة في شكل متأخرات على الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق العربي رئيسه وقتها شخصية محترمة هو الشيخ عبد اللطيف الحمد الذي كان رئيس مجلس الأمناء لمنتدى البحوث الاقتصادية، وكنت قبل استلامي للوزارة مديره، فكتب لي وقال لي إننا لسنا مقيدين بالعقوبات الأمريكية، لكن حسب قانوننا فإن أي دولة عندها متأخرات لا نستطيع إعطاءها منحاً وقروضاً جديدة، ونفس الشيء الدكتور عبد الرحمن الحميدي المدير العام لصندوق النقد العربي الذي كان يمول الإدارة المهنية

والسودان مستفيد من هذا التمويل، وكانت لدينا 7 مليون متأخرات لم ندفعها. فالصناديق العربية ليس لديها التزام بالعقوبات الأمريكية لكن التزامها بنظمها الأساسية يجعلها لا تدفع لأي دولة عندها متأخرات. فالوضع حقيقة كان كارثياً وهناك قصص كثيرة في هذا الشأن.

بالتالي دخلنا في موضوع الترشيد كبديل موضوعي متعلق بالحزمة التي ذكرتها.

أما موضوع ربط الهيكل الراتبي بالتضخم فارجعوا لدراسة دكتور كباشي إسماعيل من جامعة الخرطوم، وقد أجرى تحليلاً لمؤشر كلفة المستهلك، ووجد أن التضخم الأساسي كان عائداً لارتفاع أسعار السلع الغذائية وكانت مرتبطة ارتباطاً أساسياً بعدم تنافسية المصدر. أي واحد يسأل أصحاب المزارع في الخرطوم يذكرون له أنهم بعد بيع إنتاجهم في السوق المركزي يجدونه تضاعف في سعر التجزئة ثلاث أو أربع مرات.

كان ينبغي القيام بعمل كبير وتنسيق أكبر وإدارة للتوقعات. لكن دائما العبرة بالنتائج، كنت أعمل في البنك الدولي بصورة مباشرة في عامي 2006 و2007م مع البروفيسور جستن لين Justin Lin رئيس اللجنة الاقتصادية في البنك الدولي، وكان قبلها رئيس الكتلة الاقتصادية للحزب الشيوعي الصيني، وأعلم أن الحزب الشيوعي الصيني حقق التحول الكبير بسعر الصرف، فهو من أكبر المؤثرات في الاقتصاد الكلي لإعادة توجيه الاستثمارات في الاقتصاد.

كان الاقتصاد السوداني طفيلياً يعتمد على القطاعات غير قابلة للتجارة الدولية، وعلى الخدمات الحضرية بالذات، ولهذا السبب انهار مشروع الجزيرة، لأنه من الأفضل للمزارع أن يفتح مطعماً أو مقهى في مدني على أن يعمر مشروعه لأن سعر الصرف كان معاكساً للمردود الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية، وهذا أمر مهم جداً، ننظر له ليس كتثبيت للتضخم، ولكن لإدارة الاستثمارات بين

القطاعات الاقتصادية، ونسعى لمحاصرة وتقليل الآثار التضخمية بالعمل عن طريق موضوع "سلعتي" كبداية على الأقل.

لديّ طلب ورجاء مهم وضروري وهو أن ننظر للاقتصاد كعلم مكتمل الأركان، وهو معقد جداً أكثر من العلوم الطبيعية، فمن الصعب جداً أن تحدد التأثير في الظاهرة الاقتصادية، لذلك في الجامعات المتقدمة في هارفارد وغيرها صارت هناك معامل، كمعمل مكافحة الفقر، ومعمل التفاوت الطبقي، يتم فيها عزل التدخل السياسوي أي بحث سياسة معينة ضمن متغيرات كثيرة. ينبغي أن نعتبر الاقتصاد علماً، مثله مثل العلوم التخصصية الأخرى، وقد استمعت لمهندس يحتج على تبسيط الناس لأمر سد النهضة وتأثيره على النقل النهري، فلكل علم متخصصوه.

مثلا مشروع دعم الأسر أصبح مشروعاً استشرافياً مستقبلياً مهماً في دورة الحماية الاجتماعية، لأن التجارب التي أجريت في فلسطين وكينيا وتركيا والسعودية أثبتت أن الأسرة هي أفضل وحدة في المجتمع لتحديد احتياجاتها وتحديد مستقبلها الاقتصادي وبالتالي نتج عن توظيف هذا التحليل نتائج إيجابية جداً في الاقتصادات المحلية لهذه الدول.

تحدث أحد شباب لجان المقاومة عن الريف السوداني، ميزانية 2020م ركزت على التعليم والصحة وهما من أكثر الأشياء أهمية للريف السوداني، وموضوع دعم الأسر كذلك له علاقة قوية جداً بالهامش السوداني. أنا مثلاً من كردفان، حيث لو جاء الخريف سيئاً للعاملين في الزراعة المطرية، فإنهم يخرجون الولد والبنت من المدرسة ليعملا مع الأسرة، مما يؤدي لظاهرة فقر الأجيال، وهي ظاهرة خطيرة ذات علاقة مباشرة بالنزاعات. والأسر في قرية نائية متأثرة بالنزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق علاقتها بالسلطة المركزية في الخرطوم وبالنخبة علاقة عنف وقتل، لكن إزاء حدث كتحويل الدعم عبر الهاتف النقال للأسر، وهو هدف كنا نسعى لتعميمه على الأسر في الأرياف، حيث تستلم أسرة من 6 أفراد 3 ألف جنيهاً سودانياً،

فهذا يكون أهم حدث للأسرة في مقومات اقتصاد القرية يحدد العلاقة بين الحكومة في الخرطوم وبين الهامش ويمكن الأسرة من تحسين معيشتها وإتمام دراسة أبنائها.

إن خطوة الحرية والتغيير وحديثها مؤخراً في مؤتمر صحفي عقد بدار الأمة، أنها لا تملك تفويضاً، بل هي جزء من كتلة ثورية كبيرة وتسعى إلى تكوين كيان، هي خطوة مهمة جداً، فمن الضروري أن يكون الخطاب السياسي والاقتصادي والإداري بقدر الإمكان متفقاً عليه، ويعطي رسالة واضحة وقوية جداً لقوى الثورة والقاعدة الشعبية وللشباب بالذات وللهامش السوداني، فهناك الآن صراع بين قوى الردة لاستلام الريف السوداني والقوى التقليدية السودانية. ولا بد من مشروع اقتصادي إيجابي وأزعم أن مشروع دعم الأسر مهم جداً لمكافحة الفقر ولإعادة التعامل الإيجابي مع الهامش في السودان.

حينما كنت في الحكومة كنت مهتماً برؤية إعادة هيكلة الخدمة المدنية بالاستفادة من الشباب، فالخدمة المدنية الموجودة الآن خاصة الذين وصلوا أعمار 55 سنة فما فوق هم من ضحايا نظام "الإنقاذ"، وهي متكلسة غير قادرة على التوافق والتعامل مع الثورة الرقمية التي أصبحت تشكل اقتصاديات في العالم في الدول من حولنا، وصار التعامل مع المنصات الرقمية مهماً جداً في نظم الحماية الاجتماعية والخدمات والنظام المالي، ومع كل الملفات. فلماذا لا نفكر في مصافحة ذهبية يتم عبرها إحلالهم بقوى شبابية حديثة لأن الاقتصاد الجديد لن يكون الاقتصاد القديم الذي نعرفه؟

الباب الثامن: اتفاق جوبا لسلام السودان

الدكتور يوسف آدم الضي

الباب الثامن

اتفاق جوبا لسلام السودان

الدكتور يوسف آدم الضي

المقدمة

لم تكن قضية الحرب والسلام في السودان، إلا واحدة من عناوين الأزمة الأبرز، لكونها امتداداً لحقبة الفترة الاستعمارية ومخلفاتها، بل وصناعتها وفق فلسفة الدول الاستعمارية في اللعب بالتناقضات وتطبيق نظرية (الضرب أسفل الجدار).

إن هذا الوضع المأزوم الذي كان سائداً في الجنوب تحديداً، تم ترحيله إلى وضع الانتقال عشية الاستقلال، ليصبح واحداً من عشرات المهام التي تزحم طاولة المجلس المدني، الذي رفع العلم وبدأ في السودنة والتخلص من آثار الدولة التي صممها الانجليز لخدمة مصالحهم، سواء أكان ذلك على مستوى المشاريع الاقتصادية، أو على مستوى جهاز الدولة والخدمة المدنية البيروقراطي، أو في شكل الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية بما فيها التركيز التنموي على المدن والمناطق الحضرية، وتهمش الريف والمناطق الطرفية.

إن هذا الوضع جعل قضية الجنوب تأخذ مناحٍ شتى، ما بين الحسم العسكري وما بين حلول تتداخل مع القضايا الأخرى، وهكذا ظل المسعى المتأرجح يزيد في كل وقت من ضراوة وتنامي ظاهرة الحرب، في إطار البحث عن حلول جذرية، وقد تفاقمت أكثر عندما سيطر العسكر على السلطة عبر الانقلابات التي تجاوزت فترتها الخمسين عاماً، بحيث لم يكتفوا فقط بمحاولة إخضاع هذه المناطق والفصائل المسلحة عبر الحرب فحسب، وإنما عطلوا التنمية في هذه المناطق بحسبانها تمثل

حواضن للتمرد، وبطبيعة الحال فإن هذا النوع من الحروب عندما يكون مسرحه داخل المكونات الاجتماعية والقبلية، يكون أكبر الضحايا فيه من المدنيين، وهذا مما أدى إلى توسع دائرة الحرب، وتفريخ مزيد من حركات الكفاح المسلح.

ونتيجة للانتهاكات وطول أمد هذه الحرب حصل تطور في مسار هذه المواجهات، فقد تجمعت هذه الفصائل في إطار حركات مسلحة، طرحت شعارات التحرير والعدالة وصراع المركز والهامش، وصراعات الأرض والهوية، والسلطة والثروة.. إلخ في مواجهة المظالم التاريخية.. إلى جانب طرح نظرتها لنظام الحكم والذي تطور من الدعوة إلى الفيدرالية، إلى طرح أشكال أخرى مثل المشورة الشعبية والحكم الذاتي، ثم حق تقرير المصير.

وضمن المناخ الدولي السائد، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وجدت هذه الحركات ضالتها في التدويل والوصول إلى المنظمات الدولية ومخاطبة المجتمع الدولي عن الانتهاكات والمآسي الإنسانية في هذه المناطق.. ونتيجة لتعنت الأنظمة الوطنية، سيما نظام 'الإنقاذ'، انهالت على البلاد سلسة من العقوبات والقرارات الدولية وصلت إلى مرحلة العزلة التامة، وبالضغوط الدولية والإقليمية توصل هذا النظام إلى توقيع اتفاقيات سلام معزولة، ما لبثت أن انهارت تباعاً، بعد أن أفقدت البلاد جزءاً عزيزاً بانفصال الجنوب، وعودة الحركات الأخرى أدراجها ليبدأ الصراع من جديد. إن قضية تحقيق واستدامة السلام، التي ظلت عصية المنال منذ الاستقلال ظلت وستظل المفتاح الأساسي نحو تحقيق سودان الحرية والسلام والعدالة، فكل الاتفاقيات السابقة بدءاً باتفاق أديس أبابا 1972م، واتفاقيتي السلام من الداخل (الخرطوم فشودة) في 1997م، واتفاقية جنوب كردفان، سويسرا 2002م، واتفاقية نيفاشا 2005م، ثم اتفاقيات دارفور المتعددة من أبوجا إلى الدوحة، واتفاقية شرق السودان وغيرها؛ لم تحقق سلاماً مستداماً في السودان.

لماذا فشلت اتفاقيات السلام السابقة؟

لقد مثل السلام أولية في حكومة ثورة ديسمبر العظيمة، ولتحقيق ما يؤدي لسلام مستدام، كان لا بد من محاولة الإجابة على السؤال التاريخي، لماذا فشلت كل اتفاقيات السلام السابقة؟! ولماذا انهارت ولم يبق لها من أثر، بل إن أخطر ما فيها، أنها لم تحصن البلاد من الانفصال، ومن ازدياد الدعوة نحو حق تقرير المصير.. لذلك ودون الخوض في سرديات تاريخية وتفصيلية سوف نحاول الإشارة لأهم وأبرز الاسباب التي أدت إلى الفشل والانهيار:

- ❖ أنها كانت توقع مع الأنظمة الشمولية والدكتاتورية والاستبدادية لذلك لا تجد البيئة الصالحة والتربة الديمقراطية الخصبة التي يتوطن عليها السلام في ظل ملاحقات وكبت للحريات، فالسلام يحتاج إلى حوارات عميقة ولثقافة تخاطب وجدان المجتمع، وبناء يزيل الفوارق الطبقية والتنموية ويقود إلى المصالحات المجتمعية بإبراز الخصائص الإيجابية من أجل التعايش والاستقرار والوحدة.
- ❖ غياب أو ضعف الإرادة السياسية لتطبيق ما يتم الاتفاق عليه، وذلك لأنها في الغالب تتم وفقاً لرغبات وعمليات تسوية سياسية يغلب عليها طابع المحاصصات والمفاوضات غير الشفافة.
- ❖ أن كل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها اتسمت بكونها اتفاقيات جزئية بحيث غاب عنها السلام الشامل، كما اتسمت بالفوقية لغياب أصحاب المصلحة الحقيقيين، أي أولئك الذين تضرروا من ويلات الحروب وآثارها.. كما حملت الكثير من المعايب، أبرزها استئثارها بالسلطة مع الشريك الآخر، وعدم فتح الاتفاق للقوى الأخرى التي تناضل بوسائل أخرى نحو السلام الشامل والذي لا يأتي إلا من خلال إسقاط الانظمة الشمولية وتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية التي يترعرع فيها السلام.
- ❖ أنه غالباً ما تلعب الضغوط الدولية من خلال سياسة العصا والجزرة في الدفع بأطراف النزاع لقبول خيار السلام دون قناعة ذاتية كافية بمحتوى الاتفاقية، فقد ظل التدخل الدولي والإقليمي ليس ببعيد على ساحة الصراع سواء كان ذلك بدعوة

من أطراف النزاع، أو من خلال آثارها العابرة للحدود في شكل عمليات النزوح واللجوء الواسعة، هذا إلى جانب مصالح هذه الدول في هذه المناطق وصراعها على المواقع الحيوية التي تؤمن أوضاعها واستراتيجيتها في هذه المنطقة..

- ❖ الفشل التاريخي في ربط السلام، بالديمقراطية والتنمية، أدى إلى العودة المتكررة إلى الحرب عند نهاية كل اتفاقية، وبالتالي الفشل في استدامة السلام وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.
- ❖ لقد تعددت فترات انتقالية فاشلة وذلك لعدم الوفاء بمستحقات السلام وعدم مخاطبة الظلامات التاريخية وجذور الأزمة.
- ❖ هناك ظاهرة أن السلام لا يبدأ إلا بعد التوقيع على الاتفاقية، وهذا مما يفوت فرصاً مهمة لبناء قاعدة السلام واستقبال العائدين إلى أرض الوطن والتعاطي المباشر مع تفاصيل ويوميات السلام.

منهج واستراتيجية ومراحل تحقيق السلام:

أولاً: انطلاقاً مما ورد في الفصل الخامس عشر من الوثيقة الدستورية والخاصة بقضايا السلام الشامل، والمحدد في المواد (68، 69، و70) بأن تعمل أجهزة الدولة في الفترة الانتقالية على إنفاذ المهام الآتية:

- ❖ تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب، بمخاطبة جذور الأزمة السودانية ومعالجة آثارها، مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب.
- ❖ الأولوية لاتفاق السلام الشامل في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ التوقيع على الاتفاق.
- ❖ العمل على وقف العدائيات في مناطق النزاعات وبناء عملية السلام الشامل والعادل من خلال فتح الممرات والوصول إلى المساعدات الانسانية وإطلاق سراح الأسرى والمحكومين بسبب الحرب وتبادل الأسرى.

- ❖ إصدار العفو العام في الأحكام الصادرة ضد القيادات السياسية وأعضاء الحركات المسلحة بسبب عضويتهم فيها.
- ❖ البدء في إنفاذ إجراءات العدالة الانتقالية والمحاسبة على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتقديم المتهمين إلى المحاكم الوطنية والدولية.
- ❖ إرجاع الممتلكات التي تخص التنظيمات والأفراد التي تمت مصادرتها بسبب الحرب وفق القانون.
- ❖ الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بتعويض وإعادة الممتلكات للنازحين واللاجئين، وضمان حق مشاركتهم في الانتخابات العامة والمؤتمر الدستوري.

وتشمل القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام الآتي:

خصوصية المناطق المتأثرة بالحرب - الترتيبات الأمنية - العودة الطوعية والحلول المستدامة لقضايا النازحين واللاجئين - المواطنة المتساوية - نظام الحكم والعلاقة بين المركز والأقاليم - قضايا الأرض والحواكير - عدالة توزيع السلطة والثروة - التنمية العادلة والمستدامة - إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب - التعويضات وإعادة الممتلكات - العدالة الانتقالية والمصالحة - الوضع الإداري للولايات - أي قضايا أخرى تحقق عملية السلام الشامل.

ثانياً: إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض: (مرحلة ما قبل التفاوض). لقد جاء هذا الإعلان كمرحلة تسبق التفاوض وهي مرحلة بناء الثقة وتهيئة الأجواء للتفاوض من خلال التحول في السلوك والممارسة السياسية تجاه كل طرف عبر خطوات عملية وإجراءات وقرارات وسياسات ذات رسائل إيجابية لتأكيد أولوية السلام.

لذلك جاء في الاعلان: التزاماً من طرفي الاتفاق بضرورة تهيئة المناخ وبناء الثقة فيما بينهما، والدفع بعملية السلام، فإن حكومة السودان ستقوم بالتنفيذ الفوري لإجراءات بناء الثقة واستحقاقات السلام التي وردت في الوثيقة الدستورية.

فإن الاجتماع الذي انعقد في الفترة من التاسع إلى الحادي عشر من شهر سبتمبر 2019م بين وفد حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان المجلس الانتقالي - مؤتمر البجا المعارض - الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة- حركة تحرير كوش- الحزب الاتحادي الديمقراطي الجبهة الثورية- وتجمع قوى تحرير السودان

فقد اتفقوا على الآتي:

- التنفيذ الفوري لإجراءات بناء الثقة الواردة في المادة (67) في الباب الخامس عشر من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م مع وضع الآليات المناسبة للتنفيذ.

- تكوين لجان مشتركة لتنفيذ المهام التالية:

- لجنة لمتابعة إطلاق سراح جميع الاسرى والمحكومين ما لم يكون هناك حق خاص.
- لجنة لمتابعة وقف إجراءات وقف العدائيات والمسائل الإنسانية مع اعتماد آليات للمراقبة.
- لجنة لمتابعة الترتيب لمفاوضات السلام والاعداد لها والتنسيق بين مسارات التفاوض بآليات مناسبة.

- كما وافق وفد الحكومة السودانية على القيام بالإجراءات التالية:

- إلقاء قوائم المحظورين من السفر لأسباب متعلقة بالحرب.
- مراجعة القرارات الصادرة بشأن أراضي السدود والقرار رقم (206) لأراضي الولاية الشمالية التي منحت للمستثمرين.
- إرجاء تكوين المجلس التشريعي وتعيين الولاة لحين الوصول لاتفاق سلام.
- تم الاتفاق على أن تكون أطراف التفاوض مع حكومة السودان هي:
- الجبهة الثورية وتجمع قوى تحرير السودان.
- الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو.
- حركة تحرير السودان/ بقيادة عبد الواحد محمد نور.

- أي أطراف أخرى يتم ضمها بالاتفاق بين حكومة السودان وأي من الأطراف الأساسية المذكورة أعلاه.

اتفق الطرفان على أن تكون هناك مسارات لمخاطبة خصائص مناطق الحرب في دارفور والمنطقتين وشرق وشمال السودان.

كما تم الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات في 2019/10/14م على أن يتم التوقيع في أو قبل يوم 2019/12/14م ويكون التفاوض برعاية حكومة جنوب السودان.

إلا أن هذا الاتفاق لم يتحقق في مواعيده لذلك تم تجديده ليصبح من 14 ديسمبر 2019م إلى 15 فبراير 2020م. وقد تم التوقيع عليه من حكومة السودان وأطراف عملية السلام في جوبا بتاريخ 14 ديسمبر 2019م.

ولتنفيذ إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض اجتمعت اللجنة الفنية بتاريخ 17 أكتوبر 2019م من الطرفين وقررت تشكيل لجنة فتح المسارات الانسانية ووقف العدائيات - كذلك تسمية أعضاء لجنة متابعة إطلاق سراح الاسرى - كما تم تضمين موضوع مسار الوسط في القضايا ذات الخصوصية بما لا يؤدي إلى فتح إعلان جوبا، هذا إلى جانب دعم منبر الوساطة، فيما يتعلق بالتفويض وحشد الموارد والدعم الإقليمي والشركاء الدوليين لتنفيذ اتفاق السلام، والأطراف المسهلة للتفاوض والتفاكر حول تطوير إعلان جوبا لاتفاق إطاري.

كما تم إعلان مشترك لتجديد وقف العدائيات وذلك بتأكيد الرغبة لتعزيز السلام في كل أنحاء السودان وضرورة إنهاء الصراع المسلح والالتزام بالتهدئة الكاملة للنزاع في كل مناطق النزاع لأغراض مخاطبة الاحتياجات الإنسانية بصورة فعالة، وتحقيق السلام العادل الذي يخاطب جذور الأزمة وإفرازاتها، وقد دخل هذا الإعلان حيز التنفيذ مساء 19 أكتوبر لمدة ثلاثة أشهر ويشمل نطاق وقف العدائيات في جميع أنحاء مناطق النزاع في السودان.

وفي 21 أكتوبر 2019 تم التوقيع على إعلان سياسي بين حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية، تم التأكيد فيه على السلام باستكمال مطلوباته الضرورية، وأقر الطرفان أن استكمال مطلوبات ثورة ديسمبر تقتضي وقف الحرب وتحقيق السلام والعدالة والانتقال نحو الحكم الديمقراطي. كما تم الاتفاق على أن تكون بنود أجندة التفاوض كما يلي:

- القضايا القومية وتشمل (المواطنة، قضايا التنمية، وتوزيع الموارد وتخصيصها، قضايا الحكم والادارة، الترتيبات الامنية وغيرها من القضايا الجوهرية).
- مسارات التفاوض وتشمل دارفور والمنطقتين (جنوب كردفان/ جبال النوبة - والنيل الأزرق)، شرق السودان ووسط السودان وشمال السودان.
- قضايا ذات خصوصية.
- منهجية التفاوض.

وهكذا بدأت مرحلة بناء الثقة وتهيئة أجواء التفاوض بفتح المسارات وتوصيل المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح أسرى الحرب.. الخ.

ثالثاً: المجلس الأعلى للسلام ومفوضية السلام:

في إطار صناعة وبناء السلام تم تشكيل المجلس الأعلى للسلام والذي ضم في عضويته رئيس وأعضاء المجلس السيادي ومن الحكومة رئيس الوزراء، ووزير شؤون الوزراء، ووزير العدل، ووزير الحكم الاتحادي، ووزير الدفاع، ووزير المالية وفي وقت لاحق ضم المجلس وزير الثقافة والاعلام، كما ضم المجلس ممثلين من الحرية والتغير وبعض الخبراء، بالإضافة لرئيس مفوضية السلام والذي أصبح مقرراً للمجلس.. تناول هذا المجلس مناقشة الرؤية الاستراتيجية لتحقيق السلام عبر خارطة طريق لإنهاء الحرب بشكل جذري مرتبط بشكل الإرادة السياسية لجميع الأطراف وشركاء السلام.

وقد تم تقسيم هذه العملية لأربع مراحل هي: **مرحلة إعلان المبادئ** الذي يحكم التفاوض، أي الاتفاق الإطاري على العناوين العريضة والرئيسية. **والمرحلة الثانية** هي مرحلة الاتفاق السياسي أي تقسيم المفاوضات إلى قضايا وعناوين مطلبية وقضايا ذات خصوصية لكل مناطق النزاع، مثل علاقة الأقاليم بالمركز، والحق في التشريعات والقوانين، وقضايا الثروة، وقضية النازحين واللاجئين وكيفية إعادتهم، وقضية العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، قضايا الأرض والحواكير. **والمرحلة الثالثة** هي مرحلة الترتيبات الامنية التي تعالج قضية تكوين جيش سوداني موحد، مع الاتفاق على العقيدة القتالية وإعادة تأهيل وتدريب الذين ينضمون من جنود الحركات المسلحة ويشمل ذلك الدعم السريع ويفضل أن ترسل لجنة دولية من الآلية الأمنية للوسطاء لتقوم بعملية معاينة ميدانية وحصر لقوات الحركات بقدر الإمكان. ثم تأتي **المرحلة الرابعة** وهي الرؤية حول القضايا الكبري، مثل المشاركة في مستويات الحكم المختلفة، وإصلاح الخدمة المدنية، وإصلاح القضاء والنيابة، وكل ذلك يتم بوجود نسبة تتناسب مع عدد السكان لأي إقليم أو ولاية، أي اعتماد المعيار السكاني في التوزيع والمشاركة.

وحول خيارات التفاوض، طرحت عدة دول استضافة التفاوض، ولكن تم الاتفاق على جمهورية جنوب السودان، بدعوى أنها الاقرب إلى المزاج السوداني، وملمة بطبيعة الأزمة في السودان، كما أنها تجاور غالب أقاليم الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل والازرق وتربطها علاقات تأثير بقادة الحركات المسلحة والحكومة السودانية.

- وكان المجلس يناقش عبر اجتماعاته الدورية أو الطارئة التي بلغت أكثر من أربعين اجتماعاً، الموضوعات المتعلقة بالرؤية وإجازة الأوراق المعدة من قبل الوزراء المختصين في قضايا الحكم والإدارة والورقة المالية والقانونية، والاجتماعية، وورقة

الشؤون الانسانية والاعلام، هذا إلى جانب مناقشة القضايا الخلافية ومجريات سير التفاوض، وأخذ قرارات في ذلك.

في الواقع أن هذا المجلس قد أثير حوله عدم الشرعية لكونه غير منصوص عليه في الوثيقة الدستورية، كما أثير أن المجلس السيادي قد تغول على اختصاصات الجهاز التنفيذي في موضوع السلام..

أما المفوضية القومية للسلام:

على الرغم من التأكيد المستمر لإنجاز قانون المفوضية وهيكلها التنظيمي إلا أن ذلك لم يتم، فقد تم تعيين المفوض فقط والذي أصبح مقرراً لمجس السلام.. ولأهمية المفوضية في إعداد خطط وبرامج وأنشطة السلام وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بالنزاعات وأسبابها، وإعداد برامج بناء القدرات وفق احتياجات المجتمعات المحلية المتأثرة بالحرب، والاحتياجات الفعلية لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة والسعي لتوفيرها، وإعادة الإعمار والتنمية وتهيئة الأوضاع للعودة الطوعية للاجئين والنازحين مع توفر الخدمات الأساسية، والتمويل واستقطاب الدعم للمفوضية من خلال تكوين لجنة أو فريق لجلب الدعم الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة أنشطة وعمليات السلام، هذا إلى جانب عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج عبر الإدارة المعنية بذلك. على أن جل الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية هي في التنسيق لاجتماعات المجلس الأعلى للسلام إلى جانب عقد بعض الورش للمفاوضين وبرامج زيارات الولايات لورش عمل السلام والتي تنظمها سكرتارية المجلس الأعلى للسلام بحيث شملت نساء دارفور، والنازحين من المعسكرات المختلفة بمدينة نيالا والفاشر، وتم اقتراح ورش لكل من بورتسودان وكسلا والقضارف في الشرق، وورشة في الدمازين وفي جنوب كردفان وغرب كردفان ومعظم هذه التكاليف مدفوعة من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى فقد تولت المفوضية موضوع مشاركة أصحاب المصلحة في مفاوضات السلام في جوبا من النازحين واللاجئين والمجتمع المدني والإدارة الاهلية والمهنيين والرعاة والمزارعين وفق نسب تم الاتفاق عليها تجرى عبر آلية المؤتمر ومن جميع المناطق المعنية بالنزاع وقد تم تكوين اللجنة الميدانية المشتركة والتي تضم 8 أعضاء من الحكومة و16 عضواً من مسار دارفور لتشرف على عملية الاختيار داخل معسكرات النازحين والتجمعات في دارفور وفق نسب تم الاتفاق عليها. كما شمل أصحاب المصلحة كلاً من النيل الأزرق وجنوب وغرب كردفان. إلا أن الملاحظ أن طريقة التمثيل لم يتم السيطرة عليها، حيث يلاحظ أن مجموعات كبيرة خاصة من النساء قد جاءت عبر الأمم المتحدة وكانت هناك عمليات إرباك في التنسيق لمشاركتهم الفعلية إلا أن وجودهم اختصر على التنوير وإبداء الملاحظات في هذه الجلسات فقط.

مرحلة التفاوض والتوقيع على اتفاقية السلام

إن أول جولة لمعالجة موضوع السلام وإنهاء عملية الاحتراب جرت من قبل وفد الحرية والتغيير في أديس أبابا لملاقاة وفد الجبهة الثورية وذلك قبيل التوقيع على الوثيقة الدستورية، وقد تابعنا ذلك حتى بعد حضور وفد الجبهة الثورية للخرطوم للمساهمة في صناعة الوثيقة الدستورية، وعلى الرغم من تعثر الوصول لتسوية مبكرة إلا أن الوثيقة استوعبت كل ما تم طرحة من الجبهة الثورية لمعالجة جذور الأزمة، بل أخذ السلام الأولوية في التنفيذ والذي وضعت له ستة أشهر فقط، لأن المنطق كان يتجه إلى أنه لا يوجد خلاف بين الأطراف طالما أن العدو واحد، وأن كل الإرادات قد تجمعت فأسقطته، ولذلك كان الموضوع يتركز أكثر حول الترتيبات الأمنية، وأن هذه كانت تمثل الخطوة الأولى في سياق الوصول إلى سلام مستدام.

أما الجولة الثانية فقد بدأت عندما تم التوقيع على إعلان جوبا، والذي حدد خارطة طريق محددة مع الفصائل الموقعة عليه باسم الجبهة الثورية من جهة والحركة

الشعبية شمال (الحلو) مع الوفد الحكومي. وعلى هذا الأساس أجاز المجلس الأعلى للسلام تشكيل الوفد الحكومي المفاوض برئاسة النائب الأول وعضوين من السيادي ومن الوزراء بحسب الملفات التي تم الاتفاق عليها: ملف الترتيبات الأمنية: وزير الدفاع، الملف الاقتصادي والاجتماعي: وزير المالية، وملف الحكم والإدارة: وزير الحكم الاتحادي، والملف القانوني: وزير العدل، والإنساني: وزير شؤون الوزراء. وبعد إعداد الملفات اتفق على المنهج وإستراتيجية التفاوض والسياقات المطلوبة، وتجهيز قائمة بالمفاوضين والفنيين والخبراء لهذه الملفات وعمل ورش بذلك.

بدأ التفاوض بكتلتين: الجبهة الثورية من جهة والحركة الشعبية شمال من جهة أخرى، والسبب هو في عدم الاتفاق على المنهج الموحد الواجب اتباعه في التفاوض للوصول لنتائج مرضية. فقد واجه وفد الحكومة صعوبة في إمكانية توزيع جهوده في كل هذه المسارات، ولكن مع ذلك كان حرص وفد الحكومة أن يتم إنجاز هذا السلام في أقرب وقت ممكن.

التفاوض عملياً بدأ بالتوقيع على الإعلان السياسي في 21 أكتوبر 2019م والذي حدد المبادئ العامة، واستكمال مطلوبات إعلان جوبا كما حدد بنود أجندة التفاوض في (القضايا القومية - ومسارات التفاوض والقضايا ذات الخصوصية).

وقد تم ترتيب أجندة التفاوض بالمسارات أولاً وتحديد ملفاتها على هذا النحو:

أ) مسار المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق) ويشمل القضايا الإنسانية والسياسية والترتيبات الأمنية.

ب) مسار دارفور ويشمل (وقف العدائيات، والترتيبات الأمنية وعودة النازحين واللاجئين، قضايا الأرض والحواكير، والعدالة والمصالحة، والوضع الإداري للولايات، السلطة، والثروة).

ج) مسار الشمال ويشمل القضايا (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

د) مسار الشرق ويشمل القضايا (السياسية، الاقتصادية، معالجة اختلالات اتفاقية الشرق للسلام، السدود والأراضي).

هـ) مسار وسط السودان ويشمل الملفات (مشروع الجزيرة، التنمية، والخدمات).

و) أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان / شمال بقيادة عبد العزيز الحلو اتفق الطرفان على تقسيم قضايا التفاوض إلى ملفات تم ترتيبها على هذا النحو: (الملف السياسي، الملف الإنساني، ملف الترتيبات الأمنية). كما تم الاتفاق على إعلان مبادئ، قدمت الحركة ورقة من (8) بنود تم الاتفاق معها على (6) بنود، والبندان اللذان لم يتم الاتفاق حولهما هما العلمانية وفصل الدين عن الدولة أو حق تقرير المصير الذي جاء كشرط وقد قدم وفد الحكومة ستة مقترحات للخروج من هذه النقطة بجانب مقترح تقدمت به الوساطة تم رفضه من قبل الحركة، وقد ظلت الحركة في هذا التمترس حتى ما بعد زيارة حمدوك لكاودا.. حتى آخر موقف لهم في نهاية أغسطس 2020م، عندما أعلنوا عدم مشاركتهم في العملية التفاوضية طالما الفريق محمد حمدان دقلو على رأس وفد الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تعليق عضويتهم في التفاوض في بيان رسمي من الوساطة. وفي تطور لاحق تم التوقيع في أديس أبابا بين حمدوك والحلو على إعلان لاستئناف التفاوض في جوبا يبدأ بجلسات غير رسمية تناقش القضايا الخلافية تكون بمثابة تمهيد للرجوع لطاولة المفاوضات الرسمية.

كما اتفقت الاطراف على مشاركة أصحاب المصلحة في المفاوضات عبر تمثيلهم بنسب في مؤتمرات تنعقد لهذه المهمة، ولقد تم تحديد اللجان من الطرفين بقيادة رئيس مفوضية السلام، خاصة في مسار دارفور وقد تم تحديد أصحاب المصلحة من (اللاجئين والنازحين، الادارة الاهلية، والمجتمع المدني، والمهنيين، والرعاة، والمزارعين والنساء). وقد تم عقد مؤتمرات أخرى، إلا أن النتيجة هي غياب أصحاب المصلحة بشكل تدريجي من اهتمام المفاوضين. أما بالنسبة للمسارات فقد تمت

معالجة وضعية ثلاثة مسارات بشكل سريع لكونها قد طرحت قضايا محددة وفي نفس الوقت لم تكن لديها ترتيبات أمنية أو وقف عدائيات.

بالتأكيد أن عمليات التفاوض لم تجر في أجواء خالية من التشاكس والتمترس حول السقوف التي حددها كل طرف من الأطراف، أو تسبب الخلافات أحياناً بين الكتلة الواحدة، وهنا كان يأتي دور الوساطة وفي أحيانا كثيرة يتم التأجيل أو تعليق المفاوضات، إلى أن وصلنا للتوقيع على الملفات تباعاً، وقضايا المسارات، والترتيبات الأمنية، والقضايا القومية المشتركة، وبعدها تم تجميعها في اتفاقية واحدة تم التوقيع عليها في احتفال رسمي في جوبا في 2020/10/3م.

أبرز مكاسب المسارات

وفيما يلي يتم التعرض لأبرز المكاسب التي جاءت في اتفاقيات المسارات:

أولاً: مسار الوسط: هذا المسار لم تعرف له جغرافية محددة أو إقليم محدد لذلك تم الاكتفاء بتسميته مسار الوسط وحل قضاياه، المتمثلة في: قضايا الزراعة، وذلك بإعادة تأهيل القطاع الزراعي والمشروعات القومية، هذا إلى جانب تقديم الخدمات الإنشائية الشاملة ومعالجة أزمة النزوح التي أثرت على مناطق الوسط، مع إنشاء مراكز متخصصة لمكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة، وتلتزم الحكومة بمراجعة القوانين المتعلقة بالأراضي والاستثمار، ومعالجة قضايا النازحين والعائدين، والتأكيد على صندوق خاص لدعم السلام.

ثانياً : مسار الشمال: هذا المسار تقوده مجموعة حركة كوش، لاحقاً التحقت بهم مجموعة من الشمالية بدأت بينهم صراعات واختلافات حتى نهار التوقيع على الاتفاق النهائي بالأحرف الأولى، وفد تضمنت وثيقة الاتفاق مبادئ عامة حول ضمان احترام حقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية للعام 2007م. أما قضايا المسار فقد تمثلت في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أبرز ما فيها موضوع الأراضي والمشاريع الزراعية وذلك بالتزام

الحكومة بتكوين آلية لمعالجة قضية الأراضي المنزوعة بموجب القرار(206) لسنة 2005م والقرار (216) لسنة 2006م وقرارات التخصيص (64 -65 -66).

- تشكيل لجنة من الطرفين لدراسة إمكانية إلغاء وإنشاء السدود (دال، كجبار والشريك).

- التحقيق في أحداث العرقوب في منطقة كجبار 2007م وكذلك التحقيق والتأكد من دفن نفايات ذرية وإلكترونية في المنطقة.

- العمل على إجراءات تكملة مشروع الحامداب الزراعي وكذلك تأهيل مشروع البحيرة ومشروع أمري الزراعي، والنظر في قضية مشروع أبو حراز الزراعي.

- إنشاء صندوق أهلي لأعمار وتنمية ولايتي الشمال.

ثالثاً: مسار الشرق: هذا المسار آثار جدلاً واسعاً من قبل المكونات الاجتماعية في الولايات الثلاث، ولقد تم الوصول إلى هذا الاتفاق بمعاناة شديدة وذلك بسبب التقاطعات السياسية والإقليمية والدولية في هذا الإقليم وبسبب تصريحات منسوبي هذا المسار وما أعقبها من أحداث دامية شهدتها ولاية البحر الأحمر..

توصل هذا المسار إلى مناقشة الملف السياسي عبر المبادئ العامة، واعتماد نظام الحكم اللامركزي الفيدرالي وضمان المشاركة على المستوى القومي والإقليمي، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والعمل على إجراء التحقيقات والمحاكمات في الأحداث التي وقعت في 29 يناير 2005م وأحداث بورتسودان في 2019م.

- العمل على إرساء دعائم السلام الاجتماعي والحريات والمشاركة في المستوى القومي ضمن كتلة السلام - وعلى المستوى الإقليمي تخصيص نسبة 30% لتمثيل مؤتمر البجا المعارض والجبهة الشعبية المتحدة على المستويين التشريعي والتنفيذي في ولايات شرق السودان الثلاثة.

- تمثيل أبناء الشرق في الخدمة المدنية وفق معايير الثقل السكاني والتمييز الإيجابي بمراعاة شرط الأهلية والكفاءة، بنسبة 14% من مجموع الوظائف العامة.

- في قضايا التعليم والتنمية البشرية تم التأكيد على التعليم ومبدأ التمييز الإيجابي وفي المنح الداخلية والخارجية على أن تخصص الحكومة وصندوق الشرق جزءاً معلوماً من الموارد لسداد رسوم الطلاب في الجامعات الحكومية.

- مراجعة العقود والمشروعات في الشرق من زراعة وموانئ وكهرباء.. الخ.

اتفق الطرفان على قيام مؤتمر اقتصادي لمناقشة قضايا الصناعة والزراعة والاستثمار وإيجاد الحلول في شرق السودان.

مؤتمر أهل شرق السودان: ينعقد مؤتمر جامع لأهل شرق السودان تتشارك فيه كل القوى السياسية والمدنية والأهلية لاستكمال مستحقات السلام، على أن تكون مخرجات هذا المؤتمر جزءاً مكملاً لهذا الاتفاق وواجبة التنفيذ.

صندوق تنمية الشرق: الالتزام بمراجعة صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وإعادة هيكلته على أن تكون أطراف المسار ضمن مجلس الإدارة، كما تم الاتفاق على إنشاء بنك شرق السودان الأهلي. هذا إلى جانب مناقشة قضايا الأرض والسدود والمهجريين والاتفاق على إنشاء مفوضية أراضي إقليم شرق السودان.

رابعاً: مسار المنطقتين: شملت هذه الاتفاقية مبادئ عامة تركزت حول المواطنة وإعطاء القضايا ذات الخصوصية الأولوية، إلى جانب ضمان حق الضحايا في الوصول إلى العدالة وآليات جبر الضرر ومعالجة جذور ومسببات النزاعات.

تعريف المنطقتين ونظام الحكم: جرى تعريف ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بوضعها الحالي. أما وضعية غرب كردفان فإنها تظل ولاية قائمة بذاتها حتى انعقاد مؤتمر الحكم الذي يناقش الحدود، ويقرر في تبعيتها أو أن تظل ولاية كما هي، ولكنها تتمتع بالمكاسب في قسمة الثروة والسلطة والترتيبات الأمنية.

نظام الحكم في المنطقتين: اتفق الطرفان على أنه دون المساس بوحدة السودان شعباً وأرضاً، أو السلطات الحصرية، أو المشتركة، أو المتبقية المنصوص عليها ضمن

هذا الاتفاق، تتمتع المنطقتان بحكم ذاتي تمارس فيه السلطات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

- أبرز ما ورد في السلطات والصلاحيات الحصرية، صياغة واعتماد دستور الولاية أو الإقليم وحق التشريع كحق أصيل وبما لا يتعارض مع الدستور القومي، على أن يتم التأسيس على دستور 1973م المعدل 1974م.

- معالجة قضايا الأرض والتعويضات ومراجعة العقود الخاصة بالأرض، والتعدين، والمشروعات الزراعية، والصناعية.

- إنشاء وتأهيل معاهد تعليم اللغات الأصلية ومؤسسات الثقافة والتراث.

- الموارد المالية لحكومة الولاية: يحق لها إصدار التشريعات لتحصيل الإيرادات والرسوم والضرائب.

قسمة الثروة بالمنطقتين: يقسم الدخل من عائدات الموارد الطبيعية والثروات المتحصلة والدخل الضريبي والضرائب بنسبة 40% للولاية و60% للحكومة القومية لمدة عشر سنوات. كما يتم تحديد النسبة الثابتة أو أي خيار آخر بعقد مؤتمر في نهاية الفترة الانتقالية لتحديد ذلك.

هياكل وسلطات الحكم في المنطقتين: تتكون أجهزة السلطات التنفيذية من الوالي أو الحاكم، ومجلس الوزراء والمفوضيات. يتم الاتفاق على تمثيل الحركة الشعبية بمنصب والٍ في النيل الأزرق ونائب والي في جنوب كردفان، وولاية غرب كردفان، ونسبة 30% من الجهازين التنفيذي والتشريعي في هذه الولايات.

إصلاح الخدمة المدنية: تم الاتفاق على إجراء إصلاح مؤسسي لمعالجة الخلل في الخدمة المدنية وفق المعايير والتعداد السكاني ومبدأ التميز الإيجابي في التعيين والتدريب والترقيات مع استيعاب مواطني المنطقتين، في الوظائف العليا والوسيطة، على أن يتم هذا التمثيل وفق التفاصيل الاتية:

- ولاية جنوب كردفان 5% من مجمل وظائف الخدمة المدنية.

- ولاية النيل الأزرق 3.9% من مجمل وظائف الخدمة المدنية.

- ولاية غرب كردفان (بوضعيتها الحالية) 4.3% من مجمل وظائف الخدمة المدنية.

يستمر استخدام معيار التميز الإيجابي الذي يراعي مبادئ التأهيل والكفاءة والشفافية لمدة عشر سنوات.

المفوضيات وآليات الاعمار والتنمية:

- ❖ مفوضية العودة الطوعية للاجئين والنازحين.
- ❖ مفوضية الأراضي.
- ❖ مفوضية العدالة الانتقالية والمصالحة.
- ❖ المفوضية القومية للحريات الدينية.
- ❖ مفوضية تنمية قطاع الرحل والرعاة والمزارعين.
- ❖ وزارة السلام وحقوق الإنسان.
- ❖ صندوق التنمية وإعادة الإعمار.

لمقابلة تكاليف وأعباء تنفيذ هذا الاتفاق في السنة الأولى توفر الحكومة مبالغ إسعافية للولايات الثلاث، وذلك خلال (60) يوماً من التوقيع على هذا الاتفاق.

خامساً: مسار دارفور:

لقد تحققت لدارفور مكاسب كبيرة في هذا لاتفاق ويمكن الإشارة لأبرز هذه المكاسب والتي جاءت في ثمانية فصول: فصل خاص بتقاسم السلطة حوى على مبادئ عامة، وعلى مستويات الحكم وتم الاتفاق على استعادة الحكم الإقليمي الفيدرالي على أن يتم إصدار قرار رسمي باستعادة نظام الحكم في خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق، على أن ينعقد مؤتمر نظام الحكم في السودان في فترة لا تتجاوز 6 أشهر بعد التوقيع على الاتفاق على أن يكون الهدف من المؤتمر مراجعة التقسيم الإداري للأقاليم ومستويات الحكم المختلفة وهياكل

وصلاحيات واختصاص الحكم. في حال تعذر قيام المؤتمر في الموعد المحدد يتم تفعيل حكومة الإقليم. كما تم الاتفاق على تمثيل طرفي الاتفاق في السلطة في مسار دارفور وفق النسب المحددة التالية:

40% من السلطة لمكونات مسار دارفور.

30% من السلطة في دارفور لمكونات حكومة السودان الانتقالية.

10% من السلطة في دارفور للحركات الأخرى الموقعة لهذا الاتفاق.

20% من السلطة في دارفور لأصحاب المصلحة، حسب ما عرفتهم وثيقة أصحاب المصلحة.

الخدمة المدنية: اتفق الطرفان على إجراء إصلاحات مؤسسية على السلطة القضائية تتيح تعيين واستيعاب نسبة 20% من أبناء وبنات دارفور مع مراعاة الكفاءة والتأهيل والتمييز الإيجابي، وكذلك في النيابة العامة.

المؤسسات التعليمية: مراجعة معايير القبول للجامعات والمعاهد العليا والحكومية ووضع سياسات تعزز التمييز الإيجابي في سياسة القبول مع تخصيص نسبة 15% من التخصصات العلمية من مجموع المقبولين في الجامعات والمعاهد الحكومية، ونسبة 50% في جامعات دارفور، ولمدة عشر سنوات مع إعفاء الطلاب والطالبات من الرسوم الدراسية لمدة عشر سنوات.

تم الاتفاق على إنشاء صندوق قومي للعائدات تودع فيه كافة الإيرادات والعائدات المالية القومية وينظم بالقانون.

وكذلك تم الاتفاق على إنشاء مفوضية قسمة وتخصيص ومراقبة الموارد والإيرادات المالية وفق معايير يتفق عليها.

كذلك تنشأ مفوضية لإعادة إعمار وتنمية دارفور، على أن تؤول لهذه المفوضية جميع أصول الصناديق التي أنشئت للتنمية والإعمار بموجب اتفاقيات السلام السابقة.

اتفق الطرفان على تخصيص نسبة 40% من صافي عائدات الدولة من الموارد المعدنية والنفطية في دارفور لصالح الإقليم لمدة عشر سنوات.

يتم إنشاء بنك تنمية خاص بإقليم دارفور وفقاً لسياسات البنك المركزي.

اتفق الطرفان على إنشاء صندوق لدعم السلام والتنمية المستدامة في دارفور، بالإضافة لحصة دارفور من تحويلات المفوضية القومية لقسمة وتخصيص ومراقبة الموارد والإيرادات المالية، تلتزم حكومة السودان بدفع مبلغ قدره 750 مليون دولار أمريكي سنوياً، ولمدة عشر سنوات، تحول لصندوق دعم السلام والتنمية في دارفور، كما تلتزم حكومة السودان بتوفير مبلغ 100 مليون دولار أمريكي خلال 30 يوماً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

كما ناقشت الفصول التالية موضوعات: العدالة والمساءلة والمصالحة، والتأكيد على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء محكمة خاصة لجرائم دارفور، وكذلك التعويضات وجبر الضرر عبر إنشاء صندوق للتعويضات وجبر الضرر - النازحين واللاجئين وضمان حق العودة الآمنة وخلق الظروف الملائمة لذلك، مع الاتفاق على إنشاء مفوضية للنازحين واللاجئين للإشراف على عمليات العودة الطوعية.

اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية لتنمية قطاع الرحل والرعاة والعمل مع السلطات المحلية لفتح المسارات وتنظيم العلاقة بين المزارعين والرعاة.

الأرض والحواكير: الاتفاق على ضرورة التسجيل وترسيم حدود أقاليم السودان بما في ذلك ترسيم حدود دارفور التاريخية عبر المفوضية القومية للحدود. كما تم الاتفاق على إنشاء مفوضية الأراضي والحواكير في دارفور للسماع والتوسط في دعاوى استرداد الأراضي المقدمة من قبل الأفراد والمجتمعات الذين فقدوا أراضيهم بسبب النزاع في دارفور.

وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات المنية النهائية وذلك من خلال استمرار وقف العمليات العدائية وتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ثم مرحلة تنفيذ خطة الإصلاح والتطوير والتحديث للمؤسسة العسكرية والقطاع الأمني.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (الحلو)

تم البدء بذات النهج في تهيئة إجراءات بناء الثقة استناداً لإعلان جوبا، ولكن من منبر مستقل عن الجبهة الثورية، وكذلك في طريقه مناقشة الملفات فقد كان إصرارهم على تقديم الملف السياسي لحسمه أولاً، ومن ثم مناقشة الملف الإنساني والأمني بعد ذلك، وقد تقدموا بوثيقة إعلان للمبادئ في 19 أكتوبر 2019م وقام وفد الحكومة بالرد عليها بعد استلامها من الوساطة، مبدياً موافقته على ما جاء في الديباجة وبعض الفقرات مع تقديم مقترحات بتعديل بعض النصوص وإضافة أخرى، وتعديل في بعضها، كما تم التحفظ على بعض الفقرات خاصة التي جاءت كشرط مسبق مثل النص على العلمانية أو حق تقرير المصير، أو ما يتعارض مع مبدأ وحدة أراضي البلاد، وهناك قضايا الدستور الدائم تمت الإشارة إلى معالجتها ضمن المؤتمر الدستوري.

وبالمقابل ردت الحركة الشعبية مرة أخرى في 21 أكتوبر 2019م واعترفت أن وفد الحكومة من بين ثمانية مواد طرحتها المسودة اتفق معهم على خمسة منها وهذا كان تقدماً كبيراً في حد ذاته، إلا أنها ظلت متمسكة بفصل الدين عن الدولة التام (العلمانية) أو ممارسة حق تقرير المصير عبر استفتاء شعبي.

على هذا الأساس بدأت جولات التفاوض في القضايا الخلافية والتي قدم فيها وفد الحكومة خمسة خيارات لمعالجة هذه الموضوعات وقد تبنت الوساطة خياراً سادساً ينص على (التأكيد على مبدأ الفصل بين الدولة والهويات الثقافية والاثنية والجهوية والدينية وقيام نظام لا مركزي أو فيدرالي للحكم تتمتع فيه الأقاليم

بسلطات فعالة يتفق عليها الطرفان، وتسن فيها التشريعات على أساس المساواة وعدم التميز على أساس العرق، أو الدين، أو الاصل الثقافي، أو الاجتماعي، أو غير ذلك من أسس التمييز).

ونتيجة عدم إحراز أي تقدم طلبت الحركة تعليق التفاوض لمدة أسبوعين لمزيد من المشاورات مع قواعدها، وفي هذه الفترة تمت زيارة رئيس الوزراء لكاودا في 2020/9/1م أزالت الجفوة الطويلة من الانقطاع وكان الأمل معقوداً على هذه الزيارة بأن تحدث اختراقاً كبيراً في موضوعات التفاوض، ولكن رئيس الحركة في كلمته أشار إلى التمسك بضرورة مخاطبة جذور الأزمة وفي مقدمتها علاقة الدين بالدولة. بعدها تم الرجوع إلى المفاوضات وبدون تقدم يذكر حتى انفجرت الأوضاع في ولاية جنوب كردفان في المناطق المتاخمة لمناطق الحركة وجرت اتهامات متبادلة.. بعدها أصر وفد الحركة على عدم مشاركته طالما الفريق محمد حمدان دقلو على رأس الوفد الحكومي. على هذا الأساس علقت الوساطة المفاوضات لأجلٍ غير مسمى. وفي وقت لاحق وتحديداً في 3 سبتمبر 2020م وقع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مع رئيس الحركة الشعبية شمال (الحلو) في أديس أبابا على اتفاقية مشتركة أكدت على جملة من المبادئ كما تم التوقيع علي بيان مشترك. وقد تم اخضاع هذه الوثائق للمناقشة من قبل المجلس الأعلى للسلام وتم التحفظ على بعض البنود الواردة في الاتفاق مع التأمين على البيان المشترك وبالتحديد الموافقة على ورش التفاوض غير الرسمية من الجانبين لمناقشة القضايا الخلافية مثل (إشكالية العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير) بغية الوصول إلى فهم مشترك يسهل مهمة فرق التفاوض الرسمي. وبالفعل التقت هذه الوفود مرة أخرى في جوبا مع مجموعة ميسرين توصلت لتفاهمات مهمة عبر الاستفادة من التجارب الدولية التي لديها ذات الإشكالات، ولكن في الأخير خرج البيان مشيراً للاتفاق حول معظم النقاط المثارة لكن ظلت علاقة الدين بالدولة كما هي بدون إيجاد حل مرضي للأطراف.

استمر تعليق المفاوضات الرسمية إلى أن تم التوقيع على إعلان مبادئ بين رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان ورئيس الحركة الشعبية شمال عبد العزيز الحلو في جوبا في 28 مارس 2021م ليتم استئناف المفاوضات من جديد. خاصة وأن هذا الاعلان الجديد قد حسم معظم القضايا العالقة بالنص عليها صراحة، وقد تم افتتاح الجولة التفاوضية رسمياً في 2021/5/25م.

شهد الافتتاح كلمات إيجابية وتفاؤل كبير في إنجاز السلام في أقرب وقت ممكن، خاصة أن العقبة الأساسية التي كانت مسار التفاوض طوال عام بكامله هي حول علاقة الدين بالدولة قد تم حسمها في إعلان المبادئ بين البرهان والحلو في 28 مارس 2021م، وكذلك وحدة البلاد وجيشها الموحد.

في اليوم الثاني من الافتتاح تمت دعوة الوفدين لتفاوض تقدمت فيه الحركة بمشروع اتفاق إطاري كمدخل للتفاوض بعد أن يتم الاتفاق عليه من الطرفين، وبالفعل طلب وفد الحكومة ثلاثة أيام للرد على هذا المشروع. عكف وفد الحكومة وعبر لجانه على تقديم الرد في الوقت المحدد من قبل الوساطة.

يذكر أن الوساطة الجنوبية قد تم تعزيزها بإضافة أعضاء جدد منهم: اليونتيامس والUNDP ومنظمة ال PILPG بالإضافة لـ UN والوفد التشادي.

الورقة التي تم تقديمها عبارة عن ورقة سياسية خلت من كثير من الموضوعات الجوهرية، أو جاءت كمفردات في داخل النصوص ومنها (الملف الإنساني، والترتيبات الأمنية، الخدمة المدنية، المرأة). وفي ذات الوقت حملت عناوين جديدة كالمشورة الشعبية، وأوردت العلمانية وحق تقرير المصير.. الخ

استمر التفاوض على هذه الورقة باعتبارها خارطة طريق، أو هي مجرد أجندة فيها تطورات وتوسعة لإعلان المبادئ ليس أكثر، ولكن تم الاعتماد كلية على منهج الدخول في التفاصيل والتفاوض بالاعتماد على اتفاقية نيفاشا.

الحكومة من جانبها التزمت بالمرجعيات الأساسية لديها: الوثيقة الدستورية واتفاق سلام وإعلان المبادئ مع التأكيد على أن الاتفاق الإطاري المطروح من الحركة هو شيء زائد لأننا في 2020م قد اتفقنا على الملفات الأساسية (الملف السياسي، الإنساني، والأمني).

أيضاً الحركة اعتمدت المناورات والإثارة دون تقديم أي مقترحات تساعد على تقريب وجهات النظر، ودائماً المقترحات والمرونة تأتي من وفد الحكومة.

الجلسات: بحسب الوساطة تم تحديد خمسة عشر عضواً لكل طرف، زائداً السكرتارية، زائداً خمسة من الخبراء، زائد خمس من النساء، حضور كمراقبين، وخمسة من أصحاب المصلحة موجودين خارج القاعة، تلتقي هذه الوفود لقاءات موسعة يسمع فيها الآراء بعد التنوير. هذه الطريقة مع اعتماد نظام اللجان لتقديم تصور في موضوع معين، فشلت كذلك في تقريب وجهات النظر إلا بالقدر الضئيل.

أخيراً حددت الوساطة جلسات خارج القاعة لقيادة الوفدين (3+1) لمناقشة موضوعات الخلاف والتي حصرت في (19)، نقطة أبرزها: اسم المنطقتين، العلمانية وحق تقرير المصير، إلغاء قانون الزكاة، والنظام التقليدي، والعطلة والرموز، والمشورة الشعبية، والترتيبات الأمنية والإصلاح، وهيكلة القوات المسلحة، ولامركزية السلطة القضائية، المبادئ الفوق دستورية (العلمانية) والإرادة الحرة والوحدة الجاذبة، والوحدة الطوعية، الاستفتاء، التحكيم الدولي، النظام الرئاسي ومجلس الولايات الرئاسي.

حصل تقدم ملحوظ في اليوم الأول، ولكن في اليوم الثاني حصل تراجع كبير من الحركة حتى في الأشياء التي تم التوافق حولها. بل تغيرت اللغة بمفردات غير لائقة وكذلك الإصرار على فتح الحوار في إعلان المبادئ وعدم الالتزام به.

رفضت الحركة المقترحات التي تقدمت بها لجنة الوساطة بكل تكويناتها التي ذكرناها، وقبلها وفد الحكومة.

أخيراً توصلنا لقناعة أن وفد الحركة غير جاد ولا يريد أن يتوصل لسلام، وهو غير مفوض، دائماً تكرر الطلب بالرجوع لاجتماعهم الموسع، ولكنهم لا يأتون بجديد.

مرحلة تنفيذ الاتفاقية والتحديات التي واجهتها:

بعد التوقيع على الاتفاقية في 3 أكتوبر 2020م تم وضع مصفوفات تنفيذ السلام والخاص بكل مسار على حدة بالإضافة للقضايا القومية فقد جاءت في ظروف وضع داخلي يواجه تحديات كثيرة إلى جانب تصاعد الاحتجاجات من أجل معالجة معاش الناس وموضوع تأخر تشكيل المجلس التشريعي والمفوضيات الأساسية، وقضية العدالة خاصة موضوع فض الاعتصام، إلى جانب عدم جاهزية مفوضية السلام من حيث القانون والهيكل أو الترتيبات الخاصة بالإيواء والترحيل والإعاشة للوفود إلى جانب الصرف على القوات التي دخلت العاصمة وبدون ترتيبات لها.

أولا: موقف التنفيذ: على صعيد تنفيذ القضايا القومية، فقد تم ابتداءً إدراج اتفاقية السلام في الوثيقة الدستورية، كما تم تعيين أطراف العملية السلمية في مجلس السيادة وفي مجلس الوزراء، وتم ضمهم لأطراف الوثيقة الدستورية وفقاً للمادة (80) والتي استحدثت مجلس الشركاء لأغراض التشاور والتداول في القضايا الخلافية. والتمثيل في اللجان القومية والمشاركة في لجنة إزالة التمكين، ثم استعادة نظام الحكم الإقليمي كقرار فقط على الرغم من تعيين حكام لكل من دارفور والنيل الأزرق، هذا إلى جانب تعيين ولاة الحركات المسلحة في الولايات المخصصة لهم وكذلك النواب.. ثم إصدار قرار العفو العام، أما على مستوى المسارات فإن الأقاليم أو الولايات التي تم فيها تعيين الحكام أو الولاة كان المطلوب منهم متابعة تنفيذ الاتفاق.. عموماً ولربما لتشعب القضايا والتطورات المتسارعة في المشهد السياسي وعلى الأرض، خاصة في مناطق النزاع، وكذلك لضيق المدة منذ وصول طلائع الحركات إلى أرض الوطن، ظلت معظم القضايا والالتزامات واجبة التنفيذ وفي المواعيد المحددة لها لم تنفذ أو غير ممكنة التنفيذ.

ثانياً: التحديات والمعوقات:

[1] لقد مثل اتفاق جوبا أولي المعوقات التي وجهت وأطرت المفاوضات حول قضايا ومنهج محدد، وذلك عند تبني فكرة المسارات الخاصة بمناطق النزاعات وتقديمها على القضايا القومية، بل وإدراج مسارات تقع مشاكلها ضمن المشاكل العامة في البلاد مثل(الوسط والشمال) وفي ذات الوقت قبول مجموعات لم تحمل السلاح وفتح الطريق أمام مجموعات أخرى دخلت ضمن الترتيبات الأمنية (الجبهة الثالثة، تمازج - مجموعات أخرى) والقبول بتأجيل تشكيل المجلس التشريعي وتعيين الولاة لما بعد التوقيع على السلام وهذه من المؤسسات التي دفعت الثورة لتأخرها ثمناً باهظاً كانت نتيجته الانقلاب المشؤوم في 25 أكتوبر 2021م، على الرغم من القبول المتأخر بالتعيينات المتأخرة للولاة ولكن بدون تشكيل حكومات ولائية، وأن مسار الوسط لم يكن ضمن إعلان جوبا. ولقد تم اعتماده عبر لجنة فنية ضمن القضايا ذات الخصوصية وبدون فتح إعلان جوبا، مما يجعل هذا المسار بلا سند قانوني أو مؤسسي.

[2] إن محاولة تطبيق اتفاقية السلام كما تم تصميمها في مصفوفة التنفيذ كشفت بوضوح عدم وجود أو تطبيق لأي رؤية أو استراتيجية وفق ما تم الاتفاق عليه في المجلس الأعلى للسلام، ابتداءً من قبول الحكومة بتعدد المسارات في عملية التفاوض في القضايا القومية الكلية أو المناطقية، ونتجت عنه اتفاقيات جزئية غير مترابطة أو متنافسة او متناقضة مما يصعب تنفيذها عملياً، فمثلاً:

- ❖ توزع قيادات المنطقة أو الاقليم الواحد في أكثر من منبر تفاوضي، للتفاوض حول القضايا التي طرحتها قيادات أخرى من نفس الإقليم من منبر واحد .
- ❖ تعدد منابر ومسارات التفاوض في نفس القضايا (السلطة - الثروة، التنمية، والأراضي، الخ) أو حول نفس المناطق (جبال النوبة والنيل الأزرق) فقد كانت الأسئلة العملية والعصية على الإجابة هي: كيف يتم تطبيق ما يتفق

عليه من قضية قومية مضمنة في عدة اتفاقيات منفصلة وبرؤى وحلول مختلفة؟ كيف يتم تطبيق اتفاقيتين منفصلتين في منطقة واحدة مثل جبال النوبة أو النيل الازرق للتفاوض حولها في مسارين مختلفين؟ ما جدوى الاتفاق حول المؤتمر الدستوري الوارد في الوثيقة الدستورية والمزمع عقدة لاحقاً إذا تمت مناقشة القضايا القومية الرئيسية في مفاوضات السلام؟

[3] حدثت واقعتان من قبل رئيس الوزراء، والثانية من قبل رئيس المجلس السيادي، أدت إلى إرباك العملية التفاوضية، وبالذات بالنسبة لوفد الحكومة المفاوض، صحيح أن الخطوتين جاءتا بعد توقف وتعليق للمفاوضات، لكن الأولى التي وقعها رئيس الوزراء مع الفريق عبد العزيز الحلو، التي جاءت في شكل اتفاقية مشتركة في 2020/9/3م التزمت بقضايا تم حسمها معهم في الجولات السابقة قبل التعليق أو لم يتم الاتفاق حولها وقدمت فيها مقترحات لذلك تم رفضها من قبل المجلس الأعلى للسلام، مع الترحيب بالبيان المشترك وما جاء فيه من عقد ورش تفاوض غير رسمية من الجانبين؛ ونفس الخطأ تم تكراره من قبل رئيس مجلس السيادة عند إقدامه على التوقيع على إعلان مبادئ جديد مع الحركة الشعبية/ شمال في 28 مارس 2021م، ومع ذلك تقدمت الحركة في جولة المفاوضات الثانية باتفاق إطاري لا علاقة له بالاتفاق الأخير.

- إغراق سلام المسارات بكمية من الالتزامات المالية التي تنوء عن حملها دولة خرجت لتوها من ركام نظام أبرز ما يوصف به أنه نظام الفساد والإفساد، فقد ترك دولة بلا موارد ومثقلة بديون مقدراها 60 مليار دولار. هذا إلى جانب شكل الآليات والمفوضيات والصناديق المثبتة في كل مسار والتي تحتاج إلى طوابير من الموظفين، بل إن هذا الاتفاق بالنظر إليه يحاول بناء دولة جديدة وفق نظرة مثالية غير واقعية.

- التعقيدات التي أنشأتها المسارات والمفاهيم المتضاربة والمفارقات التي تم البناء عليها لإنشاء أقاليم في إطار الدولة الموحدة، فالنظام الإقليمي الذي تم النص بالعودة إليه، ليس هو ما طبق في نظام مايو عام 1980م ولا هو السلطة الإقليمية في دارفور في أعقاب اتفاقية الدوحة، لأن الاقاليم المشار إليها في تلك المرحلة لم تعد كذلك، بحيث نجد حتى الاتفاق نفسه يهزم هذه البنود بسلاسة، فهناك اتفاقية المنطقتين تضع استحالة عودة الإقليم الشرقي، كذلك وضعية غرب كردفان المعلقة بين الذهاب إلى شمال كردفان أو جنوب كردفان أو البقاء كولاية (إقليم) ثم الوضع الشاذ فيما يسمى بمسار الوسط، أين يوجد؟

والأكثر تعقيداً هو في الانقسامات التي طالت الحركات ومسرح نشاطها الواحد، خاصة المجموعات التي لم توقع بعد مثل حركة عبد الواحد والحلو. والتضارب في الطروحات، فمثلاً طرحت مجموعة الحركة الشعبية شمال - الحكم الذاتي في إطار وحدة البلاد، ولكن مجموعة الحلو، تطرح حق تقرير المصير في مقابل العلمانية إذا لم يتم النص عليها، وهكذا يمكن النظر لمستقبل الصراع الذي يمكن أن ينشأ نتيجة لهذه المفاهيم أو كيفية إدراج هذه الاتفاقيات وأي اتفاق سوف يتم اعتماده؟!

- فتح الاتفاقية أو جعلها مفتوحه لالتحاق جماعات مسلحة أخرى كان فيه مخاطرة وعدم القدرة على الضبط والالتزام بذلك، وفعلاً قد تم التوقيع لجماعات ومن دون الفحص أو التفاوض معهم حتى أن الفقرة أكدت على الترتيبات الأمنية، فقد لاحظنا مثلا حركة تمازج لم تلتزم بالحدود المحددة لها فحسب وإنما تحولت لحركة سياسية أصبح لها نشاط ومقار في معظم الولايات.

- إن محاولة تنفيذ الاتفاقية ضمن الوضع الانتقالي المثقل بالمهام بشكل انتقائي أضعف الاتفاق تماماً وأصبح كأنما الاتفاق هو تلك المحاصصات في السيادي والسلطة التنفيذية وغيرها، فقد خرجت مراسيم كثيرة لها ارتباط بمؤتمر الحكم الذي تأجل بسبب هذه الأوضاع، مثل مرسوم الحكم الإقليمي وتسمية حكام

الأقاليم قبل تعديل قانون الحكم الاتحادي الذي يحدد الاختصاصات والمهام والهياكل.

تعيين حاكم لإقليم دارفور في ظل وجود ولاة لهم ذات الاختصاصات وفي ذات الإقليم مما ينشأ صراع وتدخل في شؤن الغير.

- لم تتم الترتيبات الأمنية لذلك بدلاً من أن تذهب هذه الجيوش إلى مناطق التجميع ومن ثم الدمج، أصبحت منتشرة داخل العاصمة وقد رصدت أكثر من واقعة مثلت حالة خروج عن الانضباط مثل حركة جيش تحرير السودان عند دخولها لمبنى اللجنة الأولمبية وكذلك حركة تمازج، إلخ.

- لم تتوقف عمليات الاقتتال حتى بعد التوقيع على الاتفاقية وعودة القوى المسلحة إلى الوطن فقد شهدت البلاد حالات مأساوية في دارفور وجنوب كردفان وفي مناطق متفرقة. فقد غاب مفهوم السلام الشامل وكذلك أصحاب المصلحة على الرغم من أن هذا الجانب لا تتحمله هذه الحركات وحدها وإنما القسم الكبير تتحمله الحكومة. فالسلام يحتاج عمل على الأرض قبل التمسك فقط بالاتفاق كنصوص، لأن العدالة الانتقالية والسلام الاجتماعي يحتاج لحوار مباشر واهتمام كبير من قبل المعنيين.

- إن الانقسامات التي حصلت بالنسبة للحركات المسلحة أثرت كثيراً على تنفيذ السلام فقد بدأت هذه الحركات موحدة في إعلان جوبا باسم الجبهة الثورية وهو الاسم الذي تم اعتماده منذ البداية في إعلان جوبا، ثم أصبح كتلة السلام من جانب الوفد الحكومي، ثم تحولت إلى مسارات، إلى الانقسام في الجبهة الثورية، وأخيراً وصلنا إلى مسمى أطراف العملية السلمية. هذه الأوضاع جعلت هذه القوى محل نقد بعدم حرصها على السلام وهذا ما عكسته المجموعة التي أيدت انقلاب 25 أكتوبر.

- قد لا نلوم الوساطة الجنوبية لإدارة ملف السلام بل ونقدم لهم صوت الشكر والامتنان، ولكن تلاحظ حالة المرونة الشديدة في التعامل مع بعض المسارات (الشرق والشمال) مثلاً. هذا إلى جانب التداخل في دور بعض الدول والمنظمات وبدون أي تفسير لدورها والتزاماتها، لقد كنا نحتاج لقيام الوساطة بحسم بعض الموضوعات حتى لا تتشعب الأمور والحال كذلك في الترتيبات الأمنية وتنفيذ السلام.

- ولقد كان لغياب مفوضية السلام قانوناً وهياكل وآليات تنفيذ أكبر الأثر على وجود السلام كالحالة المعلقة، فإدارة ملف السلام هي عملية في غاية الأهمية ومسؤولية مباشرة للمفوضية، فهناك عمليات تحتاج للمتابعة منذ وقف العدائيات والعمل الإنساني واللجان وخارطة الطريق المحكمة مع الأطراف المعنية، إلى عمليات استقطاب الدعم والالتزامات المالية لتنفيذ مراحل عملية السلام، فقد كانت المفوضية عبارة عن مفوض فقط طوال هذه الفترة، حتى تنفيذ فكرة دعوة أصحاب المصلحة إلى جوبا، كانت مجرد حالة صورية ودعائية ابتداءً من المؤتمرات وطريقة التمثيل.

- أثير لغط كبير حول علو اتفاقية السلام على الوثيقة الدستورية (وهذا ورد بشكل أو بآخر في اتفاقية مسار دارفور) ولكن هذا أمر مخالف لكل النواميس، حتى وإن كان القصد منها هو حمايتها من التذويب أو لأنها محروسة بضمانات دولية، ولكن الأهم هو علو الدستور على أي اتفاق جزئي وقد نصت المادة (79) المعدلة وفقاً لتعديل الوثيقة الدستورية في 2020م (يعتبر اتفاق سلام جوبا للسودان المرفق بهذه الوثيقة الدستورية والموقع في 30 أكتوبر 2020م بين حكومة السودان الانتقالية وبين أطراف العملية السلمية جزء لا يتجزأ منها وفي حالة التعارض يزال التعارض بما يتوافق مع نصوص اتفاق جوبا للسلام) ..

- مصفوفة التنفيذ المتفق عليها والتي هي الأخرى كانت غير واقعية بحيث أن كثيراً من بنودها الأساسية لم تنفذ في وقتها مثل الترتيبات الأمنية ومؤتمر الحكم والإدارة. ومن جهة أخرى تم فتح مساري الوسط والشمال عبر لجنة تكونت للنظر في الشكاوى التي تقدم بها أصحاب هذه المسارات خاصة في موضوع المشاركة ونسبة قسمة الثروة أسوة بالمسارات الأخرى.

- أما مسار الشرق فقد دخل مرحلة التجميد وذلك بعد مقاومته من قبل المجلس الأعلى للبجا والعموديات المستقلة، وكذلك نتيجة لتعدد مراكز القرار ولجان الوساطة ومقترحات الحل المتعددة التي وصل بعضها إلى اقتراح حل المسار نفسه.

- إن تكتيكات رفع سقف التفاوض وتجاوز ما هو ثابت ووضع كل الوطن في مشرحة التفاوض أدى إلى أن تكون المطالب غير واقعية ومثالية، وهي طروحات سياسية في الغالب وليس لديها علاقة بأسباب الصراعات، ولذلك عدم تواضع بعض الحركات وقصر النظر عن أبعاد السياق التاريخي للتطور السياسي والاجتماعي في البلاد، جعل هذه الاتفاقيات مجافية لحقيقة الواقع وإمكانية التجاوب معها والسعي لإنجازها وتوطينها وتبنيها من السواد الأعظم للشعب.

- اتساع دائرة الثورة المضادة ومعارضة اتفاقية السلام من قبل المعارضين لها أو من المتضررين أو الذين لم تشملهم الاتفاقيات.

- تفكك أو ضعف مكونات الحرية والتغيير وتبايناتها حول قضايا السلام، بل وعدم تناغم مكونات الحكومة الانتقالية بين مجلس الوزراء والمجلس السيادي والحرية والتغير في النظر لموضوع السلام.

اتفاق سلام جوبا وانقلاب 25 أكتوبر

ما أن تم التوقيع على اتفاقية سلام جوبا وعودة الفرقاء لحضن الوطن وإدراج الاتفاقية في الوثيقة الدستورية ومشاركتهم بثلاثة مقاعد في السيادي وستة مقاعد في الحكومة وتحديد 75 معقداً لهم في المجلس التشريعي، وتم تعديل الوثيقة

الدستورية بإضافة مجلس الشركاء في المادة (80) لتصبح أطراف العملية السلمية الضلع الثالث في مثلث السلطة المشكل أصلاً من المكون العسكري والحرية والتغير، كان الاعتقاد السائد أن إضافة مجموعة السلام للفترة الانتقالية سوف تكون دفعة ورافعة قوية باتجاه إنضاج الثورة ووضعها على طريق التنمية والتغيير بعد تكامل عناصرها خاصة مع بداية إرهاصات عملية التبرم التي بدأت تظهر من قبل المكون العسكري وأثارت أكثر من نزاع بين المكونين، لذلك نلاحظ أن الجميع كان يعول كثيراً على أطراف السلام أن تلعب دوراً حاسماً في مسار هذه التجربة.

فقد شهدت جوبا زيارات من قبل الحرية والتغيير خاصة بعد رفض الجبهة الثورية الأول على وجود الحرية والتغير في المفاوضات/ بحيث تمت الموافقة عليها على مضض وضمن الوفد الحكومي ومع ذلك فقد أرجأت الحرية والتغير تشكيل أهم المؤسسات (المجلس التشريعي، وولاة الولايات وحكوماتها) بناءً على طلب ورغبة الجبهة الثورية مما شكل لاحقاً أبرز مهددات الثورة، هذا بالإضافة للأوضاع المعيشية والاقتصادية المأزومة عشية التوقيع على الاتفاق، ومن جهة أخرى كانت الجبهة الثورية التي انشقت في جوبا قبل العودة إلى الخرطوم قد بدأت في الحديث عن (تصفير العداد) والهجوم على الحرية والتغيير، كما كان من الواضح أن الترتيبات لاستقبالهم لم تكن مهيئة بالقدر الكافي من حيث السكن والإعاشة والترحيل وغيرها، على الرغم من أن الحركات لم تلتزم بالأعداد المحددة وبعض الإجراءات والضوابط التي أقرتها لجنة الاستقبال.

ومن جهة أخرى فقد تعثر تطبيق إنزال الاتفاقية على أرض الواقع منذ البداية، فالترتيبات الأمنية لم تتم وكان انتشار قوات الحركات في العاصمة لافتاً للنظر نتيجة عدم استيفاء الاستحقاقات المطلوبة للتجميع في المناطق والأماكن المحددة، ثم هناك مفوضية السلام التي لم تهيكل وتباشر مهامها ودورها في هذه الترتيبات واستقطاب الدعم المالي لتنفيذ الاتفاقية، لذلك بدت هناك ربكة رغم تجهيز

مصفوفة التغيير، والأخطر في ذلك هو تنفيذ بعض البنود بشكل انتقائي، بل لم تسلم الاتفاقية من التحاق آخرين بها ضمن بند (أخرى) وبدون اتباع السياقات المعروفة لديهم في المفاوضات، إلى إجراء بعض التعديلات وعرض بعض المسارات وإخضاعها للتداول من جديد نتيجة الشكاوى بعدم شمول هذه المسارات بنسب التنمية وقسمة الثروة وبعض الاستحقاقات في الوظائف والتعليم وهما مساري (الشمال والوسط) بل إن المسارات الثلاثة التي لم تكن لديها ترتيبات أمنية ظلت في حالة تجميد، خاصة مسار الشرق، الذي بدأ الصراع فيه بشكل دموي منذ تعيين والٍ لكسلا ومن ثم بدأ الاصطفاف القبلي، إلى تكوين المجلس الأعلى للبجا والعموديات المستقلة ليصبح منبراً سياسياً معارضاً لاتفاق الشرق.

لقد سعت الحرية والتغيير في إطار تقييم هذا التحالف إلى توسعته ليشمل جميع قوي الثورة، لذلك جلست الحرية والتغير في جوبا إلى الجبهة الثورية، ثم استأنفت الحوار وقد توجت ذلك في ميثاق سياسي جديد تم التوقيع عليه في 8 سبتمبر 2021م بالإضافة لمكونات الحرية والتغيير شمل كل من (الحركة الشعبية شمال - وحركة جيش تحرير السودان المجلس الانتقالي، تجمع قوى تحرير السودان). إن هذه الخطوة والتظاهرة السياسية الكبيرة لم يقابلها المكون العسكري بارتياح، فقد قاطعها وهاجمها واعتبرها بمثابة العمل المعادي بالنسبة له لذلك سعى لإجهاضها وبوسائل شتى، ومن هنا بدأ الاستقطاب الحاد، وبدأت الخلافات في التصعيد ووضعت البلاد في حالة توتر وأزمة شديدة، فقد بدأت بعض المجموعات من الجبهة الثورية التي لم توقع على الميثاق الجديد بتكوين تحالف جديد يسمى (بالحرية والتغيير الميثاق الوطني) ثم اعتصام القصر أو اعتصام الفلول، الذي تمت الدعوة فيه للعسكر للانقلاب على السلطة المدنية. ومن ثم تداعيات المجلس الأعلى للبجا في الشرق وإغلاق الميناء والطريق العام والمطار بسند واضح من العسكر، إلى المحاولة الانقلابية المفضوحة والتي أعلن بعدها المجلس العسكري

عدم الجلوس مع المدنيين، إلى أن وقع الانقلاب والاستيلاء على السلطة والادعاء بأن ذلك هو إجراءات لتصحيح مسار الثورة. وبوقوع الانقلاب دخلت البلاد في مرحلة جديدة ومواجهات وإجراءات بدأت بالعودة لما قبل 11 أبريل 2019م فقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ والاعتقالات خاصة في أوساط الحرية والتغيير. ومع خروج الشارع برفض الانقلاب والخروج في مواكب والاحتجاجات المستمرة، بدأ النظام في قمع هذه المسيرات السلمية بالبمبان والخرطوش والمياه الفاسدة، وبالسلاح الناري حتى بلغ عدد الشهداء نحو 110 شهيداً حتى الآن، 27 يوليو) بالإضافة إلى الجرحى والمصابين الذين فاق عددهم المئات، ومن جهة أخرى فقد أعاد قائد الانقلاب الفريق البرهان جهاز الأمن بكامل صلاحياته التي تم تجريده منها بموجب الوثيقة الدستورية والقوات الأمنية الأخرى وأعطيت حصانات كاملة، هذا إلى جانب عودة الفلول وخاصة الذين طالتهم لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، وعلى الرغم من اتفاق البرهان وحمدوك في 21 نوفمبر والذي سقط في أقل من شهر نتيجة لفقدانه المشروعية وانهيار الوضع الدستوري برمته منذ الانقلاب في 25 أكتوبر الذي ألغى عمليا الوثيقة الدستورية لغياب الشريك الآخر، وعين مجلس سيادي بدون اختصاص وسيطر كليةً على السلطة، مع الإبقاء على جماعة السلام. فقد كانت المفارقة أن يؤيد قسم من مجموعات السلام الانقلاب ويبرر كل خطواته حتى وهو يمارس القمع على الثوار، وهو ما وضع الاتفاقية على المحك، فهناك مجموعة رفضت الانقلاب، ولكنها لم تخرج من المؤسسات وهي المجموعة الموجودة في الحرية والتغيير وقد كان منطقهم مفهوماً لحد ما على الرغم من التباين لاحقاً في المواقف، أما مجموعة الميثاق فقد ذهبت بعيداً في تأييد الانقلاب والقبول بكل القرارات والإجراءات التي تمت في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وهو ما جعلهم في حالة قطيعة وعزلة مع الجماهير وخاصة جماهير الولايات التي اكتوت بنار الحرب وكانت تنظر للسلام الذي لا يمكن أن يتعايش مع الانقلاب ومع

الديكتاتورية والاستبداد، ونتيجة لفشل الانقلاب واعتراف قائد الانقلاب بذلك بعد 8 شهور من السيطرة على السلطة في الخطوة التي أعلنها في أعقاب مواكب الثلاثين من يونيو، بانسحاب الجيش من حوار الآلية الثلاثية والذي تجاهل فيه حتى ذكر أو إيراد اسم السلام أو اتفاقية جوبا للسلام.

إن هذا الوضع الانقلابي الذي وضع كامل التراب الوطني في حالة اللا دولة وانفجار الأوضاع الأمنية في أكثر من مكان خاصة في دارفور، وجعل السلام مجرد حبر على ورق، ولأهمية السلام وضرورته القصوى، لا بد ابتداءً من القيام بإجراء تقييم للحاصل ومن ثم لا بد من تعديلات لتوائم التطورات في سياق التجربة الراهنة.

الدروس المستفادة ومستقبل السلام

تجدر الإشارة إلى أن الانقلاب العسكري قطع الطريق أمام تنفيذ وبناء واستدامة السلام، وهذا ما يؤكد ألا تعايش لسلام مع الانقلاب والدكتاتورية ولذلك يجب النضال ضد أي شكل من أشكال التسلط على الشعب باسم الجيش والعمل على ترسيخ الديمقراطية والدولة المدنية إذا أردنا سلاماً شاملاً وعادلاً ومستداماً.

على قوى الحرية والتغيير والقوى الحية والثورية التوافق على رؤية استراتيجية واضحة في كيفية الدخول والسير في التفاوض في المرحلة القادمة والتأكد من وجود الإرادة السياسية والاستعداد الكافي لدفع استحقاقات السلام العادل والمستدام.

لا بد من التعجيل بتشكيل مفوضية السلام قبل الدخول في مفاوضات جديدة، وكذلك عقد المؤتمر الدستوري وذلك لحسم القضايا القومية والاتفاق عليها لتشكل أرضية مشتركة تخرج بلادنا من الدوران في الحلقة المفرغة.

وعلى القوى الحية وكامل المجتمع العمل على ترسيخ السلام الاجتماعي قبل السلام السياسي. أي العمل على المصالحات والعدالة الانتقالية، وعلى ضبط الخطاب السياسي والإعلامي والديني والاجتماعي لتعزيز بناء السلام.

الربط المحكم في ظل الأنشطة والممارسات بين السلام والديمقراطية والتنمية والتحول من نموذج السلام القائم على المحاصصة السياسية وقسمة الثروة إلى نموذج يخاطب قضايا وجذور الأزمة والنزاعات.

إن المكاسب التي تحققت في هذه الاتفاقية كانت كفيلة بأن تعالج جذور الأزمة وإلى الأبد لولا وقوع الانقلاب، لذلك علينا جعلها قاعدة للانطلاق نحو ترسيخ واستعادة السلام والذهاب للمفاوضات بخبرة كبيرة وإلمام كافي بطبيعة المشكلات والتحديات القائمة بعد إجراء نقد وتقويم لما تم والخروج باستراتيجية شاملة لتحقيق السلام.

علينا التغيير في منهجية واستراتيجية إدارة المفاوضات، وذلك بالانطلاق من ثوابت ينبغي أن يكون محلها المؤتمر الدستوري أو البرلمان، عند محاولة طرحها بحيث يتم التفريق بين الدولة والنظام السياسي وألا نختلف في وحدة البلاد وأمنها وسيادتها حتى وإن بدت وجهات النظر حول محتوى هذه الوحدة مختلفة.

شمولية السلام حتى وإن تم التوقيع على مناطق بعينها وقع عليها عبء الحرب وإفرازاتها، لأن السلام هو ما يجري على الأرض من سلام اجتماعي وتعايش واستقرار، ولأن الحرب يفوق تأثيرها الرقعة الجغرافية المحددة. وأن السلام كثقافة ومثل وبناء وتنمية يشمل المجتمع كله، ولأن أكلاف الحرب المادية والمعنوية والبشرية تذهب نحو التنمية ومعالجة الاختلالات والمظالم التاريخية. ولأن السلام الشامل مرتبط بأصحاب المصلحة وهم يمثلون الأغلبية المتضررة من الحرب والتي بسببها نزح الكثيرون منهم تاركين قراهم ومدنهم نحو مدن آمنة، أو لاجئين في دول المهجر.

إن موضوع التنمية الشاملة والبداية من المناطق الأكثر ضرراً، لهو مفتاح السلام، وخلق التوازن المجتمعي بالمساواة والعدالة، عدالة توزيع الثروة وعدالة توزيع الفرص المتساوية في الخدمات العامة، لأن أصل الصراعات هو في أزمة التنمية وبمعالجتها يفتح الطريق أمام إنهاء أسباب الغبن الاجتماعي والنزاعات والصراعات

وهذا الموضوع ليس بالضرورة أن يرتبط بالسلام الشامل على أهميته وإنما بالإدارة السلمية والتوجيه العام للموارد وتحقيق الأمن والاستقرار.

يجب التفريق بين المفاوضات الداخلية والمفاوضات الدولية لأن المفاوضات الداخلية ليس فيها غالب أو مغلوب، لو كان منطق كل الأطراف هو في الانطلاق من منصة الحفاظ على الوطن ومكتسباته وعن قيم المواطنة والعدالة والمساواة وعن سيادة غير منقوصة وأمن قومي محروس بالإرادة الوطنية هذا لا يأتي الا من خلال الابتعاد عن تدويل قضايانا الداخلية ورفض التدخل الدولي في شؤوننا الداخلية.

إنه من خلال تعثر تنفيذ سلام جوبا إلا في إطار (المشاركة في السلطة) فإنه يتعين إخضاع هذا الاتفاق إلى المراجعة والتقويم، ليكون هادياً، لاستئناف المفاوضات مع المجموعات الأخرى التي لم تلتحق بالسلام حتى الآن، وتصميم منهاج دقيق للسلام الشامل، مع التأكيد أن لا حصانة مطلقة لاتفاق طالما هناك وجهات نظر متباينة ومواقف رافضة حتى للاتفاق.

المراجع

الوثيقة الدستورية المعدلة 2020م - اتفاقية جوبا لسلام السودان 2020م – إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض - ووثائق اخرى خاصة بالتفاوض.

النقاش

رشا عوض:

لا بد من الاعتراف الأمين والشفاف بأن منهج إدارة عملية السلام في الفترة الانتقالية لم يختلف عنه في العهد البائد، أي منهج الصفقات مع الحركات المسلحة لأهداف سياسية مرتبطة بالصراع والتنافس السياسي في المركز مع إهمال الهدف الرئيس لأي عملية سلام وهو وقف الحرب ونزيف الدم. ولا بد من تقديم رؤية مدروسة لكيفية الخروج من ورطة اتفاق سلام جوبا المعيب، إما عبر إلغائه وابتدار عملية سلام جادة وحقيقية، وإما عبر فتح الاتفاقية لتعديلات أساسية في اتجاه الإبقاء على كل

ما فيه فوائد للمواطنين في مناطق النزاع والتخلص من كل المزايا والتفضيلات غير المستحقة الممنوحة للحركات المسلحة والتي لا تتناسب مطلقاً مع ثقلها السياسي أو العسكري، وإلغاء مسارات الشمال والوسط والشرق.

في المحور السياسي: عقد ورشة "لتقييم التقييم" الذي قدمته قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي في اتجاه إبراز كل ما سكتت عنه الحرية والتغيير من أخطاء استراتيجية وقعت فيها في إدارة الفترة الانتقالية، والكشف عن أسبابها ومن ثم طرح رؤية لكيفية تجاوزها مستقبلاً.

عقد مؤتمر تأسيسي لقوى الثورة الساعية لاستعادة المسار الانتقالي المدني الديمقراطي وصولاً إلى بناء جبهة شعبية موحدة لقيادة الحراك الثوري.

أم سلمة نواي:

يجب أن يتم تعديل قانون الحكم المحلي ليحقق مبدأ المواطنة والمساواة وحكم القانون. ومراجعة أوامر تأسيس الولايات المستحدثة وترسيم الحدود الداخلية ووضع العلامات الخرسانية للحد من النزاعات القبلية. وتخريط مسارات المراحيل والنزل والصواني ومراجعة المسارات التي فرضتها ظروف الحرب كمرحال عوج الدرب بغرب كردفان. (لمنع النزاعات بين الرعاة والمزارعين). ومراجعة قانون الإدارة الأهلية لإبعادها عن القضايا السياسية، وهو من صلاحيات ديوان الحكم الاتحادي يوصي بالعمل به فوراً، وتعجيل إنشاء مفوضية للرحل والرعاة. وينبغي مراجعة نصوص الاتفاقيات من ناحية النوع بالمقارنة مع القرار 1325 والذي اعتمدته الاتفاقيات. بالنسبة لمسار المنطقتين وإعلان مبادى الحلو يجب دراسة الآتي: هل تكون المرجعية سلام نيفاشا أم اتفاق مبادئ سويسرا الذي وقع في 2002؟ ونرى أن يطور لاتفاق سلام للمنطقتين. هناك سؤال: هل آلية المشورة الشعبية الواردة في إعلان مبادئ الحلو تصلح مع العلم بأن ممارستها كانت سبب خلاف أرجع الأطراف إلى الحرب مرة أخرى؟ يمكن أن يتم التعديل في طريقة تنفيذها

باستصحاب رؤى أصحاب المصلحة للتفاوض في المسار الثاني والثالث بصفة مراقبين مع إعطائهم صفة خبراء مراقبين داخل غرفة التفاوض ويكون المراقبون من السياق الثقافي للمنطقتين.

سؤال آخر: هل اختيار جنوب السودان للتفاوض قرار صائب إذ أن بيننا وبينهم نزاع حول أبيي والذي لم يحسم بعد؟ مع ضرورة إضافة ملف للتفاوض حول أبـيي.

د. أديب عبد الرحمن يوسف

أولاً: اسمحوا لي أن أشكر وأحيي المنظمين لهذا المحفل العظيم على الجهد، والتنظيم وفكرة التقييم. حيث أن عملية التقييم تعد من ركائز نجاح أي مشروع. كنت أتوقع أن يتم تقييم الفترة الانتقالية بوتيرة منتظمة مرتين كل سنة وبالأحرى كل ستة أشهر. ومع أن التقييم الذاتي هو إحدى ادوات التقييم، يفضل أن تجري مثل هكذا تجربة من مختصين أو محايدين.

ثانياً: اسمحوا لي أن أحيي الدكتور يوسف آدم الضي على الجهد المبذول في إعداد هذه الورقة ومنهجيتها. وفي البداية أؤكد أننا عند الانخراط في مفاوضات السلام والتوقيع عليها ينبغي أن نتذكر أن الاتفاق النهائي هو مجرد بداية السلام، وأن المصافحات الرسمية والاتفاقية الموقعة توفر بيئة آمنة لمعالجة القضايا الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية الصعبة، ولكن لا تضمن السلام.

ثالثاً: وحول إجابة الورقة على السؤال عن أسباب فشل اتفاقيات السلام السابقة. كنت أتوقع أسباباً أخرى مثلاً: عدم تقييم الاتفاقيات السابقة. وعدم وجود القواعد الشعبية الحقيقية والمتأثرة والمتضررة من الحرب. وفقدان الثقة بين الأطراف، وعدم كفاءة الحركات المسلحة واعتمادهم على قوة السلاح حتى بعد التوقيع، وعدم توفر رؤية للحركات المسلحة غير الحديث كضحايا، والتخوين واغتيال الشخصيات سياسياً، وعدم وجود آليات واضحة للتنفيذ، وغياب الوسيط، أو المفاوض بعد التوقيع.

أنواع الحروب: بما أن الورقة أشارت إلى الحرب الباردة فالجدير بالذكر أن الحروب قد تغيرت وإذا كان ذلك كذلك فوجب للحلول أن تتغير وتُحدّث، وتتجدد وتبتكر.

أنواع الحروب هي الحروب القديمة، الحرب الباردة والحروب الجديدة.

رابعاً: أبرز المكاسب: تحدث الدكتور عن أبرز المكاسب المهمة وتناولها بإيجابية. بالإضافة إلى أن معرفة مقدرات الحركات المسلحة في إدارة الدولة تعد مكسباً كبيراً. غير أنى أعتقد أن تقسيم مشكلة السودان إلى المسارات الستة كان وما زال خصماً على السلام وتحقيقه. فإن المشاركة حتى التي أدت إلى الاحتراب هي مشاكل سياسية واقتصادية وسوء إدارة. عليه كان من الأفضل عدم تقسيم المسارات حتى تتيح فرصة لخلق وحدة وطنية، ووجدان وطني واحد. إن تقسيم المسارات يتنافى مع إجراءات اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار. فمثلاً مسار دارفور، أدخلت الحركات قواتها في الخرطوم وجندت مدنيين في مواقع أخرى خارج دارفور فإذا انتهكت هذه القوات الاتفاقية فهي خارج حدود الرقابة والمسؤولية التابعة للجنة.

خامساً: مرحلة تنفيذ الاتفاقية والتحديات التي واجهتها: إدارة التوقعات Expectation Management توقعت الحركات المسلحة توقعات أكثر مما هو متاح، فقدان الثقة بين الحرية والتغيير والحركات المسلحة، عدم قيام المفوضيات ولا سيما مفوضية الدستور، اختلاف مفهوم السلام لدي الحركات المسلحة والدعم السريع، عدم قبول جزء من سكان شرق السودان للاتفاقية، عدم قبول نسبة كبيرة من النازحين واللاجئين للاتفاق، وجود قوة مسلحة خارج الاتفاق.

سادساً: تحدث الدكتور عن التحديات التي واجهت تنفيذ الاتفاقية بشأن السلطة العرقية Ethno-political power، فإن تقاسم السلطة في نزاع عرقي سياسي مثل دارفور ليس هو الحل الوحيد. لأن تقاسم السلطة الإثنية مثل اللصقة على كسر بلغ العظم، لن تشفي العظم المكسور. وإن توظيف الأفراد من مجموعة عرقية أو توقيع اتفاقية مع مجموعة أخرى لا يمكن أن يحل الصراع السياسي.

سابعاً: الدروس المستفادة ومستقبل السلام: أقتبس مما قاله أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة السيد بنجامين فرانكلين "لم تكن هناك حرب جيدة أو سلام سيء" ".There never was a good war or a bad peace".. أعتقد أن من الدروس المستفادة: (1) أساليب التفاوض واتفاقيات السلام. (2) السلام والديمقراطية: ضرورة بناء المؤسسات الديمقراطية والسلام. (3) يجب أن يكون السلام جيدًا للناس وليس للفرد أو الحركات المسلحة. (4) التكافل والتعاون بين الخصوم السابقين. (5) بناء العلاقات الشخصية أمر مهم. (6) يجب تعزيز ثقافة السلام وأن تتم عمليات السلام من الأسفل إلى الأعلى ومن خلال القواعد الشعبية.
(7) يجب أن تكون عمليات السلام أكثر "مدنية"؛ وتخفيض الدور العسكري.

هذا التعليق لم يشمل كل النقاط المهمة التي اوردها الدكتور يوسف الضي. حيث وددت أن أفسح المجال للمعقبين الآخرين.

السر أحمد سعيد:

أتحدث في ثلاث نقاط حول اتفاقية السلام الموقعة بجوبا في 3 أكتوبر 2020 وقد قرأت الاتفاقية بأبوابها العشرة وأرى أنها لا بد أن تدرس دراسة دقيقة.

النقطة الأولى: هل تمت إجازتها في مجلس تشريعي؟ لا توجد اتفاقية في العالم تتم إجازتها بواسطة الموقعين عليها، أتفق مع الاستاذة رشا عوض أن هذه الاتفاقية خطيرة جداً وأقترح على الحرية والتغيير دراستها بشكل جيد.

النقطة الثانية حول ما يسمى بحركة تمازج، لو رجعنا لاتفاقية 1972 عندما جاءت عبارة المديريات الجنوبية وبعض المناطق المشابهة فإن هذه العبارة هي التي أفرزت قضية أبيي ومشاكلها، نفس العقلية التي أفرزت ما يسمى بتمازج ولم نكن نعلم ما هي حتى صدر قرار بتشكيل لجنتين: لجنة عليا في الخرطوم ولجنة وقف إطلاق النار في بابنوسة.

النقطة الثالثة: ذكر ضمن المبادئ العامة المواطنة بدون تمييز، ولكن تم النص على التمييز الإيجابي في اتفاقية مسار دارفور واتفاقية مسار المنطقتين واتفاقية مسار الشرق واتفاقية مسار الوسط واتفاقية مسار الشمال، وبالتالي يعني الاستثناء فقط للخرطوم!

الترتيبات الأمنية: لو تمت دراسة اتفاقية 1972 واتفاقية 2005م ما كان تم التوقيع على اتفاقية جوبا 2020خاصة الترتيبات الأمنية. في اتفاقية 1972 شكلت فرقة مشتركة في الجنوب قوامها 12 ألف جندي منها 6 ألف من الشمال و6 ألف من الجنوب، وكذلك الشرطة والسجون، العدد الكلي 24 ألف جندي. السؤال هو هل القوات المسلحة كلها من الشمال؟ كان فيها 3 ألفاً من الجنوبيين ليصبح العدد 27 ألف جندي من الجنوبيين، هذا ما أفرزته الاتفاقية. ونفس الشيء حدث في اتفاقية 2005 إذ نصت الترتيبات الأمنية على جيش في الشمال وآخر في الجنوب وجيش مشترك عدده 24 ألف جندي، أي ثلاثة جيوش، إضافة لـ6 آلاف في النيل الأزرق، و6 آلاف في جنوب كردفان، أي ثلاثة ألف من كل طرف. هل تمت مراجعة هذه القوات المسلحة ووضعها؟ هذه أخطاء متكررة. فما هو دور الحرية والتغيير؟ لماذا قبلت بهذه الاتفاقية؟ ولماذا لم تعترض عليها؟

عبد اللطيف عبد الله

المسألة الأساسية أن تعامل الحرية والتغيير مع قضايا الجماهير والانتهاكات التي تمت في فض الاعتصام كان ضعيفاً، السؤال بعدما شكلت الحكومة لماذا لم تقف الحرية والتغيير على القضايا الأساسية في مناطق السودان المختلفة، وكذلك الموقف السياسي من المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من وحدة السودانيين في ميدان الاعتصام وهزيمتهم للعنصرية، وقد كنا في أشد الحاجة للمحافظة على هذه الروح.

السلام هو قضية السودان كله وليس دارفور أو كردفان والنيل الأزرق، ولا بد من موقف ضد الدخول في الحرب. كما لا بد من مراجعة منهجية التفاوض باعتبار قضية السلام مركزية لا تحل بالتجزئة.

مواهب الطيب:

التوصية بتأسيس للحوار المجتمعي لتقييم التجربة في الولايات وليس في العاصمة فقط. وكذلك الحوار المجتمعي لتحقيق السلام الاجتماعي لأن السلام لا يتحقق إلا بمناقشة جذور المشكلة وفق تحليل دقيق. المشورة الشعبية إحدى أساليب المشاركة الشعبية وفق منهج علمي، إنها لم تفشل، ولكن فشلت تجربتنا.

تمثيل النساء ينبغي أن يتم وفق قدراتهن وليس الركون للكوتة، في ترشيح ولاة الولايات هناك امرأة مؤهلة وكفاءتها أعلى من المرشحين الآخرين، ولكن تم اختيار رجل للتوازن السياسي، وفي مواقع أخرى تم اختيار نساء فقط لأنهم يريدون نساء، لذلك يجب أن تتقدم النساء بمؤهلاتهن وليس للترضية أو التمثيل الشكلي، كما أن مسألة الحساسية تجاه المرأة تتطلب وعياً وفهماً عالياً.

موسى إدريس

معلوم أن منهجية التفاوض فرضها المكون العسكري هل كان للحكومة استراتيجية تفاوض ومنهجية لتحقيق السلام وربطه بالعدالة؟ ومعلوم كذلك لم يكن هناك تنسيق بين الحرية والتغيير في ملف السلام، والوفد المفاوض الحكومي متشاكس لانعدام الثقة فيما بينهم ولم تحدث مشاركة للملفات.

مفوضية السلام لم يكن لها أفق سياسي للسلام، وكان ينبغي أن تكون الحرية والتغيير هي مرجعية السلام.

قضية الحرب والسلام من القضايا المعقدة لم تؤخذ بالجدية الكاملة، ومخاطبة جذور المشكلة، ولم يكن للحرية والتغيير الإرادة السياسية الكافية، بدليل عدم دعم ومناصرة اتفاق حمدوك- الحلو لأن السلام لم يكن في أولويات أجندتها.

عيسى قاني

قبل اتفاقية جوبا للسلام كانت هناك مشاورات أديس أبابا بين الحرية والتغيير والحركات المسلحة، وكان ممكن أن تغنينا عن المفاوضات، ولكن تم رفضها وتمت صياغة الوثيقة الدستورية مع المجلس العسكري وهذه كانت الأزمة الأولى التي أدت لكل الإشكالات. كنا نراقب العملية وعلمنا أن الحركات رفضت المسارات، ولكن المجلس العسكري هو من جاء بالمسارات فماذا كان دور الحرية والتغيير منها؟

موضوع المحكمة الجنائية الدولية والتضحية بالعدالة من أجل السلام مرفوض، لم يتم التطرق لها وكأن قضايا الضحايا قضايا فردية. وكيف يتم التخلي عنها، وكل المشاكل اللاحقة سببها غياب العدالة؟

من الأخطاء تأخير المجلس التشريعي، وترك مفوضية السلام للمكون العسكري، وعدم سن قانون للحكم المحلي يؤطر وضع الإدارة الأهلية في دورها المجتمعي وليس السياسي. كما أن العائق الأكبر لتنفيذ الترتيبات الأمنية هو رفض هيئة الأركان لهذه الترتيبات وللاتفاقية.

منال الأول

شاركت ضمن الوفد النسائي في مفاوضات السلام بجوبا وكنت حضوراً في المشاورات بين الحرية والتغيير والحركات المسلحة بأديس أبابا لذلك أعلم ما جرى.

أولاً أحيي الحكومة الانتقالية لاجتهادها في تحقيق أحد شعارات الثورة وهو السلام، وهذا مؤشر أن هناك تغيير حقيقي، ولكن للأسف ما زالت القبضة الأمنية والدولة العميقة موجودة وتلاعبت بملف السلام. لا أنكر أن هناك أخطاء من الوفد الحكومي والجبهة الثورية في منهجية التفاوض، وكذلك وفد النساء في التفاوض فيه إشكال كبير وحاولنا بقدر المستطاع جندرة اتفاقية السلام.

الاتفاقية ليست مرتبطة باستحقاقات لقيادات الحركات ولم تنص على مناصب وإنما حقوق المواطنين الذين عانوا من التهميش والمطالب التاريخية بسبب الحرب

والنزوح وقد شاركوا في الثورة، صحيح حدث تلاعب في ملف السلام وسوء تقدير لبعض الحركات لبعض المواقف السياسية.

اتفاقية السلام ليست المشروع الوحيد الذي تمت إجازته في غياب المجلس التشريعي فهناك قوانين تمت إجازتها أيضاً ولم نسمع اعتراضاً عليها.

اتفاقية السلام جهد بشري يخضع للتقييم والمراجعة بعد أن تعطي فرصة للتنفيذ. والحركة الشعبية كان لها موقف واعتراض على المسارات والتي أصر عليها الوسيط والوفد المفاوض، كما أنه ليس للحركة الشعبية جيشاً في الخرطوم.

يعقوب إبراهيم

سلام جوبا فيه أخطاء، ولا بد من الاستفادة منها في المستقبل، فلو كان هناك انقلاب حقيقي على الثورة فهو هذا الاتفاق الذي قبل أن يبدأ تم تأخير تشكيل المجلس التشريعي وبالتالي تجريد الثورة من البرلمان والذي من المأمول أن يجيز الاتفاق. لقد فرطنا في ملف السلام وأصبح بيد حميدتي. أين كان وفد الحكومة المدنية ودورها؟ لقد عمل المجلس العسكري بنفس طريقة المؤتمر الوطني القائمة على سياسة فرق تسد. الجبهة الثورية جزء من الحرية والتغيير فلماذا خلق منبر تفاوض منفصل؟

أبا ذر مدثر الأمين

السلام جزء من شعارات الثورة والذي يعني تعزيز التعاون والتسامح وترك السلاح، وبالرغم من نواقص الاتفاق وغياب بعض الأطراف، واستغلال العسكر لذلك الاتفاق، فقد رحبنا به لأن المتضرر من الحرب المواطن في كل السودان وخاصة في مناطق النزاع، ولأن الحرب مناخ لانعدام الأمة والحياة وفقدان التعمير في مناطق النزاع، ولتجارة السلاح وتحول الصراع مع الحكومة إلى صراعات قبلية، وللتدخل الأجنبي في النزاعات كداعم أو بتجارة السلاح، لذلك دعمنا أي مجهود للسلام.

السلام مطلب كل السودانيين، ولكن تم بصورة غير مكتملة، وما زال مطلبنا هو السلام العادل بدلاً عن تقاسم السلطة والثروة.

رغم مشاركة كوادر الحركات في الثورة، ووجودهم في كتلة نداء السودان إلا أنهم خرجوا وطالبوا باتفاق جديد عبر تفاوض منفصل، وبعد ذلك لم يتم دمج القوات وتحولها إلى أحزاب سياسية. كما شهدنا ضعف الجهاز التنفيذي في ملف السلام.

أحمد اسحق محمد

نحن جزء من الحرية والتغيير، ومعلوم بالضرورة أن السلام أحد شعارات الثورة الثلاثة، وكلنا مدركين أهمية السلام، ولكن عملية التبشير بالسلام تركت للحركات وحدها. والذين يقولون إن الحركات ليس لها قواعد شعبية لم يشاهدوا لقاءات قيادة الحركة في دارفور والشمال وكردفان. يجب الاطلاع على الاتفاقية ومعرفة حقيقتها، ومعلوم أن الترتيبات الأمنية لم تنفذ ولو نفذت لما كان الانفلات الأمني. وكذلك لم يتم إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية، ومن المعوقات لم تدرج ميزانية السلام في موازنة الدولة ولم تشكل مؤسسات تنفيذ السلام. نحن ليس لدينا جيش في الخرطوم كل قواتنا في مناطق الارتكاز، عدا الحراسات الشخصية.

البعض اعتبر الاتفاقية " خازوق" ولم يقدم لنا رؤية للخروج منه.

مشاكل ونزاعات الرعاة والمزارعين تحل عادة بواسطة الإدارة الأهلية، ولكن الذي أدخل سياسة فرق تسد هو الذي أشعل الحرب والصراعات المسلحة، وواجبنا أن نتوحد جميعاً من أجل إسقاط الانقلاب.

هند الصادق الطائف[1]

اتفاق جوبا للسلام حوّل قضية السلام من قضية قومية لقضية مناطقية، وخلق مسارات ليس فيها منطق أن تكون جزءاً من عملية السلام، حتى إذا كانت المسارات

[1] تم تقديم المداخلة شفاهة وسلمتها صاحبتها مكتوبة

تعاني من إشكالات تاريخية كمسار الشمال مثلاً (عنده إشكالات تاريخية خاصة بالتنمية)، ما كان منبر جوبا للسلام هو المنبر المناسب لبحث مسارات كهذه، وتمثله شخصيات نكرات بالنسبة لأهل هذه المناطق، نفس الشيء حدث في مسار الوسط والشرق، هذه المسارات كانت واحدة من الكوارث التي أدت إلى انفلات عملية السلام من كونها قضية تعالج مشاكل الحرب بين الدولة المركزية وبين المواطنين في مناطق عدة في السودان إلى قضية محاصصات!

السلام عموماً لم يعالج القضايا الأساسية التي كان عليه أن يعالجها، قضية الحرب لم تتوقف، والموت لم يتوقف، النازحون والأشخاص الذين تعرضوا مباشرة للظلم والضرر من الدولة المركزية للأسف ما زالوا في معاناتهم وسوف تستمر هذه المعاناة للأسف! و ما حدث نتيجة لهذه الاتفاقية خلق جيوش موازية، والاستفادة من موارد الدولة لخلق المزيد من الجيوش وتسليحها وتدريبها وتجنيد المزيد من القوات، استعداداً لماذا بالضبط؟ الجبهة الثورية حالياً تعتبر حاكمة للبلد، فضد من يسلحون؟ وما الذي يتوقعونه؟ هل هذه الجيوش يمكن دمجها في جيش واحد؟ قضايا الدمج والتسريح قضايا معروفة دولياً ولها قوانين، وهم مواطنون كانوا يحملون سلاحاً ضد الدولة، ووصلوا لاتفاق مع الدولة، الأولى أن يرجعوا مواطنين عاديين ويحصلوا على تعويضاتهم اللازمة، من قال بضرورة دمجهم مع القوات المسلحة ليصبحوا قوة نظامية وهم أصلاً ليسوا بقوة نظامية؟ أم أن لديهم مفهوم جديد للدمج والتسريح؟

الذين وقعوا اتفاق سلام جوبا بمن فيهم الحركة الشعبية (جناح مالك عقار) كانوا مهزومين عسكرياً، وحصلوا الآن في اتفاق جوبا على أشياء لا تقابل قوتهم العسكرية! والذين يمتلكون أراضٍ ويحكمونها (رغم صغر مساحة الأراضي التي يحكمها عبد الواحد محمد نور مقارنة بالأراضي الكبيرة اللي يحكمها عبد العزيز الحلو)، لكن في

كل الأحوال هذان الاثنان لم تستطع الحكومة الانتقالية إقناعهما والوصول لتفاهمات معهما، ما هو سبب هذا الفشل؟

كيف تحول هذا الملف لمكتب محمد حمدان دقلو؟ على من تقع مسئولية تحول هذا الملف الحساس من مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لمكتب دقلو؟ كملفات كثيرة ألفيناها تحولت فجأة لمجلس السيادة!! البرهان يوقع تفاهمات مع الحلو، ودقلو يوقع على اتفاق جوبا، الموضوع محتاج توضيحاً أكثر!

مالك عقار حالياً في مجلس السيادة، وياسر عرمان في الحرية والتغيير، وكلاهما في حزب واحد، نحتاج أن نفهم هل يعارضون الانقلاب أم هم معه؟ فإما أنك انقلابي أو ديمقراطي مع الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، لا يمكن أن تكون هنا وهناك!

خرج الناس ليحاربوا "الإنقاذ" والديكتاتورية، ويحققوا الحرية والديمقراطية، والجبهة الثورية الآن كلها متحالفة مع الانقلابيين، وهذا موقف ينسف تماماً مبدئيتهم! الجبهة الثورية الآن شريك في الانقلاب مائة بالمائة، والتحالف بين العساكر والجبهة الثورية كان ظاهراً منذ وقت المفاوضات، لماذا لم تكونوا كسياسيين مدركين له؟ كتب الناس وتكلموا عن خطورة ما يجري في جوبا، والمشاركون في المفاوضات تكلموا عن خطورة ما يجري في جوبا! ونتيجة التوقيع على اتفاق جوبا هو الصراعات المندلعة الآن في كل مكان، ونتيجة اتفاق جوبا هو ظهور خطاب الأصيل والدخيل، وهو خطاب يقول إن هناك ناس أصيلين في هذه البلد وآخرون دخلاء، وهو كلام لم يكن موجوداً قبل اتفاق جوبا في السودان، أو كان خافتاً ولم يكن يهرق دماء كالذي يحدث الآن في النيل الأزرق وغيرها من المناطق، وهذا كله سببه اتفاق جوبا!

أخيراً: مناقشة قضية السلام بالطريقة التي تم طرحها بها اليوم للأسف أفرغت القضية من مضمونها، لأن هذه الطريقة للمناقشة ليست التي سوف توصلنا لتوصيات تعالج هذه المشكلة!

الباب التاسع
لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو

الأستاذ/ وجدي صالح عبده

لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م
واسترداد الأموال العامة

أستاذ/ وجدي صالح عبده

المقدمة:

شكلت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة استناداً على الاتفاق السياسي الموقع بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير في يوليو 2019م، والوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية في فصلها الثاني المادة (8) والخاصة بمهام الفترة الانتقالية الفقرة (15) "تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989م، وبناء دولة القانون والمؤسسات". وتعتبر لجنة قانونية ذات طبيعة سياسية مهمتها تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989 في كل مؤسسات الدولة، وإزالة التمكين في الخدمة المدنية واسترداد الأموال العامة للدولة ومواردها التي نهبت، وثرواتها التي حازت عليها فئات محدودة متنفذة في الدولة بدون وجه حق ولا مسوغ قانوني، وذلك عبر علاقات حزبية أو أسرية أو وفق مصالح متبادلة طابعها المنفعة الخاصة.

إن تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989 وبناء دولة القانون والمؤسسات عملية معقدة ولا يمكن إنجازها من خلال القوانين والإجراءات الموروثة خلال الفترة الانتقالية المحدودة، وهو ما استوجب إصدار قانون خاص للتفكيك وتأسيس لجنة بموجبه ذات مهام واسعة لتضطلع بهذه العملية والمهمة، مع منحها من السلطات ما يمكنها من أدائها. فنظام الثلاثين من يونيو 1989م سيطر على الدولة عبر استحداث قوانين وتشريعات وإصدار قرارات تخدم غرض التمكين السياسي والحزبي، فضلاً عن اتخاذ إجراءات إحلال وابدال تمت عبر سنوات حكمه الثلاثين وبصورة ممنهجة ومحكمة، حيث قام النظام البائد الذي أسقطته ثورة ديسمبر المجيدة (2018م)، باستئصال الكوادر

المدربة من الخدمة المدنية عبر سياسات الفصل التعسفي والإحالة للصالح العام لأسباب سياسية. فهذه الكوادر حازت على خبرات وصُقلت بالتجارب العملية والتدريب والتأهيل، ونالت مواقعها في الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة كافة بطريقة قانونية وموضوعية ومن خلال إرث ممتد تشكل عبر سنوات ما قبل الاستقلال (1956)، كان أساسه استقلالية الخدمة المدنية ولوائحها وشروط الالتحاق بها، والتي تضمن الاختيار عبر الكفاءة والتأهيل والقدرات لا عبر الانتماء السياسي أو الحزبي.

إن سياسات الفصل التعسفي والإحالة للصالح العام تمثلت أهدافها في التشريد الممنهج للأفراد والمجموعات التي لا تنتمي لنظام الثلاثين من يونيو 1989 وتنظيمه الحزبي، وهذا ساعد في فتح الباب أمام ملء المواقع التي شغرت، بآخرين موالين، كما سمحت هذه السياسة بسيطرة نظام الثلاثين من يونيو 1989م وكوادره على مؤسسات الدولة ومواردها مما ساعد في تضييق فرص التخلص منه ومكنه من التحكم في كل مفاصل الدولة، مع الوضع في الاعتبار أن الكوادر التي سيطرت على الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة لم تكن بالكفاءة المطلوبة وهو ما كانت نتائجه:

1- تدمير شبه كامل للخدمة المدنية ومؤسساتها بسبب سيطرة كوادر غير مؤهلة وغير قادرة على إدارة دولاب الدولة إلا بالطريقة التي تخدم النظام.
2- استشراء الفساد والمحسوبية والسرقات للموارد والأموال العامة.
3- ظهور طبقة كبيرة من الموظفين في الدرجات الصغرى يحصلون على أموال ضخمة ويعيشون حياة مرفهة ويسكنون البنايات الفخمة التي لا تتناسب ووضعهم الوظيفي.
4- تضخم الحزب الحاكم وتمدده على حساب موارد الدولة، بما مكنه من استدراج الفئات الهشة اجتماعياً واقتصادياً لتنخرط في خدمة الحزب والنظام عوضاً عن الانخراط في بناء الدولة والوطن.
5- إفقار بقية الشعب السوداني واستنزاف موارده مما أدى لانعدام فرص التنمية المتوازنة والتطور الطبيعي لدولة غنية وتملك ثروات مقدرة مثل السودان، وبالمقابل حيازة كل

المشاريع التنموية لصالح الفئات التي تتبع للنظام، الأمر الذي حول السودان لدولة شبه إقطاعية تسيطر فيها قلة قليلة على الأراضي والمشاريع المنتجة، وتستخدم هذه القلة بقية الشعب السوداني في تطوير هذه المشاريع مقابل عائد قليل، على الرغم من أن هذه المشاريع هي مشاريع الدولة وتأسست من الأموال العامة.

6- تزايدت الشقة ما بين طبقة غنية مسيطرة، وجموع من الطبقات المسحوقة الفقيرة مما فاقم حالة الغبن الاجتماعي بين مكونات الدولة السودانية وضيق الفرص أمام التنمية المتوازنة، وأضعف الأمل في الوصول لدولة الرفاه والعدالة.

7- تحويل مؤسسات الدولة إلى وحدات أمنية تتبع للحزب الحاكم مما أدى الى تحول مؤسسات الخدمة المدنية من مؤسسات دولة إلى وحدات حزبية تقوم بمهام أمنية واستخباراتية لصالح حزب المؤتمر الوطني المحلول.

بهذا المدخل فإن لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة، لجنة قانونية ذات طبيعة سياسية لتمهيد وتعبيد الطريق للثورة لتحقيق أهدافها وإحداث التحول الديمقراطي المنشود والتداول السلمي للسلطة، وهي بذلك تتعامل مع الملفات التي بين يديها وفق القوانين السارية التي تجرم الفساد والمحسوبية من جانب، وتركز في الجانب الآخر على عمليات التحقق والتحري من الدور الذي لعبه الانتماء الحزبي والسياسي في الوصول لهذه الدرجة من الفساد والمحسوبية، ومن ثم انتزاع واسترداد الموارد والأموال من الأفراد والجماعات التي قامت بهذا الفعل، وإعادتها لخزينة الدولة، ومساعدة الجهات العدلية في الحصول على الأدلة التي تمكن من محاسبة كل من اقترف مثل هذه الجرائم وفقاً للقانون.

يتضمن عمل اللجنة العديد من الجوانب الفنية والتوجيهية لذا فإنها ولجانها الفرعية ضمت بعض الأعضاء كممثلين لمؤسسات الدولة المختلفة للاستفادة من المعلومات وتراكم الخبرات والمعرفة لديهم ولتسهيل اعمال اللجنة.

اختصاصات اللجنة وسلطاتها:

منحت اللجنة بموجب القانون السلطات والصلاحيات الآتية:

1- حل أي جهاز حكومي حزبي (أي تابع لحزب المؤتمر الوطني المحلول).

2- حل أي منظمة، أو جمعية، أو نقابة، أو اتحاد مهني، أو طلابي، أو أي مؤسسة، أو هيئة، أو مفوضية، أو شراكة، أو شركة قطاع عام أو خاص، أو أي أذرع حزبية سياسية أو أمنية أو اقتصادية من نظام الثلاثين من يونيو وإنهاء خدمة كافة منسوبيها وتحديد طريقة التصرف في أموالها وأصولها.

3- حل النقابات ومجالس إداراتها ولجانها التنفيذية، أو المركزية، أو الفرعية، أو الاتحادات المهنية، أو اتحادات أصحاب العمل والاتحادات التابعة لها أو الاتحادات النقابية وفروعها أو أي نقابات فئوية أو اتحادات تابعة لها سواء كانت منشأة بموجب قوانين خاصة أو أي قانون.

4- إنهاء خدمة أي شخص في أي من أجهزة الدولة أو أي من الجهات المذكورة في (1) و(2) مارس أو باشر أي من أنشطة الحزب أو ساهم في تحقيق أهدافه أو أجندته أو ساعد في تحقيق سياسة التمكين أو حصل على الوظيفة بسبب التمكين أو استخدام النفوذ أو أي شخص آخر ترى اللجنة أن الوظيفة العامة أو الخاصة التي يشغلها قد أنشئت لأغراض التمكين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بناءً على توصية أجهزة الدولة أو الجهات المعنية.

5- إنهاء خدمة أي موظف، أو مسؤول، أو عضو، أو أعضاء مجلس إدارة في أي من الجهات الواردة في (1) و(2).

6- اتخاذ كافة التدابير والإجراءات والدعاوى ضد أي شخص محاربةً للفساد والمفسدين أو ضد أي فعل أو أفعال تشكل أو شكلت جرائم ضد الأموال العامة والخاصة أو أي جرائم أخرى ترقى للفساد المالي أو الإداري أو الاثراء غير المشروع على حساب الدولة، أو الغير، أو استغلال النفوذ، أو إساءةً لاستخدام السلطة بسبب التمكين أو عن أي

تصرفات مخالفة للقوانين مع التعويض عن أي كسب للنفس أو الغير أو خسارة لحقت بأي شخص.

7- طلب المعلومات من مؤسسات الدولة وأجهزتها لأغراض تنفيذ القانون.

8- استدعاء أي شخص للإدلاء بأي معلومات أو تقديم أي بينات لأغراض تنفيذ القانون.

9- الاطلاع أو الحجز على الأرصدة والحسابات والأموال الثابتة والمنقولة لأي من الجهات الواردة في الفقرتين (1) و(2) بالمصارف والمؤسسات المالية السودانية أو الأجنبية واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، وذلك على الرغم من أي حكم في أي قانون يتعلق بالسرية المصرفية.

10- الاستعانة بمن تراه مناسباً.

11- مراجعة أي تسويات أو إجراءات أو قرارات أصدرتها أي من أجهزة حكم نظام الثلاثين من يونيو 1989 إذا كان فيها إهدار للحق أو المال العام وإصدار ما تراه مناسباً بشأنها.

12- حجز واسترداد أي أموال ناتجة عن أعمال التمكين أو أي فعل من أفعال الفساد وإعادتها للدولة.

13- يجوز للجنة أن تمارس سلطات وصلاحيات مجلس الوزراء ووزير العدل المقررة بموجب المادة 3/22 من قانون الشركات 2015.

14- يجوز للجنة الطلب من النائب العام منحها كل أو جزء من سلطاته المقررة بموجب قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991.

وبعد أن باشرت اللجنة أعمالها ومن خلال التقارير والمراجعات التي قامت بها اللجنة لأغراض التقييم تم الوصول لنتيجة مفادها ان قانون التفكيك بحاجة لإدخال بعض التعديلات وقد استجاب المشرعون لها وتم تعديل القانون في العام 2020م وأدناه أبرز ملامح التعديل الذي تم.

التعديلات على القانون 2020م

ملامح حول تعديلات قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 وإزالة التمكين لسنة 2019م التي تمت في العام (2020) والتي نشرت بالجريدة الرسمية.

1. **الفصل الأول**: الأحكام العامة المادة (3) وهي المادة المتعلقة بالتفسير: حيث تم استبدال الهيئات الحكومية بأجهزة الدولة والتي شملت أجهزة لم تكن موجودة في التعريف السابق.
2. كما أضيفت تعريفات أخرى لم تكن موجودة أصلاً في القانون السابق وشملت هذه التعريفات: أعمال الفساد- العائدات- الواجهات.
3. وردت عدة تعديلات في المادة السابعة والمتعلقة بسلطات اللجنة واختصاصاتها وكانت على النحو التالي:

أ. في المادة 1/أ: استبدلت التوصية بحل أي جهاز حكومي أو حزبي إلى حل أي جهاز من أجهزة الدولة.

ب. في المادة 1/ د: عدلت من التوصية للجهة المختصة بإنهاء خدمة أي شخص في أي من أجهزة الدولة أو أي من الجهات المذكورة في الفقرتين (أ وب) إلى إنهاء خدمة أي شخص.

ج. في المادة 1/ ه: عدلت من التوصية للجهة المختصة بالإعفاء إلى الاعفاء مباشرة من قبل اللجنة.

د. في المادة 1/ ط: عدل الاطلاع والحجز بواسطة النيابة العامة إلى قيام اللجنة بالاطلاع والحجز على الأرصدة والحسابات والأموال الثابتة لأي من الجهات الواردة في الفقرتين (أ وب).

ه. أضيفت لهذه المادة الفقرة (م) والتي أعطت اللجنة الحق في مراجعة أي تسويات أو إجراءات أو قرارات أصدرتها أي من أجهزة نظام الثلاثين من يونيو 1989 إذا كان فيها إهدار للحق والمال العام.

و. كذلك أضيفت الفقرة (ن) للمادة المذكورة وذلك بالحجز والاسترداد لأي أموال ناتجة عن أي من أعمال التمكين أو أي فعل من أفعال الفساد وإعادتها للدولة.

4. المادة الثامنة: استئناف قرارات اللجنة: أضيفت للمادة المذكورة مدة الاستئناف التي حددت بأسبوعين من تاريخ الإعلان عن القرارات إذا كانت مبنية على مخالفة أحكام القانون أو الخطأ في تطبيقه، كذلك جاء التعديل ناصاً على أن يتم تقديم الاستئناف بواسطة المتضرر شخصياً.

5. الفصل الخامس:

1. تم استبدال اسم الفصل من الأحكام العامة إلى الأحكام المتنوعة.
2. عدلت المادة (12) والمتعلقة بالتقادم لتصبح كالآتي: (لا يعتد بأي مدة تقادم يكون منصوص عليها في أي قانون آخر عند اتخاذ أي إجراءات جنائية أو مدنية في مواجهة أي شخص بموجب أحكام هذا القانون.
3. أضيفت أيضاً للمادة المذكورة فقرة تتعلق بالتعويض حيث جوز القانون للدولة أو لأي شخص المطالبة بالتعويض عن فوات الكسب أو خسارة بسبب فعل من أفعال التمكين أو الفساد الواردة في هذا القانون.
4. كما ألزم القانون الكافة بالإبلاغ عن الجرائم وأفعال الفساد.
5. نقل القانون عبء الإثبات من الاتهام إلى الدفاع وذلك عندما نص في المادة (12) فقرة (5) على أنه (إذا تم تسجيل أي أموال أو عائدات في اسم أي شخص وكان هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن تلك الأموال أو العائدات قد تم الحصول عليها نتيجة أي عمل من أعمال التمكين أو فعل من أفعال الفساد الواردة في هذا القانون فعلى ذلك الشخص إثبات أنه لم يتحصل عليها نتيجة لممارسة أي من أعمال التمكين أو أفعال الفساد).
6. أجاز القانون للجنة مراجعة قراراتها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المضرور.

6. أضاف القانون المادة (13) والتي عرفت أفعال الفساد.
7. أضاف القانون أيضاً المادة (14) والتي تتعلق بالجرائم والعقوبات.
8. كما أضاف المادة (15) المتعلقة بإنشاء نيابة خاصة.
9. كما أضاف المادة (16) المتعلقة بإنشاء لجنة لإدارة الأموال المستردة واختصاصات تلك اللجنة.

تشكيل اللجنة:

تشكلت اللجنة استناداً على قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989وإزالة التمكين لسنة 2019 تعديل لسنة 2020 والمرسوم الجمهوري الصادر من رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في يوم الثلاثاء الموافق 10 ديسمبر 2019م، والذي قضى بتشكيل لجنة تقوم بتنفيذ هذا القانون بكامل السلطات والصلاحيات الواردة في القانون، وقد تم تسمية عضوين من مجلس السيادة ليكونا أعضاء في هذه اللجنة بصفتي الرئيس والرئيس المناوب ووزير شئون مجلس الوزراء مقرراً وعضواً، وعضوية خمسة أعضاء من الحرية والتغيير بالإضافة إلى ممثلي الجهات التي تمثل أجهزة ومؤسسات الدولة التي سيرد ذكرها في عضوية اللجنة لاحقاً.

عضوية اللجنة:

1. الفريق الركن/ ياسر عبد الرحمن حسن العطا — رئيساً
2. الأستاذ/ محمد الفكي سليمان — نائباً
3. وزير رئاسة مجلس الوزراء — عضواً ومقرراً
4. ممثل وزارة الدفاع — عضواً
5. ممثل وزارة الداخلية — عضواً
6. ممثل وزارة العدل — عضواً
7. ممثل وزارة الحكم الاتحادي — عضواً
8. ممثل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي — عضواً

9. ممثل جهاز المخابرات العامة عضواً
10. ممثل قوات الدعم السريع عضواً
11. ممثل بنك السودان المركزي عضواً
12. ممثل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عضواً
13. ممثل ديوان المراجعة القومي عضواً
14. الأستاذ/ طه عثمان إسحاق عضواً
15. الدكتور/ صلاح أحمد الحاج مناع عضواً
16. الأستاذ/ وجدي صالح عبده عضواً
17. الأستاذ/ بابكر فيصل عضواً
18. الأستاذ/ أحمد ربيع عضواً

تباشر اللجنة اجتماعاتها الدورية من داخل القصر الجمهوري ومقر اللجنة كما تباشر المقررية والسكرتارية واللجان الفرعية المتخصصة أعمالها من داخل مقر اللجنة.

الهيكل الإداري:

اللجنة العليا: تضم جميع أعضاء اللجنة العليا وعددهم 18 عضواً، تقوم بالمصادقة على القرارات وإصدارها ومتابعة سير أعمال اللجنة عن طريق تقارير مكتب المقررية، وتعقد أنشطتها الإعلامية واجتماعاتها بصورة دورية وراتبة أسبوعياً بالقصر الجمهوري ومقر اللجنة.

المقررية: فُوضت من اللجنة العليا لتسيير العمل اليومي وتضم في عضويتها رئيس اللجنة، الرئيس المناوب للجنة، مقرر اللجنة، الأعضاء المفرغين لأداء أعمال اللجنة وأعضاء مكتب السكرتارية العامة، يقوم هذا المكتب باستلام وفحص جميع المستندات المستلمة وإجراء جميع المكاتبات للتأكد من المعلومات والتدقيق فيها وترتيبها وفهرستها وتحويلها إلى اللجان المتخصصة لإبداء الرأي الفني، ومن ثم تسليمها للجنة القانونية لمراجعتها وعرضها بعد ذلك في اجتماعها لمناقشتها بصورة واسعة قبل اتخاذ

قرار بشأنها بإرجائها لمزيد من التحري ومزيد من المعلومات أو بصياغتها كتوصية بقرار ومن ثم عرضها في اجتماع اللجنة العليا كمشروع قرار للمصادقة عليه أو رفضه أو تعديله.

السكرتارية العامة: تضم في عضويتها (7) أعضاء، يقومون بإعداد اجتماعات المقررية واللجنة العليا وبإرسال واستقبال مكاتبات المقررية اليومية مع أجهزة الدولة المختلفة والجهات الأخرى، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى ومتابعة اللجان المتخصصة.

اللجان المتخصصة: يكون الرئيس والمقرر في هذه اللجان من أعضاء اللجنة العليا وتضم في عضويتها ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية (حسب طبيعة أعمال اللجنة)، كما تضم 5 أعضاء تتم الاستعانة بهم متخصصين في مجال أعمال اللجنة بالإضافة إلى سكرتارية فرعية تقوم بالإشراف على عقد اجتماعات اللجنة والمكاتبات الخاصة بها، هذه اللجان المتخصصة هي:

1- لجنة تصفية حزب المؤتمر الوطني المحلول.
2- لجنة حصر واستلام أصول وممتلكات النقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل ونقابة المحامين.
3- لجنة مراجعة الأراضي السكنية والزراعية والعقارات.
4- لجنة إزالة التمكين بالخدمة المدنية.
5- لجنة الجمعيات والمنظمات ومراكز التدريب.
6- لجنة حصر الشركات والمؤسسات الحكومية التي تمت خصخصتها.
7- لجنة مراجعة المشروعات الاستثمارية والإعفاءات والتخصيص.
8- لجنة القطاع المصرفي والقروض.
9- لجنة حصر العربات والآليات.
10- لجنة مراجعة المؤسسات الإيرادية (زكاة، ضرائب وجمارك).
11- لجنة مراجعة المشتروات الحكومية والتعاقدات والعطاءات.

لجان الولايات: استناداً على قرار لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة بالرقم 10 والصادر بتاريخ 4 فبراير 2020م والقاضي بتكوين لجان فرعية بالولايات، تم تشكيل لجان الولايات بالاختصاصات التالية:

1- التوصية للجنة بحل أي منظمة أو جمعية أو أي أذرع حزبية سياسية أو أمنية أو اقتصادية ولائية لنظام الثلاثين من يونيو 1989.

2- التوصية للجنة بإنهاء خدمة أي شخص في أي جهاز حكومي أو بالخدمة المدنية أو أي جهة من الجهات المذكورة في المادة (7) (1 – أ وب) وحصل على الوظيفة بسبب التمكين أو استخدام النفوذ أو أي شخص آخر ترى اللجنة أن الوظيفة العامة أو الخاصة التي يشغلها أُنشئت لأغراض التمكين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3- التوصية للجنة بإعفاء أي موظف أو مسؤول أو عضو أو أعضاء مجلس إدارة في أي من الجهات الواردة في المادة (7) (1 – أ وب).

4- توصية للجنة باتخاذ التدابير والإجراءات والدعاوي ضد أي شخص محاربة للفساد والمفسدين أو ضد أي فعل أو أفعال تُشكل أو شكلت جرائم ضد الأموال العامة والخاصة أو أي جرائم أخرى ترقى للفساد المالي أو الإداري أو الإثراء غير المشروع على حساب الدولة، أو الغير، أو استغلال النفوذ، أو سوء استخدام السلطة بسبب التمكين أو عن أي تصرفات مخالفة للقوانين مع التعويض عن أي كسب للنفس أو الغير أو خسارة لحقت بأي شخص.

5- طلب التقارير والمعلومات من مؤسسات الدولة وأجهزتها.

6- استدعاء أي شخص للإدلاء بأي معلومات أو تقديم أي بينات.

7- أن تطلب أو تطلع أو تحجز بواسطة النيابة العامة او اللجنة حسابات أي من الجهات الواردة (7) (1 – أ وب) من قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 وإزالة التمكين لسنة 2019.

تتكون لجان الولايات من الجهات الآتية:

1- والي الولاية... رئيساً
2- ممثل الحرية والتغيير... مقرراً
3- ممثل القوات المسلحة.. عضواً
4- ممثل وزارة الداخلية.. عضواً
5- ممثل وزارة المالية.. عضواً
6- ممثل وزارة العدل... عضواً
7- ممثل بنك السودان المركزي....................................... عضواً
8- ممثل جهاز المخابرات العامة...................................... عضواً
9- ممثل الدعم السريع... عضواً
10-(5) أعضاء من قوى الحرية والتغيير بالولاية..................... أعضاء
11- (3) أعضاء من المكونات المحلية................................ أعضاء

نسبة لخصوصية ولاية الخرطوم من حيث الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية وحجم النشاط الاقتصادي بالولاية ولتركيز معظم فساد النظام البائد في هذه الولاية رأت اللجنة تشكيل لجان لمحليات الخرطوم السبعة إضافة إلى اللجنة الولائية.

لجان الوزارات والمؤسسات الحكومية: قامت اللجنة بتشكيل لجان بالوزارات والمؤسسات الحكومية لمساعدتها في أداء أعمالها وذلك لضرورة إزالة التمكين داخل هذه الوزارات والمؤسسات في جوانب الخدمة المدنية والجوانب المالية والإدارية، حيث نجد أن واحدة من أهم أذرع النظام البائد كانت الخدمة المدنية عبر تمكين كوادره منها بقفل باب المنافسة العامة العادلة والنزيهة وتزكية كوادر التنظيم لشغل الوظائف بالخدمة المدنية بالإضافة إلى كشوفات الصالح العام التي امتدت لقرابة العقد من الزمان تم من خلالها إفراغ الخدمة المدنية من أهم معاييرها (القومية، الجدارة، النزاهة والمهنية)، فكان لزاماً تشكيل لجان لمعالجة مشاكل هذه

المؤسسات عبر إنهاء خدمة كل من تحصل على الوظيفة العامة عن طريق التمكين تمهيداً لفتح هذه الوظائف وفق المعايير السابق ذكرها.

قرارات اللجنة

قرارات متعلقة بالنقابات والاتحادات

1- نصت المادة (7) الفقرة (ج) من قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 على: "حل النقابات ومجالس إدارتها أو لجانها التنفيذية أو المركزية أو الفرعية أو الاتحادات المهنية، أو اتحادات أصحاب العمل والاتحادات التابعة لها، أو الاتحادات النقابية وفروعها، أو أي نقابات فئوية أو اتحادات تابعة لها سواءً كانت منشأة بموجب قوانين خاصة أو أي قانون، على أن تُعقد الجمعيات العمومية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الحل، ولحين انعقاد الجمعيات العمومية يجوز للجنة تسمية وتعيين اللجان التمهيدية أو لجان التسيير لحين إجراء انتخابات حرة ونزيهة مع إصدار التوجيهات التي تحدد طريقة التصرف في أموال وأصول تلك النقابات والاتحادات وأي ممتلكات تابعة لها".

استناداً على هذه المادة من قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 وإزالة التمكين لسنة 2019 تعديل 2020م، أصدرت اللجنة القرار رقم (3) القاضي بحل جميع النقابات والاتحادات المهنية واتحاد أصحاب العمل ونقابة المحامين بتاريخ 2019/12/12م، جاء هذا القرار بالرجوع إلى الطريقة التي تم بها تشكيل هذه التنظيمات النقابية حيث أنها تفتقر للأسس الأساسية للعمل النقابي "أجسام عبرت عن السلطة السابقة ولم تعبر عن منسوبيها ولم تنتخب بطريقة ديمقراطية بل تم فرضها فرضاً، ولا تتحرك إلا في المساحات التي تحددها لها السلطات"، كما تعتبر هذه النقابات واجهات للحزب المحلول لأن كل أعضاء هذه التنظيمات طوال فترة حكم النظام القديم كانوا ينتسبون للنظام البائد أو يدعمونه بصورة أو أخرى. هذا القرار حرر الحركة النقابية السودانية من هيمنة الحزب إلى الشعار

الأبرز "لكل حزبه ولكل رأيه والنقابة للجميع"، ولملء الفراغ النقابي الناتج من حل هذه التنظيمات وهو أمر ضار بمنسوبي هذه التنظيمات تم تشكيل لجان تسيير يتم التوافق عليها من قبل منسوبي النقابة المعنية بمهام وصلاحيات محدودة في التسيير وحصر وتجهيز السجل الانتخابي تمهيداً لقيام انتخابات حرة وديمقراطية تحفظ استقلالية هذه التنظيمات وتجعلها أكثر تعبيراً عن منسوبيها وبعيدة عن صوت السلطة القائمة.

2- أصدرت اللجنة القرار رقم (4) والقاضي بتشكيل لجنة حصر واستلام أصول الاتحادات المهنية والنقابات ونقابة المحامين السودانيين، واتحاد أصحاب العمل بتاريخ 2019/12/17م. وهي بمثابة لجنة فرعية متخصصة تعمل على حصر واستلام أصول وممتلكات الأجسام النقابية وتعمل على التوصية بتشكيل اللجان التسييرية والتمهيدية ومتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالأجسام النقابية.

3- قامت اللجنة بتشكيل لجنتي تسيير نقابة المحامين السودانيين، واتحاد عام أصحاب العمل السوداني، بالإضافة إلى تكوين لجان تسيير لعدد 6 اتحادات مهنية عامة، إضافة إلى لجان تسيير لعدد 4 نقابات عامة ولجان تسيير لعدد 8 غرف قومية منضوية تحت اتحاد عام أصحاب العمل السوداني، وأخيراً لجان تسيير لعدد 179 هيئة فرعية ووحدات نقابية ليصبح مجموع قراراتها (189) قراراً تخص النقابات وحلها وتشكيل لجان تسييرها.

4- تمثل هذه القرارات تمهيداً لسريان العملية النقابية بشكل يضمن حقوق منتسبي النقابة وحقهم الأساسي في العمل النقابي، وحقهم الديمقراطي في الترشح، الترشيح والانتخاب لأجسامهم النقابية، ولا ينكر الدور السياسي الذي تقوم به النقابات في الدولة من تسيير للعمل وتنظيم للفئات العمالية والمهنية الأمر الذي يوسع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها بالشكل المطلوب.

قرارات الأراضي:

5- يعتبر تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م واسترداد الأموال العامة من أهم متطلبات ثورة ديسمبر المجيدة بحيث نصت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية في المادة (8) - الفقرة (15) على تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من يونيو 1989م، وعليه أصدرت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م واسترداد الاموال العامة المكونة بناء على قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م وإزالة التمكين لسنة 2019 تعديل لسنة - 2020م عدداً من القرارات التي بموجبها تم استرداد العقارات والأراضي التي تم نهبها من قبل رموز النظام البائد ومؤسساته الاقتصادية وعبر استغلال النفوذ الوظيفي والاستثناءات الممنوحة لهم وتجاوز الإجراءات الإدارية والقانونية وأصبحت تلك الرموز تملك معظم الأراضي في المواقع الإستراتيجية بالعاصمة والولايات.

6- في مجال مراجعة الأراضي السكنية والزراعية والعقارات قامت اللجنة بالبحث والتقصي والمراجعة في كل أوجه التمكين المتعلقة بتملك وشراء وبيع الأراضي السكنية والزراعية والصناعية وكذلك كشف التجاوزات في المنح، التخصيص، التصرف برهنها بغرض الحصول على القروض والتمويلات البنكية، التعديات التي تمت على الميادين والساحات العامة والتحسين الذي تم في الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضي سكنية ومخططات جديدة.

7- تم استرداد هذه العقارات والأراضي استناداً على المادة (4) الفقرة (3) التي نصت على حجز واسترداد الممتلكات والأموال المملوكة لحزب المؤتمر الوطني المحلول أو الواجهات التابعة له والمادة (7) الفقرة (1- ب) التي تنص على استرداد أصول الجمعيات والمنظمات المحلولة، والمادة (7) الفقرة (ن) التي تنص على حجز واسترداد أي أموال ناتجة عن أعمال التمكين أو أي فعل من أفعال الفساد وإعادتها للدولة، من قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو1989م وإزالة التمكين لسنة 2019 تعديل 2020م، ووفقاً للسلطات الممنوحة للجنة أصدرت اللجنة العديد

من القرارات باسترداد عقارات من رموز حزب المؤتمر الوطني المحلول الذين أثروا عبر تخصيص الأراضي السكنية والزراعية.

المنظمات والجمعيات ومراكز التدريب

يعتبر مجال المنظمات والجمعيات ومراكز التدريب واحداً من المجالات التي تم استغلالها من حزب المؤتمر الوطني المحلول لتجنيب الأموال من أجهزة الدولة المختلفة، ومن ثم إعادة ضخها في أجهزة الحزب، قامت اللجنة استناداً على قانونها بمراجعة هذا الملف وأصدرت عدداً من القرارات ألغت بموجبها سجل عدد من المنظمات واتفاقيات مقر بالعاصمة والولايات، حيثيات إصدار هذه القرارات تمت بناء على المستندات التي تم الحصول عليها من داخل مقار حزب المؤتمر الوطني المحلول، إفادات وتقارير جهاز المخابرات العامة ومفوضية العون الإنساني وتوصيات النائب العام.

معوقات عمل اللجنة:

1- ضعف تمويل اللجنة وعدم الإيفاء بالالتزام الشهري الثابت مما يؤدي إلى التأخر في أداء بعض أعمال اللجنة العاجلة مما يشكل عبئاً إضافياً على أفراد اللجنة والانشغال بالأعباء الإدارية، كذلك أدى ضعف الحوافز المرصودة لأفراد اللجنة لأن يكون كل قوامها من الثوار وأصحاب القضية المؤمنين بضرورة تفكيك بنية دولة الحزب الواحد إلى دولة الوطن.

2- حداثة التجربة مما أدى إلى التأخير في تنفيذ قرارات اللجنة.

3- عدم التناغم مع سلطات النيابة العامة في بعض الأحيان لفتح بلاغات واتخاذ إجراءات قانونية تجاه بعض الأفراد، المؤسسات والجهات.

4- البطء في تنفيذ قرارات اللجنة من قبل بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية.

5- الاعتماد على تقارير بعض لجان تفكيك النظام التي تم تشكيلها في الوزارات والمؤسسات الحكومية قبل إصدار قرار بتشكيل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من

يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة مما أوقع اللجنة في بعض الأخطاء والتي تم تداركها بعدم الاعتراف والاستناد إلا على تقارير اللجنة المرفوعة إليها من لجانها الفرعية.

6- عدم تفهم الكثير من المؤسسات في الدولة لقانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 وإزالة التمكين لسنة 2019م تعديل لسنة 2020 وتمسك البعض بلوائح وتشريعات داخلية.

7- اضطراب المناخ السياسي والاجتماعي مما شكل زيادة ضغط على أفراد اللجنة وأثر في أدائهم لأعمالهم بالصورة المطلوبة.

8- غياب المنظمات والتنظيمات المدنية التي تحمل منتوج توعوي بماهية تفكيك دولة الحزب لصالح الوطن.

9- استغلال بعض الجهات اسم اللجنة لممارسة أعمال خارج نطاق عمل اللجنة.

10-اختفاء كثير من المستندات المهمة في بعض المؤسسات والوزارات.

11-عدم صدور قرار بإكمال تشكيل لجنة الاستئناف مما عطلها وأحدث خللاً في النظر لقرارات اللجنة.

سلبيات التجربة:

بالرغم من الإيجابيات إلا أن التجربة صاحبتها بعض السلبيات تتثمل في:

1/ على الرغم من أن اللجنة قامت بحل كل النقابات وشكلت لجان تسيير بمنهجية توافق قوى الثورة داخل المؤسسات إلا أنها عاشت صراعاً سياسياً وصراع مصالح لم تستطع أن تنجز ما أوكل إليها من مهام خلال المدة المحددة لها لقيام انتخابات حرة وشفافة مما أضعف قوى الثورة.

2/ البطء في أداء المهام بسبب النقص في الكادر البشري.

التوصية:

مواصلة مهمة تفكيك بنية نظام الثلاثين من يونيو بعد إسقاط الانقلاب كضرورة حتمية لأي عملية تحول ديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة تقود لتداول سلمي للسلطة.

المراجع:

1. الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م.
2. قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م وإزالة التمكين لسنة 2019 تعديل لسنة 2020م.
3. التقرير السنوي للجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م واسترداد الاموال العامة.

النقاش

أسامة سيد أحمد

أؤكد على أهمية لجنة إزالة التمكين ودورها في تفكيك نظام الثلاثين من يونيو. هذه اللجنة مهمة جداً وعملها مهم جداً لتحويل السودان لدولة مواطنة فيها جهاز خدمة محايد ليس فيه تمكين لجهة يستخدم في الانتقال وفي الانتخابات، لكن هذا لا يمنعنا من توجيه بعض النقد الموضوعي الذي يساعد على تطوير تجربة اللجنة.

الورقة فيها تعريف جيد بلجنة التمكين، لكنها تحدثت عن السلبيات في خمسة أسطر فقط، وإن كان وجدي استرسل في شرح السلبيات والمشكلات التي واجهتهم لدى عرض الورقة. وأبدأ بالخلاف المعلن بين اللجنة ووزارة المالية، فقد سمعنا كلنا في الإعلام أن الوزارة تقول لم أستلم واللجنة تقول إنها سلمت المستردات، فكيف تحدث في دولة وحكومة واحدة مغالطات في الإعلام بهذا الشكل؟

وهذا يقودني لسؤال آخر، هل كانت وزارة المالية جسماً جاهزاً لاستلام هذه الشركات والأموال والعقارات؟ في تقديري أنها لم تكن جاهزة، ولا هي الجسم المناسب للاستلام، والبديل برأيي كان ينبغي عمل شركة قابضة تملكها حكومة السودان أو

وزارة المالية، مجلس إدارتها من محترفين لا هم سياسيون ولا أفندية وزارات، بل محترفون في إدارة الشركات، وبجانب المجلس إدارة تنفيذية وبيوت خبرة قانونية ومالية، لأن المراجع العام لحكومة السودان أحياناً يعطل الأعمال. وتحضيراً لعمل اللجنة كان ينبغي كذلك تكوين لجنة الاستئنافات فلا يبتدئ العمل قبل قيامها. هذه يجب تكون مطلوبات قبلية pre-requisite قبل البدء في شغل التفكيك.

وحول كيفية استرداد الشركات، هناك شركات طبيعة عملها خاصة، كشركات النقل، مثلاً إذا كانت لديك شركة نقل فيها 200 شاحنة متوسط قيمة الشاحنة حوالي مائة ألف دولار، أي لديك حوالي 20 مليون دولار موزعة على 200 سائق في مختلف بقاع السودان، كل منهم أمين على شاحنة بقيمة مائة ألف دولار إضافة للبضاعة التي تحملها، مثل هذه الشركة لا ينبغي أن يتم حلها بالصورة التي يسمع بها السائق الخبر عبر أجهزة الإعلام. وأي صاحب شركة نقل إذا أراد رفد سائق فإنه ينتظر حتى يوصل البضاعة لأصحابها ويعيد الناقلة للورشة وتجرد ثم يصدر قرار الإقالة.

كذلك شركات الآليات الثقيلة ومعظمها تعمل في البترول وفي الطرق والكباري والخدمات الزراعية وخدمات التعدين وبالتالي تكون آلياتها موزعة في كل السودان، وهي تمضي عقودات بعشرات الملايين من الدولارات، وتعمل في البنية التحتية وغيرها، فالطريقة الأمثل لاستردادها أن تقوم بداية بتغيير مجلس إدارة الشركة، والمدير العام والمدير المالي قبل صدور قرار المصادرة، وبهذا يسيطر الطاقم الجديد على الشركة ويقوم بجردها وتغيير التوقيعات في حساباتها، بحيث لا تتأثر عمليات الشركة ويتم التغيير في قمة الشركة فقط، وبعد أن يحكموا سيطرتهم على الشركة ممكن تحويل أسهمها لملكية الشركة القابضة. ولا أدري إن كان القانون يسمح بهذه الصيغة أم لا وحتى لو لم يكن يسمح كان الأجدى تعديله.

كذلك فإن الحكم قد يحصل فيه استئناف وقد يكون فيه خطأ، وتعاد الشركات لأصحابها ولا ينبغي أن تعاد مخربة، فالطريقة التي استردت بها تلك الشركات تعرض آلياتها وأصولها للتلف وللضياع.

تعيينات اتحاد اصحاب العمل: تكلمت الورقة في مقدمتها بأن لجنة إزالة التمكين تستهدف إزالة التمكين السياسي والحزبي من مؤسسات الدولة. وأنشئت لذلك الغرض لجان تسيير من ضمنها لجنة اتحاد أصحاب العمل، وبحسب الورقة فإن مدة لجان التسيير ثلاثة أشهر، ومهمتها أن تحصر العضوية وتراجعها وتجري انتخابات تسفر عن اتحاد أصحاب عمل يعبر عن القاعدة ويساعد الحكومة الانتقالية في عملها الاقتصادي. لكن للأسف حينما تم تعيين لجان التسيير تم تعيينها بزمن مفتوح، فكان لهذه اللجان تاريخ بداية بدون تاريخ نهاية، وبالتالي شعرت أن زمنها مفتوح وكانت تعمل وفق هواها، وقد كنت عضواً في واحدة من هذه اللجان مطلعاً على هذا الأمر. هذا هو المأخذ الأول على اللجنة التسييرية لاتحاد أصحاب العمل.

المأخذ الثاني أن الاتحاد تحته خمسة اتحادات، أي جملتهم ستة اتحادات، وللأسف كل التعيينات تمت بمحاصصات حزبية، ولا يمنع أن يتم تأهيل مؤهلين من الحزبيين، والذين تم تعيينهم فعلاً مؤهلين، لكن فكرة إعادة المحاصصة الحزبية في القيادات أعطت رسالة سالبة لقواعد أصحاب العمل، مع العلم أنهم دعموا الثورة منذ الالتزام بالمواكب بإغلاق محلاتهم الساعة واحدة، ووقفوا معها حتى انتصرت، ودعموا اعتصام القيادة العامة ودعموا الحكومة أثناء جائحة الكورونا، وأثناء الفيضانات، فحينما جاء تكوين اللجنة التسييرية بالمحاصصة شعرنا بالغبن الشديد في القواعد. وأتمنى ألا يتكرر ذلك مستقبلاً.

بالنسبة لمناخ الاستثمار فإن لجنة التمكين عطلت كثيراً من مشروعات الاستثمار ربما بحسن نية، لأنهم لم يكونوا جاهزين، فصار مطلوباً من كل من يريد التقديم

لتقييم أرض استثمارية لعمل مشروع أو إنشاء مصنع، أن يحصل على موافقة من لجنة التفكيك. وأعرف مشروعاً استثمارياً كبيراً جداً كان صاحبه يزمع إقامته، لكن تم تعطيله لمدة تسعة شهور بدون رد. ولو كنت رفضت الطلب مباشرة فهذا يحسم الأمر (كما في المثل: هاك بتقضي الغرض وأبيت بتقضي الغرض) لكن المماطلة تعطل كثيراً في موضوع الاستثمار.

بالنسبة لقطاع النفط، وهو قطاع كبير جداً، صرفت فيه أموال ضخمة جداً بدءاً بعقودات التشييد وإلى أموال البترول نفسها، لم يتم الانتباه له بصورة كافية.

مسألة التفرقة: كان ينبغي أن يحصل تمييز بين شركات أصلاً تم تكوينها بمال التمكين ونهب مال الشعب السوداني، وبين شركات أنشئت قبل "الإنقاذ"، فحتى لو كانت لديها مخالفات فإن وضعها مختلف، وهناك فرق بين الاثنين، لئلا نرسل رسالة سالبة للمستثمرين بينما السودان يريد أن يسير نحو نهضة اقتصادية.

الخلاصة أن الثورة مصيرها ستنتصر وسوف تأتي فترة انتقالية قادمة، أوصي أن تنشأ شركة قابضة بصورة محترفة وسريعة لاستلام المستردات، ولجنة استئناف أساسية قبل بدء شغل التمكين ونعين كوادر مؤهلة للبت في قضايا المواطنين من تحويل ملكيات عربات أو أراضي، الخ. وأمر أخير، اطلعت على حديث لست متأكداً من صحته عن نية لجنة إزالة التمكين نشر المستندات في موقعها، فإن صح الكلام فإني أوصي اللجنة طالما هي خارج السلطة ألا تنشر اي معلومات أو مستندات حتى تكون موجودة في السلطة.

سيف الدولة حمدنا الله[1]

أولاً: حول تجربة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989

[1] تعقيب رئيسي أرسل مكتوباً وتمت تلاوته في الورشة

1- من حيث الشكل: أخطأت لجنة التمكين بجنوحها لاستخدام عبارات غير مهنية ولا يليق صدورها من جهة تقوم بإنفاذ القانون.

2- من حيث الموضوع: (التفكيك والتحلّل). تطبيق وإنفاذ القانون والعدالة في حق الفاسدين يقوم على عقاب الفاسد أولاً بما يُحقق ردعه في شخصه قبل استرداد الأموال التي تحصّل عليها، وليس العكس، وقد كان الصحيح أن يتم توقيع الحجز على جميع أموال رموز وكوادر جماعة 'الإنقاذ' فور نجاح الثورة بما يضمن عدم التصرف في تلك الأموال، ثم تُقدّم قضايا الفساد للمحاكمات لتُنزل على كل فاسد عقوبات بالسجن أو الإعدام في حال ما إذا كانت الجريمة موضوع الفساد تقع تحت مادة تخريب الاقتصاد الوطني، ويضمن هذا الإجراء شمول المحاكمات أيضاً للشركاء في تلك الجرائم ممن سهّلوا وصادقوا على أعمال الفساد.

ملخص ما ورد، فإن أعمال لجنة التفكيك بشأن فساد الأفراد انتهت إلى ما يُشبه منهج التحلّل الذي كانت تعمل به حكومة "الإنقاذ"، وتحقق به للمتهمين ولشركائهم الإفلات من العقاب.

وكل ما يُقال عن إحالة الذين تم استرداد أموال الفساد منهم للمحاكمة لاحقاً يظل حديثاً نظرياً، وهو ما دلّل عليه الواقع فعلاً، فضلاً عن أن إجراء المحاكمات بعد استرداد الأموال فيه تعدٍ وتقييد لسلطة القضاء الذي قد يخرج بأحكام مخالفة لما انتهت إليه قرارات لجنة التفكيك، فإذا ما انتهى القضاء – مثلاً - إلى تبرئة شخص تم استرداد مال أو عقار منه لثبوت عدم حصوله عليه عن طريق الفساد (كأن آل إليه بالميراث مثلاً)، فإن سلطة محكمة الجنايات تكون قاصرة - من حيث الاختصاص النوعي - عن إلغاء قرار اللجنة الصادر باسترداد ذلك المال.

أصدرت اللجنة قرارات في بعض الحالات باسترداد (جميع) الأموال العقارية والمنقولة المملوكة لأشخاص داخل وخارج السودان، والقرار بهذه الصيغة يدخل في معنى المصادرة العامة ويتجاوز بذلك من حيث الشكل والمضمون صلاحيات

اللجنة التي كان يجب أن تنحصر في استرداد الأموال المكتسبة عن طريق الفساد فقط دون غيرها.

ثانياً: ملاحظات حول قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو: كان الصحيح أن يرد النص بالوثيقة الدستورية على عزل كوادر نظام "الإنقاذ" كإجراء مطلوب ضمن عملية تفكيك النظام بموجب مراسيم وزارية، وبحسب الكشوفات التي تقوم بإعدادها لجان من أشخاص من صلب الثورة مِمّن ينتمون إلى قطاعات العمل المختلفة بأسماء كوادر 'الإنقاذ' العاملين بجهاز الدولة، وهو المنهج المُتّبع عادة عقب حدوث الثورات، واستطاعت بموجبه حكومة 'الإنقاذ' من تفريغ جهاز الدولة بالكامل من خصومها خلال فترة ثلاثة شهور من قيام 'الانقلاب'، مما مكّنها من السيطرة على ديوان الدولة. لا يمنع اتباع هذا المنهج من النظر في حالات العزل التي تتم عن طريق الخطأ بناء على تظلمات لاحقة.

كما نعيب على القانون عدم استكمال النص على تشكيل لجنة الاستئناف كما هو الحال في اللجنة الابتدائية، ولم يكن من المناسب أن يربط القانون مصير تشكيل اللجنة على إرادة مجلس السيادة ونصف أعضائه أنفسهم من أصحاب التمكين. والمعلوم أن هذا الخطأ هو الذي أفضى إلى تمكين العسكريين بمجلس السيادة من تغييب لجنة الاستئنافات الأمر الذي قدح في سلامة وقانونية أعمال اللجنة برمتها، كما أجهض حقوق من طالهم ظلم من أعمال اللجنة.

ثالثاً: إغفال الحكومة الانتقالية تطبيق قانون الثراء الحرام والمال المشبوه:

نصف فساد جماعة 'الإنقاذ' في العاصمة والأقاليم كان يمكن الكشف عنه في بحر أسابيع من قيام الثورة ودون الحاجة للجان تحقيق أو تحريات، ومن ثم تقديم الفاسدين منهم للمحاكمة، والوسيلة لتحقيق ذلك متوفرة في نصوص قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، الذي جعل لزاماً على كل من كان يُطلق عليهم (الدستوريين) وفئات أخرى من بينها القضاة وأعضاء النيابة وكبار الضباط النظاميين

تقديم إقرارات ذمة توضح ما في ذمتهم من أموال عقارية ومنقولة، ويشمل ذلك الزوجة والأبناء، ويكون تقديم الإقرار بشكل دوري (سنوياً) منذ تاريخ صدور القانون في يوليو 1989 أو من تاريخ التحاق المسؤول بالخدمة.

سهولة تطبيق هذا القانون، أنه جعل عبء إثبات مشروعية الحصول على الأموال التي تطرأ على الذمة بعد تقديم الإقرار تقع على عاتق الشخص الذي يخضع للقانون، وليس على سلطة الاتهام، وبالتالي تنعقد أركان الجريمة بمجرد تبيُّن وجود فرق بين ما كان موجوداً في ذمة المسؤول عند توليه المنصب أول مرة وما أصبحت عليه ذمته المالية يوم فحصها، بما يتيح استردادها مع توقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون.

المؤسف أننا ومنذ انطلاق ثورة ديسمبر المجيدة ظللنا نناشد من تناوبوا على منصب النائب العام بتطبيق هذا القانون دون استجابة أو تقديم تفسير لتقاعسهم عن ذلك.

محمد حمد سعيد

نشير إلى أنه لا يمكن للحرية والتغيير أن تقيم نفسها، ينبغي أن تقوم جهات أخرى محايدة بالتقييم، وعليها أن تعمل على التصويب في النقاط التي ذكرها المعلقون.

أتفق مع الذين سبقوني خصوصاً الأخ أسامة فيما يتعلق بإدارة الشركات المستردة، ومع مولانا سيف الدولة خصوصاً موضوع قانون الثراء الحرام الذي كان جاهزاً وكان يمكن استغلاله ضد الكيزان الذين سنوه. كان ينبغي أن نعمل منذ بداية الثورة بالشرعية الثورية، لكن الشراكة كانت معيقة في هذه الناحية، وقد كانت الشراكة بين الثورة والمكون العسكري (اللجنة الأمنية التابعة للنظام السابق) أكبر مشكلة، لذلك كنا ضد الشراكة، بينما نادى البعض بالوصول لاتفاق مرضٍ لوقف إراقة الدماء ولم يكن سديداً، فقد بيتوا للانقلاب منذ 3 يونيو 2019م.

الملاحظ أن قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ينص على استرداد الأموال وأضيفت محاربة الفساد. هذا القانون للأسف لم يمر بالطرق المتعارف عليها في التشريعات الوطنية، أي إدارة التشريع بوزارة العدل، ما عدا التعديلات في 2020م التي مرت عبرها، ولا أدري كيف مر القانون بداية وأجيز بواسطة المجلسين، وكان ينبغي أن يجاز عبر المجلس التشريعي فلا يعقل أن يتولى التنفيذيون أمر التشريع، وقد حدد للمجلس التشريعي أن يكون خلال 90 يوماً، ولم يحدث.

اللجنة بحد ذاتها مهمة جداً بصرف النظر عن أي عيوب في القانون، وهي الذراع الوحيد الذي ترفعه الثورة وتبطش به، لأنه حينما بدأت اللجنة عملها فر كل أرباب النظام السابق وتوجسوا وبدأوا في مقاومتها باكراً جداً. لكن هذا لا يجعلنا نغمض أعيننا عن أداء اللجنة وممارساتها، فما قامت به عمل بشري قابل للأخطاء وهي تجربة جديدة في السودان والدول العربية.

تقاطع القانون مع بعض مبادئ وأحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الملزمة لحكومة السودان، فالقانون قال إنه يسود على أي قانون آخر، وهذا يعتبر ديكتاتورية قانونية. خاصة وقد ذكر وجود لجنة استئنافات، ومواصلة التقاضي عبر 11 قاضياً حتى يصبح حكماً نهائياً. وهذا أمر لم يمكننا كسياسيين الدفاع عنه. أي متهم يجب أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، بينما القرارات التي صدرت من اللجنة كانت إدارية لم تبلغ المحاكم، وهذا شكل ثغرة استغلها القضاء الآن، وبإجراء بسيط شطب جل قرارات اللجنة أو كلها. وكل الدساتير الوطنية تتحدث عن الفصل بين السلطات وحظر مصادرة الأموال الخاصة إلا بحكم قضائي، وهذا وارد في الوثيقة الدستورية ذاتها.

القانون يكون إما موضوعياً أو إجرائياً، وقانون اللجنة موضوعي، خلا من أي قواعد إجرائية واجبة الاتباع عند تطبيقه، وهي قواعد تهدف لخلق التوازن بين إنفاذ القانون وحماية المواطن من عسف السلطة العامة، فصارت اللجنة تمارس سلطات

المصادرة وإنهاء خدمة العاملين وحل المؤسسات والمنظمات دون اتباع الإجراءات مما أدخلها في سوء استخدام السلطة والتعسف الذي يصفه الجماعة عنها.

هناك خمسة أعضاء باللجنة من الحرية والتغيير مكملين لأعضاء اللجنة الثمانية عشر. أنا عضو بالمجلس المركزي للحرية والتغيير، كأمين عام للحزب الوطني الاتحادي، وأؤكد أن اختيارهم لم يطرح على المجلس المركزي للحرية والتغيير. كما أؤكد كشخص حزبي يعرف كوادر الأحزاب أن تعيينات المدراء والمفوضين ومجالس الإدارات في الشركات التي صودرت اتسمت بالمحاصصة، بينما كان ينبغي طرح الوظائف للأكفاء من كل الشعب السوداني لئلا تحدث أخطاء إدارية فكل من عينوا حديثو العهد بالإدارة وكثير منهم لا خبرة له ولا علاقة بالخدمة المدنية. وهناك شركات استلمتها لجنة التفكيك انهارت بعد استلامها، وبعضها كان إنتاجها ضخماً بيد أنه قل بعد الاستلام أي حصل فيها إهدار، مثال على ذلك شركة فوكس التي كان إنتاجها يزيد على ثلاثين ألف طن، والآن صار 22 ألف طن.

أيضاً كانت اللجنة تستقبل معلومات مسمومة مما أدى لخطل وخبل في التحري.

معز حامد النصيح:

أؤكد في البداية أن لجنة تفكيك التمكين من مؤسسات ثورتنا العزيزة، نتعامل معها بمبدأ انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. ننصرها مظلومة في ظل حملات الإفك والتشكيك والتخوين التي تعرضت لها، وننصرها وهي ظالمة بذكر وتقويم أخطائها. لن نتكلم عن الإيجابيات فأن تقوم بعملك في العمل العام أمر طبيعي، لكني سأتحدث عن السلبيات في لجنة التفكيك. السبب الأساسي في الفوضى التي حدثت في الشركات التي استلمتها لجنة إزالة التمكين هو اللجان التسييرية، إذ لم تكن هناك آلية واضحة للاختيار فيها ولا شروط واضحة ولا نزاهة، ولا شفافية بل اتسمت بالمحاصصات الحزبية والشخصية وأدت لضعف كبير جداً في إدارة المؤسسات المستردة، مما أدى كما ذُكر قبلي إلى أن شركات كثيرة كانت حالتها قبل استردادها من

قبل اللجنة أفضل كثيراً جداً من حالتها بعد الاسترداد، مما أهدر موارد كبيرة على الدولة والمواطن وكان ينبغي استغلالها بصورة أفضل، وهذا خطا كبير جداً يجب ألا يتكرر. ولكي نعالج خطأ يجب أن نتكلم عن المشكلة بكل شفافية، لقد كانت هناك تفلتات وصراعات شخصية وصراعات مع شركات كانت منشورة على الميديا، وكان ينبغي أن تحسمها اللجنة منذ بداياتها. مما أفرز صراعات شخصية داخل اللجنة وبدأت تُستخدم كأداة لتصفية الصراعات بالمعلومات المغلوطة. أي شخص لديه خلاف مع شخص آخر يرسل معلومة للجنة التفكيك، ولأنه لا يتم تحققٌ كافٍ عن المعلومة، ظلم كثيرون وفصلوا من عملهم واللجنة اعترفت بهذه الأخطاء.

لقد كانت اللجنة تعقد مؤتمراً صحفياً أسبوعياً لكنها لم تطرح فيه المعوقات أمام عملها ولم تذكرها أو تشير لمشاكل حقيقية تقابلها من جهات معينة إلا بعد الانقلاب، وهذا ليس سليماُ، فهذه اللجنة لم تأت عبر انتخابات، بل عينها الشعب السوداني، فهي مسؤولة أمامه وملزمة أن تقدم تقارير دورية له حول ما أنجزته وما ينبغي أن تنجزه والمعوقات بشفافية.

وطبعاً اللجنة خيار استراتيجي، والانقلاب لن يستمر كثيراً، فمهما طال الزمن في النهاية سوف نسترجع دولتنا المدنية وسوف نواصل تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، إضافة للتمكين الذي حصل في فترة الانقلاب الحالي، ولذلك لا بد أن تكون لدينا أرضية ثابتة مشتركة ننطلق منها، لئلا نجلس نتلاوم من جديد.

عبد القادر علي عبد الرحيم

تفكيك "الإنقاذ" لا يحتاج لشرعنة. فحينما جاءوا فككوا وسرقوا وفصلوا الناس بالآلاف في ثلاثة شهور، وهو أمر اعترف به حسن الترابي، وكذلك موسى كرامة في مؤتمرهم التداولي للحركة الإسلامية، لكننا حينما قامت الثورة جُعل التفكيك، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، بالقانون! قسماً كنت أتمنى لو كل مواطن من الثوار صار "بلدوزر"، "كراكة"، لنحرث أرض "الإنقاذ" نزيل الأشواك والأوساخ

لمدة سنة، لكن للأسف حال دون ذلك المجلس العسكري الذي لم تكن في صدره ثورة، ورئيس الوزراء طيب القلب. عبد الله علي إبراهيم قال السرقة في أمريكا تعالج بالقانون، لكن مثل هذا النهب لا يمكن يعالج بقانون، تنزع وتدعه يذهب ويشتكي.

سامية عبد الحفيظ إبراهيم

لجنة تفكيك نظام الثلاثين ما كان ينبغي أن تعمل بمفردها بل تصحبها مجموعة مؤسسات قانونية وشعبية وثورية لتفكيك ثلاثين سنة. وكان ينبغي أن تكون هناك مؤسسة تدريب وتأهيل للكوادر. فـ"الكيزان" أقالوا بعد انقلاب "الإنقاذ" في قائمة واحدة 1700 موظفاً، واستبدلوهم بـ 1700كادر مؤهل سد محلهم، وذلك لأنهم قبل اتخاذ قرار الإقالة جاءوا بكوادرهم وأقعدوهم على أنفاس الإدارات، ليتعلموا أسس إدارة المؤسسات على المستوى الفني والإداري وبعدها بسنة أو سنتين أقالوا كل المدراء واستبدلوهم بهم بتمكين إداري.

وكان ينبغي أن تكون هناك لجنة غلاء المعيشة لتدرس قرارات لجنة التمكين ويراجع حيثياتها وزير العدل، ولو كانت موجودة لما اتخذت لجنة التفكيك القرار 17 بحل الجمعيات التعاونية، وهي جمعيات شعبية من مال حر، ليس من بينها جمعية تعاونية حكومية، والسلطة العليا فيها بيد مجالس إدارة التعاونيات على المستوى القاعدي أو البنيان كله إذا كان اتحادات أو هياكل تعاونية. ولا ينبغي لا لرئيس جمهورية ولا رئيس لجنة تمكين ولا رئيس وزراء أن يحلها، فالمال ملكنا ونحن أصحاب القرار فيه. وسؤالي للجنة التمكين المجمد نشاطها الآن، هل سوف تستأنف نشاطها؟ وهل سوف تراجع قراراتها الخاطئة إذا استؤنفت؟ إننا نطالب بإلغاء القرار 17 وإلغاء اللجان التسييرية التي اتخذته.

زكريا حمزة

كان لا بد من اللجنة وقد قامت بعمل كبير وأتوقع حينما تعود أن تكون أكثر شراسة وأكثر التصاقاً بالجماهير لأنها تحتاج دعمهم. أعلق على حديث أسامة، لم تكن

الطريقة التي تم بها استرداد الشركات خطأ لأن هذه ثورة وكان لا بد من الهجوم على الشركات وتوقيفها ومهما كانت الطريقة فالاسترداد أفضل من أن تكون تحت أيدي اللصوص. وقد تمت ملافاة الأخطاء بسرعة واتخذت قرارات بتعيين مدراء مكلفين مؤهلين، وأتحدى أي من كان أن يقول إن واحداً منهم ارتكب مخالفة جنائية أو سرق مالاً عاماً، كانوا على قدر المسؤولية وهم مستمرون إلى الآن يؤدون أعمالهم. مع التحية لكل الشباب وأيقونة الثورة الأستاذ وجدي صالح.

هند الطائف

أشكر أستاذ وجدي على ما طرحه وعلى الشفافية، لدى عدد من الأسئلة: أولاً لماذا تم الدمج بين إزالة التمكين ومكافحة الفساد؟ (ازالة التمكين فعل مؤقت ينتهي ومكافحة الفساد فعل مستمر وله آليات وأدوات قانونية مختلفة متعارف عليها).

ولماذا أصلاً أقاموا لجنة! ألم يمكن من الممكن إنشاء نيابة ومحكمة خاصين لتولي هذه المهمة تكون فيها طريقة تقاضي واضحة؟ وكيف تم اختيار أعضاء اللجنة أساساً؟ ولماذا لم تكن هناك شفافية في طرق الاختيار؟ وما هو المعيار لكي تكون عضو لجنة صلاحياتها توازي صلاحيات معظم أجهزة الدولة، غير الانتماء لحزب؟

حسب قانون اللجنة كان ينبغي أن يكون هناك تقرير سنوي يُنشر على الملأ، والأهم من هذا أن تتم مراجعة عمل اللجنة من قبل المراجع العام لجمهورية السودان، لماذا لم يتم ذلك؟ ومن الذي عطل تعيين مراجع عام جديد؟

أهم آلية لمراقبة أي أداء حكومي هي المجلس التشريعي، هل صحيح أن الأحزاب بقيادة لجنة التمكين هي التي عطلت تشكيل المجلس كما يتردد؟

لماذا لم تكن طريقة اختيار الملفات وقفلها في اللجنة شفافة؟ ولماذا لم تشكل لجنة الاستئناف؟ لقد ظهر قصور عمل اللجنة وبدائية عملها في عدة مواقف، (فصل الناس بالظن ومن غير تحقيق وغيرها)، والدليل أن القضاء أعاد معظم المفصولين، وأن معظم مجرمي الإنقاذ ما زالوا أحراراً يتمتعون بأموال الشعب السوداني!

ماذا كانت معايير تعيين مدراء الإدارات للشركات والمؤسسات المستردة؟ وآليات محاسبتهم؟ مثال: شركات الدواجن المستردة وما تم فيها من تجاوزات عن بيع الدجاج بسعر أقل من سعر تكلفة الانتاج، هذا كان فيه إهدار واضح للمال العام، وهذا فقط نموذج من عدة نماذج متكررة باسم لجنة إزالة التمكين، هل كان هذا هو النهج المتبع لمكافحة الفساد؟ آخر سؤال: وهو سؤال تم توجيهه لأستاذ وجدي أكثر من مرة، أن الأستاذ وجدي صالح أثناء عضويته في لجنة ازالة التمكين ترأس مجلس إدارة هيئة حلفا الجديدة للاستثمار! ألم يكن هذا نموذجاً لتمكين جديد؟

زبيدة موسى علي

كنت أريد من لجنة التمكين أن تشتغل بمعاش الناس، كان يمكن توجيه الشركات مباشرة لذلك فالمواطن السوداني عانى بشدة بسبب التضخم والتدهور الاقتصادي. إضافة لذلك فإن الورقة لم تحو الفساد خارج السودان فهناك ممتلكات للحكومة وبعض البيوتات تم بيعها ولا ندري الإجراءات التي اتخذت إزاءها. كذلك نود معرفة مآل الاتحادات والنقابات وممتلكاتها، فبالنسبة لي كمعلمة أعلم أنهم أعادوا الاستقطاع مرة ثانية بعد الانقلاب فيما يخص برج وصالة ومستشفى المعلم.

محمود الأمين

أود التعليق على الرأي القانوني الذي يتكلم عن أن لجنة التمكين لم تتبع الخطوات القانونية، وليس للإساءة للمحامين لكنهم أحيانا يتعبدون بالإجراءات أكثر من الغاية التي تكونت من أجلها اللجنة، فحينما تكون مدركاً لمهمة اللجنة تكون على دراية أنك تصادم عدواً لديه جيش وقوة مالية يستهدف تدمير الفترة الانتقالية فإذا اتبعت خطوات القضاء الطبيعي تستغرق زمناً وتسمح له بالتحايل على العدالة، فالكلام الذي يقوله سيف الدولة حمدنا الله برغم احترامنا له، لا يمكن أن يتبع حينما يكون عندك عدو كالمؤتمر الوطني وتتحدث عن الإجراءات والنيابة، بل محتاج لجسم يعطل العدو لتستطيع تنجز مهامك، وحتى مع لجنة إزالة التمكين، كلنا شهدنا كيف

كانوا يعملون على تعطيل الفترة الانتقالية عبر إثارة الاضطرابات القبلية مما اضطر لجنة إزالة التمكين أن تسعى لتعطيلهم. فهذا كان جسماً ثورياً، فيه أخطاؤه، أما أن تتكلم عن الجانب القانوني كأنك تعيش في كندا أو أمريكا، فهذا ليس منطقياً، وعلينا إذا جاء انتقال قادم ألا نقوم بتكرار أخطائنا.

إقبال أحمد علي

أنا عضوة باللجنة القانونية للجنة تفكيك ولاية الخرطوم، وكنت أتوقع أن يعطينا وجدي نسبة أو إحصائية لإنجازات اللجنة منذ تكونها لكي أستطيع تقدير العمل الذي قامت به وما هي نوع الأعمال التي قامت بها. كلنا ندرك أنها استردت عدداً من الأراضي وغير ذلك، لكن لا نعلم النسبة التي حققتها من أهدافها؟

كنت أتوقع معرفة هل القرارات التي كانت اللجنة تصدرها قانونية أم إدارية؟ حتى نعرف ما هو الإجراء الذي يتلو إصدار القرار في حالة الاستئناف وما هي الجهة التي يتم الاستئناف لها وبأي طريقة؟

لدي عدد من الملاحظات أن العلاقة بين وزارة المالية واللجنة في الاسترداد لم تكن واضحة، بالرغم من أن وزارة المالية كانت ممثلة بعضو في لجنة التفكيك، والإجراءات التي يتم بها الاسترداد ومن الذي يقوم بالتسليم وبأي طريقة والمستندات التي يتم التسليم عبرها لم تكن واضحة، ولو كان ذلك واضحاً لأمكننا حينما أنكر جبريل إبراهيم استلامه للمستردات أن نشهر المستندات التي تم التسليم عبرها بتاريخها وبذكر الشخص الذي قام بالاستلام.

هناك قصور واضح في اللجنة من حيث المعلومات، فالمعلومة كانت ناقصة وكانت تعتمد على لجان المقاومة بصورة أكبر، وعلى الدسائس، ولم تكن هناك مصادر معلومات موثوق بها للاعتماد عليها رسمياً، ولم يكن لدينا سجل إحصائي نستطيع الاستناد عليه. كما أن العمل الطوعي داخل اللجنة، (أي للعضوية المتطوعة وليس

الأعضاء الخمسة)، حرم اللجنة من محاسبة الكثير من الفاسدين وكنا نعلم أن الكثير منهم موجودون داخل اللجنة.

اللجنة الاتحادية كونت لجاناً ولائية لكنها كانت مسيطرة عليها فلم تكن اللجان الولائية قادرة أن تعمل باستقلالية لأنها تضطر للرجوع للجنة الاتحادية، مما منعها من إصدار كثير من القرارات التي كان ينبغي إصدارها ومنع من استرداد الكثير من الأموال في ولاية الخرطوم بالذات.

وهناك أفراد تمت أعادتهم لجنة التفكيك للعمل وكانوا فصلوا قبل الثورة بينما جزء كبير منهم تم فصله بالقانون ومنهم مرتشون وفاسدون.

عيسى عبد الكريم باني

كان ينبغي مباشرة بعد إبرام الوثيقة الدستورية وبالشرعية الثورية أن يتم تجميد أموال الحركة الاسلامية وواجهاتها وأحزاب الفكة، وبعدها نشرع في موضوع القانون، وهذا لم يتم وتأخر تكوين لجنة ازالة التمكين. معروف أن تمكين "الكيزان" أو الحركة الإسلامية بدأ بالوحدات الإدارية والمحليات ثم السلك القضائي ثم انتقل لوزارة الخارجية والتربية والتعليم والاتصالات، لكن لجنة إزالة التمكين بعد تكوينها أغفلت الوحدات الإدارية والمحليات مما أتاح فرصة كبيرة "للكيزان" لتهريب أموالهم وتأمين ممتلكاتهم. ما هو السبب الذي جعل لجنة إزالة التمكين في أمبدة، مثلاً، تتأخر في اتخاذ الإجراءات فلم تعمل شيئاً حتى الانقلاب؟

بالنسبة لما ذكره مولانا سيف الدولة، هناك مشكلة في السلك القضائي، إذا كان عمر البشير اعترف بنفسه وقال إنه قتل آلاف الناس بينما فتحوا ضده بلاغ في حيازة دولارات! تركوا القصاص والعدالة لهؤلاء الضحايا وحتى الآن يماطلون في القضية.

علاء الدين نقد

لجنة التفكيك هي روح الثورة طبعاً ونحن لا نجامل فيها لكن كنا نريد معرفة كيف كانت العلاقة بين لجنة التفكيك والجهاز التنفيذي. لقد عملنا داخل الوزارات

ووجدنا بعضها متعنتة جداً مع لجنة التفكيك بالذات وزارة الصحة، كتبت للوزير ثلاثة خطابات لكن لا هو ولا الوكيل تحرك في الأمر، ولم تنشأ لجنة التفكيك داخل الوزارة إلا في الحكومة الثانية. ما هي طبيعة العلاقة بين اللجنة والحكومة؟ ففيما يبدو أنها لم تكن مقبولة، حتى أن رئيس الوزراء دخل مقر اللجنة مرة واحدة إبان المواكب التي توجهت نحو اللجنة، ولا يمكن لرئيس وزراء في فترة انتقالية كونت فيها لجنة تفكيك كأهم شيء في الثورة يدخلها حينما تتجه نحوها الحملة. ونريد أن نعرف الوزراء المتعاونين مع اللجنة وغير المتعاونين معها، وموقف رئيس الوزراء من التفكيك.

يعقوب التجاني إبراهيم

لو كانت الثورة نفذت أمراً واحداً فهو قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو. فهذه المسألة ضمن العدالة الانتقالية، التي تطبق لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء الفترة الانتقالية، وفي الـ 30 سنة لا يوجد شخص لم يحدث له انتهاك من مؤسسات الدولة، والتفكيك يدخل ضمن محاور العدالة الانتقالية لأن فيه إعادة تأهيل المؤسسات التي خربت في زمن الإنقاذ. فبالتالي هذه لجنة قانونية تماماً اعترفت بها حتى الأمم المتحدة. تعقيب مولانا سيف الدولة مقبول به إذا كنا في نظام عادي لكنا في مرحلة انتقال ثوري، وهذه قرارات ثورية.

لقد تكونت اللجنة بقانون خاص والقانون الخاص يقيد العام. وكان يجب أن تنشأ لجنة استئناف وفقاً لقانون التفكيك، وهي لا تخضع للقانون العادي لأن قراراتها إدارية خاصة، تخضع للمحكمة الاستئنافية الخاصة بالفصل، بالتالي القضاء غير مختص بإلغاء القوانين في هذه القرارات هذا ما ينبغي أن يتكلم القانونيون حوله. ينبغي أن نلتف حول اللجنة ولو كانت لدينا ملاحظات أن نذكرها لأعضائها مباشرة.

ما كان ينبغي تعيين جبريل إبراهيم وزيراً للمالية، كنا نعرف أن إبراهيم البدوي كان يقف مسانداً للتفكيك ثم جاء جبريل وموقفه معروف فقبل مجيئه إذ كان يتكلم ضد اللجنة، كما أن موقفه السياسي معروف.

عبد اللطيف إسماعيل

لو كان في الثورة عمل أنجز فهو عمل لجنة إزالة التمكين، كان عملاً كبيراً جداً، وهؤلاء الشباب بذلوا مجهوداً خرافياً لذلك ساندتهم لجان المقاومة، بدليل التحقيقات الضخمة والمؤتمرات الصحفية، ولو لم يكن عندهم كفاءة وإحساس ووطنية ما كانوا أنجزوه برغم كل الظروف، وينبغي أن نوجه لهم "تحية سلام" على المجهود الوطني الكبير، وأن نشجع كل الشجعان ذوي الغيرة الوطنية، وأن ندفعهم ونحفزهم ونطلب منهم المضي قدماً. وأن تتم متابعة مسيرتهم بصورة أكثر دقة، فقد شرح أستاذ وجدي كثيراً موقف الجهاز التنفيذي وأجهزة والحرية والتغيير وذكر كل المشاكل التي قابلوها.

هيفاء فاروق جعفر (حرازة)

بالنسبة لتعيين لجان تسيير النقابات والاتحادات وأنها كانت تعين بشكل مفتوح، فعلاً القرارات كانت تصدر أول مرة من مسجل تنظيمات العمل بقرار تسجيل أي اتحاد أو نقابة، ويتم اعتماد القرار ويحال لمقررية لجنة التفكيك ويتم اعتماده لتعطي لجان التسيير مهام إضافية منها مراجعة الملفات القديمة ومراجعة الأصول ومتابعة رفع المسؤوليات على الاتحاد أو النقابة القديمة، وكانت القرارات مسقوفة بزمن مكتوب سواء أكان في قرار مسجل تنظيمات العمل أو القرار الذي يتم اعتماده من مقررية لجنة التفكيك وهو ثلاثة أشهر. المشكلة أعتقد أن هذه القرارات بشكلها هذا كانت تصدر من اللجنة الأولى للنقابات برئاسة أحمد ربيع في الفترة الأولى، لكن بعد ذلك تغيرت القرارات حيث صار القرار يصدر من لجنة التفكيك مباشرة وهنا دخلت الحكومة في الفخ الكبير الذي أعطى ثغرة لاتحاد النقابات التابع لغندور أن

يقدم طعناً وشكوى لمنظمة العمل الدولية. وهذا القرار هو الذي جعل حكومة الحرية والتغيير مطاردة في المجتمع الدولي ومتهمة بأنها تدخلت في العمل النقابي وجعلته بالتعيين. وفعلاً في الفترة الأولى من لجنة التفكيك شكلت لجنة النقابات اللجان الأولى على أساس محاصصات وكوادر حزبية، أحياناً بصورة منطقية وأحياناً أخرى بطريقة غير منطقية، وهناك لجان تسيير جمعت توقيعات بسحب الثقة وتم اعتمادها قبل تكوين لجنة التفكيك وكانت تحاول بالقرار 20 الذي صدر من مسجل تنظيمات العمل الأول، لكنها رفضت من القوى التي كانت تتهم وتسيء للمنظمات الدولية باعتبارها إمبريالية.

مسلم عبد الله

حرية سلام وعدالة واللجنة روح الثورة، نحن في لجان المقاومة عندنا مشكلة مع اللجنة ونقد لبعض الأخطاء. كان هناك تدخل من أعضائها في المحليات في عمل لجان الأحياء بفتح بلاغات فيهم وسجنهم. صحيح كان لدينا بعض الأعضاء ارتكبوا أخطاء تعالجها المحاكم، لكن ما هي علاقة لجنة التمكين بالبلاغات التي كانت تفتح ضد أعضاء اللجان وهل كانت اللجنة المركزية في الخرطوم على علم بذلك؟

منال الأول

لجنة إزالة التمكين مهمتها حسب القانون واضحة ومفهومة، لكن نظام الثلاثين من يونيو لم يتمكن فقط في الشخوص والشركات بل أيضاً داخل الجيش الذي يفترض أنه قومي، وتمكنت "الإنقاذ" من تأسيس شركات حتى صار 80% من الاقتصاد القومي تابعاً للجيش السوداني، والدليل بمجرد ما بدأت لجنة التمكين تبحث عن هذه الشركات والفساد فيها تمت المواجهة بين اللجنة والنظام وتمت إقالة ياسر العطا من اللجنة، وكانت اللجنة تعقد مؤتمرها أسبوعياً وكل الشعب السوداني كان ينتظره ليس تشفياً لكن كنا نحس أن أموال الشعب السوداني تعاد إليه عبرها.

سعاد الخضر

لماذا حينما تمت إجازة القانون تم التساؤل عن ميزانية عمل اللجنة؟ فأي قانون تكون له ميزانية خاصة لتنفيذه.

قدم دعم لوجستي للجنة هل يمكن أن يوازي الدعم المالي؟

اتفق أن التفكيك في ولاية الخرطوم كان بطيئاً جداً، لقد نشرنا في صحيفة الجريدة أن وزارة المالية بولاية الخرطوم قامت بتغطية ميزانية تظاهرة مؤيدة للنظام البائد، ومع أن المظاهرة لم تقم أصلاً، لم تعرف إلى أين ذهبت الأموال؟ والآن هناك إعلان ببيع مدينة كاملة مملوكة لوزارة المالية وقدم مواطنون للشراء فيها. وهناك 40 شركة تابعة لاستثمار ولاية الخرطوم لم نشهد أي معلومات أنه تم استردادها.

الحاج بخيت

صحيح أن لجنة التمكين اشتغلت وظهر هذا في المؤتمرات الصحفية، لكنها لم تهتم بحوالي 90 مليار دولار تم تهريبها من أموال البترول منذ العام 1998م لحد سقوط الإنقاذ، فلماذا لم تهتم بها وركزت فقط على قضايا الأراضي وفصل الموظفين؟

كذلك فإن أكثر من 80% من أموال الاقتصاد السوداني محصورة في استثمارات القطاع الأمني: الجيش والشرطة والأمن والدعم السريع، فهل كانت للجنة سلطة لإرجاع هذه الشركات أم لا؟ وهناك قضايا فساد معروفة في سفارات السودان في الخارج، مثلاً بيع سفارة السودان في نيويورك، وبيت السودان في لندن، وخط هيثرو، وسفارة السودان في جنوب أفريقيا، لماذا لم يحدث للتحقيق في ذلك الفساد وما مصيره؟ وهل التشهير والمؤتمرات الصحفية التي كانت تجريها اللجنة إيجابية ستكرر مستقبلاً أم كانت خطأ؟

تعقيب وجدي صالح

نحن في لجنة التفكيك بشر لسنا فوق النقد ممكن أن نخطئ وطالما أننا نقدم جهداً بشرياً فسوف نخطئ، المهم أن نصحح هذا الخطأ وأن يكون خطأ فعلاً، الحديث عن أن لجنة التفكيك اعتذرت وكانت أخطأت، يحتاج أن نوضح أننا قلنا أخطأنا،

وأعلنا مكمن الخطأ وعالجناه. أما تكرار أن لجنة التفكيك أخطأت واعتذرت وكأن هذا الاعتذار يعني أن كل القرارات الصادرة خاطئة، فهذا محاولة للترهيب من ثقافة الاعتذار، لكننا مهما قيل عن اعتذارنا نعتد به وسوف نعتذر كلما ما اكتشفنا خطأ.

هناك نقطة مهمة أشار لها أستاذ محمد حمد إذ قال إن القانون موضوعي وليس إجرائياً، وهذا ليس صحيحا فقانون التفكيك إجرائي وموضوعي، يحوي الإجراءات التي تحدد طرق التنفيذ وطرائق التظلم داخله. ولا يستغرب في القانون أن يتسيد قانون ما قانوناً آخر فهي أمر وارد في سن أي قانون، لكي تعطيه قوته وإلا لا داعي له إذا لم يكن يسود على القوانين الموجودة، والفكرة هي أنك لن تستطيع من خلال القوانين الموجودة أن تحقق عدالة انتقالية، وفلسفتنا في عملية التفكيك هي الخطوة أو الدرج الأول نحو العدالة الانتقالية لأنها تطمئن الضحايا بأن أموالهم تسترد وأن الذين ارتكبوا الجرائم يقدمون للعدالة فهذه خطوة أولى نحو العدالة الانتقالية المتفق حولها من قبل كل قوى الثورة.

لجنة التفكيك لم تكن تعمل لوحدها، وليس أقل من 40% من القرارات التي أصدرناها تمت بتوصية من لجان تحقيق أنشأها النائب العام، ورأت أن سير الإجراءات وفق القوانين العادية لن يمكن من استرداد مال الشعب السوداني خلال الفترة الانتقالية، وبالتالي أحال النائب العام الحالات المذكورة للجنة التفكيك عبر مذكرة مرفق معها كل إجراءات التحري والتحقيقات التي تمت بواسطة النيابة العامة، فنقوم بإصدار قرارات استرداد المال العام، وكان ينبغي أن يواصل النائب العام في اتخاذ الإجراءات القانونية، ولذلك أقول إن الإجراءات القانونية كانت تحتاج إلى إرادة سياسية أكبر.

أما فيما يتعلق بالاسترداد فالحيثيات موجودة ولم نعمل بأهوائنا كما يتكلم البعض.

المسألة الثانية: لم تكن لدينا أي صراعات شخصية داخل اللجنة، ولم نختلف اختلافات شخصية، ممكن أن تتباين آراؤنا حول قضية ما وحينها فإننا لا نصدر قراراً، ولم نصدر أي قرار إلا بالإجماع، فهذا حديث غير صحيح.

الفزاعة المكررة بأن المؤسسات التي تم استردادها انهارت هذا كلام يروج له "الكيزان"، والاتجاه كان أن تظل هذه الأموال كما هي فلا نستفيد منها كدولة، لأنها قد ترجع، والحقيقة لأنه كان مخططاً لها أن ترجع.

هل فعلاً توقفت هذه المؤسسات؟ ومع أننا لسنا مسؤولين عن التشغيل رغم ذلك اجتهدنا مع وزارة المالية، لكن لنتطرق لقطاع النقل، ولنتخذ مثلاً شركة سالكة وفيها 200 شاحنة، مسؤول شركة سالكة المفوض من قبل وزارة المالية أستاذ زكريا موجود معنا، وقد حققت بعد استردادها أرباحاً ما بعدها أرباح.

وشركة القارس للأمن الشعبي، والتي أرجعوها، فإنهم حينما استلموا الشركة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 وجدوا ارباحاً صافية لثمانية شهور فقط تبلغ 600 مليون جنيها. وفي قطاع الدواجن، كانت شركة ميكو مديونة أكثر من مائة مليون يورو، أي 6 تريليون سوداني كلها تم تسديدها في الفترة التي أدارتها وزارة المالية.

بالنسبة للصراع المعلن حول استلمنا أم لم نستلم مع وزارة المالية فهو صراع سياسي. من الذي كان يقول لم نستلم؟ وزير المالية الذي خرج للعلن وقال لم أستلم هو جبريل إبراهيم، وهو نفسه قال إن لجنة التفكيك هي أكل اموال الناس بالباطل، وهو ليس مع القانون ولا مع اللجنة.

أما فكرة الشركة القابضة فقد أثيرت، وصدر قرار رقم 49 من رئيس الوزراء بتشكيل الشركة القابضة بناء على توصية مشتركة من وزارة المالية ولجنة التفكيك، وهو قرار استند على أن الكوادر في وزارة المالية غير مدربة على مثل هذه الأعمال، لذلك تنشأ شركة قابضة تدير هذه الأعمال من خلال خبراء، وبالفعل صدر القرار، لكن وزير المالية عرقل هذا القرار مطالباً بأن يكون وزير المالية، أي شخصه، هو رئيس مجلس

إدارة هذه الشركة، وتحت الضغط بضرورة إنفاذ القرار تحدثنا مع رئيس الوزراء وقلنا له فليكن رئيسا لمجلس الإدارة فالمهم قيام الشركة ليستفيد الشعب السوداني من هذه الأموال، وبالفعل صدر القرار رقم 522 لسنة 2021م في أغسطس، بتعديل للقرار 49 الذي لم يكن فيه جبريل رئيسا لمجلس الإدارة، وصار رئيساً لمجلس الإدارة، وفي عضوية المجلس عدد من الوزراء وفقاً للاختصاص، وهم وزير العدل، والزراعة، التجارة والصناعة والطاقة والنقل والاتصالات، ونائب محافظ بنك السودان وثلاثة من لجنة التفكيك والرئيس التنفيذي للشركة، وخبير مالي وخبير استثماري، وخبير مصرفي وخبير إداري. صدر هذا القرار في 31 اغسطس 2021م.

ومنذ صدوره تقدم الوزراء في مجلس الإدارة بطلبات عديدة لرئيس مجلس الإدارة وطلبوا منه عقد اجتماع للمجلس لكن دكتور جبريل ابراهيم رفض عقد الاجتماع حتى قام الانقلاب. هذه هي الحقيقة التي يجب أن نقولها بشكل مجرد.

تقدم جبريل إبراهيم بخطاب رسمي لنا في لجنة التفكيك وقال لنا أخاطبكم بأن تردوا العمارتين اللتين تم استردادهما من شركة زادنا لأنها تتبع للقوات المسلحة وذلك حسب خطاب رئيس مجلس السيادة، وأيضاً خاطبنا وزير المالية بأن نرد أبراج شركة بتروناس في شارع النيل للماليزيين، بحجة أن ذلك يؤثر على العلاقات بين الشعبين، وقبل ذلك خاطبتنا وزارة الخارجية لتلقيها خطاباً من سفيرنا في ماليزيا بأن جهاز المخابرات الماليزي يطالب بإعادة الأموال المستردة وإلا فإنهم سيقومون بطرد الطلبة السودانيين في ماليزيا. وكان ردنا على هذا الطلب عبر وزارة الخارجية بالآتي: نحن لا نُهدد ولن نعيد هذه الأموال لأنها أموال الشعب السوداني، ولتطردوا الطلبة السودانيين.. رفض وزير المالية تسجيل البرجين باسم حكومة السودان مطالباً بإرجاعهما لزادنا، فقمنا نحن في لجنة التفكيك بتسجيلها لدى مسجل عام الأراضي باسم حكومة السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.. فهل ينتظر من شخص كهذا أن يعمل معنا في توظيف أموال التفكيك؟

قال وزير المالية إنه لم يستلم أي أموال، وكأنها أموال نقدية بينما نتكلم عن أصول. هناك "لجنة إدارة واستلام وتقييم الأصول والأموال المستردة" يرأسها وزير المالية شخصياً، تستلم هذه اللجنة المؤسسات المستردة وتقوم باختيار العاملين في إدارتها، إلا أن تقييمها لم يتم حتى هذه اللحظة.

شركة فوكس شركة مستردة لصالح حكومة السودان وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وبموجب تفويض من وزارة المالية أحيلت لوزارة الطاقة والبترول باعتبارها مسؤولة عن النفط والمسألة متعلقة بتصنيع زيوت، وقد زاد الإنتاج بعد الاسترداد ودفعت الشركة الضرائب المستحقة لديوان الضرائب الذي لم يكن يتلقاها في السابق. واسترد مصنع كامل للسيارات يجمّع عربات جي المعروفة، جاهز للتشغيل، كان تابعاً للحركة الإسلامية والآن أعيد إليهم، وطوال الفترة الماضية لم يكلف وزير المالية نفسه ليعين إدارة لتشغيل المصنع لمصلحة الشعب السوداني لأنه كان يزمع إعادة الأموال لمن استردت منهم.

هناك تعليق بأن القانون لم يمر بالطرق المتعارف عليها في وزارة العدل عبر إدارة التشريع بالوزارة، مع أن وزارة العدل نفسها تحتاج تفكيكاً! وفي الحقيقة مر القانون عن طريق إدارة التشريع وقدمه الوزير نصر الدين عبد الباري الذي يستحق التحية لأنه كان مسانداً لهذه اللجنة.

أما أن المجلس المركزي لم يقم باختيار الخمسة للجنة التفكيك، فمن الذي اختاره المجلس سوى الوزارة في الحكومة الأولى فقط؟ وهذا شيء جيد، فأساس اختيارنا وهل نحن موظفون دولة أم غير ذلك ليس واضحاً بالنسبة لنا، ولم نتلق من الحرية والتغيير أي دعم كسياسيين، وكنا نتوقع دعماً كبيراً من المجلس المركزي في مهمتنا، لكن حتى أثناء الهجمات الشرسة على اللجنة لم يكلفوا أنفسهم بإصدار بيان مساند. هذه اللجنة كانت محتاجة فعلاً للنقد، وقد طالبنا باجتماع تقييمي لعمل اللجنة لمجلسي السيادة والوزراء، فنحن نتبع لهذه المؤسسات، لكن حتى قيام الانقلاب

لم يعقد الاجتماع، وحتى السياسيين كنا نستجديهم للاجتماع وما كانوا يجلسون إلينا، كان يجلس معنا أبناء الشعب السوداني، وهذا نقد للحرية والتغيير وكل القيادات الموجودة، نقد خالٍ تماماً من الغرض فأنا قيادي في الحرية والتغيير.

وبالنسبة للمطالبة بعرض القضايا أمام القاضي الطبيعي، فقد كان ذلك مطلبنا في لجنة التفكيك لكن النيابة أحجمت عن تأسيس نيابة خاصة بالتفكيك وفق ما ورد في القانون، بل قال النائب العام إنه لن يؤسسها حتى ولو نص عليها القانون، ولم تشكل النيابة إلا قبل أربعة أشهر تقريباً من الانقلاب، وبموجب استقلالية النيابة فنحن لا نتدخل فيها، ونكتب عريضة مثلنا مثل المواطن العادي ونقف أمام نيابة التفكيك، وما يقع بعد ذلك ليس ضمن مسؤوليتنا. وهذا هو الفصل بين السلطات الذي يطالب به الجميع ولا يعقل أن يعلقوا أخطاء النيابة علينا. نحن لسنا مسؤولين عن الاجراءات المتعلقة بالتحقيقات التي يفترض أن تحال للقضاء.

ولدينا في لجنة التفكيك ضابط شرطة، عبد الله سليمان، تم اعتقاله ثمانية شهور ونصف متواصلة لأنه قام بواجبه وفتح 106 بلاغاً ضد رموز "الكيزان"، وحتى الآن لم يتم استدعاؤه للنيابة ولا للمحكمة. الإشكالية في العدالة أنه لم تكن هناك إرادة لتحقيقها ولا حتى مجرد سعي لإحقاق العدالة. هذه هي الحقيقة المرة.

قيل إن تعيين مجالس الإدارات والأمناء تم بمحاصصات، هذه المجالس تم تعيينها عبر لجنة الأموال المستردة التي ترأسها وزارة المالية وكنت فيها مجرد عضو فحسب، لكن حينما جاء جبريل وزيراً للمالية حل اللجنة لكي يخرجنا منها وما كنا حريصين على وجودنا فيها، وهم الذي عينوا المسؤولين في تلك المجالس، ونحن لسنا مسؤولين عن تشكيل مجلس إدارة ولا عن مدير مثلما نحن لسنا مسؤولين عن لجنة الاستئناف، أنتم كسياسيين وكحرية وتغيير كنتم أعضاء في مجلس الشركاء فلماذا لم تضغطوا شركاءكم ليعينوا لجنة الاستئناف؟ وإذا كانوا لم يستجيبوا لكم أنتم فمن باب أولى ألا يستجيبوا لنا وما كانوا يجتمعون معنا مجرد اجتماع، لأنهم

ضد اللجنة من حيث المبدأ، وكان عليكم أن تتابعوا الأمر طالما لم تكونوا ضد اللجنة من حيث المبدأ.

الحقيقة أننا في لجنة التفكيك لم نعين إدارة الشركاء ولم يكن في الأمر محاصصات ولا كانت لدينا امتيازات، بل لم تكن لدينا حتى رواتب، وتمت محاربتنا والسعي لخنقنا عبر أمرين، أن يجوعونا ويحرمونا من أي ميزانية من وزارة المالية فيجعلونا إما أن نسقط أخلاقياً، أو نترك اللجنة ونسعى وراء أعمالنا الخاصة. والحمد لله أننا لم نسقط أخلاقيا ونتحدى كل من يقول بغير ذلك، وكان في اللجنة مؤمنين بمهمتها. صحيح ممكن أن نخطئ وقد اخطأنا ونعتذر، ولو كشفت هذه المناقشات أخطاء فسوف تتضمنها التوصيات باعتبار أنها أخطاء نتراجع عنها بإذن الله.

بالنسبة للسؤال هل سوف نعود للتشهير الذي كان يتم؟ إذا عادت اللجنة سواء بأشخاصنا أو بآخرين بعد انتصار الثورة لا بد سيستمر لأنه ليس تشهيراً، بل إبراز للحقائق المدفونة: أنهم سرقونا ونهبونا وضللونا وهي معلومات يفترض تمليكها للشعب السوداني.

البيوت التي بيعت في الخارج مسؤولية النائب العام وليست مسؤولية لجنة التفكيك. أما بالنسبة لأموال البترول أوجه دعوة للصحفيين أن يحاصروا النيابة العامة ويسألوها عن البلاغات المفتوحة والدعاوى الجنائية بالنسبة للفساد في البترول، هذا الأمر يتطلب إرادة سياسية لم تكن موجودة.

هناك إجراءات اتخذت فيما يتعلق بأموال البترول، وفيما يتعلق بشراء منزل السفارة السودانية في جنيف وبيوت لندن تمت فيها تحقيقات لكن لجنة تفكيك وجهازها التنفيذي ليس الجهة التي تحرك تلك القضايا، بل تحركها النيابة العامة والتي يفترض أن تكون مستقلة بينما لم تكن مستقلة. الحقيقة ليس لدينا نيابة مستقلة ولا قضاء مستقل، لذلك فإن جوهر المشكلة هو ضرورة إجراء إصلاح داخل النيابة وداخل القضاء وبغير ذلك لن تتحقق العدالة.

الحديث عن أننا نتحرك بمصطلحات غير قانونية سببه أننا حينما نخاطب شعبنا نخاطبه بالمصطلحات التي يفهما ويستوعبها لكن حينما نكون داخل المحاكم وقتها نتكلم باللغة القانونية. وكل شخص ذكرنا اسمه فإننا لم نخطئ في ذلك على الإطلاق. بالنسبة لحديث أستاذة اقبال عن مفسدين داخل اللجنة، تقولين ذلك وأنتِ عضوة بلجنة بولاية الخرطوم فلماذا انتظرتِ بهذا الحديث حتى أتت ورشة للتقييم؟ هذه مسؤولية أخلاقية أسألك عنها مباشرة ويسألك الشعب السوداني، إن الذي يسكت على الفساد مفسد في حد ذاته. وحينما نقول هناك مفسدين ونطلق الكلام على عواهنه فهذا ليس كلاماً صحيحاً. لقد وصلنا بلاغ واحد ومعلومات عن فساد فقمنا بالقبض على المشتبه بهم بواسطة النيابة ولا تزال إجراءاتهم أمام النيابة. ولدينا عضو لجنة في ولاية النيل الأزرق. (هناك فرق بين منسوبي اللجنة وهم العاملين داخلها وبين الأعضاء، مثلنا، فالأعضاء يتم تعيينهم بقرار) أحد الأعضاء في الولاية المذكورة اتهم في بلاغات وقدم لمحاكمة وأدين، ليس لدينا شخص فوق القانون، لكن أن نحجب المعلومات لنقول إنه كان هناك فساد؟!

أنا وجدي صالح عضو المقررية وعضو اللجنة أتحدى أي واحد جاء لنا وقال إن فلان الفلاني مفسد ولم نتخذ قرارات في مواجهته أو على الأقل لم نعمل لجنة تحقيق ونعزله من اللجنة.

صحيح أن التفكيك في الولايات وفي المحليات كان بطيئاً، فقد شكلت لجان المحليات متأخراً، وبعض الولايات تأخرت ففي الفترة الأولى كان هناك ولاة عسكريين عقدنا معهم ثلاثة اجتماعات في القصر بحضور رئيس اللجنة ياسر العطا وقلنا لهم إنهم بحكم مناصبهم رؤساء للجان التفكيك بالولايات لكنهم رفضوا، والحقيقة كان بعضهم "كيزان" ببدل عسكرية، وبالتالي أصبح رأس الجهاز التنفيذي في الولاية غير مؤمن بعملية التفكيك. وحينما جاء الولاة المدنيين، تشكلت اللجان ودخلنا في بعض الولايات في صراعات بين اللجان والوالي، ففي الفترة الانتقالية

ظهرت أشياء غريبة، كأن يتمرد وزير على الحرية والتغيير، ويتمرد والٍ على الجميع، ونشأت تحالفات غريبة جداً تحدوها المصلحية الضيقة.

في الولايات أدخلنا لجان المقاومة والمكونات المحلية في لجنة التفكيك وبرغم ذلك شهدنا صراعات في بعض الولايات، ولكن هناك ولايات تستحق التصفيق، أولها ولاية غرب دارفور، والتي رغم الظروف التي تعيشها قامت لجنتها بعمل راقٍ أصدرنا قرارات بشأنه، كذلك عملت لجان كردفان ودارفور رغم الظروف.

المحليات في ولاية الخرطوم كبيرة، وقد عانينا كثيراً كي نشكل لجانها، إذ لا يوجد توافق بسبب البيئة السياسية الموجودة.

والحقيقة فإن التفكيك كان بطيئاً حتى في اللجنة القومية ولذلك أسباب بعضها موضوعي وبعضها غير موضوعي، الأسباب الموضوعية منها قلة الكادر البشري وعدم وجود دعم وهذا ينقلني لسؤال مستر علاء نقد وأحييه لمساندته للثورة ولم يوقفه هو وزملاءه الانقلاب فواصلوا مشروع الثورة وأجروا أول عملية نقل كبد بالسودان. وأرد على سؤاله بالقول فعلا الجهاز التنفيذي لم يكن كله معنا. لم يكن كل مجلس الوزراء ولا كل مجلس السيادة معنا، وهذا خلل كبير أظهر التناقض بين مؤسسات الدولة، فهناك وزراء رفضوا تنفيذ قراراتنا وحينما شكوناهم لرئيس الوزراء لم يتخذ إجراءات، فاستخدمنا سلطاتنا بموجب القانون أنه لا يوجد لشخص حصانة ضد القانون في مواجهة قرارات لجنة التفكيك، وذلك بالقبض على هؤلاء الوزراء بالرغم من أنهم وزراء ثورة وعلى راسهم الوزيرة المكلفة لوزارة المالية هبة محمد علي التي رفضت تنفيذ قرار صادر فيما يتعلق بالاستثمار، قضى بعزل رموز قيادات من النظام السابق، أثبتنا ذلك بالمستندات، إذ وردوا في كشف للأمن الشعبي فيه 135 ألف شخص من عضوية المؤتمر الوطني في مؤسسات الخدمة المدنية. ونحن لم نسع لإقالتهم مرة واحدة، بل كنا ننظر أين يتم التمكين والتعويق لمشروعات الثورة. ولم يتم عزل أولئك حتى جاء دكتور الهادي محمد إبراهيم وزيراً

للاستثمار في الحكومة الثانية فقام بتنفيذ القرار بعد أن خاطبناه، إذ اتضح أن هبة حجبت عنه قرار اللجنة.

الذين تحالفوا مع رموز النظام القديم هم الآن يتحالفون مع الانقلاب في الخفاء، وللأسف بعض الوزراء طالبوا بإعطائهم فترة امتدت شهرين أو ثلاثة وذلك حتى يرتبوا أوضاعهم للاستجابة لقرارات اللجنة، بحجة أنهم ليس لديهم مدراء. لقد واجهتنا معوقات كثيرة من الجهاز التنفيذي.

وبالنسبة لتشكيل لجان التفكيك ولجان التسيير والتعاونيات واتحاد أصحاب العمل، فبموجب قانون التفكيك تم حل كل الاتحادات والنقابات، وكونت لجان تسيير. المنهجية في لجان التسيير أننا طالبنا كل قوى الثورة في النقابة المعنية أن يتوافقوا بينهم ويرشحوا أعضاء للجنة ونحن طبعا لا نعرف كل الناس، أي جماعة رفعت أسماء وتوقيعات المؤيدين، كنا نراجع قائمة العاملين في المؤسسة المعنية والتوقيعات فإن كانوا يشكلون حوالي 60–70% من العضوية نعتبرها أغلبية ونجيز اللجنة بشرط تنوعهم وتمثيلهم لكل الفئات لأننا لا زلنا، وحتى الانقلاب، محكومين بقانون المنشأة فلا بد تمثيل كل الشرائح في المؤسسة. عضوية اللجان كلها كانت تأتينا منكم كقوى ثورة، لكن النقد الذي يجب أن يوجه إلينا في لجنة التفكيك ولكل الاتحادات والنقابات في لجان التسيير أننا لم نتعامل مع هذه المهمة بقدر من المسؤولية، وتفرغت لجان التسيير لصراعات سياسية وشخصية وصراعات مصالح، ولم تؤد أي واجب من الواجبات التي وضعناها لها، من حصر للعضوية وإقامة ندوات للتثقيف النقابي، وتفرغوا للصراعات والإضرابات للمطالبة بزيادة الأجور هذه هي الحقيقة المجردة التي لا نستطيع إنكارها.

أكبر الأخطاء التي ارتكبناها داخل اللجنة هي الموافقة على تمديد مدة عمل لجان التسيير طوال الفترة الماضية. وقد انتبهنا لهذه الخطأ الكبير قبل الانقلاب تقريبا بنحو أربعة شهور وطالبنا من لجان التسيير رفع تقارير، وقمنا بحل أي لجنة لم يكن

تقريرها مرضياً مما سبب مشاكل سياسية فقد واجهنا هجوماً حتى من الأحزاب التي ننتمي إليها. وبالطبع لن نستطيع تجاوز أن يتقدم مسيسون داخل النقابات، فقد أسقطنا نظاماً سياسياً على النقيض منهم عادى المنتمين للأحزاب السياسية وغيرهم داخل النقابات. ولا عيب في أن يكون هناك سياسي محزب في النقابة لكن الخطأ هو أن نجير النقابات لصالح برامجنا الحزبية، ويجب ألا تستغل النقابات للفعل السياسي لكن هذا حصل، نحن نتحمل مسؤولية التعيين وهم يتحملون مسؤولية الخروج عن المطلوب. ومعنا الآن نقيب المحامين وهي اللجنة الوحيدة التي كنا نجدد لها بناء على تقريرها الذي يفصل ما قاموا به بشأن سجل العضوية، كنا ننتقد لجنة التسيير للنقيب ونجدد لهم لثلاثة شهور أخرى. لكننا وبصراحة وقعنا في أخطاء فيما يتعلق بالعمل النقابي.

نحن ليس لدينا تحلل في لجنة التفكيك على الإطلاق. القانون قال إن البينات معكوسة. الذي يقدم البينة فيما يتعلق بقضايا استرداد الأموال هو الشخص المتهم وليس على اللجنة تقديم البينة. تقول اللجنة للمتهم إن أموالك تم الحصول عليها بطريق غير مشروع وعليه هو إثبات أنها تمت بطريق مشروع. وبرغم ذلك القانون الواضح، وللغرابة فإن النيابة كانت تشطب بعض البلاغات بحجة أن البينة التي تقدمت بها اللجنة غير كافية!

هل وقفنا ضد تشكيل المجلس التشريعي؟ نحن لا علاقة لنا بموضوع تشكيل المجلس التشريعي. كل ما في الأمر أن نقاشات تشكيل المجلس التشريعي كانت تجري في قاعة المجلس. (أي مقر لجنة التفكيك).

هل كنا ضد مفوضية الفساد؟ لماذا تم الدمج؟ تم الدمج فيما يتعلق بالفساد الذي سبق 11 أبريل لكن اللاحق لـ 11 ابريل هو اختصاص مفوضية الفساد وليس من اختصاصنا، لأن هناك ربط بين عملية التمكين والفساد حيث تضمنت فساداً قانونياً وسياسياً وإدارياً ولذلك كان الربط بين الأمرين.

ليس للجنة التفكيك سلطة على النيابة ولا القضاء ولا على تشكيل محاكم خاصة هذا كله مهمة القضاء. وقد عجل بالانقلاب أننا بدأنا التفكيك داخل السلطة القضائية وداخل النيابة بموجب القانون، فمن العيب أن تمر سنتان من الثورة وتحاكم شخصاً قال إنني قتلت آلاف في دارفور بأن في حوزته دولارات. القضية الأساسية التي كان ينبغي تقديمه لها مسؤولية قتل الشهداء بموجب القانون الجنائي المادة 186، وأي قضية شهيد يجب أن تتضمن مسؤولية جنائية للقيادة الموجودة: عمر البشير وصلاح قوش وغيرهما من المسؤولين، كان ينبغي توجيه التهمة لهم في كل بلاغ وهذا لم ينفذ. فالطريقة والإجراءات التي اتبعت ما كانت ستحقق عدالة ولا ستدين مجرماً.

تأسست شركة زادنا برأسمال قدره 10 مليون دولار عبر شيك ضمان صادر من وزارة المالية. هذه الشركة المدير أحمد الشايقي، ورئيس مجلس إدارتها د خالد حسين محمد أحمد من قيادات الحركة الإسلامية وهو مسؤول دفاع شعبي معروف ومدير الهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة حتى السقوط، وعلي أحمد كرتي، أحمد مجذوب أحمد، هذه هي القيادات الاقتصادية للحركة الإسلامية فكيف تقول إنها شركة تابعة للقوات المسلحة وتدعي أنها مملوكة لك؟

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد فعّلنا أهم وحدة من الوحدات التي كانت خاملة وهي وحدة المعلومات المالية، وهي وحدة متخصصة مسؤولة عن تتبع عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب ومربوطة بنظرائها في الخارج. أجرينا معهم عملاً مهنياً راقياً وقد أمدونا بمعلومات كثيرة، فالمعلومات لم تكن فقط من لجان المقاومة وإن كانت تمدنا فعلاً بمعلومات. أما المخابرات فلم تكن تمدنا بمعلومات، وحينما نطالبها بمعلومات عن أي شخص تمدنا بمعلومات السجل المدني: الاسم، والمولد والسكن والمهنة، بينما كنا نحتاج لمعلومات عن حركة الأموال المتعلقة

بالشخص المعني، إذ لم نغير شيئاً في جهاز الاستخبارات ولا الاستخبارات العسكرية ولا المؤسسة العسكرية وكل هذه الأجهزة اشتغلت ضد الثورة.

صحيح وجد في هذه الأجهزة كما في القضاء أشخاص جيدون، لكن القضاء لم يكن قادراً ولا راغباً في أن يقوم بدوره، وبعضهم كان البرهان يستدعيهم في القصر ويوجه لهم توجيهات محددة.

أصدر البرهان قراراً بإحالة كل الاستئنافات من أمام لجنة الاستئنافات للسلطة القضائية. وقد استلمت هذا القرار، مولانا نعمات فردت بخطاب قالت إنها ليست سلطاتنا ولا من سلطات مجلس السيادة أن يخاطبنا باستلام القضايا، فالقضايا يقدمها المتقاضون، ولها التحية على ذلك الموقف. لكن بعد نعمات استلموها ونظروا فيها بالطريقة التي وجه بها برهان، لا بموجب القانون.

هناك مؤسسات في الدولة تعاملت معنا إيجابياً كوحدة المعلومات المالية، وأحيي أيضاً نائب محافظ بنك السودان الأستاذ فاروق كمبريسي وهو من المؤمنين بالثورة وقد عمل لفترة قصيرة وكنا ننسق معاً وكان عطاؤه كبيراً، وقد أثمرت هذه الجهود المشتركة ثبات سعر الجنيه لفترة خمسة أشهر حتى الانقلاب في 25 أكتوبر.

بالنسبة للسؤال عن نشر تقرير سنوي للجنة، فقد كنا ننشر تقارير اللجنة بالفعل. الآن أمامي التقرير السنوي من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2020 وقد عرضناه على الشعب السوداني في مؤتمر صحفي. وديوان المراجع العام موجود معنا في كل مؤسسة مستردة وديوان المحاسبات موجود في كل مؤسسات لجان التفكيك.

مقترح إبراز وثائق التسليم كلام غير مؤسسي فالتسليم يتم لحكومة السودان عبر عملية تبدأ بحجزنا على الأموال والحسابات في البنوك ثم نصدر القرار ونحجز الأصول ثابتة أو متحركة، فنحن لا نستلم الأموال وتظل موجودة في حسابات الشركات، ثم تذهب اللجنة القانونية التابعة للجنة استلام الأصول والأموال المستردة التابعة لوزارة المالية بموجب خطاب منا مع صورة من القرار الذي صدر

لمسجل عام الشركات، ويتم تحويل الأسهم لتصير باسم وزارة المالية، وأي أموال تابعة لها تصبح بحوزة وزارة المالية، وكل ما علينا انتظار خطاب من وزير المالية يحدد التوقيعات التي تعتمد لحساب الشركة المعنية، ثم بنك السودان بان اعتمدوا هؤلاء ممثلين لوزارة المالية في هذه الشركة.

والغريب أن شركة رام للطاقة التي استردت من عبد الباسط حمزة وقد سجلناها باسم وزارة المالية، تم تفويض وزارة الطاقة لإدارتها وهي تعمل لصالح شركات البترول الحكومية في حقول البترول ويتم الدفع لها بالدولار، البلد لم يكن فيها دولار، وكان العاملون في الشركة كثير منهم مؤمنين بالثورة أو غير معادين لها وقد واصلوا فيها وقد استجدوا وزارة المالية أن تأخذ من دولاراتهم وتعطيهم بسعر البنك الرسمي وكان ضعيفاً مقابل السوق الأسود، إلا أن وزارة المالية رفضت، أحيي هؤلاء الشباب وكل العاملين في شركة رام قالوا لنا صرنا في الحقول نأكل الدقيق المسوس فليس لدينا أموال ووزارة المالية رفضت تعطيهم إياها وحتى الانقلاب لم تستلم المليون دولار الموجودة في حساب الشركة.

بالنسبة للسؤال حول معايير اختيار أعضاء اللجنة، فلا يوجد شخص يقيم نفسه، ويمكن أن يكون الذين اختارونا أخطأوا التقدير.

كل المؤسسات المستردة استلمتها وزارة المالية ما عدا قلة من المؤسسات لم تكن استلمت قبل الانقلاب، وقد استلمتها الوزارة الآن بدون تسليم وتسلم. لكن الأمانة تقتضي الحديث عن حجم العمل الذي تم. لقد خرج وزير الأوقاف نصر الدين مفرح أمام الإعلام وقال إن لجنة التفكيك سلمتنا أموال وأصول مستردة قيمت بـ 500 مليون دولار. فنحن نتكلم عن مليارات الدولارات تم استردادها. أما بعد الانقلاب، فقد وجه للمقدم عبد الله سليمان اتهام بأنه قتل كلب عبد الباسط حمزة وتم حبسه لذلك، ولتشهدوا مدى الردة التي وصلنا لها. قالوا إن الكلب مقيم بـ 3 ألف دولار، والدية عندنا في السودان 330 ألف جنيه يعني كلب عبد الباسط بخمسة أرواح

سودانية! ما أريد قوله في النهاية إننا لا نبرئ أنفسنا، إننا أخطأنا، وقد سجلت كل شيء في الحوار الذي دار الآن، وهذه دروس سواء جئنا للجنة التفكيك أم لم نأت فإنها دروس لنا كقوى ثورة أن نتشارك المعلومات والأخطاء مع الذين سيقودون المرحلة القادمة بعد انتصار الثورة.

نحن على يقين أننا سننتصر ولا كبير على الثورة، نعتز بالنقد الذي وجه لنا، والنقد الذاتي هو ثقافتنا وعقيدتنا وما لم نقم به فلن نتقدم.

توصيات ورشة لجنة إزالة التفكيك

قامت رئاسة الوزراء في يومي 19 و20 من سبتمبر 2021م، بالتعاون مع لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو واسترداد الاموال العامة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم عملية الانتقال في السودان (يونيتامس) بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بعقد ورشة عمل حول الممارسات الفضلى في الفحص المؤسسي للجنة، حيث خرجت بالتوصيات الآتية:

1) وضع استراتيجية لعمل اللجنة تتضمن تحديد الأولويات ومراحل العمل مع وضع خطة واضحة لتنفيذها.
2) إلزام كافة المؤسسات والأجهزة المختلفة في الدولة بالالتزام بالقانون ومد اللجنة بالتقارير والمعلومات المطلوبة.
3) إنشاء منظومة رقمية واحدة خاصة بأعمال اللجنة يسهل الوصول إليها مع ضمان سرية المعلومات وعدم الإفصاح عنها إلا بما يقتضيه العمل.
4) فتح نوافذ الاطلاع في مقر اللجنة لبعض المؤسسات كالبنك المركزي ووزارة الداخلية عبر منسوبين يتبعون لتلك المؤسسات لتسريع المكاتبات اليومية.
5) الارشفة العلمية لكل وثائق اللجنة وإنشاء مركز معلومات.

6) توفير الدعم اللوجستي اللازم ومعينات العمل وإزالة كافة العقبات التي تعيق عمل اللجنة.

7) توفير نظام مالي واداري لتنظيم أعمال اللجنة الإدارية والمالية والمحاسبية وفقاً للمعايير الدولية.

8) بناء القدرات والتدريب للعاملين باللجنة.

9) إعداد دليل ينظم الممارسة العملية ويوضح كافة الإجراءات والمناهج والمعايير والشروط التي تنظم عمليات الفحص والتفكيك المؤسسي مع استصحاب الممارسات الفضلى.

10) ضرورة العمل على الدفع بعملية الإصلاح القانوني والتشريعي بتعديل القوانين الحالية واللوائح الخاصة بالخدمة العامة وإزالة التشوهات، وسن القوانين الجديدة التي تعمل على إصلاح الخلل البنيوي في أجهزة ومؤسسات الدولة السودانية الموروثة من العهد البائد.

11) إصلاح مفوضية الاختيار للخدمة العامة.

12) البدء فوراً في الإعلان عن الوظائف العامة عبر مفوضية الاختيار للخدمة العامة سواء لملء الفراغ الوظيفي الناتج عن عمليات التفكيك والإحلال أو بالنسبة للوظائف الجديدة، ومنح الفرص المتساوية لشغل الوظائف العامة إعمالا لمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة، والنزاهة، والشفافية، والاستقامة.

13) الحصول على المساعدة الدولية بواسطة الأمم المتحدة والخبراء المختصين فيما يتعلق بتوثيق وتطوير التجربة السودانية، ومجال الفحص المؤسسي، وتفكيك بنية النظام الشمولي السابق، وكيفية التأسيس لجهاز دولة قادر علي المساهمة إيجابياً خلال مرحلة الانتقال.

14) ربط وتزامن عملية التفكيك بعملية الإصلاح الهيكلي والمؤسسي لأجهزة الدولة.

15) مراجعة القوانين والتشريعات الولائية ذات الصلة بالإصلاح المؤسسي للدولة.

16) تعزيز وتطوير الدور الاعلامي لنشر أعمال اللجنة وأنشطتها ومنهجيتها ومعاييرها في العمل وتمليكها للرأي العام.

17) ضرورة أن يشمل التفكيك كل أجهزة الدولة بما فيها الأجهزة النظامية لإحداث التحول الديمقراطي.

18) ضرورة إيجاد آليات وقائية لحماية أعضاء اللجنة وأسرهم والشهود من الاستهداف.

19) المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

20) تطوير وحدة الشكاوى والتبليغ بلجنة التفكيك.

21) تدريب منفذي القانون وتوفير آليات ووسائل إنفاذ القانون وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الباب العاشر
الإصلاح الأمني والعسكري

اللواء م. كمال إسماعيل أحمد

الإصلاح الأمني والعسكري خلال المرحلة الانتقالية
الطموحات والواقع والإخفاقات

اللواء (م) كمال إسماعيل أحمد

مقدمة

مثلت ثورة ديسمبر المجيدة نقطة مهمة في مسار العلاقات ما بين القوى السياسية المدنية وحركات الكفاح المسلح والتنظيمات المهنية والشبابية من جهة والقوات النظامية من جهة أخرى، فتلك العلاقات التي تأثرت سلباً بسبب ممارسات نظام حزب المؤتمر الوطني المحلول الإرهابي الشمولي خلال سنوات حكمه لثلاثة عقود خلقت شرخاً كبيراً في تلك العلاقة جراء الممارسات التي انتهجها النظام المباد وتحويله لجميع مؤسسات البلاد كإحدى أذرعه السياسية والحزبية.

من الضروري الإقرار بأن التخريب الحزبي لحزب الجبهة الإسلامية، والتي تطورت لاحقاً إلى المؤتمر الوطني بعد انقلاب 30 يونيو 1989م بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير طال جميع مناحي الحياة، إلا أن التخريب الذي صاحب مؤسسة القوات النظامية كان الأكبر نظراً لمعرفة المجموعة الانقلابية بتأثير القوات النظامية عموماً والجيش على وجه الخصوص على استقرار الأنظمة، وتفضيله في الأوقات المفصلية الانحياز لرغبات وتطلعات الجماهير والشعب، فهذا ما حدث في أكتوبر 1964م ثم في مارس/أبريل 1985م، ولتجنب هذين السيناريوين لجأ النظام الإرهابي الشمولي لمنهجين في التعاطي مع الجيش والقوات النظامية كان أولها إبعاد العناصر الوطنية المناهضة أو غير المتوافقة مع توجهات (التنظيم الإسلامي الإخواني) وفي

ذات الوقت استقطاب العناصر القيادية والوسيطة بالترغيب والترهيب مع القيام بعمليات استيعاب واسعة لعناصر (التنظيم) في مدخل الخدمة بالكلية الحربية أو الشرطة أو باستيعاب أعداد كبيرة من عناصره الخريجين كضباط فنيين ملحقين بالجيش، نجد أن بعضهم ترأس اتحادات طلابية عن التنظيم الطلابي للحركة الإسلامية، ومع مرور الوقت فإن عناصر التنظيم بدأت فعلياً تهيمن على المواقع المفصلية العليا والوسيطة.

في سبيل إحكام سيطرة التنظيم الإسلامي الإخواني على القوات المسلحة فإنه لم يكتف بالإبعاد والطرد من الخدمة، ولكنه أقدم في أبريل 1990م على أكبر مذبحة في تاريخ القوات المسلحة بإعدام (28) ضابطاً من رتبة فريق ركن وحتى النقيب بجانب ضابط صف برتبة الرقيب بعد فشل تحرك حركة الخلاص الوطني التي عُرفت باسم (حركة رمضان/ أبريل 1990م)، ولولا الضغوط الإقليمية والدولية لتوسع النظام الإرهابي الشمولي في الإعدامات لتشمل أكثر من مائة ضابط موقوف بجانب كل الضباط المعتقلين في حركة مارس 1990م بقيادة المغفور له بإذن الله سعادة اللواء محمد علي حامد (أبو العوض). بعد تلك الضغوط اضطر النظام الإرهابي الشمولي لوقف عمليات الإعدامات فيما استمر في إبعاد وطرد كل المخالفين لتوجهاته ولجأ في بعض الأحيان للتخلص من بعض الضباط بإرسالهم لمناطق العمليات والتخلص منهم هناك.

ظاهرة التعدد

المسار الثاني الذي تم اللجوء إليه كان خلق أجهزة عسكرية موازية قوامها منسوبي التنظيم وبالفعل تم تأسيس مؤسسات موازية، فالدفاع الشعبي بات موازياً للجيش، والشرطة الشعبية باتت موازية للشرطة، وحتى جهاز الأمن العام الموالي للنظام خُلقت له مؤسسة حزبية مماثلة أطلق عليها (الأمن الشعبي) والذي عُرف اختصاراً باسم (أ.ش.).

باتت فكرة خلق تشكيلات عسكرية موازية أحد أساليب العمل التي اتبعها النظام المباد في كل صراعاته وحروباته الداخلية، وشهدت هذه الفكرة تطويراً لعوامل مختلفة بالانتقال لمرحلة المليشيات (القوات الصديقة بجنوب السودان) وتحولها إلى (قوة دفاع جنوب السودان) أما في دارفور فتحولت المليشيات ذات الطابع القبلي إلى (قوات حرس الحدود) قبل أن تتطور لاحقاً إلى قوات الدعم السريع.

تنبه الرئيس المخلوع خلال صراعاته الداخلية مع بعض قيادات حزبه المحلول لأهمية إحكام سيطرته على القوات النظامية الأساسية والموازية، ولذلك تم إجراء تعديلات قانونية قضت بتبعية قوات الدفاع الشعبي لهيئة الأركان المشتركة، وشهد هذا التعديل مقاومة من قبل بعض الأطراف بالبرلمان، وأدخلوا تعديلات على القانون تحافظ على استقلالية الدفاع الشعبي وعدم تبعيته لهيئة الأركان المشتركة ببرلمان النظام، لكن في نهاية الأمر تحققت توجيهات ورغبات رأس النظام وباتت هذه القوات تابعة لهيئة الأركان المشتركة.

في ذات الوقت فإن الرئيس المخلوع ولدوافع مرتبطة بالصراع أيضاً أصدر مرسوماً جمهورياً نقل قيادة وتبعية قوات الدعم السريع من جهاز الأمن والمخابرات إلى رئيس الجمهورية، ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه القوات تتبع لرئيس الجمهورية، وكان الواضح أن الغرض الأساسي من هذا الإجراء هو توفيرها الحماية للرئيس المخلوع في حال ظهور أي نوايا للانقلاب عليه من قبل بعض الأطراف داخل حزبه والتي كانت متمددة ومتغولة في القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن، بخلاف سيطرتها على بقية الأجهزة العسكرية الموازية ذات الطابع الحزبي ككتائب الدفاع الشعبي في المحليات، ومرابطي الشرطة الشعبية، وعناصر الأمن الشعبي في مؤسسات الخدمة المدنية والأحياء.

المؤسسة العسكرية بعد أبريل 2019م

تعتبر السمة الأبرز للمؤسسة العسكرية بعد ثورتي أكتوبر 1964م ومارس/ أبريل 1985م هو قوميتها ومهنيتها وعدم تسييسها، وحفاظها على تقاليدها واحترافيتها، وسيادة قوانينها المنظمة لها على أي إجراءات أو توجهات سياسية لنظامي نوفمبر 1964م ومايو 1969م.

هذا الوضع جعل التعاطي مع المؤسسة العسكرية بمكوناتها المختلفة (جيش، شرطة وأمن) يتم بشكل سلس ودون معوقات فيما عدا الحالة المرتبطة بجهاز أمن الدولة بعد انتصار الانتفاضة في أبريل 1985م بصدور قرار بحله نتيجة لمطالب الحركة الجماهيرية والشعبية عموماً، والسياسية على وجه الخصوص، لكن من الضروري الإشارة إلى أن إجراء الحل هذا تمرحل على مرحلتين كانت الأولي تنص على إعادة هيكلة الجهاز وحينما تم الرفض الشعبي لهذا الإجراء تم الانتقال لخيار حل جهاز أمن الدولة.

لاحقاً أثبتت التجربة أن الفراغ الأمني الذي نتج عن حل جهاز أمن الدولة مكن المجموعات الساعية لتقويض التجربة الديمقراطية من تنظيم صفوفها والانقضاض على الديمقراطية، ولعل هذا من الدروس المستفادة التي أكدت أن القرار السياسي ما لم تصاحبه رؤية مهنية فنية في المسائل العسكرية يمكن أن تترتب عليه تداعيات كارثية وخيمة، وهو ما تكرر لاحقاً بعد انتصار ثورة ديسمبر المجيدة.

حالة القوات المسلحة

عند الإعلان عن إسقاط النظام المدحور وانتصار ثورة ديسمبر في 11 أبريل 2019م –بغض النظر عن التطورات اللاحقة التي قضت بإبعاد الفريق أول عوض ابنعوف وإحلال الفريق أول عبدالفتاح البرهان- فإن تركة النظام المدحور لثلاثين عاماً على مستوى القوات النظامية هو وجود جيش استطاع الصمود لقدر ما أمام محاولات تحويله لمنظومة أيدولوجية بالكامل على نسق (الحرس الثوري الإيراني)، لكنه بسبب الحروب الطويلة المستمرة وانقطاعه عن العالم بشكل كبير وحرمانه من

برامج التدريب والتسليح المشترك تأثرت كفاءاته وتراجعت، ورغم حدوث تطورات صناعية خلال العقود الثلاثة إلا أنه بالمقارنة بأوضاع الجيوش الأكبر في المنطقة يعتبر فاقداً لمعدات التقنية والقتالية المرتبطة بالعمليات الجوية، ومنظومة الدفاعات الجوية والبحرية، والقطع الميكانيكية البرية، فبسبب المقاطعة والحصار اتجه الجيش للتسليح شرقاً من دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وهي منظومة تسليح تفي بالغرض لكنها لا تحدث أي نقلة نوعية خاصة في حالة الحروب الخارجية للتعامل مع أي عدوان خارجي لأي سبب من الأسباب.

رغم عدم نجاح (التنظيم الإسلامي الإخواني) في تحويل الجيش لفصيل أيديولوجي على نسق (الحرس الثوري) إلا أن وجود عناصره وكوادره خاصة الضباط الذين تم استيعابهم خلال الثلاثين عاماً أحدث اختلالاً استراتيجياً أثر سلباً على الدور القومي للجيش بوجود تيار مؤثر مرتبط بفكر وتوجهات (التنظيم الحاكم) ومن خلال وجودهم في العديد من المواقع، ولعل هذا من الأسباب التي أجلت إعلان انحياز الجيش للشعب سواء كان ذلك في هبة سبتمبر 2013م أو الشهور الممتدة لثورة ديسمبر المجيدة.

قوات الدعم السريع

عند انتصار ثورة ديسمبر المجيدة على النظام المباد وجدت واقعاً مختلفاً عن التجارب السابقة في أكتوبر 1964م ومارس/أبريل 1985م وهو وجود تعدد للجيوش النظامية في البلاد، فبخلاف الجيش الكلاسيكي الذي تم تأسيسه كقوة دفاع السودان في الحرب العالمية وأصبح لاحقاً الجيش ثم قوات الشعب المسلحة، ظهرت بالمشهد قوة جديدة عُرفت باسم (الدعم السريع) وهي نفسها تطور لصور أخرى: بدأت كمليشيات قبلية مسلحة متحالفة مع القوات النظامية، ثم حرس حدود تابع للجيش، ثم قوات الدعم السريع ضمن قوات هيئة العمليات التابعة لجهاز الأمن، لتصبح لاحقاً قوة مستقلة تابعة لرئيس الجمهورية.

اتسمت هذه القوات بصفات بعضها إيجابي والآخر سلبي. ففي الشق الإيجابي كانت تلك القوات (غير أيديولوجية) بمعني أنها لم تكن خاضعة لسيطرة (التنظيم) ولعل ذلك مصدره تشكيلها على أساس قبلي ومناطقي بناء على تطورها اللاحق والمستقبلي، ورغم مساعي (التنظيم) بالسيطرة عليها من خلال انتداب عدد من الضباط، ثم محاولة إذابتها بإرجاعها للجيش وتبعيتها للأركان البرية، إلا أن تطورات الأحداث المتسارعة أخرت هذه الخطوة.

الطموح السياسي والبراغماتية هي التي دفعت قائد الدعم السريع لانتقاد الأوضاع العامة بالبلاد يوم 25 ديسمبر 2018م عند وصول قواته لجنوب الخرطوم. تزامن هذا اليوم مع أول موكب للقصر الجمهوري لتسليم مذكرة التنحي، وأعلن في ذلك الخطاب عدم تصدى قواته للمتظاهرين، وسبق أن نفي وتبرأ في مقابلات إعلامية من اشتراك قواته في قتل المتظاهرين في سبتمبر 2013م. كان هذا الموقف هو الأول بين القوات النظامية التي جاهرت بتحديد موقفها من الأحداث الجارية، ونتيجة لالتزام قائد قوات الدعم السريع بموقفه وعدم مشاركة قواته في التصدي لأي تظاهرات حتى سقوط النظام فإن هذا الأمر رفع أسهمه وخلق له قبولاً شعبياً، وفتح الطريق أمام استيعابه ضمن المعادلة السياسية باعتباره من ضمن القوات النظامية التي انحازت للثورة.

تعتبر أهم السلبيات المرتبطة بالدعم السريع هو تأسيسها وتشكيلها على أساس قبلي عشائري، وهو أمر مرتبط بطبيعة تأسيس هذه القوات، وبالتالي فإن هذه القوات افتقدت لصفة (القومية).

السلبية الثانية مرتبطة بغياب القواعد الخاصة بالاستيعاب والتدريب والترقي، وهو ما أدى لتوزيع رتب عسكرية دون أسس ومؤهلات، ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا الأمر لم يكن وليد تجربة الدعم السريع، ولكن سبقته تجارب أخرى كالقوات الصديقة بجنوب السودان، حيث اقتصرت تلك الرتب على العمل الميداني، وتنتهي

بنهاية المهمة الميدانية، ولا يجوز استخدامها خارج نطاق مناطق العمليات، ولا تعتبر رتبة رسمية، ولاحقاً في تجربة حرس الحدود فتح الباب على مصراعيه لمنح الرتب العسكرية والتي تم استخدامها خارج نطاق مناطق العمليات.

تعتبر السلبية الثالثة هي أحد الجوانب المعقدة والمتمثلة في حصول الدعم السريع على موارد مالية واقتصادية ضخمة في إطار تمويل أنشطته بعيداً عن خزينة الدولة، بلغت ذروتها في الاستفادة من عمليات التنقيب عن الذهب. وهذا الأمر مدد الدعم السريع من قوة قتالية لمركز مالي واقتصادي كبير، وتمكن لاحقاً بفضل تلك الموارد المالية الكبيرة الواقعة تحت يده من تمويل فعاليات خارج السياق العسكري غلبت عليها الطبيعة السياسية والإعلامية والدعائية.

أتاحت مشاركة الدعم السريع في الحرب اليمينية ضمن تشكيلات قوات عاصفة الحزم خلق صلات عسكرية واقتصادية وسياسية لقادة الدعم السريع وجعلتهم فعلياً جزءاً من التقاطعات السياسية الإقليمية، وتطور هذا الأمر ليتيح للدعم السريع التحرك عبر قنوات اتصاله الخاصة المستقلة عن مؤسسات الدولة على الصعيد الدبلوماسي، ونتيجة لغياب التنسيق والتحرك المستقل بشكل منفرد فإن تلك التحركات بدت متسقة مع التوجهات الخارجية للسودان، وفي أحيان متضاربة معها، هذا إذا لم تكن متعارضة معها بشكل كامل كما حدث في زيارة موسكو قبل الحرب الروسية/ الأوكرانية مؤخراً.

وضع الشرطة

بالنسبة للشرطة فإن حصيلة العقود الثلاثة من حكم النظام الإرهابي الشمولي تلخصت بشكل أساسي في تنفيذها لترسانة من القوانين القمعية التي صممها النظام المدحور خلقت جفوة وعداء شديدين بينها وبين المواطنين باعتبار أن الغرض والهدف الأساسي لتلك القوانين كان تحويل الشرطة وعبر القوانين السائدة لأحد أدوات القمع المستخدمة والموظفة من قبل النظام لقمع أي فعل أو أنشطة تمثل

تهديداً للسلطة القائمة، وفي إطار سعي النظام المباد لتوسعة انتشار الشرطة، وفي ظل تدني المرتبات وتحولها لوظيفة طاردة فقد قام بفتح أبواب الانضمام للشرطة بمخالفة قواعد الاستيعاب السابقة التي كانت تشترط خلو الصفحة الجنائية لأي من العناصر الراغبة في الانضمام للشرطة من السوابق الجنائية، وللأسف الشديد تسلل لجهاز الشرطة أصحاب سوابق، وهذا ما قد يفسر بعض الظواهر المنسوبة لبعض أفراد الشرطة بالتعدي على المواطنين أو سرقة مقتنياتهم خاصة خلال مواكب مقاومة انقلاب 25 أكتوبر، وهذه حقائق يجب الإقرار والاعتراف بها كمدخل للتعاطي مع وحل هذه المشاكل.

النتيجة الأساسية لترسانة القوانين تلك بالإضافة للتدخل الأمني والسياسي في عمل الشرطة سواء في الإجراءات، ثم تطبيق قوانين عدوانية على المواطنين، والافتقار للتدريب المناسب حول واجبات الشرطي وكيفية تعامله مع المواطن تنفيذاً لشعار هذه المؤسسة (الشرطة في خدمة الشعب)، وفاقم من هذا الاختلال ما أشرنا إليه سابقاً بتعمد النظام المدحور إغفال الشرط الأساسي لإكمال تعيين أي شخص في الشرطة بخلو صفحة سجله الجنائي من السوابق، بالإضافة لاستخدام زيها من قبل جهات أو أفراد لا يتبعون للشرطة قاموا بارتكاب جرائم في حق المواطنين أبرزها مقتل الشهداء إبان انتفاضة سبتمبر 2013م، فإن جميع تلك الممارسات انتهت لتأسيس علاقة عدائية كبيرة ما بين الشعب والشرطة.

جهاز الأمن

نظراً للتعامل المباشر لجهاز الأمن والمخابرات تجاه الملفات السياسية وانغماسه منذ تأسيسه بعد انقلاب 30 يونيو 1989م تحت مسمي (جهاز أمن الثورة) ثم تطوراته اللاحقة كجهاز للأمن العام وصولاً لشكله عند سقوط النظام المباد كجهاز للأمن الوطني والمخابرات، حيث توضح التسمية اختصاصه بمهام الأمن الداخلي والخارجي، فإن التعامل مع هذا الجهاز تمازج ما بين المطالبة بـ(حله) باعتباره أداة

سياسية شكلها النظام المباد ووظفها في مجال محاربة المكونات السياسية وتحول لأحد أدوات ترجيح الصراع السياسي مع عناصر النظام على المستوي الطلابي أو النقابي، وما بين وجهة نظر أخرى سعت لتجنب تكرار خطأ حل جهاز أمن الدولة بعد انتصار ثورة مارس/ أبريل 1985م والفراغ الأمني الذي نتج عن هذه الخطوة والاستفادة من تجارب ثورات أخرى كالثورة الشعبية الإيرانية ضد الشاه –قبل ابتلاعها من الملالي والخميني- بالحفاظ على جهاز الأمن (السافاك) والعمل على تطويره بتقليص صلاحياته وإبعاد العناصر غير الراغبة في العمل لصالح الوضع الانتقالي أو المعيقة له، وإبعاد جهاز الأمن نهائياً من الأنشطة ذات الطابع السياسي المباشر بالعمل داخل الأحزاب أو النقابات أو الطلاب أو مراقبة الإعلام واقتصار سلطاته على تجميع وتحليل المعلومات، ومنع الاعتقال التحفظي وعدم وجود قوات قتالية تابعة لجهاز الأمن.

البعد الاقتصادي

بجانب الارتباط والدور السياسي لجهاز الأمن والمخابرات عند سقوط النظام في أبريل 2019م، برزت تعقيدات إضافية أولها تغوله وتمدده وسيطرته الفعلية على مفاصل العمل بالدولة في جميع المناحي، وتحكمه الكامل فيها بشكل بات فيها جهاز الأمن والمخابرات هو الجهة الفعلية الحاكمة والمسيطرة على البلاد، الأمر الثاني كان تمدد وتنامي الشبكات الاقتصادية التابعة لجهاز الأمن والمخابرات بداية بالصناعات الدفاعية ثم شركات الأنشطة المتعددة، وانخراطه فعلياً في الأنشطة ذات الصلة بالصادر والوارد وشروعه فعلياً في احتكار أنشطة لصالحه وتم كل ذلك بمنح إعفاءات واستثناءات كبيرة لأنشطة غلب عليها أنها خارج النظام المالي للدولة ورقابة المراجع العام.

بعد سقوط النظام المباد آلت مؤسسات الشبكات الاقتصادية التابعة لجهاز الأمن والمخابرات للجيش ومن بين تلك المؤسسات هي (الاتجاهات الأربعة) المرتبطة

بتصدير المواشي واللحوم إلى عدد من الدول، والبنية التحتية المرتبطة بهذه الصناعة كالمسالخ القومية التي تمت إعادة تأهيلها. وشهدت تلك الحقبة تمدداً لمنظومة الصناعات الدفاعية بضم مؤسسات واستثمارات ذات صلة بالحزب المحلول وواجهاته وعلى رأسها (زادنا) ومطاحن (سين) للغلال، ونتج عن هذا الأمر توسع مجالات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية التابعة لمنظومة الصناعات الدفاعية.

التعقيدات المرتبطة بالشركات والاستثمارات الاقتصادية للقوات النظامية سواء كانت للجيش أو الدعم السريع –توجد شركات تابعة للشرطة لكنها تعتبر ذات نشاط اقتصادي محدود للغاية مقارنة بالجهات المذكورة سابقاً- بالنظر للعائدات الكبيرة لبعضها المرتبط بإنتاج الذهب أو مقارنة بحجم الإعفاءات الممنوحة لجزء منها وعدم مساهمتها في الإيرادات العامة للخزينة العامة، فإن هذا المعطي أضاف عاملاً جديداً في الصراع والخلاف بين العسكريين والمدنيين حول مصير وأيلولة تلك المؤسسات والمطالبة بالتبعية لوزارة المالية.

نتائج استبعاد دور العسكريين

أعتقد أن قوى الحرية والتغيير ارتكبت خطأً فادحاً منذ بداية عملية التفاوض بعدم الاستعانة بالعسكريين السابقين الموجودين ضمن أطراف ومنظومات قوى الحرية والتغيير من مختلف الأحزاب والجهات، حيث كان يمكن الاستعانة بهم ضمن الوفد التفاوضي المباشر لعملية التفاوض، أو حتى الاستعانة بهم كمستشارين للفريق التفاوضي خاصة في الجوانب ذات الصلة بالجوانب الفنية المرتبطة بالجوانب العسكرية مع عدم إغفال جوانب أخرى ذات صلة بإقناع المكون العسكري، ومن خلال ما هو متوفر من معرفة أو أرضية مشتركة بأهمية تعزيز الانتقال الديمقراطي واعتبار القوات النظامية والجيش مساهماً في هذا الانتقال.

من بين أبرز القضايا التي أثيرت خلال المفاوضات هي المرتبطة بوضعية القوات النظامية بمكوناتها المختلفة وعلاقتها بالمؤسسات الدستورية وإجراءات وخطط ومراحل إصلاح الأجهزة العسكرية والقوات النظامية حيث توجد سوابق تاريخية تناولت هذه القضايا –رغم اختلاف الظروف- لكنها تصلح كسابقة للتأسيس عليها- وبكل تأكيد فإن التنبه لمواضع القصور تلك كان سيجنب البلاد كثيراً من المزالق والمطبات والمغامرات والكوارث وعلى رأسها انقلاب 25 أكتوبر وتوابعه.

ما أشرنا إليه أعلاه أحدث تباعداً في أرضية التفاهم المشترك، وهو ما أنتج علاقة وشراكة (عدائية) بين المكونين المدني والعسكري، وجعل المنهج المتبع بينهما هو (توظيف النصوص وعض الأصابع في الظلام والتربص)، وفي هذا السياق فإن نصوص الوثيقة الدستورية المرتبطة بوضعية القوات النظامية وإصلاحها مثلت الترجمة الفعلية لإبعاد العسكريين المنخرطين بالحرية والتغيير، وعدم الاستعانة بهم والعلاقة العدائية بين الطرفين حتى تفجرها بشكلها العنيف في فجر 25 أكتوبر 2021م.

نجد أن الوثيقة الدستورية لسنة 2019م أسست لشراكة بين طرفين أولهما قوى الحرية والتغيير وثانيهما النسخة الجديدة من المجلس العسكري الانتقالي تحت مسمي (المكون العسكري)، وطبقاً لذلك تقلص المجلس العسكري الموقع على الوثيقة الدستورية المكون من (7) أعضاء إلى (5) أعضاء باتوا أعضاء بمجلس السيادة وأصبح العضو السادس وزيراً للدفاع فيما خرج العضو السابع من المشهد كلياً.

الإصلاح في الوثيقة الدستورية

نصت الوثيقة الدستورية في المادة (8) الخاصة بمهام المرحلة الانتقالية في البند (12) منها على الآتي: **(وضع برنامج إصلاح أجهزة الدولة خلال الفترة الانتقالية بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس**

بشروط الأهلية والكفاءة، على أن تسند مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون)، ونجد المادة 15 (1) نصت على **ترشيح وزيري الدفاع والداخلية من قبل الأعضاء العسكريين بمجلس السيادة.**

أشارت المادة (35) من الوثيقة الدستورية في البند (1) منها **(القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مؤسسة عسكرية وطنية حامية لوحدة الوطن ولسيادته وتتبع للقائد العام للقوات المسلحة وخاضعة للسلطة السيادية)** فيما نص البند (2) من ذات المادة **(ينظم قانون القوات المسلحة وقانون الدعم السريع علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية).**

نصت المادة (36) في البند (1) منها (قوات الشرطة قوات نظامية قومية لإنفاذ القانون، وتختص بحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون).

أما البند (2) من ذات المادة فينص على: **(ينظم قانونا الشرطة والقوات المسلحة علاقة الشرطة بالسلطة السيادية).**

نصت المادة (37) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م **(جهاز المخابرات العامة جهاز نظامي يختص بالأمن الوطني وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ويحدد القانون واجباته ومهامه ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون).**

بالعودة لنصوص الوثيقة الدستورية بخلاف المشار إليها أعلاه ذات الصلة بسلطات وصلاحيات كل من مجلس السيادة الانتقالي ومجلس الوزراء الانتقالي والمجلس التشريعي نجد أن المادة 11 (1) من الوثيقة الدستورية نصت على **(مجلس السيادة هو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى، ويتكون بالتوافق بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير).**

أشارت المادة (74) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م **(باستثناء السلطات والصلاحيات الممنوحة لمجلس السيادة بموجب هذه الوثيقة الدستورية، تؤول كل سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ذات الطبيعة التنفيذية الواردة في أي قانون ساري لرئيس الوزراء).**

تشرح هذه النصوص بشكل واضح السبب الحقيقي لتعثر وتعطل عملية إصلاح القوات النظامية، فبنصوص القوانين أصبحت مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية هي سلطة حصرية من اختصاص المؤسسات العسكرية، وبالعودة لأحكام الوثيقة نفسها، لا نجد أي نص يجعل هذا الإجراء متابع أو مراقب من قبل أي جهة من الجهات سواء كانت تلك الجهة مجلس السيادة –الذي يعتبر وفقاً لأحكام المادة 11 (1) هو القائد الأعلى لكل القوات النظامية- أو مجلس الوزراء أو حتى المجلس التشريعي الانتقالي في حال تكوينه.

عند الاطلاع على نصوص الوثيقة الدستورية نجدها أغلقت حتى النافذة الوحيدة لمتابعة هذا الأمر من خلال منح المكون العسكري بمجلس السيادة لسلطة ترشيح وزيري الدفاع والداخلية، وبالتالي فإن كل الإجراءات ذات الصلة بإصلاح المؤسسات العسكرية باتت فعلياً خارج سلطة أو متابعة أي من مؤسسات الحكم المختلفة.

إجراءات مضادة للإصلاح

في ظل هذا الغياب الكامل تمت إجراءات وترتيبات داخلية في جوانب متعددة بعضها مرتبطة بالإحالة للتقاعد والترقيات وأخرى بتعديلات قوانين القوات النظامية اتضح أن بعضها كان مخالفاً حتى لمبدأ الحصانات الإجرائية، ومبدأ سيادة أحكام القانون، كتعديل قانون القوات المسلحة لسنة 2021م بموجب المرسوم الدستوري رقم (14) لسنة 2021م والصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2021م من قبل رئيس مجلس السيادة بتعديل المادة (33) من القانون بإضافة فقرة جديدة بالرقم (5).

منح هذا التعديل الضباط من رتبة الفريق فما فوق حصانة تمنع اتخاذ أي إجراءات قانونية في مواجهتهم أمام القضاء المدني عن أي فعل يشكل جريمة وقعت أثناء أو بسبب تنفيذه لأوامر قانونية بسبب أداء وظيفته، وعدم جواز محاكمته إلا بإذن من القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه.

يمثل التعديل المشار إليه بقانون القوات المسلحة تعديل 2021م نموذجاً للنتائج المترتبة على انفراد المكون العسكري وهيمنته الكاملة على عملية الإصلاح العسكري والتي ظلت بعيدة عن الأضواء وغير خاضعة لرقابة أو متابعة أي جهة، وفي أحيان عديدة أظهرت دوافع متعارضة كلياً من فكرة إصلاح القوات النظامية.

بخلاف الجوانب الخاصة بتكريس كل عمليات إصلاح المؤسسة العسكرية في يد العسكريين، نجد أن النصوص المرتبطة بتبعية القوات النظامية أحدثت قدراً كبيراً من الإرباك والأزمات بين المكون العسكري وأطراف المكون المدني في مجلس السيادة والحكومة، ولاحقاً بعد تكليف الولاة المدنيين (يوليو 2020م)، وهذا وضع مختل ومربك وصل حد توجيه الاتهامات لبعض قادة أفرع القوات النظامية بالعاصمة أو الولايات بتعمد خلق السيولة الأمنية والأزمات الاقتصادية والتساهل –بل وصلت حد الاتهام بالانخراط- في أنشطة حزب المؤتمر الوطني المحلول ومساعيه لتقويض الانتقال الديمقراطي. جميع تلك المظاهر كانت عرضاً لمرضٍ تنامي، وتزايد التوتر بين الشريكين جراء علاقتهم العدائية والتعاطي مع الملف العسكري دون دراية أو معرفة، وعدم الاستعانة بالعسكريين السابقين.

ملف المفصولين

يضاف لما ذكرناه سابقاً التلكؤ والتباطؤ في معالجة ملف المفصولين تعسفياً من الخدمة العسكرية والمنصوص عليها ضمن مهام المرحلة الانتقالية وفقاً للمادة 8 (6) من الوثيقة الدستورية لسنة 2019م، ولم تتجاوز الإجراءات الخاصة بمعالجة ملف المفصولين تعسفياً من الخدمة العسكرية سوى تحسين معاشات أو ترقيات

لرتبة أو رتبتين لأعلى على أحسن تقدير، دون أن يتضمن ذلك خيار العودة للخدمة للقادرين والراغبين في العودة للخدمة حسب أقدميتهم.

عند مقارنة تطبيق الإجراءات الخاصة بمعالجة قضايا المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية نجد أن اللجنة المكلفة بمعالجة ملفات أولئك المفصولين أصدرت قرارات متنوعة شملت الإرجاع للخدمة، أو تحسين الدرجة الوظيفية والمعاش، أو حتى رفض قبول بعض الطلبات، وتم هذا الإجراء من قبل لجنة دائمة مشكلة من مجلس الوزراء، وبغض النظر حول الاتفاق مع عمل اللجنة التي نظرت في ملفات المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية، لكن ما يحسب لها إصدارها قرارات حققت رد الاعتبار بشكل حقيقي، على رأسها إرجاع المفصولين الذين لم يصلوا سن المعاش للعمل مرة أخرى حسب درجاتهم الوظيفية حسب درجات أقرانهم الموجودين بالخدمة، لأن إضافة درجة أو اثنين فعلياً يترتب عليه تكريس لظلم الفصل وإضافة ظلم جديد بالحرمان من التساوي مع الأنداد المستمرين حتى الآن.

كما ذكرنا سابقاً فإن إبعاد العسكريين السابقين من هذا الملف جعل الممسكين به غير ملمين بأهمية إرجاع المفصولين تعسفياً للخدمة مجدداً حسب أقدمياتهم للقادرين والراغبين في العودة للخدمة مجدداً، فطبيعة تركيبة المؤسسة العسكرية النظامية تقوم على شكل رأسي، وبالتالي فإن استيعاب عناصر معادة في درجات مختلفة سيحدث توازناً مهماً، ويسهم في تحويل المؤسسة العسكرية –سواء كانت قوات مسلحة أو شرطة أو جهاز أمن ومخابرات- لشكل أكثر احترافية وقومية، وتقليل التأثير السياسي الناتج عن هيمنة التنظيم الإسلامي الإخواني لثلاثة عقود.

عملية إعادة الاستيعاب والإعادة للخدمة ستساعد بشكل ملموس في تشكيل العقيدة الجديدة للقوات النظامية القائمة على الالتزام بواجباتها الدستورية وحماية الأرض والشعب ونظام حكمه الديمقراطي، باعتباره يمثل رغبة السودانيين

والسودانيات وخيارهم في كيف يحكموا، والتصدي لأي محاولة تسعي لتهديد البلاد والعباد وتقوض الدستور.

إن تأسيس القوات النظامية على هذه الأسس الجديدة سيترتب عليها إعادة الثقة ما بين الشعب وقواته النظامية وتكامل أدوراهما المشتركة وإسهامها المشترك في تقوية وتمتين الطرف الثاني وإعانته على أداء مهامه بالوجه الأكمل.

أحد أهم شروط الانتقال الديمقراطي أن يفضي –وسيفضي- لإبعاد القوات النظامية والجيش من الحياة السياسية بشكل كامل، ولتحقيق هذا الأمر فإنه يتطلب إعادة بناء القوات النظامية مجتمعة من القمة قبل القاعدة، ولتحقيق هذا الأمر وفي ظل عدم إمكانية اللجوء لخيار التعيينات السياسية، فيجب أن يتم هذا الأمر من خلال استيعاب وإرجاع المفصولين تعسفياً من الخدمة العسكرية القادرين والراغبين في العمل مجدداً من الضباط وضباط الصف مرة أخرى، واستيعابهم داخل تلك القوات النظامية بما في ذلك إعادة توزيعهم بين القوات النظامية المختلفة في حال الرغبة في العمل بتلك القوات النظامية الأخرى شريطة استيفاء الشروط والضوابط اللازمة والملائمة المطلوبة للانضمام للفرع المعني.

غياب جهاز الأمن الداخلي

من المهم الاستدلال بتجربة أخرى إضافية خلال المرحلة الانتقالية تعتبر من الفرص الضائعة، وهي المرتبطة بتكوين (جهاز الأمن الداخلي) والذي تم التعامل معه بوصفه قضية سياسية وقانونية أكثر من نقاشها من قبل مختصين عسكريين لتعريف وتحديد كيفية تكوين الجهاز ومهامه، ووضع أسس استيعاب العناصر وترشيحها، سواء كانوا من العاملين بالخدمة أو خارجها.

نتيجة هذا الانفراد هو التلكؤ في تكوين هذا الجهاز والذي كان بإمكانه أن يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز حماية الانتقال الديمقراطي الذي واجه التآمر دون (أنياب) فبات بلا درع أو سيف فسهل افتراسه فجر 25 أكتوبر بكل سهولة عبر انقلاب عسكري

لو جوبه بمقاومة من أي وحدات نظامية بالإضافة للمقاومة الشعبية الباسلة المستمرة حتى يومنا هذا لتداعى وانهار في ساعاته الأولي.

عمليات الدمج والتسريح

المدخل الثاني لإعادة هيكلة القوات النظامية المختلفة، وتشكيلها بشكل يجعلها أكثر قومية واحترافية ويخرجها من الإطار الأيديولوجي المتزمت كان استكمال عمليات الدمج والتسريح التي سيترتب عليها إدخال منسوبي قوات حركات الكفاح المسلح والدعم السريع ضمن منظومة القوات النظامية الموحدة، وهو ما كان يعني عملياً تقليل وتفكيك للعقيدة ذات الطابع الأيديولوجي التي تم غرسها ورعايتها خلال العقود الثلاثة الماضية، وفتح الطريق أمام تشكيل جديد لهذه القوات النظامية على أساس عقيدة جديدة.

قامت مؤسسات الحكم الانتقالي بالتوقيع على اتفاقين للترتيبات الأمنية ضمن بروتوكولات اتفاق سلام جوبا.

أولهما هو اتفاق الترتيبات الأمنية النهائية بالمنطقتين والمكون من أربعة فصول تناولت ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وإجراءات وقواعد الدمج، وإصلاح وتطوير وتحديث المؤسسة العسكرية والأمنية، ونصت المادة 80 (1) من الاتفاقية على أن الترتيبات الأمنية ستتم على ثلاث مراحل يجب تنفيذها بشكل صارم.

تستمر المرحلة الأولي 12 شهراً، تعقبها المرحلة الثانية ومدتها 14 شهراً، والمرحلة الثالثة والأخيرة ومدتها 13 شهراً. وطبقاً للمادة 80 (5) فبانتهاء تلك المدد ستكون قوات الجيش الشعبي المدمجة باتت جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة. شملت الوحدات والقوات النظامية المقرر استيعاب ضباط وضباط صف وجنود الجيش الشعبي بجانب القوات المسلحة كل من الشرطة وجهاز المخابرات العامة.

الاتفاق الثاني هو اتفاق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية بين حكومة جمهورية السودان الانتقالية وحركات الكفاح المسلح-مسار دارفور الموقع بتاريخ 29 أغسطس 2020م. ونجد أن هذا الاتفاق نص في المادة 26 (9) و(10) على تعيين عدد من ضباط مسار دارفور في الرتب الرفيعة بالقيادة العامة استثناء، بحيث يكونوا جزءاً من خلية العمل المناط بها إدارة القوات المدمجة بجانب تعيين ضباط من الحركات من الرتب الرفيعة بشكل استثنائي في قيادة القوات البرية، كما نصت المادة (29) من هذا الاتفاق على تكوين قوة لحفظ الأمن في دارفور قوامها 12 فرداً قابلة للزيادة مناصفة بين القوات العسكرية الرسمية وحركات المسار، على أن تعمل لمدة 24 شهراً قابلة للتجديد.

قسم الاتفاق الجزئيات المرتبطة بمراحل الترتيبات الأمنية لأربع مراحل أولها (استمرار وقف الأعمال العدائية)، وثانيها (تنفيذ وقف إطلاق نار دائم وتنفيذ برامج الدمج في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى)، وثالثها (تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج)، ورابعها (تنفيذ خطة الإصلاح والتطوير والتحديث للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى).

نصت المادة 26 (3) على اكتمال عملية التجميع لقوات حركات المسار خلال 90 يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاق، ونص البند (4) من ذات المادة على إكمال عملتي التجميع والتدريب خلال 15 شهراً من التوقيع على الاتفاق، ونص البند (5) من ذات المادة على بقاء القوات المدمجة في دارفور لمدة أربعين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق قابلة للتمديد إذا دعت الضرورة الأمنية والإنسانية في الإقليم، على أن تنفتح بعدها حسب خطة الانفتاح الاستراتيجي للقوات المسلحة.

أبرز الملاحظات على هذا الاتفاق هو إشارته في المادة 9-12 (1) الخاصة بتعريف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية/ القطاع الأمني في السودان بأن (المؤسسة العسكرية تشمل القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وأشارت المادة 25-5-2

(14) من ذات المادة ضمن مهام اللجنة العسكرية المشتركة العليا للترتيبات الأمنية على إشرافها –أي اللجنة العسكرية المشتركة- على عمليات دمج قوات حركات الكفاح المسلح /مسار دارفور في القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والقوات النظامية الأخرى وفق المعايير التي يتم الاتفاق عليها والاستفادة من التجارب السابقة.

تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية في اتفاق سلام جوبا شهد تعطيلاً كبيراً، ونتج عنه حدوث خروق كبيرة لنصوص الاتفاق نفسه، إذ دخلت قوات حركات الكفاح المسلح بمسار دارفور المدن بما في ذلك العاصمة مسلحة بأسلحة ثقيلة، وهو إجراء يعتبر ضمن الأنشطة المحظورة، وكاد الأمر في العاصمة أن يتطور لمواجهة بين الطرفين باعتباره تقدماً واستيلاءً على مناطق جديدة قبل أن تتم مداركته وسحب تلك القوات خارج العاصمة.

حدثت تعقيدات إضافية نتيجة لوجود أطراف مصنوعة فاقمت من الارتباك، ولعل أبرز نماذجها (تمازج) التي انخرطت باكراً في أنشطة محظورة بموجب اتفاق الترتيبات الأمنية من خلال تجنيد عناصر جدد لحركتها، ومع استمرار هذا الخرق دخلت حركات أخرى بمسار دارفور هذا المضمار بشكل منهجي ومتواصل في التجنيد ومنح الرتب بشكل مفتوح، ودون أي ضوابط، نتج عنه استغلال عدد كبير من المستوعبين الجدد للصفات النظامية لتلك الحركات بغرض ارتكاب الجرائم الجنائية.

رغم نسج تحالف سياسي مصلحي بين المكون العسكري وجزء كبير من المجموعات الموقعة على اتفاق سلام جوبا، خاصة الحركات المسلحة منها، بغرض إضعاف المكون المدني؛ ثم لاحقاً الاتفاق والتآمر للانقلاب على الانتقال الديمقراطي فجر 25 أكتوبر 2021م.

نلاحظ أن الإجراءات المرتبطة بإعادة الدمج والتسريح التي تمثل قضية محورية وأساسية للأطراف الموقعة على اتفاقيات السلام تمضي بشكل بطيء للغاية. صحيح أن إيقاف التمويل الخارجي والتدفقات المالية لهذه الترتيبات تأثر سلباً بالمقاطعة الدولية لانقلاب 25 أكتوبر، إلا أنه يجب عدم إغفال وجود دوافع أخرى، فهي تظل حاضرة ومتمثلة بشكل أساسي في فقدان الإرادة السياسية لإنفاذ هذه الترتيبات من قبل المكون العسكري، نظراً للمتغيرات المتوقع حدوثها نتيجة لتطبيقها على تركيبة القوات النظامية عموماً والقوات المسلحة على وجه الخصوص، سيما عقب استيعاب ضباط من رتب رفيعة من منسوبي الحركات المسلحة من المنطقتين ومسار دارفور على مستوى القيادة العامة أو قيادة القوات البرية.

النقطة الثانية تتمثل في وجوب الإقرار والاعتراف بأن اتفاقيات الترتيبات الأمنية في المنطقتين ومسار دارفور تمت فعلياً مع الأطراف الأضعف عسكرياً بحركات الكفاح المسلح التي ظلت تقاوم وتعارض النظام المباد، فالقوات الأكثر تنظيماً وتدريباً وعدداً وتستولي على مناطق خاضعة لسيطرتها هي قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي يقودها الفريق عبدالعزيز آدم الحلو والتي ستطالب بسقف أعلى لدمج جيشها، هذا إذا لم تتمسك باحتفاظها بجيشها مستقلاً لفترة زمنية قد تطول أو تقصر، ولكنها في خاتمة المطاف ستنتهي لدمجه، وبالتالي ستكون حصيلة ونتيجة تنفيذ عمليات الدمج على مرحلتين: إعادة تشكيل قوات نظامية عموماً وجيش مختلف كلياً عن تركيبة الجيش الحالي السائدة منذ استقلال السودان والموروث من النظام المباد.

أهم النجاحات

نجد أن أبرز النجاحات التي تحققت خلال المرحلة الانتقالية تمثلت إجمالاً في الآتي:

(1) وضع قضية دور ومستقبل الجيش والقوات المسلحة في العملية السياسية على صدارة الأجندة السياسية والتأكيد على أن الشراكة السياسية والتي تم إقرارها بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2019م هي الاستثناء وأن الأصل خروج الجيش/ القوات المسلحة وكل القوات النظامية من العملية السياسية.

(2) التأكيد على الصلة العضوية ما بين إصلاح المؤسسات العسكرية وإنهاء حالة تعدد الجيوش والمليشيات بحيث تنتهي هذه الوضعية المختلفة بتأسيس جيش واحد مهني احترافي قومي على أساس عقيدة جديدة، وذات الأمر ينطبق على الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات بضرورة تحويلهما لأجهزة تخدم المواطن وتطبق القانون وتمارس دورها بشكل مهني قومي غير حزبي.

(3) الكشف عن الشبكة الاقتصادية وامتدادها، ذات الصلة بالمؤسسات الاقتصادية والشركات المرتبطة بالقوات النظامية وأدوارها في تعطيل وتخريب العملية الاقتصادية وضرورة إنهاء هذا الوضع المختل بأيلولة هذه المؤسسات لمصلحة وزارة المالية ووضع هذه القضية ضمن حزمة واشتراطات إجراءات الإصلاحات الاقتصادية مع الجهات الدولية الخارجية.

(4) التوقيع على اتفاق سلام مع عدد من المجموعات والحركات المسلحة المقاومة للنظام المباد ووضع إطار للترتيبات الأمنية وعمليات الدمج والتسريح والمعايير والضوابط المرتبطة بهذه العملية.

(5) الحد من السلطات الاستثنائية الممنوحة لجهاز الأمن والمخابرات العامة خاصة المتعلقة بالاعتقال التحفظي لأسباب سياسية، والحد من تدخله في الشأن السياسي والنقابي والطلابي أو مراقبة الأجهزة الإعلامية بشكل قبلي أو بعدي واقتصار دوره على جميع وتحليل المعلومات.

(6) الشروع في إصلاح قوات الشرطة بتأكيد السلطة الكاملة لرئيس الوزراء في إعفاء وتعيين مدير عام الشرطة، وتفويض المدير العام للشرطة الصلاحيات التي تمكنه

من ابتدار الإجراءات المناط بها إصلاح عقيدة عمل قوات الشرطة وتعاملها مع المواطنين بحيث تعتبر في جوهر تعاملها أنها في خدمة المواطن و(الحريات) هي الأصل.

أبرز أوجه القصور

من خلال السرد الذي أوردناه سابقاً نجد أن أبرز أوجه القصور تمثلت إجمالاً في الآتي:

(1) عدم استفادة الحرية والتغيير من ميزتها التفضيلية المتمثلة في وجود عسكريين سابقين من مختلف القوات النظامية (جيش، شرطة وأمن) في جميع الرتب في المفاوضات كمفاوضين أو مستشارين لإعداد الرؤى في المسائل الفنية العسكرية.

(2) عدم وجود رؤى فنية احترافية للحرية والتغيير لإجراءات ومراحل عملية الإصلاح للمؤسسات العسكرية واقتصار النقاش حول هذه القضية رغم أهميتها على الجانب السياسي فقط.

(3) ترك عملية إصلاح المؤسسات العسكرية للعسكريين دون أن يتبع ذلك إجازة خطة بمراحلها لتحقيق هذا الهدف، وتحديد مؤسسات أو أجهزة دستورية تتولى متابعة تنفيذ هذه الإجراءات أو تلك الخطة الإصلاحية.

(4) مواصلة الانسحاب من ميدان الإصلاحات والإجراءات العسكرية المرتبطة بإكمال الدمج والتسريح بعد التوقيع على اتفاق سلام جوبا وترك الأمر برمته للمكون العسكري والأطراف الموقعة على اتفاق سلام جوبا.

(5) عدم الاستفادة من تجارب السودان فيما يتصل بعلاقة المؤسسات الدستورية من مجلس سيادة وحكومة وبرلمان بالقوات النظامية المنصوص عليها في دستور 1956م أو حتى في الدساتير اللاحقة للثورات الشعبية بالسودان بعد ثورتي أكتوبر 1964م ومارس/ أبريل 1985م فيما يرتبط بتبعية المؤسسات العسكرية للسلطة التنفيذية (الحكومة) وعلاقتها بمجلس السيادة.

(6) غض الطرف عن استيلاء القوات المسلحة على الشركات الاقتصادية التابعة لجهاز الأمن والمخابرات أو حزب المؤتمر الوطني مما ترتب عليه تزايد وتمدد المؤسسات والشركات تحت مظلة الصناعات الدفاعية التي توسعت أنشطتها ومواردها بشكل أكبر من السابق.

(7) غياب الرؤية حول كيفية توظيف النص الدستوري الوارد في الوثيقة الدستورية الملزم بإنصاف المفصولين تعسفياً من العسكريين بالتشديد على إعادة القادرين والراغبين في العمل مجدداً للخدمة أسوة بنظرائهم المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية في ذات أقدميتهم العسكرية باعتبار أن حدوث هذا الإجراء والذي سيفضي لإحداث تغيرات في التركيبة القيادية والوسيطة سيسهم بشكل إيجابي في مسار استعادة القومية للقوات النظامية، والحد من أي توجهات ذات طابع أيديولوجي وتلعب دوراً مساعداً في إعداد العقيدة الجديدة للقوات النظامية. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا القرار لا يقتصر على قوات نظامية معينة، وإنما يشمل كل المؤسسات العسكرية.

(8) إغفال نصوص اتفاقيات الترتيبات الأمنية للمنطقتين ومسار دارفور التي تفضي بشكل عملي لدمج المجموعات المسلحة المتعددة بما في ذلك الدعم السريع – رغم التضارب بين نصي اتفاق المنطقتين ومسار دارفور- في مؤسسات واحدة والضغط من أجل تنفيذ هذه الإجراءات باعتبارها ملزمة لجميع الأطراف عموماً ولأطراف المكون العسكري على وجه الخصوص.

(9) عدم إيلاء إجازة قانون الأمن الداخلي وتكوين جهاز الأمن الداخلي الاهتمام الكافي، والتعاطي معه بالشق السياسي بعيداً عن الجوانب الفنية والأهمية الاستراتيجية لوجود جهاز أمني يدين بالولاء للحكومة والانتقال الديمقراطي، ومدى تأثيره في إمكانية إحداث قدر من التوازن وسط القوات النظامية عوضاً عن حالة

الاختلال الكلية الناتجة عن هيمنة المكون العسكري على كل المؤسسات العسكرية والنظامية.

العوائق والتحديات

تتلخص أبرز العوائق والتحديات إجمالاً في الآتي:

(1) غياب إرادة الانتقال لدى القادة العسكريين ومقاومتهم لأي توجه يفضي لإعادة هيكلة القوات النظامية باعتبارها سيترتب عليها خلق أوضاع وتركيبة جديدة قد يترتب عليها فقدانهم لامتيازاتهم أو فرصهم القيادية.

(2) التقاطع ما بين استكمال الإصلاح واستعادة الانتقال الديمقراطي بما في ذلك هزيمة انقلاب 25 أكتوبر بسلامة بعض قادة المكون العسكريين الساعين لإنقاذ رقابهم من المشانق والقصاص عن أي تجاوزات يتهمون بها، وبالتالي رهن الأمر إجمالاً بالمقايضة بـ(المخاوف وضمان السلامة).

(3) وجود مطامح سياسية لبعض الأطراف والمكونات العسكرية التي تراهن على صناديق الذخيرة المتوفرة لديها وصناديق الأموال التي تراكمت لديها بسبب الموارد المالية المتوفرة لديها كأدوات لنسج تحالفات تعيد تشكيل المشهد السياسي المستقبلي.

(4) تنامي المصالح بين كبار قادة العسكريين والمجموعات الموجودة حولهم وحرصهم على الحفاظ على امتيازاتهم الاقتصادية الناتجة عن تراكم وتنامي عائدات المشاريع والشركات التابعة للقوات النظامية.

(5) استمرار وجود وتأثير منسوبي النظام المدحور أصحاب التوجهات الأيديولوجية في جميع مستويات القوات النظامية المختلفة ولعبهم دوراً سلبياً مؤثراً في تقويض الانتقال الديمقراطي، ومساعيهم الواضحة في الانقضاض الكامل على الثورة وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه قبل إسقاط النظام المباد.

(6) غياب الرؤى السياسية والتصورات الفنية للجوانب العسكرية من قبل الحرية والتغيير حول كيفية تجاوز تلك التحديات ودفع مسار إصلاح المؤسسات العسكرية للأمام.

(7) وجود مخاوف من إمكانية أن تفضي عملية الدمج لإحداث اختلال سياسي لصالح الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام بحيث تستثمر وجودها داخل القوات النظامية للاستيلاء على السلطة وغرس بذرة توجه انقلابي في رحم القوات النظامية المستقبلية.

من الضروري الإشارة إلى أن هذه المخاوف تنامت بشكل أكبر بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م، والذي أظهر عدم تقيّد قيادة تلك الحركات بالديمقراطية والانتقال السلمي وعدم وجود أي وازع لها في استخدام أي وسائل للوصول للسلطة بما في ذلك الانقلابات العسكرية.

(8) الفشل في الوفاء بالترتيبات الأمنية قد يلقي بظلاله بشكل سلبي على مسارات السلام غير المكتملة، بحيث تلجأ حركات الكفاح المسلح غير الموقعة لرفع سقوفاتها التفاوضية في الترتيبات الأمنية الأمر الذي قد يترتب عليه تعثر المفاوضات أو تأخر استكمال عمليات الدمج وإكمال إصلاح المؤسسات العسكرية.

(9) ضعف مرتبات العاملين في القوات النظامية هو أحد الأسباب الرئيسية التي تقطع الطريق أمام انضمام أجيال شابة مؤمنة بالتغيير إلى تلك المؤسسات.

التوصيات المستقبلية لأداء أفضل

(1) إصلاح المؤسسات العسكرية اعترف به المكون العسكري والعسكريين وحركات الكفاح المسلح ونص عليه في اتفاق سلام جوبا، ويجب تنفيذه عبر تأسيس آلية تستصحب خصوصية المؤسسات العسكرية وارتباطها بالأمن القومي للبلاد، ويمكن الاستعانة والاستفادة من الخبراء من الضباط المؤهلين من المعاشيين أو العاملين حالياً بالخدمة أو الذين ستتم إعادتهم للخدمة للقيام بمهمة الإصلاح في كل من

الجيش والشرطة والأمن. يتم الاتفاق على كيفية تشكيل الآلية ومنهج عملها وخططها. ستخضع الآلية طيلة فترة عملها لإشراف الحكومة ورقابة المجلس التشريعي.

(2) تشكيل الحرية والتغيير للجنة فنية من العسكريين لإعداد تصورات وخطط ومراحل الإصلاح الأمني والعسكري بما في ذلك إجراء المعالجات على بعض جوانب الخلل المنصوص عليها في اتفاقيات الترتيبات الأمنية للمنطقتين ومسار دارفور، بحيث تفضي لعملية متشابهة وموحدة قابلة للتطبيق ومحفزة ومنصفة للجهات غير الموقعة.

(3) الاقتناع بوجوب الفصل الفعلي بين قادة المكون العسكري والانقلاب الحاليين من جهة ومستقبل القوات النظامية من ناحية أخرى فإنهاء هذا الازدواج والفاصل بين هذين المسارين يعد العتبة الأولي واللازمة لإنفاذ إجراءات فاعلة لبداية إصلاح المؤسسات العسكرية.

(4) استكمال إجراءات توفيق أوضاع المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات العسكرية المجازة قبل انقلاب 25 أكتوبر بحيث تصبح تلك المؤسسات تحت ولاية وزارة المالية الاتحادية ومراقبة ديوان المراجعة القومية.

يمكن في هذا السياق تصميم مشاريع إنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية لا تتمتع بأي امتيازات أو إعفاءات تشارك فيها القوات النظامية برؤوس الأموال والأيدي العاملة، خاضعة لرقابة وزارة المالية والمراجعة القومية، على أن يتم التوصل لصيغة تضمن توزيع الأرباح الناتجة عنها لصالح كل العاملين بتلك القوات النظامية مع إعطاء النسبة الأكبر للعاملين فيها.

(5) تصنيف المفصولين تعسفياً من الخدمة العسكرية بحيث يتم استيعاب القادرين والراغبين في العمل مجدداً بذات أقدمياتهم على أن تتحمل الدولة

والميزانية العامة التكلفة المترتبة على هذا الاستيعاب باعتباره أحد مهام ومطلوبات الانتقال الأساسية.

(6) الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في مسألة إعادة بناء القوات العسكرية ما بعد النزاعات وتكوينها على أساس قومي مهني احترافي.

(7) التمسك بالأهداف الأساسية لعملية إصلاح المؤسسات العسكرية بحيث تفضي لتأسيس جيش واحد، شرطة مهنية وجهاز أمن ومخابرات غير حزبي وعدم السماح بأي أجسام عسكرية أو شبه عسكرية خارج المؤسسات العسكرية النظامية.

(8) الاستفادة من الإرث الدستوري والقانوني السوداني بعد الاستقلال والثورات الشعبية في تحديد علاقة وتبعية المؤسسات العسكرية للمؤسسات الدستورية في الأنظمة الديمقراطية المدنية، باعتبار أن ذلك هو الوضع الذي يمثل الأصل وما دون ذلك فهو الاستثناء.

(9) تشجع انضمام الشباب والشابات من كل أقاليم البلاد للمؤسسات العسكرية بمختلف تخصصاتها لضمان تركيبتها القومية وحيويتها ويشمل ذلك تحسين الأجور وشروط الخدمة فيها.

الخاتمة

قد تبدو الحصيلة النهائية لإصلاح المؤسسات العسكرية خلال الفترة الانتقالية حتى انقلاب 25 أكتوبر 2021م محبطة وضعيفة في نظر العديدين بما في ذلك الذين ستتاح لهم فرصة للاطلاع على هذه الورقة أو مناقشة محتوياتها، لكن من الضروري الإقرار بأمر أساسي ومفاده أن ثورة ديسمبر المجيدة كغيرها من الأفعال البشرية قابلة للصواب وحدوث الأخطاء، ويبقي التحدي الأساسي ينحصر في المقدرة على الاستفادة من تجارب الماضي لضمان عدم تكرار علاتها مرة أخرى مستقبلاً.

من المؤكد أننا لا نرغب في هذا الأمر، وبمثل الشجاعة التي امتلكناها اليوم ونحن نمارس التشريح لتجربتنا واظهار إنجازاتها وإخفاقاتها فسنكون قادرين على

الاستفادة وتأسيس تجربة جديدة مختلفة في المستقبل وصولاً للدولة المدنية الديمقراطية الموحدة.

في ختام حديثي اسمحوا لي أن أستعير مقولة لقائدنا الفذ مؤسس حزبنا المقاتل المناضل الجسور اللواء ركن عبد العزيز خالد:

هل الأمل موجود؟ نعم الأمل موجود. هل التغيير قادم؟ نعم التغيير قادم

وبدوري أسمحوا لي أن أقول عبركم من هذه المنصة: **الشارع سيحسم المعركة... فعلها من قبل لثلاث مرات، والرابعة قادمة، ورغم التأخر والتعثر فإنها ستحدث في لحظة ما ... سينتصر شعبنا على جلاديه في خاتمة المطاف وسترفرف رايات وشعارات ثورة ديسمبر المجيدة، وستحقق أحلام كل الشهداء والجرحى والمفقودين والصامدين والصامدات في تلك الشوارع في سيادة قيم الحرية والسلام والعدالة في دولة مدنية ديمقراطية...**

وشكراً لتفضلكم بكريم الاستماع والمتابعة.

قائمة المراجع

(1) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م.

(2) اتفاق الترتيبات الأمنية النهائية بين حكومة السودان الانتقالية والجيش الشعبي لتحرير السودان –شمال / الجبهة الثورية.

(3) اتفاق وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية بين حكومة السودان الانتقالية وحركات الكفاح المسلح- مسار دارفور.

(4) المرسوم الدستوري رقم (14) لسنة 2021م بتاريخ 27 سبتمبر 2021م بتعديل قانون القوات المسلحة لسنة 2021م.

النقاش

السر أحمد سعيد:

أحيي الحضور والشكر والتقدير لصحيفة لديمقراطي والمنظمين على المجهود.

الورقة مجهود كبير وجيدة جداً ومختصرة.

التناقض الرئيسي ليس مع المؤسسة العسكرية وإنما مع الحركة الإسلاموية المتعلقة في كل مكان، كما هو معلوم فإن القوات المسلحة ليست هي القيادة العامة ولا الضباط وضباط الصف، بل هي مجموع كل ذلك، ولكن شريحة منها وقعت في براثن الحركة الإسلاموية وهي سبب كل المشاكل.

الورقة تحدثت عن الوثيقة الدستورية والتي حددت أن الإصلاح يتم بواسطة الأجهزة نفسها، ووضعت أن وزيري الدفاع والداخلية يتم تعيينهما بواسطة المكون العسكري.

تعقيبي ليس نقداً للورقة وإنما إضافة بالنقاط التالية:

- الأمن اختصر في الورقة، ينبغي أن يتم رصد المشاكل الأمنية التي حدثت، مثلاً العمليات المشتركة ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء، وتمثيلية جبرة، وتسعة طويلة.. حصر هذه المشاكل وتحليلها لكي نتعرف على التحديات الأمنية الداخلية، التي تقف خلفها الدولة العميقة، فقد قال د. عزمي بشارة "إن أهم تحديات الفترة الانتقالية محاربة الدولة العميقة" خاصة جهاز الأمن كما ذكر وجدي صالح أن الأمني الشعب لديهم 130 ألف فرد منتشرين في دولاب الدولة لتعطيل أجهزتها.
- أجهزة المخابرات الأجنبية التي تعمل في السودان عبر الجاليات الأجنبية غير المقننة.
- العصابات المسلحة من تسعة طويلة وغيرها.

- هل السلاح المصنع في الصناعات الدفاعية الذي يذهب إلى بوكو حرام؟ أم إلى أين يذهب؟
- التنقيب والتعدين (فاغنر).
- تأمين وزراء الحرية والتغيير والصف الأول في الدولة.
- وكل الإشاعات حول الوزراء من الدولة العميقة. وهل الحرية والتغيير تعلم ذلك؟ هل تعلم أن لقب (قحاطة) جاء من الإعلام العميق؟
- وزيرا الدفاع والداخلية يعينا من المكون العسكري فمن يعين مدير الأمن والمخابرات؟ المفترض أن تتخذ الحرية والتغير موقفاً حيال ذلك لأن الجهاز في يدها والنيابة وأضراسها.

التحديات الأمنية الخارجية: لا بد من معرفة ماذا تريد الدول الكبرى روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وتركيا وإيران، لديهم استثمارات في الصناعات الدفاعية هل سيتركون السودان في حاله؟ وكذلك دول الجوار مصر واثيوبيا لديهم تأثير في السودان، والإرهاب الدولي وحرب اليمن وتأثيراتها، وتأمين الحدود فلدينا 2200 كلم مع جنوب السودان غير مؤمنة. هل الحرية والتغيير درست هذا الأمر؟

أوصي مستقبلاً بإنشاء جهاز أمن فدرالي مثل FBI وجهاز أمن خارجي مثل CIA، جهاز مخابرات مهمته جمع المعلومات فقط غير موفق لا بد أن تكون له القوة والقدرة.

الشرطة أيضاً اختصرت في الورقة، لقد قامت الشرطة بأنشطة فض المظاهرات، وهنا نسأل من قام بذلك؟ ومن قتل المتظاهرين؟ من هرب الدهب عبر المطار؟ من حرق مركز شرطة الصافية؟، من المسؤول عن ضعف خدمات الجمهور؟ وترديد عبارة (ما قلتوا مدنية)، هناك تراجع كبير عن واجباتها. لذلك نطالب بإعادة تنظيم الشرطة وتطهيرها من الدولة العميقة لأنه تم فيها تخريب واسع.

القوات المسلحة: هنالك حديث عن الإصلاح وتعابير إعادة تنظيم، وإعادة هيكلة، وإعادة بناء؛ كلها مصطلحات تتسم بالضبابية، عملية إصلاح تعني تصليح ما هو

معطوب، إعادة تنظيم نعني نقل الضباط والترقيات وخلافه، إعادة الهيكلة تعني تغيير داخل القوات الرئيسية البرية والبحرية والجوية، نحن في قدامى المحاربين قدمنا ورقة في منتدى الجامعة للتحول الديمقراطي قلنا كلمة تحديث القوات المسلحة شاملة لكل المصطلحات أعلاه وذلك في ستة أسباب:

1. الجيوش في كل العالم تتجه نحو الجوش الصغيرة، باستخدام الشبح والطيران بدون طيار والصواريخ، أي جيش منظم.
2. تطوير الفكر العسكري، ثلاثين سنة كان فيها البشير قائداً أعلى للجيش جمد خلالها التفكير العسكري (الدفاع بالنظر في القرن الواحد والعشرين).
3. كنا نحارب في الجنوب بفكر هكس باشا، نحن أحفاد حمدان أبو عنجة والنور عنقرة وود النجومي وعثمان دقنة الذين كسروا الصندوق الإنجليزي، كنا نحارب بالصندوق وعندما غيرنا التفكير إلى حرب العصابات انتصرنا وأخذنا وسام الشجاعة.
4. العقيدة الإسلاموية لا بد أن تتغير، البشير قال "أنا أخو مسلم من الثانوي"، كيف يكون ضابط وقائد للجيش ومنتمي سياسياً وكذلك هاشم عبد المطلب رئيس الأركان قال "تجندت في الحركة الإسلامية وأنا ملازم" كيف يتعامل مع الضباط هل بفكر الاخوان المسلمين أم بفكر القيادة العامة؟
5. عقيدة القوات المسلحة: هناك عقيدة في الجيش قائمة على السيطرة العسكرية على المؤسسات المدنية واعتقاد أن المدنيين يجب أن يبقوا تحتهم، لابد من تغيير هذه العقيدة بحيث تكون المؤسسة العسكرية تحت سيطرة وسلطة مدنية وليس العكس هذا يتم بتحديث الفكر.
6. العامل الاقتصادي: لا نحتاج إلى الأعداد الضخمة من الجنود التي يصرف عليها أموال مهولة ويكون التركيز على المهندسين والطيران والإدارات، ومع هذه الاعداد الكبيرة تصنيف الجيش السوداني في المجلات العسكرية في تصنيف الجيوش رقم 76 في العالم تصنيف متأخر جداً.

الترتيبات الأمنية: فرصة السلام والترتيبات الأمنية لإعادة وزن الجيش، الترتيبات الأمنية في اتفاقية جوبا للسلام فيها مشكلة. لقد قرأتها حرفاً حرفاً، نجد قوى حفظ السلام في دارفور وقوات مشتركة لحماية المدنيين، الاتفاقية تتحدث عن قوات مشتركة تتكون من 12 ألف فرد منها 6 ألف من الجيش والشرطة والأمن والدعم السريع و6 من حركات الكفاح المسلح، وهل القوات المسلحة ليس فيها من دارفور وكذلك الشرطة والأمن والدعم السريع؟ هذا نفس ما حدث في الترتيبات الأمنية في أديس أبابا عام 1972 وما حدث في 2005م، تم تطبيق نفس الشيء والعدد والطريقة، إنها أخطاء مكررة. ومع ذلك نصت على تعيين ضباط الكفاح المسلح في رتب رفيعة. كيف يتم ذلك وفق معادلات الجيش؟ وقد تم تكوين لجنة لوقف إطلاق النار، ولجنة عليا، ولجنة مشتركة في دارفور، ولجان في الولايات ولجان في القطاعات ولجان ميدانية.. هذه أعداد مهولة من الضباط وصرف كبير.

إن تقييم الأسلحة والمعدات، وحراسات لكل القيادات بعدد 320 فرداً، وتعريف المقاتل (الذي عرف بأنه كل من يحمل بندقية)، وعملية الدمج هذه وغيرها من الترتيبات الأمنية مسألة احترافية، وينبغي لكي تسهم في تحديث الجيش أن تتم مراجعة الترتيبات الأمنية في اتفاقية جوبا، ثم إجازتها من قبل المجلس التشريعي حتى لا نكرر أخطاء الماضي.

والتوصيات المطلوبة للإصلاح الأمني والعسكري هي:

1) تكوين لجنة من الحرية والتغيير المجلس المركزي لدراسة اتفاق سلام جوبا الموقع في 2020/10/3.

2) مراجعة الترتيبات الأمنية مراجعة دقيقة بواسطة لجنة من الحرية والتغيير والاستعانة بالخبراء لتفادي أخطاء اتفاقية أديس أبابا واتفاقية نيفاشا وكذلك أبوجا ويجاز الاتفاق النهائي عبر المجلس التشريعي.

3) إنشاء جهاز للأمن الداخلي على غرار FBI لمقابلة التحديات الكثيرة والمعقدة.

4) تشكيل جهاز أمن خارجي وذلك أيضا لمقابلة التهديدات الخارجية.

5) تحديث القوات المسلحة وليس الإصلاح فالتحديث يشمل الإصلاح والتطوير معاً.

6) إعادة هيكلة الشرطة حسب مقررات مؤتمر الحكم الإقليمي المزمع.

عمر محمد عثمان [1]

"إن أحد المعايير العالمية لقياس لأداء الشرطة ليس فقط في تأدية واجبها المهني التقليدي، ولكن أيضا في التوسع في العلاقات الإنسانية مع المواطنين وهذا ما يقربها أكثر إلى المواطنين الذين تقوم على خدمتهم، وهناك مقولة مشهورة أن مشروعية عمل الشرطة لا تستمد فقط من القوانين واللوائح وإنما أهم من ذلك من رضا المواطن عن عملها" فريق أول شرطة دكتور/عباس أبو شامة – وزير الداخلية الأسبق 1988م

مقدمة:

أطلعت باهتمام كبير على الورقة المقدمة من سعادة اللواء (م) كمال إسماعيل وكما يقول الله سبحانه وتعالي في محكم تنزيله (لا ينبئك مثل خبير) لذا وبملء الفم أقول إن الورقة كتبت بمداد وذهنية خبير أحاط إلى حد كبير بموضوع شائك ومتشعب يحتاج إلى مجلدات ومن الصعوبة بمكان اختصاره في ورقة علمية من سبعة عشر صفحة.

بحكم التخصص والخبرة سوف أركز في تعقيبي على موضوعي الشرطة والأمن الداخلي.

فيما يلي الشرطة تطرق مقدم الورقة إلى وضع الشرطة وأنه حصيلة ثلاثة عقود من حكم نظام شمولي، وهنا أتفق معه إلى حد كبير، لكن أرجو أن يسمح لي بإضافة أمر

---

[1] قدم التعقيب شفاهة في الجلسة وتم تسليم هذه الورقة باعتبارها التعقيب المعد على الورقة ولم يسعف الوقت لاستعراضه كله.

آخر، فمشكلة الشرطة لم تبدأ مع مجيء نظام الإنقاذ، والشرطة قبل الإنقاذ دون شك أفضل من بعد الإنقاذ لكنها أيضاً لم تكن في أفضل حالاتها، فالتدهور في الخدمة المدنية والعسكرية والشرطية وليد سنوات عديد من التخبط السياسي ودورات الحكم مدني عسكري- مدني عسكري ... هذه الدائرة الشريرة التي لم ننفك منها حتى اليوم.

كذلك أشار السيد مقدم الورقة إلى عدة مسائل مهمة من بينها ظاهرة العزوف عن العمل بالشرطة، وأضيف إلى ذلك ظاهرة لا تقل خطورة وتأثير على مستقبل الشرطة ألا وهي ظاهرة التسرب عبر الاستقالات أو الهروب من الخدمة.

تدهور العلاقة بين الشرطة والجمهور، وهذا ما نسميه في علومنا الشرطية (سيكولوجية العلاقة بين الشرطة والجمهور وهي علم يدرس لطلبة كلية الشرطة) ووضع الشرطة في الوثيقة الدستورية وغيرها من رؤوس الموضوعات المهمة وهنا أود أن أضيف إلى ذلك موضوعاً في غاية الأهمية ألا وهو موضوع "تجييش الشرطة" في شكل بعض أزيائها وتسليحها ومركباتها.

عقب سقوط النظام البائد في أبريل 2019م كان إصلاح الأجهزة الأمنية (الشرطة وجهاز المخابرات) واحداً من أهم مهام وواجبات الفترة الانتقالية بحسب الوثيقة الدستورية لسنة 2019م الأمر الذي حسب تقديري لم يتم، بل إنه لم يبدأ من أساسه، عدا تغييرات شكلية طفيفة طالت قيادات تلك الأجهزة حيث تم تغييرها عدة مرات (على سبيل المثال 5 مدراء عامين للشرطة) كما تم إحالة عدد كبير من الضباط بطريقة لم تكن دقيقة ولا منصفة، لم تؤد إلى تفكيك التمكين داخل الشرطة بالشكل المطلوب بقدر ما أدت إلى تشريد كفاءات مهنية مستقلة.

بحكم عضويتي في اللجنة الفنية لمشروع إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة كنا قد قمنا بعمل كبير قدمنا من خلاله رؤية واضحة عن مشكلة الشرطة والتغيير المنشود.

تضمن المشروع الموضوعات التالية:

1- مفهوم الإصلاح والتغيير وإعادة هيكلة الشرطة.

2- تحليل علمي لملامح المنظومة الأمنية والشرطية قبل الثورة.

3- أهم الخصائص المطلوبة في الشرطة بعد الثورة.

4- مجالات التغيير على ثلاثة مستويات (الفكري والهيكلي والفني).

5- إجراءات التغيير.

6- إدارة التغيير.

7- استراتيجية إدارة الأداء.

8- الهيكل التنظيمي.

9- التميز المؤسسي.

10- مدونة السلوك الشرطي.

11- تدابير الانتقال.

12- كلية الشرطة.

13- الشرطة بين المركزية واللامركزية.

14- التعديلات التشريعية.

15- فصل قوات الشرطة المتخصصة (السجون، الدفاع المدني، حماية الحياة البرية، الجمارك)

16- العمل الجنائي وضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الشرطة والنيابة العامة والعودة إلى مدرستنا الانجلوسكسونية فيما يلي العمل الجنائي.

وفيما يلي الأمن الداخلي قدمنا مشروعاً متكاملاً للبناء المؤسسي تضمن الموضوعات التالية:

1- التعريف بجهاز الأمن الداخلي.

2- المبادئ والقيم.

3- اختصاصات الجهاز.

4- سلطات الجهاز.

5- الهيكل التنظيمي.

6- تبعية الجهاز وعلاقته الرأسية والأفقية.

7- استراتيجية إدارة المورد البشري والمالي والتقني.

8- نظام إدارة البيانات والعمليات.

تسلسل زمني:

	التاريخ	الحدث
1	8 سبتمبر 2019م	حكومة الدكتور عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السابق الأولى تؤدي القسم وتعيين الفريق أول شرطة/الطريفي إدريس وزيراً للداخلية.
2	سبتمبر 2019م	شكل السيد وزير الداخلية اللجنة (312) للنظر في قضية ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين.
3	15 نوفمبر 2019م	عقد رئيس الوزر التأمين فيه على إعادة هيكلة جهاز المخابرات العامة لينقسم الجهاز إلى قسمين جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن الخارجي.
4	9 مارس 2020م	محاولة اغتيال دكتور عبد الله حمدوك
	9 أبريل 2020م	اللجنة**312** ترفع توصياتها للسيد وزير الداخلية بعد أن نظرت في عدد **(4840)** طلباً تقدم بها ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين تمت التوصية بإعادة**(723)** منهم للخدمة موزعين على (الشرطة عامة، السجون، حماية الحياة البرية، الدفاع المدني، الجمارك) وتعويض البقية.
5	11 أبريل 2020م	جلسة ثلاثية مشتركة بين المجلس السيادي ومجلس الوزراء وقوى الحرية والتغيير) تم الاتفاق على مصفوفة مهام المرحلة الانتقالية العاجلة كان من بينها (إنفاذ إصلاحات عاجلة في جهاز الأمن والمخابرات وإنفاذ إصلاحات عاجلة في جهاز الشرطة وبناء جهاز أمن داخلي يتبع لوزارة الداخلية) في إطار السعي لتنفيذ مطلوبات المصفوفة تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجلس الوزراء وقوي الحرية والتغيير لتقديم رؤية مكتوبة حول كيفية إجراء هذه الإصلاحات وبناء جهاز الأمن الداخلي.
6	15 يونيو 2020م	اللجنة الفنية المشتركة بين مجلس الوزراء والحرية والتغيير تفرغ من أعمالها وتستعرض مشروعاتها أمام المجلس المركزي للحرية والتغيير الذي بعد نقاش مستفيض أشاد بالمشروعات وأجازها.
7	5 يوليو 2020م	دكتور عبد الله حمدوك يقوم بإعفاء السيد مدير عام قوات الشرطة الفريق أول شرطة/عادل بشائر ويعين السيد الفريق شرطة/عزالدين الشيخ مديراً عاماً لقوات الشرطة.

	التاريخ	الحدث
8	7 يوليو 2020م	قال السيد حمدوك "اجتمعت اليوم مع الفريق شرطة عزالدين الشيخ مدير عام قوات الشرطة بحضور السيد وزير الداخلية وناقشنا بشكل عميق دور الشرطة في تعزيز التحول المدني وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان".
9	20 أغسطس 2020م	الدكتور عبد الله حمدوك في خطابه بمناسبة مرور عام على التكليف يصرح قائلاً "مؤخراً توافقت هياكل السلطة الانتقالية على تبعية الشرطة للجهاز التنفيذي باعتبارها قوات نظامية ذات طابع مدني، قمت بتعيين مدير جديد لجهاز الشرطة وتوافقنا على البدء في عملية إصلاح لتحويلها لمؤسسة لحماية المواطنين وحقوقهم "
10	1 سبتمبر 2020م	قال السيد محمد الفكي سليمان عضو مجلس السيادة "إن الحوجة لجهاز الأمن الداخلي صارت ملحة أكثر من أي وقت مضي وإن الجهاز يخضع حالياً لنقاشات جهات الاختصاص الفنية في الشرطة والمخابرات بالإضافة لوزارة العدل"
11	24 سبتمبر 2020م	عضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان يصرح "السيادي لم يتسلم مشروع قانون الأمن الداخلي"
12	23 يناير 2021م	مدير عام الشرطة الفريق أول عزالدين الشيخ يصدر قرار بمنع اجتماعات ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين بدار الشرطة.
13	25 يناير 2021م	ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين يدعون لتنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية ووزير الداخلية الفريق عزالدين الشيخ يستبق الخطوة ويغلق الطرق المؤدية إلى مقر الوزارة بمدرعات الشرطة وقوات مكافحة الشغب ويرفض مقابلة أو استلام مذكرة الضباط المفصولين.
14	25 يناير 2021م	السيد الفريق أول محمد الأمين الغالى – الأمين العام لمجلس السيادة – يستقبل بالقصر الجمهوري وفد ضباط الشرطة المفصولين ويتسلم مذكرتهم.
15	25 يناير 2021م	السيد عثمان حسين عثمان – الأمين العام لمجلس الوزراء – يستقبل وفد ضباط الشرطة المفصولين ويتسلم مذكرتهم.
16	8 يناير 2021م	تعيين السيد الفريق شرطة عزالدين الشيخ وزيراً للداخلية
17	12 فبراير 2021م	السيد محمد الفكى سليمان عضو مجلس السيادة يطالب مجلس الوزراء الإسراع بإجازة قانون الأمن الداخلى.
18	21 فبراير 2021م	السيد رئيس الوزراء يقوم بتعيين السيد الفريق شرطة خالد مهدي مديراً عاماً لقوات الشرطة.
19	22 فبراير 2021م	السيد رئيس الوزراء يقوم بزيارته الأولى لوزارة الداخلية (عقب ثمانية عشر شهراً منذ توليه منصب رئيس الوزراء!!) ويقول "إنهم قطعوا شوطاً كبيراً في إجازة ووضع قانون الأمن الداخلي ليدخل حيز النفاذ" وفي تنوير لضباط

	التاريخ	الحدث
		الشرطة من رتبة عميد فأعلي "ثمن مجهودات الشرطة وأنه قد حان الوقت لتحريك عجلة الإصلاح المنشود في أجهزتنا الأمنية"
20	27 فبراير 2021م	مجلس الوزراء يصدر بياناً حول اجتماع مجلس الوزراء المغلق في الفترة من 25-27 فبراير 2021م ويعلن عن برنامج الأولويات الخمسة والتى جاء الأمن في محورها الثالث ومن ضمن مشروعاته إصلاح جهازي المخابرات العامة والشرطة وإنشاء جهاز الأمن الداخلى.
21	25 أبريل 2021م	وزير العدل دكتور نصر الدين عبدالباري يصرح "أن مشروع قانون الأمن الداخلى تم إعداده بواسطة لجنة محدودة العضوية كونت من ممثلين للوزارات والأجهزة ذات الصلة ولم يتم عرضه على أي مستوى من المستويات الرسمية".
22	3 يوليو 2021م	وزارة شؤون مجلس الوزراء – قطاع الحكم والإدارة تعلن عن خطتها التنفيذية للنصف الثاني من العام يوليو – ديسمبر 2021م تضمنت الخطة أربعة أهداف، الهدف الثالث فيها هو تحقيق الأمن وتضمن مشروعين هما إصلاح جهاز المخابرات وقانون الأمن الداخلى (مع ملاحظة غياب أي حديث أو مشروع عن إصلاح الشرطة في هذه الخطة الممتدة حتى نهاية العام 2021م)
23	26 يوليو 2021م	السيد خالد عمر يوسف وزير شؤون مجلس الوزراء يقوم بزيارة وزارة الداخلية ويلتقي بالوزير وقيادات الشرطة ومن ضمن عدة موضوعات بحث الاجتماع "القضايا ذات الصلة بتطوير وتحديث الشرطة"
24	9 سبتمبر 2021م	تسلم رئيس مجلس الوزراء مذكرة من وفد مفصولي ومعاشي الشرطة توضح قضياهم ومطالبهم التي من أبرزها إصلاح وهيكلة الشرطة وإعادة مفصولي الشرطة للخدمة وأكد رئيس الوزراء أن قضية المفصولين تعسفياً من القضايا ذات الأولوية لدي الحكومة
25	8 أكتوبر 2021م	السيد خالد عمر يوسف وزير شؤون مجلس الوزراء يصرح "تصريحات السيد النائب الأول لرئيس مجلس السيادة حول تبعية جهازي الأمن والشرطة للعسكريين فيها خرق واضح للوثيقة الدستورية، وإن مهمة تطوير وإصلاح الأجهزة الأمنية هي مهمة جوهرية في تحديد نجاح الانتقال الديمقراطي"

لماذا لم يحدث التغيير؟ كما أسلفنا فإن الحكومة فشلت في إحداث أي تغيير حقيقي أو إصلاح في الأجهزة الأمنية، بل إنها لم تقترب من ذلك والسبب يعود إلى أربعة أمور أساسية هي:

(1) الوثيقة الدستورية: الوثيقة المعيبة والمختلة فيما يلي تنظيم وتبعية الأجهزة الأمنية وسلطة تعيين وزير الداخلية. كل ذلك جعل السلطة التنفيذية مشلولة ولم تفلح الإضافات التي تمت بموجب اتفاقية جوبا للسلام في معالجة هذا الوضع.

(2) مقاومة التغيير: ظهرت تيارات وقوى معادية لعملية الإصلاح داخل المنظومة الامنية لأسباب تتعلق إما بعقيدة تلك المؤسسات، أو لأسباب اجتماعية، أو نفسية، أو خوفاً من عملية التغيير.

(3) المكون العسكري: لم يبد الحماس اللازم واتسم تحركه بالبطء والتلكؤ، وزاد الأمر تعقيداً النص المبهم في الوثيقة الدستورية المتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية حيث فسره المكون العسكري على اعتبار أنه هو المكلف حصراً بعملية الاصلاح دون أدني تدخل أو مشورة من المكون المدني.

(4) المكون المدني: الإرادة السياسية لدى المكون المدني كانت إما غائبة أو ضعيفة تجاه قضايا إصلاح الشرطة وقيام جهاز الأمن الداخلي، وتفكيك التمكين داخل الأجهزة الأمنية وعودة الضباط المفصولين تعسفياً والمعاشيين كمدخل لإدارة التغيير والإصلاح، حيث لم يتم الطرق عليها أو الضغط في اتجاهها بشكل كاف.. كذلك لم يستفد المكون المدني من الدعم والخبرة الكبيرة بلا مقابل التي وضعها ضباط الشرطة المفصولون والمعاشيون بين يدي المكون المدني ولم يعط مجهوداتهم الاهتمام الكافي.

وضع الشرطة والمخابرات في الوثيقة الدستورية:

ونعني به هنا وضع جهاز الشرطة في الوثيقة الدستورية 2019م. جاء الحديث عن قوات الشرطة في المادة (36) من الوثيقة بقولها (قوات الشرطة قوات نظامية قومية لإنفاذ القانون، وتختص بحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتخضع لسياسات وقرارات السلطة التنفيذية وفق القانون. وينظم قانونا الشرطة والقوات المسلحة علاقة الشرطة بالسلطة السيادية.) هذا النص جاء فضفاضاً غير محكم وزع تبعية

الشرطة بين الجهازين التنفيذي والسيادي بشكل مربك، وزاد الأمر سوءاً عدم تعديل قانون الشرطة لسنة 2008م بالشكل الذي ربما كان من الممكن أن يسهم في تشريح وتفصيل هذه العلاقة المرتبكة.

الوثيقة الدستورية لم تشر بوضوح إلى مسألة مركزية الشرطة من عدمها إلا إذا فهمنا كلمة "قومية" على أساس أنها تعني مركزية، في حين أن المادة (4) من الوثيقة تتحدث عن طبيعة الدولة بأنها لا مركزية بالتالي إذا كانت إرادة المشرع تتجه لجعل الشرطة مركزية كان يجب الإشارة إلى ذلك بوضوح وتفصيل أكثر.

هذا الوضع الدستوري المختل جعل الشرطة متنازعة الولاء خلال الفترة الانتقالية، ما بين تبعيتها للجهاز التنفيذي على الورق شكلاً وما بين سيطرة المكون العسكري عليها عملياً من مدخل سلطته في تعيين وزير الداخلية حسب نصوص الوثيقة الدستورية. هذا الولاء المتنازع ساهم بشكل كبير في إرباك أداء الشرطة كما ساهم في خلق حالة من عدم الرضا وسط منسوبيها، وأثر بشكل سلبي واضح ومنع أي محاولات إصلاحية أو إعادة لضباط الشرطة المفصولين والمعاشيين. والجدير بالذكر أنه رغم قيام رئيس الوزراء بإحالة وتعيين قيادات جديدة للشرطة عدة مرات إلا أنه لم يكن يملك سلطة وسيطرة حقيقية على قوات الشرطة.

جهاز الأمن والمخابرات نظمته المادة (37) من الوثيقة الدستورية بقولها (جهاز المخابرات العامة جهاز نظامي يختص بالأمن الوطني وتقتصر مهامه على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للجهات المختصة ويحدد القانون واجباته ومهامه ويخضع للسلطتين السيادية والتنفيذية وفق القانون). باستقراء هذه المادة تجد فيها ذات عيوب واختلالات وضع الشرطة في الوثيقة الدستورية، وإن كان هنا بشكل أكثر إبهاماً وغموضاً. وواقع الحال خلال الفترة الانتقالية أثبت أن الجهاز التنفيذي كان بعيداً كل البعد عن السيطرة على جهاز المخابرات أو العلم بما يجري داخله. ولم تسهم التغييرات السطحية التي تمت بتغيير قيادات الجهاز أو التعديلات

القانونية الطفيفة في تحسين الوضع وظل الجهاز جزيرة معزولة في محيط العمل التنفيذي للدولة.

الإصلاح والتغيير المطلوب:

هذا الإصلاح يجب أن يقوم على أربعة ركائز أساسية هي:

1) مدنية جهازي الشرطة والمخابرات العامة.

2) مركزية هذه الأجهزة (ينظم القانون علاقتها بالأقاليم والولايات).

3) تبعية هذه الأجهزة بشكل واضح لا لبس فيه للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء (بالنسبة للشرطة والأمن الداخلي).

4) حماية هذه الأجهزة من التغول والتأثير السياسي وتحصين هذه المؤسسات ومنسوبيها من التسييس.

تبعاً لذلك لابد من تعديل مادة قوات الشرطة في الوثيقة الدستورية لتقرأ كالتالي (1- الشرطة قوة مدنية نظامية مركزية ينظم القانون علاقتها بالمستويات الإقليمية والولائية، مهمتها تنفيذ القانون وحفظ الأمن وسلامة المجتمع، وتتبع للجهاز التنفيذي ممثلاً في رئيس الوزراء. 2- يعين رئيس الوزراء وزير الداخلية ومدير عام قوات الشرطة ونائبه. وينظم القانون تعيين ضباط الشرطة (في القانون يمكن ان ينص على سلطة الوزير في تعيين الضباط من رتبة المقدم فما دون، ويختص رئيس الوزراء بتعيين الضباط من رتبة العقيد فأعلى) وعطفاً على هذه التعديلات يتم إجراء تعديلات عاجلة على قانون الشرطة لسنة 2008م. وأن ينص على أن تعيين وإعفاء قادة جهازي الشرطة والأمن يتم بتوصية من الوزير المعني إلى رئيس الوزراء الذي له أن يرفضها أو يحيلها بتوصية مؤيدة إلى المجلس التشريعي (لجنة الأمن والدفاع) وهي صاحبة القرار النهائي.

أما فيما يلي جهاز المخابرات في كل الأحوال ستكون الفترة الانتقالية المقبلة محدودة المدة، بالتالي لن يكون هناك وقت كاف لإنشاء وقيام جهاز للأمن الداخلي كما كان

متصوراً خلال الفترة الانتقالية الماضية بالتالي يكون من المناسب إعادة هندسة عمليات جهاز المخابرات العامة بتقسيمه إلى جهازين ورفده بعناصر جديدة غير منتمية للنظام البائد. ويعدل وضع المخابرات في الوثيقة ليقرأ كالتالي : (1- يتم تحويل جهاز المخابرات العامة إلى جهازين منفصلين: الأول يختص بالأمن الخارجي (يصون ويحمي موارد وإمكانيات ومصالح البلاد وفق استراتيجية تراعي المصلحة العليا للدولة ويختص بكشف المهددات الخارجية التي تضر بالأمن القومي ومكافحة التجسس والبحث والتحري اللازمين للكشف عن اوضاع او وقائع او مناشط خارج البلاد يكون من شانها المساس بالأمن القومي) والثاني يختص بالأمن الداخلي (مهمته حماية الدولة وضمان استقرارها وحماية الدستور وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطن والأجنبي المقيم بالدولة، ويختص بالبحث والتحري اللازمين للكشف عن أي أشخاص أو أوضاع أو وقائع أو أنشطة داخل البلاد في مجالات الإرهاب والتطرف الديني والنزاعات القبلية وتخريب الاقتصاد والتهريب، وأي أنشطة تخريبية يكون من شأنها المساس بأمن وسلامة السودان) يقوم كل من الجهازين بتنفيذ السياسات الأمنية التي يقرها مجلس الأمن والدفاع وجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للسلطة المختصة، وفي سبيل ذلك يحدد القانون واجباتهما ومهامها وصلاحياتهما في التوقيف والقبض والتحري. 2- يتبع جهاز الأمن الخارجي إلى السلطة السيادية وينظم القانون علاقته بالسلطة التنفيذية ويتبع جهاز الأمن الداخلي للسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء.

مجلس الأمن والدفاع: يتكون المجلس من أعضاء السلطة السيادية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والخارجية والمالية ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة وقائد قوات الدعم السريع ومدراء الشرطة وجهازي الأمن الخارجي والأمن الداخلي، يختص المجلس بوضع وإجازة الخطة الإستراتيجية الشاملة للأمن

والدفاع وإصدار التوجيهات اللازمة فيما يلي الأحداث الأمنية في البلاد، وإعلان حالة الطوارئ بتوصية من رئيس الوزراء.

تضاف للمفوضيات المستقلة المشار إليها في الوثيقة الدستورية مفوضيتان جديدتان تختص الأولى بدمج وإعادة هيكلة القوات المسلحة والدعم السريع وقوات حركات الكفاح المسلح تكون بقرار من السلطة السيادية وتعتمد بواسطة مجلس الأمن والدفاع. وتختص الثانية بإصلاح وإعادة هيكلة قوات الشرطة وجهاز المخابرات العامة (جهازي الأمن الخارجي والداخلي) يختص رئيس الوزراء بتكوينها وتعتمد بواسطة مجلس الأمن والدفاع وفقاً لقواعد الاعتماد المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

ماذا نعني بمدنية الشرطة؟ مخطئ من يظن بأننا عندما ننادي بـ "الشرطة المدنية" أو "مدنية الشرطة" أو لمن نقول "دي المدنية الدايرنها" نسعى بذلك لانتزاع الشرطة من حضن (نظام بائد) لنرمي بها في حضن (نظام قائم)!! هذه الشرطة من الشعب وإلى الشعب. إن مدنية الشرطة عندنا هي أن نبني شرطة ملتزمة بالقانون وحقوق الإنسان، شرطة منضبطة على وقع الإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي، شرطة تعزز ثقافة الانتماء للمهنة لا الانتماء لجماعة أو لحزب أو لكيان، شرطة تعلي من معايير الأداء وفقاً للمستوى القياسي الدولي. وأن تتوافق هياكل ونماذج وإجراءات عمل الشرطة مع الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد لقطاع الأمن. وأن تكون الشرطة فعالة وتخضع للمساءلة. وفي ذات الوقت أن تجد الشرطة التقدير والتحفيز والاحترام اللازمين من قبل الشعب والحكومة، وأن تجد الشرطة الحماية القانونية اللازمة التي تكفل لها القيام بواجباتها الصعبة والخطرة.

ومدنية الشرطة تعني أن على الدولة "اتخاذ جميع الخطوات العملية لضمان مستوى رواتب يتيح لرجال الشرطة الحفاظ على مستوى معيشي معقول دون الاضطرار إلى ممارسة عمل آخر أو اللجوء إلى الفساد".

استراتيجية وإدارة التغيير في الأجهزة الأمنية خلال الفترة المقبلة:

السودان يحتاج إلى استراتيجية أمنية وطنية لتوجيه إصلاح القطاع الأمني بشكل مؤسسي يهدف إلى تحويل تلك المؤسسات من أداة قمع لإدامة النظام القديم إلى قوة مهنية تحمي المواطنين والدستور. وهذا الأمر يتطلب وقتاً وتفكيراً جديداً يشمل طريقة النظر إلى تلك الأجهزة والتخطيط الجيد، فالمضي قدماً دون هذا التوجه الإستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى تعثر أو فشل عملية الإصلاح.

إن إصلاح القطاع الأمني هو عملية سياسية بشكل أساسي، بالتالي يجب عدم التعامل معها كمشروع مهني فقط وعليه يجب أن تكون هناك رؤية ورغبة وإرادة سياسية تدفع بهذا المشروع وتسعي لإيجاد الأرضية الدستورية والقانونية الصلبة التي يرتكز عليها المشروع، على أن يتم ذلك وفق رؤية طويلة الأمد تقترن بالالتزام والإرادة السياسية من جميع الشركاء.

استراتيجية التغيير: تتعدد تعاريف التغيير إلا أنه وباختصار يمكن القول بأن التغيير هو "الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف لتحقيق أهداف محددة في إطار رؤية وإستراتيجية واضحة"، والتغيير يمكن أن يتم بعدة طرق منها التغيير المخطط، أو التغيير الطارئ، أو التغيير الجذري، أو التغيير التدريجي. وتبعاً لذلك هناك ثلاثة أنواع من إستراتيجيات التغيير هي استراتيجية الرشد والتطبيق العملي واستراتيجية القيم، واستراتيجية القوة، والقهر، والإذعان.

إدارة التغيير: لا بد من اتباع منهجية منظمة تدعم الأفراد داخل الأجهزة الأمنية لقبول التغيير والتجاوب معه للانتقال من وضعهم الحالي إلى الوضع المستهدف. والعملية هنا تستهدف بشكل أساسي إدارة التغيير على مستوى منسوبي تلك الأجهزة، وإدارة التغيير على مستوى الأجهزة نفسها (الهيكلة). التغيير على مستوى المنسوبين يلزمه فهم كيفية تعامل الأفراد مع التغيير، والعمل على تبديد مخاوفهم من المجهول أو الخوف من المخاطر المرتبطة بالتغيير، لذا لا بد من العمل على

جعلهم شركاء ومساهمين في عملية التغيير وهذا الأمر يتطلب تواصلاً فعالاً عبر وسائل مختلفة.

الاستراتيجية الموصي بها: كما أسلفنا فإن مشروع إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة لم تتوفر له الأرضية الدستورية والقانونية الملائمة وفوق ذلك اصطدم بمقاومة عنيفة وسط منسوبي الشرطة والأجهزة الأمنية، وكان ذلك لأسباب مختلفة بعضها عقائدي مرتبط بالولاء للنظام البائد، وبعضها نتاج غيرة مهنية تفترض أن التغيير لا يمكن أن يأتي من خارج الشرطة، وبعضها متعلق بمخاوف طبيعية والإنسان عدو ما يجهل، أو مخاوف متعلقة بمصالح شخصية أو مؤسسية. وللأسف، فإن غياب الاستراتيجية وضعف الإرادة السياسية، وقلة الخبرة وحالة العدائية الشديدة التي صاحبت المشروع كلها عوامل ساهمت بقدر كبير في فشل التغيير.

تبعاً لذلك لا بد من تبني استراتيجية راشدة تقوم على فكرة التغيير المخطط التدريجي والبعد عن استراتيجيات القوة والقهر والإذعان. إن تبني استراتيجية راشدة من شأنه حشد دعم وتأييد كبير لمشروع التغيير وتقليل المقاومة لأدني درجة ممكنة.

ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين:

الآن وبواسطة السيد وزير الداخلية المكلف تمت معالجات لقضية ضباط الشرطة المفصولين والمعاشيين حققت نوعاً من الرضا وسط صفوفهم، وأغلب ضباط هذه الفئة إما أنهم قد بلغوا السن المعاشية أو أن دفعهم غادرت الشرطة تماماً بالتالي هناك عدد قليل منهم يمكن إعادتهم للخدمة ويشكل الإضافة النوعية المطلوبة. أما الذين يتعذر إعادتهم يمكن الاستفادة منهم بشكل مفيد جداً في قطاعات أخري مثل (القضائية، النيابة العامة، الخدمة المدنية، المفوضيات) بحكم خبراتهم القانونية والإدارية الطويلة.

دور الخطاب السياسي في التغيير:

اتسم الخطاب السياسي خلال الفترة الانتقالية الماضية بكثير من الثورية، وامتزج بحالة الغضب الشعبي من الشرطة مما تسبب في إثارة مخاوف حقيقية لدي منتسبي الشرطة بأن المدنية تستهدفهم، وأن السياسيين لا يقدرون مجهودات الشرطة ويجعلون منها كبش فداء في كل حادثة. بالتالي لابد أن يتسم الخطاب السياسي في الفترة القادمة بالرشد وتخفيف الجرعة وبث رسائل طمأنة، كما يجب العمل وبشكل جاد لتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور وتغيير نظرة الجمهور السالبة جداً تجاه الشرطة. هذا الأمر لوحده يحتاج إلى خطط تحشد لها وسائل الإعلام والسوشيال ميديا وسيكون من شان ذلك تليين أي مقاومة أو ممانعة وسيجعل منتسبي الشرطة أكثر انفتاحاً وتقبلاً للتغيير.

تجارب الإصلاح وإعادة الهيكلة: على مستوى العالم ومحيطنا الأفريقي العربي جرت الكثير من تجارب إصلاح القطاع الأمني لا سيما بعد ثورات الربيع العربي تراوحت نتائج هذه التجارب ما بين الفشل والنجاح النسبي وتظل التجربة الجورجية هي الأنصع والأكثر نجاحاً. السيدة إيكا زغولادي **Eka Zgouladze** شابة جورجية في العام 2005م كانت تبلغ من العمر 27 عاماً، عهد إليها الرئيس الجورجي الأسبق آنذاك بمهمة إصلاح الشرطة في جورجيا، وقام بتعيينها نائباً لوزير الداخلية (2005 -2012م)، ثم وزيرة للداخلية (يوليو 2012- ديسمبر 2014م).. إيكا درست القانون، ثم عملت بعد التخرج كمترجمة في المنظمات الدولية.

عندما استملت ايكا مهمتها، أجرت استطلاعات للرأي خلصت الى أن % 2.3 فقط من الشعب الجورجي لديهم وجهة نظر إيجابية حول الشرطة تمكنت خلال خمس سنوات من رفع نسبة الرضا، عن أداء الشرطة وسط الشعب الجورجي من (2.3%) إلى (% 87) وكان هذا الرقم بين أعلى معدلات القبول في العالم. وقامت الشابة إيكا ببناء استراتيجية لإصلاح الشرطة تقوم على تفكيك الميراث السوفيتي من أعمال الشرطة المسيسة، وإلغاء المؤسسات الزائدة عن الحاجة، وتقديم الاهتمام بالجودة

على الكم وكان أن انخفضت الجريمة بنحو 66% إلا أنها وبجانب آخر منحت الشرطة رواتب مجزية، حيث قامت بزيادة رواتب الشرطة بنحو عشرة أضعاف تقريباً، لكن بعد ذلك طبقت نظاماً صارماً لا يتسامح مع الفساد أبداً، وقالت إن الموظفين العموم يجب أن لا يتمتعوا بأية معاملة خاصة أمام نظام العدالة الجنائية.

التوصيات:

1) تعديل الوثيقة الدستورية بما يوفر الأرضية التشريعية الملائمة لعملية الإصلاح ومدنية الأجهزة الأمنية.

2) تضمين مجلس الأمن والدفاع ضمن الوثيقة الدستورية (تشكيله، صلاحيته وسلطاته).

3) تبني استراتيجية راشدة تقوم على فكرة التغيير المخطط التدريجي.

4) قيام مفوضية إصلاح وإعادة هيكلة جهازي الشرطة والمخابرات.

5) إصدار قانون جديد للشرطة.

6) إجازة البناء المؤسسي لجهاز الأمن الداخلي.

7) إعادة هندسة عمليات جهاز المخابرات وتقسيمه إلى جهازين (خارجي وداخلي)

8) إصدار قانون جهاز الأمن الداخلي وقانون الأمن الخارجي.

9) عودة ضباط الشرطة المفصولين تعسفياً والمعاشيين إلى الخدمة.

خاتمة:

حكومة تنفيذية لا تملك سيطرة على أجهزة الدولة الشرطية والأمنية لن تستطيع أن تحكم وما تجربة الفترة الانتقالية السابقة ببعيدة عن الأذهان، بالتالي ما تقدم أعلاه هو الحد الأدنى الواجب توفره لضمان حكومة تتمتع بسلطات حقيقية، وتمتلك المعلومات التي تعينها على إصدار قرارتها والسلطات الكافية لمتابعة وتنفيذ تلك القرارات. كما "أن الحكومة التي لا تتحكم بأجهزة الشرطة والأمن التابعة لها تزيد من احتمالية انتهاك هذه الأجهزة لحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها

الجميع“ ترتيباً على ذلك يجب أن يكون هدف هذه التعديلات والهيكلة الجديدة هو الوصول إلى مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة تعمل تحت سيطرة مدنية في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأنه وفي كل الأحوال لا تحول ديمقراطي وانتخابات حرة نزيهة دون تقدم حقيقي في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية.

عبد الله الحسن

أتفق مع مقولة: قالوا كل شيء ولم يفعلوا شيئاً. لا أريد التعقيب بالتفصيل، ولكن هناك مجموعة ملاحظات عامة: الورقة كأنها مطالبة بإرجاع المفصولين تعسفياً وهذا ليس الإصلاح الحقيقي فهو أكبر من ذلك.

أكبر فشل للحرية والتغيير في ملف الإصلاح الأمني والعسكري أنها تركت الأمر للمكون العسكري، هذا أكبر خطأ، لأن عملية الإصلاح هذه ينبغي أن تتم بمشاركة كل الأطراف والأجسام في المجتمع السوداني، فالإصلاح المطلوب من أكبر قائد إلى أدنى رتبة. كما أن عرض الأمر كأنه سرد تاريخي مسألة غير موضوعية، والمطلوب طرح القضايا ومهام المؤسسات العسكرية والأمنية نظير ما تتقاضاه من أموال، وتقدم خدماتها للمواطن وتقوم بواجباتها، فالقضية مبنية على حقوق وواجبات.

عملية الإصلاح تركز على إعادة هيكلة كاملة وإعادة البناء والالتزام بشعارات (قوات الشعب المسلحة) وشعار (الشرطة في خدمة الشعب).

ومن غير المقبول أن يكون للمؤسسات العسكرية والأمنية أي نشاط اقتصادي.

إعادة العقيدة العسكرية مهمة وفق الواجبات الوطنية، باعتبارها أجهزة لخدمة المواطن.

عملية الإصلاح شاملة ومسئولية وواجب كل قوى الثورة والمجتمع.

ماهر أبو الجوخ

أعتقد أن أهم النقاط هي:

1. مستقبلاً فكرة الشراكة غير واردة، مع ضرورة الفصل بين مستقبل المجموعة التي قامت بالانقلاب ومستقبل القوات المسلحة. السودان لديه تجارب في نقل الحكم إلى الحكم الديمقراطي، لقد كان تأسيس الشراكة بين المدنيين والعسكريين هذه المرة هو الاستثناء، وبالتالي الوضع الصحيح هو الإرث الدستوري القائم على أن تتحول المؤسسة العسكرية بعد سقوط الانقلاب إلى قوات تتبع للسلطة المدنية.
2. القضايا الأساسية تحتاج لعلاج، مثل دور المؤسسة العسكرية الاقتصادي. كما لا يمكن بناء دولة متعددة الجيوش، لابد من جيش واحد مهني وقومي، وشرطة واحدة، وجهاز أمن واحد، تنسق فيما بينها وتعمل وفق مهامها الدستورية والاستفادة من التجربة السابقة.
3. كان من الممكن أن تستفيد الحرية والتغيير من العسكريين السابقين في عملية الإصلاح، مستقبلاً نحتاج لدراسة عملية تحديث الجيش لأن الدمج فيه مشاكل هيكلية، وأن يتم ذلك وفق خطاب توعية بأن عملية التحديث في صالح هذه المؤسسات ولعدم توظيفها لأغراض سياسية.

علي صديق

يقال أن تطلب من عسكري أن يكون رجل دولة أشبه بأن تطلب من محامٍ إجراء عملية جراحية! عندما تستلم القوات المسلحة السلطة هذا مدخل الضياع والفقر والظلم والإكراه والقمع والتدهور في كل مناحي الحياة. نعلم تماماً أن الجيش محايد، وظيفته الدفاع عن الوطن وحق الحياة، ورد العدوان لا أن يحكم ولا أن يتدخل في قضايا التغيير السياسي، حتى إعلان الحرب لا يتخذ قراراه الجيش وإنما القيادة السياسية والجيش ينفذ القرار، وحتى اختيار القائد العام، فتعينه وتعزله القيادة السياسية.

الأخطاء التي وقعنا فيها هي إعطاء المكون العسكري مخالب السلطة، كما هو معروف فإن مركب بريسين ستغرق، وحكومة برأسين ستفشل، يجب أن تكون المؤسسة العسكرية في الفترة القادمة خاضعة للسلطة المدنية ويحكمها قانون القوات المسلحة، ودورها الحفاظ على الأمن، وما يؤكد فشلها قولهم (ما قلتوا مدنية). على أن يكون التعيين في الكلية الحربية والشرطة بعيداً من المحسوبية وتمثل فيه كل مكونات الشعب.

يجب أن تخرج المؤسسة العسكرية تماماً من الاقتصاد، ويكون لوزارة المالية الولاية على المال العام، كما أن جهاز الأمن والمخابرات أغلبه كيزان وكذلك شرطة الاحتياطي المركزي والخدمة الوطنية، مما يوجب تفكيك التمكين فيها.

ياسر عز العرب:

لماذا لم يتم في المفاوضات وضع تفاصيل دقيقة للصلاحيات والمهام الخاصة بالأجهزة الامنية والشرطية سداً للثغرات؟

صفاء العاقب:

التغيير المفترض يترجم أمناً وسلاماً على الأرض، أنا قادمة من الجنينة، ورغم المشاكل الكثيرة لكنني التقيت عدداً من لجان المقاومة والنساء يؤكدون أن انهزام الانقلاب يكون بسلمية الثورة. أشكر اللواء كمال اسماعيل على ورقة الإصلاح الأمني والعسكري، فقد عملنا معاً في آلية الطريق إلى الأمام. هذه القضية ينظر لها بأنها علاقة تضاد وقتل لدى لجان المقاومة فبدلاً من أن تحفظ الشرطة الأمن وتقوم بحماية الشعب والمدنيين أصبحت تقوم بالعكس، فالإحساس بالأمن لدى المواطنين من الجيش أكثر من الشرطة. الإشكالية تتمثل في أنه كان هناك اتفاق سلام ووثيقة دستورية أوضحت أن يكون هناك جيش واحد بعقيدة واحدة، ولكن الواقع أن لدينا تعدد جيوش فقد أغفلت الحرية والتغيير ملف السلام وتركته للعساكر وهم الذين قادوا عملية السلام. والترتيبات الأمنية ليست هي الإصلاح

الأمني والعسكري، وإنما عملية تحكم في الجيوش، وأن يكون قادة الكفاح المسلح جزء من المؤسسة العسكرية، وإعطاؤهم الاستحقاقات في شكل محاصصات في قوات حماية المدنيين، لذلك فإن المواطن فقد الثقة في حماية هذه القوات للمدنيين لأنها جيوش قبلية وبمساندة الإدارة الاهلية التي ينبغي أن يكون دورها حل النزاعات القبلية والسلام الاجتماعي. الوضع ما بعد الانقلاب هو قوات مسلحة مساندة من الإدارة الاهلية مع تعدد المليشيات، من المفترض يكون لدينا جيش واحد مهني وقومي يتم تأهيله باحترافية. وهنا أشير إلى أن النظام المباد موجود في كل المؤسسات لذلك لابد من الوفاء بالتفكيك. وينبغي أن تكون الاولوية للإصلاح الأمني والعسكري، هيكلة القوات المسلحة، ومشاركة النساء في كافة المؤسسات العسكرية والأمنية وأن يكن جزء من عمليات الاصلاح. ومطالب أهلنا في دار فور هي الأمن ثم الأمن.

خالد عمر يوسف:

أؤكد على أن أكبر قصور للفترة الانتقالية كان في قضية الإصلاح الأمني والعسكري، وعلينا تحليل أسباب القصور لمعالجة المستقبل، ولكن سببه ليس في الوثيقة الدستورية. المادة 86 أكدت أن الشرطة خاضعة للجهاز التنفيذي في السياسات وغيرها، والمادة 74 أعطت رئيس الوزراء كل صلاحيات رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى للشرطة، حتى في الجيش فإن القائد الأعلى هو مجلس السيادة مجتمعاً ذو الأغلبية المدنية وليس رئيس مجلس السيادة، والمادة 12 حددت كيفية الإصلاحات للمؤسسات العسكرية. المشكلة كانت في مسألتين هما: (1) ترتيب الأولويات فقضية الإصلاح الأمني والعسكري لم تكن أولوية. و(2) الطريقة التي تم التعامل بها في هذه القضية، فهناك ثلاث مدارس هي: أن العلاقة مع العسكريين قائمة على الشراكة والثقة وتكامل الأدوار والتشاور معهم. وأن العلاقة تقوم على

التوافق والتوازن. وأن العلاقة قائمة على المواجهة (المقالعة) وقد كانت متأخرة في هذا الملف بعد فشل الخيارين الأوليين.

فلم تكن الإرادة السياسية وقوى الثورة موحدة في هذا الملف، بل كانت تتنافس وتضرب بعضها البعض، لذلك المطلوب مستقبلاً أن يعمل المدنيون مع بعض، فالمشكلة لم تكن في التخطيط فقد وضعت خطة واضحة للإصلاح الأمني والعسكري، وكذلك عمل معهد السلام الأمريكي مع مركز أفريقيا للمساعدة في الإصلاح الأمني والعسكري. هذه المهمة معقدة جداً ولا تحل بضربة لازب، والمعضلة قديمة، فالجيش حكم 52 سنة، ولن يخرج بسهولة، وهناك جيوش موازية وسيطرة "الكيزان"، لذلك لا بد من انخراط المؤسسة العسكرية نفسها في هذه العملية. فالحل في وضعها أولوية وفي الطريقة التي يتم بها وفق عمل مشترك بين المدنيين والعسكريين.

الطيب عثمان يوسف

المشكلة في عدم وجود مستشارين عسكريين وأمنيين لمناقشة قضايا الأمن، وقد قدمنا قوائم لقوى الحرية والتغيير فيها عدد مقدر من الضباط السابقين، لكيلا نقع في نفس الأخطاء حتى لعملية إنهاء الانقلاب لا بد من الاستعانة بمستشارين عسكريين وأمنيين.

فرح عباس فرح

ما نؤمن به أن يكون هناك جيش واحد، وأننا نعبر عن وجعة حقيقية لكي تكون هناك "قومة للسودان" لبناء جيش واحد بدلاً عن تعدد الجيوش، العهد البائد يضع المتاريس لأي إصلاح، لذلك لا بد من أن نكون صادقين بحب الوطن، يكون لدينا جيش يحب الوطن ورعاية مصالح البلاد وأن يضعه في حدقات العيون ولذلك نحتاج لمشروع وطني ولا تكون هناك مليشيات تقتات من الشعب وتكون هناك

رؤية واضحة وفكرة أمنية مستدامة وأن يقرر بواسطة المدنيين في الشأن الأمني والعسكري واستلهام روح السودان الواحد الذي سعى له الشهداء.

يعقوب إبراهيم:

القوات المسلحة ينبغي أن تكيف قانونياً بإقرار تبعية وزارة الدفاع لرئيس الوزراء، والشرطة تتبع لوزير الداخلية الذي يتبع لرئيس الوزراء ومهمتها الأمن الداخلي. تضارب الاختصاصات سبب الانفلاتات الأمنية، كما أنه يجب مراجعة الترتيبات الأمنية وفق أسس تحديد القوات والعدد والتسليح ومكان التجميع.

تيسير النوراني:

ما هو المطلوب والطريق الصحيح للحلول في الفترة المقبلة؟

الشاذلي:

المطلوب دمج الجيوش في جيش واحد، والمحافظة على عراقة وعظمة المؤسسة العسكرية وريادتها بتوحيد عقيدتها في الدستور.

رجاء دقف:

إضافة للتحديات فإن المرأة لم تكن ممثلة في الأجهزة العسكرية والقرار 1325 يؤكد على مشاركتها في صناعة القرار الأمني. صحيح هناك وجود، ولكن ليس في مكان اتخاذ القرار كما هناك انتهاكات ضد المرأة ومشاركتها في الأجهزة الأمنية وفق حساسية تجاه قضايا النساء، فالمشاركة لم تتم في كل المستويات كما نصت اتفاقية جوبا نفسها فما زال دور النساء غير فعال ولا بد من تنفيذ القرار 1325.

عبد اللطيف عثمان محمد صالح:

نقطة جوهرية هي سيطرة قوى الثورة على مكامن القوة، لذلك أدعو إلى تجنيد لجان المقاومة والشباب لبناء قوات مسلحة منحازة للثورة، وكذلك في الشرطة والأمن، لخلق أجهزة تعبر عن إرادة وروح الثورة.

إبراهيم أحمد دفع الله:[1]

الجيش الأمريكي يقوده مدنيون، وفي السودان لدينا آفة أن المفاهيم عن الجيش مغلوطة، لا يدركون الواجب والعقيدة القتالية والعسكرية، وأن المطلوب منهم تنفيذ الأهداف العسكرية للدولة ضمن سيطرة المدنيين على الجيش. وضرورة إدماج عدد من لجان المقاومة في القوات العسكرية والاستفادة من المفصولين.

إن في القوات المسلحة الحالية خلل مفاهيمي يتمثل في عدم تمييز مفهوم العقيدة العسكرية ودور القوات المسلحة في الدولة المدنية مما أدى إلى خلق نوع من الربكة أدى بدوره لخلق جو من التنافس غير الحميد بين المدنيين والعسكريين في مجال السياسة يشبه تنافس فرق كرة القدم: هلال/ مريخ، وأضر ذلك كثيراً باستقرار البلاد السياسي والأمني والاقتصادي، وهناك أيضاً مفهوم أيديولوجي تنافسي بين الأحزاب اليمينية واليسارية في التقرب للقوات المسلحة، وقد تمكن النظام البائد خلال العقود الثلاثة الماضية من تمكين منتسبيه من مفاصل وعصب القوات المسلحة والشرطة والأمن فجعلها مشوهة ومشوشة العقل والضمير، مما جعلها غير فعالة في مجال دعم وتعزيز الحكم المدني الذي تنشد الثورة بناءه وتثبيته.

وهاتان المعضلتان لا يمكن حلهما إلا من خلال الدستور، ربما بعد المرحلة الانتقالية. أما في هذه المرحلة الانتقالية هناك بعض الإصلاحات والإجراءات التي أرى أنها إذا نفذت يمكن أن تقلل من السطوة الأيديولوجية الحادة. من هذه الإجراءات تطبيق الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاقية جوبا بكل دقة لتكوين نواة لجيش وطني واحد، وتجنيد عدد كبير من أفراد المقاومة وإلحاقهم بالجيش والقوات الأمنية الأخرى وأخيرا تكثيف العمل المعنوي لتوضيح مفهوم العقيدة

[1] قدمت المداخلة شفاهة وسلمت مكتوبة لضيق الزمن الذي لم يتح طرحها كلها وفقاً لصاحبها

العسكرية والقتالية الموحدة لهذه القوات وتوضيح مهددات أمننا القومي لتوعية الجميع بضرورة الوحدة للحفاظ على الوطن.

تعقيب كمال اسماعيل

كل المداخلات إضافة للورقة، واتفقت على أن هناك خلل عام والجميع جزء من الخلل وهذا بمثابة اعتراف. لقد كنت جزءاً من اتفاقية الترتيبات الأمنية ومن حق أي شخص أن يعلم كيف تمت؟ وأعتقد أنها كانت جيدة (لا تخر منها الماء) ولكن لم تنفذ.

تفاصيل الترتيبات الأمنية موجودة في مصفوفة، ولكن لم تكن هناك إرادة تنفيذ وكذلك بند الإصلاح موجود في الترتيبات الأمنية، وكان يجب أن يتم الدمج والتسريح وبناء جيش مهني واحدة بعقيدة واحدة وفق التنوع السوداني بعد 54 يوماً.

نقاش التوصيات

عقدت جلسة نقاش التوصيات ظهر الأحد 24 يوليو، وقبل بدايتها تحدث رئيسها، الحاج وراق عن عدة نقاط مهمة ينبغي الإشارة لها وهي:

أولاً: الورشة وجدت صدى كبيراً، وتلقت انتقادات كثيرة جداً وهذا دليل اهتمام، وقد تعرضت لانتقادات قوية جداً من عدد من الصحفيين، انتقادات قوية لكنها محترمة وصحيحة وموضوعية، مثلاً انتقادات الصحفي عبد الحميد عوض أنه لم يتم الاهتمام بملف الإعلام في الفترة الانتقالية، وكانت دعوة الإعلاميين والصحفيين ضعيفة، مما يؤكد أنه يمكن أن تكون هناك انتقادات قوية وعميقة وفي ذات الوقت بموضوعية وباحترام وهذا درس من هذه الورشة.

ثانياً: تلقينا انتقاداً كذلك أن هناك قوى رئيسية مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو لم تظهر في أي فاعلية من فاعليات الورشة، وأيضاً هذا انتقاد صحيح، نعتذر عنه.

واستدراكاً لهذه الانتقادات فإننا نتعهد بأننا سوف نعقد جلسات مخصصة للثقافة والإعلام في الفترة الانتقالية والتعليم والصحة، والأوضاع في الولايات خصوصاً ولايات الهشاشة الأمنية، هذا سوف يكون استكمالاً للورشة، ذلك أننا لا نستجيب للانتقادات بالإقرار بصحتها فقط، بل لا بد من اتخاذ اجراءات تنطلق من إيماننا بصحة الانتقادات، وهذا ما نطلبه أيضاً من الحرية والتغيير.

ثالثاً: تعرضت الورشة كذلك لنقد غير موضوعي، فالطابع العام للمجال العام الآن هو التوحش، والتوحش كان لغة وممارسة وأيديولوجية "الانقاذ" المتوحشة ذات الإعلام المتوحش، وهم يسيطرون الآن على إنتاج وبث الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي، والمأساة أنه يتم تضخيم توحشهم هذا من قبل هيئات محترفة

في التضليل الإعلامي وأقصد بذلك فاغنر، إذ لديهم تدريب للتضليل الإعلامي داخل السودان، وهم مرتبطون بالأجهزة الأمنية داخل السودان، إنهم يسرقون الذهب ويريدون أن يذهبوا بعقول السودانيين. شيوع الانتقادات غير الموضوعية والمتوحشة يتطلب ضرورة معافاة المجال العام، فعلاوة على تضخيم فاغنر نحن نضخم هذا التوحش بصراعاتنا الثانوية ومعاركنا الجانبية. وهناك نقد موجه كذلك من الفاشلين الذين يسعون تدمير كل نجاح.. ولذلك فإن كل العوامل تضافرت لتطبع المجال العام بالتوحش وعلينا أن نعمل على استعادة ديمقراطية وانسانية المجال العام.

قام الأستاذ نضال عبد الوهاب بعرض للتوصيات من وجهة نظره، وتلت رباح الصادق التوصيات الرئيسية في الأوراق مع عرض سريع لما دار في نقاش بعض الجلسات، ومن ثم فتح الباب للتركيز على التوصيات المهمة.

المداخلات بشأن التوصيات

الصادق علي حسن:

الأوراق المقدمة لم تساعدنا في الوصول للتوصيات المطلوبة، أي ضرورة الإجابة على المسالة الأساسية بشأن الوثيقة الدستورية وهل تصلح للتأسيس أم لا؟ أقترح تحويل الورشة لمنصة للنقاش حول التأسيس الدستوري وهذا هو المدخل السليم لنقاش كل القضايا، يضاف للمنصة شركاء آخرين لنقاش القضايا، والنظر فيما إذا كانت الوثيقة صالحة أم لا؟

اسماعيل مضوي: ما تم في الورشة تطرق للأداء التنفيذي لقوى الحرية والتغيير، أرى عقد ورشة أخرى لتقييم أداء الحرية والتغيير كحاضنة السياسية وتضاف لها ملفات التعليم والصحة وكل الملفات الناقصة، كذلك أن يجرى تقييم خارجي للحرية والتغيير لأنه كما ذكر في التوصيات التي تليت فإننا لا نصلح لأن نقيم أنفسنا، وفعلاً كل المؤسسات التي يفترض أن تدعم الفترة الانتقالية والتحول الديمقراطي

لديها الاستعداد لمساعدة الحرية والتغيير، نعتبر ان ما تم الآن تقييم للأداء التنفيذي للحرية والتغيير بعد ذلك تقيم كحاضنة سياسية من قبل الذين خرجوا منها ليذكروا لماذا انقسمت ولماذا لم تقد البلد لتحول ديمقراطي، ثم يجري تقييم خارجي عبر خبير.

ماهر أبو الجوخ

في هذه الورشة أقرت الحرية والتغيير بحرية تامة بارتكاب أخطاء، هذه الأخطاء تستوجب الاعتذار هذه توصية أولى، الثانية نقل التقييم من فوق لتحت بأن تتم فعاليات التقييم في الولايات ويتم نقا ش أداء الحرية والتغيير فيها بما في ذلك أداءها السياسي والتنظيمي والتنفيذي والأهم علاقتها بالمكونات المجتمعية من إدارة أهلية وطرق صوفية وشباب ولجان مقاومة، وهم جزء رئيسي في التغيير.

الأمر الثالث على الحرية والتغيير أن تقيم دورها كتحالف سياسي في مسالة العلاقات الخارجية وتوظيفها لدعم وتعزيز الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان وفقا للمتغيرات في الواقع الإقليمي والدولي وهو ما لم تتم الإشارة إليه.

الأمر الرابع مطلوب الاتفاق على ضرورة وضع معايير للمشاركين في المؤسسات الانتقالية مستقبلا لأي مستوى وأن يكون الشرط الأساسي اللازم للمرشح أو المرشحة انتماءه وقناعته ودوره في الثورة، وذلك قبل كفاءته وشهاداته، ولا بد من وضع معايير لإثبات دوره/ا في الثورة.

وخامس توصية أن تشدد قوى الحرية والتغيير وقوى الانتقال الديمقراطي على تأسيس نواة مركز بحثي يختص بالقضايا المستقبلية التي تهم الانتقال الديمقراطي، ويضع سلفاً تصورات جاهزة فيها.

التوصية السادسة متعلقة بموضوع لجنة التفكيك. يجب الإقرار بأن غياب لجنة الاستئنافات خطأ قبل أن يضر بإجراءات لجنة التفكيك أضر بفكرة التفكيك نفسها وجعلها ظالمة، ومستقبلاً يتم ضمان الاستئناف ويتاح بصورة متزامنة مع الاجراءات

المتخذة. كذلك بالنسبة للتفكيك في الخدمة المدنية فالقضية المهمة ليست إبعاد كل الذين لهم علاقة بالمؤتمر الوطني، بل استهداف أولئك الذين يقومون بتعطيل الخدمة.

أخيراً ينبغي إعداد الإطار الدستوري لمستقبل الانتقال منذ الآن بصورة تستصحب الدروس والاخطاء التي وردت في الوثيقة الدستورية.

نزار محمد سليمان برير

على مكونات الحرية والتغيير تثبيت موقفهم القاطع الذي يشير لمقاطعة الكيانات الداعمة للانقلاب والداعية لتبني مواقف متعارضة بشكل مباشر مع مطالب الشارع المتمثلة في لا تفاوض مع اللجنة الأمنية للبشير ولا شراكة مع المؤسسة العسكرية في الحكم ولا شرعية لأي حكومة يكون الانقلابيين جزء منها.

مريم الصادق: ينبغي في التوصيات أن نفسح مساحة لكلام أساسي حول إصلاح الخدمة المدنية كشرط أساسي لنجاح أي فترة انتقالية وتحول ديمقراطي قادم.

بالنسبة لما ذكر حول المناهج، لا يوجد اختلاف حول ضرورة تغيير المناهج، لكن الطريقة التي تم بها تغيير المناهج أدخلتنا في صراعات ثقافية وحول الأشخاص الذين تولوا هذا الأمر، نحتاج لتولي تغيير المناهج بصورة منهجية تقوم بها لجان فنية تكونها الجهات المختصة بشكل يراعي التوازن الثقافي والسياسي في البلاد لئلا ندخل في نفس الصراع الذي لم يكن حساساً تجاه مشاعر كثير من الناس وبالطريقة التي تمت في الحكومة الأولى.

وجه نقد وحديث عن ضعف الذين تولوا المناصب وهو كلام مبني حتى الآن على مسائل انطباعية، ينبغي وضع معايير موضوعية لمقايسة الضعف في شاغلي المناصب بعيداً عن ثقافة التوحش السائدة.

كذلك أوصي بتكوين مركز للدراسات المستقبلية ليس للحرية والتغيير فقط، بل مستقبل السودان، ففي ظل الصراعات الدولية والإقليمية هناك جهات خارجية

تخطط الآن لمستقبل السودان في العشر سنين القادمات، بينما نحن مستغرقين في الحديث حول الماضي والتلاوم حوله وليست لدينا نظرة استشرافية للمستقبل.

كما سقط من التوصيات المتعلقة بالعلاقات الخارجية ضرورة عقد مؤتمر قومي للعلاقات الخارجية بصورة عاجلة بحيث نحسم بموجبه كثير من القضايا والمصالح السودانية المرتبطة بالعلاقات الخارجية.

هشام عمر النور:

ينبغي أن تخرج الورشة ببيان تحدد فيه أوجه القصور التي كانت في الفترة الانتقالية وعلى ضوئها تصدر قوى الحرية والتغيير إعلاناً تعترف فيه بالقصور وتعتذر علناً كشرط من شروط وحدة القوى الثورية ومن شروط إنجاح الانتقال، فهدف الورشة الأساسي التقدم خطوة نحو توحيد قوى الثورة.

كذلك الاقتراح الذي قدمته الديمقراطي بعمل إعلان سياسي قائم على مواثيق لجان المقاومة، واستنادا عليه يصاغ إعلان دستوري، وأقترح أن تتبنى صياغة الإعلان السياسي جهة خارج الحرية والتغيير وخارج أي احزاب سياسية اخرى، وتقدمه للجميع لتلتف حوله كل قوى الثورة ومن ثم تصدر الميثاق الدستوري أو الاعلان الدستوري.

لم نعط الفاشية الإسلاموية التقدير المطلوب، وينبغي أن نفعل ذلك عبر قانون للعزل السياسي تعتبر فيه الفاشية الإسلاموية قريناً للنازية والفاشية، وتجعل الذين انتموا لها أو سكتوا على الجرائم التي ارتكبتها يدفعون الثمن.

صفاء العاقب:

الوثيقة الدستورية تكالب عليها النقد بدون الإشارة لمحاسنها، وينبغي أن يتم تقييمها من ناحية قانونية ومن وجهة نظر مجتمع مدني ومن وجهة نظر خبراء آخرين ليحددوا النقاط المطلوب استصحابها منها والفجوات فيها لسدها بدلاً عن الإطاحة بها مجملاً. وبالنسبة لعملية الاصلاح الأمني والعسكري والمؤسسي فينبغي

الاتفاق على أولويته، وإجراء دراسة تقوم بتحليل ما جرى وتقييمه للاستفادة من دروسه للمستقبل.

بالنسبة للسلام ينبغي ألا تقرر المسارات الحالية في المستقبل، ويعرف السلام الشامل ومفاهيمه والأولوية في الترتيبات الأمنية وما هو الجيد في الاتفاق الحالي للاستمرار فيه والسيء لتركه، مع ضرورة إنشاء مركز استراتيجي، لتحديد الرؤى الاستراتيجية والسياسية والأمنية ليقدم استشارات إستراتيجية للحكومة في المستقبل، فهناك غياب لمثل هذا المركز، والمراكز الموجودة الآن اما ايديولوجية او اكاديمية تتبع لجامعات.

السر أحمد السعيد:

السلام مفتاح بناء الدولة الوطنية المنشودة، ويتطلب الاتفاق على أسس معينة في العدالة الانتقالية وتقسيم الثروة والسلطة، أوصي بإعادة صياغة اتفاقية السلام الحالية لا بإلغائها، اقترح أن تكون الحرية والتغيير لجنة لبحث الاتفاقية تحدد الجيد فيها للمضي فيه قدماً والسيء لإبعاده، وبالنسبة للترتيبات الأمنية تكون لها لجنة مختصة من خبراء عسكريين لهم باع في قضايا الترتيبات الأمنية في اتفاقيات السلام السابقة، يقومون بدراسة الترتيبات الأمنية فلا تقبل كما هي لأن فيها اخطاء يجب أن تصحح. كذلك أقترح إنشاء جهاز أمن داخلي فيدرالي لأن المشاكل الأمنية ضخمة وكثيرة جدا وتتطلب جهازاً على مستوى الدولة، ويمكن البداية منذ الآن بعمل نواة مكتب من الخبراء الموجودين، بإقامة جهاز للدراسات الاستراتيجية يدرس أوضاع البلاد والدول الإقليمية والعالمية المؤثرة وأوضاعنا الإستراتيجية ذات الصلة للتخطيط للمطلوب.

عمر عثمان: لم ترد توصيات حول النيابة العامة فيما يلي الإصلاح العدلي والقانوني. فبموجب قرارات تمت في أواخر عهد النظام البائد تم فصل النيابة العامة من وزارة العدل وصارا كيانين منفصلين تماماً. النيابة العامة تجربة دخيلة علينا، ففيما يختص

بالعمل الجنائي نحن نتبنى مدرسة القانون الأنجلوسكسوني المعمول بها إلى الآن في بريطانيا وعدد كثير من الدول ، بحيث تعمل الشرطة مباشرة مع المحكمة، وللنيابة دور محدود جداً، تم إدخال النيابة العامة المعمول بها في المدرسة اللاتينية بدون الفهم أو الدراسة أو التأهيل الكافي، وخلال عهد النظام البائد كانت النيابة عبارة عن جسم سياسي اكتوى بناره كل الموجودين الآن في هذه القاعة، ولو سألنا محامو الطوارئ سيقولون بأن أكبر معضلة تواجههم الآن هي في النيابة العامة، والتوصية المطلوبة ينبغي إعادة النظر في هذا الجسم المسمى النيابة العامة وليس النظر في كيفية إصلاحها فهي جسم غريب بالنسبة لإرثنا القانوني ولم تحقق نجاحاً بل بالعكس، عقدت قضايا الشهداء، وكان من أكبر المشكلات التي واجهت لجنة تفكيك التمكين مسألة النيابة العامة.

أباذر مدثر:

بعد سقوط الانقلاب ينبغي الاهتمام بموضوع العدالة الانتقالية بكل جوانبه، وإعادة النظر في عملية السلام بإلغاء المسارات، وضرورة تفكيك التمكين. كذلك ينبغي الاتفاق على عدم مشاركة الأحزاب السياسية في الفترة الانتقالية المقبلة، فهناك كم هائل من التنظيمات السياسية لن نستطيع إشراكها كلها وسيحدث غبن في التمثيل، كما سوف نكرر التعيينات غير السديدة كما حدث في الشركة السودانية للمعادن بالتنصيب السياسي لمبارك أردول، وعلى التنظيمات العمل وسط القواعد وتلمس احتياجات الشعب استعداداً للانتخابات.

ياسر عز العرب:

هناك استحقاقات على الحرية والتغيير دفعها في الفترة القادمة وقبل المضي في أي خطوات أولها أن تعمل على وحدة قوى الثورة، والاهتمام بالشفافية، مع ملاحظة أن الشفافية التي تتكلم عنها الحرية والتغيير مختلفة عن التي يتكلم عنها الشارع، فهذه نقطة خلاف جوهرية ينبغي حلها. ثانياً: على الحرية والتغيير وضع برنامج

عملها وطرحه للجان المقاومة لتوضح موقفها منه، وثالثا يجب أن توضح آليات اختيار رئيس الوزراء والوزراء. ورابعاً عليها أن تترك انطباعاً حقيقياً ان المؤسسات الحزبية قادرة على فعل سياسي يفند السائد في الشارع العام ان الحرية والتغيير تمثل اشخاص وحسب.

عبد اللطيف عثمان:

لإعادة النظر في التجربة بشكل حقيقي أوصي بتكوين مؤسسة ثورية عسكرية امنية مهمتها إعادة هيكلة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وتصفية التمكين الكيزاني فيها وتقليد قوى الثورة داخل هذه المؤسسات والا سنرجع لمربع اجهاض الديمقراطية، وذلك بهدف سيطرة قوى الثورة على المشهد الأمني وحماية الثورة ودولتها الوليدة. تقوم المؤسسة المذكورة بتنجيد عشرات الآلاف من الشباب في الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية واعادة تعيين الضباط الوطنيين المفصولين للإشراف على قيادة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية.

بالنسبة للاقتصاد لا بد من اتخاذ إجراءات استثنائية للسيطرة على الاقتصاد والموارد الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية بصورة قسرية، تتمثل في السيطرة الكاملة على الوزارات الاقتصادية وازالة التمكين فيها وإعادة توجيهها لتحقيق شعارات الثورة الاقتصادية، والسيطرة على البنك المركزي والبنوك التجارية ودمجها قسريا، واعادة النظر فيما يسمى بنظام التمويل الإسلامي، وادخال النظام التقليدي واعادة السوق النقدي بين البنوك للسيطرة على السيولة ولدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، والسيطرة على المؤسسات والشركات والذهب والبترول وكل المعادن الاستخراجية ذات الملكية العالية للشعب السوداني. وحينما أنادي بالسيطرة على الموارد بهذه الطريقة فإنني لا أدعو للدولة الشمولية المتحكمة في الاقتصاد، لكني أعني سيطرة استثنائية في المقام الأول لكي تقوم بتحسين معاش الناس وتسيطر على التضخم وتفتح الباب لبرنامج الانتقال الذي تحدث عنه

الاقتصاديون بإعادة هيكلة الاقتصاد واعادة التوازن له، وبدون تلك السيطرة لا تستطيع عمل هذا البرنامج الاستثنائي قصير المدى. أما البرنامج الدائم فسوف يكون لكل فترة الانتقال، سنتين او ثلاثة سنين، ويتم عبره إنشاء مؤسسات استثمارية لقيادة برنامج نهضوي للاقتصاد السوداني يمكن الاتفاق عليه في الفترة الانتقالية. كما أضم صوتي لإلغاء اتفاقية جوبا للسلام المجحفة والتي تمت بين معسكرين عسكريين، يؤيدان الدكتاتورية والشمولية. الحكومة الانتقالية المقبلة عليها أن تعيد النظر في اتفاقية السلام وتعقد اتفاقية جديدة بإشراف البرلمان او المجلس التشريعي الانتقالي.

حسن عزوزة:

استطاع أعداء الثورة والدولة الموازية استغلال الصراع داخل الحرية والتغيير، ولديهم قوى بشرية ومادية لم يحصل لها تفكيك، عملوا عبرها على زعزعة الأمن وارهاب المواطنين وخلق مشاكل في الحدود، وتختلف ثورة ديسمبر عن ثورة 64 و85 حيث كانت هناك بدائل ومؤسسات للدولة، لكن النظام المباد دمر كل شيء، وخلق تحديات لم نتعامل معها بمسؤولية وبالحجم الكبير، وكان علينا اتخاذ تكتيك ثوري جذري للأسف لم يحدث وسدرنا في المحاصصات والصراعات الحزبية، فتم تجاوز مؤسسات كان ينبغي تكوينها منذ الوهلة الأولى، كالمجلس التشريعي الذي أفردت للحرية والتغيير فيه نسبة 67% ، ولو كان قام لكنا أجزنا للفترة الانتقالية خطة اقتصادية مقرة بسبل قانونية وبرقابة تركز على معاش الناس وعلى مواردنا الذاتية والمحلية للأسف نهجنا نهج النيباد وهذا خطا، أيضا كنا سنقر في العلاقات الخارجية البعد عن المحاور التي وقعنا فيها، وهذا اكبر خطا، العلاقات الخارجية ينبغي ان تكون مبنية على خطة واضحة مصممة عبر المجلس التشريعي، ومن المشاكل أن اللجان التي كوناها للعدالة الانتقالية للأسف لم تصدر تقريرا وهذا تقصير حقيقي. كذلك فإن السلام كان هزيمة.

منال الأول:

بالضرورة صدور إعلان أو بيان عن الورشة للشعب السوداني يصف ما تم، ويتضمن أن قوى الحرية والتغيير لم تقم بهذا التقييم لأنها تريد العودة من جديد وتعيد نفس الشخصيات، بل أنها كجسم قام بتجربة في فترة حرجة من عمر الدولة السودانية يريد أن يقيم التجربة ليستفيد الناس من الأخطاء بالاعتراف بها وتصحيحها.

بالنسبة لاتفاق السلام بالضرورة لا بد من تفادي أخطاء منهجية تمت في الاتفاق السابق: يكون هناك منهج واضح لعملية السلام واتفاق حول مفهوم السلام، عبر جلسة أولى للأطراف للوصول لإطار تفاوضي، غيابه كان من أخطاء التجربة الماضية.

لقد صار اتفاق جوبا واقعاً، وإذا تم الاتفاق على مراجعته لا بد من ان يكون ذلك في وجود اصحاب المصلحة والموقعين عليه.

بالنسبة للجنة تفكيك التمكين، هناك ضرورة لاستمرارها مع تقوية تشريعها وتقويمه لحماية العاملين أنفسهم أو أعضاء اللجنة، وتكون هناك الية للاستفادة من اموال التمكين لتشغيل الشباب والنساء في التنمية.

شابة خريجة جامعة الخرطوم سنة 2005م:

أؤمن على هيكلة المؤسسات النظامية التي قصمت وشقت ظهر الثورة، وبعضهم دخل الخدمة المدنية في عمل مؤسس لاختراقها ويعملون استخباراتياً. لا بد من تصحيح الأجسام النظامية والسلك القضائي ومؤسسات الخدمة المدنية وتطهيرها من كوادر النظام البائد الذي يستهدف الثوريين ويعاديهم.

داليا كباشي:

ينبغي الحرص على استمرارية هذه الورشة، بإنشاء منصة مستمرة تتحول لمركز متخصص أو منصة يتوافق عليها الناس وشخصيات يمكن التوافق عليها كأستاذ الحاج وراق، تعمل على تقييم الجهاز التنفيذي للفترة الانتقالية وهو أكثر أهمية من

السياسي لأنه يمس حياة المواطنين، خاصة في ملفات الصحة والتعليم والكهرباء والخدمات العامة. وأن تعقد الورشة في الولايات ويشارك فيها أصحاب المصلحة الحقيقيين ليدلوا برؤاهم حول الفترة الانتقالية وما فيها من إنجازات أو إخفاقات، وحول الاختيارات التي جرت لأعضاء المفوضيات ولماذا اختير ناس فيها استمروا حتى بعد الانقلاب، فمفوضية حساسة كمفوضية حقوق الانسان لم تدن القتل الذي يحدث في الشوارع حتى الآن. لقد ركزت الورشة على لوم الحرية والتغيير وأريد أن أنصفهم وأن نشكرهم على أنهم تصدوا للحكم في فترة حرجة وأنهم دخلوا نظيفين وخرجوا نظيفين ولأول مرة في تاريخ البلد تأتي حكومة وتمشي وتعتذر لنا.

مشاركة لم تذكر اسمها:

ينبغي أن نتحول من الاستهلاك للإنتاج، وأن تفصل المالية من الاقتصاد فلكل وظيفته. وفي التفكيك ينبغي تعيين لجنة لغلاء المعيشة لأن أكثر المجتمعات المتضررة في القطاع غير الرسمي، ينبغي الاهتمام بمعايش الناس. كذلك ينبغي الالتزام بتمثيل المرأة (حقنا كامل ما بنجامل) ولا يقل تمثيلها عن 40% في كل الأجسام.

تعقيب الحاج وراق

كل رأي قيل سوف يضمن في الكتاب. الآراء التي حولها إجماع عام ستكون في التوصيات، والآراء الخلافية لن توضع في التوصيات لكنها ستنشر في الكتاب، مثلاً الحديث عن اعتراف الحرية والتغيير بالأخطاء والاعتذار عنها هناك إجماع حوله لذلك سيكون ضمن التوصيات.

ولدى تعليق لمصلحة الحرية والتغيير، فقد حكمت لثلاث سنوات ووضعت تجربتها بشفافية على مبضع النقد، بينما هناك من حكم ثلاثين عاماً وحتى هذه اللحظة لا يريدون أن يراجعوا تجربتهم. وهذا هو الفرق بين التيار الديمقراطي وبين التيار الشمولي.

ثانياً: الحرية والتغيير تجربتها أسقطت ولم تسقط، بينما "الإنقاذ" تجربتها اسقطت وسقطت، والفرق أنهم حاولوا استنساخ تخليط السيسي في مصر 30 يونيو، فمولوا اعتصام الموز بمليارات الجنيهات ورغم ذلك فشلت أي تعبئة شعبية ضد سلطة الحرية والتغيير وفي النهاية نظموا انقلابهم، لذلك فإن التجربة وئدت وحصل انقلاب عليها ولم يسقطها الشعب السوداني. وبرغم التجويع والنهب (9 طويلة) وتهديد أمن الناس والمكر والتضليل والحملات الاعلامية، فإن الأغلبية الساحقة من الشعب السوداني خرجت في 21 أكتوبر ضد الانقلاب، ورفضت انقلاب 25 اكتوبر وهذان أمران مهمان للتقييم العام.

صحيح إن التجربة أسقطت والسؤال كيف اسقطت؟ إنهم لم يتسللوا إلينا عبر الحدود وإنما عبر الثقوب. فالتجربة قد أسقطت لعدم إجراء الإصلاح الأمني العسكري، ومع اتفاقي مع حديث المهندس خالد عمر في ملاحظات قيمة قالها حول ذلك، اختلف معه بأن الأساس كان في الوثيقة الدستورية، بإعطاء حق تعيين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية للمكون العسكري، لذلك منذ البداية أعطي ذلك المكون السيطرة على الأدوات العسكرية وهذا خلل كبير دخل منه التآمر الانقلابي، ولذلك فإن الحد الأدنى لأي انتقال ديمقراطي لاحق ألا يترك لهم الإصلاح الأمني والعسكري فهو أكبر من أن يترك للعسكريين وحدهم وهو شأن يخص الشعب السوداني كله وقواه السياسية والاجتماعية والمدنية والعسكريين على نطاق واسع لا الجنرالات الحريصون على عدم المساءلة. وينبغي أن تكون الأولوية إذن للإصلاح الأمني العسكري.

وأمر آخر هو الإصلاح المؤسسي للخدمة المدنية والخدمة العامة وكلها ضعيفة لكن هذا ينطبق بطريقة جوهرية على الحرية والتغيير فلا بد أن تعي الدرس بوضوح حول انغلاقها.

أصلا لا يمكنك أن تصفي التمكين إلا بالشعب السوداني والانفتاح عليه وعلى خبراته وقدراته وعبقريته، ولا يمكن أن تقوم بالتفكيك بـ "شلة"، ولا يمكن أن تفكك النظام البائد بانغلاق، لذلك فإن الانغلاق في الطابع الحزبي الضيق حرمنا من أفضل العقول والإبداعات والخبراء، بينما كان من الممكن أن يشارك ملايين السودانيين في الانتقال إلا أنك عزلتهم، وهذه هي المعضلة الأساسية، لا يمكن القيام بإصلاح في القضاء ولا الخدمة المدنية ولا إصلاح مؤسسي في أي من مرافق الخدمة العامة بدون انفتاح.

المكون العسكري كان يبيت النية للانقلاب، ورفض البرهان فتح التعيينات للنيابة العامة، ورفض فتحها للقضاء، لكن هذا لا يعفي الحرية والتغيير من أنها كان عليها الانفتاح، وأهم سمة من سمات تقدم النظام السياسي استيعابه للفاعلين الجدد.

وكان على الحرية والتغيير أن تتساءل لماذا نشأ فاعلون جدد كتجمع المهنيين ثم لجان المقاومة؟ والسبب أن الهياكل الحزبية تكلست. وعلينا في كل القضايا الرئيسية أن ننفتح على الفاعلين الجدد والقوى الحية الجديدة، وبدون ذلك تكون الحرية والتغيير والقوى الحزبية غير ذات جدوى. يتطلب الانفتاح على هذه القوى الجديدة إجراءات وإصلاحات في الحرية والتغيير نفسها.

لهذا السبب أناشد قوى الحرية والتغيير ألا يشرعوا في الإعلان السياسي كحرية وتغيير، بل يبدأوا الاتصال مع الآخرين، تكون هناك لجنة منفتحة على كل الفاعلين الجدد لتصوغ مشروع الاعلان السياسي والاعلان الدستوري المقترحين.

التوصيات التي استلمت مكتوبة:

موسى جودة: حول إصلاح الحرية والتغيير ينبغي (1) إعادة فتح إعلان الحرية والتغيير ودعوة كل القوى المؤمنة بالتغيير للتوقيع على الإعلان السياسي. (2) الهيكل الإداري: وضع هيكل للإدارة لتحالف الحرية والتغيير (نموذج) يعمم في الأقاليم والمدن. (3) توحيد مركز القرار وإضافة آلية للهيكل لحل الخلافات.

سعاد الخضر:

بالنسبة لتعيين لجان التسيير للاتحادات المهنية والنقابات واتحادات أصحاب العمل، لا يجب أن تتدخل في عملها لجنة التفكيك على الإطلاق، وأن تكتفي لجنة التفكيك بحصر الأموال وتسليمها للجان المعتمدة من مسجل تنظيمات العمل.

الجلسة الختامية

عقدت الجلسة الختامية في الساعة السادسة من مساء الأحد 24 يوليو 2022م، وقد تضمنت تلاوة الإعلان الختامي للورشة، وعدداً من الكلمات لصحيفة (الديمقراطي)، وقوى الحرية والتغيير، ومندوبين للجان المقاومة ووالدة شهيد، كالتالي:

الإعلان الختامي

اعترافاً بأهمية اللحظة السودانية الراهنة في مسيرة ثورة رائدة قدمت ولا تزال تقدم أروع الأمثلة على صمود شعب أعزل أمام ترسانة قتل متوحش ساقط الوطنية والإنسانية، شعب يضع الحرية والديمقراطية نصب عينه وسيخرج حازماً لها،

وعرفاناً بأهمية الفترة الانتقالية التي تلت السقوط الأول لنظام عمر البشير وجلاوزته، وضرورة إخضاعها لتقييم وبحث محيط لاستخلاص الدروس والتشمير نحو المستقبل من منصة معرفية وأخلاقية توازي جبال الطموح التي تنتصب أمام شعبنا،

وإيماناً بالدور الذي لعبته قوى الحرية والتغيير في مسار هذه الثورة، والفترة الانتقالية التي أفرزتها، إيجاباً أو سلباً، وضرورة إضاءة جوانب ذلك الدور واستجلاء دروسه،

وتأكيداً على أهمية التقييم المخلص ذي المصداقية لتطوير الأداء البشري في كل المناحي، وبدور النقد الذاتي في تأكيد إصلاح المسيرة، وبناء جسور الثقة بين اللاعبين السياسيين والمجتمعيين،

وعرفاناً بضرورة استعادة الفريضة الغائبة في ساحتنا السودانية والمستمدة من إرث الإنسانية الذي يراكم خبراته متخذاً النقد وسيلة للبناء، ويستبطن النفس اللوامة كطريق للخلاص والتجلي،

وإدراكاً أننا نعمل وسط ركام من التزوير والتدليس الذي يتخذه الانقلابيون، بمساعدة مرتزقتهم المستجلبين من كل حدب وصوب، منهجاً لتغبيش الوعي، تربصاً بالمسيرة

الديمقراطية وشخوصها، مستعداً للتشويه وقلب الحقائق، وبرغم ذلك، بل ولذلك، نعمل على إشهار أشعة الشفافية في وجهه بشجاعة كطريق أوحد لهزيمة ظلامه، وبالتالي لإعادة الثقة بين مكونات شعبنا ومن ثم تحقيق وحدته حول أهداف ثورته، برغم اختلاف الرؤى والمواقف والتلاوم حول الماضي،

واستعداداً للنصر الثوري الحتمي القادم بأيدي ثائرات وثوار شعبنا الباسل، والذي مهروه ومهرنه بدمائهم الزكية، ونحن أكثر وعياً بحجم التحديات أمامنا، وتشميراً لكتابة صفحة جديدة من كتاب مصيرنا الوطني تطوى فيها ظلامات الشمولية والاستبداد والدموية واللصوصية المنحطة وإلى الأبد،

فقد نظمت صحيفة (الديمقراطي) وقوى الحرية والتغيير ورشة "تقييم الفترة الانتقالية" في الفترة ما بين 20-24 يوليو 2022م بدار المحامين بالعمارات، الخرطوم، ناقشت فيها على مدى جلسات عمل شارك فيها إثنا عشر قيادياً سياسياً بقوى الحرية والتغيير، أو دستورياً في الحكومة الانتقالية الأولى أو الثانية، وخبيرة مستقلة، قدموا وقدمن فيها أوراقاً راجعت الأداء في عشر ملفات مهمة، وعقب عليهم/ن أكثر من ثلاثين خبيراً وخبيرة ذوي أصوات مستقلة وناقدة من قادة الرأي وفاعلين في المجتمع المدني ونشطاء وناشطات في لجان المقاومة، بالإضافة لمشاركة طيف متنوع من الحضور، انخرطوا وانخرطن جميعاً في تداول حر مفتوح بث على مواقع التواصل الاجتماعي، ووجد متابعة ضخمة من جمهور واسع داخل وخارج السودان، ومن ثم وصلت الورشة لتوصيات تفصيلية سوف تصدر قريباً في كتاب حاوٍ لكل الأوراق ومداولات الجلسات، وفي الأثناء تعلن الورشة التالي:

1- ارتكبت في الفترة الانتقالية أخطاء تتحمل الحرية والتغيير جزءاً منها، وعليها أن تعترف بها وتعتذر عنها وتضع الضمانات والآليات القمينة بعدم تكرارها،

- ونشير هنا تحديداً إلى عدم وضعها الإصلاح الأمني العسكري كأولوية قصوى، وقبولها أن يتولى المجلس العسكري وزارتي الدفاع والداخلية،

- وعدم الضغط الكافي لإجراء إصلاحات جذرية لتفكيك التمكين في الجيش والشرطة والأمن، إضافة إلى أخطاء في التعيينات وعدم الانفتاح على الخبرات السودانية الضخمة من غير الحزبيين، مما أضعف الإصلاح المؤسسي في الخدمة العامة، وترك النيابة والقضاء كما ورثناهم من النظام المباد، الأمر الذي سهل مخططات الانقلابيين.
- وعدم الاهتمام الكافي بالإعلام وبالتواصل مع الشارع مما هيأ لحملات التضليل الشرسة التي قادتها القوى المعادية للثورة بالتواطؤ مع جهات أمنية سودانية وأجنبية محترفة عملت على شيطنة الفترة الانتقالية وقادتها ورموز الثورة واغتيال شخصياتهم، وسعت لدق الإسفين بين مكونات الثورة المختلفة.
- والفشل في هزيمة مخططات المكون العسكري وقوى الردة لتعطيل تكوين المجلس التشريعي والمفوضيات والمحكمة الدستورية، وفي ابتدار عملية العدالة الانتقالية.
- والتركيز على ولاية الخرطوم بصورة أساسية مع إهمال التواصل مع الولايات وعكس همومها بالصورة المطلوبة مما جعل الولايات التي بادرت بتفجير الثورة لا تواكب ركبها في الحكم الانتقالي كما يجب.
- وإهمال ملاحقة أموال المؤتمر الوطني وقادته المهربة للخارج، وهو أمر كان ينبغي أن يتم عاجلاً بتوظيف بيوت الخبرة العالمية المتخصصة في ملاحقة الأموال المنهوبة.

2- ضرورة الانطلاق من التجربة الماضية، والمراجعة التي أجراها مجلس الوزراء الانتقالي في يونيو 2021م لوضع استراتيجية وافية للفترة الانتقالية القادمة، ووضع أولويات واضحة ومعقولة للانتقال القادم، مع ترتيبها بشكل صحيح، وعدم إثقاله بمهام فوق طاقته. وعلى رأس تلك الأولويات الإصلاح الأمني والعسكري.

3- ضرورة تعريف الانتقال كمهمة سياسية بامتياز، ولذلك يتطلب ممن يتولون قيادة الانتقال في كل المواقع أن يكون لديهم في المقام الأول التزامٌ بالثورة والتحول المدني الديمقراطي، فضلاً عن الكفاءة والقدرات القيادية.

4- من الدروس المستفادة من الفترة الانتقالية الماضية أن المدنيين غلّبوا صراعاتهم الصغيرة والجانبية على معركتهم الرئيسية ضد قوى الردة وسمحوا لها باستغلال تناقضاتهم لإضعافهم جميعاً، ومن ثم تعديل ميزان القوى لصالحها، مما يؤكد أن أي تمزيق لوحدة قوى الثورة بأي شعارات أو دعاوى كانت، هو في النهاية خدمة لأعداء الثورة. هذا لا يعني كبت الاختلاف، بل إدارته تحت سقوف الاحترام والتعاون في خوض المعركة الرئيسية.

5- على الحرية والتغيير بدء مشاورات حثيثة منفتحة على كل التيار المدني الديمقراطي، خصوصاً الفاعلين الجدد من قوى الثورة كلجان المقاومة والمهنيين والأجسام النسوية والمطلبية، لتكوين جبهة مقاومة جديدة تحقق وحدة قوى الثورة حول ميثاق سياسي جديد، بما يتلافى الأخطاء السابقة، ويحقق الانفتاح، والمؤسسية، والشفافية، والمحاسبية.

6- الإصلاح الأمني العسكري يتطلب تفكيك التمكين في هذه المؤسسات، وتحويلها من مؤسسات حزبية إلى قومية، وابتعاد المؤسسات العسكرية عن العملية السياسية، وعن التجارة ومنافسة القطاع الخاص، وأن تلتزم بجيش واحد ذي عقيدة عسكرية وطنية ومهنية وديمقراطية، وفقاً لمهامه المنصوص عليها في الدستور والقانون، وضمان احترامه لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتزامه بشكل حاسم بالشرعية الدولية وبعدم دعم الإرهاب ومنظمات الجريمة العابرة للحدود.

7- الالتزام بالإصلاح المؤسسي للخدمة المدنية، والقضاء والنيابة العامة وبناء القدرات المؤسسية لها، وعمل قاعدة بيانات للخبراء السودانيين، وعقد شراكات كبرى مع

منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لسد النقص الناجم عن التجريف ونزف العقول على مدى ثلاثين عاماً، طرداً للكفاءات من أجهزة الخدمة بالفصل للصالح العام؛ وذلك لضمان تلافي الضعف الهيكلي الماثل في الخدمة المدنية بسبب سياسة التمكين وتعيين فاقدي الأهلية من ذوي الولاء، والانصراف عن إدارة دولاب الدولة للانشغال بحروب الإبادة والكبت والنهب. ولا يمكن بدون هذا الإصلاح الأساسي والعاجل لمؤسسات الدولة أن تقوم بمهامها المطلوبة في إنجاح الحكومة الانتقالية. وعلى الحرية والتغيير وشركائها من قوى الثورة، استعداداً للانتقال القادم، أن ينطلقوا من التجربة الماضية ودروسها والمعلومات المتوفرة، ليخططوا للإصلاح المؤسسي في كل وزارة.

8- على الحرية والتغيير وكافة قوى الثورة الاهتمام بمخاطبة قضايا الريف والمناطق المهمشة بصورة أكبر وأعمق، واستعداداً للانتقال القادم عليهم التخطيط لإصلاح مؤسسي لحكومات الولايات ووضع خطط لدعمها مؤسسياً والارتقاء بقدراتها وإفلاتها من قبضة التمكين الخانقة.

9- ضرورة إكمال تشكيل كافة مؤسسات السلطة الانتقالية القادمة والإصرار على تشكيل المجلس التشريعي والمحكمة الدستورية، ومجلس القضاء العالي، والمفوضيات لضمان توسيع قاعدة المشاركة والمحاسبية والضبط والتوازن، وتوفير آليات مؤسسية لحسم الخلافات.

10- توصي الورشة الحرية والتغيير بإجراء مشاروات مع كل قوى الثورة للوصول لإعلان دستوري يستند على مواثيق لجان المقاومة، ويعبر عن أوسع قطاع من القوى الديمقراطية، ويتجاوز القصور في الوثيقة الدستورية، مع استصحاب مهام أساسية على رأسها النص على تفكيك نظام المؤتمر الوطني، وتضمين مواثيق حقوق الإنسان وتحقيق المهام الرئيسية لثورة ديسمبر المجيدة.

11-الاهتمام بالمخاطبة الجادة لقضية العدالة وإصلاح النظام العدلي والقانوني والمساءلة عن الانتهاكات، وإلغاء النصوص والقوانين المقيدة للحريات كأحد أولويات الفترة الانتقالية القادمة باعتبار العدالة أولوية تشكل أحد مطالب الثورة الأساسية. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بتسليم المطلوبين للعدالة.

12-التوافق على تعريف التنوع النوعي والجهوي والعمري وضمان العدالة في تمثيله، والتركيز على تمكين النساء والشباب اقتصادياً وسياسياً وبناء قدراتهم باعتبارهم رأس الرمح في الثورة، والحرص على تحقيق التوازن الجهوي دعماً للمساواة في المواطنة.

13-تنطلق السياسة الخارجية من المصالح الوطنية للشعب السوداني، وتلتزم بالشرعية الدولية وحسن الجوار وتعتمد على تبادل المنافع وعلى التوازن، والقطيعة مع إرث الإنقاذ في زعزعة الاستقرار والتدخل لرعاية الإرهاب، وتنص على حل أمن المياه بمراعاة مصالح جميع دول الحوض بالتوافق والتعاون، وأن يكون أمن البحر الأحمر مختصاً بالدول المشاطئة، وعدم السماح لأي قوى أخرى بإقامة قواعد أو وجود أمني وعسكري في المنطقة. مع ضرورة أن تتولى وزارة الخارجية قيادة العمل الخارجي ومنع تعدد المراكز في قيادة الشأن الخارجي، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها وإجراء الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة ورفع الكفاءة المهنية ببناء القدرات.

14-السياسة الاقتصادية ينبغي أن تنطلق من الديمقراطية الاجتماعية المنحازة للفقراء والعاملين والمنتجين وتعزيز نشر التعاونيات، مع ضمان التنافسية وحرية المبادرة والابتكار وريادة الأعمال وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والعام، وتكون السياسة الاقتصادية في الفترة الانتقالية مبنية على اتفاق واضح حول برنامج المعافاة الاقتصادية بين كل قوى الثورة حتى لا تتسبب خلافاتهم في تنازعات أو معارك جانبية تهدر الطاقات.

15-ضرورة استكمال السلام مع الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور، ومراجعة اتفاقية سلام جوبا بالتوافق مع أطرافها خاصة فيما يتعلق بالمسارات في المناطق التي لم تشهد نزاعاً مسلحاً. مع ضرورة اتباع

منهج سليم في قضايا السلام يجعل الحكومة المدنية هي المساءلة أولاً وأخيراً عن الملف الذي ينبغي أن يقوم على مخاطبة جذور الأزمة، حتى لا تنتج اتفاقات صفوية بعيدة عن أصحاب المصلحة الحقيقيين، بما لا يؤدي لاستدامة السلام. كما أن الاتفاقيات ينبغي ألا تتنازل عن مبادئ سيادة القانون والمحاسبية.

16-عملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو عملية جوهرية للنظام الديمقراطي ويجب أن تقوم على مراجعة التجربة الماضية بما يعززها ويعالج أوجه قصورها ويحقق معايير الفاعلية والعدالة، وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون لجنة الاستئنافات مصاحبة لعمل التفكيك ضربة لازب. على أن توضع أولوية لملاحقة الأموال المهربة للخارج والموجودة في ماليزيا والإمارات وتركيا وعدد من البلدان الأوربية، وذلك بالاستعانة بشركات استقصاء متخصصة في رصد الأموال وسبل استردادها.

17-يعمل المنظمون على عقد جلسات إضافية لتقييم الأداء الانتقالي في ملفات: أوضاع الولايات، والثقافة والإعلام، والتعليم والصحة والكهرباء في وقت يعلن عنه قريباً إن شاء الله.

ويود المنظمون في هذا الإعلان أن يتقدموا بالشكر الجزيل لتنسيقيات لجان المقاومة التي استجابت لدعوتهم وشكل مندوبوها إضافة حقيقية لمداولاتها، كما نعبر عن عرفاننا لكل من منظمة الحارسات ونقابة المحامين اللذين ساهما في قيام الورشة عوناً ومأوى.

كلمة صحيفة (الديمقراطي)

ألقاها الدكتور هشام عمر النور

السيدات والسادة ممثلي السلك الدبلوماسي، السيدات والسادة قادة وممثلي قوي الحرية والتغيير، وقادة لجان المقاومة، وقيادات ممثلي المجتمع المدني وممثلي الإعلام؛

المجد والخلود لشهداء الثورة السودانية والعودة للمفقودين والشفاء للجرحى والحرية للمعتقلين والإعزاز والتجلة للشعب السوداني العظيم الذي تعرض لمستويات هائلة من القمع والتجويع وتهديد الأمن وحملات التضليل ولمكر تزول عنه الجبال ومع كل ذلك لم تنكسر عزيمته ولم تهمد روحه عن تطلعه لأجل الكرامة، والحرية، والعدالة، والسلام.

في هذه اللحظة الفاصلة من تاريخنا حيث تتجمع مؤشرات الزلزلة وفي ذات الآن تنتصب الآمال والوعود، فإننا في الديمقراطي نرى بأن السبيل الوحيد لانتزاع الآمال من فكاك غيلان التوحش والفوضى أن تتوحد قوي ثورة ديسمبر المجيدة على نمط وحدتها التي أسقطت بها قيادة نظام الإنقاذ لتدفن كامل جسد الاستبداد والفساد والتوحش.

ونرى بأن اوهام التفرد التي تراود أذهان ضيقي الأفق لن تقدم أجندة الثورة مطلقاً، بل ستعرضها للانتكاسات والهزائم، ولسبب واضح، فالثورة الديمقراطية لم تبدأ كما لن تستكمل برؤى طرف واحد ولا مصالح طبقة واحدة ولا إثنية أو جهوية واحدة. لقد ارتفعت راياتها ولامست السماء لأنها حملتها أيادي ملايين السودانيين من شتى المشارب والتوجهات والسحنات.. وقد كانت لحظة اعتصام ميدان القيادة العامة لحظة تاريخية وفارقة لأنها جسدت بتنوعها وثرائها أمل السودانيين في وطن ديمقراطي تعددي متمدن يسع جميع بناته وأبنائه ما عدا الانقلابيين واللصوص.

كانت لحظة تاريخية أعلنت نهاية عهود المشاريع المغلقة في السودان بشتى تمظهراتها وجلابيبها ودشنت عصر مشارع الحرية والتعدد والآفاق المفتوحة باتساع السموات.. وإذ حاولت قوي الردة وأد الآمال بجريمتها النكراء بفض الاعتصام فإن قيم الاعتصام لم تمت وإنما تحولت إلى فكرة آن أوانها وما من قوة قادرة على هزيمة فكرة آن أوانها..

وفي المقابل فإن قوي الردة رغم سلاحها الفائض ووحشيتها الباهظة ومكرها الدنيء تتحول رويداً رويداً إلي حيوانات ضالة على طريق مرور التاريخ السريع، عاجلاً أو آجلاً تنفق تحت الإطارات، تنفق مهما كبدت من اضطرابات السير، بل ومهما سببت من حوادث.

ومما يعوق وحدة قوي الثورة إضافة إلى أوهام التفرد المزايدة الشعبوية، وأي راشد يفهم بأن الشعبوية وسيلة غير أخلاقية للوصول للحكم لكنها لا تصلح كسياسة للحكم وسبق وجربنا هذه المزايدات الأيديولوجية أوائل عهد الإنقاذ فدفعت البلاد ولا تزال أكلافاً باهظة من استقرارها وأمنها ونمائها ولقمة عيش فقرائها وتعليمهم وصحتهم ووظائف شبابهم.. وللمأساة الملهاة فإن هؤلاء الذين خانوا مصالح شعبهم لأجل توهماتهم الأيديولوجية يضعون أنفسهم وبلا اختشاء في منصة توزيع صكوك الوطنية!! مفارقة تليق بالانقلابيين فهم إذ ينقلبون على إرادة الشعب بالعنف ينقلبون أيضاً على معايير النزاهة والصدق والعقلانية.

وإذ صفصفت مزايدات الإنقاذ الإسلاموية وأفلست في ممارستها العملية نفسها فانتهت الي استجداء ذات القوي التي أنذرتها بالعذاب أوائل عهدها، تريد الآن بحملة تضليل واسعة تساعدها فيها مجموعة فاغنر الروسية ومن ورائها جهاز مخابرات بوتين الذي هو وطباخه وبطانته أهم سارقي ذهب السودانيين وأهم الفاتكين بالشعب السوداني بعد الانقلابيين بصادرات سلاحهم التي تقتل السودانيين، تريد بحملات التضليل أن تعبئ لنا ذات خمور الإنقاذ القديمة في قناني أخرى وبمصطلحات متطفل عليها من كل موائد المشاريع المغلقة التي قال التاريخ كلمته حولها ولم تعد في تيار الخطاب العالمي الرئيسي الا لدي أيتام الشموليات ونوائحهم..

وإذ يبتلع البعض خطابات الإنقاذ المغشوشة مرة أخرى فذلك شأن يعنيهم لأنه ما من حاكم يتسلم السلطة فعلا بقادر على أن يؤسس عليها سياسة عملية، ولكن

الأخطر حاليا أن الإنقاذيين يريدون بهذه المزايدات المحجبة ترهيب خصومهم وتمزيق وحدة قوي الثورة والتغيير ومن بعد ذلك تنفيذ انقلابهم الكامل وتصفية الحساب مع الثورة والانتقام من شعبها وقواه الحية.. أي الثورة المضادة المغطاة بالمزايدة الثورية.. فإذا انتصرت ثورتهم المضادة، وهيهات، عادوا في السياسة العملية الي الانبطاح المحجب بكل لغلغة الشعارات البراقة والتي لا تعدو لغلغة هجاء لبن في مشلعيب بعيد الوصول.. والاحتمال الراجح أن كل تخريبهم وفتنهم ومكرهم لن ينتهي أبداً إلى نتيجتهم المستهدفة فالتلويح بالفوضى والاقتتال الأهلي لن يدفع السودانيين مطلقا للاستسلام كما أن الفوضى إن حدثت لن يكون فيها رابح خصوصاً من اللصوص الذين لديهم الكثير ليخسروه..

إننا ندعو كل المخلصين والشرفاء في القوي المدنية إلى تجاوز خلافاتهم الثانوية وانشغالاتهم الصغرى لأجل تأسيس جبهة عريضة للقوي المدنية الديمقراطية فالأولوية القصوى الآن هزيمة الانقلاب واستعادة وإنجاح التحول الديمقراطي فهو الكفيل بضمان فض خلافاتنا كلها بصورة سلمية وإنسانية كما أنه الكفيل بوضع البلاد على منصة القابلية للتغيير بما في ذلك إجراء التغييرات الجذرية التي يرتضيها الشعب بغالبيته المعبر عنها في الانتخابات الحرة النزيهة وليس بحسب مصادرات الايديولوجيين المغلقين عما يريده الشعب. وأن مثل هذه الادعاءات المغلقة اليقينية التي أدت في المحصلة العملية الي الفتك بالشعوب ومصادرة حرياتها وحقوقها كي لا تعبر عن مصالحها حقاً، هذه الادعاءات قد فات أوانها وتوفي مطربوها فلم يتبق لها سوي نواح النائحين، وطال الزمن او قصر سيستغفر غالبهم..

والحقيقة أن كل مخلص وشريف من قوي الثورة يفهم تماماً أننا لا يمكن أن ننتصر إلّا معاً، وأننا لن ننتصر بما يعبئ بضع آلاف وإنما ننتصر بما يمس شغاف عقول وقلوب ملايين السودانيين، كما يفهم كل راشد بأن تمزيق قوي الثورة ومهما تحجب بالشعارات والمزايدات إنما يخدم أعداء الثورة من الانقلابيين واللصوص. وإننا

كقوي مدنية ديمقراطية إما أن نتوحد حول هزيمة الانقلاب واستعادة وانجاح التحول الديمقراطي أو نواصل معاركنا الجانبية المغذاة بالعناصر الأمنية المنقبة فنحكم على أنفسنا بالهزيمة وبالتالي على بلادنا بالانهيار والفوضى والاقتتال الأهلي. وختاماً، نكرر اعتذارنا للذين لم نتمكن من دعوتهم للحضور الجسدي لأعمال الورشة. كما نتفق مع الانتقادات التي وجهت لضعف دعوات الإعلاميين ولعدم إفراد إعلام الانتقال كموضوع مستقل للمناقشة. واستدراكا لذلك فإننا نتعهد وفي القريب العاجل بتنظيم جلسات أخرى لمناقشة الثقافة والاعلام، والتعليم، والصحة، والوضع في الولايات في الفترة الانتقالية..

وتشكر الديمقراطي كل من ساهم في إنجاح هذه الورشة سواء بالتنظيم، أو المال، أو الجهد، أو المقر، أو بكتابة الأوراق، أو التعقيب، أو المناقشة، أو الحضور.

كلمة قوى الحرية والتغيير

ألقاها المهندس عمر الدقير*

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة من مختلف مكونات شعبنا، لكم التحية، مساكم الله بالخير، وباسمكم أحيي ضيوفكم من أعضاء وعضوات البعثات الدبلوماسية في الخرطوم؛

إن صحيفة (الديمقراطي) منذ تأسيسها وهي شريكة لقوى الثورة في الهم والحلم والهاجس، ولا تحتاج شكراً، ولكن لا بد أن نقول إنها كانت منبراً ديمقراطياً منحازاً لقوى الثورة لم تفتر من التذكير المستمر بقضاياها ومطالبها وفي مقدمتها قضية التحول المدني الديمقراطي. قرعت أجراس النذير ونبهت لأوجه القصور في الأداء التنفيذي والسياسي، وحذرت من المتربصين بالتحول المدني الديمقراطي، واعتقد

* ألقيت الكلمة شفاهة وقامت السكرتارية بتفريغها.

أنها في عمرها القصير نهضت بالمسؤولية الوطنية والمهنية والأخلاقية وسمت الأشياء بمسمياتها بلا وجل ولا حَوَل، التحية لهم ولمساهمتهم في هذه الورشة، والتحية لنقابة المحامين التي منحتنا هذه الدار وساهمت في هذه الورشة، والتحية لكل الذين ساهموا في الورشة من الذين قدموا الأوراق، والذين ساهموا بالحضور، وبالنقاش وإثرائه، وطبعاً في الحديث عن الديمقراطي فات علي أن أقول إنه لم يكن غريباً أن تستهدفها السلطة الانقلابية منذ الساعات الأولى للانقلاب، فكانت من الجهات القليلة التي أرسلت لها كتيبة عسكرية احتلت مكاتبها بالكامل.

التحية لشعبنا العظيم في مسيره المضني العسير من أجل الحياة الكريمة والتحية لشهدائه الأبرار على طول تاريخ الصراع بين الحرية والاستبداد في هذا الوطن العزيز. نترحم عليهم جميعا، نترحم على شهداء الأحداث الأخيرة في النيل الأزرق، وفي كسلا، وقبلهما في دارفور وكردفان مناطق كثيرة.. ولعل هذه الأحداث والتراخي في حماية المدنيين هي محاولة لإعادة طرح ما يسمى بنظرية الزجاجة الفائرة، وهي نظرية اشتهرت في ستينات القرن الماضي أيام أنظمة الحكم الشمولي والحزب الواحد، كان يصور الحزب الشمولي أو رئيسه بأنه أشبه بغطاء الزجاجة الفائرة، إذا نزعته يندلق كل ما في الزجاجة. وطبعاً هي نظرية بائسة تحاول حصر الناس بين خيارين كلاهما مر: إما أن تقبل بالاستبداد او بالفوضى، ويقال لك ليس بالإمكان أفضل مما كان، وهو كائن، في حين أن الأحسن يمكن أن يجترحه الإنسان في كل الظروف والأحوال إذا امتلك الرغبة والإرادة.

نترحم على شهداء الحراك الثوري الذين رفضوا هذا الانقلاب، آخرهم الشهيد أبو بكر غيمة، وهو بالحق اسم على مسمى لأن الشهداء ترتقي دماؤهم وتتحول لغيوم حبلى بالسلام والحرية والعدالة وكل المعاني الكريمة. وفي هذا السياق هناك حكاية تروى أيام الغزو النازي لفرنسا عن شبان أبكاهم وأحزنهم منظر الدبابات النازية وهي تسحق العشب والأزهار في الشوارع الفرنسية. أحد الشبان قال لهم لا تبكوا، نحن

سننتصر وسنطردهم من أرضنا، ما دمنا نقاوم متحدين، وأردف قائلاً في الربيع القادم ستكون شوارع فرنسا أكثر اخضراراً وازدهاراً لأن الدبابات عمقت البذور في باطن الأرض، ولذلك فإن أسباب الموت تتحول إلى أسباب قيامة وحياة رغم أنف القاتل. وبالمثل فإن موت الشهداء يتحول إلى حياة مترعة بالعنفوان والنبل، وبكل المعاني الكريمة، لأن تضحياتهم عصية على النسيان، لذلك فهم يظلون أحياء، أحياء بانتصار الثائرين على دربهم، لكن طبعاً هذا الانتصار ليس مجانياً، بل له استحقاقات، وأهمها أن يكون الناس متوحدين في مقاومة الاستبداد أو الاحتلال وهذا يشهد عليه تاريخنا، فقد انتصر شعبنا في مقاومة الاحتلال والاستبداد حينما توحد. وهذه هي الحلقة المفقودة الآن، والموجودة في كل التاريخ الإنساني حتى فرنسا التي تحدثنا عنها الآن، حينما حدث الاحتلال النازي، كان هناك إجماع وسط النخبة الفرنسية على وحدة المقاومة والمثال الأبرز هو اللقاء التاريخي الذي جمع بين الكاتب اليميني فرانسوا موررياك، والشاعر الشيوعي لويس أراقون، كانت بينهم خصومة فكرية حادة لكن مع دخول أول دبابة نازية في الأراضي الفرنسية التقيا وتعانقا واتفقا على تأجيل خلافاتهما الفكرية لأن المشترك الوطني في ظل الاحتلال لا يسمح لأحد أن يكون في غير صف مقاومة الاحتلال.

هذه هي تجارب التاريخ الإنساني لذلك نتوجه لكل اخواننا بأن نطرح أي خلافات فكرية جانباً، ولدينا هدف محدد هو هزيمة هذا الانقلاب واستعادة التحول المدني الديمقراطي.

طبعاً في التاريخ الإنساني كان أول شرط لأي شعب من الشعوب التي نهضت من كبواتها هي مراجعة تجاربها ووضع النفوس في موازين النقد الشجاع الأمين لتصحح الأخطاء وتستلهم العبر للمستقبل، وتكتسب أرضية صلبة للانطلاق واقتحام المستقبل بمصابيح تضيء الطريق.. إن النقد الذاتي لا يحتاج إلى دفاع عن ضرورته وجدواه لأن التجارب الميدانية في كل التاريخ الإنساني أثبتت أن غياب النقد يسمح

للأخطاء أن تتحول إلى خطايا، والنقد أو الروح النقدية هي المرتكز الأساسي لمعافاة أي مجتمع وتطوره وبالتالي مراجعة المواقف عبر النقد.

والنقد الشجاع الأمين هو تعبير عن قوة وليس ضعفاً، وهو دليل عافية ومصدر للاستدراك والتصحيح لكن الذين تأخذهم العزة بالإثم ويتوهمون أنهم معصومون في التاريخ دفعوا اثماناً باهظة لهذا الوهم.

ولا يمارس النقد الذاتي إلا الذين يسعون بكل طاقاتهم لمضاعفة خلايا المناعة في الجسد الوطني، ولعل هذا هو السبب الأساسي الذي أقيمت له هذه الورشة، فهي ليست منبراً لجلد الذات، بل محاولة جادة لنقد التجربة التي كانت في فترة انتقال، ومعروف أن فترات الانتقال متوقع فيها العثرات والأخطاء، وهذا ليس تبريراً، بل تعتبر فترة الانتقال بلغة الفقهاء فترة برزخية بين الماضي الذي لم يغادر تماماً ولا تزال له أصداء وظلال وقوى تعمل شداً عكسياً، وبين المستقبل الذي لم يحضر تماماً وبالتالي الأخطاء متوقعة. لكن غير المقبول هو السكوت على الأخطاء ودفن الرأس في الرمال، لأن النعامة إذا دفنت رأسها يصير جسدها كله عرضة للسهام.

هذه الورشة محضورة وقد تناولت محاور عشرة ونحن شاكرين لكل من شارك فيها وللنقد الذي وجه لها هي نفسها، فكل تجربة قابلة للتطور، وأرى أنها مسالة غير مسبوقة في تاريخ الحكم الوطني.

وقد خلصت إلى توصيات، وربما أغفلت بعض القضايا فهي ليست كاملة، نحن شاكرين للتفاعل الضخم سواء كان بالمشاركة المباشرة، أو من الذين تفاعلوا بالكتابة عنها وبالحديث عنها، وحتى الذين تحدثوا عنها بسخرية ناقدة، نحن شاكرون لذلك، وطبعاً هناك أصحاب الغرض الذين لن يرضوا أبداً. نشكر كل أبناء وبنات شعبنا الذين تفاعلوا خصوصا الذين رفعوا أصواتهم بالنقد الحاد للتجربة، فهذا يسعدنا أكثر من المديح ومن الإطراء. أنا شاكر لكل المشاركين ولا بد أن أخص

بالشكر الشباب من لجان المقاومة الذين شاركوا في هذه الورشة. كانت لديهم مداخلات ثرة وواضحة وشجاعة.

لقد تليت عليكم التوصيات قبل قليل وهي تقول إن المرحلة الانتقالية السابقة ضجت بكثير من الخطايا، وتتحمل الحرية والتغيير جزءاً منها. نحن نقر ونعترف بذلك، والإقرار والاعتراف هذا هو بمثابة اعتذار وتعهد أن تتخذ الحرية والتغيير كل التدابير اللازمة لتلافي هذه الأخطاء. وأن تستمر المسيرة النقدية لأن مسيرة الإنسان لا تخلو من الأخطاء، هي سير نحو الكمال. وأحد تعريفاتي للديمقراطية أنها اعتراف دائم بالنقصان وسعي دائم للتحسين..

لذلك نسعى لأكبر مستوى ممكن من الشفافية، وطرح القضايا للناس، وإن شاء الله يكون هذا هو المنهج الذي يلتزم به الجميع في واقعنا السياسي، مع مراعاة حق الآخر في الحضور والمشاركة، وصياغة المصير وهذا يترجم شعار: وطن يسع الجميع.

سنحول توصيات الورشة لبرنامج عمل لتدارك أي اخطاء، وبناء على الايجابيات وحتى في الإعلان الدستوري المقترح، الذي تحاول الحرية والتغيير طرحه على القوى السياسية والمجتمعية، سوف نستصحب توصيات هذه الورشة.

تأتي الورشة في خضم معركة شعبنا ضد انقلاب 25 اكتوبر الذي استمر لتسعة أشهر لم تفتر خلالها مقاومة شعبنا الباسل الذي أثبت أنه لن يساوم على قضية التحول المدني الديمقراطي وأنه لا مجال للتصالح مع هذا الانقلاب، ومثلما كان الشعار في ثورة ديسمبر "تسقط بس" فالآن الشعار هو "تسقط بس" وألا مجال للانقلاب إلا أن يتنحى لصالح سلطة مدنية كاملة.

لقد أثبت شعبنا أن طريقه الأساسي هو طريق التحول المدني الديمقراطي الذي يضع الوطن على درب الخلاص الوطني بيدي أبنائه وبناته، وتهيئة المناخ لهم ليساهموا كلهم في كل فضاءات البناء الوطني. وأثبتت الأشهر التسعة الماضية أن الأفق أمام الانقلاب مسدود، وحصلت الكثير من التطورات آخرها خطابي رأسي

الانقلاب ما قبل العيد وما بعده، وهما خطابان معلومان لديكم، ونعتقد أنه كان في الخطابين تراجع بسبب المقاومة الجماهيرية الباسلة، ولكن لا توجد مؤشرات جدية لوجود ممارسات لا تتسق معهما، كالعنف المستمر حتى اليوم والإصابات التي حدثت في صينية الأزهري، ولا تزال السجون فيها عشرات المعتقلين، ووفقاً لإحصائيات محامو الطوارئ هناك أكثر من 23 مفقوداً، وقد أوصلتهم تحرياتهم إلى أن اثنين منهما معتقلان في أحد السجون، وهناك 21 معتقلاً حسب إحصائياتهم جاءوا من الجنينة معتقلين في سجن الهدى بينهم ثمانية أطفال أربعة منهم فاتتهم امتحانات شهادة الأساس التي أعلنت نتائجها قبل يومين، هذه ممارسات لا تعبر عن الجدية.

على الحركة الجماهيرية أن تزحف على أي ممارسات تراجع، وهذا يتطلب منا أن نستمر في استراتيجية المقاومة الجماهيرية ونقول للانقلابيين باستحالة انتصار مخالب الاستبداد، ودائماً أجنحة الحرية أقوى من مخالب الاستبداد، نؤكد أن شعبنا قرر أن يدافع عن حريته وديمقراطيته ببسالة طائر قرر أن يموت قبل أن يسمح للحِداء أن تلتهم صغاره في العش، سوف تستمر هذه الاستراتيجية ومن ضمنها المواكب المعلنة في الثلاثاء وغيرها. وفي نفس الوقت سوف نطرح إعلانا سياسياً نتقدم به للحركة الديمقراطية في السودان، لكل قوى الثورة المؤمنين بالتحول الديمقراطي، لنضع حداً لهذا الانقلاب وسوف نستصحب فيه توصيات هذه الورشة وسوف ننظر فيه إلى كل المواثيق التي صدرت من لجان المقاومة ونأمل أن يكون هناك إجماع حوله، بما سوف يمكننا من إنزال الهزيمة بهذا الانقلاب وإنهائه وكل ما ترتب عليه وتأسيس السلطة المدنية الكاملة وتنفيذ مهامها وصولاً لانتخابات عامة حرة.

سوابق التاريخ تؤكد أن الشعوب لا تنجح في تجاوز الأزمات الكبرى إلا إذا توحدت إرادتها وأدارت معاركها بعقل وطني جماعي، وهذا واضح في مآثر شعبنا سواء أكان

في الثورة المهدية، أو في تحقيق الاستقلال، أو في أكتوبر، أو في أبريل. تحققت الانتصارات بوحدة الإرادة العامة، ونحن نجدد مرة أخرى نداءنا لشركائنا في قوى الثورة سواء أكانوا أحزاباً سياسية، ولجان مقاومة، ومجتمع مدني، وتجمعات نسوية وشبابية، ومفكرين ومثقفين ومبدعين؛ أن يترفع الجميع عن الصراعات وننسق جهودنا في جبهة عريضة بقيادة سياسية موحدة لأنه بدون تحقيق هذا المطلب سيظل قوس النصر محذوفاً من دائرة حراك المقاومة السلمي.

ونتوجه للأشقاء والأصدقاء في المجتمع الإقليمي والدولي أن يدعموا حق شعبنا في خياراته في الحرية والسلام والعدالة ومدنية السلطة ونقول لهم إن السودان الديمقراطي المدني هو الذي يحقق الاستقرار، وهو الذي يحقق الشراكات الاقتصادية مع دول الإقليم والعالم، والسودان المدني الديمقراطي هو الذي يسعى لعلاقات متوازنة مع جميع دول العالم بعيداً عن المحاور، بما يحقق مصلحة الشعوب. وهو ما لا تحققه أنظمة أحادية عسكرية، بل تحققه الأنظمة الشعبية لأن الشعوب مجبولة على السلام والتعاون والإخاء الإنساني.

ونشكر المجتمع الدولي الذي دعمنا في الفترة الماضية مقراً بمشروعية الحراك الشعبي السوداني، لكن طبعاً هذا الحراك لم يتمثل في قيادة موحدة ليكون الدعم على بصيرة، وهذه هي الحلقة المفقودة التي أختم حديثي بها، وبالحاجة إليها، ولن نمل من الدعوة إليها وسوف نظل في قوى الحرية والتغيير نمد أيادينا للجميع لأن شعبنا يعاني، يعاني توحش الفقر والبطالة والبؤس العام، وكل أنواع المعاناة وحمولات الشقاء والمعاناة في المياه النظيفة والكهرباء والعلاج والتعليم في الأرياف والحضر، والواجب ينادي كل الفاعلين في قيادة المجتمع السياسي والمدني أن ينظروا لهذا.

ولا بد من الاعتراف من أن واقع المدنيين ليس مريحاً، ولا يليق بهذا الشعب وبتضحياته. وأي شخصٍ، أو جهة، أو منظمة، أو كيان سياسي، أو فكري يظن أن

هناك جهة تستطيع أن تقوم بالأمر لوحدها واهم، فالوطن ملك الجميع ولن يستطيع حمله إلا الجميع معاً.

والاختلاف شيء طبيعي ويجب أن يكون مصدر نعمة لولا السياسة التي تتزود باحتكار الطهرانية الثورية، وأسوأ شيء في أي ثورة أن تتحول مجموعة من الناس إلى لجنة تحقيق مع الآخرين وتكون حكماً عليهم. التغيير فعل جماعي تشارك فيه كل خلايا الجسد الوطني، والسياسة التي تتزود بمشاعر الكراهية والنبذ والإقصاء ومزاعم احتكار الحقيقة لن تقدم للأمام بل تقعد الناس عن التقاط اللحظة والتقدم بالفعل المفيد.

الخلاف ممكن أن يكون مدخلاً للتوافق والتفاهم في إدارة الوطن بحيث يستريح الناس مع الفكر الأحسن والمنهج الأصوب، والسلوك الأرشد.

هذا الوطن يسع الجميع والمسؤولية الوطنية والأخلاقية تقتضي أن تنهض كل قوى الثورة وكل المنحازين للتحول المدني الديمقراطي وبدون مماطلة لمواجهة الحقيقة أن واقع القوى المدنية غير مريح، وهناك توحش وتخوين وعدم احترام لبعضنا الآخر، وكله يجب أن يزول لمصلحة الوطن. والمطلوب التخفف من حمولة النرجسيات السياسية ومزاعم احتكار الحقيقة، ونتواطأ ونقبل بعضنا خصوصاً وجميعنا مؤمنين بالتحول الديمقراطي وهناك عنوان يجمعنا كلنا وهو إسقاط الانقلاب وإقامة سلطة مدنية كاملة تنفذ أجندة متفق عليها، ويتم النأي بالمؤسسة العسكرية عن السياسة وشؤون الحكم ومن ثم إصلاحها بما يفضي لجيش مهني واحد يحتكر شرعية حمل السلاح في فضاء دولة حكم القانون والمؤسسات المدنية الديمقراطية.

يجب أن ننقد أنفسنا، وما أبرئ نفسي، والأحلام النبيلة بلا مستقبل إذا لم تسندها الحقيقة والإرادة.. جماع الحقيقة والإرادة والحقيقة هو المستقبل.

كلمة والدة الشهيد محجوب التاج

الأستاذة وداد عثمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتحدث فقط كأم شهيد، ولا أستطيع تقييم الفترة الانتقالية، بل يقيمها المختصون، أتحدث عن أمر محدد وهو العدالة، العدالة الاجتماعية قبل السياسية.

محجوب استشهاده كان لعدالة اجتماعية، رفض الظلم. لم أحضر الورشة لظروف خاصة، قدمت لي الدعوة وحضرت، ليس لي حزب سياسي وحتى في الجامعة لم انتخب أحداً.

أتحدث عن العدالة للشهداء، معنا لجان المقاومة كانوا ولا زالوا معنا في الشارع وفي المحكمة وفي كل مكان. أتمنى أن يتم استيعاب أولئك الشباب في الفترة الانتقالية، ونحن على علاقة لصيقة بهم. هم موجودون في الشارع يسقط أصدقاؤهم قربهم فيحملونهم ويمسحون دموعهم ويواصلون. وأتمنى أن يكون لهم دور كبير وأن يتوحد الناس بسبب هذه الجراح، فهناك غبن كبير واقع على الناس. وكل شخص معرض لقتل واحد من أسرته، ليس في المواكب فقط، وممكن أن تكون جالساً في منزلك وتصيبك رصاصة طائشة.

ينبغي أن يتوحد الناس ضد القتل، ونريد أن نحس بالأمان وألا تفجع كل يوم أم في جناها.

ينبغي أن تراجع قضايا الشهداء في الفترة الانتقالية. بالأمس كنا نتابع قضيتنا التي وصلت المحكمة. وينبغي أن يتضامن الناس كلهم مع هذه القضايا وليس بالضرورة أن تكون من أسرة شهيد لتتضامن، فهؤلاء الشباب خرجوا من أجل الوطن، وأنتم تعملون للوطن وينبغي أن يتكامل الجميع. وشكراً لكم.

كلمة لجان مقاومة أحياء الحاج يوسف

الأستاذة هند الصادق الطائف

السلام عليكم ورحمة الله، والرحمة والمغفرة لشهدائنا الكرام، عاجل الشفاء للجرحى والمصابين، وعوداً حميداً للمخفيين، والحرية للمعتقلين.. نرحب بالحضور على اختلاف مقاماتهم السامية؛

بداية نقول إن هذه الفترة الانتقالية هي الخامسة في عمر السودان (بدءاً بالانتقال الذي أدى إلى الاستقلال، والثاني عقب ثورة أكتوبر، والثالث جاء بعد ثورة أبريل، والرابع انتقال اتفاقية نيفاشا التي أدت إلى استقلال، أو كما نسميه انفصال الجنوب)، والخامسة هي أضعفهم جميعاً، على الرغم من أن ثورة ديسمبر المجيدة أعظم الثورات السودانية على الإطلاق، لذلك فإن فكرة الورشة جيدة، لكن لا يمكن أن نسميها تقييم لتجربة الحرية والتغيير، يمكن أن تكون بمثابة تمرين أولي لتقييم حقيقي يؤدي إلى تفكيك أسباب الفشل بشكل علمي ومنهجي، يكون دور الحرية والتغيير فيه هو توفير المعلومات والبيانات الدقيقة لخبراء سودانيين يقومون على ضوئها بإعداد أوراق علمية لتبيان مواطن الخلل.

مجملاً نرى أنها بداية صحيحة، يجب أن يتبعها عمل مستمر ودؤوب مجرد من الكسب الحزبي، غرضه الأساسي هو الوصول للحقيقة.

إن مشاركتنا في هذه التجربة كانت صقلاً وتمريناً جيداً جداً في فنون الحوار والاستماع وتقبل الرأي الآخر بصدر رحب، والاختلاف بأدب واحترام، بالإضافة إلى الكم الكبير من المعلومات التي توفرت لنا. ونشكر صحيفة (الديمقراطي) وقوى إعلان الحرية والتغيير على إتاحة الفرصة لنا لنشارك في هذه التجربة.

سؤالنا لقوى إعلان الحرية والتغيير: ما هو رأيكم في مواثيق لجان المقاومة التي خرجت في الفترة الماضية؟ وما مدى اهتمامكم بما جاء فيها؟ وهل من الممكن أن تكون هي الأساس الذي تتوحد جميع قوى الثورة حوله لإسقاط الانقلاب؟ بالطبع بعد الجلوس والتداول حولها مع لجان المقاومة وتوحيدها جميعاً في ميثاق واحد!!

توصيتنا: إن تحالف الحرية والتغيير هو أوسع تحالف حصل في تاريخ السودان الحديث، ونال في بدايته ثقة كبيرة جداً من الشارع، نرى أن الخطوة الأولى لاستعادة هذه الثقة هي نشر كل محاضر اجتماعات الحرية والتغيير من اليوم الأول وإتاحتها للناس، نشر محاضر اجتماعات الحرية والتغيير مع المجلس العسكري، هذه المحاضر هي بداية كسب الثقة، وهذه المحاضر في الحقيقة ملك للشعب السوداني يجب أن يطلع عليها الآن، لذا نرجو منكم أن تنشروا المحاضر لإثبات الجدية في الإصلاح.

الثورة ما زالت مستمرة من ديسمبر حتى الآن دون انقطاع، ونحن في لجان المقاومة ندفع الثمن كل يوم، شهداء وجرحى ومفقودين ومعتقلين في سبيل تحقيق دولة الحرية والسلام والعدالة، مع تزايد مستوى العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة تجاهنا، وانفجار صراعات اجتماعية جديدة كل يوم. لذا على كل فاعل ومهتم ووطني أن يقوم بدوره الآن قبل الغد، بما يستطيع للدفع لإنهاء هذا الانقلاب.

إن أي يوم يمر علينا ترتفع فيه التكلفة ويقل المقابل، فنتمنى أن يبدأ الجميع بالعمل وفق تفكير قومي شامل، وأن يتخلوا عن الكسب الشخصي والحزبي على الأقل مؤقتاً حتى سقوط الانقلاب، بعد ذلك ستكون الساحة أصلاً للصراع السياسي وفق قواعد ثابتة نحرسها جميعاً.. والثورة مستمرة والانتصار حتمي.

كلمة ممثل تنسيقية لجان أحياء أمبدة

الأستاذ نزار محمد سليمان برير

السلاح ياهو السلاح.. عمرو ما بحل قضية.. في البدء، المجد والخلود لشهداء الثورة السودانية، عاجل الشفاء للجرحى والمصابين والعودة الظافرة للمفقودين العودة العادلة لكل النازحين واللاجئين.

نشكر صحيفة (الديمقراطي) على الدعوة والاهتمام البالغ لحضورنا لورشة تقييم الأداء في الفترة الانتقالية البادئة في العام 2019م كما نشكر الرفاق في قوى إعلان الحرية والتغيير على هذا المسلك الممتاز الذي يعتبر الأول في تاريخ البلاد، أن تقوم جهة شاركت في حكم البلاد من قبل بإفساح المجال لتقييم أدائها موضوعياً ونقد تجربتها وتوسيع دائرة المشاركة في تطوير أدائها، كما نأمل أن تصب مخرجات هذه الورشة في وعاء إصلاح المجال السياسي الذي أفسده حكم الشموليات العضود القابض والمُحكم الذي تعاقب على تاريخ السودان.. أفسد ودمر مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية وتسبب في خلل اجتماعي غائر وسياسي واقتصادي كبير .أفقر البلاد وزعزع أمنها واستقرارها، وأدخلها في دوامة الحروب المستمرة والاقتتال القبلي، فغابت عنه التنمية. ونأمل ألا تصب هذه الورشة في إطار الكسب السياسي فقط، وألا تكون كلمة حق أريد بها باطل، وأن تصبح دليل عمل ألا نعاود الأخطاء، ونستفيد من إيجابياتها. إن بلادنا تمر اليوم بمنعطف تاريخي، يهدد وحدة وأمن السودان من انقلاب عسكري يخيم ظلامه على سماء البلاد، وأشباح حروب أهلية متعددة الأقطاب، واقتصاد منهار ومحاور خارجية متنازعة لنهب ثروات البلاد.. إن واجبنا كقوى ثورية فاعلة وحريصة على التحول المدني الديمقراطي أن نضع خلافاتنا جانباً وأن نضطلع بمهامنا ومسؤولياتنا التاريخية بلا استسهال ولا ركون، ونتصدى لهزيمة الانقلاب الذي قطع الطريق أمام الديمقراطية وإسقاطه وتأسيس سلطة الشعب، وأن نصدق الوعد مع من فاضت أرواحهم الى بارئها شهداء في سبيل خلاص الوطن من عهود الظلم والتراجع المتواصل التي جثمت على صدره طيلة التاريخ الحديث، وأن نبني بلاداً تُشبه ملامح السودانيين جميعاً في شرقنا وغربنا في شمالنا وجنوبنا ووسطنا، وأن يسعنا جميعا باختلافنا وتنوعنا الذي إذا ما أحسنا إدارته لصرنا في مقدمة شعوب العالم أجمع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ملحق: المشاركون في الورشة

أولاً: مقدمو الأوراق (مرتبون بحسب تسلسل تقديم الأوراق)

أستاذ/ محمد الفكي سليمان: عضو مجلس السيادة في الحكومة الانتقالية والناطق الرسمي باسمه، عضو الهيئة السياسية للتجمع الاتحادي، عضو المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير. نائب رئيس لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، ورئيس اللجنة بالإنابة بعد استقالة الرئيس.

مهندس/ خالد عمر يوسف: وزير شؤون مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية الثانية، عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر السوداني والأمين العام السابق للحزب، عضو المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير.

بروفيسور/ صديق تاور: اختصاصي في الفيزياء وشؤون البيئة، عضو مجلس السيادة في الحكومة الانتقالية، عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أستاذ جامعي سابقاً، ومؤسس ورئيس اللجنة الوطنية للبيئة.

أستاذ/ مدني عباس مدني: اقتصادي، وزير التجارة والصناعة في الحكومة الانتقالية الأولى، قيادي بكتلة قوى المجتمع المدني وكان عبرها قيادياً وعضواً بالمجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير. المدير العام لمنظمة نداء التنمية السودانية وعضو تنسيقية الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية.

أستاذ/ طه عثمان إسحق: قانوني، عضو المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير، عضو مجلس الشركاء (سابقاً)، عضو التحالف الديمقراطي للمحامين وعضو تجمع المهنيين، عضو وفد التفاوض مع المكون العسكري في 2019م، مستشار قانوني لبنك الصادرات وعدد من الشركات، عضو مقررية لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو.

دكتور/ نصر الدين عبد الباري: قانوني، وزير العدل خلال فترة الحكومة الانتقالية، ومحاضر سابق بقسم القانون الدولي والمقارن بكلية القانون بجامعة الخرطوم، له منشورات بالعديد من الصحف والمجلات العالمية ومقالات بالصحف المحلية. يعمل حالياً زميلاً رفيعاً بالمجلس الأطلسي بواشنطن، دي سي.

بروفيسورة/ بلقيس يوسف بدري: عالمة اجتماع، المديرة الإقليمية لمعهد دراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق بجامعة الأحفاد للبنات، مؤسسة أربع برامج ماجستير بالجامعة هي: ماجستير الجندر والتنمية، والحوكمة، دراسات الجندر، دراسات الهجرة وتعدد الثقافات. نشرت عشرات الكتب والدراسات المتخصصة.

دكتورة/ مريم المنصورة الصادق المهدي: طبيبة وقانونية، وزيرة الخارجية في الحكومة الانتقالية الثانية، نائبة رئيس حزب الأمة القومي، وعضوة المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير، مقررة مجلس الشركاء (سابقاً). اختارتها منظمة الصداقة الدولية بالسويد ضمن 60 امرأة عربية مؤثرة، 2019م، وصنفتها صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية ضمن أكثر 25 امرأة تأثيراً في العالم لسنة 2021م.

دكتور/ إبراهيم البدوي عبد الساتر: خبير اقتصادي، وزير المالية في الحكومة الانتقالية الأولى، عمل أستاذاً جامعياً في عدد من الجامعات الأمريكية، وبالبنك الدولي، يشغل حالياً منصب المدير التنفيذي لمنتدى البحوث الاقتصادية لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالقاهرة، له العديد من المؤلفات.

دكتور/ عبد الحليم عيسى تيمان: اقتصادي، عضو سابق باللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير، مساعد رئيس حزب الأمة القومي للاستثمار، أمين العلاقات الخارجية لاتحاد أصحاب العمل السوداني.

دكتور/ يوسف آدم الضي: وزير ديوان الحكم الاتحادي بالحكومة الانتقالية الأولى 2019م، كلف كوال لولايتي النيل الأبيض والخرطوم في 2020م، وكان وزير الشباب والرياضة في الحكومة الانتقالية الثانية. قيادي بحزب البعث العربي الاشتراكي، عمل أستاذاً لعلم الإدارة بكلية كادقلي التقنية.

أستاذ/ وجدي كامل عبده خليل: محام ومحكم دولي، عضو المكتب التنفيذي لقوى الحرية والتغيير ورئيس اللجنة القانونية للحرية والتغيير، عضو لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو وعضو مقرريتها، ناشط حقوقي عمل مدرباً لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

لواء (م)/ كمال إسماعيل أحمد: ضابط جيش بالمعاش، عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، رئيس المكتب التنفيذي لحزب التحالف الوطني السوداني. عضو وفد التفاوض في الترتيبات الأمنية لاتفاقية جوبا للسلام.

ثانياً: المناقشون (مرتبون أبجدياً)

1) أبا ذر مدثر الأمين، ممثل لجان مقاومة أحياء بحري
2) إبراهيم أحمد دفع الله، العميد (م)، ضابط سابق بالقوات المسلحة.
3) أحمد إسحق محمد، حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي
4) أديب عبد الرحمن يوسف، دكتور، الوالي السابق لولاية وسط دارفور، ناشط بالمجتمع المدني
5) أسامة سيد أحمد الريح، الأمين العام السابق للجنة التسييرية لغرفة النقل
6) إسماعيل مضوي، ناشط سياسي.
7) إقبال أحمد علي، عضوة اللجنة القانونية للجنة تفكيك ولاية الخرطوم
8) أم سلمة نواي، ناشطة بالمجتمع المدني، عضوة المكتب السياسي لحزب الأمة القومي.

9) أماني إدريس علي بشير، منبر نساء الحرية والتغيير
10) أماني حامد، مديرة ببنك البركة
11) البراق النذير الوراق، السكرتير الصحفي لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك.
12) البشرى عبد الحميد، مستشار قانوني، كاتب وصحفي، رئيس مجلس إدارة صحيفة التحرير الالكترونية.
13) بشير الشريف، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة أم درمان الإسلامية.
14) بكري الجاك المدني، دكتور، أستاذ السياسة العامة والإدارة بجامعة لونغ آيلاند بنيويورك، كاتب بصحيفة الديمقراطي.
15) تيسير النوراني، وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية في الحكومة الانتقالية الثانية
16) جمعة كندة كومي، بروفيسور، أستاذ جامعي وكاتب
17) الحاج بخيت- الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال
18) الحاج وراق، رئيس تحرير صحيفة (الديمقراطي).
19) حسن عزوزة، تيار الوسط للتغيير
20) داليا كباشي، ناشطة على الفيسبوك
21) رباح الصادق، نائبة رئيس تحرير صحيفة (الديمقراطي).
22) رجاء دقف، ناشطة في مجال المرأة.
23) رشا عوض، رئيسة تحرير صحيفة التغيير الإلكترونية.
24) زبيدة موسى، معلمة، منسم.
25) زكريا حمزة، حركة حق، عضو اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير.
26) زهرة حيدر إدريس، منظمة وعي
27) سارة عبد الرحمن دقة، محامية.
28) ساطع الحاج، محام، قيادي بالحزب الناصري الاشتراكي، شارك في صياغة الوثيقة الدستورية.
29) سامية الهاشمي، محامية، رئيسة لجنة قانون الأحوال الشخصية في الفترة الانتقالية، ورئيسة منظمة "متعاونات"
30) سامية عبد الحفيظ إبراهيم، مبادرة جماهير الحركة التعاونية السودانية
31) ستنا عبد الله سيد أحمد، ناشطة سياسية.
32) السر أحمد سعيد، عميد (م) ضابط سابق بالقوات المسلحة.
33) سعاد الخضر، صحفية بصحيفة الجريدة
34) سيف الدولة حمدنا الله، مولانا، قاض سابق، كاتب صحفي
35) الشاذلي، لجان المقاومة
36) الصادق علي حسن، محام، عضو هيئة محامي دارفور.

37) صديق الصادق المهدي، عضو اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير، مساعد رئيس حزب الأمة القومي وقيادي بالحرية والتغيير
38) صفاء العاقب، ناشطة بالمجتمع المدني، حائزة على جائزة حقوق الإنسان من قبل مؤسسة الحرية وحقوق الإنسان السويسرية
39) صلاح الأمين، خبير بالمنظمات الدولية.
40) الطيب عثمان يوسف، ضابط شرطة سابق
41) عادل خلف الله، مهندس، عضو اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير
42) عبد الرحمن العاجب، صحفي بجريدة اليوم التالي.
43) عبد السلام سيد أحمد، خبير قانوني، مستشار حقوق الإنسان لوزارة العدل ولمجلس الوزراء أثناء الحكومة الانتقالية
44) عبد القادر علي عبد الرحيم، اقتصادي، باحث إحصائي، ناشط سياسي
45) عبد اللطيف عبد الله إسماعيل، رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي
46) عبد اللطيف عثمان، اقتصادي، المفوض العام للجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي في الحكومة الانتقالية
47) عبد الله إدريس، ممثل تجمع لجان مقاومة أحياء الحاج يوسف
48) عبد الله الحسن، ناشط سياسي
49) عبد الناصر مجذوب، دكتور، مركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
50) علاء الدين نقد، استشاري الجراحة العامة وعضو المكتب الموحد للأطباء.
51) علي صديق الحاج، محامو الطوارئ
52) عمر محمد عثمان، رائد شرطة (م)، ضابط سابق بالشرطة.
53) عيسى عبد الكريم باني، لجان المقاومة، مركزية دار السلام، أمبدة
54) فاروق كمبريسي، اقتصادي، نائب محافظ بنك السودان سابقاً
55) فرح عباس فرح، والد الشهيد عباس فرح، رئيس منظمة أسر الشهداء، معلم.
56) مالك موسى، قانوني، ناشط سياسي.
57) ماهر أبو الجوخ، صحفي، اللجنة الإعلامية للحرية والتغيير
58) ماهر محمد محمود، الشباب والطلاب، الحرية والتغيير.
59) محمد المجتبى سر الختم، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم
60) محمد حمد سعيد، الأمين العام للحزب الوطني الاتحادي، عضو المجلس المركزي للحرية والتغيير.
61) محمود الأمين، الحزب الجمهوري
62) مسلم عبد الله، ممثل تجمع لجان مقاومة أحياء الحاج يوسف

63)مضوي إبراهيم، دكتور، مدافع عن حقوق الإنسان، أستاذ بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم.
64)معز حامد النصيح، ناشط سياسي
65)منال الأول، الحركة الشعبية لتحرير السودان، شمال
66)مواهب الطيب، تحالف قوى التحول الديمقراطي
67)موسى إدريس، حركة حق
68)النذير عبد القيوم، ناشط بلجان المقاومة.
69)نزار محمد سليمان برير، لجان المقاومة أحياء امبدة
70)نفيسة الفاتح، صحفية بالديمقراطي.
71)النور حمد، دكتور، كاتب ومفكر
72)نورس الفاتح، محامية
73)هالة الكارب، المديرة الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (صيحة)
74)هشام عمر النور، دكتور، أستاذ الفلسفة بجامعة النيلين، عضو هيئة تحرير صحيفة الديمقراطي
75)هند الصادق الطائف، ممثلة تجمع لجان مقاومة أحياء الحاج يوسف.
76)هيفاء فاروق جعفر (حرازة)، اللجنة المركزية للمهن الطبية
77)ياسر عز العرب، ناشط سياسي
78)يعقوب التجاني إبراهيم، محام، رئيس اللجنة التسييرية للتفكيك بولاية جنوب كردفان.

رقم الإيداع: **2022/1002م**



أوراق ومداولات

انعقدت ورشة تقييم الفترة الانتقالية، بالتنسيق بين قوي الحرية والتغيير وصحيفة الديمقراطي، في الفترة بين 20 إلى 24 يوليو 2022م، بدار نقابة المحامين بالخرطوم.

وكان هدف الورشة إجراء تقييم نقدي نزيه لأداء الحرية والتغيير كتحالف حاكم، بما يؤدي لاستخلاص العبر والدروس، والاستفادة منها لإنجاح الانتقال الديمقراطي القادم بعد إسقاط انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

وقد انطلقنا من القناعة بأن النقد يشكل أهم رافعة بناء ابتدعتها البشرية. وكما قال المهندس عمر الدقير في خطابه في ختام الورشة: "في التاريخ الإنساني كان أول شرط لأي شعب من الشعوب التي نهضت من كبواتها مراجعة تجاربها ووضع النفوس في موازين النقد الشجاع الأمين لتصحح الأخطاء وتستلهم العبر للمستقبل".

الحاج وراق

